٢٧

د . سيد عبد الرازق يوسف عبد الله

محمود فهمى النقراشى

ودوره فى السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين

(١٨٨٨ - ١٩٤٨)

الناشر : مكتبة مدبولي - القاهرة

lisanarabs.blogspot.com

تم تحميل هذا الكتاب من
مكتبة لسان العرب

https://lisanarabs.blogspot.com

مكتبة لسان العرب
lisanarabs.blogspot.com

محمود فهمي النقراشي

ودوره فى السياسة المصرية

وحل جماعة الإخوان المسلمين

(١٨٨٨-١٩٤٨)

محمود فهمى النقراشى

ودوره فى السياسة المصرية
وحل جماعة الإخوان المسلمين
(١٨٨٨ـ١٩٤٨)

تأليف

الدكتور/ سعيد عبد الرازق يوسف عبد الله

١٩٩٥

مكتبة مدبولى

٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة ـ ت: ٥٧٥٦٤٢١

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة مدبولي

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

فهرس الكتاب

الموضـــــوع		الصفحـــــة
المقدمة		
الفصـــــل الأول : محمود فهمى النقراشى وحياته التعليمية والوظيفية	٢١	٥٣
الفصـل الثانـى : النقراشى والكفاح السرى والعلنى من سنة ١٩١٠ حتى سنة ١٩٢٦	٧٣	١٢٢
الفصـل الثالـث : نشاط النقراشى فى الحياة الحزبية	١٣٩	٢٠٨
الفصـــل الرابـع : النقراشى والحياة النيابية	٢٢٩	٢٩٥
الفصل الخامس : النقراشى فى السلطة التنفيذية وزيراً ورئيساً للوزارة	٣٠٩	٤٤٨
الفصل السادس : النقراشى والقضية الوطنية	٤٨٣	٥٨٤
الفصل السابع : حل جماعة الإخوان المسلمين واغتيال النقراشى	٦٠٩	٦٦٦
الخاتمة: —	٦٧٧	٦٨٩
الملاحق : —	٦٩١	٧١٠
المصادر والمراجع:	٧١١	٧٤٧

إهداء

* إلي أستاذنا الدكتور / رأفت غنيمي الشيخ.

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر. ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة الزقازيق لما قدمه لي من التشجيع والتوجيهات والعون المخلص وتذليل جميع الصعوبات أثناء اشرافه علي هذا البحث.

* إلي والدي ووالدتي لتشجيعهم المستمر لي.

* إلي زوجتي وأبنائي محمد وعلاء وأحمد لما حرمهم هذا البحث الكثير من حقوقهم.

دكتور / سعيد عبد الرزاق يوسف عبد الله

المقدمة

« بسم الله الرحمن الرحيم »

مقدمـــــة

اخترت لهذا البحث موضوع محمـود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية ١٨٨٨ - ١٩٤٨ م لما لهذه الشخصـية من أهمية في تاريخ مصر المعاصـر، وهو من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة في تاريخ مصر الحديث.

ويرجع هذا الاختيار الى اسباب عديدة نذكر منها :-

أولا: لم يتطرف احد من الباحثين الى دراسته دراسة متكاملة تاريخيا وموضوعيا تستند الى الوثائق والحقـائق وتتحرى الدقة والأمـانة والالتزام بمنهج البحث العلمى التـاريخي، وهذا ما حاولنا إلقـاء الضوء عليـه في هذا البحث، فان الـدراسات التى تناولت الكتابـة عن النقراشى كانت دراسات محدودة لبعض جوانب من تاريخ نشـاطه في الحركة السياسية المصرية، وغلب على بعضـها البـعد عن الروح العلمـية التى تتسم بالنـقد والتحليل وتحـرى الدقة، باسـتثناء الدراسات الأكاديمية التى ظهرت في بعض الكتب والبحوث، ولم يكن نقصد الإقلال من قيمة تلك الدراسات التى كتبت عن النقـراشي، ولكن هذه الدراسات لم تتناول تاريخ النقراشى إلا في فتـرة مجـده السيـاسى خلال الأعـوام من سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٨، وهذا في رأينا لا يكفى للحكم على دور النقـراشى في السيـاسة المصـرية، وغيـر ذلك نجد أن جـزءاً كبيـرا من هذه الدراسات لم يتـحر الدقة والأمـانة، واتخذت من النقراشى مـوقفا غـير موضوعي، فـجاءت كتاباته إما منحازه له أو ضده.

ثانيا: إن هناك فترات هامة من تاريخ النقراشى لم يتناولها الباحثون بالدراسة الوافية، وأبرز هذه الفترات الفـترة الأولى من حياته وأهم المؤثرات التى شكلتها، والأدوار التى قـام بها قبل ظهوره على المسرح السياسى حتى تتضح لنا الابعاد الحقيقية المؤثرة في تلك الشخصية، خاصة وأن معظم الدراسـات التاريخية لم تتناول هذه الفـترة الأولى من حياته، والذى كـان لها ولا شك أثر كبير في تفكيره السياسي.

ثالثا: كان للنقراشي دور يستحق التسجيل فى السياسة المصرية خلال الفترة التى حفلت بثورة مصر القومية عام ١٩١٩، بل ولم ينشر عنه نشراً علمياً حتى الآن فى هذا المجال، وكذا دوره فى الجهاز السري.

رابعا: ولعل من أسباب اختيارى لتلك الشخصية أيضاً إبراز دور النقراشى فى الهيئات النيابية فى مجلس النواب والشيوخ التى اشترك فيها من بداية سبتمبر ١٩٢٦ حتى وفاته فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، فلم ينشر عنه نشراً علمياً فى هذا المجال، وأيضا لإيضاح د[illegible] فى الحياة الحزبية، وكذا لإبراز در النقراشى بالدراسة والتحليل [illegible]نقد، وهو يعمل وزيراً ور[illegible] للوزراء، وعلاقته بالقوى السياسية التى عاصرها خلال تلك الفترة من العمر. وهى ليست [illegible].

خامسا: كذلك لإبراز دور النقراشى فى السياسة المصرية وخاصة الفترة بعد الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بمعالجة قضية البلاد مع بريطانيا، وعرض القضية المصرية علي مجلس الأمن من ٥ أغسطس - ١٠ سبتمبر ١٩٤٧، أيضا كان لعلاقات مصر بالدول العربية شأن كبير من الاهتمام فى عهد وزارة النقراشي.

ومن هنا وجدت أن من ألزم الأمور علينا ايضاح الجوانب المهملة في شخصية النقراشي ولاسيما بعد أن توفرت لدينا وثائق عديدة كشفت الكثير عما كان يجول في الخانب الخفي من مراحل النضال الوطني لتلك الشخصية ووضعها فى مكانها الصحيح من تاريخنا القومي، مراعيا أن أضعه فى إطار عصره وحزبه فى مصر خلال الفترة الزمنية التى عاشها هو، وليست تلك التى نعيشها نحن الآن حتي لا نظلمه ونظلم الحقيقة وحتى استكمل جونب هذا البحث حاولت ابراز النواحى السلبية أيضاً بجانب النواحى الايجابية التى قام بها النقراشي.

أما عن منهج المعالجة التاريخية لهذه الدراسة، فقد آثرت تقسيم البحث تقسيما موضوعيا، بالإضافة إلى استخدام التقسيم الزمنى وعلى الرغم مما عانينا من صعوبات فى الكتابة لكى نلتزم بالتقسيم الموضوعى وذلك لتداخل الحوادث والموضوعات بين كل موضوع والموضوع الآخر، إلا أننا رأينا ان طريقة التقسيم الموضوعى والزمنى تعد المعالجة المثلي لهذا الموضوع.

وقد احتوت هذه الدراسة فصولا سبعة هي :

الفصل الأول : فقد تناول «نشأة محمود فهمى النقراشي باشا وحياته التعليمية والوظيفية»، وقد عالجت فيه نشأته وحياته التعليمية، كما تعرضت لدراسة تدرجه فى العمل الوظيفى من وظيفة مدرس رياضيات حتى بلغ وظيفة وكيل لوزارة الداخلية، كما وضحت نشاطه الاجتماعى والاقتصادي، وعاداته وهواياته وأهم صفاته والألقاب والنياشين التى حصل عليها، وتكوينه السياسي، وأخيرا العوامل المؤثرة فى هذا التكوين.

أما الفصل الثاني : كان بعنوان «النقراشى والكفاح السرى والعلنى من سنة ١٩١٠ حتى عام ١٩٢٦» وتناولت فيه دور النقراشى السرى من سنة ١٩١٠ حتى قيام ثورة ١٩١٩، ثم دوره العلنى منذ قيام احداث ثورة مارس ١٩١٩ إلى انتهائها،وأخيرا دور النقراشى السرى منذ قيام أحداث ثورة مارس حتى الحكم عليه بالبراءة فى قضية اغتيال السردار فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦.

كما تناول الفصل الثالث: «نشاط النقراشى فى الحياة الحزبية»، وقد تناولت فيه دور النقراشى السياسى قبل انضمامه لحزب الوفد، ثم وضحت انضمامه إلى حزب الوفد رسميا، وأسباب انشقاقه عن حزب الوفد وعالجت أوجه الخلافات المختلفة لأسباب الانشقاق الذى ادى إلى فصله من حزب الوفد المصرى فى ١٣/٩/١٩٣٧، ثم أسس هو وزميله الدكتور/ أحمد ماهر الهيئة السعدية فى يناير ١٩٣٨، وأوضحت دوره فيها كنائب، ثم تناولت موقف القوى السياسية فى مصر من النقراشي والعلاقات بينهما منذ نشأته حتى رئاسة الدكتور أحمد ماهر وزارته الأولى والثانية حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، وأخيراً أوضحت مفهوم الحياة الحزبية السليمة لرؤية النقراشي.

اما الفصل الرابع : فقد تناول «النقراشى والحياة النيابية» ووضحت موقف النقراشى داخل البرلمان كعضو منتخب من بداية أول سبتمبر ١٩٢٦ حتى وفاته سواء كان فى الحكم أو خارجه مما كان يقتضيه واجب الدفاع عن مصالح الجماهير، وهل كان النقراشى جادا فى عودة دستور

١٩٢٣ فى عام ١٩٢٨ عندما عطل محمد محمود باشا البرلمان من ٢٩ يولية ١٩٢٨ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ وفى عام ١٩٣٠ حينما ألغى اسماعيل صدقى دستور ١٩٢٣ واستبدل بدلا منه دستور ١٩٣٠ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ كما صدر فى اليوم نفسه قانون الانتخاب الجديد، وصدر الأمر بحل مجلس النواب والشيوخ القائمين، أم كانت فكرة الدستور في ذهنه بغية الوصول إلى كرسي الحكم، وأوضحت موقف البرلمان منه كوزير، ثم رئيس وزارة مما كانت تحتم عليه المسئولية والوقوف موقف الدفاع عن الحكومة وأعمالها، وأخيراً وضحت موقف النقراشي من الحياة النيابية خارج الحكم.

أما الفصل الخامس: فكان بعنوان «النقراشي في السلطة التنفيذية وزيراً ورئيساً للوزارة» وهذه الفترة تمتد من عام ١٩٣٠ إلى اغتياله في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ وقمت بتحليل أهم مواقفه وأعماله كوزير من أول يناير ١٩٣٠ حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ فهذه الفترة من حياة النقراشي علمته الدهاء السياسي، وقد تولى النقراشي في هذه الفترة عدة مناصب وزارية منها وزيراً للمواصلات في ١/١/ ١٩٣٠ ثم وزيرا للمواصلات مرة أخرى في ٩/ ٥/ ١٩٣٦، وتولى أيضاً وزارة الداخلية والمعارف والمالية، وكذلك وضحت في هذا الفصل ظروف تشكيل رئاسة الوزارتين اللتين تولاهما النقراشي الأولى من ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير ١٩٤٦، والثانية من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، وتناولت برنامجه في كل وزارة على حدة، ثم قمت بدراسة موضوعية لما ذكره النقراشي في برنامجه، وما حققه من اصلاحات داخلية في مصر، ووضحت بعض الأخطاء والمآخذ في تصورنا التي حدثتها الوزارة الأولى والثانية، ثم تعرضت لدراسة علاقة النقراشي بالقوى السياسية في مصر طوال رئاسته للوزارتين، وأوضحت أيضاً ظروف استقالته من الوزارة الأولى.

أما الفصل السادس: فقد تناولت فيه «النقراشي والقضية الوطنية» وتناولت موقف النقراشي من القضية الوطنية منذ نشأته، وقد تتبعت الدراسة موقف النقراشي في أهم قضيتين من قضايا الحركة الوطنية المصرية وهما: جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاما وناجزا وتحقيق وحدة وادي النيل، ومدى مساهمة النقراشي في حلها سواء في الحكم أو

خارجه، كما تعرضت لجهود النقراشي في إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ في وزارته الأولى، وكذلك في وزارته الثانية، وقمت بتحليل أهم مواقفه في تلك الفترة، وخاصة فيما يتعلق بقطع المفاوضات مع الانجليز وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، ثم أوضحت دوره في عرض القضية المصرية أمام مجلس الامن، والذي يعد من المواقف الحسنة له، وكذلك تناولت علاقة النقراشي بالدول العربية ومدى اهتمامه بقضايا السودان وفلسطين.

وكان الفصل السابع والأخير بعنوان: «حل جماعة الاخوان المسلمين واغتيال النقراشي»، فقد خصصته لعلاقة النقراشي بجماعة الإخوان المسلمين منذ رئاسة النقراشي لوزارته الأولى حتى اغتياله وركزت على القرار الذي أصدره النقراشي في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين، وبينت دوافع الطرفين لقرار الحل، ثم تناولت الظروف المؤثرة على عبد المجيد أحمد حسن لاغتيال النقراشي في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، وقد تتبعت الدراسة التحقيق في هذا الاغتيال والأشخاص الذين اشتركوا مع عبد المجيد أحمد حسن ثم نتيجة الحكم في تلك القضية.

ولقد ألحقت هذه الفصول بخاتمة أوضحت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي للبحث ككل.

ولقد اعتمد هذا البحث على مجموعة من المصادر تتمثل في مجموعة الوثائق الأصلية العربية والأجنبية المنشورة وغير المنشورة التي أضافت للبحث قدراً كبيراً من المادة التاريخية، أما عن الوثائق العربية الغير منشورة فقد أطلعت على ملف خدمة النقراشي والمودع بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالقاهرة، وكذلك وثائق دار القضاء العالي ومنها قضية رقم ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥، فقد تضمنت مذكرة شفيق منصور عن الجمعيات السرية في مصر، وترجع أهمية هذه القضية في معالجة دور النقراشي في الجهاز السري، ومن الوثائق الهامة التي اطلعت عليها أيضا ملف خدمة النقراشي المودع بدار المحفوظات العمومية بالقلعة، وكان ذا أهمية قصوى لهذا البحث لانه ساعدني على الالمام ببعض جوانب شخصية النقراشي، وكذلك دفتر جرد شياخة المنتزة بمصر الجديدة، ودفتر مواليد قسم أول الجمرك بمحافظة الاسكندرية

ودفتر مواليد ووفيات مصر الجديدة وكذلك مكلفة الأطيان بناحية العجمي بمحافظة الاسكندرية والمودعة بنفس الدار، فقد أضافت إلى البحث مادة جديدة ساعدتني في تحقيق بعض الجوانب الغامضة من شخصية النقراشي.

كما استطعتُ الاطلاع على وثائق دار الوثائق القومية بالقلعة وتضم وثائق عابدين المختصة بالاحزاب السياسية والمسألة المصرية والأحوال السياسية وديوان جلالة الملك، كذلك اطلعت - على وثائق مجلس النظار «مجلس الوزراء» ووثائق محافظ أبحاث، وبالإضافة إلى ذلك تم الاطلاع على المذكرات الشخصية المودعة بدار الوثائق نذكر منها مذكرات ابراهيم الهلباوي، ومذكرات سعد زغلول، ثم أخيراً مذكرات عبد الرحمن فهمي.

كما اعتمد هذا البحث على وثائق قضية اغتيال النقراشي باشا أوراق الجناية ٥ عسكرية عابدية لسنة ١٩٤٩ مدونة على بطاقات بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، وترجع أهمية هذه القضية في معالجة الفصل الأخير، لأنها ضمت خطوات التحقيق وقرار الاحالة المقدم من النيابة العمومية والمرافعة في القضية، كذلك تسنى لي الاطلاع على دفتر رقم ٥ بقسم الأحوال بإدارة شئون الافراد والخاص بأحوال الموظفين المستخدمين والمودع بوزارة التربية والتعليم بالقاهرة، وكذلك فقد افدت من وثيقة بمكتبة الوثائق بمتحف تلك الوزارة والتي تحتوي على أهم منجزات محمود فهمي النقراشي وهو بوظيفة وزير المعارف العمومية.

كما استطعت الحصول على وثيقة هامة تحتوي على مشتملات تركة النقراشي بعد وفاته مستخرجة من وزارة المالية «مصلحة الضرائب» قسم ضريبة تركات مصر الجديدة، والذي أمدني بها الدكتور/ محمد شامل أباظة زوج كريمة النقراشي «صفية»، فقد ساعدتني هذه الوثيقة في استكمال جوانب شخصية النقراشي بالصورة التي ظهر بها.

أما عن الوثائق الاجنبية التي استطعت الاطلاع عليها فقد تضمنت وثائق وزارة الخارجية البريطانية المصورة على ميكروفيلم من دار المحفوظات العامة بلندن، والموجودة لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية البنات جامعة عين شمس والدكتور عبد الوهاب بكر محمد استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب - جامعة

الزقازيق، وقد قدمت تلك الوثائق الكثير لهذا البحث كما هو واضح في صفحاته المختلفة.

ومن أهم الوثائق المنشورة التي تم الاطلاع عليها، مذكرات النقراشي السرية، التي نشرتها جريدة أخبار اليوم في عدديها ٢٦١ يوم ١٩٤٩/١١/٥، ٢٦٢ في ١٩٤٩/١١/١٢ ثم توقفت، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تدخل السفير البريطاني لدى رئيس الوزراء والحاكم العسكري وقتذاك حسين سري باشا ومطالبته بايقاف نشرها، ومصادرة أخبار اليوم مستندا إلى الحكم العرفي إذا استمرت في النشر. . ، وبعد ان وافق مجلس النواب بإلغاء الأحكام العرفية، لذلك بدأت جريدة أخبار اليوم نشر الجزء الثالث من مذكرات النقراشي السرية في عددها رقم ٢٧٧ في ١٩٥٠/٢/٢٥، وهي المذكرات التي كان يسجلها النقراشي بخط يده عقب كل مقابلة هامة مع السفير البريطاني واستمرت اخبار اليوم في نشر تلك المذكرات في أعداد مختلفة وكان آخرها في عدد ٢٩٢ الصادر في ١٩٥٠/٦/١٠ ثم توقفت عن النشر.

ولهذه المذكرات أهمية كبيرة إذ تضمنت فحوى الاتصالات السرية التي جرت بين النقراشي في عهد وزارته الثانية والسفير البريطاني بشأن إعادة النظر في المعاهدة ومسألة السوادن، وأيضا ترجع أهمية تلك المذكرات المنشورة في أنها كشفت عن خبايا السياسة البريطانية واتجاهاتها لمساومة النقراشي على مسألة السودان مقابل الجلاء عن مصر، الأمر الذي رفضه النقراشي رفضا باتا، كما وضحت طلب النقراشي الذي قدمه إلى الحكومة البريطانية أن تصدر تصريحا بأنها لا تشجع السودانيين على الانفصال عن مصر، كما وضحت كيف قطع النقراشي المفاوضات ولجأ الى مجلس الأمن، كما تكمن الأهمية الحقيقية لذاك المنشور في توضيح نص حديث النقراشي مع برنادوت Bernadout والذي رفض النقراشي طلبه عندما عرض عليه ضم فلسطين كلها إلى مصر، وعلل النقراشي في رده، بأن الدول العربية دخلت فلسطين لتنقذها من اليهود لا أن تقسمها، كما وضحت المذكرات صفحة وطنية للنقراشي أثناء مقابلته للسير رونالد كامبل Ronald Kambel في ١٩ فبراير ١٩٤٨ حيث أبلغه بالتعجل

بالخروج من مصر، وأن النقراشي سيمتنع عن تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ فقد أضافت المذكرات إلى البحث مادة جديدة.

كما أطلعت على مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ المصريين خلال فترة البحث، بالإضافة إلى اطلاعي على مضابط مجلس العموم البريطاني، وعلى غيرها من الوثائق المنشورة العربية في هيئة كتب أو نشرات.

كما اطلعت على المصادر الهامة والتي اشتملت على المذكرات والذكريات الشخصية المنشورة على هيئة كتب أو سلسلة مقالات ببعض الدوريات، وقد حاولت مراعاة الدقة عند استخدام تلك المصادر لما فيها من تبرير ووجهات نظر خاصة بأصحابها.

كما كانت البحوث والمؤلفات والدراسات المنشورة ومعظم هذه الكتب سواء باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية الأثر الكبير في تقديمها صورة واضحة لى لوجهات النظر المختلفة كما اتيحت لنا فرصة القيام ببعض المقابلات الشخصية مع بعض الشخصيات السياسية التي شاركت في الحلبة السياسية في مصر وكان لها علاقة بالنقراشي، وترجع أهمية هذه المقابلات الشخصية في توضيح بعض غوامض البحث.

ولقد شكلت الصحف الصادرة في مصر وقتذاك العربية والأجنبية مصدراً هاماً في إعداد البحث، حيث كونت معظم مادته، وربما يرجع السبب في ذلك لنشرها الخطب والمقابلات والأحاديث الصحفية التي أدلى بها النقراشي، وقد آثرت المقارنة بينها جميعا بغية الوصول إلى الحقيقة ووضوح الرؤية.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بموفور الشكر وأطيب الثناء لكل من قدم لي مساعدة في إخراج هذا البحث وأخص بالشكر القائمين على حفظ تراث مصر التاريخي في دار الوثائق القومية بالقلعة، ودار المحفوظات العمومية بالقلعة، ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر والهيئة العامة للكتاب بالقاهرة قسم المراجع والدوريات، والعاملين بدار الكتب بالزقازيق، والعاملين بمكتبة كلية آداب الزقازيق وعين شمس والقاهرة وكلية بنات عين شمس ووزارة التربية والتعليم

والهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالقاهرة لما قدمـوه لي من مساعدات قيمة كان لها الأثر الأكبر في الحصول على الوثائق والمادة العلمية التي تتعلق بموضوع هذه الرسالة.

كما أتوجه بعرفاني وشكري وامتناني لأعضـاء سمنار التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة الزقازيق حيث أن هذا الموضوع قـد عرض في السمنار، ومن خلال المناقشات والاستفسارات التي طرحها الأساتذة والزملاء والدارسون ظهرت جوانب كـثيرة، ومعلومات وفيرة أفادتني في إنجاز هذه الـدراسة، كمـا يسرني أن أتقـدم بوافر الشكر وأطيب الـثناء لأساتذتي وأصـدقائي بالجامعات المصرية لما قدمـوه لي من مساعدات علمية مخلصة كما أشكر الأسـتاذ شحاتة عبد الوهاب عبد العزيز موجة قسم بإدارة ههيا التعليمية لتفضيله مشكورا بمراجعة البحث كاملا من الناحيـة اللغوية والصياغـة، كما أقدم شكري للكثـيرين الذين ساعدوني وغـابت عن ذاكرتي اسماؤهم.

كما أشكر الأسـتاذ الصحفي مصطفى أمين والمهندس سيد مـرعي وجميع من أتيحت لي مقابلـتهم ممن عملوا بجوار النقـراشي، فقد منحوني الكثـير من العون وأتاحوا لي الكـثير من وقتهم وجهـدهم كما لا يفتوني أن أوجه الشكـر الجزيل للدكتور محمد شـامل أباظة وزوجته صفيـة محمود فـهمي النقراشي حيث أفسـحا لي صدرهما وبيـتهما وتفـضلا بامدادي بأوراق خاصة عن مـشتملات تركة النقراشي، كـما أفدت من مناقشتهـما وقد دونا لي كل شيء عن شخصية النقراشي مما أفاد البحث فائدة جمة.

كما أتوجه بعـرفاني وشكري لأستاذى الدكتور/ يونان لبـيب رزق، الذي أمدني بمعظم ما أعتمد عليه هذا البـحث من وثائق الخارجية البريطانية، كما أجدني مـدينا بالكثير إلى أستاذى الدكتور/ عبد الوهاب بكر محمد عن ذلك الجهد المشكور الذي امدني به من معلومات ووثائق الخارجية البـريطانية، فعلمني كيف تكون كتابة التـاريخ، وحباني بعطفه وتشجيعـه واقتراحاته ومؤلفاته ومراجعه وكرمه وفضله.

ويسعدني أن أتقـدم بخالص الشكر إلى أستاذى الدكتور رأفت غنيـمي الشيخ الذي أشرف

على الرسالة، وكـان لتوجيـهاته الأثر الكبـير في بلورة هذا العمل العلـمي، وأقرن الشكر له بالعرفـان لحرية البـحث والاستـدلال التي حرص على أن يتـيحهـا لى طوال فتـرة إعداد هذه الدراسة ومنحني من وقـته وجهده الكثيـر في مراجعة فصـول هذا البحث، وبفضل تشجـيعه وتوجيهاته المستـمرة تمكنت من استكمال جوانب البحث حيث شملـني برعايته وكان وما يزال لى استاذا وأبا حكيما فمن علمه وخلقـه نهلت وتعلمت جزاه الله عني وعن بقية الزملاء خير الجزاء، فالكلمات تقصر وإن عظمت معانيها على أن توفيه حقه علما واقتدارا.

وأوجه شكري إلى اسـاتذني الأجلاء أعضاء لجنـة المناقشة الأستـاذ الدكتور عاصم أحـمد الدسوقي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميـد كلية الآداب بسوهاج جامعة أسيوط والأستاذ الدكتور شـوقي عطا الله الجمل، أستـاذ التاريخ الحديث بمعهـد البحوث والدراسات الافـريقية جامعة القـاهرة علي الملاحظات والآراء القيمة المخلصة التي قدموها لي اثناء المناقـشة وكان لها أجمل الأثر في وصول هذا البحث إلي غاية طيبة بإذن الله.

وإني لأرجو أن أكون قـد وفقت في إلقاء الضـوء على شخصيـة محمود فهـمي النقراشي ودوره في السياية المصـرية بأمانة وموضوعـية، توضيحا لتـاريخ مصر المعاصر وخـدمة لمصرنا الحبيبة ولأجيالنا القادمة.

والله ولي التوفيق...،

العواسجة مركز ههيا ـ محافظة الشرقية

أبريل ١٩٩١م.

دكتور

سعيد عبد الرازق يوسف عبد الله

الفصل الأول
نشأة محمود فهمى النقراشي
وحياته التعليمية والوظيفية

- نشأة محمود فهمي النقراشي.
- حياته التعليمية.
- حياته الوظيفية.
- نشاطه الاجتماعي والاقتصادي.
- تكوينه السياسي.

الفصل الأول

نشأة محمود فهمي النُقْراشي باشا (١) وحياته التعيمية والوظيفية

لقد أدي النقراشي دوراً علي جانب كبير من الأهمية في خدمة القضية المصرية في فترة من أهم فترات تاريخ مصر في عصرها الحديث، ولذا فإننا سوف نتناول شخصيته كوحدة متكاملة.

نشأة النقراشي:

ولد النقراشي في أسرة مصرية متوسطة بالاسكندرية، في بيت أبيه علي أفندي النقراشي المصري الجنسية(٢) والذي كان يعمل بوظيفة رئيس حسابات بالبوستة الخديوية(٣)، وكان محبا للتعليم(٤) أما والدته فكانت تسمي «حنيفة»(٥) وتوضح الوثائق أنها كانت من أصل تركي(٦).

وقد أنجب علي افندي النقراشي من السيدة حنيفة ثلاثة ابناء هم: محمد وحسن ومحمود موضوع بحثنا، وبنتا واحدة هي فاطمة (٧)، وقد اشتغل الأبناء الثلاثة فى خدمة الحكومة المصرية، فعمل محمد موظفا بنفس المصلحة التي كان يعمل بها والده «البوستة الخديوية»، أما الثاني حسن فكان موظفا بشركة بلانتا بالاسكندرية، وتوفي ولم يتزوج(٨)، وأثناء وظيفته حصل علي رتبة البيكوية من الدرجة الثانية بمناسبة إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمي في ١٥ فبراير ١٩٣٧م(٩)، وبعد فترة قصيرة تم تعيينه عضوا بمجلس الإدارة في شركة لافلوقيال(١٠)، أما فاطمة فقد تزوجت أحمد محمد العش بالاسكندرية وتوفت في يوم ١٩٦٦/٦/٢١ (١١).

وإذا حاولنا أن نحدد البدايات الأولي لميلاد محمود النقراشي – موضوع بحثنا – فيجدر بنا أن نوضح أنه ولد في يوم الخميس الموافق ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٨م، في ناحية شياخة الشمرلي، بقسم أول الجمرك بالاسكندرية، ومقيد بالدفتر رقم ٧٧١ وجه ٣١ بمصلحة الدفتر خانة المصرية (دار المحفوظات العمومية بالقلعة حاليا) تحت اسم محمود بن علي افندي النقراشي(١٢).

ومن الثابت كما يبدو واضحا أنه منذ أن اصبحت مصر ولاية عثمانية سنة ١٥١٧م بدأت تتأكد سيادة العنصر التركي علي مسرح الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر، فأصبحوا يرتبطون برابطة عامة بالمصريين، وهي استخدامهم الاسماء التركية، واستعمال اسمين عن مسمي واحد أحدهما للاتراك والآخر للتمييز، وليس احدهما أبا للآخر(١٣)، وسار المصريون علي هذه التسمية وفقا للاسلوب الذي كان سائدا في مصر وقتذاك(١٤).

ولعل خير مثال لتوضيح اسمه السالف الذكر «محمود فهمي النقراشي» هو ما قاله لنا الدكتور محمد شامل أباظة وزوجته كريمة النقراشي حيث قالا: «إنه كان معروفاً باسم محمود فهمي النقراشي، كما أن أخاه كان يسمي حسن صادق النقراشي»(١٥).

والواقع أن هذه التسمية تضعف الصلات بين الاخوة وبين أفراد الاسرة الواحدة، لأنها لا تدل علي وجود أي صلة بين الاخوة(١٦).

حياته التعليمية:

تلقي النقراشي تعليمه منذ طفولته وفقا للأسلوب الذي كان سائدا في عصره وقتذاك،و ونعني به التعليم المدرسي أو المدني(١٧). فعندما بلغ

الخامسة من عمره أرسله والده إلي مدرسة ڤالو Valo الفرنسية، والذي من خلالها أتقن اللغة الفرنسة، وبعد ثلاثة سنوات انتقل منها إلي مدرسة جمعية العروة الوثقي بقسم الجمرك(١٨)، فمكث بها إلي أن حصل منها علي الشهادة الابتدائية في شهر يونية ١٩٠٣م(١٩).

وفي الواقع أن ظاهرة تفوق النقراشي تبدو واضحة عندما حصل علي الشهادة الابتدائية سنة ١٩٠٣، وهو ما دل عليه حصوله علي الترتيب الأول علي أقرانه في لجنة الأسكندرية(٢٠).

ومع أن ذلك قد لا يبدو غريبا، إن علمنا أن تفوقه الدراسي - جعل الحكومة المصرية في ذلك الوقت تكرمه وتشجعه، عندما اقامت بالاسكندرية احتفالها السنوي لتوزيع الجوائز علي النابغين بحسب ترتيبهم، فقد نال النقراشي الجائزة الأولي من يد مصطفي رياض باشا(٢١)، الذي كان يرأس الحفل وقتذاك(٢٢).

ثم التحق النقراشي بعد أن أتم دراسته الإبتدائية بمدرسة رأس التين الثانوية بالاسكندرية بالقسم الأدبي(٢٣)، حيث حصل منها علي شهادة الدراسة الثانوية قسم الأدبيات في شهر مايو سنة ١٩٠٦م(٢٤)، حاصلا علي ترتيبه التقليدي الأول بين الناجحين في مدرسته ولجنة الاسكندرية(٢٥).

ويمكن القول أن الجذور المبكرة لتفوق النقراشي كانت ذات أهمية علي ضوء مستقبله بعد ذلك، فعندما أتم دراسته الثانوية بالاسكندرية، انتقل إلي القاهرة، ولعل هذا الانتقال قد استفاد به النقراشي من خلال تعرفه علي الكثيرين من الشخصيات البارزة من امثال احمد ماهر ومحمد امين لطفي وغيرهم... فأضاف اليه أفكارا ومعارف جديدة، فضلا عن التغيير

الكامل الذي وجده في القاهرة علي خلاف المجتمع الذي عايشه في الاسكندرية.

وعلي أية حال لقد انتقل النقراشي الي القاهرة للالتحاق بمدرسة المعلمين العليا(٢٦)، ومنذ ذلك الحين اصبحت القاهرة مستقرا للنقراشي، وظل النقراشي بهذه المدرسة لمدة عام حيث ازداد تفوقه ليس دراسيا فحسب، ولكن تعداه ليشمل ما تمتع به من صفات كريمة، دلنا عليها ما ذكره عنه زميله بتلك المدرسة الاستاذ، محمد عبد القادر المازني، حيث قال: «إنه كان وهو شاب في التاسعة عشرة من عمره، كانت مداركه واسعة، ويغوص في الحقائق الاساسية ويضع يده عليها، مترفعا في غير كبر، متصفا بالوفاء والإخلاص لوطنه، بالإضافة إلي الإيمان الصحيح بربه»(٢٧).

لم يستكمل النقراشي دراسته في هذه المدرسة ليحصل منها علي شهادته، فبعد ان أتم الفرقة الأولي بها(٢٨)، أوفده سعد زغلول في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧ في بعثة دراسية إلي جامعة نوتنجهام Nottingham بانجلترا(٢٩)، فسافر النقراشي ضمن البعثة التعليمية لدراسة العلوم العالية بانجلترا، حتي يمكن أن تعود علي البلاد بالفائدة المطلوبة بسبب نجابته وذكائه وخلقه(٣٠).

وإننا لا نستطيع أن نمر علي خروج النقراشي من مدرسة المعلمين العليا قبل انهاء دراسته دون أن نعرف السبب في ذلك، ومن الثابت كما يبدو واضحا أن سعد زغلول باشا وجد عنده ملكة التفوق في الرياضيات منذ صغره وإجادته التحدث للغة الإنجليزية والفرنسية والعربية(٣١).

وخير مثال للتدليل علي صحة ما أقول - تبدو عندما زار سعد زغلول

مدرسة المعلمين العليا سنة ١٩٠٧، ودخل الفصل الذي كان يجلس فيه النقراشي، وسألهم في اللغة العربية وخاصة البلاغة، فأجاب النقراشي علي الأسئلة إجابة موجزة بما فيها الكفاية (٣٢).

وقد نتج عن هذا أن اصبح النقراشي في مقدمة الطلاب المتفوقين الذين تم اختيارهم وارسالهم في بعثة إلي إنجلترا وكان عددهم وقتذاك عشرة طلاب، كان النقراشي موضوع بحثنا اصغرهم سنا - فقد كان في التاسعة عشرة من عمره(٣٣).

أيضا تضمن كشف الترشيح ملاحظات عن كل طالب في البعثة من ناحيتي الاستعداد الدراسي والاستعداد الخلقي، وقد ورد بالنسبة للنقراشي بشأن الناحية الأولي أنه دؤوب علي العمل مع استعداد طبيعي ممتاز، ومتفوق في اللغة الانجليزية، أما عن الناحية الأخري فقد ذكر أن سلوكه طيب جدا، مؤدب، خجول، صحيح البدن، متين البنيان(٣٤).

ومن الثابت كما يبدو واضحا أن النقراشي كان متخرجا من القسم الأدبي ولكن الحكومة المصرية وقتذاك؛ أخطأت عندما أرسلته لدراسة العلوم(٣٥)، وفي نفس الوقت ظهر ميول النقراشي لدراسة التربية، فعارض مدير البعثة في لندن(٣٦).

فكتب مدير البعثة في لندن إلي نظارة المعارف(٣٧) بالقاهرة في مايو ١٩٠٨ خطابا اوضح فيه «أنه رفض تلبية طلب النقراشي لدراسة التربية»، ولكن الطالب النقراشي اصر علي أن يرفع طلبه أيضا إلي الوزارة، ولعلنا نوضح ماذا كتب النقراشي في طلبه، فقلد جاء فيه: «إني ما فضلت القسم الادبي، إلا لأني اكثر استعدادا واشد ميلا إليه، وخصوصا وأني أتمكن فيه من دراسة التربية دراسة تامة، وإنني أري أن البلاد في احتياج شديد إلي

أفراد درسوا التربية كاملة ليضعوا نظام التعليم علي اساس ثابت، وأن البعثة ليست للترفيه عن المبعوثين، وإنما يجب أن يكون هدفها الأول مصلحة البلاد، والتعليم لا تحتاج نظمه إلي اصلاح فقط، بل يحتاج إلي اسس ثابتة»(٣٨).

وما لبثت أن رفضت نظارة المعارف المصرية طلبه، ولم يعبأ بالرفض، ولم يكن ذلك بالأمر الصعب المنال عليه، بل مضي يدرس في التربية مستقلا فوق ما كلف به من دروس بعثته حريصا علي أن ينهل منها، ودأب علي العمل وواصل ليله بنهاره في سبيل العلم والتحصيل(٣٩).

وكانت التقارير التي كانت ترسل عنه في فترة دراسته تنبئ كلها بتقدمه ونجاحه، بالإضافة إلي رضي أساتذته عنه، وفي عام ١٩٠٩ أدي النقراشي امتحانه النهائي في جامعة نوتنجهام، وما لبث أن عاد إلي القاهرة في ٢٥ يوليو ١٩٠٩، بعد حصوله علي الدبلوم مع اربعة من زملائه(٤٠).

وهكذا حصل النقراشي علي دبلوم جامعة نوتنجهام والذي من خلاله اتقن اللغة الانجليزية، فكان يجيدها تحدثا بطلاقة كأحد ابنائها، بالاضافة الي اتقانه للتربية، وبذلك يمكننا القول بأن النقراشي بحصوله علي الدبلوم قد استكمل كل المؤهلات اللازمة للحصول علي الوظيفة العالية.

حياته الوظيفية:

النقراشي في وظيفة مدرس رياضيات:

بعد فترة قصيرة من عودة النقراشي الي مصر وحصوله علي دبلوم جامعة نوتنجهام، بدأ حياته الوظيفية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٩، تم تعيينه مدرسا للرياضيات في مدرسة رأس التين الثانوية بالاسكندرية بمرتب شهري قدره سبعة جنيهات علي الدرجة الرابعة(٤١).

واستمر علي هذا المرتب وهذه الدرجة حتي أول نوفمبر سنة ١٩٠٩، حيث تم تعيينه مدرسا تحت الاختبار في الدرجة الرابعة، براتب شهرى قدره اثني عشر جنيها، ولعل هذه الزيادة ترجع الي ورود شهادة التدريس التي حصل عليها من جامعة نوتنجهام، وثبت نجاحه في المواد (المطالعة – الرسم – قواعد فن التدريس – اللغة العربية وادبيات الانشاء ومبادئ علم الرياضيات)(٤٢).

ثم نقل في اول سبتمبر ١٩١٠م بنفس درجته ومرتبه مدرسا للرياضيات بمدرسة محرم بك الثانوية بالاسكندرية(٤٣).

وفي الحقيقة ان النقراشي اثبت في اعماله التي شغلها الكفاءة وحسن السلوك؛ والانضباط في التقارير التي كتبت عنه، الأمر الذي جعل نظارة المعارف العمومية وقتذاك، تقرر تثبيته في اول مايو سنة ١٩١١ بصفة نهائية مدرسا للرياضيات بمدرسة العباسية الثانوية بنفس مرتبه السابق، وفي اول يناير ١٩١٢ تم منحه علاوة قدرها جنيها واحدا فاصبح مرتبه ثلاثة عشر جنيها(٤٤).

وظل النقراشي يشغل هذا المنصب حتي تم نقله في اول سبتمبر ١٩١٢ الي مدرسة رأس التين الثانوية بنفس درجته ومرتبه، ولعل سبب هذا النقل يرجع الي قيامه بعمل بدل مع زميله محمد الحسيني مصطفي الذي تم نقله لمدرسة المعلمين الخديوية، وفي اول يناير ١٩١٣ تم ترقيته الي الدرجة الثانية بمرتب شهري قدره ستة عشر جنيها(٤٥).

ولا يفوتنا ان نذكر رأي النقراشي في المدرس الناجح، والذي يبدو واضحا من الحديث الذي ادلي به النقراشي باحدي الصحف في ١٩ سبتمبر عام ١٩٣٠، والذي صرح فيه بالقول «بان المدرس الصالح سواء كان مدرسا في المدارس الابتدائية أو في المدارس الثانوية يجب ان تتوافر لديه صفات أهمها

الحزم المقرون بالانصاف، فإن مهمة المدرس وهي مهمة قيادة التلاميذ من اصعب المهام، ولا ينهض بها علي احسن منوال إلا المدرس المشهود له بالحزم بدليل أنك تجد مدرسين تخرجا من جامعة واحدة ونالا شهادة واحدة، وشرعا في التدريس في وقت واحد، ولكنهما يتفاوتان مع ذلك في مقدرتهم علي حفظ النظام في فصولهما، ويرجع ذلك الي مبلغ التفاوت في الحزم في اخلاقهما، ثم إنه إذا اريد ان يسفر الحزم عن الغاية المطلوبة منه علي الوجه الاكمل فلابد من اقترانه بالانصاف، وعندئذ يكون الاحترام الذي يقدره التلاميذ للمدرس الصالح احتراما حقيقيا لا غبار عليه»، وختم حديثه موضحا «ان المدرس الصالح لا يكتفي بالمعلومات التي استوعبها علي مقاعد الجامعة بل يمضي في الدروس والمطالعة مع اشتغاله بالتعليم ليجاري العلم في تقدمه والعرفان في تطوره، فيعزز معارفه كل يوم اكثر من اليوم الذي قبله»(٤٦).

وإن دل موقف النقراشي هذا علي شئ فانما يدل علي مدي حرصه علي انصاف المدرس للطلاب وتعزيز معارفه الجديدة، لدي الطلاب عن طريق القراءة والاطلاع.

النقراشي في وظيفة ناظر مدرسة:

كانت التقارير عن النقراشي جيدة أهلته للترقية الي وظيفة ناظر مدرسة بعد خمس سنوات من العمل بوظيفة مدرس للرياضيات فتم تعيينه ناظرا لمدرسة الجمالية بالقاهرة في اول اكتوبر ١٩١٤ بمرتب شهري قدره ستة عشر جنيها، ولم يكد يمضي عام ونصف علي تعيينه في منصبه الجديد حتي شرعت الحكومة في منحه علاوة في أول ابريل ١٩١٦، فاصبح

مرتبه سبعة عشر جنيها(٤٧).

وإذا كان النقراشي قد اصبح علي هذه المكانة في وزارة المعارف العمومية وهو في مطلع حياته الوظيفية، فاننا نلقى بعض الضوء علي رؤيته للناظر الناجح في عمله - ولعل خير مثال - هو ما قاله في مقال منشور له بإحدي الصحف حيث قال «يجب أن تتوافر في الناظر الناجح صفات من اهمها حسن الإدارة، فإنه بعد ما كانت مهمته وهو مدرس تقتصر علي قيادة الطلبة، اصبحت تتناول الآن قيادة المدرسين، ولا يخفي ما يقتضيه ذلك من اللباقة في تصريف المسائل وتقرير الأمور في نصابها، وعماد هذا كله يرجع إلي الإنصاف، بالاضافة الي انه يجب ان يكون الناظر مطبوعا علي الهيبة لكي يكتسب الاحترام الذي هو خليق بمقامه، كما انه يجب ألا ينسي اتجاه أنظار المدرسين والطلبة اليه، فينبغي عليه ان يكون مثالا لهم يحتذونه في كل عمل من أعماله»(٤٨).

واستمر النقراشي في وظيفته الآنفة الذكر حتي تم نقله في الأول من شهر يناير سنة ١٩١٧، بنفس درجته ومرتبه ناظرا للمدرسة الأولية الراقية للبنين بالقاهرة، وقد اصاب النقراشي في تلك الوظيفة شهرة واسعة، لاستقامته ونجاحه في عمله نجاحا عظيما، حتي سميت هذه المدرسة بين رجال المعارف بمدرسة النقراشي نسبة إليه(٤٩)، ثم رقي الي الدرجة الأولي في أول أبريل سنة ١٩١٨ براتب شهري قدره اربعة وعشرون جنيها، ثم نقل في الأول من شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ بنفس درجته ومرتبه ناظرا لمدرسة السويس الأميرية (٥٠).

ونلاحظ أن سبب نقله من القاهرة إلي السويس خلال حوادث ثورة ١٩١٩، بأنه كان مناوئا للإحتلال البريطاني، الأمر الذي أدي إلي إبعاده عن

الانسياق في حوادث عام ١٩١٩، وذلك بتعيينه في منطقة نائية بعيدة عن بؤرة الاحداث، ونتيجة لاتصاله برجال الوفد، ثم دوره في الاشتراك في الإضراب مع زملائه الموظفين في احداث ثورة ١٩١٩ كما سنوضح فيما بعد - كل هذا وذاك جعل وزارة محمد سعيد الثانية التي تولت الحكم في المدة من (٢٠/٥/١٩١٩ - ٢٠/١١/١٩١٩) تتخذ قرارا بنقله من القاهرة الي السويس حتي يكون بعيدا عن زملائه(٥١).

فماذا كان موقف النقراشي من هذا النقل بقصد إبعاده عن القاهرة؟ في الواقع أن النقراشي لم يعارض بل تقبل أمر نقله للسويس قبولا حسنا، وصدع لهذا الأمر بغية مجاراة الوزارة القائمة دون المحاولة للتغلب عليها.

وفي أثناء تولي النقراشي لهذا المنصب زاد مرتبه الشهري عشرين في المائة علي المرتب اعتبارا من ١٥ اغسطس ١٩١٩، واصبح مرتبه الجديد بعد العلاوة ثمانية وعشرين جنيها وثمانمائة مليم بناء علي ما قرره مجلس الوزراء بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٩، وما جاء في منشور وزارة المالية بتاريخ ٢ اكتوبر سنة ١٩١٩، ونعتقد ان القصد من وراء تلك الزيادة، إنما يرجع الي كفائته في الأعمال الإدارية والفنية بحالة تبعث مزيدا من الارتياح (٥٢).

النقراشي في وظيفة مدير:

ظل النقراشي يشغل وظيفة ناظر لمدرسة السويس حتي تم رفته في ١١ ديسمبر ١٩١٩، بمناسبة تعيينه مديرا للتعليم بمجلس مديرية اسيوط (٥٣)، وقد تخدعنا كلمة الرفت السابقة حيث يفهم منها أنه فصل ولكن الأمر ليس كذلك، حيث أن كلمة الرفت كانت اصطلاحا يستخدم في ذلك العصر للدلالة علي النقل من وظيفة إلي اخري مما لم ينص علي غير

ذلك صراحة(٥٤).

ولعلنا يجب أن نلقي بعض الضوء علي اسباب رفته، وتفصيلا لذلك نقول «ان مجلس مديرية اسيوط طلب من وزارة المعارف العمومية بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩١٩ الموافقة علي ترشيحه مديرا لها بمرتب قدره خمسة وثلاثون جنيها عدا اعانة الحرب بنسبة ٦٠٪، وقد ارسلت وزارة المعارف للنقراشي لإبداء رأيه بالقبول أو الرفض، فبادر النقراشي بقبوله بالتعيين في هذه الوظيفة حسب الشروط التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٥ يولية سنة ١٩١٤(٥٥).

يتضح لنا مما تقدم أن النقراشي يعد خير دليل علي لما تتمتع به من كفاءة في ادارة الاعمال بهذا المجال، بل يبدو أنه كان خير من يصلح لها في ذلك الوقت، وللتدليل علي صحة ما اقول - فإن هذا الاختيار أتي من جانب مجلس مديرية اسيوط - فاختاره للعمل به، الأمر الذي جعل النقراشي قد تقبل أمر تعيينه لهذا المنصب قبولا حسنا، وذلك حسب الشروط التي وافق عليها مجلس الوزراء، ونتيجة لذلك اعتمدت وزارة المعارف نقله لتلك الوظيفة.

وفي الواقع لقد اتصف النقراشي بالدقة والنظام والإخلاص الأكيد لما ينسب اليه من اعمال إبان توليه هذا المنصب، ونستطيع أن نستشف دقة وإخلاص النقراشي - كما وضحها سكرتيره الأستاد كامل الدماطي في حديث له بمجلة المصور حيث قال: «أثناء تولي النقراشي هذا المنصب، عرضت عليه مذكرة بخصوص أحد الموظفين، وبعد قراءتها قرر فصل هذا الموظف، ولكن الموظف أرسل له خطابا يقول فيه «لقد ظلمتني ظلما مبينا»

ولكن ضمير النقراشي ما لبث أن استيقظ ففكر في مراجعة هذا الملف مرة أخري، وقرأه كلمة كلمة، وفي النهاية رأي أن الموظف مظلوم فعلا»(٥٦).

فكتب إليه واستدعاه وقال له: «إني اعترف لك بظلمي، ولست قادرا علي اعادتك لوظيفتك، فأنت تعرف التعليمات، ولا أطلب منك أن تسامحني إلا بعد رفع هذا الظلم عنك»، ووفق الله النقراشي، وهيأ له وظيفة أرقي من وظيفته الأولي، وذلك فإنه كان يحرص علي قراءة الملفات بدقة (٥٧).

ولعل ما قام به النقراشي يؤكد صلابته في الحق، وإيمانه بأن الوظيفة ضريبة علي الكفء، فسرعان ما تبين له خطأه، حتي استيقظ ضميره، ففكر في إنصاف المظلوم بينه وبين نفسه، ودائما ما جعل شعاره في العمل «في التأني السلامة وفي العجلة الندامة» (٥٨)، وينبغي ألا يفوتنا أيضا مبلغ تأثير تربية النقراشي الدينية عليه، مما جعله دائم الشعور بالخطأ والإحساس بالذنب من خلال هذا الموقف.

واستمر النقراشي يعمل بهذا المنصب والذي لم يمكث فيه كثيرا حتي ٢٣ يونية ١٩٢٠، حيث أرسلت وزارة الزراعة بالقاهرة إلي وزارة المعارف العمومية تطلب منها الموافقة علي نقله اليها، للعمل بوظيفة وكيل قسم الإدارة والإحصاء بمرتب قدره سبعة وثلاثون جنيها، ثم ارسلت وزارة المعارف خطابا الي مجلس مديرية اسيوط ايضا لموافقته، وبناء علي موافقة النقراشي لم يبد مجلس مديرية اسيوط اعتراضه علي نقله، بل تعداه الي اكثر من ذلك فوجه اليه خطاب شكر في ١٠ يوليو ١٩٢٠ علي ما ابداه من مدة قصيرة بالمجلس علي الخدمات الجليلة التي برهنت علي كفاءته الصادقة وإخلاصه الأكيد(٥٩).

وعلي كل حال نتيجة لموافقة النقراشي تم نقله للوظيفة الجديدة في أول يولية ١٩٢٠، واعتمدت وزارة الزراعة نقله للوظيفة الجديدة وعين وكيلا لقسم الإدارة والإحصاء براتب سنوي قدره أربعمائة وأربعة واربعون جنيها؛ وقد يتضح لنا أهمية ذلك الانتقال علي ما تمتع به من كفاءة في ادارة الاعمال، بل يبدو أنه كان خير من يصلح له في ذلك الوقت، إذ يأتي هذا الاختيار من جانب وزارة الزراعة(٦٠).

وهناك ثمة ملاحظة يجب أن نسجلها خلال عمل النقراشي بوظيفته الاخيرة وهي إيقافه عن العمل، ولعلنا نوضح اسباب هذا الإيقاف من خلال الوثائق التي اشارت الي انه اشترك في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ مع زملائه لإقامة حفل شاي لتكريم سعد زغلول باشا(٦١).

والحق يقال إن النقراشي مر بفترة عصيبة حيث فقد الوظيفة الآنفة الذكر، عندما أحالته وزارة الزراعة الي مجلس التأديب في ٩ مايو ١٩٢١ للسبب الموضح بالرغم من التنبيهات المتكررة له من الرؤساء بعدم الاشتراك في اقامتها.

وانعقد مجلس التأديب بديوان وزارة الزراعة في المدة من ١١ إلي ١٦ يونية ١٩٢١ بشأن محاكمة النقراشي علي ما هو منسوب اليه، وفي النهاية أوصي مجلس التأديب بإجماع الآراء بانذاره كتابة بألا يعود في المستقبل بمثل ما حدث منه، وإلغاء الأمر الصادر بإيقافه من عمله ويرد الي وظيفته، ويصرف له راتبه عن مدة الإيقاف(٦٢).

ونستطيع ان نستشف تأثير القرار المذكور - كما وضحت الوثائق، انه عقب إذاعة القرار بانذاره احتج الف وخمسمائة شخص من الذين اشتركوا في الاحتفال السابق علي القرار الذي اتخذته وزارة الزراعة بإنذاره(٦٣).

أما النقراشي فقد قدم في ٤ يوليو ١٩٢١ استئنافا لهذا القرار في مذكرة دفاع قدمها للمجلس المخصوص بوزارة الزراعة، وقد نظر مجلس التأديب المخصوص بوزارة الزراعة في أول أكتوبر ١٩٢١ فيما نسب إلي النقراشي من خروجه عن حدود الطاعة باشتراكه في تنظيم حفلة سياسية ضد الحكومة، فأيد القرار الصادر من مجلس التأديب في ١٦ يونيو ١٩٢١ بانذاره(٦٤).

ولم يلبث أن عاد ليشغل وظيفته الحكومية السابقة، ومكث بها لمدة عامين، حتي تم ترقيته في ١٣ أغسطس ١٩٢٣ مديرا لقسم الإدارة والإحصاء بنفس الوزارة،ثم تم ترقيته في ١٩٢٣/١٢/١٧ لوظيفة مدير للتعليم الزراعي بالاقاليم بمرتب شهري قدره ستون جنيها(٦٥).

وهكذا عاد النقراشي ليشغل وظيفة مدير للتعليم الزراعي، ولكن هذه الوظيفة تتطلب من شاغلها خلال هذه الفترة درجة من الكفاءة في المجال الزراعي، إذن ماذا فعل النقراشي لكي لا يترك فرصة لشائعة أو إنتقاد؟ ثم من ناحية أخري لكي يؤكد ذاته في هذه الوظيفة الجديدة حتي لا يحس هو شخصيا بتبعيته؟ ولكن نعتقد ان النقراشي كان جادا في تلك الوظيفة ايضا، والتفسير الذي نعتقد في صوابه هو انه درس التربية وهو طالب في البعثة الدراسية بجامعة نوتنجهام كما وضحنا - والتربية تشمل كافة المجالات التعليمية (التعليم العام - والتعليم التجاري - والتعليم الزراعي) ونعتقد انه بهذه الدراسة استطاع أن يرفع من مستواه الفكري حتي يستطيع أن يؤكد ذاته ليس فقط في وظيفته، ولكن كذلك في الوسط الذي خالطه في التعليم الزراعي.

ولا شك أن كل هذه الأعمال ساعدته علي الصعود إلي درجات سلم المناصب الإدارية العليا، فسلك طريقا أخر من الرقي، وأسندت إليه وظيفة

أرقي وهي ندبة لمساعدة السكرتير العام بوزارة المعارف العمومية في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٤، بالاضافة إلي احتفاظه بوظيفته الأصلية (مديرا للتعليم الزراعي)، وبذلك يحق لنا القول بأن النقراشي بارتقائه لمساعدة السكرتير العام بالوزارة كان القصد منه مواجهة المصاعب المختلفة لدي الموظفين الإنجليز (دانلوب Danlop مستشار النظارة وغيره) من ناحية، ومن ناحية اخري نظر إليه المصريون بارتياح شديد، وأنه قادم لإصلاح التعليم في مصر خاصة وأن هذا الندب جاء من نظارة المعارف نفسها(٦٦).

واستمر النقراشي في منصبه الجديد، وبعد مدة وجيزة فصل من وظيفته في الثاني عشر من شهر يونيو سنة ١٩٢٤ بمناسبة ترقيته إلي وكيل محافظ مصر بالدرجة الثالثة الإدارية بمرتب قدره ستون جنيها شهريا(٦٧).

ونستطيع أن نقرر بأن تعيين النقراشي لمنصب وكيل محافظ مصر لأول مرة، جاء في البداية من جانب سعد زغلول باشا رئيس مجلس النظار وقتذاك، ويؤكد ذلك ما ذكره سعد زغلول في حديثه المنشور بإحدي الكتب والصحف عندما رقي النقراشي لهذا المنصب حيث قال: «اني رقيتك لهذا المنصب تمهيدا لتعيينك في منصب الوزارة، واني ما رقيت النقراشي لعلاقة شخصية بيني وبينه، وإنما رقيته لعلاقة بينه وبين الوطن، ولعلاقة بينه وبين أداء الواجب والإخلاص في العمل فهو كفء رزين يؤدي الواجب، ويخلص في القيام به(٦٨).

واضح إذن أن سعد زغلول صاحب فكرة التعيين، والسؤال الذي يطرح نفسه أمامنا، لماذا أصر سعد زغلول علي تعيين النقراشي بالذات لهذا المنصب؟ لعل ذلك كما نري أن سعد زغلول كان بحاجة الي شخصية تتوافر فيها النزاهة والبعد عن الشبهات والكفاءة والاستقامة والإخلاص، وكل تلك الصفات تتوافر لدي النقراشي، واخيرا لعلاقته الوطيدة بأعضاء

ورجـــال الوفد وقتذاك(٦٩).

علي أي حـال، لـم يمكث النقـراشـي بتلك الـوظيفـة أكـثر من أربعـة شـهـور حتي تم تعيينه في الخامس والعشـرين من شـهر أكتوبر سـنة ١٩٢٤، وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من جمال الدين باشا الذي احيل إلي المعاش(٧٠).

والواقع ان وزارة الداخلـيـة وقـتـذاك هـي أعـظم الـوزارات شـأنا وأوسـعـهـا نظاما، إذ تعـد مثابة القلب من الجسم، فـقد كان وكيل وزارة الداخليـة يقوم بالعديد من الأعـمال، فهو يحـافظ علي الأمن العام وتوطيد أركانه في جـمـيع أنحاء القطر والسهر علي الراحة العمومية، وينوب عن الـوزير بكافة الأعمال في حالة غيابه(٧١).

وتكاد تتفق المصـادر علي اختلاف نزعاتها علي أن سـعد زغلـول هو الـذي كان وراء تعـيين النقراشي لهـذا المنصب أيضـا، وذلك أمر طبـيعي، لما لمسناه من إخلاص النقراشي وحـبه للعمل وحسـن الوقـوف علي الأمور والمصـالح، بالإضافـة إلى إجادته للغـات عديدة خـاصة وأنه يتحـدث اللغتـين الأجنبيـتين الإنجليزية والفرنسية(٧٢).

ويحق لنا أن نسجل المواقف المشـرفة التي خطاها النفراشي خـلال عمله في هذه الـوظيـفـة لمحـاربة الإحـتـلال في ذلـك الديوان، إذ جـعـل الـتـعـاون مع المديرين وكبار الموظفين البريطانيين مسـتحيلا(٧٣). ونعتقد أن القـصـد من ذلك هـو التمهيد للتخلص منهم.

كـان هذا هـو تصـرف النقـراشـي نحـو الموظفـين البـريطانيـين، وبذلك يمكننا القول أنه أصبح هـدفـا لترقب الإنجليز للإطاحة به، وسرعـان ما تبين لهم ذلك، فلـم يكـد يمضي شـهـرا من تعـيـينه في منصـبه الجـديد، حـتي تم إحالته إلي المعاش في الخامس والعشرين من نوفمبر عام ١٩٢٤(٧٤).

وهو نفس التاريخ الذي قدم فيه سعد زغلول إستقالته من الوزارة، وفي نفس الوقت كان يجري التحقيق مع أولئك الذين تم القبض عليهم لاشتراكهم في اغتيال السردار «السيرلى ستاك Lee Stack (٧٥).

تلك هي الوظائف الحكومية التي تقلدها النفراشي، وقد كان إرتفاؤه السريع في تلك الوظائف كما مر بنا - أمرا محيرا لدي البعض، ولكي نكون محايدين تاريخيا في الحكم عليه في ارتقائه بسرعة، يجب أن نؤكد بأن النقراشي إتبع خلال تلك الوظائف سياسة حكيمة قوامها الإخلاص الأكيد في الأعمال التي تنسب إليه، والمحافظة علي المشاعر الوطنية، ورفضه التعاون مع الموظفين الإنجليز، بالإضافة إلي خبرته الواسعة بالحياة والناس أثناء عمله بالوظائف الإدارية المختلفة.

نشاطه الإجتماعي والإقتصادى

نشاطه الاجتماعي:

ينبغي ان ندرس نشاطه الاجتماعي وانتماءه الطبقي حتي نستطيع من خلال ذلك كله أن نحدد ملامح شخصيته وعلاقته بالآخرين، تلك التي تشكل سلوكه في حياته الخاصة وتؤثر فيها وتتأثر بها(٧٧).

فالنقراشي كان بورجوازيا صغيرا من طبقة متوسطة بالاسكندرية(٧٨) - كما سبق أن ذكرنا فى بداية هذا الفصل، وقد أتاحت له ظروف عمله بالقرب من سعد زغلول وزوجته أن يصاهر الطبقة التركية العالية بمحض اختياره وفى هذا الصدد نذكر زواجه طوال حياته مرة واحدة من السيدة علية زكي الشهيرة بعلية هانم النقراشي في مساء يوم الخميس ١٩/٤/١٩٣٤(٧٩)، وهي كريمة علي بك زكي الذي شغل قاضيا بالمحاكم الأهلية(٨٠).

وهو أخ لمصطفي باشا(٨١) فهمي والد صفية هانم زغلول «أم المصريين، وقد تم للنقراشي الزواج منها وعمره يناهز السادسة والأربعين، ولم يكن عمر زوجته أنذاك يقترب من التاسعة والثلاثين ربيعا(٨٢).

وقد أنجب النقراشي من هذه السيدة ابنا وبنتا، أما الابن فهو هانئ، وولد بتاريخ ٢٨/٦/ ١٩٣٥، ومقيد بدفتر مواليد صحة مصر الجديدة برقم ١٧١٧(٨٣).

أما البنت فهي صفية وولدت بتاريخ ٤/٩/١٩٣٦ ومقيدة بدفتر مواليد صحة مصر الجديدة برقم ١٠٧٥(٨٤).

ولقد اهتم النقراشي بتربيتهما منذ طفولتهما بعناية فائقة حيث خصص لهما مدرسا يعلمهما القرآن الكريم ومبادئ الدين(٨٥).

ويجدر بنا الآن أن ننتقل لدراسة علاقة النقراشي بأفراد اسرته هو، ثم نتلوها بعلاقته باصدقائه والمحيطين به.

وبالنسبة للأمر الأول، فقد كانت علاقة النقراشي بزوجته، والتي تبدو أنها كانت دائما تقوم علي المودة والاحترام المتبادل بينهما والوفاء التام بينهما، إذ لم تتدخل في اعماله السياسية، فرغم الثراء الكبير لزوجته إلا أنه أصر علي ان تعيش في حدود قدرته هو، وكان النقراشي يدير جميع شئونها المالية، ولكن حساباتها ودفاترها كانت مستقلة عن دفاتره وحساباته، وذلك حرصا علي محافظته علي اموالها وألا يذهب شئ من حساباتها الي حسابه، هذا بالاضافة الي احتضانه لأولادها الأربعة حيث أقاموا معه وتكفل بتربيتهم والإنفاق عليهم ولم يفرق بينهم وبين هانئ وصفية(٨٦).

وعن علاقته باخواته فيمكننا القول بأنها كانت علاقة ود ومحبة ووفاء، ولعل خير دليل علي توضيح تلك العلاقة، هو ما قاله والده في مقاله

منشورة باحدي الصحف حيث قال: «انه وهو طالب يدرس بالخارج بجامعة نوتنجهام كان يرسل ثلاثة خطابات اسبوعيا أحدهما لوالده، أما الاثنان الآخران فكانا لاخواته، بالإضافة إلي أنه كان في المناسبات يبدأ بزيارة أهله وأشقائه بالاسكندرية(٨٧).

أما بالنسبة لعلاقات النقراشي بأصدقائه، فان الدكتور احمد ماهر يقف في مقدمتهم باعتباره صديقا وزميلا منذ الصغر، ومن بين الذين ارتبط النقراشي أيضا بصداقتهم اسماء كثيرة أخري ممن لعبوا أدوارا مختلفة علي مسرح السياسة المصرية، سواء خلال فترة بحثنا أو في الفترات التالية نذكر علي سبيل المثال من بين هؤلاء ابراهيم عبد الهادي باشا والدكتور محجوب ثابت - قاسم امين - خليل أبو رحاب - الشيخ عباس الجمل - والاستاذ عباس محمود العقاد - وكامل الدماطي سكرتيره في وزارة الداخلية، والحاج عبد الحميد حسن الذي كان يقوم باعماله الخاصة لمدة خمسة وعشرين عاما - والهيئة السعدية بأكملها(٨٨).

وإلي جانب هؤلاء وأولئك، اتصل النقراشي بمجموعة أخري من الناس بلغت علاقته بهم حد الصداقة، كان من بينهم محمد نجيب(٨٩)، وابراهيم دسوقي اباظة باشا صديقه الحميم منذ شبابه(٩٠)، كما كان من بينهم محمد امين لطفي، الذي كان كثير اللقاء بالنقراشي منذ شبابه، واستمرت العلاقات والصداقات بينهما قوية، ولعل خير دليل علي ذلك يظهر عندما تولي النقراشي وزيرا للمعارف العمومية في وزارة علي ماهر الثانية التي تشكلت في ١٨ اغسطس ١٩٣٩، فقد توجه الي تمثال زميله محمد امين لطفي المقام في حديقة الوزارة (والموجود حاليا في نفس مكانه) ووضع النقراشي عليه إكليلا من الزهور وكتب علي بطاقته «إلي رجل المعارف محمد أمين لطفي بك من وزير المعارف محمود فهمي النقراشي»(٩١).

أما عن نشاطه الاجتماعي العام، فيمكننا القول أن النقراشي لم يكن بمنأي عنه، بل كان له دور في العديد من الميادين والأنشطة الاجتماعية العامة سواء في الصالونات الأدبية النوادي ولم ينقطع عن التردد علي المجالس التي أنشأتها الطبقة الارستقراطية والتي كان من أشهرها آنذاك صالون هدي شعراوي، حيث كان ملتقي رجال السياسة والوزراء وبعض الأدباء(٩٢).

كما كان يزور نادي محمد علي منذ تولي رئاسة الوزارة، وكان يتناول غذاءه يوميا فيه، لأنه كان يعود إلي مكتبه بعد الظهر(٩٣).

أيضا ساهم النقراشي بجهد عظيم في ميدان آخر من ميادين النشاط الاجتماعي، إذ ترأس جمعية فاقدي الأبصار في ضاحية الزيتون، حينما قررت وزارة المعارف ضم هذه المدرسة إليها عام ١٩٣٦، وانتخب النقراشي رئيسا لها منذ ذلك الوقت حتي وفاته(٩٤).

وكانت هذه الجمعية تقوم بأعمال خيرية نذكر منها ممارسة الأعمال الصناعية والاشغال اليدوية التي تشمل صنع المكانس والحصر والدوبارة والنسيج والفرش علي اختلاف أنواعها، بالإضافة إلي فتح أبوابها لكل من فقد بصره دون النظر إلي ديانته أو جنسيته(٩٥).

وجريا علي هذه السياسة واظب النقراشي علي حضوره لتلك الجمعية في مقرها، وكان دائم الإتصال بهم، وليس هناك من شك أنه يعد من الأعمال الإنسانية المجيدة التي تعزي للنقراشي وكان لها أثر جلي في الحياة الاجتماعية العامة لدي فاقدي البصر، لأنه قرر منحهم فرصة لتعويض ما فقدوه عن طريق توفير المسكن والمأكل والثقافة ومكافأة يومية كانت تصل أحيانا إلي سبعة قروش وقتذاك(٩٦).

كذلك كان النقراشي مستشارا للجمعية النسائية لتحسين الصحة منذ عام ١٩٣٨ حتي وفاته، فقد كان يهتم بفاقدي أبصارهم وعائلاتهم، وكان له أثر كبير في نجاح الجمعية في أداء رسالتها الإنسانية، حيث رفع قيمة الإعانة المقررة لها ثلاثة الاف جنيه، وأهدي إليها أثاثا ومهمات، وكانت زوجته عضوا عاما في هذه الجمعية(٩٧).

يتضح لنا من كل ما تقدم أن النقراشي لم يكن بمعزل عن النشاط الاجتماعي العام، ولعل مصاهرته للطبقة التركية ساعدته كثيرا علي ذلك.

نشاطه الاقتصادى:

مر بنا كما سبق أن والد محمود كان موظفا بسيطا فى الحكومة المصرية، ولم يملك إلا بيتا واحدا بشارع الحكيم بأرض راغب باشا بالاسكندرية(٩٨)، إذن فهذه الحياة الاجتماعية المتوسطة كان لها تأثيرها على حياة النقراشى الاقتصادية، فماذا فعل؟ لعله سلك طريقا آخر هو طريق العلم والمثابرة وبرز طموحه حتى يستطيع أن يحصل على المرتب والجاه ليناهض الطبقات العالية.

ولبيان ذلك نذكر أنه لم يرث عن والده اطيانا زراعية، وقد كتب كشفا بتوقيعه ضمن أوراق تعيينه مدرسا للرياضيات بمدرسة رأس التين الثانوية بتاريخ ٢٨ سبتمبر عام ١٩٠٩ أوضح فيه أنه لا يمتلك شيئا من الأطيان والعقارات(٩٩)، وكتب أيضا كشفا بتوقيعه ضمن أوراق تعيينه وكيلا لمحافظ مصر ومؤرخ بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢٦ أوضح فيه أنه لم يمتلك أطيانا زراعية(١٠٠) اسنتحت له الفرصة مرة اخرى عقب استقالته من وظيفة وزير للمواصلات للمرة الأولى، أن يكتب كشفا بتوقيعه بتاريخ ١٩٣٠/٦/٢١ أوضح فيه أيضا أنه لا يمتلك شيئا (١٠١).

ومن الثابت كما يبدو واضحا أنه باع نصيبه من المنزل الذى ورثه عقب وفاة والده، ونرجح أنه باعه فى تلك الفترة نظرا لسجنه فى قضية السردار فى السابع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى الخامس والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٢٦، وما ترتب على ذلك من انقطاع معاشه حيث كان ينفق على نفسه من جيبه الخاص(١٠٢).

مما سبق يتبين لنا أن النقراشى بانتسابه إلى الطبقة المتوسطة فى المجتمع تخلق بأخلاقها وعاداتها، أو على الاقل فإنه كان يجاريها فى سلوكها وتصرفاتها.

وأيضا بدأ يجارى الطبقة التركية فى عاداتها وتقاليدها تماما إثر مصاهرته لتلك الطبقة فى عام ١٩٣٤.

واستكمالا لتوضيح نشاط النقراشى الاقتصادى فإننا نرى أنه اشترى فى ١٩٤٨/١/١٠ أثناء توليه رئاسة الوزارة الثانية قطعة أرض فضاء بجهة حوض الوسطانى ٢ بالعجمى بمحافظة الاسكندرية تبلغ مساحتها فدانا واحدا من البائعة زكية صالح الحدينى(١٠٣).

ونعتقد انه اشتراها عندما قرر أن يتخذ من الاسكندرية مستقرا له ومقاما بعد اعتزاله العمل السياسى، وذلك حتى يقيم عليها بيتا، وإن كان ذلك لم يتحقق نتيجة لإستقراره بشارع رمسيس بمصر الجديدة بمنزل رقم ٩ فى قلب القاهرة.

من خلال العرض السابق يتضح لنا ان النقراشى لم يملك بيتا يسكن فيه، بل كان يسكن بالمنزل المذكور بالايجار الشهرى بمبلغ اثنى عشر جنيها وستمائة وثمانون مليما وهذا المنزل كان ملكا لشركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس(١٠٤)، غير أنه عقب وفاته وافق

مجلس الوزراء تخليدا لاعماله الوطنية، واعترافا بفضله وخدماته للقضية المصرية، الترخيص للشركة المذكورة فى بيع هذا المنزل بمبلغ سبعمائة جنيه لابناء النقراشى (هانئ وصفية) ليكون مسكنا دائما لهم، ومن الجدير بالذكر ان زوجة النقراشى عارضت فى هذا الاقترح، ولكن ما لبثت أن وافقت بعد الشراء(١٠٥).

اما عن نشاط النقراشى فى البنوك والشركات، فإنه لم يقبل طوال حياته ان يكون عضو فى مجلس إدارة بنك أو شركة(١٠٦)، وقد ساهم باسهمه فى الشركة التعاونية العربية بخمسة وعشرين سهما، وساهم ايضا فى شركة الدخان والسجاير بسهم واحد وكانت قيمة السهم فى كلتا الشركتين اربعة جنيهات مصرية(١٠٧).

ونعتقد أن مساهمة النقراشى فى هاتين الشركتين، كانت بغرض المساعدة على تحقيق مصالحهما، وحل المشاكل التى تعترضهما، وتنمية الاقتصاد القومى لكسر حدة النشاط الاجنبى وسيطرته الكبيرة، ومن ناحية اخرى ان الشركات تعمل على تحقيق مآربها عن طريق الوزراء ورؤساء الوزراء بما لهم من معارف وصلات قوية فى الدولة (١٠٨).

عاداته وهواياته وأهم صفاته والألقاب والرتب والنياشين التى حصل عليها وأخيرا تخليده

وبعد أن انتهينا من عرض النشاط الاجتماعى والاقتصادى للنقراشى، نتحدث الآن عن بعض عاداته وهواياته وصفاته والرتب النياشين التى حصل عليها وتخليده التى تعزى للنقراشى.

وعن عاداته وهواياته نقول: انه كان قلما يظهر فى المجتمعات العامة، ويتسلى احيانا بلعبة الطاولة «النرد» فى النادى السعدى(١٠٩)، ومن العادات الاخرى التى اكتسبها النقراشى فى حياته تعوده المشى البعيد المدى، ولكنه لم يمش وحيدا بل يصطحب معه احد اصدقائه أو سكرتيرة، ليقطع معه الوقت خلال الطريق، وهذا ما يفسر سر حيويته ونشاطه(١١٠).

ومن الجدير بالذكر انه لم يقض إلا الوقت القليل جدا فى مصايف مصر، بالرغم من أنه كان يمتلك كابينة رقم ٢ بسيدى بشر بالاسكندرية، ولم يتردد عليها طوال مدة وجوده فى الاسكندرية، بل كان هانئ وصفية يقضيان أوقاتهما فى سيدى بشر بمفردهما(١١١).

وثمة عادة أخرى كان للنقراشى فيها نصيب يذكر، وهى عادة التبرع بماله لجمعيات البر المختلفة، فقد تبرع لجمعية اعانة فقراء قسم الجمرك بمبلغ خمسين جنيها فى شهر يناير ١٩٤٥(١١٢)، كما اشتهر النقراشى بإقامة الولائم، وحفلات الشاى لعديد من كبار رجال لدولة والقناصل(١١٣).

ومن السمات البارزة التى اتسم بها النقراشى هواية القراءة والاطلاع، إذ كان يتابع ويهتم بمعرفة تاريخ بلاده، والذى انعكس بغير شك انعكاسا أكيدا على تفوق تلك الملكة عنده، ولعل خير مثال لتوضيح ذلك – هو ما اشارت اليه الوثائق العربية اثناء عمله بوظيفة مدرس رياضيات بمدرسة العباسية الثانوية بالاسكندرية أنه استعار من مكتبة المدرسة كتاب تاريخ مصر الحديث جزء أول وثان، والدروس الابتدائية فى الكيمياء وأدب الدنيا والدين وحسابات وينشستر (The Winchester arthmetic) والتمرينات الهندسية(١١٤).

ومن الجدير بالذكر أن شغفه هذا كان معروفا لكل أصحابه بل ولباعة الكتب، وقد دلل النقراشى على هواية الاطلاع والقراءة بالنسبة له حينما

أكد فى مقالة منشورة له باحدى الكتب حيث قال: «إن الغذاء الفكرى عندى لا يقل أهمية عن الغذاء المادى»(١١٥).

ولعل الكثيرين لا يعلمون أنه كان اديبا واسع الاطلاع، ولكنه لم يكن يتفاخر أثناء حديثه بأنه أديب، وكانت عنايته بتتبع التطورات الاجتماعية فى العالم تدعوه إلى قراءة احدث ما تنتجه وتخرجه المطابع من كتب الاجتماع والسياسة، وكانت دور النشر العالمية تعلم فيه هذا الاتجاه فتوافيه بكل ما تخرجه (١١٦)

ونستخلص من ذلك أن إجادته لعديد من اللغات قد ساعدته على ذلك، فقد اجاد اللغة الانجليزية، إلى جانب إتقانه للغة الفرنسية التى تعلمها بمدرسة فالو الفرنسية وهو طفل فى الصغر، هذا بالطبع إلى جانب معرفته للغة العربية التى تعلمها فى مصر.

وننتقل الآن إلى دراسة مجموعة أخرى من الصفات التى امتاز بها النقراشى عن غيره وسوف نتناولها دون اسراف أو مبالغة، وعندما نتصدى لصفاته، فينبغى ان يتم ذلك فى اطار القيم الاجتماعية السائدة **والمفاهيم العامة التى تعارف عليها المجتمع خلال الفترة التى عاش فيها** النقراشى.

فقد أجمعت المصادر المختلفة والمراجع المتنوعة أنه ربط دعوته لحب الوطن وبين معايير المجتمع وفى مقدمة هذه المعايير الغيرة الوطنية والشجاعة والذكاء والدهاء، فضلا عن حسن التصرف فى عظائم الامور، وصدق الوطنية وعفة اليد واللسان، وبعد النظر، كما انه كان من انزه رؤساء الحكومات المصرية وأفقرهم، وكان لا يعتز بالنصب ولا يبتغى نفعا ولقد طرح وراء ظهره العبث ولغو الكلام فقد كان عليه واجب يدين به وهو أن تكون بلاده آمنة مطمئنة، وغير خاف أنه كان فى منصب الوزارة أو البرلمان لم يتحيز الى مسقط رأسه الاسكندرية بدليل أنه سئل مرة من أحد اصدقائه عن سبب ذلك.

فقال: «لأننى احب فى هذا المنصب أن أكون مصريا فحسب، لا أحابى مدينة فى الوطن الأكبر علي حساب مدينة أخرى»(١١٧).

واشتهر أيضا بكثرة الصمت، وقلة الكلام، ولذلك تميز بالهدوء السياسى، وكان سياسيا من طراز عف كريم، إذ كان يؤمن بالصمت الذى يعده الحكماء قوة، وقد علل النقراشى دواعى صمته فى مقالة منشورة له باحدي الصحف حيث قال: «إننا نجتاز لحظات عصيبة مع رأى عام متوتر الأعصاب، وإننى لا أعمد إلى الصمت إلا لمصلحة الوطن، فإن إظهار الرأى العام على اسباب الأزمات لا يثير إلا معارك صحفية ومهاترات سياسية ومظاهرات شعبية عنيفة وإننى أتجه إلي الصمت راضيا بأن أهاجم وأن أتهم دون أن انزع إلى الكلام من غير طائل فى سبيل مجدى الشخصى، لأننى مقتنع بأننى اخدم بلادى خير خدمة بهذا الصمت الذى هو أعظم قوة، وأنه سيأتى يوم يعلم فيه الجميع كل شىء، وسيظهر لهم أن صمتى لم يكن ضعفا أو خيانة بل إخلاصا، وتفانيا فى سبيل الوطن ولوجه الله(١١٨).

وفى الحق فإننا نؤيد ما ذهب اليه النقراشى من أن صمته لم يكن ضعفا او خيانة بل إخلاصا لمصلحة الوطن، إلا أننا من ناحية أخرى نقرر بأن هذه الصفة كانت ضده - كما وضح لى الأستاذ مصطفى أمين - لأن خصومه كانوا يهاجموه لأنه لا يتكلم(١١٩) وقرنوه بأبى الهول فى جوانب كثيرة من بينها الصمت الذى هو ما نحن بصدده(١٢٠).

ولذلك فلا غرابة أن كان النقراشى متصفا بالترفع عن الخصومات الحزبية، ولم تدفعه حزبيته فى يوم من الأيام إلى مخاصمة أحد أو الدخول فى جدال شخصى، واتسع صدره لطعون خصومه ونستطيع أن نستدل على ذلك من خلال ما ذكرته صحيفة أخبار اليوم حيث ذكرت: أن النقراشى اشترك فى جنازة أمين عثمان باشا، وتعرض لاهانات بالغة من بعض شباب الوفد، وأنه أراد أن يزور مصطفى باشا النحاس يوم حادث نسف داره، ولكن علم أن النحاس اتهمه بانه المحرض على النسف، فلم يذهب لزيارته لهذا السبب(١٢١).

ولعل هناك صفة اخرى تحلى بها النقراشي، وهي إخلاصه وتضحيته لخدمة وطنه، ودليلنا على ذلك قول سعد زغلول عنه : «لو عرف الناس قدر العاملين لكان النقراشي على رأس القائمة(١٢٢)، واكثر من هذا فعندما سأله أحد اصدقائه لماذا لا تتحدث إلى الناس عن جهادك وتضحياتك فأجاب: «إن الوطنية واجب ديني، وما كان واجب الله يوما في حاجة إلى اعلان، أو بعبارة أصح الوطنية صدق المجاهدين، ولن تكون الوطنية في يوم من الايام منفعة بل ستكون تضحية، وفي موضع أخر يقول إن الوطنية الصحيحة يجب ألا تفارقها العدالة وإلا انحرفت إلى التحزب والهوى والاستثناء(١٢٣).

إلا أننا إنصافا للحقيقة التاريخية يجب أن نقرر مأخذ النقراشي، بأنه كان لا يقبل الاختلاف معه في الرأي، واذا اقتنع برأيه لا يتحول عنه، فيه شدة وصرامة، كما كان ميالا إلى حب المظاهر(١٢٤).

وننتقل الآن إلى توضيح الرتب والنياشين التي حصل عليها النقراشي، وفي هذا الصدد نذكر، أنه عندما تخرج من جامعة نوتنجهام بانجلترا وبادر إلى العمل في وظيفة مدرس رياضيات فقد حمل لقب «أفندي» وأصبح موظفا في الحكومة المصرية(١٢٥)، وارتقى النقراشي أبعد من ذلك عندما تم تعيينه وزيرا للمواصلات للمرة الأولى في ١/١/١٩٣٠ في وزارة النحاس الثانية، إذ منحه الملك البرت الأول ملك البلجيك الوشاح الأكبر(١٢٦) من نيشان التاج(١٢٧).

وخلال تعيينه في تلك الوظيفة للمرة الثانية حصل خلالها على رتبة الباشوية والوشاح الأكبر من نيشان النيل وذلك في ١٩/٥/١٩٣٦ (١٢٨) وفي اثناء توليه وزارة الداخلية للمرة الأولى في وزارة محمد محمود الرابعة عام ١٩٣٨ منحة شاهنشاه إيران «رضا شاه بهلوى» الوشاح الأكبر من نيشان همايون(١٢٩).

وفي يوم تأليف وزارته الأولى في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حصل على رتبة الرئاسة، وأصبح يلقب باسم حضرة صاحب الدولة(١٣٠)، كما وافق الملك

فاروق له فى قبول وحمل الوشاح الأكبر من نيشان الإستحقاق الشعبى وهو الذى تم منحه من الحكومة اليوجوسلافية فى عام ١٩٤٥(١٣١).

بالإضافة إلى ذلك فقد تم منحه الوشاح الأكبر من نيشان محمد على فى عيد ميلاد الملك فاروق فى ١١ فبراير ١٩٤٦ (١٣٢)، وهو أشرف تذكار لإنتسابه لاسم محمد على باشا(١٣٣).

ولعلنا نتساءل: هل يستحق النقراشى هذا التكريم بحصوله على العديد من النياشين والرتب سواء من الملك فؤاد او الملك فاروق أو من ملوك ورؤساء الدول الأجنبية؟ وإجابة على هذا التساؤل نقول بالإيجاب، ولا سيما لخدماته الواضحة ووطنيته الصادقة المخلصة لخدمة بلاده(١٣٤).

مما سبق يتضح لنا بجلاء أن النقراشى قد تم تكريمه بالرتب والنياشين وعلامات الشرف، وأصبح على هذه المكانة وهو حى، ولعله من المفيد أن نستطرد دور بلاده فى تخليد ذكراه بعد وفاته تقديرا منها للخدمات العديدة التى قدمها، وفى هذا الصدد نقول: فإنه عقب وفاته واعترافا بما أداه من خدمات جليلة لبلاده وتقديرا لتضحيته بحياته فى سبيل القيام بواجبه الوطنى، قرر مجلس الوزراء فى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ ترتيب معاش كامل قدره ألف وخمسمائة جنيه سنويا للسيدة أرملته وولديه على ان يؤول نصيب الولدين عند سقوط المعاش عن أحدهما إلى والدتهما، وتقرير مبلغ عشرين ألف جنيه لابنه وعشرين ألف جنيه لكريمته، وتعليم ولديه بالمجان فى جميع مراحل التعليم بما فيها مرحلة التعليم الجامعى(١٣٥).

كذلك أصدر وزير المعارف وقتذاك قرارا بإطلاق اسمه علي المدرسة الابتدائية النموذجية، والمدرسة الثانوية النموذجية بحدائق القبة(١٣٦)، كما قرر مجلس مديرية الجيزة فى ١٩٤٩/١/١٦ إنشاء مكتبة شعبية تحمل اسمه، يضاف إلى ما سبق أن الهيئة السعدية قررت إنشاء مستشفي لعلاج الفقراء يحمل اسمه للغرض نفسه(١٣٧).

ولعلنا نلمس اثر هذا التخليد عندما وافق مجلس بلدية الاسكندرية على اطلاق اسمه على الشارع الكبير المعروف باسم شارع الميدان بدائرة الجمرك الذى كان نائبا عنها فى مجلس النواب(١٣٨)، كما اصدر عبد المجيد بدر المدير العام لمصلحة السكك الحديد قرارا باطلاق اسمه على محطة فيكتوريا الواقعة علي خط أبى قير بالاسكندرية(١٣٩).

وفى مدن أخرى نرى هذا التخليد، ففى المنوفية وافق مجلس المديرية على انشاء ديوان لإيواء الطلبة اطلق عليه «دار النقراشى للطلبة» ليلتحق بها الطلبة الغرباء(١٤٠)، كما وافق مجلس بلدية دمياط على تسمية احد شوارع المدينة الرئيسية باسمه (١٤١) كذلك اصدر المراقب العام لمنطقة بنى سويف التعليمية قرارا باطلاق اسمه على مدرسة الرحبة الأولية النموذجية(١٤٢).

تكوينه السياسى:

بدأ نشاط النقراشى السياسى عام ١٩١٩ واشترك فى الحركة الوطنية للاستقلال، وكان ذلك فعلا بداية التاريخ السياسى للنقراشى، فمنذ هذه السنة بدأ النقراشى يحتل مراكز إدارية وسياسية تاركا وظيفة المدرس. فلقد اصبح عضوا فى الحركة الوفدية الناشئة، ونظم لجانها الفرعية فى القاهرة والاسكندرية والمدن الاخرى، ثم رقى فى عام ١٩٢٤ وكيل لمحافظ القاهرة، ثم وكيل لوزارة الداخلية، وعندما برئ من تهمة الاشتراك فى اغتيال السردار والاشتراك فى عدد من الجرائم السياسية، تم انتخابه عضوا بمجلس النواب عن دائرة الجمرك بالاسكندرية فى ١٩٢٦/٩/١، وقد ساعده هذا المنصب على منحه دراية وحنكة كشخصية سياسية.

وبعد وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وتولية مصطفى النحاس باشا رئاسة الوزارة، قرر الوفد المصرى ضمه رسميا إليه، وما لبث أن ازداد

نشاطه السياسي في عام ١٩٣٠ عندما تولى وزارة المواصلات للمرة الاولى وقد ساعده هذا المنصب على تفهم الشعب المصرى، وقد بدأ التحول في حياته بزواجه عام ١٩٣٤ ثم ما لبث أن تقدم الى الصفوف الأولى لرجال الحكم ففي عام ١٩٣٦ – ١٩٣٧ تولى نفس الوزارة التي تولاها في عام ١٩٣٠.

وعندما دخل السعديون الوزارة الائتلافية عام ١٩٣٨ تم تعيينه وزيرا للداخلية، اى ان النقراشي احتل اخطر منصب في داخل الحكومة المصرية وقد ساعده هذا المنصب على حل الازمات، وفي العام التالي نقل الى وزارة المعارف ثم الى وزارة الداخلية مرة ثانية، ثم عُين في سبتمبر ١٩٤٠ وزيرا للمالية.

على ان النقراشي بلغ ذروة مجده السياسي في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ عندما عينه الملك فاروق رئيسا للوزارة المصرية، وفي عهد فاروق تولى النقراشي رئاسة الوزارة مرتين الاولى في ٢٤ فبراير ١٩٤٥، والثانية في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ وسنتناول شرح ذلك بالتفصيل في الفصول القادمة.

العوامل التي اثرت في تكوين شخصيته

في الحقيقة لقد تأثرت حياة النقراشي بعديد من الظروف التي في النهاية بلورت طريقه وتكوينه السياسي، ولعل ابرز هذه الظروف واهمها ما يلي:

أولا: التعليم والثقافة: في الواقع ان التعليم الذى ناله النقراشي قد اثر بشكل مباشر في تكوين شخصيته وفكره السياسي، فقد تزود بالعديد من الثقافات والمعارف الاجنبية، فبدأ تعليمه وهو في الصغر بدراسة اللغة الفرنسية، زد على ذلك ان الفترة التي قضاها في انجلترا لمدة عامين ساعدته على اجادته للغة الانجليزية، واكتسابه بعض عادات وتقاليد المجتمع

الاوروبى، نتيجة مخالطته ومعاشرته لهم.

ثانيا: علاقته بسعد زغلول: كان لعمل النقراشى مع سعد زغلول وبجواره الاثر الكبير لتشكيل شخصية النقراشى، حيث اتفقت ميول النقراشى الوطنية مع ميول سعد زغلول فاتصل به واشترك معه فى حركة الكفاح الوطنى، وقد توثقت عرى الصداقة بينهما منذ عام ١٩٠٧ كما وضحنا – ثم زادت فى عام ١٩١٣ عندما رشح سعد زغلول نفسه عن دائرتين هما بولاق والسيدة زنيب لانتخابات الجمعية التشريعية، فوقف النقراشى بجانبه يؤيده ويزكيه(١٤٣) ثم تعيينه فى عام ١٩٢٤ وكيلا لمحافظة القاهرة، ثم وكيلا لوزارة الداخلية، ثم عمله فى صفوف الكفاح السرى للوفد المصرى.

ثالثا: الحياة الوظيفية: كانت الحياة الوظيفية التى قضاها النقراشى فى عمله فى الوظائف الصغرى مدرس وناظر مدرسة ثم عمل بالنشاط الادارى، وترقيته من مفتش الى مدير ثم توليه وكيلا لمحافظ مصر، ثم وكيلا لوزارة الداخلية ثم توليه الوزارات المختلفة فى الفترة من ١٩٣٠ – ١٩٤٥ قبل ان يتولى رئاستها، كان ذلك له اثر كبير فى ممارسة العمل السياسى، وهذه المرحلة بالذات من حياة النقراشى علمته الدهاء السياسى، واعطته فرصة للمران فى معترك السياسة.

رابعا: استقامته ونزاهته وعفته وإخلاصه وتضحيته، بالإضافة الى حبه لوطنه كان ذلك له اثر كبير فى ممارسة العمل السياسى، وان يملك ميزة تؤهله للعمل اكثر من غيره.

❁ ❁ ❁

هوامش الفصل الأول

(١) سوف أختصر هذا الاسم إلي كلمة النقراشي في جميع فصول البحث.

(٢) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملف خدمة النقراشي باشا، محفظة ٥٩٥٤، عين ٥، محزن ٥٣. وقد ورد بالملف شهادة موقعة من اثنين من موظفي مدرسة رأس التين الثانوية بالتصديق علي أن النقراشي مصري الجنسية، وموقع عليها أيضا ناظر المدرسة المذكورة ومؤرخة بتاريخ ٥/١٠/١٩٠٩م.

(٣) المصدر السابق، مقابلة شخصية أولي مع الدكتور محمد شامل أباظة وزوجته صفية محمود فهمي النقراشي بمنزلهما بالأسكندرية في ٢٨/١/١٩٨٦، حيث قاما بتدوين ما أدليا به لي وقد سمحا لي بنشرها.

(٤) طاهر الطناحى: النقراشي باشا يروي قصة جهاده، المصور، العدد ١٢٦٥ في ٧ يناير ١٩٤٩، ص١٦. وقد اعتمد البحث علي هذا المصدر عند دراسة علي أفندي النقراشي والد محمود بعد أن فحصت ملفات الخدمة لموظفي الحكومة المصرية في دار المحفوظات العمومية بالقلعة، وفي الهيئة العامة للمعاشات الخاصة بالقاهرة، ولم أعثر علي ملف خدمته، وبالاطلاع علي الدوريات بكافة اتجاهاتها لم أجد ترجمة لحياته.

(٥) اختلفت المصادر حول اسم والدة محمود فهمي النقراشى: فقد ذكر بملف خدمته المودع بدار المحفوظات ان اسمها «حنيف...» أي أن الاسم ناقص وغير كامل، ولذا لم نعتمد عليه، وفي مصدر آخر والذى عثرنا عليه في دار المحفوظات أيضا في دفتر مواليد قسم أول الجمرك رقم ٢٨/٩٣/١٩. حيث ذكر أن اسمها «حنيفة»، وأيضا ورد نفس الاسم في دفتر وفيات مصر الجديدة رقم ٣٩/١٥٩/٩ مسلسل ١١٠٦، ص٥، يؤكد صحة الاسم السابق «حنيفة» وقد اعتمدنا علي هذين المصدرين لأنهما يتفقان مع الحديث الذي أدلي به الدكتور محمد شامل اباظة – مقابلة شخصية سبق ذكرها، حيث أكد صحة الاسم «حنيفة».

(٦) نفس المقابلة الشخصية الأولي، وانظر أيضا:

F.O 407/221 No. 25. Mr Lampson to Eden. April

16,1937, Tel No. 498. P. 54.

وانظر أيضا: وثيقة السفير البريطاني مايلزلامبسون (اللورد كيلرن) فيما بعد عن ١٥٠ سياسياً مصرياً بجريدة الأهرام، عدد ٣٠٣٩٤ في ١٩٧٠/٢/٢٧، ص ٢..

(٧) دكتور محمد شامل أباظة،صفية محمود النقراشى، بيانات أدليا بها أثناء المقابلة الشخصية الثانية التي تمت بمنزلهما بالاسكندرية في ١٩٨٦/٣/٢٠ حيث قاما بتدوين ما أدليا به وسمحا لي بنشرها.

(٨) نفس المقابلة السابقة.

(٩) الوقائع المصرية: العدد ٢١ في ١١ مارس ١٩٣٧، ص ١٤، ديوان جلالة الملك: تقويم بأسماء ذوي الألقاب والرتب المدنية الحديثة من ١٤ أبريل ١٩١٥ الي أول سبتمبر ١٩٥١، ص ١٣٥.

(١٠) وهي شركة مساهمة مصرية مركزها الرئيسي والإداري بالاسكندرية، وتأسست في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٨ بغرض إدارة مشروعات النقل المشترك عن طريق النهر والبحر والبر والجو بالقطر المصري والسودان - لمزيد من التفاصيل راجع: الحكومة المصرية: إحصاء شركات المساهمة التي يوجد إستغلالها الرئيسي في مصر ٤٩ - ١٩٥٠، ص ٣١٤.

(١١) الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالقاهرة: ملف خدمة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي رقم ٣/٢٦/٦٠٣جـ٢. وقد ورد بالملف بيانات توضح بأن فاطمة رزقت ببنت واحدة هي فايقة، وكانت متزوجة من عبد العزيز هدارة، وابنا واحدا ايضا هو حسن أحمد محمد، وقد توفي عقب وفاة والدته بسبعة أيام في ١٩٦٦/٦/٢٨.

(١٢) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: دفتر مواليد قسم أول الجمرك بالاسكندرية رقم ١٩/٩٣/٢٨. وقد اختلفت المصادر حول اسم النقراشى، فقد جاء بملف خدمته المودع بنفس الدار بمناسبة تعيينه مدرسا بنظارة المعارف العمومية عام ١٩٠٩ مكاتبات بين نظارة المعارف ومصلحة الدفتر خانة المصرية للاستدلال عن اسمه، وقد أرسلت (الدفتر خانة) المصرية باسمه إلي ادارة المستخدمين بنظارة المعارف بأن اسمه «محمود ابن علي النقراشى» وأيضا ذكر هذا الاسم السالف الذكر في شهادة التطعيم الخاصة به والموجودة بملف خدمته - راجع الملحق

رقم ١ ، وورد ايضا في شهادة الابتدائية والثانوية والموجودتين في ملف خدمته وفي دفتر مواليد قسم أول الجمرك بالاسكندرية رقم ١٩/٩٣/٢٨ . وفي دفتر مواليد مصر الجديدة رقم ٩/١٥٨/٦ وفي دفتر وفيات مصر الجديدة رقم ٩/١٥٩/٣٩ . وقد اتفقت بعض المصادر مع البيانات الموجودة بملف خدمته نذكر منها علي سبيل المثال: خير الدين الزركلي: الاعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال، جـ٨ ، ط٢ ، ص٥٨ . وعلي الرغم من هذا التحديد الواضح لاسمه، إلا أن المصادر بكافة أنواعها والتي اعتمدت عليها أجمعت علي أن اسمه (محمود فهمي النقراشي) لمزيد من التفاصيل راجع: د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص٤٦٩ ، أحمد عطية: القاموس السياسي، ص ١٣٠٣ ، الأهرام، عدد: ١٧٧٣٠ في ٢٠/٤/١٩٣٤ ، ص٨ ، المصور عدد ١٢٦٥ في ٧ يناير ١٩٤٩ ، ص١٦ ، د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦ ، ص٦١٩ ، د. عبد الوهاب بكر محمد: الجيش المصري وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٥٢ ، ط١ ، ص٨٢ ، د. أحمد زكريا الشلق حزب الأحرار الدستوريين ٢٢ – ١٩٥٣ ، ص ٢٢٥ . وأرجح أن هذه المصادر استندت في ذلك إلي ما كتبه النقراشي، بدليل أنني وجدته قد كتب اسمه محمود فهمي النقراشي، بتوقيعه في ملف خدمته، وأحيانا في المذكرات الشخصية التي كتبها بخط يده والمنشورة بأخبار اليوم عدد ٢٩٢ في ١٠/٦/١٩٥٠ ، ص٦ . ومن الثابت كما يبدو واضحا من ملف خدمة النقراشي أن اسمه الصحيح هو (محمود علي النقراشي) وإننا نتفق مع المؤرخين بذكر اسمه في هذا البحث تحت اسم «محمود فهمي النقراشي» نظرا لانه الاسم الذي كان سائدا لدي سجلات الحكومة المصرية وفي الوقائع المصرية منذ تعيينه مدرسا حتي وفاته في ١٩٤٨/١٢/٢٨ بعد أن وضحنا اسمه الصحيح راجع الملحق رقم ١ «د».

(١٣) كل شيء والعالم: عدد ٣٣٧ في ٢٣/٤/١٩٣٢م، ص٣ ، د. طلعت اسماعيل رمضان: محمد شريف باشا ودوره في السياسة المصرية، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٨٣ ، ص٢٨ .

(١٤) كل شيء والعالم: نفس المصدر السابق.

(١٥) مقابلة شخصية مع الدكتور محمد شامل أباظة وزوجته – مقابلة سبق ذكرها.

(١٦) كل شئ والعالم: نفس المكان، ابراهيم العدل المرسى: عدلي يكن ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٥، ص٥.

(١٧) وجد في مصر نوعان من التعليم قديم وحديث، فالنوع الأول يتمثل في التعليم الديني من خلال الكتاتيب ومدارس المساجد ثم الأزهر الشريف، وهذا النوع عرفته مصر منذ إنشاء الجامع الأزهر، أما النوع الثاني وهو التعليم المدنى، فيتمثل في التعليم المدرسي أو المدني وظهر في عصر محمد علي – لمزيد من التفاصيل راجع: د.أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد على، ص ٥٥٥ – ٥٦٢، عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد على، ط٣، ص٤٦٤.

(١٨) حضارة السودان الأسبوعية: عدد ١٤٨٩ في ٢٥ مايو ١٩٣٦، ص١.

(١٩) وكان ترتيبه في نتيجة الامتحان بالقسم الثاني السابع مكررا بالنسبة لناجحي هذا القسم البالغ عددهم خمسمائة وسبعة وخمسين، أما مجموع الناجحين في هذا الامتحان فستمائة واربعة عشر وكان ترتيبه فيه الرابع والستين مكرراً – راجع الملحق رقم ٢ أ.

(٢٠) طاهر الطناحى: النقراشي باشا يروي قصة جهاده، المصور عدد ١٢٦٥ في ٧ يناير ١٩٤٩، ص١٦.

(٢١) هو رئيس مجلس النظار في عهد الخديوي محمد توفيق، وقد تولي الوزارة في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ – ١٠ سبتمبر ١٨٨١ وللمرة الثانية في ٩ يونية ١٨٨٨ – ١٢ مايو ١٨٩١، وللمرة الثالثة من ١٩ يناير ١٨٩٣ – ١٥ أبريل ١٨٩٤ في عهد الخديوي عباس حلمى، انظر د.يونان لبيب: المرجع السابق، ص١٨.

(٢٢) طاهر الطناحى: المصدر السابق، نفس المكان.

(٢٣) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٠، ويوجد بالمحفظة كتاب بعنوان: Ministry of Dducation Secondary Education Certificate Examination, 1907, Statistica.

(٢٤) وكان ترتيبه في نتيجة الامتحان الثاني عشر بالنسبة للناجحين البالغ عددهم مائتين وسبعة وخمسين لقسم الأدبيات، راجع الملحق رقم ٢ ب.

(٢٥) حضارة السودان الأسبوعة: مصدر سبق ذكره، نفس المكان، طاهر الطناحى: نفس المصدر السابق.

(٢٦) دار الوثائق القومية بالقلعة: محفوظات مجلس النظار، نظارة المعارف، محفظة رقم ١٤/١/١أ بعنوان مدارس المعلمين.

(٢٧) الأهرام: عدد ٢٢٧٧٢ في ٤ يناير ١٩٤٩، ص ٧، الأساس: عدد ٥٢١ في ١٩٤٩/٢/٩، ص٣.

(٢٨) أحمد عطية الله: القاموس السياسى، ط٣، ص ١٣٠٣، د.عبد الله محمد عزباوى: حزب الوفد منذ نشأته حتي معاهدة ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٠، ص٧٩.

(٢٩) الهيئة العامة للمعاشات: ملف خدمته، مصدر سبق ذكره، وانظر أيضا: كل شئ والعالم عدد ٣٥٦ في ٣ سبتمبر ١٩٣٢، ص٤، والدستور عدد: ٣٣٨٦ في ٢٤ أغسطس ١٩٤٥، ص١. ولم أعثر علي ملف بعثته في دار الوثائق بالقلعة، وكذلك في البعثات الخاصة بوزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي والموجودة حاليا بمجمع التحرير بالقاهرة بالدور السابع.

(٣٠) الدستور: المصدر السابق، نفس المكان، وانظر: د. محمد عبد الفتاح عبد المجيد ابو الاسعاد: تاريخ التعليم في مصر تحت الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٦، ص ٢٨٣، جرجس سلامة: أثر الإحتلال البريطاني في ١٨٨٢ - ١٩٢٢، ط١، ص٣٨٠.

(٣١) ملف خدمته بدار المحفوظات - مصدر سبق ذكره، والأساس عدد: ٤٨٥ في ٤٨/١٢/٢٩، ص٣.

(٣٢) الدستور: المصدر السابق، نفس المكان.

(٣٣) وهم على حسب ورودهم فى كشف الترشيح: داؤد غالى - محمد الصادق حسن - حسن على البدرى - عبد المجيد نجاتي - عمر على الاسكندرى - محمد أمين لطفى - محمود فهمى النقراشي - ابراهيم تكلا - محمد صبحى - فريد عثمان - انظر الزمان: العدد: ٣٨٣ فى ٦ فبراير ١٩٤٩، ص١.

(٣٤) الزمان: المصدر السابق، س١.

(٣٥): فإننا لا نؤيد ما ذهب اليه احد المصادر من أن النقراشي سافر لإنجلترا للتخصص في مادة الجغرافيا انظر:

The Manchester Guardian, No 31889 December 29, 1948, p4.

(٣٦) الزمان: نفس المصدر السابق، ص١.

(٣٧) تطورت تسمية وزارة التربية والتعليم إلى أربعة أسماء: من سنة ١٨٣٧ - ١٨٧٨ كانت تسمى باسم ديوان المدارس، ومن سنة ١٨٧٨ - ١٩١٥ كانت تسمى باسم نظارة المعارف العمومية ومن سنة ١٩١٥ - ١٩٥٥ كانت تسمى باسم وزارة المعارف العمومية ومن سنة ١٩٥٥ إلى وقتنا الحالى سميت باسم وزارة التربية التعليم - لمزيد من التفاصيل انظر: مكتبة الوثائق لمتحف التعليم بوزارة التربية والتعليم.

(٣٨) الزمان: المصدر نفسه: الأساس: العدد: ٥٢١ في ١٩٤٩/٢/٩ ص٣.

(٣٩) الزمان نفس المصدر السابق.

(٤٠) هم عبد الحمى نجاتي - ابراهيم تكلا - عمر الاسكندرى فريد عثمان، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ سبتمبر ١٩٤٢، على ادخال مدد البعثات الحكومية في تسوية المعاش بشرط أن تكون قد انتهت تلك البعثات بتحقيق الغرض المقصود منها، وعندما علم النقراشي بذلك أرسل خطابا الى وزير المالية في ٦ نوفمبر ١٩٤٤ يطلب فيه ضم مدة البعثة من ٢٤ سبتمبر ١٩٠٧ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٠٩ الى مدة خدمته اسوة بزملائه عمر الاسكندرى وامين لطفي.. وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ فبراير ١٩٤٥ على طلبه. انظر ملف خدمته بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالقاهرة، وانظر أيضا:

The Manchester Guardian, Op. cit., P.3.

(٤١) دار المحفوظات العمومية: ملف خدمته، مصدر سبق ذكره، وزارة التربية والتعليم: قسم الأحوال بإدارة شئون الأفراد دفتر رقم ٥.

(٤٢) دار المحفوظات العمومية: ملف خدمته: مصدر سبق ذكره. راجع الملحق رقم ٢ جـ.

(٤٣) وزارة التربية والتعليم: مصدر سبق ذكره، وقد سميت المدرسة الثانوية بمحرم بك بالمدرسة العباسية فى ١٩١١/١/٢١ نسبة إلى الخديوى عباس: انظر ملف خدمته بدار المحفوظات.

(٤٤) ملف خدمة النقراشى محفظة ٥٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣ وقد سبق أن تم تعيينه فى ٢٦ سبتمبر ١٩٠٩ مدرسا تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر، وفى ١٠ أبريل ١٩١٠ أرسلت نظارة المعارف العمومية خطابا إلى ناظر المدرسة العباسية الذى كان يعمل بها النقراشى بالإفادة عن كفاءته فى أعماله وسلوكه وعما يرونه نحو تثبيته فى وظيفته أو عدم تثبيته، وفى ٢٢ ابريل ١٩١١ أرسل نظار المدرسة العباسية إلى نظارة المعارف العمرمية خطابا وضح فيه موافقته على تثبيت النقراشى فى وظيفته لأنه قام بأعماله خير قيام، ثم ما لبث أن قام بالتفتيش على أعماله المستر ستوارت Mr Stewart المفتش بالنظارة فى ٢٦ أبريل ١٩١١ ومحمد أسعد مساعد المفتش، ثم أرسلت نظارة المعارف لمدرسته خطابا باعتماد تثبيته بصفة نهائية.

(٤٥) ملف خدمة النقراشى: المصدر السابق.

(٤٦) المصور: عدد ٣١٠ فى ١٩ سبتمبر ١٩٣٠، ص٧ مقال بعنوان النقراشى ورأيه فى المدرس الناجح.

(٤٧) ملف خدمة النقراشى، محفظة رقم ٥٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣، أمين سامى: التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ - ١٩١٥ مطبعة المعارف ١٩١٧، ص٥.

(٤٨) المصور: عدد ٣١٠ فى ١٩ سبتمبر ١٩٣٠، ص٧. مقال بعنوان محمود فهمى النقراشى ورأيه فى الناظر الناجح.

(٤٩) طاهر الطناحى: مصدر سبق ذكره، حضارة السودان: مصدر سبق ذكره.

(٥٠) ملف خدمة النقراشى: محفظة رقم ٤٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣، وزارة الربية والتعليم، قسم الأحوال: مصدر سبق ذكره.

(٥١) ملف خدمة النقراشى: محفظة رقم ٥٩٥٤ عين ٥ مخزن ٥٣، راجع الفصل الثانى «النقراشى وثورة ١٩١٩.

(٥٢) ملف خدمة النقراشى: المصدر السابق.

(٥٣) نفسه.

(٥٤) د.عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول دوره فى الياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، جـ١، دار المعارف بمصر ١٩٧١، ص ٣١ - ٣٢.

(٥٥) ملف خدمة النقراشى بدار المحفوظات: مصدر سبق ذكره، وقد نص القرار المذكور بشأن تعيين الموظفين بوزارة المعارف العمومية بمجالس المديريات بوظائف مديرين للتعليم فيها على :

أولا: موظفو نظارة المعارف الذين ينقلون بناء على تعليماتها الى خدمة مجالس المديريات بوظيفة مديرين للتعليم فيها يحفظون حقهم فى المعاش أو المكافأة بطريقة دفع الاحتياطى وهو ٥٪ من مرتباتهم لخزينة الحكومة تحت شرط أن هؤلاء الموظفين لا يمكنهم الحصول على علاوة تدخل فى تقدير معاشهم إلا بموافقة الحكومة وأن يكونوا خاضعين لأحكام المجالس المخصوصة التابعة للحكومة فيما يتعلق بضياع حقهم فى المعاش أو المكافأة.

ثانيا: يكون التصريح بفصل الموظف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بناء على قرار من ناظر المعارف العمومية وموافقة ناظر المالية، ويمكن مد هذا التصريح بنفس هذه الصورة لمدة أو مدد متساوية وفى حالة استفتاء مجلس المديرين عن خدمات مدير التعليم، تعيده نظارة المعارف إلى خدمتها وذلك فى بحر كل مدة من مدد الخمس سنوات وقبل انقضائها.

ثالثا: لا تتقيد نظارة المعارف بأى تعهد قبل أى موظف منقول من خدمتها إلى مجالس المديريات بصفة مدير للتعليم ولم يرد له بشأنها أى خطاب رسمى برجوعه لخدمة هذه النظارة أو أى طلب لتجديد التصريح بالفصل قبل نهاية إحدى مدده بستة أشهر على الأقل.

رابعا: أما الذين يعينون بخدمة مجالس المديريات من موظفى نظارة المعارف العمومية بعد انقضاء مدة أو أكثر مدد الفصل فيستمر استقطاع الخمسة فى المائة من مرتباتهم بمراعاة ما هو مدون بالفقرتين الواردتين - لمزيد من التفاصيل انظر ملف خدمة النقراشى بدار المحفوظات.

(٥٦) المصور: عدد ١٢٧٠ فى ١١ فبراير ١٩٤٩.

(٥٧) نفس المكان.

(٥٨) المصــور: عــدد ١٠٨٥ فى ٢٧ يوليــة ١٩٤٥، ص١٠ ومن الجـدير بـالذكـر أن النقـراشى كـان يتـبع فى سـياسـتـه الحكمـة الإنجليـزية SLOWLY but surely وهـى لا تختلف كثيرا عن مثله السابق الذكر.

(٥٩) ملف خدمة النقراشى: محـفظة رقم ٥٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣. ويوجد بالملف خطاب الشكر الذى وجهه مجلس مديرية أسيوط له.

(٦٠) نفس المكان.

(٦١) اشتـرك مع النقـراشى فى الحفل كل من: حلمى بك عـيسى - صـادق بك حنين - على بك عـمر - مـحمـود بك زكى - مـحمـود بك عبـاس - زكى بك الابراشـى - سلامة بك ميـخائيل - أحمد بك خشبة - وليم بك مكرم - مـصطفى بك سعيد - زكى بك جـبـره - نجـيب اسكندر - حنين بك رفـعت - مـصطفى أفندى مـنيـر - حسين أفندى أبو الفتوح لمزيد من التفاصيل راجع:

دار الوثائق القـومـيـة بالقلعـة: مـحفـوظات مـجلس النظار - (مجـلس الوزراء) مـحـفظة رقم ١٣ ب ثورة ١٩١٩، ومذكرات عبد الرحمن فهمى، محفظة رقم ٣، ملف رقم ١٣، ص ١٣٢، ومذكـرة دفاع مقدمـة من الموظفين المحالين على مجـالس التأديب، ص ٣١.

(٦٢) ملف خـدمــة النقـراشى بدار المحـفـوظـات: مـصـدر سـبق ذكـره، عـبـد الرحـمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص١٤.

(٦٣) دار الوثائق القـومـيـة بالقلعـة: مـحـافظ عـابدين، المسألة المصـرية، مـحـفظة رقم ٣٧١.

(٦٤) ملف خدمة النقراشى، المصدر السابق.

(٦٥) وزارة التـربيـة والتـعليم: قـسم الأحـوال باداة شـئـون العـاملين - مـصـدر سـبق ذكره ، ملف خدمته: نفس المصدر السـابق، وقد تم نقله لهذه الوظيفة بناء على ما جاء بالقـانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٣ بشـأن ضـم مـدارس الطب البـيطرى والزراعـة العليا والزراعة المتوسطة بشبين الكوم إلى وزارة المعارف العـمومية، ونتيجة لذلك اعـتـمـدت وزارة المعـارف نقـل مـوظـفى إدارة التـعليم الزراعـى بالأقـاليـم من وزارة

الزراعة إلى وزارة المعارف العمومية اعتبارا من ١٧ ديسمبر ١٩٢٣.

(٦٦) دار المحفوظات العمومية: ملف خدمة النقراشى، مصدر سبق ذكره، وانظر أيضا:

THE MANCHESTER GUARDIAN: NO, 31889, DECEMBER, 29, 1948, PAGE, 3.

(٦٧) ليست كلمة فصل هى ترك الوظيفة نهائيا، ولكن كانت اصطلاحا يستخدم فى ذلك العصر للدلالة على النقل من وظيفة إلى أخرى – لمزيد من التفاصيل انظر:

د. عبد الخالف محمد لاشين: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٦٨) وزارة التربية والتعليم: إدارة شئون الأفراد بقسم الأحوال، مصدر سبق ذكره.

(٦٩) ذكر محمد شاهين حمزة: أن سعد زغلول عندما رقى النقراشى لهذا المنصب قال له: إن منصب محافظ القاهرة عندى أخطر من منصب وزير، وإنى عينتك وكيلا لها لتدرس واجبات المحافظ أولا، حتى إذا استوعبتها جعلتك محافظا، وهذا تمهيدا لمنصب الوزارة – لمزيد من التفاصيل انظر: محمد شاهين حمزة شموع أضاءت ومضت وأخرى تنتظر، ص ٦٠، وانظر أيضا: المصور: العدد ١٠٦٦ فى ١٦ مارس ١٩٤٥، ص ١٠ مقال بعنوان رأى سعد زغلول باشا فى النقراشى.

(٧٠) مقابلة شخصية مع الأستاذ الصحفى مصطفى أمين بمكتب سيادته بأخبار اليوم فى ١٩٧٥/٩/٢١.

(٧١) F.O. 407/221 I SIR M. LAMPSON TO MR EDEN, APRIL 16/ 1937 TEL NO. 498, P. 45. YOUSSEF, AMINE: INDEPENDENT EGYPT, LONDON, P. I23.

(٧٢) د.طلعت اسماعيل رمضان: الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ – ١٩٢٢، ص ١٣٧.

(٧٣) ملف خدمة النقراشى، محفظة رقم ٥٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣.

(٧٤) F.O. 407/221 I, op. cit.

(٧٥) ملف خدمة النقراشي: المصدر السابق. وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته في ١٩/٣/١٩٣٠ احتساب فترة الانقطاع التي قضاها النقراشي من ٢٥/١١/١٩٢٤ تاريخ احالته إلى المعاش لغاية ٣١/٨/١٩٢٦ وهو اليوم السابق لانتخابه عضوا بمجلس النواب بماهية فرضية تعادل الماهية التي كان يتناولها عند تركه الخدمة بمبلغ ٢٠٠٠ ألفي جنيه سنويا بحيث تصبح خدمته متصلة بلا انقطاع لغاية ٣١/٨/١٩٢٦ على ألا يصرف له الفرق بين المعاش وبين الماهية ولا يؤخذ عنها قيمة الاحتياطي للمعاش.

(٧٦) الأخبار: عدد ١٤٥٧ في ٢٦/١١/١٩٢٤، ص٣، د.عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ١٩١٤ - ١٩٢٧، ص ٤٣٤، محسن محمد: أصول الحكم تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية ص٤٩.

(٧٧) د.عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، ص ٢١٥، برنارد نوتكات: سيكولوجية الشخصية ترجمة د. صلاح مخيمر، ص ١، سيد محمد غنيم، سيكولوجية الشخصية ص ٤٨ - ٤٩، عاطف أحمد فؤاد: الزعامة في مصر ص ١٩٥.

(٧٨) F.o. 407/221 I Mr Lampson to Mr. Eden, April 16, 1937, Tel, No. 498 p. 45.

(٧٩) المصور: عدد ٤٩٠٧ في ٢٠/٤/١٩٣٤، ص ١٣، الدستور عدد ٢١٣٩ في ١٥/١١/١٩٤٤، الأهرام عدد: ١٧٧٣٠ في ٢٠/٤/١٩٣٤ ص ٨، البلاغ اليومي: عدد ٣٤٤٨ في ٢٠/٤/١٩٣٤، ص ٤.

(٨٠) الأهرام: نفس المصدر السابق، وكانت شقيقة المرحوم محمد علي زكي والمرحوم حسين زكي والمرحوم عزيز زكي والمرحوم محمود زكي والمستشاران ابراهيم زكي والأستاذ يوسف الخربوطلي - لمزيد من التفاصيل - انظر الأهرام العدد: ٣٣٧٩٤ في ٢٠/٦/١٩٧٩، ص ١٣، نعي بمناسبة وفاتها - وكانت عليه بنت عم حرم المرحوم محمود باشا صدقي وحرم المرحوم اسماعيل باشا سرهنك.

(٨١) هو ابن حسين أفندي البكباشي التركي الأصل، ولد في كريت عام ١٨٤٠م

أثناء إقامة والده بها وتعلم بالمدرسة الحربية بالقلعة والتحق بالجيش، وظل يترقى فى مناصبه حتى نال رتبة الفريق، وعين مديراً للمنوفية ثم محافظا للقاهرة وبورسعيد وناظرا للخاصة الخديوية وسر تشريفاتى خديوى، لمزيد من التفاصيل، انظر: د.يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٨٢) وقد أدلى لى بذلك الدكتور محمد شامل أباظة وزوجته صفية محمود فهمى النقراشى فى مقابلتى الثانية معهما بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٦ بمنزلهما بالاسكندرية وقد سمحا لى بالنشر بعد أن دونا لى كتابه، وأكدا بأن زوجة محمود النقراشى بنت عم صفية هانم زغلول - ردا على سؤال وجهته لهما وهو كيف تم زواج محمود من السيدة علية زكى؟ ومن الذى ساعده على ذلك؟ وأضافت كريمة النقراشى بأن والدتها ولدت بتاريخ ١٨٩٥/٩/٢١ وتوفت بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٨ وكانت متزوجة قبل زواجها من النقراشى باشا من المهندس على فؤاد سعد الدين وما لبث أن توفى وترك لها ثلاثة ابناء هم: الدكتور سعد الدين أستاذ بكلية الهندسة، ويعمل الآن بالأعمال الحرة، وكمال سعد الدين وزير مفوض بمباى بالهند وقد توفى بها، زكى سعد الدين وقد توفى عام ١٩٥٤ ولم يكمل دراسته فى كلية الحقوق، وبنتا واحدة هى جاذبية سعد الدين حرم المرحوم الدكتور على الحمامصى- ولمزيد من التفاصيل انظر آخر ساعة: العدد ٧٠٩ فى ٢٦ مايو ١٩٤٨، ص٩، وأضافت بأن زواج والدها عام ١٩٣٤ من السيدة علية ربما كان للسيدة أم المصريين دخل فى تلك المصاهرة، وقد وقع اختيار أم المصريين على النقراشى لأسباب عديدة نذكر منها قرب النقراشى وعمله بجوار سعد زغلول، بالإضافة إلى معرفتها بخلقه وتعففه ونزاهته وإخلاصه.

(٨٣) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: دفتر مواليد مصر الجديدة رقم ٩/١٥٨/٦، ص٦، مسلسل رقم ٧١٧. ومن الجدير بالذكر أن هانئ النقراشى سافر إلى ألمانيا الغربية ويقيم هناك وحصل على الدكتوراه فى الهندسة إلا أنه يعود إلى مصر كل صيف، وغالبا ما تدعوه الدولة سنويا فى دعوتها لأبنائها المغتربين لحضور مؤتمرهم بالقاهرة، ومن أعماله هناك اهتمامه برعاية مصالح المصريين، وتلقين الأطفال المصريين المغتربين أمور دينهم، ويؤم المصريين بالصلاة - مقابلة شخصية مع الدكتور محمد شامل أباظة فى ١٩٨٦/٣/٢٠.

(٨٤) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: دفتر مواليد صحة مصر الجديدة رقم ٩/١٥٨/٦، ص٩٩، مسلسل رقم ١٠٧٥. ولم تكمل السيدة صفية دراستها فى كلية البنات الأمريكية بالقاهرة، بل تركتها بعد نجاحها فى السنتين الأوليين، وتوقفت عن الدراسة سنة ١٩٥٧ بعد الزواج الذى تم فى ١٩٥٧/٦/٢٥، وعن زوجها نذكر: هو الدكتور محمد شامل أباظة يعمل الآن رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان بمحافظة الاسكندرية، وقد تخرج من كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٥٢، ثم سافر إلى الخارج وحصل على الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية من جامعة تولوز بفرنسا ١٩٥٦، ولديه من الأبناء أثنان ولد وبنت، أما الابن فهو ابراهيم وتخرج من كلية الآداب ويعمل الآن ببنك تشيس الاهلى بالاسكندرية، أما البنت فهى هدى وتعمل معيدة بقسم اللغة الفرنسية بكلية آداب عين شمس (نفس المقابلة السابقة).

(٨٥) الحقيقة: العدد ٣٥ فبراير ١٩٤٩، ص٢ مقال بعنوان النقراشى فى بيته، المصور: عدد ١١١٤ فى ١٩٤٦/٢/١٥، ص١١.

(٨٦) دكتور محمد شامل أباظة: نفس المقابلة الشخصية السابقة، آخر ساعة: عدد ٧٤١ فى ٥ يناير ١٩٤٩، ص٢.

(٨٧) الزمان: العدد ٣٨٣ فى ١٩٤٩/٢/٦، ص١.

(٨٨) مقابلة شخصية مع الدكتور محمد شامل أباظة وزوجته بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٠، والمصور عدد ١٢٧٠ فى ١١ فبراير ١٩٤٩، ص ٢٢.

(٨٩) محمد نجيب: كلمتى للتاريخ، ص ١٢، وقد تولى أول وزارة مصرية فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى يونية ١٩٥٣ راجع د. يونان: مرجع سبق ذكره ص ٥٣٠.

(٩٠) مقابلة شخصية أولى مع الدكتور محمد شامل أباظة وزوجته بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٨م.

(٩١) الدستور: العدد ٥٠٧ فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٩، ص ٢.

(٩٢) المصور: العدد ١٠٦٨ فى ٣٠ مارس ١٩٤٥، ص ١٠.

(٩٣) الحقيقة: العدد ٣٥ فى فبراير ١٩٤٩، ص ٢١، حيث كان يعد نادى محمد على من أشهر الأندية والصالونات على الاطلاق وقتذاك.

(٩٤) روز اليوسف الأسبوعية: عدد ١٠١٨ فى ١٧/١٢/١٩٤٧، ص ٢٦، وتدل الاحصاءات لعدد فاقدى البصر فى هذه الجمعية عام ١٩٤٧ على أنهم بلغوا ٨٦٧٢٧ شخصا شملهم النقراشى بالرعاية والعناية.

(٩٥) المصدر السابق.

(٩٦) نفسه.

(٩٧) روز اليوسف الأسبوعية: العدد ١٠٧٤ فى ١٢ يناير ١٩٤٩، ص ٣٠.

(٩٨) ملف خدمة النقراشى، محفظة رقم ٥٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣، حيث ذكر عنوانه المذكور أثناء حصوله على اجازة التدريس عن مدة الأجازة العمومية للمدارس، ومؤرخ الطلب بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩١٢.

(٩٩) المصدر السابق.

(١٠٠) نفس المصدر.

(١٠١) نفس المكان.

(١٠٢) مقابلة شخصية أولى مع الدكتور محمد شامل اباظة وزوجته صفية محمود فهمى النقراشى بمنزلهما بالاسكندرية فى ٢٨/١/١٩٨٦.

(١٠٣) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: مكلفة الأطيان بناحية العجمى بمحافظة الاسكندرية من سنة ١٩٣١ إلى ١٩٦٣، دفتر رقم ١٠٧/١٢٧/٣٢، ص ١٦١، ومن الجدير بالذكر أنه اشترى هذا الفدان بمبلغ ٤٥٠ جنيها - راجع روز اليوسف: عدد ١٠٧٣ فى ٥/١/٤٩، ص٦.

(١٠٤) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: دفتر جرد شياخة المنتزه بمصر الجديدة رقم ١٢٠١٧/٣٤/٣٠ وقد ذكر بالدفتر أن تاريخ الجرد ١٣ مايو ١٩٤٢، وكان المنزل مكونا من طابقين وبه حديقة مساحتها ٨٠٠ متر محاطة بسور، وقد أعيد تقدير مبلغ الإيجار بثلاثة عشر جنيها وتسعمائة وعشرين مليما بجرد عام ١٩٤٨.

(١٠٥) الأساس: عدد ٥٩٣ فى ٥ مايو ١٩٤٩، ص ٥، المساء: العدد ٤٢٣٧ فى ٩/٥/١٩٤٩، ص٣، أخبار اليوم: عدد ٢٣٥ فى ٧/٥/٤٩، ص٤.

(١٠٦) الحقيقة: عدد ٣٥ فى فبراير ١٩٤٩، ص٢٣: ومن الجدير بالذكر أنه رفض فى عام ١٩٣٧ تعيينه عضوا بمجلس إدارة قناة السويس - راجع الفصل الثالث.

(١٠٧) وزارة المالية: مصلحة الضرائب: المصدر السابق - انظر الملحق رقم ٣.

(١٠٨) د. رشوان محمود جاب الله: على ماهر ودوره فى السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية آداب عين شمس ١٩٨١، ص ١٧.

(١٠٩) المصور: العدد ٣٢٠ فى ٢٨/١١/ ١٩٣٠ وكان يمارس لعبة الطاولة مع حمد الباسل والشيخ محمد عز العرب.

(١١٠) آخر ساعة: العدد ٥٣٥ فى ٧/١/١٩٤٥، ص١٥.

(١١١) المصور: العدد ١٠٨٩ فى ٢٤ اغسطس ١٩٤٥، ص ٨، المصور: العدد: ١١٨٨ فى ١٨ يولية ١٩٤٧، ص ١٤.

(١١٢) الدستور: العدد ١٦٦١ فى ٢٢ يناير ١٩٤٥، ص ٢.

(١١٣) المصور: العدد ١٠٦٨ فى ٣٠ مارس ١٩٤٥، ص١٠.

(١١٤) ملف خدمة النقراشى، محفظة رقم ٥٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣، وقد استعار هذه الكتب فى ٧ نوفمبر ١٩١٢ وقد طلبت منه كثيرا فلم يرسلها إلا فى ٨ ديسمبر ١٩١٢.

(١١٥) محمد شاهين حمزة: شموع أضاءت ومضت وأخرى تنتظر، ج١، ص٦٤.

(١١٦) المصور: العدد ١٢٦٥ فى ٧ يناير ١٩٤٩، ص٥٣.

(١١٧) حول أوصاف وخلق النقراشى انظر:

F.O. 407/221 Sir M. Lampson to Eden, April 16, 937 Tel No. 498 P. 55.

وانظر: الهيئة النيابية التاسعة: دور الانعقاد الثانى، مجلد ١، جلسة ١٤ فى ١٢/٢/١٩٤٦، ص ٩٨٠، مقابلة شخصية مع الأستاذ مصطفى أمين، ووثيقة السفير البريطانى، منشورة بالأهرام العدد: ٣٠٣٩٤ فى ٢٧/٢/ ١٩٧٠، ص٢، السياسة اليومية: العدد: ١٢٥٦ في ٢٩/١٢/١٩٤٨، الأهرام العدد: ٢٢٧٦٨ فى ٣٠/١٢/١٩٤٨، مقابلة شخصية مع المرحوم المهندس سيد أحمد مرعى بمنزله

فى ١٩٨٦/٢/٢٤ ، مقابلة مع الدكتور شامل أباظة فى ١٩٨٦/١/٢٨ ، الجمهورية العدد: ١١٣٢٥ فى ١٩٨٤/١٢/٣١ ، ص١١ ، الأخبار العدد: ١٠٥٨٢ فى ١٩٦٨/٤/١٧ ، محمد زكى عبد القادر: محنة الدستور، ص ١٦٣ - ١٦٤ ، نظمى لوقا: ريحانة الشهداء ص ١٠ - ٨٧ ، محمد أحمد فرغلى: عشت حياتى بين هؤلاء، ص ١١٤ ، محمد السوادى أقطاب مصر بين الثورتين، ص ١١١ ، صالح عيسى السودانى: الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية، ص ٢٦٠ ، محمد زكى عبد القادر: مذكرات وذكريات، ص ٨.

(١١٨) ادجار جلاد: منذ عشرة أيام حدثنى النقراشى باشا عن دواعى صمته، الزمان: العدد ٣٥٠ فى ٤٨/١٢/٢٩ ، ص٢.

(١١٩) مقابلة شخصية مع الأستاذ الصحفى مصطفى أمين بمؤسسة أخبار اليوم فى ١٩٨٥/٩/٢١.

(١٢٠) المصور: العدد ٢١٨٨ فى ١٨ يولية ١٩٤٧ ص ٥ مقال بعنوان أبو الهول باشا... يتكلم وإننا نخالف هذا القول.

(١٢١) أخبار اليوم الأسبوعية: العدد ٢١٧ فى أول يناير ١٩٤٩ ، ص٤.

(١٢٢) مصطفى الفلكى: يا شباب الجيل خذوا أسرار العظمة من حياة النقراشى باشا، الحقيقة العدد ٣٥ فى فبراير ١٩٤٩ ، ص٥.

(١٢٣) المصدر السابق.

(١٢٤) المصور: العدد ١٠٧٩ فى ١٥ يونية ١٩٤٥ ص ٥ ، مقال للنقراشى عن الوطنية الصحيحة.

(١٢٥) محمد أحمد فرغلى: عشت حياتى بين هؤلاء، ص ١١٣ ، صالح عيسى السودانى: الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية، ص ٢٦٠.

(١٢٦) وهو لقب تركى مقتبس من اليونانية ومعناها الصاحب أو المالك أو السيد، ويطلق على كل مستخدم فى الحكومة الحائز على الدرجة الخامسة أو الرابعة أو الثالثة - لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد تيمور: الرتب والألقاب المصرية لرجال الجش والهيئات العلمية والقلمية، ط ١ ، ص ٦٦. وفى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٤ تم اصدار القانون رقم ٢٥٩٠ بشأن إلغاء الالقاب فى الدولة التركية مثل أفندى - حضرتلى - أغا - إلخ... لمزيد من التفاصيل انظر: دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٠ ، وانظر الملحق رقم ٤.

(١٢٧) وكان يرتدى من اليمين إلى اليسار ويكون معلقا فى الكتف الأيمن ويلبس فوق الصديرى فى وجود الملك، وتحت الصديرى فى الحفلات التى لا يحضرها الملك - لمزيد من التفاصيل انظر: المصور: العدد ١٠٥٩ فى ١٩٤٥/١/٢٦، ص ١٠.

(١٢٨) الأهرام: العدد ١٦٢٦٠ فى ١٢ مارس ١٩٣٠.

(١٢٩) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، محفظة رقم ٣٣٢ بعنوان رتب ونياشين نظارات مختلفة من ١٩١٥/٤/١٤ الى ١٩٥١/٥/٦، وانظر: الوقائع المصرية: العدد ٦٤ فى ٢١ مايو ١٩٣٦، وكانت هذه الرتبة لا تمنح إلا لكبار الموظفين الذين لا يقل مرتبهم عن ١٨٠٠ جنيه سنويا ولكبار الأعيان المصريين الذين امتازوا بخدمات للبلاد ويلقب صاحبها بلقب حضرة صاحب السعادة: انظر البلاغ اليومى: العدد ٩٦٧ فى ١٩٢٦/٥/٢٥، ص١.

(١٣٠) الدستور: العدد ٣٦٣ فى ١٥ مارس ١٩٣٩، ص٦، وكانت النياشين الرسمية فى إيران تنقسم إلى ثلاثة أقسام ١- نشان بهلوى ٢- تاج ايران ٣- همايون، وكان نيشان همايون الذى يتعلق بالبحث يمنح لرجال الدولة وموظفى الحكومة مكافأة على خدماتهم الممتازة، ويتكون من خمس طبقات، وله نوط يسمى نوط همايون يتكون من الذهب والفضة والبرونز، ويكون منحه تقديرا لأعمال ومكافأة على الخدمات، لمزيد من التفاصيل انظر: دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ أبحاث، ،محفظة رقم ١٣٦.

(١٣١)الوقائع المصرية: العدد ٣٧ فى ١٩٤٥/٣/١، ص ١ الأهرام العدد: ١٥٧٦ فى ١٩٤٥/٢/٢٦، وكان يلقب الحائزون لرتبة الرئاسة بلقب حضرة صاحب الدولة، ويبقى لهم هذا اللقب إذا انفصلوا عن منصب رئاسة مجلس الوزراء - لمزيد من التفاصيل انظر البلاغ اليومى: العدد ٩٦٧ فى ١٩٢٦/٥/٢٥، ص١، الوقائع المصرية العدد ٦٢ فى ١٤ مايو ١٩٣٦ أمر ملكى رقم ٥ بتعديل المادة ٩ من الامر الملكى الخاص بالرتب المدنية.

(١٣٢) الوقائع المصرية: العدد ١٦٦ فى ٣ ديسمبر ١٩٤٥، ص ١.

(١٣٣) الأهرام: العدد ٢٢٧٦٧ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩، السياسة اليومية: العدد ٣٧٢ فى ١٩٤٦/٢/١٢ ص ٢، الوفد المصرى، العدد ٢٣٦٥ فى ١٩٤٦/٢/١٢، ص ٢، والمصور: العدد ١١٤ فى ١٥ فبراير ١٩٤٦، ص ١٣، وكان يلقب بلقب حضرة صاحب المعالى لحصوله على هذا النيشان - أما الحائزون لرتبة البيكوية من

الدرجــة الأولى فكان يلقب بلقب حـضـرة صــاحب العــزة فكانت لا تمـنح الا للموظفين الذين لا يقل مرتبهم عن ١٢٠٠ جنيه مصرى سنويا، ويلقب بلقب صاحب العزة الحاصلون علي البيكوية من الدرجة الثانية، وكان نيشان محمد على يشمل على قلادة من طبقة واحدة هى الوشاح الأكبر ويشمل ايضا علي توطيد احدهما من الذهب والآخر من الفضة، وكان الانعام بهذا النيشان يكون مدي الحياة على المصريين الذين يمتازون بتأدية خدمات استثنائية للبلاد، ولكن عند وفاة أحد الحائزين للنيشان يجب على ورثته أن يردوا وثاقه التجريد والمحو يترتب عليه رد الوسام والبراء – لمزيد من التفاصيل: راجع الامر الملكى رقم ٥٠ لسنة ١٩٢٦ بالبلاغ اليومى العدد ٩٦٨ فى ١٩٢٦/٥/٢٦ ص٤، وكل شىء والعالم: العدد ٣٦٨ فى ١٩٣٢/١١/٢٦، ص ٤، وملف خدمة النقراشى المودع بدار المحفوظات.

(١٣٤) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ أبحاث محفظة رقم ١٣٥.

(١٣٥) مقابلة شخصية مع الأستاذ الصحفى مصطفى أمين بمكتب سيادته بمؤسسة أخبار اليوم فى ١٩٨٥/٩/٢١.

(١٣٦) دار المحفوظات: ملف خدمته – مصدر سبق ذكره، الكتلة الوفدية: العدد ١٢٨١ فى ١٩٤٨/١٢/٣٠ ص ٤، الأساس العدد ٤٨٦ فى ١٩٤٨/١٢/٣٠ ص١، والسياسة اليومية: العدد ١٢٥٧ فى ١٩٤٨/١٢/٣٠، ص١، والبصير: العدد ١٥٦٦٣ فى ١٩٤٨/١٢/٣٠، ص٢، مصر: العدد ١٤٣٣٧ فى ١٩٤٨/١٢/٣٠، ص٢، الوقائع المصرية: العدد ٢٠٠ فى ١٩٤٨/١٢/٣٠، ص٦.

(١٣٧) السياسة اليومية: العدد ١٢٦٣ فى ١٩٤٩/١/٦، ص٢.

(١٣٨) الأساس: العدد ٤٨٨ فى ١٩٤٩/١/٢ ص٤، الزمان العدد ٣٥٩ فى ١٩٤٩/١/٨.

(١٣٩) الأساس : المصدر السابق، العدد ٤٩٤ فى ١٩٤٩/١/٩.

(١٤٠) المساء: العدد ٤٢٢٤ فى ٧ فبراير ١٩٤٩، ص٢.

(١٤١) الأساس: المصدر السابق، ص٥.

(١٤٢) المصدر السابق: العدد ٤٩٥ فى ١٩٤٩/١/١٠، ص٤.

(١٤٣) نفسه: العدد ٤٩٧ فى ١٩٤٩/١/١٢ ص٢.

الفصل الثانى

النقراشــــى والكفاح السرى والعلنـى

من سنة ١٩١٠م حتى عام ١٩٢٦م

أولا: القسم الأول:

النقراشي ودوره السرى من سنة ١٩١٠ حتى قيام ثورة ١٩١٩.

ثانيا: القسم الثانى:

١ - النقراشي ودوره العلنى منذ قيام أحداث ثورة مارس ١٩١٩.

٢ - النقراشي ودوره السرى منذ قيام أحداث ثورة مارس ١٩١٩م حتى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦.

الفصل الثانى

النقراشي والكفاح السري والعلني من سنة ١٩١٠ حتي عام ١٩٢٦

مقدمة

يعتبر هذا الفصل من حياة النقراشى فى نظرنا مرحلة تكوينه قبل ظهوره على المسرح السياسى ، وطوال الستة عشر عاما المذكورة اتضحت لنا بعض الأمور التى تكشفت عن شخصية النقراشى ، وأزالت الغموض عنه ، لأن هذه الفترة لم تدرس دراسة وافية .

والدراسة فى هذا الفصل ستسير فى قسمين ، سنوضح دور النقراشى السرى من بداية سنة ١٩١٠ حتى اندلاع ثورة مارس سنة ١٩١٩ ، وذلك هو القسم الأول.

أما القسم الثانى والذى ينقسم إلى جزئين، فسنتحدث فى الجزء الأول عن أهم مواقف النقراشى العلنية منذ قيام أحداث ثورة مارس ١٩١٩م، وعن الدوافع التى جعلته يشترك مع زملائه الموظفين المصريين فى الاضطرابات، ولماذا لم يعد إلى عمله مع زملائه عند نهاية الإضراب؟.

أما فى الجزء الثانى من القسم الثانى، فسنتناول مرحلة النضوج للنقراشى فى أساليب الكفاح السرى منذ قيام أحداث ثورة مارس ١٩١٩ حتى اغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ والتى امتد التحقيق فى هذه القضية حتى ٢٦ مايو ١٩٢٦ وحكم ببراءة النقراشى، ومن خلال هذا الجزء سنتعرض لعدة أسئلة نذكر منها : هل الطريق الذى سلكه النقراشى وهو الكفاح السرى يكتسب صفة الوطنية ؟ ، ولماذا ألصقت التهمة له بقتل السردار رغم براءته وبعدم الاشتراك فى اغتيال السردار ؟ تلك كلها أسئلة سنجيب عليها فى هذا الفصل.

أولا: القسم الأول: النقراشي ودوره السرى من سنة ١٩١٠ حتى قيام ثورة ١٩١٩

لقد طرق النقراشي كل باب يوصله للمطالبة بحق مصر فى الاستقلال التام، وانتشرت هذه المشاعر لديه منذ صغره، ونتيجة لذلك فقد ظهر الكفاح السرى لدى النقراشي فيما تولد من مشاعر الحقد والكراهية للأجانب باعتبارهم دخلاء فى شئون مصر.

ولإلقاء الضوء على دور النقراشي فى الكفاح السرى، يصبح من الضرورى إلقاء نظرة سريعة على جذور التنظيم السرى فى مصر والتى كانت بدايته الحقيقية قد ظهرت إلى ماقبل الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م فى الوقت الذى أعطت فيه ثورة ١٨٨١ ميلادها للمدارس المختلفة التى حملت على عاتقها مهمة مواصلة الحركة الوطنية من خلال الصالونات السياسية، ثم ما كشف عنه هذا الرجاء من عدم جدوى الركون لمساعدة الغير، ووجوب الاعتماد على قوى الشعب الذاتية لتبلور الأهداف الوطنية، متبعين فى ذلك النضال بين الجماهير بكافة صوره العلنى منه والسرى، ومن ثم اللجؤ إلى الشباب المثقف فى البداية لتجنيده فى العمل الوطنى الذى لم يكن إلا أساسا ضروريا لإلقاء مسئولية تحرير الشعب عليه حتى يمكن توسيع جبهة المقاومة الوطنية فى النهاية(١).

ومن خلال الاهتمام بالتنظيم السرى شهدت مصر جهودا وطنية كانت تتلمس طريقها فى الخفاء من أجل حرية الوطن واستقلاله وكان من بين هذه الجهود تأسيس جمعية الحزب الوطنى السرى بقيادة لطيف سليم فى عام ١٨٩٣ من تنظيم وتوسيع قاعدتها بضم العديد من الشباب والأعيان نذكر منهم مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد اللطيف الصوفانى، وتركزت أغراضها فى اثنين: أولهما تنظيم المصريين للعمل من أجل استقلال البلاد، وثانيهما عرض قضيتهم على أوربا وبخاصة فرنسا والرأى العام، وجاء

الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فى أبريل ١٩٠٤ ليزيد الوطنيين إيمانا بعدم الاعتماد من قريب أو بعيد على أوربا بعد أن خيبت فرنسا رجاءهم فى إمكانية مساعدة الحركة الوطنية، فعلت بذلك كراهيتهم لفرنسا باعتبارها أول دولة صادقت على الاحتلال بعقد رسمي(٢).

على كل حال ليس كل ماسطرناه عن الجمعيات السرية للحزب الوطنى هى كل نتاجه فى خلال أعوام ١٨٩٣ - ١٩٠٩، فحسب ، ولكن المؤكد أنه كان هناك المزيد منها، ولسنا هنا بصدد دراستها تفصيليا، ولكن مايهمنا فى هذا المجال موقف النقراشى ودوره فى الجمعيات السرية التابعة للحزب الوطنى.

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على دور النقراشى فى الجمعيات السرية التابعة للحزب الوطنى، فنرى أنه بدأ الانضمام إلى « جمعية التضامن الأخوى السرية » فى عام ١٩١٠، والتى يرجع تأسيسها إلى عام ١٩٠٥ وقد بلغ عدد أعضائها سبعة عشر فردا منهم من كان يقيم بالخارج، وكان أغلب أعضاء هذه الجمعية من الطلاب إلى جانب بعض موظفى الدولة(٣) .

والواقع أن النقراشى بدأ الانضمام فى النضال السرى بعد التحاقه فى عام ١٩١٠ بالجمعية السالفة الذكر، وكان يعمل وقتذاك مدرسا بمدرسة رأس التين الثانوية بالاسكندرية، وأصبح عضوا فى لجنة عبد الله حسن عوض(٤)، وكانت تلك الجمعية تابعة أيضا لجمعية الحزب الوطنى الرئيسية بالقاهرة(٥)، ولعلنا نلاحظ أن أهداف هذه الجمعية تمثلت فى تطبيق مبدأ مصر للمصريين، والحصول على دستور للبلاد، وأن تحقيق هذه المطالب بالقوة يدخل ضمن وسائلها (٦).

ويحق لنا أن نسجل ملحوظة حول نشاط الجمعية سالفة الذكر عقب انضمام النقراشى إليها، والذى شارك فى هذا النشاط وينحصر فى مساعدة أهالى طرابلس فى حربهم ضد الاستعمار الايطالى عن طريق جمع

المال ، ولم يقتصر الأمر على مجرد الإعانة المالية، بل قامت الجمعية أيضا بتسهيل عبور الضباط الأتراك الذين أتوا من تركيا للاسكندرية لترحيلهم إلى طرابلس عبر الصحراء نظرا لامتناع بريطانيا رسميا لذلك، كما قامت الجمعية بتوصيل الأسلحة بكميات ضخمة عبر السلوم إلى طرابلس(٧).

وخلال المدة من سنة ١٩١٠ حتى عام ١٩١٥ تعددت حوادث محاولات الاغتيالات السياسية فى مصر لجميعة التضامن الأخوى نذكر منها مقتل بطرس غالى فى عشرين فبراير ١٩١٠، ومحاولة الاعتداء على حسين كامل سلطان مصر فى سنة ١٩١٥ ، وبعد ئذ تفرقت جمعية التضامن الأخوى(٨).

ولكى نكون منصفين نستطيع القول بأن الوثائق لم تشر إلى أى عمل قام به النقراشى فى تلك المدة السابقة فى عمليات الاغتيالات والتى قامت بها جمعية التضامن الأخوى.

تلك هى مساهمات النقراشى فى بعض الأعمال التى قامت بها جمعية التضامن الأخوى السرية التابعة للحزب الوطنى.

ثانيا: القسم الثانى: النقراشى ودوره العلنى منذ قيام أحداث ثورة مارس ١٩١٩

يعتبر اشتراك النقراشى فى أحداث ثورة ١٩١٩، صفحة هامة فى التاريخ القومى، لأنها استطاعت أن تعطى موقفا محددا له، وظهرت وطنيته الجديرة بالذكر كما سنوضح فيما بعد. وبينما كان النقراشى وزملاؤه أحمد ماهر وأمين الرافعى وغيرهم، وهى تمثل أمانى الشباب المصريين يبحثون ويدرسون المسألة المصرية، كانت هناك جماعة أخرى مؤلفة من سعد زغلول باشا وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ذهبت إلى دار الحماية البريطانية، وأبلغوا السيروينجت sirwingate رغبة مصر فى إيفاد طائفة

من زعمائها إلى مؤتمر الصلح لعرض القضية المصرية عليه، ولكن السلطات البريطانية رفضت هذا الطلب، وانتهى الأمر بنفى سعد زغلول وأصحابه إلى جزيرة مالطة فى ٨ مارس ١٩١٩(٩).

وبذلك يمكن القول بأن خطوة القبض على سعد زغلول وزملائه الثلاثة بمثابة الشرارة التى فجرت بركان الغضب الذى كان يملأ صدور المصريين فقامت الثورة فى كل أرجاء البلاد(١٠)، وفى نظرنا هذا يعتبر السبب المباشر لثورة ١٩١٩ ، والذى كان للنقراشى دور بارز فى أحداث تلك الثورة.

ويمكننا أن نتتبع دور النقراشى فيها وموقفه من هذه الأحداث، ولتوضيح ذلك نذكر أن دوره الحقيقى برز فى المرحلتين ، بل وازداد نشاطا فى المرحلة الثانية من الثورة وهى المرحلة التى يمكن تسميتها بالمقاومة السلمية منذ شهر أبريل ١٩١٩.

ذلك لأن ثورة ١٩١٩ أنقسمت إلى مرحلتين ، تمثلت المرحلة الأولى فى الثورة العنيفة التى حدثت فى مارس ١٩١٩، إثر نفى سعد زغلول وزملائه الثلاثة إلى مالطة(١١) وهى مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية، والذى اشترك فيها الفلاحون والطلبة والتجار والمحامون والتجار وغيرهم من الطوائف ، وتآلف المسلمين والأقباط على السواء(١٢).

ولعلنا نوضح دور النقراشى فى هذه المرحلة كما تشير الوثائق أنه قام هو وزملاؤه بتقديم احتجاجهم إلى وزارة المعارف(١٣) على أثر اعتقال سعد زغلول وزملائه، ولعدم سفر الوفد المصرى(١٤). ثم تلتها المرحلة الثانية للثورة والتى بدأت من شهر أبريل ١٩١٩ ، وهى مرحلةطويلة المدى تميزت بخروج الفلاحين من العمل الثورى الايجابى، وانحصار الثورة فى القاهرة ومدن القطر، ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين الدور الأساسى، وهذه مرحلة الكفاح السلمى(١٥) وفى هذه

المرحلة أيضا برز نضال النقراشى كما سنوضحه بعد ذلك .

فعند اندلاع ثورة مارس ١٩١٩ انقسم نشاط لجنة الوفد المركزية(١٦) إلى علنى وسرى فالأول بقيادة محمود سليمان باشا رئيس اللجنة وإبراهيم سعيد وكيلها، وكان أسلوبهم فى تلك الوسائل السلمية المشروعة، وأوجه نشاطهم تمثل فى جمع التبرعات على ذمة الوفد، أما النشاط الثانى وهو السرى ، فتولاه عبد الرحمن فهمى السكرتير العام للجنة من خلال جهاز على جانب كبير من الدقة والنظام ، ويتألف من الدكتور أحمد ماهر ومحمود النقراشى وغيرهم (١٧).

ولكى نتعمق فى بحث الدور السياسى الوطنى العلنى للنقراشى فى أحداث ثورة ١٩١٩، يصبح من الضرورى إلقاء الضوء على اشتراكه فى إضراب الموظفين والذى يعتبر بداية نشاطه السياسى، ومشاركته فى الحياة السياسية المصرية بصورة واضحة.

النقراشى وإضراب الموظفين:

لقد كان موقف النقراشى فى إضراب الموظفين من المواقف الحاسمة فى تاريخ الحركة الوطنية، وهى مقترنة بصفحة من جهاده، لذا سوف نعرضها ونثبتها هنا للحقيقة والتاريخ.

وفى الواقع لقد اشترك النقراشى مع مجموعة من زملائه الموظفين العاملين بشتى الادارات الحكومية فى حركة إضراب الموظفين كما توضح الوثائق(١٨) وكان هذا الإضراب يشكل ضررا مخيفا للسلطات البريطانية، فقد كانت السمة الأساسية لنشاط أجهزة الحكومة هو الاسترخاء فى تنفيذ قرارات السلطة البريطانية(١٩).

ولا نستطيع أن نمر على اشتراك النقراشى فى الإضراب مع زملائه الموظفين دون أن نعرف السبب فى ذلك، ونعتقد أن هناك أسباب قوية اقتنع

بها النقراشى وتحمس لها بعد أن لمس أبعادها فى حياته الوظيفية، نذكر منها: سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية ففى الوقت الذى نقصت فيه الأنشطة الاقتصادية المصرية زادت استثمارات الأجانب فى البنوك والشركات والمصانع إلى جانب انخفاض ثمن القطن المحصول الرئيسى للبلاد(٢٠).

هذا إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ارتفاعا فاحشا وبسرعة فائقة، وأقبل الناس على شراء تلك المواد الغذائية وتخزينها خوفا من نفاذها(٢١)، ولا سيما النقص فى الحبوب أصبح حادا وخصوصا فى شهر مارس سنة ١٩١٨(٢٢).

يضاف إلى ذلك زيادة عدد الموظفين البريطانيين فى الجهاز الادارى والوظائف الكبرى، وكان هذا أمرا مدروسا خططت له سياسة الاحتلال التى حرصت على السيطرة على الحكم والإدارة فى مصر فى المقام الأول(٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل الاحتلال ، ثم بلغ عددهم فى عام ١٩١٩ حوالى ألف وستمائة موظف(٢٤)، وفى نفس الوقت خصصت لهم المناصب العليا، وخصصت المناصب الدنيا للمصريين بصفة عامة، فكان نصيب المصريين من الوظائف الكبيرة فيها واحد وثلاثين مقابل مائة وثمان وستين يتقلدها البريطانيون(٢٥). وفى مجال آخر ، اتجهت سياسة الاحتلال البريطانى إلى التضييق فى التعليم على المصريين فأُغلِق عدد كبير من المدارس حتى بلغ عدد المدارس الثانوية إبان فترة الحماية أربع فقط، بينما كان عددها خمسا وعشرين قبل الاحتلال مباشرة، هذا بالاضافة إلى تضييق نظام البعثات إلى أوربا فبلغ عددها فى عام ١٩٠٥ أثنين فقط، كما تدهورت ميزاينة التعليم(٢٦).

فعندما رأى النقراشى أن الاحتلال البريطانى يهدف من وراء سياسته السالفة الذكر ، ويعمد إلى ابقاء المصريين فى حالة من العجز والقصور

والاعتماد على الانجليز فى شغل الوظائف الهامة ، ومن ثم يسيطرون على أجهزة الدولة، لذلك قرر النقراشى الاشتراك فى الإضراب لمقاومة سياسة الاحتلال البريطانى.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن للنقراشى عمل يذكر فى بداية الثورة ، وكل مافعله كما وضحنا أنه وقع عرائض احتجاج على اعتقال سعد زغلول وصحبه ورفعها إلى السلطان هو وزملاؤه ، دون الاشتراك فى حركة الإضراب التى قادها الطلبة والعمال.

وكان من الممكن أن يستمر الوضع على هذا النحو، لولا خطبة اللورد كيرزون (curzon) التى ألقاها فى ٢٤ مارس ١٩١٩ أمام مجلس اللوردات(٢٧) والذى ذكر فيها أن من الأمور السارة من بين الحوادث المؤسفة التى وقعت فى مصر هو مسلك كثير من الموظفين ورجال الجيش والبوليس(٢٨) وذكر أيضا أن سلوك الموظفين أثناء الثورة وعدم اشتراكهم فيها دليل على صداقتهم للإنجليز وعدم رضائهم على الثائرين(٢٩)، واستدل بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة(٣٠).

ويتضح لنا من هذه الخطبة أن الحكومة البريطانية لا تنوى العدول عن خطتها فى تثبيت الحماية وتأييدها ، وأنها تعمل دائبة فى تشوية الحركة الوطنية ، الأمر الذى استاء له الموظفون عامة، وخصوصا قد جعلتهم هذه الخطبة فى مركز حرج أمام الرأى العام، وصورتهم بالانحياز إلى جانب الاحتلال.

فماذا كان موقف النقراشى من هذه الخطبة التى ألقاها اللورد كيرزون؟ فى الواقع أن النقراشى لم يقف مكتوف الأيدى أمام هذه الخطبة، بل أعلن عزمة بالاشتراك فى الاضراب مع زملائه الموظفين ، إظهارا لشعوره الوطنى، وتضامنه مع الأمة المصرية.

ولذلك عقدت اللجنة الخاصة للموظفين(٣١) عدة اجتماعات فى مكتب مدير إدارة المجالس الحسبية على ماهر بك ، وكان على اتصال برجال

الوفد[٣٢] ، واشترك فى هذه اللجنة مندوبون عن جميع الوزارات والمصالح، وكان النقراشى مندوبا عن وزارة المعارف فى هذه اللجنة[٣٣].

واجتمع النواب عن الموظفين وطرحت عليهم مسألة الإضراب، فرأى بعضهم أن يستمر الاضراب لمدة طويلة، ورأى جانب آخر أن يظل الاضراب ثلاثة أيام فقط ، وكان اتجاه النقراشى مؤيدا للرأى الثانى[٣٤] ثم مالبثت أن وافقت لجنة الموظفين على أن يبدأ الاضراب بعد صرف مرتباتهم حتى يكون تحمل النفقات ميسورا[٣٥].

وقد بدأ الإضراب الأول للموظفين لمدة ثلاثة أيام من يوم الخميس ٣ أبريل ١٩١٩ وانتهى فى يوم السبت ٥ أبريل ١٩١٩ [٣٦]، ويبدو أن العمل فى المصالح والدواوين ظل مضطربا قلقا، فأخذ يتخلف من موظفيها من يتخلف ، ويعود من يعود ، فى ذلك الوقت عملت القوات البريطانية على قمع الثورة بالشدة، فأسرعت بتعيين اللورد اللنبى Allenby مندوبا ساميا لمصر والسودان[٣٧]، فأسرع وقرر الافراج عن سعد زغلول ورفاقه يوم ٧ أبريل ١٩١٩[٣٨].

وتوضح الوثائق أنه نتيجة لاشتراك النقراشى فى الاضراب السابق مع زملائه الموظفين وتغيبه عن العمل بوزارة المعارف فى المدة من ٣ أبريل ١٩١٩ إلى ٥ أبريل ١٩١٩، فقد تم خصم ثلاثة أيام من مرتبه[٣٩].

وعلى أية حال ، فبعد قرار الإفراج عن النقراشى بيوم واحد، وبعد مرور أربعين يوما والبلاد بدون وزارة، ألف حسين رشدى باشا وزارته الرابعة فى ٩ أبريل ١٩١٩ فى سرعة مفاجئة خاطفة ، وصرح فى كتاب تأليف وزارته أن وزارته تأمل فى حل يرضى الأمة[٤٠].

ومن الملاحظ أن هذه الوزارة تم تشكيلها فى ظروف إضراب الموظفين عن العمل، فما هو موقف النقراشى وزملائه الموظفين حيال هذه الوزارة الجديدة؟ فى ١٠ أبريل ١٩١٩ أى بعد تأليف الوزارة الجديدة بيوم واحد

اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى وزارة الحقانية ، وكان النقراشى أحد هؤلاء الاعضاء المنتخبين عن وزارة المعارف العمومية، وكان يعمل ناظرا للمدرسة الأولية الراقية للبنين بالقاهرة(٤١) ولعلنا نوضح أسباب تأليف هذه اللجنة ، كما أشار الأستاذ ابراهيم الهلباوى وهو تنظيم شئون الموظفين ، ووضع الخطط السليمة لنجاح الإضراب(٤٢).

وكان أول ماعملته هذه اللجنة، هو الموافقة على إضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل ١٩١٩ حتى تجاب المطالب الآتية (٤٣):

١- تصرح الحكومة بصفة رسمية بصحة توكيل وفد سعد زغلول باشا عن الأمة فى مطالبها أمام مؤتمر السلام.

٢ - تصرح الحكومة بصفة رسمية أيضا بأن تشكيل الوزارة لا يستفاد منه قبول الحماية ، وأن حالة مصر بعد زوال السيادة التركية عنها معلق للبت فيها على قرار مؤتمر السلام.

٣- رفع الأحكام العرفية وسحب الجنود المسلحين من الشوارع بجميع المدن والبنادر والقرى وتفويض الأمن والنظام إلى البوليس المصرى ، ويستثنى من الإضراب مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ورجال البوليس ، السجانون ، الموكلون بحراسة المسجونين، أطباء الحكومة.

وإزاء هذا القرار الخطير استدعت الوزارة سبعة من لجنة الموظفين فى اليوم التالى، واستؤنفت المناقشة بين الطرفين ، ولكنها لم تأت بثمرة بسبب عدم اقتناع الموظفين بما أبداه لهم رشدى باشا، ولهذا صمموا على الاستمرار فى خطتهم حتى تجاب مطالبهم(٤٤).

ونتيجة لإصرار الموظفين على اضرابهم ، نشر حسين رشدى بياناً من

رئاسة مجلس الوزراء فى ١٢ أبريل ١٩١٩ ناشد فيه الموظفين الذين أضربوا عن العمل بالعودة إلى عملهم بعد أن رخص للوفد بالسفر إلى أوربا، وتألفت وزارة شعارها الإخلاص التام فى خدمة الوطن، موضحا أن أول باعث على تأليف وزارته إنما هو وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة المدنية ، مقدمة لإناطة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية ، والرجوع إلى الحالة العادية(٤٥).

وقد توقع حسين رشدى أن يحدث هذا التصريح ما يرجوه من التأثير المطلوب ، إلا أنه على العكس من ذلك ، أثار غضب الموظفين الذين رأوا أنه لا يحقق شيئا من مطالبهم(٤٦) ، ثم اجتمعت لجنة الموظفين مرة أخرى بوزارة الحقانية الساعة ١٢ ظهر يوم الأحد ١٣ أبريل ١٩١٩لمناقشة بيان حسين رشدى ، وقد حضر هذا الاجتماع خمسون عضوا من أعضاء اللجنة (وعددهم أربعة وخمسون عضوا) وكان النقراشى ناظرا للمدرسة الأولية الراقية للبنين بالقاهرة – أحد هؤلاء الأعضاء ، وبعد المناقشة تقرر باجماع الآراء استمرار الموظفين فى إضرابهم حتى تجاب إجابة رسمية صريحة الطلبات الثلاثة المبينة بالقرار الصادر فى ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ والمبلغ لرئاسة مجلس الوزراء فى اليوم نفسه(٤٧).

ولقد حاول حسين رشدى تلافى الموقف بالدعوة للهدوء وعودة الموظفين إلى عملهم، فأصدر بيانا آخر للموظفين بتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٩ كرر فيه الدعوة بالرجوع إلى عملهم فورا، وألقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار فى الإضراب عن العمل(٤٨) . وقد ترتب على هذا البيان أن اجتمعت بوزارة الحقانية الساعة ٤ بعد ظهر نفس اليوم لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها وعدد أعضائها سبعة وخمسون مندوبا حضر منها أربعة وخمسون، وبعد النظر فى الأعمال التى اجتمعت اللجنة من أجلها تلا عليها إعلان دولة رئيس الوزراء المؤرخ فى ١٥ أبريل عام ١٩١٩ وبعد

المناقشة تقرر:

أولا: بإجماع الآراء الاحتجاج على تهديد الحكومة للموظفين بالقاء أى مسئولية عليهم لأن إضرابهم نتيجة لا متناعها عن إجابة طلباتهم بعد أن اتفقت مع من استدعتهم من مندوبيهم على الاعتراف صراحة بأن الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا نائبا عن الأمة ، وبأن الوزارة شكلت لتدير شئون البلاد حتى تحل المسألة المصرية التى يرجع البت فيها إلى مؤتمر السلام .

ثانيا: بإجماع الآراء إلا صوتا واحدا وهو الاستمرار على الإضراب عن العمل طبقا للقرار السابق(٤٩).

ثم وضعت اللجنة فى نفس اليوم تقريرا بمطالب الموظفين رفعته إلى السلطان(٥٠)، ولم تكتف بذلك بل وجهت دعوة إلى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الأمة ، واختارت الأزهر ليعقد فيه المؤتمر، وقد عقد المؤتمر فى يوم ١٦ أبريل ١٩١٩ ، وحضره عدد كبير من جميع الطبقات، وبعد أن أُلقيت الخطب ، تقرر بالإجماع القرار الآتى « الأمة المصرية الممثلة فى جمع من العلماء ورؤساء الأديان والنواب والمفكرين والمحامين والأطباء والتجار بالجامع الأزهر الشريف تقرر جهاد الموظفين فى سبيل استقلال بلادهم حق قدرة ، ومشاركتهم فى جميع مطالبهم بحذافيرها جملة وتفصيلا، وتلقى كل مسئولية تنتج من رفض طلباتهم على الحكومة ، وتعلن أن الوفد الذى سافر برئاسة سعد زغلول باشا لطلب استقلال البلاد التام يمثل الأمة تمثيلا حقيقيا وتعتبر الوزراء مسئولين أمام الأمة إذا قصروا فى إعلان هذه الحقيقة بصفة رسمية(٥١).

وهكذا أصبح حسين رشدى عاجزا أمام مطالب الموظفين، ولم يجد حلا أمامه إلا تقديم استقالته فى ٢١ أبريل ١٩١٩(٥٢)، وقد قدمها بسبب سوء صحته(٥٣) ، وعلى أية حال قدم رشدى استقالة وزارته والتى استمرت فى

الحكم ١٢ يوما فقط، وفى الواقع لم تجد السلطات البريطانية تعاونا من المصريين لمساعدتها(٥٤).

لذلك أصبح على اللورد اللنبى أن يواجه من جديد بمفرده معالجة الحالة فى مصر(٥٥) ، فاصدر منشورا فى صبيحة اليوم التالى فى ٢٢ أبريل ١٩١٩، دعا فيه جميع موظفى الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون إذن ليعودوا إلى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة ، والمدة التى غابوا فيها عن مراكزهم بدون إذن لا يتقاضون عنها راتبا، وكل موظف أو مستخدم لم يعد إلى مقر عمله فى اليوم التالى لتاريخ هذا المنشور يحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة، وكل شخص يحاول بطريق الإقناع أو التهديد أو استعمال القوة أن يمنع أى شخص من العودة إلى عمله يلقى القبض عليه ويُحاكم بمجلس عسكرى(٥٦).

على أن أمرا غريبا قد حدث، ففى نفس الليلة التى أعد فيها الجنرال اللنبى منشوره، علم به عشرة من أعضاء لجنة الموظفين، فبادروا من تلقاء أنفسهم إلى الاجتماع على عجل فى منتصف الليل ليصدروا قرارا بعودة جميع الموظفين إلى العمل ، وانتحلوا لهذه العودة سببا آخر، وهو أن استقالة الوزارة تعتبر ترضية لهم(٥٧).

وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم دون النقراشى، ونرجع عدم حضور النقراشى هذا الاجتماع ، إلى أن أعضاء اللجنة كانو قد تفرقوا وتعزرت دعوتهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل ، إذ أن استقالة حسين رشدى لم تقدم إلا فى الساعة الحادية عشرة مساء ، وكانوا يريدون أن يصدروا القرار ليلا لينفذ فى الصباح، وفعلا تم فى الصباح نشر إنذار اللنبى المتقدم ذكره فى العاصمة وفى المديريات كافة ، ونُشر مع قرار الأعضاء العشرة فى وقت واحد(٥٨).

وفى الصباح فوجيء النقراشى بهذا القرار هو وزملاؤه الموظفين الآخرين الذين لم يحضروا الاجتماع الذى تم فى منتصف الليل ، وعاد أغلب زملائه فى صبيحة يوم ٢٣ أبريل، وامتنع النقراشى عن العودة، ولا يفوتنا أن نذكر أسباب امتناعه ، فربما يكون خشية أن يتسرب إلى الأذهان أنه عاد خوفا من تهديد الجنرال اللنبى ووعيده ، أو أن هذا الإنذار يمس كرامته ونزاهته ، أو أنه آثر أن يستمر فى الإضراب حتى تجاب المطالب الوطنية الثلاثة السالفة الذكر.

ونتيجة لا متناعه عن العودة إلى العمل هو وزملاؤه الستة من موظفى وزارة المعارف العمومية(٥٩)، تم القبض عليه فى يوم ٢٤ أبريل ١٩١٩ ، وأرسل إلى بلدة رفح على حدود فلسطين ، ومكث بها خمسة عشر يوما، ثم أرسل إلى ثكنات قصر النيل(٦٠).

ثم ما نلبث أن نفاجأ باجتماع لجنة مندوبى الموظفين فى يوم الجمعة ٢٥ أبريل ١٩١٩ بكامل أعضائها فى وزارة الحقانية الساعة العاشرة، ولم يحضر النقراشى هذا الاجتماع بسبب اعتقاله كما وضحنا سالفا ، واتخذت اللجنة عدة قرارات هى(٦١):

أولا: أقرت قرار لجنة العشرة بعودة الموظفين واعتباره قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها .

ثانيا: الاحتجاج الشديد على مابدا من الموظفين الإنجليز فى بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذى عادوا إلى أعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الإنجليز بأنهم رغم جنسيتهم موظفون فى الحكومة المصرية، فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذين أقرت الحكومة المشار إليها رسميا بأن اضرابهم كان لتنفيذ المطالب القومية.

ثالثا: ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتقلوا، وإعادة الذين منعوا عن أعمالهم إلى وظائفهم.

ولم يذعن اللنبى لتلك القرارات السابقة الذكر ، وظل عاجزا لمدة ثلاثين يوما عن العثور على شخصية مصرية ذات مكانة تقبل مسئولية تأليف وزارة جديدة، حتى قبل محمد سعيد هذه المهمة فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ وكان أول ما عمله هو الإفراج عن النقراشى فى ٢٩ مايو ١٩١٩ ، وخرج من السجن الذى مكث به خمسة وثلاثين يوما ليستأنف عمله ناظرا للمدرسة الأولية الراقية بالقاهرة ، وتم احتساب هذا الانقطاع بأجر كامل(٦٢).

وهكذا انتهى عمل لجنة مندوبى الموظفين أثناء أحداث الاضراب الأول الذى وقع فى أبريل ١٩١٩، وإننا نخالف القول بأنه قد أنطوت صفحات اللجنة ولم يعقد أى اجتماع بعد(٦٣). غير أن الحقيقة أنها اجتمعت مرة ثانية خلال الاضراب الذى حدث عندما اعتقلت السلطات العسكرية سعد زغلول فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ثم قامت بنفيه وصحبه فى ٢٩ديسمبر ١٩٢١ إلى عدن(٦٤). وعلى أثر القبض على سعد زغلول ورفاقه(٦٥) اجتمعت لجنة الموظفين وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم ٢٤ ديسمبر عام ١٩٢١ حتىّ يجاب المطلبان الآتيان(٦٦).

أولا : الإفراج عن زعيم الأمة سعد زغلول ورفاقه المصريين.

ثانيا: تحقيق الاستقلال الكامل لمصر وجلاء الجنود البريطانيين عن مصر فورا.

وإزاء إصرار الموظفين فى استمرار الاضراب حتى يجاب المطلبان السالفان الذكر بادر عدلى يكن إلى استعمال قبول استقالته لكى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد ، وقد قبل السلطان استقالة وزارته فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١(٦٧).

وعقب قبول استقالة عدلى يكن ، أصدر اللورد اللنبى اعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة، أو للقائم بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الادارية(٦٨).

وفى أعقاب تقديم عدلى يكن استقالته ، بدأ الموظفون فى العودة إلى عملهم ابتداء من يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٢١ بعد انتهاء مدة الاضراب ، وأعتقد أن هذه العودة ترجع إلى قبول استقالة عدلى يكن وكانت تعد ترضية للموظفين ، وتؤكد الوثائق إلى أن النقراشى عاد إلى عمله فى الميعاد المحدد وقد خصم من راتبه يومان ٢٥ و ٢٦ ديسمبر ١٩٢١ (٦٩).

وبعد أن استعرضنا موقف النقراشى العلنى من أحداث إضراب أبريل ١٩١٩ ، ثم اشتراكه فى الاضراب مرة ثانية بسبب نفى سعد زغلول ، بقى لنا أن نعرف ، هل الدور الذى لعبه النقراشى فى مشاركته مع زملائه الموظفين بالإضراب كان مكسبا لخدمة القضية المصرية؟ والجواب على ذلك نجده فى اعتقادنا بالإيجاب ، لأن إضراب الموظفين دفع الوزارة المصرية إلى الاستقالة ، ثم مالبثت أن ضعفت قيمة تلك النظرية التى ظلت قائمة إلى ذلك الحين منذ بداية الاحتلال البريطانى، وهى أنه طالما كانت الوزارة المصرية تعمل فى جميع المسائل الهامة طبقا للنصيحة البريطانية، فإن السلطة البريطانية لا تتعاون معها فقط، بل وتمنحها أيضا فى تأييدها مما يتيح لها ممارسة سلطتها فى البلاد، ذلك أن رشدى كان قد قدم استقالته ليس كنتيجة لخلاف مع الحكومة البريطانية، أو لعدم اتباعه نصائحها ، وإنما استقال لأن القوة التى كان يحركها حزب الوفد الممثلة فى الموظفين كانت أكبر منه (٧٠). يضاف إلى ذلك أيضا أن إضراب الموظفين الثانى أدى إلى نشوب أزمة وزارية أخرى ، وتعرضت مصر للبقاء بدون وزارة لأكثر من شهرين مما دعا اللنبى إلى أن يصدر إعلانا بعد قبول استقالة وزارة

عدلى يكن بثلاثة أيام بأن رخص لكل وكيل وزارة للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير، وفى خلال شهرين ظلت قضية تأليف الوزارة تدور فى دائرة مفزعة ، فالسلطات البريطانية، خاصة بعد إعادة نفى سعد تحتاج إلى وزارة مشكلة من عناصر قوية من المعتدلين ذات علاقات طيبة بطرفى السلطة (القصر والحماية) ثم إن هذه العناصر القوية رفضت قبول الاشتراك فى العمل الوزارى قبل أن تنجح فى تحقيق بعض المطالب الوطنية(٧١).

« النقراشى ودوره السرى منذ قيام أحداث ثورة مارس ١٩١٩ حتى ٢٦ مايو ١٩٢٦»

تمثل النشاط الثانى للنقراشى عند قيام أحداث ثورة مارس ١٩١٩ بالعمل فى الجهاز السرى التابع للجنة الوفد المركزية والذى تولى رئاسته عبد الرحمن فهمى السكرتير العام للجنة الوفد وقتذاك ، من خلال جهاز كبير من النظام والدقة ويتألف من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى وغيرهم(٧٢).

ومن خلال هذا الجهاز تشكل مجلس أعلى للاغتيالات بالنسبة للانجليز، بهدف التخلص منهم وإرهابهم، وكان هذا المجلس مكونا من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى، عبد اللطيف الصوفانى ومصطفى حمدى، محمد شرارة، عبد الرحمن فهمى، وحسن الشيشينى (وكان مستشار لهذا المجلس)(٧٣).

وكانت اجتماعات هذا المجلس تعقد فى منزل عبد اللطيف الصوفانى ، ثم انسحب كلا من عبد اللطيف الصوفانى، عبد الرحمن الرافعى من عضوية المجلس الأعلى بعد الاعتداء على الوزراء ، ثم انسحب محمد شرارة من نفس المجلس بعد تعيينه قنصلا عاما لمصر فى مدينة بون(٧٤).

وفى ضوء تلك التغييرات أصبح المجلس الاعلى للاغتيالات من عام ١٩٢٠ مؤلفا من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وظل حسن الشيشينى مستشارا للمجلس (٧٥)، ثم فى عام ١٩٢٣ انضم شفيق منصور إلى هذا المجلس (٧٦)، وظل عبد الرحمن فهمى رئيسا للجهاز السرى منذ نشأته ، ولكن عندما انتقل فى آخر يونية ١٩٢٠ قرر سعد زغلول تعيين الدكتور أحمد ماهر رئيسا للجهاز السرى والنقراشى مساعدا له(٧٧).

والآن نلقى بعض الضوء على كيفية الاتصال بالجهاز السرى من خلال مذكرات شفيق منصور فيقول «إن لهذا الجهاز فروع مركبة من أصول رئيسية ، أى أن لكل عضو يتصل بشخص واحد ليكون فرعا له وعلى كل شخص أن يكون خلية من اثنين ، والاثنان يتصلان بشخص واحد فقط، وتشترط السرية التامة فى معرفة الأصول ، فليس للواحد الموجود فى فرعة أن يعرف أحدا من الأصول الذين معه ، إلا إذا صرحت الجمعية له بذلك، أو وافق العضو المتصل به لمصلحة ذات أهمية ، وكانت الأوامر تصدر من المجلس الأعلى للاغتيالات بعد أن يستشير الشخص من يشاء ، وأى عدد كان ، مع العلم بأنه يجب ألا يذكر العضو اسم الشخص المتصل به إلى أحد من أعضاء اللجنة العامة للمجلس الأعلى للاغتيالات ، ولكن قد يصح أن يذكر اسمه إلى أى واحد يصطفيه منهم ، حتى إذا لحقه أدنى ضرر ، أو فقد حياته ، أمكن أن يدل عليه ويتعرف فيستمر الاتصال ، ويذكر شفيق منصور أنه فهم من النقراشى أنه كان على صلة مع السيد أبو بكر راتب ، وكان يمده بالمال ، أو يأخذ تبرعا منه على ذمة الأعمال الخيرية(٧٨).

وكانت باكورة أعمال المجلس الاعلى للاغتيالات هو الاعتداء على الوزراء، ويهمنا أن نعرف سبب ذلك الاعتداء، وفى الواقع أن هناك أسباب عديدة ترجع إلى أن القائمين على عمليات الاغتيال من الوطنيين المصريين ومنهم

النقراشى اعتبروا كل من يقبل الوزارة فى هذا الوقت من المصريين والذى يتعاون مع الانجليز يعتبر خائنا، لأن البلاد كانت فى ثورة ولا يريدوا أن يشاركوا انجلترا فى الحكم، وترك مسئولية الحكم على الانجليز وحدهم(٧٩)

ومن ناحية أخرى كان على الجهاز السرى والذى كان النقراشى أحد أعضائه ، أن يعمل على تنفيذ الخطوط العامة لسياسة الوفد والتى كان منها تعطيل قيام أية حكومة فى مصر لا تعترف بالوفد، ولا تلتزم بسياسته ، وتتعاون مع الاحتلال، وتولى الجهاز السرى معاقبة هؤلاء الذين أقدموا على تأليف هذه الحكومة ، وبالتالى تعرض المصريون لسلسلة من الاعتداءات كان القصد منها إفزاعهم وإرهابهم حتى لا يقدموا على ما أقدم عليه زملاؤهم(٨٠).

ونستطيع أن نتتبع دور النقراشى فى الجهاز السرى ، بإلقاء نظرة سريعة على محاولات الاغتيالات والاعتداءات التى قام بها الجهاز، ومن خلال متابعة الأعمال سوف يبرز دوره .

وفيما يلى الاعتداءات والاغتيالات التى قام بها الجهاز السرى:

١-الاعتداء علي محمد سعيد باشا :

بدأت أولى أعمال العنف التى تجلت فيها باكورة أعمال الجهاز السرى بمحاولة الاعتداء على محمد سعيد رئيس الوزراء فى ٢١ مايو ١٩١٩ ، حيث ظلت مصر بدون وزارة مصرية ثلاثين يوما بعد استقالة حسين رشدى الرابعة ، ثم فوجئت فى يوم ٢١ مايو ١٩٢١ بتأليف وزارة برئاسة محمد سعيد، وجاء تأليف هذه الوزارة محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة وإخماد جذورها ، ولذلك قوبلت بالمظاهرات العدائية فى القاهرة

والاسكندرية والمدن الأخرى(٨١)، لأنه أعلن أن وزارته ليست لها مهمة أو صبغة سياسية خصوصا وأن المسألة المصرية يبت فيها فى مؤتمر الصلح العام ، فضلا عن إعادة النظام الداخلى إلى السلطة المدنية وتسيير الأمور المعطلة(٨٢).

لذلك قرر الجهاز السرى قتل محمد سعيد فى القاهرة لأنه خالف قرار سعد زغلول الذى نص على: «لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية » (٨٣) ، واتصل النقراشى بمحمد محمود خليفة التاجر بكفر الزيات واتفق معه على أن يؤجر شقة فى شارع الشيخ ريحان ، فى طريق مرور رئيس الوزراء إلى مكتبه ، وصنع النقراشى قنبلة فى بيته(٨٤)، وحُمِلَت القنبلة من بيت النقراشى فى المغرب إلى الشقة التى استأجرها ، وقرر أن تكون عملية الانتقال فى ساعة المغرب بالضبط لأن العساكر مشغولون فى تناول الإفطار ، ورأى النقراشى أن يشترك اشتراكا فعليا فى عملية الاعتداء(٨٥).

وكانت الخطة أن يقف النقراشى فى شارع الشيخ ريحان الذى يمر منه رئيس الوزراء فى ساعة معينة قريبا من المنزل ، وأن يرسل إشارة معينة فى اللحظة التى يرى فيها سيارة رئيس الوزراء قادمة، وكلف شخصا ويدعى أحمد بأن يتولى هو إلقاء القنبلة، وأقبلت سيارة رئيس الوزراء، وأعطى النقراشى الاشارة، ولكن أحمد لم يلق القنبلة، وقال إنه لم ير إشارة النقراشى(٨٦).

وأيضا حدثت محاولة ثانية لإلقاء قنبلة على محمد سعيد عند كوبرى قصر النيل ، وكان اللذان يقومان بإلقاء القنبلة هما الدكتور سيد محمدوالمرحوم أحمد عبد الحى العبد الطالب بمدرسة الحقوق ، ولكن البوليس قبض عليهما ، وانتقل محمد سعيد مع الوزارة إلى الاسكندرية

وانتقلت معه مؤامرة قتله ، وطلب النقراشى من محمد محمود خليفة أن يختار شخصا يلقى القنبلة على محمد سعيد ، وتم اختيار الشيخ سيد محمد على عضو الجمعية السرية التى تم تأليفها فى كفر الزيات، وتم اختياره عن طريق محمد محمود خليفة لتنفيذ هذه العملية فى الاسكندرية وطلب منه النقراشى أن يشترى مواد كيمائية من أجزخانات مختلفة فى القاهرة وطنطا من كل أجزخانة مادة معينة ، وتم شحن القنبلة بالمفرقعات فى بيت النقراشى بالحلمية الجديدة(٨٧).

وقرر الجهاز السرى أن يشترك محمد شكرى الكرداوى فى عملية الاغتيال ويذكر الشيخ سيد فى مذكراته - أن القنبلة جاءت مع مندوب من القاهرة وعرف من صاحبه انه النقراشى - وأكد لى الأستاذ الصحفى مصطفى أمين أنه عرض مذكرات الشيخ سيد محمد على المحامى على النقراشى فى داره بمصر الجديدة يوم ٢١ نوفمبر ١٩٤٨ فأكد بصحتها(٨٨).

ثم جاء أمر التنفيذ فى محمد سعيد رئيس الوزراء ، ويذكر الأستاذ إبراهيم عبد الهادى فى مذكراته أن صيغة أمر التنفيذ هى أن النقراشى قال على بركة الله نفذوا فى محمد سعيد(٨٩) ، وفى صباح الحادث تقابل الشيخ سيد والكرداوى وركبا الترام متباعدين، وفى دورة مياه سان استفانو وضع الكرداوى الحامض فى القنبلة وسلمه السبت المغطى بالعنب وبداخله القنبلة، وتوجه الشيخ سيد إلى المكان المختار بجوار بائع الكازوزة، وبعد قليل خرج رئيس الوزراء بسيارته ومر فى طريقه المعتاد ، فقذف الشيخ سيد السبت على السيارة ، وصاح بصوت عالى خذها ياخائن وحدث انفجار شديد ، وأسرعت السيارة، ولم يصب محمد سعيد بشىء ، وقبض على الشيخ سيد فى الحال ، وتعرض للضرب الشديد من الملازم

سليم زكى بالكرباج، ومن خادم رئيس الوزراء ، وعندما نقل الشيخ سيد إلى مقر الوزارة بناء على رغبة محمد سعيد ، وسأله عن السبب فى محاولة قتله « أجاب الله أمرنى بذلك» واستحضروا والده وأمه مقبوضا عليهما ، كوسيلة من وسائل الضغط ، ولكنه قال لابنه عند الانفراد به فى صوت هامس «اسمع ياسيد إياك أن تتهم أحد كن رجلا وتحمل مسئولية عملك، وحدك، وإنى استودعك الله»(٩٠).

وعندما طُلِب من محمد سعيد تأدية شهادته أثناء محاكمة الشيخ سيد بذكر وقائع الحادثة، فقد ختم كلمته برجاء إلى المحكمة بأن تخفف الحكم بقدر ماتستطيع عن المتهم لأن الظروف الحالية وما وصل إليه المتهم وغيره يدعوه إلى الاعتقاد بأن المتهم أقدم على فعل مافعل مدفوعا بمؤثرات كثيرة لا تحتملها قواه(٩١)، وحكمت المحكمة غيابيا على محمد شكرى الكرداوى بخمس عشرة سنة وحكمت حضوريا على الشيخ سيد محمد على بعشر سنوات وبراءة محمد محمود خليفة(٩٢)، وحينما تولى سعد زغلول رئاسة الوزراة الأولى فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٤ أفرج عنه هو وزميله محمد شكرى الكرداوى(٩٣).

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا اشتراك النقراشى فى محاولة الاعتداء على محمد سعيد ، ولم يكن البوليس فى ذلك الوقت يعرف أى شىء عنه ، لأن الرقابة كانت مفروضة على أعضاء الوفد، وفى نفس الوقت كان غير معروف عنه أى نشاط سياسى ، واستطاع بذكائه أن يضلل المخابرات البريطاينة والسلطة العسكرية البريطانية أيضا.

واستكمالا لنضال النقراشى فى الجهاز السرى ، يجدر بنا أن نلقى الضوء على قدوم لجنة ملنر إلى القاهرة والتى كان من أهم خصائصها كثرة تكوين الجمعيات السرية ومحاولة اغتيال الشخصيات السياسية

والوزراء المتعاطفين مع اللجنة، ولسنا هنا بصدد دراسة تشكيل هذه اللجنة، ولكن ما يهمنا في هذا المجال موقف النقراشي منها، ومهما يكن من شيء فقد وصلت تلك اللجنة إلى مصر في ٧ ديسمبر ١٩١٩ وكانت انجلترا قد أرسلتها برئاسة اللورد الفروملنر وزير المستعمرات آنذاك، وذلك بحجة التحقيق في أسباب الثورة المصرية وأعمال العنف التي صاحبها ، فقوبلت اللجنة بمقاطعة تامة من جميع طوائف الشعب ، وكان السلطان فؤاد ووزراؤه المصريون هم الوحيدون الذين اتصلوا بها ولكن في تحفظ(٩٤).

وفي الواقع أن الأمة المصرية أجمعت على مقاطعة لجنة ملنر، وقد وافق النقراشي على هذه المقاطعة(٩٥) ، ولعلنا نوضح سبب ذلك، في أن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضة مع لجنة إنجليزية يفقدها هذه الصيغة، فضلا على أن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبل هذه الحماية بل رفضتها رفضا باتا وأعلنت أنها لا ترضى غير الاستقلال التام(٩٦) ، وقد برر النقراشي الموقف الذي سلكه سعد زغلول حيال اللجنة المذكورة في حديث له بمجلة المصور« إذ أيد رفض سعد زغلول لمقترحات ملنر واعتبرها من أعظم مواقف سعد زغلول المشرفة»(٩٧).

وانطلاقا من ضرورة إشعار الاحتلال بوجود حركة وطنية سرية سيكون لها في يوم من الأيام شأن في محاسبته ، بدأت أولى أعمال العنف عقب قدوم لجنة ملنر- والتي تجلت فيها باكورة أعمال التنظيم السري في محاولة الاعتداء على يوسف وهبة بأشا.

٢-الاعتداء علي يوسف وهبة :

تألفت وزارة يوسف وهبة في ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ ، وكان معظم أعضائها

من الوزارة السابقة ، ولقد سار على السياسة التى رسمها سلفه محمد سعيد وأعلن أن وزارته إدارية لا تتعرض لعلاقة مصر ببريطانيا العظمى ، ولذلك فقد قوبلت هذه الوزارة أيضا بالسخط العام(٩٨) لأن تأليفها مخالف لقرار الوفد بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية(٩٩).

ونظرا لأن رئيس الوزراء قبطى، فقد استاء الأقباط من موقفه، وأقاموا اجتماعا كبيرا فى يوم الجمعة ٢١ نوفمبر ١٩١٩ بالكنيسة المرقسية الكبرى أعلنوا سخطهم على يوسف وهبة وعلى قبوله تأليف الوزارة(١٠٠).

وقرر الجهاز السرى قتل يوسف وهبة ، واجتمعوا بمنزل عبد اللطيف بك الصوفانى وانتدب مصطفى حمدى لتمرين الأشخاص ، وكان بطل هذه المحاولة عريان يوسف سعد(١٠١)، وأحضر عريان سعد من فرع تابع إلى عبد الحى كيره والذى كان تابعا إلى أحمد ماهر ، وتعرف عريان سعد بمصطفى حمدى ، وذهب معه للقيام بالتمرين ، ويستطرد شفيق منصور فى مذكراته بأنه فى يوم الحادث تسلم مصطفى حمدى قنبلتين ومسدسين ، وبالطوا أصفر ، وكان حاضراً للاجتماع الذى تقرر فيه إلقاء القنبلة على يوسف وهبة فى منزل عبد اللطيف الصوفانى، كل من عبد الرحمن الرافعى ، وأحمد ماهر ، وشفيق منصور، ومصطفى حمدى ، وأُخذَ رأى النقراشى على انفراد فلم يمانع(١٠٢).

ونتيجة لموافقة النقراشى ، فقد استطاع فرع آخر فى الجهاز أن يحصل على جميع المعلومات عن المواعيد التى يخرج فيها رئيس الوزراء من داره ، والشوارع التى يمر بها ، ولقد تم اختيار ميدان سليمان باشا (طلعت حرب الآن) لإلقاء القنبلة وتحدد يوم ١٤ ديسمبر ١٩١٩ للاعتداء عليه ، ولكنه لم يحضر، وفى اليوم التالى ذهب عريان سعد وجلس فى حديقة أمام الميدان ومعه قنبلتان ومسدسان أخفاهما فى جيوب الجاكتة تحت المعطف ،

وعندما قدمت سيارة رئيس الوزراء ألقى عريان القنبلتين عليه ، ولكن سائق السيارة لحسن الحظ قد رأى عريان يتاهب لإلقاء القنبلة الأولى، فأوقف السيارة وكانت النتيجة أن انفجرت القنبلة على بعد ياردات من السيارة إلى الأمام، عندئذ أسرع عريان إلى إلقاء القنبلة الثانية، فعلت السيارة وتجاوزتها ثم انفجرت فى الطريق ، ولم تُحْدِث هاتان القنبلتان ضررا بأحد(١٠٣)، ثم أسرع سليم زكى أحد ضباط البوليس بالقبض عليه فى الحال(١٠٤).

وأثناء التحقيق اعترف عريان بأنه كان يفكر فى قتل رئيس الوزراء ، عندما سأله: « ليه يا شاطر تعمل كده» ؟ فرد عليه عريان قائلا أنت خرجت عن اجتماع الأمة لأن البيطريرك طلب منك عدم تأليف الوزارة، وجاء لك وفد من الأقباط وطلب منك أن ترفض تأليف الوزارة، فرفضت مقابلته، وأرسلت لك برقيات من الكثيرين ألا تؤلف الوزارة، وأنا أرسلت لك برقية باسم طلبة كلية الطب ، ولكنك تحديت كل هؤلاء ، وألفت الوزارة، وسأله يوسف وهبة لو كنت أنا مت ، ألم يكن غيرى سيؤلف الوزارة ، فأجاب عريان كنا نقتله كما حاولنا قتلك(١٠٥).

وأخذه البوليس وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات ، وأفرج عنه سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، وتم تعيينه سكرتيرا بمجلس الشيوخ(١٠٦).

وهكذا يتضح لنا أن النقراشى كان له دور فى محاولة الاعتداء على يوسف وهبة بأخذ رأيه ، وموافقته على الاعتداء.

٣- الاعتداء على إسماعيل سري وزير الأشغال العمومية :

فى ٢٨ يناير ١٩٢٠ قرر الجهاز السرى اغتيال إسماعيل سرى وزير الأشغال فى منزل عبد اللطيف الصوفانى ، وذلك بسبب سعى الإنجليز للحصول على موافقته على مشروعات الرى فى السودان وتلك الموافقة مخالفة للمصلحة بالرغم من تحذيره بعدم الموافقة ، وانتدب لذلك العمل

أحمد ماهر الذى اختار من بين فروع عبد الحى كيرة، شخصا يدعى أحمد توفيق، وتم أخذ رأى النقراشى بواسطة أحمد ماهر ووافق النقراشى على هذا الاعتداء(١٠٧).

وأثناء مرور إسماعيل سرى بشارع القصر العينى قاصدا منزله ، ألقيت قنبلة على سيارته من الخلف ، ولكن السائق استمر فى السير ، ولم تصب إلا مؤخرة السيارة(١٠٨) . ونتيجة لذلك الاعتداء قدم اسماعيل سرى استقالته فى ٣١ يناير ١٩٢٠ رغم إلحاح الوزراء والسلطات البريطانية، ورفض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الأشغال قبول المنصب ، ولكن محمد شفيق باشا وزير الزراعة قبل أن يكون وزيرا للأشغال والحربية فوق منصبه(١٠٩) وقد قرر الجهاز السرى بمنزل عبد اللطيف الصوفانى ، وكان الحاضرون أحمد ماهر ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الرافعى، وكالعادة تم أخذ رأى النقراشى بواسطة أحمد ماهر فوافق، ويستطرد شفيق منصور فى مذكراته بأن عبد القادر شحاتة انتخب من أحد الفروع التابعة للنقراشى(١١٠) .

ووضعت الخطة للاعتداء عليه أثناء خروجه من منزله فى الصباح قاصدا الوزارة ، فلما وصلت السيارة إلى الشارع العباسى بالقرب من غمرة ، ألقى عبد القادر ومحمد شحاتة قنبلة وزميلهما عباس حلمى ، ووقفوا خلف السيارة بمترين وانفجرت ولم تُصب أي شيء وتم القبض عليهم(١١١) وقد حكم عليهم بالإعدام شنقا، ثم استبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة(١١٢).

٤ – الاعتداء علي محمد توفيق نسيم :

تعد هذه الوزارة استمرار ا لوزارة يوسف وهبة، وهى من الوزارات التى اصطنعها السراى ، وقامت على أساس مناهضة الحركة الوطنية ، فلا غرو أن قوبلت أيضا بالسخط العام ،

ولذلك قررت قيادة الجهاز السرى فى ١٢ مايو ١٩٢٠ الاعتداء عليه ، وقد حدثت عملية الاعتداء أثناء ذهابه إلى ديوان وزارته بشارع الشيخ ريحان وألقى ابراهيم حسن مسعود قنبلة عليه ، فأصيب السائق وبعض المارة وتحطم زجاج السيارة(١١٣)، وكان يصحبه شخص آخر اسمه عبد العزيز على، ويذكر شفيق منصور أن عبد العزيز تابع للنقراشى ، إذ هو الذى قدمه بواسطة أحمد ماهر إليهم ، وقام إبراهيم مسعود بالحادثة (١١٤)وتم القبض عليه وأصدرت عليه محكمة عسكرية بريطانية حكمها بالإعدام ونفذ فيه الإعدام(١١٥) أما عبد العزيز على فإنه لم يقل شيئا ، بل ترك المكان بعد الحادثة وبعد أن رآها بنفسه(١١٦).

٥- الاعتداء علي محمد بدر الدين مراقب الأمن العام بوزارة الداخلية:

قرر الجهاز السرى الاعتداء على محمد بدر الدين لأنه يدبر الخطط للقبض على الجهاز السرى ، ولأنه أكبر موظف فى وزارة الداخلية يعتمد عليه الإنجليز فى قمع الثورة بعد نفى سعد زغلول وكان بطل هذه المحاولة محمود النحاس(١١٧)، ويساعده محمود حفنى - وفى هذا الصدد ذكر محمود النحاس بأنه بدأ يتابع محمد بدر الدين فى مسكنه الذى يقطن فى شارع الدواوين (شارع نوبار الآن) من منزله الذى يقع بقرب شارع المبتديان وكانت الخطة أن يقوم محمود حفنى بإعطاء الإشارة عند خروجه بالتظاهر بالانحناء لربط الحذاء ، وعندئذ يستعد محمود النحاس لضربه(١١٨) .

وفى يوم الخميس ٥ يناير ١٩٩٢٢ أطلق محمود النحاس عليه رصاصتين أصابته إحداهما فى جنبه والثانية فى كتفه(١١٩) ، وأعلنت السلطات البريطانية عن مكافأة قدرها خمسمائة جنية لمن يرشد عن الجانى فلم يتقدم أحد(١٢٠) ، ويستطرد شفيق منصور بأنه تم أخذ رأى النقراشى فى هذا الاعتداء فلم يمانع(١٢١).

٦- الاعتداء علي عبد الخالق ثروت :

بعد استقالة عدلى باشا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ تلقت قيادة الجهاز السرى للثورة معلومات تؤكد بأن بدأت مفاوضات سرية بين عبد الخالق ثروت واللورد اللنبى ، وأن الغرض من هذه المفاوضات أن تعلن بريطانيا استقلالا وهميا لمصر، وفى الوقت نفسه تعهد عبد الخالق ثروت بأن يكتب خطابات سرية تلغى هذا الاستقلال ، وتعطى بريطانيا نفس الحقوق والتى كانت لها قبل إلغاء الحماية البريطانية(١٢٢).

إذن كان الموقف مع تأليف وزارة عبد الخالق ثروت ، يتضح بأن الإنجليز وجماعة المعتدلين برئاسة عدلى يساندونها والملك يوافق عليها، والوفد وراءه الجموع الشعبية وحدهم فى صفوف المعارضة، ولم يوافقوا على شروط عبد الخالق ثروت، أيضا لم يوافقوا على تشكيل وزارته إلا إذا حققت مطالبهم(١٢٣).

فنتيجة لرفض الوفد المصري أثناء تاليف وزارة عبد الخالق ثروت، قررت قيادة الجهاز السرى والذى كان النقراشى أحد أعضائها الاعتداء عليه فى ٢٦ يناير ١٩٢٢ معبرين عن رفضهم لتصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢ لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه ، ولقد قرر هذه العملية عبد اللطيف الصوفانى وأحمد ماهر وعبد الرحمن الرافعى وشفيق منصور ووافق عليها النقراشى، وانتدب أحمد ماهر عبد الحى كيرة لهذا الغرض، وكلف محمود حفنى للقيام بهذه العملية، ولكن البوليس اكتشف المحاولة، وهاجم المكان الذى كان فيه القنابل، وقبض على المهتمين ومنهم محمود حفنى وعلى رحمى وآخرون ، والذى بلغ عنهم فرغلي ، وقد هرب فى هذه الحادثة عبد الحى كيرة(١٢٤).

وإلى جانب هذا الجهاز السرى، وجدت جمعيات سرية بلغ عددها تسعا تالفت فى أقل من عام واحد منذ انفجار ثورة مارس ١٩١٩، وليست كلها خاضعة لإشراف الجهاز السرى التابع للجنة الوفد المركزية، ولسنا هنا

بصدد دراسة تشكيل هذه الجمعيات السرية، ولكن سنعرضها بعجالة سريعة لتوضيحها، ولم يكن للنقراشي دور فيها ، ونذكر منها(١٢٥):

جمعية اليد السوداء ، ولجنة الدفاع الوطنى ، واللجنة المستعجلة ، والمصرى الحر، والشعلة، والمدارس العليا، ومجلس العشرة، وجمعية الخمسين ، وأخيرا جمعية الانتقام.

ومن خلال الإهتمام بالتنظيم السرى شهدت مصر جهودا وطنية أخرى كانت يتجه طريقها فى الخفاء من أجل حرية الوطن واستقلاله ، وكان من بين هذه الجهود تأسيس جمعية سميت بجمعية «**أولاد عنايت**» التى تشكلت بعد نفى سعد زغلول للمرة الثانية عام ١٩٢٢ ، وكان هدفها إرهاب كبار الموظفين الإنجليز وإزلالهم وكسر شوكتهم ومهاجمتهم فى النهار والقضاء عليهم لما كانوا يقيمون من ظلم فى المجتمع المصرى ، ويذكر عبد الفتاح عنايت « أن الجمعية تشكلت من لجنة رئيسية مكونة من مجموعة أعضاءهم: عبد الفتاح عنايت طالب بكلية الحقوق ، وعبد الحميد عنايت طالب بكلية المعلمين ، وإبراهيم موسى، ومحمود عثمان، ومحمد فهمى مندوب العمال، وشفيق منصور، ومحمود راشد مهندس التنظيم، ومحمود إسماعيل ضابط اتصال بالجهاز، وكان لهذه المنظمة هدفان أولا: تحرير منشورات كتابية تعلن للجمهور أن مصر قد أصبحت مقبرة لرجال الإنجليز . ثانيا: البحث عن السلاح كى يعاونهم على الانتقام من الأجنبى الغاصب(١٢٦).

ولما كان النقراشى على صلة بجمعية أولاد عنايت ، فيجدر بنا أن نشير إلى أعمال الاغتيالات السياسية التى قامت بتنفيذها والتى كان للنقراشى دور فيها حتى يستكمل دوره فى النظال السرى.

وفى البداية يجب أن نوضح العلاقة بين جمعية أولاد عنايت وبين الهيئة العليا للاغتيالات والتى كان النقراشى أحد أعضائها ، ونستطيع التعرف على هذه العلاقة من خلال مذكرات شفيق منصور حيث يقول فى هذا

الصدد: « ويحضرنى أن مسألة الاعتداء على الأفراد الإنجليز قد علمنا بها ونحن فى منزل عبد اللطيف الصوفانى ، وعرفت أن هناك جماعة تقوم بهذا العمل، وكُلفت من قبل الهيئة للاتصال بهؤلاء الذين أعرفهم من أولاد عنايت حتى إذا احتاجوا إلى أى مساعدة مادية ، أو أدبية أقدمها لهم وإذا إحتاجوا رأى أو ارشاد فى حادثة ، تمكنت من الحصول على المعلومات اللازمة لذلك ممن هم معى، وأكثر معرفة للأشياء لأوصلها إليهم(١٢٧).

وهناك ملاحظتان يمكن أن نرصدهما من خلال حديث شفيق منصور السابق لتوضيح علاقته بجمعية أولاد عنايت هما:

١- أن تنظيم عنايت بدأ نشاطه قبل اتصال شفيق منصور به.

٢- كانت العلاقة بين تنظيم أولاد عنايت والهيئة العليا للاغتيالات فى إطار المساعدة والاستشارة فقط.

ونشير هنا بأن النقراشى اشترك فى أعمال الاغتيالات السياسية التى قامت بتنفيذها جمعية أولاد عنايت ، وفيما يلى أهم الاغتيالات:

اولا: اغتيال المستر براون: (Mr Brown)

وكان يشغل مراقبا عاما لوزارة المعارف العمومية(١٢٨)، وسبب اختياره يرجع إلى عبد الفتاح عنايت الذى أُتيحت له الفرصة فى الانتماء إلى القسم الليلى بمدرسة الحقوق ، والالتحاق بإحدى الوظائف الكتابية بوزارة المعارف ، وشاهد فى هذه المدة القصيرة التى قضاها فى الوزارة تسلط الموظفين الإنجليز على كل كبيرة وصغيرة فيها، فقد كان الوزير المصرى لا يستطيع أن يعين موظفا أو ساعيا أو أن يأمر بترقية أحد موظفى وزارته أو يزيد فى مرتبه مليمات إلا باعتماد المستر براون، ولذلك قام بمراقبته ووضع الخطة لتنفيذ اغتياله(١٢٩).

وبعد وضع الخطة قام محمود إسماعيل بعرضها على شفيق منصور الذى أخبر النقراشى بها، وبعد أخذ رأيه فلم يمانع ، فأخبر شفيق منصور محمود إسماعيل بذلك، فأرسل لعبد الحميد وعبد الفتاح الخطة ودرساها معا(١٣٠).

ولما تمت الدراسة ذهب إبراهيم موسى وعبد الحميد إلى مكان الحادث فى ١٨ فبراير ١٩٢٢ الساعة الثالثة بعد الظهر أثناء ذهابه إلى منزله بالمنيرة وأطلق عليه الرصاص من الخلف(١٣١) ونقل إلى المستشفى لعلاجه ولكنه فارق الحياة بعد وصوله إلى المستشفى(١٣٢).

وكان لاغتيال المستر براون أثر من النتائج يمكن رصدها فى إصابة الجالية البريطانية بالرعب ، وانهيار الكبرياء والظلم الفادح الذى عانى منه المصريون الشىء الكثير(١٣٣).

ثانيا: اغتيال المستر بومباشى كيف: (Bimbashi Cave)

وكان يشغل وكيل حكمدار بوليس القاهرة(١٣٤) ويرجع سبب اختياره للقسوة والبطش والفظاعة التى ارتكبها الإنجليز ضد أبناء الوطن، وكان يشرف بنفسه على عمليات البطش بالمتظاهرين، ويذكر عبد الفتاح عنايت « بأن الذين عاصروا هذه الأيام لم ينسوا منظرا لحكمدار الإنجليزى فكانوا يعرفونه من حصانه الأبيض يجول فى شوارع القاهرة بوجهه الأحمر وصدغه المتنفختين، وطربوشه الأحمر الفاتح وهو يختال على ظهر جوداه»(١٣٥).

ولقد عرض أولاد عنايت فكرة الاعتداء عليه بواسطة محمود إسماعيل على شفيق منصور، فقام بعرضها وأخذ رأى النقراشى فلم يجد مانعا منه(١٣٦)، وقام أولاد عنايت بمراقبته أثناء مروره من شارع الفلكى أمام

مدرسة الصنايع الالهامية قاصدا إلى منزله بجاردن سيتى، فأطلق عليه ثلاثة أعيرة نارية أصابته إحداهما تحت أذنه ، فنقل إلى مستشفى قصر العينى حيث توفى هناك بعد دقائق من وصوله(١٣٧).

وكان لهذا الحادث أثر كبير فى نفوس الإنجليز وخاصة الضباط والكونستبلات الذين يعملون فى البوليس المصرى حيث صدرت إليهم الأوامر بارتداء إشارات الحداد على قتله ثلاثة أيام، كما صدر أمر آخر يقضى بمنع حمل السلاح ، وتقديم من يضبط عنده إلى المحكمة العسكرية(١٣٨).

ثالثا: اغتيال المستر الكولونيل بيجوت (Colonel Pigotte)

وكان يشغل مديرا لمالية الجيش(١٣٩)، وتم اختيار عبد الحميد عنايت لمراقبته عند خروجه من داره بشارع البستان حتى مبنى خزان الجيش البريطانى بشارع الساحة، وتم اختيار وقت اغتياله فى الصباح عند خروجه من منزله ، ولما كانت المسافة بين شارع البستان وشارع الساحة ضيقة ومزدحمة بالسكان، ولمواجهة هذه العقبة تمت الموافقة على أن يعهد إلى أحد أعضاء الحلقات الفرعية ممن يجيدون ركوب الموتوسيكل بأن يثير الضجة فى أنحاء الحى قبل وقوع الحادث، وتمت الضجة بواسطة أحمد على أحمد أحد أعضاء الحلقات الفرعية، وبينما كان أحمد على يقوم بمهمته ويثير الضجة فى الحى كله ، كان عبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى قد اتخذا مكانهما فى أول شارع الشريفين ، وتولى محمد فهمى إعطاء إشارة التنفيذ(١٤٠). وفى يوم ١٥ يوليو ١٩٢٢ أثناء سيره أُطلق عليه أربع رصاصات أصابت اثنتان رئتيه ، واثنتان فى كتفيه، وقد نقل إلى مستشفى

الدكتور عبد المجيد المجاور لمكان الحادث ، ثم نقل إلى المستشفى العسكرى البريطانى بالعباسية لعلاجه ، ولكن بعد مدة قصيرة من وصوله فاضت روحه(١٤١)، ويذكر شفيق منصور أنه أخبر عبد الحميد عنايت بهذا الحادث ، وأخذ رأى النقراشى كالمعتاد فلم يعارض(١٤٢).

رابعا: اغتيال المستر براون بيتر: (Mr Brown Better)

وكان يتولى مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة (١٤٣)، وكان مستبدا يسىء معاملة الموظفين المصريين ، ويصب على رؤسهم ألوانا من العسف والإذلال ، ووصلت أخباره لجماعة أولاد عنايت فقروا اغتياله فى ١٢أغسطس ١٩٢٢(١٤٤).

وتحدد موعد الاغتيال عند خروجه من منزله بقسم البساتين معتادا من المحطة أثناء توديع نجله عند سفره إلى الاسكندرية ليبحر منها عائدا إلى إنجلترا لإتمام دراسته، وعندما وصلت عربة المستر براون ، اندفع إبراهيم موسى كالعاصفة منقضا على العربة مطلقا النار دون انقطاع، وروع صوت الرصاص الحصان الذى يجر العربة فجمح فى رعونة ، ثم انطلق يعدو بالعربة ، وكانت أسرة براون بيتر بأكملها داخل العربة، فلما أطلق ابراهيم موسى الرصاص جرح نجل براون بيتر وابنته ومربية أطفاله والمستر براون بيتر نفسه(١٤٥).

ويستطرد شفيق منصور موضحا أنه أخذ رأى النقراشى فى هذه الحادثة كالعادة قبل وقوعها فوافق عليها. وكل حادثة أعلم بها كما كنت أعلم قبل وقوعها حتى إذا ما قرروها أعطيت الأمر إلى محمود إسماعيل لقيام بها ، وإذا ما أُخبرت عن حادثة قاموا بها وأخبرنى محمود إسماعيل ذلك أو عبد الحميد ، أوصلت الخبر إلى النقراشى وأحمد ماهر ، وكنت تحت أمرهما ولا يمكننى أن أتحرك أو أبدى رأيا أو فكرا من غير الأمر

الذى يصدر إلّى منهما(١٤٦).

ولا ريب أن هذه الحادثة الدالة على الكراهية للإنجليز كانت مكملة لسلسلة الحوادث التى تعرض لها الإنجليز لخيانتهم للقضية الوطنية، وإذا كان النقراشى يريد الفتك بهم لكان ذلك ميسورا له ،ولكنه أراد فيما يبدو إرهابهم بالمقدرة على الوصول إليهم بالأذى فى حالة استمرارهم فى الاحتلال ، ومما يؤكد كراهية الإنجليز للنقراشى أن قامت السلطات البريطانية فى ١٤ أغسطس ١٩٢٢ باعتقاله أثناء عمله بوزارة الزراعة باتهامه بالاشتراك فى الاعتداء على المستر براون بيتر، وظل معتقلا حتى تم الإفراج عنه فى ظهر يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٢ ، ومن الغريب حقا أنه لم يحقق معه ولم تصدر ضده أحكام من السلطة العسكرية البريطانية، ولا من غيرها أثناء مدة اعتقاله(١٤٧).

خامسا: اغتيال إسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢:

فى الواقع كان المحرض الرئيسى على هذا الاغتيال هو الدكتور أحمد ماهر، ويرجع السبب فى ذلك إلى التخلص من عدلى يكن وحسين رشدى، لأن عدلى قد سافر للمفاوضة ولم يفلح ، فضلا عن تأسيس حزب الأحرار الدستوريين لمساعدة الإنجليز، واستقر الرأى لتنفيذ هذا الاغتيال يوم اجتماع الحزب فى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢(١٤٨).

وهناك ملاحظة يمكن أن نرصدها فى هذا الصدد وهى أن جمعية أولاد عنايت عند تأليفها لم تضع نصب عينها فكرة الإعتداء على حياة المصريين مهما كانت الظروف لاعتقادهم أن الخيانة بعيدة عن أى مصرى تجرى فى عروقه دماء مصرية سليمة(١٤٩).

ولكن ارتكبت هذه الحادثة عن طريق الخطأ فبدلا من رشدى وعدلى اللذين لم يذهبا فى تلك الليلة، أطلق النار على إسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق أثناء خروجهما عقب اجتماع الحزب بمقر جريدة السياسة فأصيبا وبعد عدة أيام توفيا(١٥٠) ، وكان هذا الاغتيال يخالف طبعا الاتفاق الذى حدث بين شفيق منصور والنقراشى وهو عدم الاعتداءعلى المصريين(١٥١)، وكان لهذه الحادثة أثر بليغ فى إشعال الخصومة الحزبية فى البلاد(١٥٢).

سادسا: اغتيال مستر ويسون فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ : (Mr . Robson)

وكان يعمل مدرسا للقانون المدنى فى مدرسة الحقوق (١٥٣) وكانت وزارة المعارف العمومية قد أصدرت قرارا بتدريس القانون فى مدرسة الحقوق باللغة العربية، بعد أن كان يدرس باللغتين الإنجليزية والفرنسية، فترجمت فروع القانون إلى العربية وبدأ الطلبة يدرسونها بلغتهم التى يفهمونها أكثر من اللغة الإنجليزية والفرنسية، وأبى أن يفسح مكانه للأستاذ المصرى ليلقى عليهم الدروس باللغة العربية، فكان متعصبا للإحتلال مبغضا للمصريين، ويقول للطلبة كل يوم فى كبرياء «لماذا تقومون ضدنا إذا كان لديكم قوة فحاربونا فى ميدان القتال وأقهرونا وانتزعوا استقلالكم بحد السلاح»(١٥٤).

وكانت هذه الأسباب مبررات كافية لدى عبد الفتاح عنايت وبقية أعضاء جمعية أولاد عنايت لوضع الخطة لاغتياله، وهى أن يعطى عبد الفتاح عنايت الإشارة عند خروجه من مدرسة الحقوق الساعة الواحدة بعد الظهر قاصدا منزله فى جاردن سيتى، وفى نفس الوقت سبق محمود عثمان بدراجته دراجة روبسون وأعطى إشارة التنفيذ، فأطلق عبد الحميد عنايت عيارين وأتبعه إبراهيم موسى بثلاث(١٥٥) وتم نقله إلى المستشفى ولكنه مات بعد

قليل من وصوله(١٥٦).

ويعترف شفيق منصور بأنه قبل اغتياله أخبر النقراشي وأحمد ماهر فلم ير منهما مانعا(١٥٧)وقد ترتب على هذا الحادث نتائج نذكر منها أن وزارة المعارف قررت تعيين قاضيا مصريا مدرساً بالحقوق بدلا من المستر روبسون لتدريس القانون المدنى باللغة العربية(١٥٨).

تلك هى أهم الأعمال التى قام بها النقراشى فى الجهاز السرى والتى تمثلت فى الاعتداء على الوزراء المصريين والأجانب ، وقد تمثل نشاطه بأوجه مختلفة عن طريق أخذ رأيه أو صنع القنابل وتسليمها ونقلها للأشخاص المنتدبين ، وأكثر من ذلك فقد كان أحد الأعمدة الأساسية فى التنفيذ ، ورغم ذلك لم تنجح السلطات البريطانية أن تثبت ضده أى شىء بادانته فى الحوادث السابقة ، وهناك صفة جديرة بالذكر اتصف بها النقراشى أنه ظل محتفظا بسر انضمامه إلى هذا الاتجاه ، ولم يبح بفتح فمه عن هذا التنظيم طوال فترة وجوده فى السجن أو بعد خروجه طوال اشتغاله بالسياسة وحتى وفاته.

ولعلنا نتسائل هل هذا الطريق الذى سلكه النقراشى كعضو بالجهاز السرى يعتبر عملا وطنيا لصالح القضية المصرية؟ والحق يقال أن المسلك الذى سلكه النقراشى نحو الاشتراك فى الجهاز السرى كان مسلكا نبيلا ، لأن العمل الوطنى من حقه أن ينتهج كل منهج يراه مناسبا لمواجهة المستعمر لتحرير الأراضى المغتصبة منه، ويتفق معنا فى هذا الرأى أحد الباحثين، إذ يقرر أن طريق العنف فى مثل هذه الظروف القاسية يكتسب صفة الوطنية طالما أن هناك احتلال أجنبى ، وحكومة غارقة فى الخيانة حليفة له ، فلم يكن النقراشى بالتأكيد متشبعا بروح القتل من أجل القتل فى حد ذاته، وإنما اتخذ طريق الثورة، فكان ذلك الحادث بمثابة انذار لما

يجب أن تسير عليه الوطنية المصرية فى مواجهة الاحتلال والخيانة (١٥٩) . وبهذا فليس صحيحا ما يزعمه البعض فى تصوير خطة النقراشى نحو الاشتراك فى الاغتيالات السياسية على أساس أنه مجرم ، وإذا كان ما أوردناه دليلا قاطعا على أن مسلكه نبيل فإن مقولة البعض تسقط من أساسها. على كل حال، فقد ظلت الجمعيات السرية تشكل أساسا هاما من أسس الحركة الوطنية وعنصرا قويا من عناصرها، حتى كانت كارثة مقتل السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، فانطفأ هذا اللون من ألوان النضال الوطنى فى مصر لوقت طويل(١٦٠).

سابعا: اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤

ولن نتعرض بالتفصيل لاغتيال السردار ولكن مايهمنا فى هذا المجال توضيح أسباب اتهام النقراشى بالاشتراك فى اغتياله ، ومهما يكن من شىء فقد أغتيل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، ولقد أجمعت المصادر والمراجع العربية والأجنبية أن الذى قتل السردار ستة أعضاء بجمعية أولاد عنايت وهم: عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ومحمود راشد وعلى ابراهيم وراغب حسن، بالاشتراك مع الدكتور شفيق منصور المحامى وأخيرا محمود إسماعيل(١٦١) وعلى أى حال فقد توفى السردار متأثرا بجراحة فى يوم الخيمس ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ حوالى منتصف الليل ، وقد اشترك النقراشى فى تشييع جنارته(١٦٢)، وبعد تشييع الجنازة تقدم اللورد اللنبى إلى سعد زغلول فى مظاهرة عسكرية وقدم إليه إنذارين بعد أن تلا نصهما وانصرف، ولن نتعرض بالتفصيل لموضوع الانذار البريطانى وموقف كل من اللنبى وحكومة سعد زغلول منه، ولكن كل مايهمنا الجواب على السؤال الذى طرحناه سلفا وهو : إذا كان النقراشى رفض فكرة

اغتيال السردار رفضا باتا، فلماذا اتهم النقراشى بالاشتراك فى اغتياله؟

ونستطيع القول بأنه عقب وفاة السردار ، قامت السلطات البريطانية بالقاء القبض عليه فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤(١٦٣) ، وتم إيداعه فى سجن الاستئناف على ذمة التحقيق فى التهم المنسوبة إليه وهى التآمر على قتل اللورد اللنبى والسردار والوزراء السابقين.

تلك هى أدلة الاتهامات الموجهة ضد النقراشى، وظاهر فيها الضعف الشديد ولعل أهم مايعنينا الآن هو معرفة من الذى أبلغ عنه بأنه اشترك فى اغتيال السردار؟

وتفصيلا لذلك نقول: أن محمد نجيب الهلباوى كان يشتغل لحساب البوليس السرى مع سليم زكى رئيس المكتب السياسى منذ ١٣ أكتوبر ١٩٢٤ لمعرفة مرتكبى الجرائم السياسية وعندما وقعت حادثة اغتيال السردار ، أخبره سليم زكى فى يوم وقوعها ، فأخذ يشتغل فى اكتشاف مرتكبيها بالاتصال بالبوليس.

ويعلق بعض الكتاب(١٦٤) على ذلك بأن محمد نجيب الهلباوى مسترهـ مرشد مستر كين بويد مدير الخابرات البريطانية فى مصر تقدم ببلاغ إلى اللورد اللنبى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ يبلغه بأن سعد زغلول عقد اجتماعا فى بيته حضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد، وأنهم أقسموا اليمين على اغتيال الإنجليز ، وأن سعد زغلول هاجم فى هذا الإجتماع السردار لأنه لم يزره أثناء وجوده فى لندن، وأنه بناء على ذلك وضعت خطة لاغتيال السردار.

واستكمالا لإدانة النقراشى فى هذا الحادث ، رأى الهلباوى إيجاد أدلة ضده ، والأدلة معروفة، فآثر أن يفضل خيانته ليظفر بالعشرة آلاف

جنية المكافأة ، فقام بزيارة لمكتب شفيق منصور المحامى، حيث لاحظ اتصالات تجرى بين شفيق منصور ومحمود إسماعيل وعبد الحميد عنايت، فسارع بإبلاغ سليم زكى بعد أن ربط له بين الأحاديث التى سمعها من هؤلاء الأشخاص والحادث الذى يتحرى عنه(١٦٥).

وفى اليوم التالى ذهب إلى منزل الشيشينى فوجد عنده أحمد حسنين ومحمد شمس الدين وجلس مع شفيق منصور ومحمود اسماعيل ، وحينما هموا بالخروج سأل شفيق منصور محمود إسماعيل هل الجرائد ذكرت بأنه أُلقى القبض على أحد، فقال الهلباوى فى نفسه أن محمود اسماعيل له علم بالجريمة(١٦٦).

ونستطيع أن نتصور مدى بريق هذه الخيانة للنقراشى، وخير دليل على ذلك هو أن محمد الهلباوى رأى النقراشى وزملاءه يصبحون وزراء ، بينما هو عاطل عن العمل لا يجد ما يقتات هو وأسرته ، ولذلك امتلأ قلبه بالحقد على النقراشى(١٦٧) ، الأمر الذى يدعونا إلى الاعتقاد بأن محمد نجيب الهلباوى كان يحسد النقراشى على مركزه، وسمعته وحب الناس له. وبالتالى فقد قدم الهلباوى تقريرا عن اغتيال السردار فى ٤ فبراير ١٩٢٥ لم يرد فيه أى ذكر بإدانة النقراشى(١٦٨)، ومن الجدير بالذكر أن إدانة النقراشى تعطيه الأمل فى نيل المكافأة البالغ قدرها عشرة آلاف جنية السابق الإعلان عنها لمن يدل على مرتكبى حادثة السردار، وفى اليوم التالى ٥ فبراير ١٩٢٥ أفهمه إسماعيل صدقى وزير الداخلية ، وقتذاك، أنه يعلن العفو التالى عنه ، مع منحة هذه المكافأة على أن يوضح جميع ما يعلمه بخصوص الجرائم السياسية التى أرتكبت فى القطر المصرى ، وبالأخص حادثة السردار(١٦٩).

فضلا على أن اللورد اللنبى وعد إسماعيل صدقى بأن يوصى بهذا العفو إذا قام شفيق منصور بتوضيح ما يعلمه بخصوص الجرائم السياسية ، حتى أمكن التأثير على شفيق منصور ليتهم النقراشى بناء على أقواله(١٧٠)

ويحق لنا أن نسجل ملحوظة جديرة بالاعتبار وهى أن محمد نجيب الهلباوى بدأ يتحول بأفكاره شيئا ما عن ذى قبل ، وذلك نلمسه بوضوح عندما قدم تقريرا آخر فى ٥ فبراير ١٩٢٥ ذكر فيه أنه علم من شفيق منصور بأن جميع الحوادث كانت بتدبيراته وعلم منه أن النقراشى كان شريكا فى كل أعماله تقريبا(١٧١)

ونستطيع أن نستشف مدى الخيانة العظمى بين التقرير الأول الذى قدمه الهلباوى فى ٤ فبراير ١٩٢٥ ، والتقرير الثانى الذى قدمه فى ٥ فبراير ١٩٢٥ ، ولعلنا فى هذا الصدد نتساءل : إذا كان الهلباوى علم ذلك من شفيق منصور، فلم يذكره فى تقريره الذى قدمه فى يوم ٤ فبراير ١٩٢٥؟ ولم لم يتجه بنظره إليه ؟ ولم يوجه إليه نظر سليم زكى الذى كان يشتغل معه منذ ٣ أكتوبر ١٩٢٤ لمعرفة مرتكبى الجرائم السياسية ؟ والإجابة على تلك التساؤلات تبدو واضحة كما أسلفنا للحصول على المكافأة المالية، يضاف إلى ذلك حقد شفيق منصور على النقراشى، وليس هذا الحقد مرجعه إلى الإختلاف فى الرأى، واعتقاده بأن مسئوليته فى حادثة السردار ترتفع به إذا أخبر عن النقراشى (١٧٢).

واستمر النقراشى فى السجن الانفرادى لمدة ثلاثة أشهر، ومن الغريب حقا أنه فصل من وظيفته وصدر بحقه الحرمان المدنى، واستمر فى السجن دون ذنب جناه، وخلال تلك المدة لم يطلب للشهادة ، والأكثر غرابة أنه لم

يحقق معه ، ولعل ذلك يفسر حجم اشتراكه والمؤامرة المدبرة ضده بغير ذنب، غير أنه فى الثالث والعشرين من شهر فبراير ١٩٢٥ أخلى سبيله(١٧٣).

هكذا خرج النقراشى من السجن ،بعد أن دخله ظلما مغضوبا عليه من كل السلطات البريطانية والقصر وأعوانه والحكومة الحاكمة ، والذى يمكن أن ندركه من وراء ذلك أن أصحاب السلطة فى مصر سواء أكان القصر وأعوانه قد رأوا فى ذلك الإخلاء إحراجا لهم خاصة وأن عمليات الاغتيالات السياسية والتى أشترك فيها النقراشى ، قد استخدمت لمقاومة السلطات البريطاينة وقتذاك ، فضلا على أن الهلباوى لم يحقق مايصبو إليه لنيل المكافأة ، فتم تدبير المؤامرة الثانية ضد النقراشى.

ويحق لنا أن نعطى صورة سريعة لما كان لذلك التأثير الذى حدث فى ١١ أبريل ١٩٢٥ أثناء النظر فى معارضة حبس شفيق منصور، والذى أسر إلى أمين عز العرب المحامى الذى كان حاضرا معه فى المعارضة، بأن سليم زكى والبوليس السرى يؤثران عليه فى السجن ليتهم الأبرياء النقراشى وأحمد ماهر من رجال الوفد، فذكر أمين عز العرب ذلك أمام المحكمة وأثبت ذلك فى محضر الجلسة(١٧٤).

وكان ذلك اعترفا صريحا يدين رئيس الحكومة ووزير الداخلية إسماعيل صدقى وسليم زكى، ولم يجد شفيق منصور بدا من رفع تقرير آخر بعد يومين فى ١٣ أبريل ١٩٢٥ إلى النائب العمومى يؤكد فيه اعترافه على نفسه ويتهم معه النقراشى وأحمد ماهر(١٧٥).

والتفسير الذى يمكن أن نفهمه من وراء هذا الاعتراف هو تلفيق الاتهام للنقراشى خاصة وأن التأثير الذى شكا منه شفيق منصور فى جلسة المعارضة أمام أمين عز العرب أنتج آثاره .

ومن الغريب حقا أنه فى اليوم التالى لاعتراف شفيق منصور، أن وقع

حدث نعتقد فى تصورنا أنه صائب ، عندما سارع شفيق منصور فى الرابع عشر من شهر أبريل ١٩٢٥ إلى إصلاح الخطأ الذى أوقعه فيه تأثير البوليس عليه ، ورفع إلى سعادة النائب العمومى تقريرا آخر ذكر فيه أنه « لا صحة بالمرة لما قدمه فى تقريره السالف الذكر يوم ١٣ أبريل ١٩٢٥ ، وأنه إنما كتبه للدفاع عن نفسه، ليتوصل إلى الخلاص من موقف صعب زَج بنفسه عليه(١٧٦).

ويبدو من الموقف المذدوج الذى وقفه شفيق منصور لاتهام النقراشى ليحقق لنفسه مصلحة خاصة ، ، حتى ولو تعارضت مع المصلحة العامة ، نلمس أثر ذلك فى التقرير الذى قدمه فى ١٣ أبريل ١٩٢٥ .

وإزاء هذا الاعتراف الذى قدمه شفيق منصور فى الرابع عشر من أبريل ١٩٢٥ ، أخذ إسماعيل صدقى يدس الدسائس ضد السعديين ، ويتوعدهم بالويل فى أحاديثه وخطبه واجتماعاته، وفى نفس الوقت اتجه ومن معه من المحامين إلى شفيق منصور مرة أُخرى للتأثير عليه بواسطتهم بطريق وعده بتخفيف العقاب عنه إذا ما اتبع نصيحتهم ، وهذا ما كان يتمناه شفيق منصور لإطالة حياته ومن هنا ظهر السر فى أن الهلباوى الذى كان امتنع عن قبول الدفاع عن شفيق منصور أمام قاضى الإحالة ، قَبِلَ أن يدافع عنه أمام محكمة الجنايات(١٧٧).

وتكاد تتفق المصادر على اختلاف أنواعها أن اسماعيل صدقى هو الذى كان وراء التأثير على شفيق منصور، وذلك أمر طبيعى ، أولا: لما لمسناه من كراهية إسماعيل صدقى للوفد والنقراشى ، ثانيا: للتزكيات التى كانت قد صدرت لشفيق منصور بتخفيف العقاب عنه ولتنفيذ ذلك التلفيق ظهر أثره جليا فى ٢٠ مايو ١٩٢٥ عندما قابل الهلباوى سعادة النائب العمومى طالبا الترخيص له بمقابلة موكله شفيق منصور فى سجن الأجانب ، فأجيب إلى طلبه وأخطر البوليس بذلك(١٧٨).

فقابلة فى السجن ثم خرج من عنده إلى وزارة الداخلية فقابلة إسماعيل

صدقى ، ثم طلب شفيق منصور مقابلة النائب العمومى أمامه فى اليوم التالى وهو ٢١ مايو ١٩٢٥ ومعه محمد نجيب الهلباوى ، وطلب أن تسمع أقواله بحضوره فسمح له سعادة النائب العمومى بذلك(١٧٩).

وهناك ملاحظة هامة جديرة يمكن أن نسجلها وهى أن موقف شفيق منصور فى هذا التحقيق لم يكن موقف المدافع عن نفسه ، بل موقف من يتهم غيره ويلح فى الاتهام ، ويذكر وقائع يدلل بها على هذا الاتهام على نحو ما جاء فى نصيحة هلباوى له ، ولذلك اشترط حضوره أمام النائب العمومى ليكون شاهدا على أقواله ليحقق له الوعد الذى وعده به ، فعاد إلى اتهام النقراشى ، وأحمد ماهر، فقبض عليهما فى ٢١مايو ١٩٢٥ بناء على أقوال شفيق منصور الذى كان مقدما لمحكمة الجنايات مع المتهمين فى قضية السردار(١٨٠)

إذن لقد كان الغرض من اعترافات شفيق منصور بحضور الهلباوى فى يوم ٢١ مايو ١٩٢٥ هو تحويل الدفة من ناحية إلى الناحية الأخرى واتهام النقراشى بحادث السردار وما تقدمها من الحوادث.

وكان من الطبيعى إزاء ذلك الاتهام الذى وجهه له شفيق منصور بأنه اشترك فى مقتل الوزراء والحوادث التى وقعت فى المدة من أول سبتمبر ١٩١٩ إلى يونيه ١٩٢٠ أن احتاط النقراشى وظهر ذكاؤه وبعد نظره للأحداث ، فأرسل لسعد زغلول رسالة يقول فيها « إننى احطت لكل هذا أثناء ثورة ١٩١٩ ، ولهذا سجلت نفسى موجودا فى عملى خارج القاهرة طوال الحوادث وكنت أحضر من السويس كل ليلة إلى القاهرة ، وأعود بعد الاجتماعات إلى السويس ، لأباشر عملى فى اليوم التالى وتعودت طوال الثورة أن أنام فى سيارة تاكسى أو قطار السكة الحديد، وهذا هونفس ماكنت أفعله عندما نقلت إلى أسيوط فى المدة من أول سبتمبر ١٩١٩ إلى ٢٠ يونيو ١٩٢٠، ودهش سعد زغلول لهذه الرسالة لأن النقراشى توقع

كل مـاحـدث ، وأنه أتخـذ لـكل هذه الاحـتـيـاطات التى لا يـتـصـورها مخلوق(١٨١).

وقد برر النقـراشى ذلك الموقف الذى سلكه حيال أقوال شـفـيق منصور، إذ أكد أنه احتـاط لنفسه من خيانة شـفيق منصـور، لذلك كلـف سعد زغلـول المحـامين بأن يطلبـوا من المحكمـة أن تطلب مـن وزارة المعـارف بيـانا عن مواظبة النقراشى عن الحضور فى عمله خلال تلك المدة التى حددها شـفيق منصـور، وإذ بوزارة المـعـارف ترد بخطاب تذكـر فـيـه « أن مـحـمـود أفندى النقراشى كان فى المدة التى بين أول سبتمبر ١٩١٩ لغاية ٢٠ يونية ١٩٢٠ بعيدا عن القاهرة بين السويس وأسـيوط ولـم يصرح له بأجازة إلا لمدة ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر ١٩١٩ إلى ١٤ ديسـمبر ١٩١٩ عند نقله من السويس حيث كـان ناظرا لمدرستهـا إلى أسيوط حيث تـم تعيينه مديـــرا للتعليم بها(١٨٢) وفى هـذه الفترة وقعت حوادث الاغتيـالات السياسية وهـى الاعتداء على إسـماعيل زهـدى ومحـمـد توفيق نسـيم ، وبذلك سـقطت أقوال شـفيق منصور باتهام النقراشى باشتراكه فى اغتيال الوزراء .

وفى يوم ٣ يونيه ١٩٢٥ كان موعد المعارضة فى تجديد حبس النقراشى ، فجيء به من سجن الأجـانب أمام حسـن صادق ، وبعد أن شـرح المحامون دفاعهم قررت المحكمة رفض المعارضة(١٨٣).

ويمر النقـراشى بفـترة عـصـيبة يمكننا أن نتـصـور مرارتـها لأنه قـد تم رفض المعارضـة وتجديد حبسه دون ذنب جناه ، ويدفع الموقف سـعد زغلـول إلى أن يكتب فى يوم ١٨ يونيـة ١٩٢٥ تقريرا يقـول فيـه « أخبرنى الـنحاس باشا بأن النائب العـمومى أكد له بأن لـيس على النقراشى وأحـمـد ماهر فى قضايا الاغـتيالات السيـاسية دليل اشـتـراكهما فى حـادثة السـردار ، ويكفى لتقديمهما الى المحكمة ، وأنه سيطلق سراحهما عاجلا أو آجلا(١٨٤).

ومالبـثت أن تشـعـبت من قضـية قـتل السـردار قضـية أخـرى هـى قضـية

الاغتيالات السياسية، وكانت ذات أهمية سياسية ، لأن من بين المتهمين فيها بعض كبار رجال الوفد ، وأحيلت القضية إلى محكمة الجنايات ، وكانت من أختصاص الدائرة المؤلفة برئاسة المستشار على سالم بك وعضوية المستشار كامل ابراهيم بك ، وعبد العزيز محمد بك ، ولكنها عرضت على دائرة حافظ عفيفى باشا ، فاعتذر من عدم نظرها ، لصلة قربى بعيدة بينه وبين النقراشى أحد المتهمين ، وأخيرا أحيلت القضية إلى دائرة المستر كرشو وعلى سالم وكامل ابراهيم ، وفجأة أعلن أن المستشار على سالم تنحى عن نظر القضية(١٨٥) .

ولعل هذا التنحى يوضحه لنا سعد زغلول فى مذكراته فيروى ماحدث يوم ٢٧ مارس ١٩٢٦ فيقول : « مما هز جوانب مصر هزا عنيفا مسألة امتناع المستشار على سالم على الجلوس فى قضية القتل السياسى ، وقد كان تحدد لها جلسة ١٦ مارس ١٩٢٦ فتمارض فيها كما يقول مستر كرشو رئيس الدائرة ، ثم تأجلت أسبوعا ، وفى الجلسة التالية امتنع على سالم عن حضورها ، لأن رئيس محكمة الاستئناف استدعى على سالم قبل الجلسة بيوم ، وهدده بأن الإنجليز لا يريدون أن ينظر الدعوى ، فامتنع وزاد على ذلك بعضهم أن قال أنهم هددوه بأن النيابة سترده، إذا لم يمتنع عن نفسه ، وترجع أسباب الرد إلى أنه صرح برأيه فى القضية أمام بعض الناس، ولقد أمتنع المحامون يوم الجلسة عن الحضور، وتأجلت ليوم الأثنين القادم وحل محل على سالم المستشار على عزت ، وأرسل محامو الدفاع إلى على سالم إنذارا بأن يجلس يوم الجلسة ، وإلا وجب اختصامه ، وأخذت الحماسة بعض المستشارين فطلبوا عقد الجمعية العمومية للنظر فى الأمر، وقيل أن على سالم قدم بنفسه تقريرا بما حصل ، وقررت عدم جلوس على سالم فى الدعوى ، ولقد أصبحت الآمال ضعيفة فى شأن القضية، وأن لم يدركها الله بلطفه»(١٨٦) .

وتمشيا مع سياسة استرضاء الشعور الوطنى يشترك قاضى انجليزى «مستركرشو» وعضوية مصريين هما كامل ابراهيم وعلى عزت ليمثلوا هيئة المحكمة وكان يمثل النيابة مصطفى حنفى(١٨٧)، وتألفت لجنة الدفاع من عدد من المحامين الوفديين على رأسهم مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، هذا بالإضافة إلى أن سعد زغلول كان يشترك فى تحضير الدفاع ومراجعة المستندات فى سهرات طويلة تعقدها هيئة الدفاع فى الطابق العلوى فى بيته فى بيت الأمة (١٨٨).

على كل حال، انتهت المحكمة من نظر القضية بعد أن استمرت فى نظرها من ١٦ مارس ١٩٢٦ إلى ١٨ مايو ١٩٢٦ فى خمس وثلاثين جلسة، وأعلن أن الحكم بعد المداولة، ولم يصدر الحكم يوم ١٨ مايو ١٩٢٦ ، كما أعلنت المحكمة بأنها لم تنته وسيصدر الحكم فى يوم ١٩ مايو ١٩٢٦(١٨٩).

ونستطيع أن نتعرف على رؤية سعد زغلول فى مذكراته عن يوم ١٩ مايو ١٩٢٦ حيث كتب حديثا قال فيه « أكتب هذا فى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ صباحا وكنت هادئا نوعا ، ومما حضرنى أن الإنجليز يعلقون على الحكم فى الدعوى أهمية كبرى ، فقد سعوا فى تعيين مستر كرشو رئيسا لمحكمة الجنايات ، وبعد ذلك توالت الأخبار بأن المحكمة قررت إحالة الأوراق على المفتى فيما يختص بمحمد فهمى على ، وأخرت النطق بالحكم إلى يوم الثلاثاء ٢٥ مايو ١٩٢٦ ، وانعقدت كلمة العارفين على أن هذا الحكم دليل على أن المحكمة ستحكم بالبراءة ، إن كان الأمر كذلك فإننا نحمد الله على هذه العاقبة»(١٩٠).

ومما يلفت النظر فى سير التحقيق ذلك الاعتراف الأكيد الذى أعلنه مستر كرشو والذى أعلن فيه بأن الأدلة ضد النقراشى غير كافية لاعدامه ، وأنه يكتفى فى الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة، وبعد مناقشات طويلة عرض القاضى كرشو على زميليه أن يحكم ببراءة النقراشى وعبد الحليم البيلى،

فى مقابل إعدام أحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان(١٩١) ، وعمل المستشاران كامل إبراهيم وعلى عزت لتهديد مستر كرشو، بالنسبة للمحكوم عليهم بالإعدام، وفى النهاية أصرا على حكم البراءة(١٩٢).

وعلى العموم فقد أصدرت المحكمة حكمها فى الخامس والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٢٦ ببراءة النقراشى وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى وعبد الحليم البيلى ومحمود عثمان والحاج أحمد جاد الله من التهم التى نُسبت إليهم ، وبالإفراج عنهم فورا إلا إذا كانو محبوسين رهن قضايا أخرى ، والإعدام شنقا على المتهم الأول محمد فهمى على(١٩٣).

وكان من الطبيعى أن يُستقبل النقراشى بالسرور والابتهاج بعد الإفراج عنه ، وتفاءل له الناس خيرا لمستقبل الأمة ، فاندفعوا أفواجا على منزل سعد زغلول ليهنئونه(١٩٤).

وهكذا يمكننا أن نضع فى ختام هذا الفصل الذى يعتبر بحق مرحلة التكوين السياسى للنقراشى السؤال الآتى: هل تمت جريمة اغتيال السردار بمعرفة النقراشى ؟ وهنا تكون الإجابة بالنفى لأن الوثائق تؤيد هذا النفى، ودليلنا على ذلك « أن شفيق منصور قرر أنه يعتقد أن القتل السياسى مفيد، ولكنه رجع إلى رشده ، واعتقد أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق عند مايعرفه، ويؤيد هذه الفكرة ويهملها ، ثم قرروا بعد ذلك اغتيال السردار فوافق أحمد ماهر ، وقال شفيق منصور فى اعترافاته أن النقراشى صرخ ورفض أن يسمع كلاما بخصوص هذا الإجرام »(١٩٥).

ونزداد اقترابا من الحقيقة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن النقراشى لم يخف على سعد زغلول ما حدث فى اللجنة العليا للاغتيالات ، وكان يعمل فى الجهاز السرى التابع للجنة الوفد المركزية ، وكان يعمل وقتئذ وكيلا لوزارة الداخلية والمسئول عن الأمن العام، ولو أن سعد زغلول اعتقد بأن النقراشى أصدر تعليمات بقتل السردار بغير علمه، لما اهتم بقضية اتهامه. وتكاد

تتفق المصادر على اختلاف أنواعها على أن النقراشى بـــرىء مـــن التدبير أو الاشتراك فى هذا الاغتيال ، وأيضا عدم مسئولية حزب الوفد عنها ، كما حاولت السلطات البريطانية أن تردد ذلك ، وليس أدل على هذا القول من أن سعد زغلول عندما علم باغتيال السردار قال: «إن هذا الجُرم لم يكن موجها ضد الانجليز بل ضدى»(١٩٦) ومميت لى، وصار يردد عبارة لقد ضعنا(١٩٧)، كما صرح بأن الحكومة ستعمل الممكن وغير الممكن لوضع يدها على مرتكبى هذه الجريمة ، وأن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل(١٩٨).

هكذا ظهرت براءة النقراشى من التهم التى نسبت إليه والتى تضمنت حوادث الاغتيالات السياسية السابقة لمقتل السردار ، كما أثبتت الوثائق والمصادر العربية والأجنبية ، ويبقى لنا أن نعرف أسباب توجيه التهم إليه ، ويبدو أن المقصود بهذه التهم فى المقام الأول هو إسقاط وزارة سعد زغلول الوفدية وبعده عن الحكم ، ولهذا لم يجدوا أمامهم من السعديين الظاهرين من يصلح لاتهامه سوى النقراشى وأحمد ماهر بالنسبة للمركزين الذى كان يشغله كل منهما فى الوزارة السعدية فدبروا لهما التهم بالباطل .

هذا بالاضافة إلى خيانة محمد نجيب الهلباوى التى استخدمته السلطات البريطانية وجندته فى محاولة كشف الستار عن مرتكبى حادث السردار، ففضل الهلباوى مصلحته الشخصية عن مصلحة الوطن واتهامه للنقراشى وزملائه فى الكفاح الوطنى.

وبذلك يمكن القول بأن مقتل السردار كان نهاية هذا اللون من الكفاح السرى فى هذه الحقبة التاريخية وكان من الخطأ أن الجهاز السرى للثورة توقف عن العمل بعد تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة واختياره أحمد ماهر والنقراشى من قادة الجهاز فى منصب الوزارة الأول وزيرا للمعارف، والثانى فى منصب وكيل وزارة الداخلية فإن هذا التعيين أفقد الجهاز السرى فاعليته نهائيا.

هوامش الفصل الثانى

(١)د.عصام ضياء الدين السيد على الصغير: الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ -١٩١٥ ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ١٤.

(٢) عصام ضياء الدين السيد : المرجع السابق ، ص ١٥- ٣٠.

(٣) د.عبد الوهاب بكر محمد: البوليس المصرى ١٨٠٥ - ١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٧، ص ٥٢١.

(٤) مذكرات شيخ الفدائيين المصريين أحمد رمضان زيان: مجلة المصور: العدد ٢٤٧٥ فى ١٧ مارس ١٩٧٢ ، ص ١٤ . والجدير بالذكر أن جمعية الاسكندرية ضمت أيضا بين أعضائها محمود فهمى النقراشى وشيخ الفدائيين أحمد رمضان زيان والمحامين سليمان حافظ وأحمد حسنى فورى ومحمد حسين وعلى صادق بالجمارك ومحمد نجيب الهلباوى المدرس وعبد الرازق الحبشى التاجر ومحمد حافظ ضابط بالجيش المصرى وعبد الرحيم سرور ضابط بوليس وعبد السلام غالى وعبد العزيز فخرى ضابط بخفر السواحل وأحمد نبيه الضابط والشيخ حسن خفاجى ومحمد فؤاد عثمان وإبراهيم صفوت مأمور سجن الحضرة وعبد الرحمن سرى وكيل السجن والدكتور عبد الواحد ومحمد فريد بمصلحة الرى ويعقوب صبرى ضابط بمدرسة رأس التين الثانوية - لمزيد من التفاصيل أنظر : د.عصام ضياء : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٦.

(٥) د.عصام ضياء : نفس المرجع السابق : نفس المكان.

(٦) د. عبد الوهاب بكر محمد : المرجع السابق ، ص ٥٢١.

(٧) مذكرات شيخ الفدائيين المصريين أحمد رمضان زيان: المصدر السابق.

(٨) دار القضاء العالى: وثائق قضية اغتيال السردار: مذكرة شفيق منصور عن الجمعيات السرية فى مصر.

(٩) الدستور: العدد ٢٣٨٦ فى ٢٤ أغسطس ١٩٤٥، ص ١ ، د. جاد طه : بريطانيا والجيش المصرى١٩٢٤ - ١٩٢٧ ، ص ١٦.

(١٠) د. عبد الله محمد عزباوى: حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٠ ، ص ٧٠.

(١١) هم محمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل أنظر: الوطن العدد ٧٢٤٣ فى ١٠ مارس ١٩١٩ ص ٢ ، انظر أيضا:

Holt, p, M:, politic al and Social chang in Modern Egypt, pp 341-342.

(١٢) رمزى ميخائيل : الوحدة الوطنية فى ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥ ، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، ص ١١١.

(١٣) هما على لطفى ومحمد حسين.

(١٤) دار الوثائق القومية بالقلعة : محافظ عابدين، المسألة المصرية، محفظة رقم ٣٦٨.

(١٥) د. محمد أحمد أنيس: دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد العزيز فهمى، جـ ١ ، ط ١ ، ص ١٠.

(١٦) تم تشكيل لجنة الوفد المركزية فى أوائل شهر أبريل ١٩١٩ وعقب قرار اللنبى الخاص بالإفراج عن زعماء الوفد الأربعة المنفيين فى مالطة والسماح لجميع المصريين الراغبين فى السفر إلى الخارج لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح فى باريس ، وتم تشكيل هذه اللجنة لتنظيم الحركة الوطنية على النحو التالى: محمود سليمان باشا رئيسا وإبراهيم سعيد باشا وكيلا وأمينا للصندوق ومحمود أبو حسن وعبد الرحمن فهمى سكرتيرا عاما ، وأمين بك الرافعى مساعدا للسكرتير ومحمد السيد أبو على باشا والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك خشبه وعلى بك محمود وفتح الله بركات أعضاء ، انظر: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٥.

(١٧) د. عاصم محروس عبد المطلب: دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ إلى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراة غير منشورة بآداب القاهرة ١٩٧٨، ص١٨٧.

(١٨) دار الوثائق القومية بالقلعة : محفوظات مجلس النظار (مجلس الوزراء) محفظة رقم ١٣ أ ثورة ١٩١٩ والمسألة المصرية وكان يعمل بوظيفة ناظر المدرسة الأولية الراقية بالقاهرة.

(١٩) طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار ١٩٢٠- ١٩٢٤ ، ص٢٠.

(٢٠) د. رأفت الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، ط ٢ ، عالم الكتب ١٩٨٣ ، ص ٣٠٢.

(٢١) حسن أحمد يوسف نصار: دور المجتمع الريفى فى ثورة ١٩١٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٦١ .

(٢٢) جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، ط ١ ، مكتبة لجنة البيان العربى، ١٩٥٠ ، ص ٣٣.

(٢٣) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ٤٣ ، وعن نشاط الأجانب فى مصر انظر: د. نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٦ ، ص ٥٩.

(٢٤)جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٤٣.

(٢٥) مذكرات عباس حلمى الثانى: المصرى العدد ٤٨٨٨ فى ٨ يوليو ١٩٥١، ص ٦ ، د. عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ص٧٦.

(٢٦) د. محمد أحمد أنيس: تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١٨٥.

(٢٧)محمد كامل سليم: ثورة ١٩١٩ كما عشتها ص ١٢٠ ، عبد العزيز فهمى: هذه حياتى ص ١٢٧ وانظر أيضا:

Sabry, M:, La Revolution Egyptienne, Toml1 , Parise, 1921, pp-21-22.

(٢٨) الوطن : العدد ٧٢٥٨ فى ٢٧ مارس ١٩١٩ ، ص ٢ مقال بعنوان التصريحات البريطانية فى المسألة المصرية، د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص ١٣٧ ، عبد الرحمن الرافعى: مصر المجاهدة فى العصر الحديثص ١٥٦ ، وانظر أيضا:

chirol: the Egyption problem, London, 1920, page 198.

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩ ، ص ١٤٩ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ١٥٤ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: شهداء ثورة ١٩١٩ ، ص ١٩٣ .

(٣٠) المصور: العدد ١٢٦٥ فى ١٩٤٩/١/٧ ، عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ٢٣٨.

(٣١) ألف الموظفون اللجنة التى سميت بلجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين ، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم ، ومن هؤلاء تألفت اللجنة ، واستقر

الرأى النهائي على سبعة وخمسين عضوا.

(٣٢) د. رشوان محمود جاب الله: على ماهر ودوره فى السياسة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

(٣٣) دار الوثائق القومية بالقلعة : محفوظات مجلس النظار (مجلس الوزراء) محفظة ١٣/أ ثورة ١٩١٩ والمسألة المصرية – راجع الملحق رقم ٦.

(٣٤) طاهر الطناحى : النقراشى باشا يروى قصة جهاده ، المصور: العدد ١٢٦٥ فى ٧ يناير ٤٩ ، ص ١٦.

(٣٥) مذكرات عبد الوهاب النجار عن الثورة المصرية : البلاغ العدد ٣٠٨٠ فى ١٨/٤/٣٣ ، ص ١ ، ٠٦.

(٣٦) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ١٩١٩ ، جـ ١ ، ط٣ ص ١٧٢ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : شهداء ثورة ١٩١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٣.

(٣٧) كان اللنبى أحد كبار القادة الانجليز ممن اكتسبوا صيتا أثناء الحرب، وتم تعيينه قائدا لحملة فلسطين وسوريا وبيت المقدس، ثم أختير القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر منذ سنة ١٩١٧ ، ولعل سبب اختياره فى هذه الظروف بالذات يرجع إلى تعليق الدوائر الإنجليزية أهمية على سمعته العسكرية التى قد يكون لها أثرها فى إشاعة جو من الرهبة والاحترام يؤذن بتصفية الثورة، ووصل إلى القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩١٩ – لمزيد من التفاصيل راجع : ويفل اللنبى فى مصر، ص ٤٣ ، د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى، ص ١١٦ .

(٣٨) الوطن : العدد ٧٢٦٤ فى ٧ أبريل ١٩١٩ ، ص ٢ ، مذكرات عبد الرحمن فهمى، ص ٢٣٩ ، محمد على علوبة : ذكريات سياسية واجتماعية، ص ١٣٤ ، مذكرات اسماعيل صدقي: المصور عدد ١٢٢٤فى ٢٦ مارس ١٩٤٨ ، ص ١٧ .

(٣٩) دار المحفوظات العمومية بالقلعة : ملف خدمة النقراشى ، مصدر سبق ذكره .

(٤٠) صفحات من مذكرات فخرى عبد النور عن ثورة ١٩١٩ ، المصور ، العدد ٢٣١٩ فى ٢١ مارس ١٩٦٩ ص ٣٦.

(٤١) دار الوثائق القومية بالقلعة : محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٣ أ ثورة١٩١٩ والمسألة المصرية.

(٤٢) دار الوثائق القومية بالقلعة : مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ١٤٨.

(٤٣) دار الوثائق القومية بالقلعة : محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٣أ ثورة ١٩١٩ راجع الملحق رقم ٥ ، يوسف نحاس: ذكريات ص ٦٩ - ٧٠.

(٤٤) د.عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ، ص ١٨١

(٤٥) دار الوثائق القومية بالقلعة: محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٣ / أ ثورة ١٩١٩ ، الوقائع المصرية: العدد : ٣٥ فى ١٣ أبريل ١٩١٩ .

(٤٦) د. عبد العظيم محمد رمضان : المرجع السابق ، نفس المكان .

(٤٧) دار الوثائق القومية بالقلعة : محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٣/ أ ثورة ١٩١٩ والمسألة المصرية - راجع الملحق رقم ٦.

(٤٨) دار الوثائق القومية بالقلعة : المصدر السابق ، الوطن العدد ٧٢٧١ فى ١٥ أبريل ١٩١٩ ، ص ٢.

(٤٩) دار الوثائق القومية بالقلعة : نفس المصدر السابق، راجع الملحق رقم ٧.

(٥٠) دار الوثائق القومية بالقلعة : نفسه ، راجع المحلق رقم ٨.

(٥١) دار الوثائق القومية بالقلعة: نفس المكان ، راجع المحلق رقم ٩.

(٥٢) صفحات من مذكرات فخرى عبد النور عن ثورة ١٩١٩، المصور: العدد : ٢٣١٩ فى ٢١/٣/٦٩، ص ٣٦ ، أحمد شفيق، الحوليات، التمهيد الأول ، ص ٣٣٤.

(٥٣) المحروسة : العدد ٣٠٧٤ فى ٢٣/٤/١٩١٩، ص ١.

(٥٤) Lloyd, Lord: Egypt since cromer, Vol. I,London, 1933, p.331.

(٥٥) Chirol: op. cit., p. 251.

(٥٦) دار الوثائق القومية بالقلعة: محفوظات مجلس النظار ، محفظة رقم ١٣/ أ ثورة ١٩١٩ والمسألة المصرية، مذكرات ابراهيم الهلباوى ص١٥٤٠، المحروسة: العدد ٣٠٧٣ فى ٢٢ أبريل ٩/١/١٩١٩، ص ٢٠.

(٥٧) د.عبد العظيم محمد رمضان : مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥.

(٥٨) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، جـ ٢، ٣، ص ١٣.

(٥٩) هم: على عمر- فؤاد شيرين- أحمد فريد أبو حديد- محمد زكى عمر عبد

الحميد سالم - محمود فهمى النقراشي- حسين فتوح- انظر: حضارة السودان: العدد ١٤٨٩ فى ٢٥ مايو ١٩٣٦، ص١، وعبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، جـ٢، ط٣، ص ٢٨.

(٦٠) طاهر الطناحي : مصدر سبق ذكره، مذكرات عبد الوهاب النجار: البلاغ، العدد ٣١٠٣ فى ١١ مايو ١٩٣٣، ص ٤.

(٦١) المصور: العدد ٤٩٢ فى ١٩٣٤/٣/١٦، ص٢٧، الرافعي: المرجع السابق، ص ١٤- ١٥، مذكرات عبد الرحمن فهمى، ص ١٣٦ ، مذكرات الخضرى: البلاغ: العدد: ٣١٣٥ فى ١٩٣٣/٦/١٢، ص ٢٧ يوسف نحاس: ذكريات سعد، ص ٧٩، عبد العزيز على: الثائر الصامت، ص ٧٤.

(٦٢) طاهر الطناحي: نفس المصدر السابق: مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية كتبها محمد على أبو طالب: روز اليوسف: العدد ٨٢١٦ حلقة ٥ فى ١٩٨٢/٥/٣١، ص ٤٥ وأحمد عطيه الله: القاموس السياسى، ط ٣، ص ١٣٠٣، الرافعي: نفس المرجع السابق، ص ٢٨.

(٦٣) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤- ١٩٢١، الجزء الثانى، ط ٢، ص ١٦.

(٦٤) ثم نفى سعد إلى سيشيل seychell فى مارس ١٩٢٢ ، وهى اسم يطلق على جزر الأرخبيل كله وأهمها جزيزة « ماهى» Mahe وهى التى نفى إليها سعد وصحبه، ثم نقل سعد إلى جبل طارق مراعاة لصحته فى ١٨ أغسطس ١٩٢٢، ثم افرج عنه فى ٢٧ مارس ١٩٢٣، ولعل سبب اعتقاله يرجع إلى نشره يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١ نداء إلى الأمة دعاها إلى مواصلة الجهاد، وحمل حملة قومية على التبليغ البريطانى فى خطبة ألقاها فى نادى سيروس فى ١٩٢١/١٢/٢٣ بعد فشل مفاوضات عدلى كيرزون فى ١٩ نوفمبر ١٩٢١.

(٦٥) هم فتح الله بركات باشا - عاطف بركات بك- مصطفى النحاس بك- سينوت حنا بك- الأستاذ مكرم عبيد- انظر الوطن: عدد ٨٠٩٧ فى ١٩٢١/١٢/٢٦، ص ٢.

(٦٦) دار الوثائق القومية بالقلعة: مذكرات عبد الرحمن فهمى، محفظة رقم٢ ، ملف ١٧ ص ١٧٥٠ - ١٧٥٢.

(٦٧) د. يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٦٨) عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، الجزء الأول،

ط٣، ص ٢٨.

(٦٩) دار المحفوظات العمومية بالقلعة : ملف خدمة النقراشي، محفظة رقم ٥٩٥٤، عين ٥ مخزن ٥٣.

(٧٠) د. عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٧١) يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٧٢) الأخبار : العدد ٣٤٨٥في ١٩٦٣/٩/٤، ص ٤.

(٧٣) دار القضاء العالى : وثائق قضية اغتيال السردار: المصدر السابق، د. محمود متولى، مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، جـ١ ،ط١ ،ص١٩٤.

(٧٤) مصطفى أمين: الكتاب الممنوع أسرار ثورة ١٩١٩، جـ٢، ص ٢١٥.

(٧٥) Deebmarius : party politics in Egypt, the wafd and Its R ivals, 1919- 1939, p. 66.

(٧٦) مصطفى أمين : مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٥.

(٧٧) مصطفى أمين: نفس المكان.

(٧٨) دار القضاء العالى: المصدر السابق.

(٧٩) دار القضاء العالى: نفس المصدر السابق.

(٨٠) د. عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٨١) مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية: كتبها محمد على أبو طالب، روز اليوسف، الحلقة ٥ العدد ٢٨١٦ فى ١٩٨٢/٥/٣١ ، ص ٤٥.

(٨٢) المحروسة : العدد ٣٠٩٩ فى ١٩١٩/٥/٢٣، ص ٢. مقال بعنوان تصريحات محمد سعيد باشا.

(٨٣) دار القضاد العالى: المصدر السابق.

(٨٤) كان النقراشى قد درس الكيمياء والعلوم أثناء دراسته ، وكان متفوقا فى صنع القنابل.

(٨٥) مصطفى أمين: الكتاب الممنوع، أسرار ثورة ١٩١٩جـ ١، ص١٥٣ مذكرات محمد محمود خليفة عن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩، بنفس المرجع.

(٨٦) مصطفى أمين : المرجع السابق، نفس المكان.

(٨٧) مصطفى أمين : نفسه.

(٨٨) مقابلة شخصية مع الأستاذ الصحفى أمين بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢١ بمكتب سيادته بمؤسسة أخبار اليوم.

(٨٩) مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية: المصدر السابق ، ص ٥٠.

(٩٠) مصطفى أمين: المرجع السابق ص ١٤٥ - ١٥٠، عبد العزيز على: الثائر الصامت ص ٨٤.

(٩١) الوطن: العدد ٧٥٢٣ فى ٢٤ فبراير ١٩٢٠ الحكم فى الاعتداء على محمد سعيد.

(٩٢) الوطن: العدد ٧٥٣٤ فى ٢٥ فبراير١٩٢٠ ، ص ٢.

(٩٣) مصطفى أمين: المرجع السابق، ص ١٤٥ - ١٥٠.

(٩٤) النظام: العدد ١٢٠ فى ١٠ ديسمبر ١٩١٩، ص ٢. وحسين فوزى النجار: التناقض الطبقى فى ثورة ١٩١٩، ص ١٩.

(٩٥) المصور: العدد ٣٠٣ فى ١٩٣٠/٨/١، ص٥.

(٩٦) النظام : المصدر السابق.

(٩٧) المصور: المصدر السابق، وقد أسفرت المفاوضات بين سعد وملنر فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ عن مشروع تسوية قدمه ملنر إلى الوفد المصرى فرفضه سعد، ومشروع أخر قدمه الوفد المصرى إلى ملنر فرفضته لجنته- لمزيد من التفاصيل انظر: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٧٦.

(٩٨) حسن الشريف : الرجال أسرار، ص ١٨، سميرة بحر: الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ص ٩٢- ٩٣ ، كامل مرسى: أسرار مجلس الوزراء ص ١٦٩.

(٩٩) دار القضاء العالى: المصدر السابق.

(١٠٠) كامل مرسى: المرجع السباق، ص ١٦٩.

(١٠١) كان طالبا بكلية الطب للجهاز السرى فى أكتوبر ١٩١٩ : راجع رمزى ميخائيل : الوحدة الوطنية ثورة ١٩١٩، ص ٦٠، ويذكر عبد العزيز على فى ذكرياته: أن عريان يوسف أعلن قتل يوسف وهبه لتضامن الأقباط والمسلمين فى الجهاد الوطنى- راجع عبد العزيز على : المرجع السابق، ص ٨٤.

(١٠٢) دار القضاء العالى: مصدر سبق ذكره.

(١٠٣) النظام : العدد ١٢٦ فى ١٧ ديسمبر ١٩١٩ ،ص٢.

(١٠٤) دار القضاء العالى : مصدر سبق ذكره.

(١٠٥) مصطفى أمين : مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

(١٠٦) المصور: العدد ٢٧٦٨ فى ٢٨/ ١٠/١٩٧٧، ص ٩١.

(١٠٧) دار القضاء العالى : نفس المصدر السابق.

(١٠٨) الوطن: العدد ٧٥١١ فى ٢٩ يناير ١٩٢٠، ص ٢.

(١٠٩) مصطفى أمين: نفس المرجع السابق، ص ١٦٢،

(١١٠) دار القضاء العالى: نفس المكان .

(١١١) الوطن: العدد ٧٥٣٢ فى ٢٣ فبراير ١٩٢٠ ، ص٣.

(١١٢) النظام : العدد ٢٧٦ فى ١٠ يونية ١٩٢٠، ص٢.

(١١٣) النظام العدد ٢٧٨ فى ٣ يونية ١٩٢٠، عدد ٢٧٩ فى يونية ١٩٢٠ ص٢، وكان ابراهيم حسن مسعود يبلغ من العمر الخامسة عشرة ويعمل كاتبا بمصلحة الصحة.

(١١٤) دار القضاء العالى: المصدر السابق، عبد العزيز على: الثائر الصامت ص ٩٣- ٩٤.

(١١٥) كامل مرسى. أسرار مجلس الوزراء ، ص ١٧٤ .

(١١٦) عبد العزيز على: المرجع السابق، ص ٩٤- ٩٦.

(١١٧) كان تلميذا فى البكالوريا وقتذاك فى مدرسة الإلهامية، وكان عمرة ١٨ سنة، وكان أحمد عبد الحى كيرة رئيس خليته، وكانت الخلية مكونة من أحمد توفيق الذى ألقى القنبلة على حسين درويش باشا.

(١١٨) مذكرات محمود خليل النحاس، المنشورة بالكتاب المنوع الجزء الأول ص ١٨١-١٨٢.

(١١٩) الوطن : العدد ٨١٠٦ فى يناير ١٩٢٢، ص٢.

(١٢٠) مذكرات محمود خليل النحاس: المرجع السابق، ص ١٨٣.

(١٢١) دار القضاء العالى: مصدر سبق ذكره.

(١٢٢) مذكرات محمود خليل النحاس: نفس المرجع، ص ١٨٤.

(١٢٣) الوطن : العدد ٨١٢٥ فى ٣٠ يناير ١٩٢٢، ص ٣. ولمزيد من التفاصيل حول نفس شروط ثروت لتأليف الوزارة : أنظر نفس المصدر والصفحة.

(١٢٤) وثائق قضية اغتيال السردار: مذكرة شفيق منصور عن الجمعيات السرية، مصدر سبق ذكره.

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل حول معرفة تلك الجمعيات السرية، انظر: ذكريات عبد الرحمن فهمى: صفحات مطوية أيام الجهاد، مجلة الدنيا المصورة: العدد ١٣٠ فى ١٩٣١/١/٢١،. ص ٦. وكذلك د. عبد العظيم محمد رمضان: مرجع سبق ذكره ص ١٦٩ -١٧٠. وأيضا عبد العزيز رفاعى: مرجع سابق، ص ١٤٦ . وأميمة صابر البغدادى: الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩- ١٩٢١ ، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ص ٢١٣ ، ومن الجدير بالذكر أن جمعية الإنتقام قد تشكلت عقب عودة لجنة ملنر من مصر ١٧ يناير ١٩٢٠ ، وفى ١٥ مايو ١٩٢٠ اتهمت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى وسبعة وعشرين معه بأنهم أعضاء فى جمعية سميت بجمعية الإنتقام، وكان الغرض منها خلع السلطان، وقلب نظام الحكم ، والتحريض على القتل ، ثم قبض عليهم فى أول يوليو ١٩٢٠، وقد حكم على سبعة من بينهم عبد الرحمن فهمى بالإعدام ، ثم عدل إلى السجن لمدة خمسة عشر عاما- ولمزيد من التفاصيل انظر ذكريات عبد الرحمن فهمى: صفحات مطوية، مصدر سبق ذكره.

(١٢٦) عبد الفتاح عنايت: قصة كفاح، ص ٣٠.

(١٢٧) وثائق قضية اغتيال السردار: مذكرة شفيق منصور وعن الجمعيات السرية، مصدر سبق ذكره.

(١٢٨) The Egyption Gazette, No 12325, February 2o,1922, page3.

(١٢٩) مذكرات عبد الفتاح عنايت: صحيفة النداء ، العدد ١٩٠ فى ١٩٥١/١/٢٣، ص ٧.

(١٣٠) وثائق قضية اغتيال السردار: نفس المصدر السابق ، الأخبار ، العدد ٣٤٨٥ فى ١٩٦٣/٩/٤، ص ٩.

(١٣١) الوطن : العدد ٨١٤٣ فى ٢٠ فبراير ١٩٢٢ ، ص ٣.

(١٣٢) The Egyption Gazette, op. cit.

(١٣٣) مذكرات عبد الفتاح عنايت: المصدر السابق.

(١٣٤) The Egyption Mail, No, 2950, May 25 th, 1922, page, 2.

(١٣٥) مذكرات عبد الفتاح عنايت: صحيفة النداء ، مصدر سبق ذكره.

(١٣٦) وثائق قضية اغتيال السردار: مصدر سبق ذكره، الأخبار العدد ٣٤٨٥ فى ١٩٦٣/٩/٤ ، ص ٩.

(١٣٧) النظام: العدد ٧٢٩ فى ٢٦ سايو ١٩٢٢ ، ص ٢ انظر أيضا:

The Egyption Mail, op. c it.

(١٣٨) مذكرات عبد الفتاح عنايت: نفس المصدر السابق.

(١٣٩) The Egyption Gazette, No, 12448, July 17/2/1922, page, 3.

(١٤٠) مذكرات عبد الفتاح عنايت: نفس المكان.

(١٤١) الوطن العدد ٨٢٦٤ فى ١٥ يوليو ١٩٢٢ ، ص٢ وانظر أيضا:

The Egyption Gazette, op. cit.

(١٤٢) وثائق قضية اغتيال السردار : مذكرة شفيق منصور، مصدر سبق ذكره.

(١٤٣) الوطن: العدد ٨١٤٣ فى ١٩٢٢/٢/٢٠ص ٣ ، وانظر أيضا:

The Egyption Gazette, No, 12471, August, 14, 1922, page, 3.

(١٤٤) مذكرات عبد الفتاح عنايت: مصدر سبق ذكره.

(١٤٥) الوطن: العدد ٨٢٨٧ فى ١٩٢٢/٨/١٤ ، ص ٢ وانظر أيضا:

The Egyption Gazette, op.cit.

(١٤٦) وثائق قضية اغتيال السردار: المصدر السابق.

(١٤٧) F.o407/221/sir/Lompson to Mr. Eden, April,10, 1937 No 498, P55.

وانظر ملف خدمة النقراشى: محفظة رقم ٥٩٥٤ ، عين ٥ ، مخزن ٥٢. والنظام العدد ٨٧٣ فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، ص٣ وأحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة تمهيد، ص ٢٥٦ ، صفحات من مذكرات فخرى عبد النور عن ثورة ١٩١٩ ، المصور، العدد ٢٣٢١فى ٤ أبريل ١٩٦٩ ، ص ٥١. وأنظر ايضا:

The Egyption Gazette, No 12552, Nov. 16, 1922. p6.

والجدير بالذكر أنه تم القبض على النقراشي واعتقل أثناء الحركة الوطنية خمس مرات فكانت المرة الأولى عقب اضرابه مع الموظفين كما أوضحنا سابقا، أما الاعتقال الثاني فتم في ١٤ أغسطس ١٩٢٢ الذي نحن بصدده ، ثم الاعتقال الثالث في ٢ مايو ١٩٢٣ وتم التحقيق معه ثم أفرج عنه في ١٥ يونيه ١٩٢٣، ثم تم القبض عليه للمرة الرابعة في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ وظل معتقلا لمدة ثلاثة شهور ثم أفرج عنه في ٢٣ فبراير ١٩٢٥ وبعد اطلاق سراحه أعيد القبض عليه للمرة الخامسة في ٢١ مايو ١٩٢٥ واستمر القبض عليه حتى أفرج عنه عقب الحكم عليه بالبراءة في قضية السردار كما سنوضح في الجزء القادم من هذا الفصل انظر : حضارة السودان : عدد ١٤٨٩ في ١٩٣٦/٥/٢٥ ص ١ وملف خدمته بدار المحفوظات .

(١٤٨) مصطفى أمين: الكتاب الممنوع ، جـ٢ ، ص ٢٢٩ .

(١٤٩) عبد الفتاح عنايت: قصة كفاح، ص ٦٧ .

(١٥٠)النظام : العدد ٨٧٤ في ١٨ نوفمبر ١٩٢٢ وانظر أيضا:

The Egyption Gazette, No;12555,nov.20,1922.page.2.

(١٥١)وثائق قضية اغتيال السردار: المصدر السابق.

(١٥٢) الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، ص ٥٣٧ .

(١٥٣) The Egyption Gazette, No; 12555, Nov. 20,1922.page.2.

(١٥٤) مذكرات عبد الفتاح عنايت: صحيفة النداء: العدد ١٩٤ في ٢٠ فبراير ١٩٥١، ص٥ .

(١٥٥)عبد الفتاح عنايت: صحيفة النداء العدد ١٩٤ في ٢٠ فبراير ١٩٥١، ص٥ .

(١٥٦) النظام: العدد ٩١٢ في ١٩٢٢/١٢/٣٠، ص٣ .

(١٥٧) وثائق قضية اغتيال السردار: مصدر سبق ذكره.

(١٥٨) عبد الفتاح عنايت: المرجع السابق ص ٨٠-٨٤ .

(١٥٩) د. عصام ضياء الدين السيد على الصغير: نفس المصدر السابق ص ١٨٠-١٨١ .

(١٦٠) د.عبد العظيم محمد رمضان: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥ .

(١٦١) حول كيفية اغتيال السردار انظر:

F.o.407/199 No 231, All enby tochamberdain, nov. 1924, Tel No 395 Reports that sir lee stack has been attacked.

وانظر أيضا: دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، المسألة المصرية، محفظة رقم ٣٧٤. وهذا النص مكتوبا باللغة الفرنسية، والبلاغ اليومي: العدد٦٥٧في ١٩٢٥/٥/٣١، ص٥، نص محاضرة التحقيق في قضية مقتل السردار واعترافات عبد الفتاح عنايت- والأخبار، العدد ١٤٥٢في ١٩٢٤/١١/٢٠ ص١، د. يونان لبيب رزق الحقيقة التاريخية وراء حادثة السردار، الهلال أول سبتمبر ١٩٦٨ص ٨٦، وآمال بيومي السبكي، سعد زغلول والكفاح السري١٩١٩- ١٩٥٢ ص ٥٨، مصطفى أمين : جـ ٢ ص ١٥٨، عبد الفتاح عنايت قصة كفاح، ص ٩٨- د.مرسي أحمد ابراهيم حسن: اغتيال السردار السيرلي ستاك وآثاره على الحركة الوطنية في مصر والسودان حتى ١٩٣٦، رسالة دكتوراة غير منشورة بآداب الزقازيق.١٩٨٦ ص ١٨٦ - ١٨٨ وانظر أيضا:

,Russell pasha T:Egyptionservice,p.219.

وحافظ محمود : ذكريات آل عنايت ومقتل السردار، الجمهورية، العدد ١٢٠٧٨ في ١٩٧٨/١/٢٢، ص ٢. د. ورأفت الشيخ: المرجع السابق ، ص ٣٠٩.

(١٦٢) الكشكول عدد: ١٨٥ في ٢٩٢٤/١٢/٢٨، ص ١٣، وانظر أيضا د. عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة ١٤- ١٩٢٧، ص ٤٢٠، أحمد شفيق: الحولية الأولى، ص ٣٦٣، عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة ، جـ ٢ ،ط٣، ص ١٤٤.

(١٦٣) F.0407/221 sir Lampson to Mr Eden, April 16, 1937, Tel, No 498. p55

وانظر أيضا: الأخبار، العدد : ١٤٥٨ في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤، ص٣ ، مذكرات عبد الرحمن فهمي، محفظة رقم ٤، ملف ٢٦، ص ٥٢١٤، أحمد شفيق: الحولية الأولى، ص ٤٠٠.

(١٦٤) مصطفى أمين : الكتاب الممنوع: جـ٢، ص ٢٨٩.

(١٦٥)د. عبد الوهاب بكر محمد: المرجع السابق، ص ٥٩٥.

(١٦٦) عبد الفتاح عنايت: المرجع السابق، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(١٦٧) د. مذكرات شيخ الفدائيين المصريين أحمد محمد رمضان زيان: مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(١٦٨) البلاغ اليومى: العدد ٨٦٩في ١٩٢٦/٢/١، ص ٥.

(١٦٩) مذكرات سعد زغلول: كراسة رقم ٥٢، ص ٢٩٧٣ في يوم الجمعة ٧ مايو ١٩٢٦.

(١٧٠) مذكرات سعد : نفس المصدر السابق.

(١٧١) البلاغ اليومى : المصدر السابق.

(١٧٢) حسين مؤنس: دراسات فى ثورة ١٩١٩، ص ٣٣٦.

(١٧٣) البلاغ اليومى: مصدر سبق ذكره ، أحمد شفيق: الحولية الثانية، ص ٢٤١. وانظر أيضا: F.o. 4o7/221 1 op.cit.

(١٧٤) البلاغ اليومى: عدد ٦٦٢ فى ٥ يونية ١٩٢٥، ص٤.

(١٧٥) المصدر السابق : نفس المكان.

(١٧٦) نفس المكان.

(١٧٧) البلاغ اليومى: العدد ٨٦٩ فى ١٩٢٦/٢/١ ، ص ٥.

(١٧٨) المصدر السابق: العدد ٦٤٧في ٢٠ مايو ١٩٢٥، ص٤.

(١٧٩)نفس المصدر السابق : العدد ٨٦٩ فى ١٩٢٦/٢/١، ص٥.

(١٨٠) نفسه : العدد٦٥٠ فى ٢٤ مايو ١٩٢٥، ص٥، أنور حجازى : عمالقة ورواد، ص ٢٧٤. وأنظر أيضا F.o.4o7/ op.cit. p.55.

(١٨١) السياسة اليومية: العدد ١٠٩٩ فى ١٩٢٦/٥/١١، ص١، وأنظر أيضا: مصطفى أمين: الكتاب الممنوع، جـ ٢، ص ٢٧٨.

(١٨٢)دار المحفوظات العمومية: ملف خدمة النقراشى ، مصدر سبق ذكره ، السياسة اليومية: نفس المصدر السابق.

(١٨٣) البلاغ اليومى: عدد ٦٦١ فى ٤ يونية ١٩٢٥، ص ٤. مقال بعنوان معارضة النقراشى فى حبسه.

(١٨٤) مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ٥٢ ، ص ٢٩١٤.

(١٨٥) محمد نجيب: شخصيات وذكريات فى السياسة المصرية، ص ٦١.

(١٨٦) مذكرات سعد زغلول: كراس رقم ٥٢ فى ٢٧ مارس ، ص ٢٩٧٢، محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(١٨٧) محمد زكى عبد القادر: أقدام على الطريق، ص ٤٦ ، محمد نجيب: مرجع سبق ذكره، ص ٦١.

(١٨٨) فاطمة اليوسف: ذكريات ، العدد الأول ، ص ١٦، محمد إبراهيم الجزيزى: ذكريات، صـ٥١، أحمد قاسم: المكرميات، ص ١٩٥.

(١٨٩) مصطفى أمين: أسرار ثورة ١٩١٩، جـ ٢، ص٢٩٣.

(١٩٠) مذكرات سعد زغلول: كراس رقم ٥٢، ص ٢٩٧٧- ٢٩٨٥. ١

(١٩١) LLoyed, L: Egypt since cromer, v.11,p170-171.

(١٩٢) مصطفى أمين: المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(١٩٣) السياسة اليومية، العدد ١١١٢ فى ٢٦ مايو ١٩٢٦، ص٥، أحمد شفيق: الحولية الثالثة ، ص ٢٥٠- ٢٥١. وانظر أيضا: The Egyption Mail: No 4190 cairo, May 25, 1926, page,I.

(١٩٤) مذكرات سعد زغلول: كراسة رقم ٥٢، ص ٢٩٨٤- ٢٩٨٥.

(١٩٥) مذكرات سعد زغلول: كراسة رقم ٤٩، ص ٢٨٣٧، دار القضاء العالى: وثائق قضية اغتيال السردار : مذكرة شفيق منصورعن الجمعيات السرية فى مصر، وانظر أيضا مراقعة النيابة فى قضية اغتيال السردار بالبلاغ اليومى عدد ٦٥٧ فى ٣١/٥/٢٥ص٧.

(١٩٦)مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية: كتبها محمد على أبو طالب: روز اليوسف، الحلقة ٩، العدد : ٢٨٢٠ فى ٢٨/٦/١٩٨٢، ص ٤٩. البلاغ اليومى: العدد ٨٦٩فى ١/٢/١٩٢٦، ص ٥، حافظ محمود: ذكريات آل عنايت ومقتل السردارالجمهورية العدد ١٢٠٧٨فى ٢٢/١/١٩٨٧، ص ٢. د. عاصم الدسوقى: ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم من الوثائق البريطانية ، ط ١، دار الكتاب الجامعى ١٩٨١، ص١٤٦.

(١٩٧)دار الوثائق القومية بالقلعة : مذكرات سعد زغلول ، كراسة رقم ٤٩ ، ص ٢٨٣٦.

(١٩٨) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١ ،ص ١٤٨.

الفصل الثالث
نشاط النقراشي فى الحياة الحزبية

- دور النقراشي السياسي قبل انضمامه لحزب الوفد رسميا.
- انضمام النقراشي لحزب الوفد رسميا.
- أسباب فصل النقراشي من حزب الوفد.
- دور النقراشي في الهيئة السعدية نائبا.
- النقراشي والقوى السياسية.
- النقراشي ومفهوم الحياة الحزبية السليمة.

الفصل الثالث

نشاط النقراشى فى الحياة الحزبية

أدى النقراشى دورا كبيرا فى الحياة الحزبية، ولكى نقف على نشاطه فى هذا الدور، يصبح من الضرورى إلقاء نظرة سريعة على موقفه من الحياة الحزبية التى شهدتها البلاد، وخاصة انه عاصر نشأة الأحزاب المصرية منذ عام ١٩٠٧م.(١)

وعن موقف النقراشى من الأحزاب الأخرى، فإننا لا نجد تلميحا أو تصريحا عن رأيه فى حزب معين من الأحزاب الأخرى التى أشرنا إليها، ولم ينضم إلى أى حزب وقتذاك، وإنما آثر أن يستفيد من بعض هذه الأحزاب فى مواقف معينة لسنده وتأييده، ولعلنا نستشف مدى هذا التأييد والمناصرة للحزب الوطنى منذ شبابه لانسجامه مع فكره السياسى، وخاصة عندما انضم لجمعية التضامن الأخوى السرية التابعة للحزب الوطنى، واعتنق مبادئها وأفكارها، وهذا يظهر بصورة واضحة خلال بعض المواقف التى تصدى لها الحزب ومفكروه وتجلى ذلك خلال الحرب الطرابلسية التى نشبت بين إيطاليا والدولة العثمانية عام ١٩١١، كما وضحنا فى الفصل الثانى.

وبذلك يمكننا القول بأن النقراشى ابتعد عن الاشتراك فى كل الأحزاب التى ظهرت بمصر فى تلك الفترة قبل أن ينضم لصفوف حزب الوفد المصرى، وإنما كان من المناصرين والمؤيدين لمبادىء الحزب الوطنى، مع أنه لم ينضم إليه بصفة رسمية ولم تحدثنا المصادر عن عدم انضمامه للحزب

الوطنى فى هذه الفترة، وأرجح أن السبب فى ذلك يرجع إلى انشغاله بعمله الجديد الذى أسند إليه فى حياته الوظيفية.

دور النقراشي السياسى قبل انضمامه لحزب الوفد رسميا:

لقد تم تشكيل لجنة الوفد المركزية فى أوائل شهر أبريل عام ١٩١٩ من اعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة لتنظيم الحركة الوطنية وتجميع المؤيدين والأنصار واشعال الثورة(٢).

وعند تشكيل اللجنة سالفة الذكر عارض سعد زغلول فى أن يكون النقراشى عضوا رسميا فى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة، ورفض أن يوقع قرارات الوفد التى كان يوقعها باقى الأعضاء حتي لا ينفى إلى سيشل أو يحكم عليه بالاعدام(٣) بينما أعطاه سعد زغلول هو وزميله أحمد ماهر تفويضا بأن يتوليا اختيار أعضاء الوفد من القائمة التى معهما قبل نفيه إلي سيشل، وتحوى القائمة أسماء الطبقات التى تحل كل واحدة منها محل الأخرى، إذا اعتقلت أو حكم عليها بالإعدام(٤).

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: كيف رأى سعد زغلول أن الذين لهما حق اختيار أعضاء الوفد لا يكونان عضوين فى الوفد؟ والجواب على ذلك نجده فى اعتقادنا، ويتفق معنا البعض، بأن السبب فى ذلك يرجع إلى ان سعد زغلول أراد أن يبعد النقراشى عن الظهور، وأن يبقيه قوة خفية يعمل خلف الستار فى الكفاح السرى مع زملائه الوفدين، حتى لا يعرف الانجليز عنه أى شيء(٥).

وإذا رجعنا إلى نصيب النقراشى عموما فى العمل فى صفوف الوفد رغم عدم انضمامه إليه رسميا، فقد بدأت فى وقت مبكر كما وضحنا آنفا فى الفصل السابق، باشتراكه فى تنظيم إضراب الموظفين وتجلت مواقفه

الرائعة عندما قبض على سعد زغلول أرسل احتجاجه إلى السلطان فى ٨ مارس ١٩١٩ ثم أصبح وثيق الصلة بسعد زغلول، وأظهر ولاءه واخلاصه لزعامته، وعندما اعتقلت السلطات البريطانية سعد زغلول وصحبه فى صبيحة يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ وأرسلتهم الى جزيرة سيشل - كما أوضحنا - ظل النقراشى يسير على الخط الوطنى الذى رسمه من أجل الاستقلال، فاشترك مع زملائه الموظفين احتجاجا على بقاء الاحتلال البريطانى، واعتقال سعد زغلول وصحبه(٦).

وهناك مجال آخر ظهر فيه نشاط النقراشى المتفق مع سياسة الحزب مع عدم انضمامه إليه، وقد بدا ذلك جليا، عندما قام بتنظيم الطلبة الوفديين(٧) وكان يتحدث إليهم وينظمهم ويذكر السفير البريطانى مايلز لامبسون(٨) فى وثيقته أنه كان المحرض الرئيسى للطلبة على اضرابهم فى سنة ١٩٢٢(٩). حيث كانت هناك لجنة الطلبة التنفيذية، وهى لجنة يحصل أعضاؤها على مراكزهم بالانتخاب عن كل عام دراسى جديد وكان سعد زغلول يسمح لهذه اللجان بأن تجتمع فى بدروم بيت الأمة، وكان يقدر للطلبة ما كان منهم من تضحية وجهاد فى سبيل الوطن، ولهذا خصص لهم مقعدا فى مجلس النواب يكون وقفا عليهم، ورشح لها الأستاذ حسن يسن زعيم الطلبة، وظل الوفد يرشح الأستاذ حسن يسن فى كل الانتخابات رمزا لتلك الانتخابات الفكرة(١٠).

ونتيجة لهذه الفكرة ظل النقراشى دائم الاجتماع بالطلبة مع سعد زغلول، كما تشير الوثائق بأنه اجتمع فى ١٩٢٤/١١/١٤ بسعد زغلول ومعه مجموعة من الطلبة وهم حلمى الجيار وعبد الحليم عابدين وعلى شاهين وابراهيم سليمان وعبد السلام يوسف، وتشاوروا خلال الاجتماع فى الموقف السياسى لمصر(١١).

وبعد أن انتهينا من عرض دور النقراشى فى تنظيم صفوف الطلبة الوفديين، نتحدث الآن عن دوره السياسى مع زملائه الوفديين، قبل انضمامه للوفد.

فمن المعروف أن السلطات البريطانية قامت باعتقال سعد زغلول للمرة الثانية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١، وتجلت مشاركة النقراشى زملاءه الوفديين فى الاضراب احتجاجا على هذا الاعتقال، تبع ذلك بروز دوره الهام فى تنظيم زملائه عندما أصدر الوفد قرارا فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ بفكرة المقاومة السلبية لأذهان الوفديين لتكون سلاحا تشهره الأمة فى وجه السياسة البريطانية، وجعلها على نوعين: ١- عدم التعاون، ٢- المقاطعة، أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقضى قطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز حتى يشعروا بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة، وكذلك عدم التعاون السياسى وتضمن امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة، أما المقاطعة فتشمل مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية(١٢).

ونتيجة لهذه المقاطعة اعتقلت السلطة العسكرية الأعضاء الذين وقعوا قرار المقاومة وهم حمد الباسل، ويصا واصف، على ماهر، جورج خياط، مرقص حنا، علوى الجزار، مراد الشريعى، واصف بطرس غالى، وأودعتهم ثكانت قصر النيل، كما عطلت الصحف التى نشرت هذا القرار وهى الأخبار والمحروسة والنظام والأمة، والمقطم ثم عادت واذنت لها بالظهور(١٣).

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة جديدة من كل من المصرى السعدى، السيد حسين القصبى، والشيخ مصطفى الغاياتى، سلامة بك ميخائيل، فخرى عبد النور، والأستاذ محمد نجيب الغرابلى.

وأصـدروا نداءً إلى الأمـة بالاسـتـمـرار فى الجـهـاد وقـد أفـرجـت عنهم السلطات العسكرية فى ٢٧ يناير ١٩٢٢ فانضموا إلى زملائهم الجدد(١٤).

ثم قامت السلطات البريطانية فى ٢٥ مايو ١٩٢٢ باعتقال آخر للفريق الثانى للوفد الذى كان مكونا من حمد الباسل، مرقص حنا، واصف غالى، مراد الشريعى، محمد على الجزار، جورج خياط، ويصا واصف(١٥)، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة ارتكابهم جريمة وهى طبع وتوزيع منشورات فى ١٨ يونيو ١٩٢٢ تهدف إلى كراهية حكومة الملك، وفى ١٨ يوليو من نفس السنة أذاعوا منشورا آخر ضد نظام الحكومة الحاضرة، وتم ايداعهم فى ثكنات قصر النيل(١٦)،وقد ألفّت محكمة عسكرية بريطانية لمحاكمتهم وقد حوكم هؤلاء الرجال أمام هذه المحكمة وحكمت عليهم جميعا بالإعدام(١٧) ولكن القيادات البريطانية أبدلته بالحبس سبع سنوات، وتغريم كل منهم خمسة آلاف جنيه ثم أفرج عنهم فى ١٤ مايو ١٩٢٣(١٨).

وعلى أى حال فقد أوكل للنقراشى مهمة تشكيل طبقات الوفد فعندما قُبض على الفريق الثانى، اجتمع النقراشى مع زملائه فى الجهاد وألفوا الفريق الثالث من الوفد الذى يحل محل الفريقين السابقين(١٩) وكان مكونا من الشيخ مصطفى الغاياتى، فخرى عبد النور، محمد نجيب الغرابلى، الدكتور نجيب اسكندر، عبد الستار الطويل، الدكتور محجوب ثابت والنقراشى – موضوع دراستنا – وما كادت تمضى أربع وعشرون ساعة على الحكم على الفريق الثانى، حتى قبضت السلطة العسكرية على النقراشى وزملائه واعتقلتهم فى ثكنات قصر النيل، ومكثوا فى الاعتقال لمدة ثلاثة أشهر ثم أفرج عنهم(٢٠).

وخرج النقراشى من سجنه الذى مكث به واحداً وتسعين يوما – ليستأنف عمله فى وزارة الزراعة اعتبارا من ١٦ نوفمبر ١٩٢٢(٢١)، ثم ما

لبث أن فوجىء باعتقاله فى ٢ مايو ١٩٢٣، ولعل سبب هذا الاعتقال يرجع إلى اتهامه بالتآمر على ارتكاب حوادث قتل الانجليز، وتوزيع آلات القتل والمنشورات، وظل معتقلا حتى أفرج عنه فى يوم الجمعة ١٥ يونية ١٩٢٣(٢٢).

ولكى نكون منصفين نستطيع القول بأنه لم تصدر فى حقه أحكام من السلطة العسكرية، ولا من غيرها أثناء مدة اعتقاله(٢٣).

تلك هى أهم مواقف النقراشى السياسية للعمل بجانب زملائه الوفديين قبل انضمامه رسميا لصفوف الوفد المصرى، والحق يقال بأن معظم مواقفه كانت مشرفة، ذلك أن النقراشى كان موقفه حيال الاستعمار الأجنبى موقفا حازما، ولم يخضع لنفوذ وضغط الانجليز.

انضمام النقراشى إلى حزب الوفد المصرى رسميا:

يعتبر النقراشى آخر من انضم إلى الوفد المصرى، وكان رأى سعد زغلول باشا قد استقر على ضمه إلي هيئة الوفد المصرى، ثم مرض وتوفى دون ان يشهد النقراشى جلسة الوفد برئاسته(٢٤).

وبعد وفاة سعد زغلول(٢٥) اختار الوفديون مصطفى النحاس باشا رئيسا للوفد، ثم انضم النقراشى إلى أعضائه رسميا فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٧، ثم استدعى النقراشي من النادى السعدى وأقسم اليمين بالإخلاص للوفد(٢٦).

والواقع أن هناك عدة عوامل أدت إلي اختيار النقراشى - كما نرى ليكون عضوا فى الوفد المصرى، نذكر منها كفاحه المشرف مع زملائه الوفديين، وكفاءته وإخلاصه فى خدمة القضية الوطنية، والتفاهم الشخصى بينه وبين سعد زغلول و النحاس، بالإضافة إلى ولائه الشديد لسعد زغلول ومنهجه السياسى.

بينما يفسر البعض بأن ذلك الاختيار نتيجة لما تمتع به النقراشى من مكانة سياسية واجتماعية عريقة، فقد كان له دور بارز فى الحركة الوطنية أثناء اندلاع ثورة ١٩١٩ حينما شارك فى الاضراب مع زملائه الموظفين ، ثم مشاركته فى الحركة الوطنية فى مختلف مراحلها التالية، كذلك لعلاقته السياسية بالعديد من السياسيين المصريين، هذا بالإضافة إلى أن النقراشى كان له العديد من المؤيدين وصلات القربى فى المديريات المختلفة التى مارس العمل الوظيفى بها(٢٧).

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على أثر النقراشى فى حزب الوفد الذى انضم إليه قرابة العشر سنوات، وحتى نلم بهذا الأثر، يقتضى ذلك منا أن نوضح دوره منذ انضمامه إليه فقد كانت تلك الحقبة، تمثل أحداثا جسيمة وتطورات كبيرة أثرت على استمراره عضوا للوفد، وأدت إلى استبعاده فى النهاية كما سنوضح فيما بعد.

وقد بدأت مهمة النقراشى بعد انضمامه إلى الوفد بنشاط وجدية حيث أخذ يعمل على تدبير الحركة والتنظيم فى العواصم والأقاليم وتأييد الثقة بالنحاس فى خطته السياسية لرئاسة الوفد(٢٨) وفى نفس الوقت ظلت علاقة النقراشى بأم المصريين علاقات حسنة ومتينة(٢٩).

ومن الواضح بعد وفاة سعد زغلول ظل الوفديون يواظبون على تخليد ذكراه ورأت الهيئة الوفدية تأليف لجنة سميت باسم «لجنة تخليد ذكرى فقيد الوطن» وقد تولى رئاستها النحاس باشا وأسندت أمانة الصنوق إلى علوى الجزار بك، أما أعمال السكرتارية، فأسندت إلى النقراشى(٣٠).

ويجدر بنا أن نشير إلى أن النقراشى تولى اعمال سكرتارية الوفد المصرى بالنيابة فى ١٤ أغسطس ١٩٢٨ أثناء سفر مكرم عبيد إلى لندن

لتنفيذ خطة الدعاية للقضية الوطنية وبخاصة بعد تعطيل محمد محمود للدستور وتفنيد الحجج التى ساقها محمد محمود لتعطيلها والتشهير والتنديد بحكومته أمام الرأى العام البريطانى، ولاقناع الرأى العام بأن تجاهل الوفد سوف تزيد المسألة المصرية صعوبة(٣١).

وقد لوحظ أن النقراشى أثناء توليه المنصب السالف الذكر دافع عن النادى السعدى(٣٢)، وتجلى هذا الموقف عندما هاجمت النيابة ومعها قوة البوليس النادى السعدى، وفتشته وأخذت نداء الوفد المصرى الذى اصدره للأمة بمناسبة مضى عام على تعطيل الدستور، ولم يقف النقراشى من هذا الحادث مكتوف الأيدى، بل ظل مدافعا عنه، وتجلى هذا الدفاع بارساله فى ١٨ يولية ١٩٢٩ إلى النائب العام بلاغا لاحتجاجه على هذا الأسلوب(٣٣).

والواقع أن هذه الفترة من حياة النقراشى السياسية تعكس دوره المتشدد فيما يمكن أن نطلق عليه الجناح المتطرف فى حزب الوفد(٣٤) وكان النقراشى يستخدم النغمة المتطرفة ضد أعداء حزبه (محمد محمود وإسماعيل صدقى) وللتدليل على صحة ما نقول يبدو واضحا عندما أصدرت وزارة المعارف قرارا بتحريم الطلبة الاشتغال فى السياسة وضرورة حل لجان الطلبة الفرعية والتنفيذية، ولم يذعن النقراشى لهذا القرار، بل استمر فى عقد الاجتماعات فى النادى السعدى - كما يشير تقرير حكمدار بوليس مصر والمؤرخ فى ١٨ أغسطس ١٩٢٨ وحضر هذا الاجتماع النقراشى ومعه الطلبة نذكر منهم: السعيد حبيب الطالب بكلية الحقوق بالجامعة العربية وزعيم الطلبة الوفديين، ومحمد حسنى عبد الحميد الطالب بكلية الحقوق، وعبد الحميد سامى الطالب بكلية الطب، ومحمد رفعت الطالب بالمدرسة الخديوية، وقرر النقراشى فى هذا الاجتماع

أن تبقى لجنة الطلبة التنفيذية على ما هى عليه إلى موعد افتتاح العام الدراسى فى المدارس، وبعد ذلك ينتقل مكان لجنة الطلبة التنفيذية من بيت الأمة إلى مكان آخر يختار فيما بعد، ويبقى اجتماع لجنة الطلبة سريا وتصدر قراراتها إلى اللجان الفرعية التى ستكون سرية أيضا لنشرها بين الطلبة والعمل بما فيها، أما احتجاجات الطلبة ونداءاتهم فلا تنشر فى الصحف على هذه الصفة، إنما تنشر كمقالات بدون توقيع(٣٥).

ومن الجدير بالذكر أن النقراشى استمر فى عقد اجتماعاته بلجان الوفديين التى تم تشكيلها سرا، وكانت تجتمع فى دكان محمد الغزولى، وهو طالب بمدرسة التجارة الليلية، وهذا الدكان عبارة عن بيت خاص لطلبة شبين الكوم أو بعبارة أخرى كان ناديا يجتمعون فيه ويقرون قراراتهم هناك وتجتمع من وقت لآخر لجنة الطلبة فى هذا الدكان، وهى قريبة من مدرسة شبين الكوم الزراعية، وتوضح الوثيقة بأنه إذا كان هناك اضرابا أو قرارا خاصا بالطلبة فإنما يكون من هذا الدكان، لأن النقراشى متصل بهذه اللجنة عن طريق طالب اسمه حسن الغندور الذى نقل إلى مدرسة مشتهر الزراعية وآخر اسمه عبد الحميد محمود(٣٦).

وزادت علاقة النقراشى بحزب الوفد توثقا عندما تم اختياره أمينا للصندوق – كما يذكر السفير البريطانى فى رسالته أن فتح الله بركات كان يشغل هذه الأمانة واعتذر عنها بعد أن أفلتت منه الزعامة، وقد وافق النقراشى على أمانة الصندوق ليتحكم عن طريقها فى التنظيم كله وبسط نفوذه فى الوفد حيث كان معروفا بأنه جدير بكل ما يسند إليه بعد وفاة سعد زغلول(٣٧).

كما نلاحظ أنه كان دائب العمل مع مصطفى النحاس كما توضح الوثائق بأنه فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٣٢، عقد على الشمسى باشا عدة

اجتماعات مع أعضاء الوفد السبعة(٣٨) وفى هذا الاجتماع تمسك النحاس بنظريته التى تتضمن أن مسألة الوزارة القومية والقول بها إنما يخالف كل المخالفة لإرادة البلاد، فيكون العمل بها مخالفة صريحة لتكويل الأمة، ولكن النقراشى وزملاءه تمسكوا بتأييد الوزارة القومية لأنها سياسة ناجحة تمليها مصلحة الأمة(٣٩).

ولا يخفى علينا أن النقراشى كان له الفضل أيضا فى تكوين لجنة الطلبة الوفديين، وقد عقد اجتماع لهذه اللجنة على هيئة مؤتمر فى النادى السعدى فى ١٦ ديسمبر ١٩٣٥ والتى كانت تضم العشرات من تلاميذه الذين كانوا يؤمنون بأرائه، وكان غرضها المباشر بذل كل جهد لمقاطعة البضائع الإنجليزية، وأكد النقراشى فى هذا الإجتماع أن هذا الأسلوب هو السلاح الوحيد الذى سيجبر الحكومة البريطانية على الإستجابة لمطالب مصر(٤٠).

وظلت العلاقة بين النقراشى وأعضاء الوفد المصرى على ما يرام من حيث التعاون والمشاورة فى إنجاز الأعمال، ففى ١٣ فبراير ١٩٣٦ صدر مرسوم ملكى متضمنا أسماء وأعضاء وفد قومى من كل الأحزاب السياسية لإجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية، وتم اختيار النقراشى عضوا ممثلا لحزب الوفد المصرى، وسافر مع الوفد يوم ١٦ اغسطس ١٩٣٦(٤١).

ولسنا هنا بصدد دراسة معاهدة ١٩٣٦ تفصيليا من حيث أسباب توقيعها وما أسفرت عليه من نتائج، ولكن ما يهمنا فى هذا المجال توضيح موقف النقراشى منها، وعلى أى حال فقد وقعت المعاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية فى لندن(٤٢).

ونستطيع التعرف على رؤية النقراشى لهذه المعاهدة من خلال حديثه

لجريدتى الأهرام والبلاغ اليومى عنها حيث خطب فى المأدبة التى أقامتها الوفد فى دار المفوضية المصرية بلندن، وتحدث النقراشى فوصف تحسينات الطرق الكثيرة والتى تتم فى مصر بعد توقيع المعاهدة، وأضاف أن التدابير قد اتخذت لبناء طرق جديدة ولتحسين الطرق الموجودة(٤٣).

وقد أضاف بأن المعاهدة الحالية تتضمن معظم البنود التى تمت مناقشتها فى محادثات سنة ١٩٣٠، ولكن الفارق الوحيد بينها وبين هذه المشروعات فى المسألة العسكرية هو أن مشروع معاهدة ١٩٣٠، كان يجعل عدد الجنود البريطانيين الذين يقيمون فى منطقة قناة السويس ثمانية آلاف جندى، أما معاهدة ١٩٣٦ فتجعل هذا العدد عشرة آلاف جندى(٤٤).

ومن الواضح أن النقراشى كان متأثرا فى تقييمه للمعاهدة بموقفه الحزبى ودوره السياسى فى المفاوضات كوزير للمواصلات، وعندما دعا البرلمان إلى عقد إجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦ للنظر فى مشروع قانون بالموافقة على هذه المعاهدة، وانتهى رأى النقراشى بالموافقة على مشروع المعاهدة(٤٥).

ظل النقراشى يعمل فى صفوف الوفد المصرى وقد قضى الجانب الأكبر من حياته العامة صديقا لمصطفى النحاس - ولا يسعنا إلا أن نذكر أن كل أعماله فى صفوف الوفد كانت أعمالا بارزة، ثم نلبث أن نفاجأ بوقوع حدث هام فى ٣ أغسطس ١٩٣٧ بخروج النقراشى من وزارة مصطفى النحاس الرابعة، ثم فصله من حزب الوفد، والآن نتعرض لهذا الحدث تفصيليا.

أسباب فصل النقراشى من الوفد(٤٦):

فى الحقيقة عندما نحاول التصدى لمعالجة موضوع فصل النقراشى من الوفد، فإننا نجد وجهات نظر مختلفة. فالنقراشى يؤكد فى أحاديثه

السياسية بأنه على صواب، بينما يذهب النحاس أيضا أنه يسير على الطريق المستقيم، وأمام هذا أو ذاك نقف فى حيرة لنتعرف على أى الأقوال صحيحة لننحاز إليها، ولكى نكون محايدين، فقد وجدت من الأصوب بأن أقدم هذه الأحاديث كلها، وبعد استعراضها انتهى إلى الرأى القريب من الصحة.

والواقع أن فصل النقراشى لم يكن أول حادث تم فى صفوف الوفد المصرى، ولكن حدث انقسامات فى صفوف الوفد قبل هذا الفصل، ويجدر بنا أن نلقى بعض الضوء عليها لكى تتضح الحقيقة. وكان أول إنقسام حدث فى الوفد عندما قام به محمد محمود وعبد العزيز فهمى ومحمود أبو النصر ولطفى السيد وإسماعيل صدقى، وأنشأوا حزبا أطلقوا عليه حزب الأحرار الدستوريين، واتخذوا عدلى يكن رئيسا لهم فى سنة ١٩٢٢(٤٧).

أما الانقسام الثانى فى الوفد المصرى وأول انقسام بالنسبة لمصطفي النحاس باشا هو انقسام السبعة ونصف، ويرجع سبب هذا الانقسام إلى أنه عندما اتصل السير برسى لورين Sir Percy Loraine المندوب السامى البريطانى بعدلى يكن، وأبلغه أن بريطانيا مستعدة أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت فى مفاوضات النحاس هندرسن سنة ١٩٣٠، وأن تشير بإعادة دستور الأمة إليها، فقبل الأحرار الدستوريون فكرة الوزارة القومية واجتمعوا مع الوفد لمناقشتها(٤٨) وانقسم الرأى بين أعضاء الوفديين إلى فريقين، فريق يرفضها وعلى رأسها النحاس، وفريق أخر يؤيد الوزارة القومية وعددهم ثمانية وعلى رأسهم النقراشى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وحسن حسيب وسينوت حنا ومصطفى بكير وسلامة ميخائيل(٤٩). وبدأ الانقسام باستقالة نجيب الغرابلى من الوفد سنة ١٩٣٢ وأعلن النحاس عن قبول استقالتهم، فاعترض على هذه الاستقالة أعضاء

الوفد وهم: فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعي وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل، ونشروا بيانا أعلنوا فيه تضامنهم مع نجيب الغرابلى، فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ قرر فيه أن مسلك الأعضاء السبعة خروج عن الوفد وانفصالا منه وأطلق عليهم مكرم عبيد السبعة ونصف إشارة إلى أن النصف هو على الشمسى لقصر قامته(٥٠).

ومن الجدير بالذكر أن الانفصال الثانى الذى حدث فى حزب الوفد وهو الذى نحن بصدده قد بدأت وقائعه وخلافاته قبل عام ١٩٣٧، وهنا نتوقف قليلا لإلقاء الضوء حول الاستقالات التى قدمها النقراشى أثناء عمله وزيرا بوزارة النحاس باشا، والمناسبات التى قدمت فيها هذه الاستقالات والتى أوضحها خطاب النحاس باشا السياسى الذى ألقاه فى بنى سويف، وكانت إحدى هذه الاستقالات بسب معارضته فى فصل عباس محمود العقاد من الهيئة الوفدية(٥١). والثانية بسبب معارضة النقراشى فى ترشيح محمد نجيب الهلالي بدائرة المطرية بالدقهلية لانضمامه لمجلس النواب(٥٢) والثالثة بسبب رغبة النقراشى فى إصدار صحيفة رسمية للهيئة الوفدية فعارض النحاس فى ذلك والاستقالة الرابعة قدمها النقراشى بعد عودة النحاس من مؤتمر الامتيازات بسبب اعتراض النقراشى على تقرير ملحق للطلبة فى المواد التى يرسب فيها، واستقالته الأخيرة بسبب مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه من خزان أسوان(٥٣).

ما أوضحنا مُوجز عن الاستقالات التى قدمها النقراشى لوزارة مصطفى النحاس باشا وأسبابها والمناسبات التى قدمت فيها.

ونوضح فيما يأتى رؤية السفير البريطانى للخلافات داخل حزب الوفد بين كل من النحاس ومكرم عبيد والنقراشى وأحمد ماهر، إذ يقول فى

التقرير الذى أرسله إلى وزير الخارجية البريطانية انتونى إيدن فى ١٦ فبراير ١٩٣٧ وقائع الخلافات داخل الوفد فذكر «ان النحاس ومكرم يهملان الهيئة الوفدية البرلمانية تحت تأثير الانشغال بكثير من الأعمال، بينما النقراشى وأحمد ماهر لا يغفلان عن الهيئة البرلمانية كما يفعل الآخران، وأن الخلافات القديمة قائمة وآخذة فى الازدياد بسبب اعتماد النحاس على مكرم، ولا يستشير النقراشى وأحمد ماهر إلا نادرا وهذان الأخيران عضوان فى حركة المقاومة ضد النحاس ومكرم، وقد أرجع السفير البريطانى عداء النقراشى وأحمد ماهر لمصطفى النحاس إلى أسباب منها المنافسة وكذلك الاحتقار الشديد بسبب عدم الكفاءة ومحاباة الأقارب التى تضعف من قوة الوفد فى رأيهما، وهناك اعتقاد بأن جناح النقراشى وأحمد ماهر قد ينفصلان فى النهاية عن النحاس»(٥٤).

ويتضح من ذلك أن السفير البريطانى تنبأ بما حدث فى تقريره السالف الذكر، ويبرز أهم عنصر قد ينشأ فى الموقف السياسى الداخلى بعد المعاهدة، ويغير المجرى الرئيسى للأحداث وهو فصل النقراشى من الوفد.

ومن الجدير أن نتابع تطور الأحداث من خلال الوثائق البريطانية التى تابعت وقائع الخلاف فى التقرير الذى أرسله السفير البريطانى لامبسون إلى المستر ايدن فى ١١ يوليو ١٩٣٧ إلى حكومته فذكر «أن النحاس أبلغه بأن النقراشى يجب أن يذهب، وقد فند النحاس هذه الرغبة بأن النقراشى يعرقل سير العمل الإدارى بسبب معارضته»(٥٥).

وأكد السفير البريطانى السير مايلز لامبسُون هذا الذهاب من الوزارة فى تقريره الذى أرسله إلى حكومته بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٣٧ يحمل إليها أخبار السياسة الداخلية فذكر «أن النحاس أبلغه سريا، أنه يعتزم بعد تولى الملك سلطاته الدستورية أن يدخل بعض التغييرات فى وزارته، وقد فهم السفير أنه سوف يُقصى منها النقراشى باشا وصفوت باشا ومحمود غالب باشا وعلى فهمى باشا»(٥٦).

ووفقا لما ذكره لامبسون، كان هناك خلافا حادا بين النقراشى والنحاس وظهر نتيجة هذا الخلاف عندما أتم الملك فاروق(٥٧) ثمانية عشر عاما فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧، وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية على العرش(٥٨)، وتولى الملك فاروق منذ هذا اليوم سلطته الدستورية بعد أداء اليمين امام البرلمان، ونتيجة لذلك رفع النحاس استقالة وزارته فى ٣١ يولية ١٩٣٧ طبقا لم جرى عليه العرف، ثم كلفه الملك بإعادة تشكيل الوزارة الرابعة الجديدة.

وألف النحاس وزارته الرابعة الجديدة فى ٣ أغسطس ١٩٣٧ من اعضاء وفديين كالوزارة السابقة بعد أن أدخل فى تشكيلها تعديلا جوهريا كبيرا، إذ اخرج منها أربعة من أعضاء وزارته السابقة وهم النقراشى باشا ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى، وأدخل بدلا منهم أربعة وزراء جدد هم محمود بسيونى ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل(٥٩).

ومن المفروض أن التغيير الوزارى فى موقف كهذا لم يكن ليتعدى الجانب المظهرى استيفاء للشكل الدستورى بأن يعيد الملك تكليف زعيم حزب الأغلبية بتأليف الوزارة الجديدة وأن يقوم هذا بالمهمة الموكلة إليه دون إدخال تغييرات تذكر على تشكيل وزارته(٦٠) ولكن حدث غير ذلك.

ونحن نؤيد ما ذهب إليه الباحثون من أن هذا التعديل كان بداية لوقوع أسوأ الانقسامات فى تاريخ الوفد وموضع دهشة للرأى العام(٦١).

ودليلنا على ذلك هذا التقرير الذى أرسله السفير البريطانى للمستر ايدن يوضح فيه أن النقراشى يعتبر أقوى زعيما فى الوفد بعد النحاس(٦٢). ومن جانب آخر أن إقصاء النقراشى بالذات عن الوزارة وإدخال محمد

محمود خليل إليها كان من اهم ما منح لهذه الدلالات عمقا، فالنقراشى قطب من أقطاب الوفد فله فضل على النحاس لأنه هو الذى رشحه للرئاسة، كما ان له صلة نسب بالسيدة أم المصريين، إلى جانب المكانة الخاصة التى كان يتمتع بها لدى سعد زغلول، كما انه كان من أهم العناصر النظيفة فى الوفد، والوحيد من وزراء الوزارة السابقة التى سلمت وزارته من المحاباة والاستثناء يضاف إلى كل ذلك ما عرف عن النقراشى من زعامة للشباب الوفدى، ومن طاقة تنظيمية هائلة، ثم أخيرا علاقته الوطيدة التى كانت تربطه بصديقه الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى وقتذاك(٦٣).

وهنا نتساءل: إذا كان النقراشى قد احتل هذه المكانة السامية فى حزب الوفد المصرى فلماذا آثر مصطفى النحاس باشا استبعاده من وزارته الرابعة؟ ثم فصله من الوفد؟

وقد رأى البعض ان استبعاده من الوزارة الرابعة يرجع أساسا إلى معارضته وعرقلته لسير العمل الادارى(٦٤)، ولكن هذا لا يعد لدينا مقنعا لقبول ذلك الرأى حيث تعددت الأسباب والخلافات، والآن نوضح ما هى حقيقة الخلافات بين النحاس والنقراشى والذى أدت فى النهاية إلى استبعاده ثم فصله من الوفد.

أولا: الخلاف حول مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان:

ولكى تتضح الحقيقة التاريخية، يجدر بنا إلقاء نبذة تاريخية عن جذور الاهتمام بمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان من خلال الوثائق، فقد بدأت فكرة توليد الكهرباء من خزان أسوان بعد اتمام التعلية الأولى للخزان فى سنة ١٩١٢، وقد كان بحث هذا الموضوع يتجدد من وقت لآخر، ثم أثير

الموضوع عقب الحرب العالمية الأولى ولكن البحث لم يتخذ شكلا جديا إلا بعد انتهائها، حيث تلقت الحكومات طلبات عديدة للحصول على امتيازات استغلال هذا المشروع ورأت أن تدعو طالبى الحصول على الامتيازات إلى تقديم طلباتهم فى ميعاد لا يتجاوز أول يولية عام ١٩٢٠(٦٥).

ثم زاد الاهتمام بهذا المشروع بعد أن تقررت التعلية الثانية للخزان فقدمت للحكومة عدة مشروعات وجهت لدراستها عناية خاصة، اذ قرر مجلس الوزراء فى ٢٣ يناير ١٩٢٩ تأليف لجنة وزارية عليا لبحث المشروعات التى قدمت وما قد يقدم منها فى المستقبل وبعد أن اجتمعت اللجنة مرتين فرأت رفض المشروعات المقدمة لأن تصميمها كان يقضى هدم جزء من بناء الخزان(٦٦).

كما اهتمت وزارة اسماعيل صدقى الأولى فى عام ١٩٣١ بالتفكير فى تحقيق هذا المشروع، ووضع تصميمه فى عهدها(٦٧).

وفى عام ١٩٣٢ وضع مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء (الدكتور عبد العزيز أحمد بك) مشروعا لتوليد الكهرباء من خزان أسوان علي الأسس الآتية:

أولا: تصميم محطة التوليد على أساس امكان توليد الكهرباء باستخدام تربينات.

ثانيا: توصيل المياه من الخزان إلى التربينات بمواسير تمر فى عيون الخزان بدون المساس ببنائه.

ثالثا: تصميم الجزء الكهربائى من محطة التوليد بحيث يكون نقل الكهرباء إلى مسافات بعيدة شمال أسوان ميسورا، ولما تم وضع المواصفات التفصيلية لهذا المشروع، طرح فى مناقصة دولية أعلنت فى الجريدة الرسمية فى ١٤ فبراير ١٩٣٢، ولكن هذا الاعلان سحب فى ٢٤ منه بأمر

من وزير الأشـغـال (ابراهيم فـهـمـى كـريم باشـا) لاجـراء تعـديلات فى المواصفات(٦٨).

وتبعا لذلك تقدمت لوزارة المالية فى أخر عام ١٩٣٤ هيئتان مختلفتان تعرض كلا منهما استعدادها لتقديم مشروع لإنشاء محطة توليد الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان واستخدام القوي المولدة فى صناعة السماد الآزوتى، وكنت الهيئة الأولى مؤلفة من شركتين انجليزتين هما شركة المشتغلة بالصناعة الكيماوية (The Imperial Chemical Industries) أما الهيئة الثانية فتمثلها شركتان انجليزيتان وهما (Crompton Parkinson Ltd. and The British Nitrage وبالاتفاق مع شركتين أمريكيتين بالانشاءات الكيمياوية هما شركة .The Nitragen Co. Ltd وشركة The Chemical Construction Corp. وقد رفعت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء مذكرة شاملة عرضت فى جلسته المنعقدة فى ١٣ فبراير ١٩٣٥، فقرر هذا المجلس تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا وعضوية وكيل وزارة الأشغال للرى ووكيل وزارة الزراعة والمدير العام للنيل الجنوبى على أن تقوم هذه اللجنة بفحص الطلبات التى قدمت، وترفع نتيجة فحصها مشفوعة بما تراه خير وسيلة لإتمام المشروع(٦٩).

واجتمعت اللجنة فى ١٥ مارس ١٩٣٥ وأصدرت دعوة إلى الشركات السالفة الذكر، والشركات الأخرى لتقديم عروضها على مشروع توليد الكهرباء من الخزان ومصنع السماد مع ادماجهما فى مشروع واحد، وطلبت أن تتقدم بعطائها ولما أتمت هذه اللجنة فحص العروض التى تقدمت اليها، انتهت من ذلك إلى الشركة الكهربائية الانجليزية، لمفاوضتها قبل غيرها وتبلغ تكاليف مشروع الشركة الانجليزية الكهربائية ستة ملايين وتسعمائة وثمانية وخمسين جنيها لانتاج ثلاثمائة ألف طن سنويا(٧٠).

ونتيجة لهذا الاختيار وافق مجلس الوزراء فى ٢٩ مايو ١٩٣٥ علي

توصيات هذه اللجنة، وفى ٥ يونية ١٩٣٥ أرسل وزير المالية وقتذاك (أحمد عبد الوهاب باشا) ورئيس اللجنة خطابا إلى الشركة الكهربائية الانجليزية يخبرها بأن مجلس الوزراء خول اللجنة أن تتفاوض معها وفى ٢١ ابريل ١٩٣٦ عقدت اللجنة آخر جلساتها حيث اعلن رئيس اللجنة أن ينتظر قطع عمل اللجنة بسبب تغيير الوزارة، وقد رأى من الضرورى أن يسجل نتائج أعمال اللجنة بعد عمل سنة ونصف تقريبا، وذلك برفع تقرير لمجلس الوزراء الجديد(٧١).

وفى أوائل عام ١٩٣٧ قدمت وزارة الأشغال مذكرة إلى مجلس الوزراء ومما جاء فى هذه المذكرة، أن الحكومة رأت أنها مرتبطة بما قرره مجلس الوزراء قبل أن تتولى الحكم بالموافقة مع الشركة الانجليزية، أى بدون مناقصة فى الخطاب الذى أرسله وزير المالية إلى هذه الشركة فى الخامس من يونية ١٩٣٥، ولكنها قد اتفقت مع هذه الشركة على قبول مبدأ المناقصة فى غير الجزء المتعلق بالأسرار الصناعية مع استشارة خبير عالمى فى الجزء المتعلق بالأسرار الصناعية(٧٢)، وفى ٣١ مارس ١٩٣٧ قرر مجلس الوزراء تكليف وزير المالية مكرم عبيد بكتابة خطاب إلى شركات الكهرباء الانجليزية والصناعات الكيماوية بأن المجلس رأى استشارة الخبير الرسمى للحكومة البريطانية ومعه خبيران عالميان فى موضوع إمكان أو عدم إمكان طرح هذا المشروع بكامل أجزائه فى مناقصة عامة، فإذا رأوا تعذر المناقصة لأسباب فنية يطلب إليهم تحديد الجزء الذى يخرج عن المناقصة وتعيين المواصفات فى القسم الذى يطرح فى المناقصة العامة وهو الخاص بتوليد الكهرباء، وقد أرسل هذا الخطاب بالفعل فى أول ابريل ١٩٣٧ ورد ممثل الشركة بالموافقة علي استشارة الخبراء العالميين(٧٣).

وبعد أن انتهينا من عرض اهتمام حكومة الوفد باستكمال مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان من خلال ما حصلنا عليه من وثائق رسمية

نتحدث الآن عن الخلافات التى وقعت داخل مجلس الوزراء عند عرض هذا المشروع عليه.

لقد عرض مصطفى النحاس باشا هذا المشروع على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد المصرى إلى مؤتمر مونترو بأيام قليلة الأمر الذى أدى إلى التسرع، حيث طلب النحاس من الوزراء الموافقة على هذا المشروع قبل استكمال الدراسة الكافية، وأن يقروا بإعطائه لشركة معينة وهى الشركة الكهربائية الانجليزية دون عرضه على خبراء عالميين للبت فى المواصفات وتختار على أساسها أصلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم(٧٤).

وانعقد مجلس الوزراء، أربع مرات للنظر فى هذا المشروع، وعرض عثمان محرم المشروع وتمسك به باعتباره وزيرا للأشغال والفنى المسئول، وتمسك بالموافقة عليه قبل سفر النحاس إلى مؤتمر مونترو(٧٥).

وهذا التمسك من جانب عثمان محرم لتنفيذ فكرته يوحى له بأن مشروع الكهرباء هذا هو من الأسرار الصناعية التى لا يجب أن تطرح فى مناقصة عامة، ولذلك كان هذا السر الصناعى يستوجب أن يتم إعطاؤه إلى بعض الشركات بالممارسة لتقوم بتنفيذه(٧٦).

وإزاء هذا الاصرار من جانب عثمان محرم، طلب النقراشى وزملاوه التأجيل وعدم التسرع لأن المشروع ينقصه رأى الخبراء(٧٧) ولكن النحاس باشا رفض هذا التريث وأكد أن وزارة المالية بحثت المشروع وإننا مسافرون(٧٨) .

ولذا لجأ النحاس لأخذ الرأى، فكانت النتيجة أربعة أصوات ضد المشروع، وخمسة أصوات مؤيدة للمشروع، ثم أعلن النحاس إننا أغلبية ويجب أن يتم

االمشروع(٧٩) وفى نفس المعنى يؤكد الدكتور محمد حسين هيكل فى هذا الصدد بأن النحاس يريدُ إتمام هذه الصفقة بأية حال(٨٠).

وكان من الطبيعى إزاء الأحداث السابقة أن تحدث خلافات، وخاصة عندما تعاقدت حكومةٍ النحاس مع الشركة الانجليزية للقيام بالمشروع، الأمر الذى أدى إلى تفجير الخلاف فى مجلس الوزراء، حيث كان للنقراشى رأى خاص فى المشروع يخالف الرأى الذى ذهب إليه النحاس وعثمان محرم ومكرم عبيد.

وفى الواقع أن موقف النقراشى بالنسبة لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان يؤكد وطنيته. وخير دليل على ذلك إنه تمسك بطرح المشروع فى المناقصة ليستند العمل إلى أكثرها خبره وأقلها مالية، ويتفق معنا فى هذا الرأى البعض حيث ذكر أن هناك شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية والتى كان يمثلها الكولونيل جراى colonel gray.(٨١)

وقد كان النقراشى يقف موقف الناصح بالنسبة لمجلس الوزراء يوافق معهم على ما يأتونه من قرارات وقوانين وخطط لصالح وطنه، ومن ناحية أخرى ينصحهم بما اكتسبه من خبرات سياسية طويلة خلال تاريخ حياته، عندما يجد أن ما يقررونه من إجراءات متسرعة قد لا يفيد فى تحقيق ما يهدفون إليه، وما وضعوا من القوانين والقرارات من أجله، وفى تصورنا أن الطريق الذى سلكه النقراشى يرجع إلى ولائه لوطنه، لأنه أحس بالخطر الذى يحدق به من عدم طرح المشروع فى مناقصة عالمية، لهذا دعا إلى طرحه فى المناقصة لملاقاه ذلك الخطر.وإزاء اشتداد الخلاف بين النقراشى والنحاس حول هذا المشروع انتهزت أحزاب المعارضة الفرصة، وأخذت جريدة البلاغ تنفخ فى نار الخلاف ونشرت عدة مقالات للعقاد، وأخذ

يتحدث فيها عن الوزراء المبعدين كل منهم فى مقال خاص، وفضل كان واحد على الوفد وزعامته(٨٢).

ومن غريب المصادفة أن يتفق موعد انعقاد البرلمان فى الوقت الذى ساد فيه الخلاف بين النحاس والنقراشى، حيث وجه النائب أحمد عبد الغفار استجوابا لمصطفى النحاسا باشا بشأن تصرفات الوزارة فى مشروع توليد الكهرباء من مساقط خزان أسوان ولكن النحاس باشا أعلن بأن الحكومة مستعدة للإجابة عن هذا الاستجواب بعد أسبوعين، وقد انتهت الدورة البرلمانية دون الإجابة عليه(٨٣)،

وعند انعقاد الدور الثالث فى هذه الدورة البرلمانية فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ ثم تجديد هذا الاستجواب إلى مصطفى النحاس بغرض الإجابة عليه، ولكن تم تأجيله أيضا لمدة أربعة أسابيع(٨٤) ثم انتهت تلك الدورة فى ٣ يناير ١٩٣٨، ولم يتم الإجابة على هذا السؤال نظرا لسقوطه لاستقالة الوزارة(٨٥).

لقد كان ما فات عرضا سريعا لمواقف المعارضة فى مشروع كهربة خزان أسوان ، وهى مواقف انتهت بتأييد فكرة النقراشى فى خطته، أما فى البرلمان فلم تسفر مناقشاته عن ايجاد الحلول اللازمة لهذا المشروع لأن النحاس باشا بذكائه حاول الهروب من الإجابة على السؤال الذى وجه إليه.

ووفقا لمعارضة النقراشى على هذا المشروع داخل مجلس الوزراء فقد غضب النحاس وضاق صدره بمعارضة النقراشى وزملائه له وأرجأ المشروع تفاديا من وقوع أزمة وزارية على أنه قد أسرها فى نفسه ، فما أن ألف وزارته الرابعة حتى أبعد النقراشى وزملاؤه منها(٨٦).

وسبب ذلك بطبيعة الحال الغضب والغيظ للوزراء المستبعدين وعلى

الأخص محمود غالب، فنشر بيانا فى الأهرام بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٣٧ ، ولن نخوض فى تفاصيل هذا البيان، ولكن مايهمنا فى هذا المجال توضيح موقف النقراشى فيه ، وقد وضح فى البيان أسباب استبعاده من الوزاره بسبب عدم موافقته على مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، وإعطاء المشروع للشركة الانجليزية التى أُختيرت لتنفيذه بدون مناقصة. وتمسكه بطلب التريث فى الأمر حتى تستحضر الوزارة الخبراء العالميين لأخذ رأيهم ، وذكر محمود غالب أن النقراشى قد اطّلع على بيانه الأول قبل نشره ووافق عليه(٨٧).

وفى اليوم التالى لنشر هذا البيان ، سارع مكرم عبيد بالرد عليه ببيان أخر وضح فيه موقف وزارة النحاس باشا من مشروع خزان أسوان ، وفند جميع اتهاماته التى وجهها إليه محمود غالب(٨٨).

وفجر محمود غالب الموقف منذ أول وهلة حينما نشر بيانه الأول ، ثم تلاه مكرم عبيد ببيان رداً على بيان محمود غالب، واستمرت هذه البيانات بينهما على فترة بدأت من ١١ أغسطس١٩٣٧ وانتهت فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٧(٨٩).

وحرصا من حزب الوفد على البقاء فى الحكم ، اجتمعت اللجنة التنفيذية لحزب الوفد للنظر فى الخلاف الذى طرأ بين النقراشى والنحاس، وأعلن مصطفى النحاس إسترضاء النقراشى عن طريق إغرائه(٩٠) فعرض عليه عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس(٩١).

وهنا نتساءل هل قبل النقراشى منصب عضوية قناة السويس فى بداية الأمر؟أم رفض فى البداية؟ وفى الواقع لقد بالغ بعض المؤرخين(٩٢) للوقوف بجانب النقراشى ، قائلين بأنه رفض عضوية قناة السويس فى

بداية الأمر عندما عرضت عليه.

غير أن الحقيقة هى أن النقراشى وافق فى بداية الأمر على هذا العرض ، مخالفين بذلك ماذهب إليه البعض، والآن نستعرض جميع مواقف النقراشى فى المدة من ٣ أغسطس ١٩٣٧ إلى ٢٠ أغسطس ١٩٣٧ لكى تتضح لنا تلك الحقيقة بجلاء.

والتفسير الذى يمكن أن نتلمسه من مواقف النقراشى فى بادىء الأمر نلخصه فى الحقائق التالية عندما أعاد النحاس تأليف وزارته الرابعة فى ٣ أغسطس ١٩٣٧ بعد أن استبعد منها النقراشى ثم عرض عليه وزير المالية مكرم عبيد هذا المنصب رسميا (٩٣) ثم تحدث مكرم عبيد بحديث لجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٣٧/٨/١٠ ليؤكد اتصاله بجناب البارون دى بنوا فى الاسماعلية وأنه أبلغه ترشيح النقراشى مندوبا عن الحكومة فى شركة قناة السويس(٩٤) لإبلاغ هذا القرار إلى إدارة الشركة فى باريس(٩٥).

ويلاحظ أن الوثائق البريطانية لم تكن بمنأى عن هذا الحدث، بل كانت لها وجهة نظر بخصوص موقف النقراشى عندما عرض عليه وزير المالية مكرم عبيد هذا المنصب و يتضح من خلال التقرير الذى رفعه السفير البريطانى إلى هاليفاكس فى ١٧ أغسطس ١٩٣٧ أن مكرم عبيد اتصل تليفونيا بالنقراشى وأخبره بالإجراءات التى اتخذها مع مندوب الشركة لتذليل الصعوبات لتعيينه فى هذا المنصب، وقد أكد النقراشى موافقته على هذا المنصب(٩٦).

ومن ناحية أخرى أن مجلة روز اليوسف الأسبوعية أكدت فكرة قبول النقراشى هذا المنصب فى بداية الأمر (٩٧) ويتضح من ذلك أن النقراشى

كان لا يمانع فى التعيين لهذا المنصب، لأنه لم يتحدث للصحف ليؤكد أنه لم يقبل ماعرضه عليه مكرم عبيد وزير المالية، بل سكت وعلى الأصح ترك الحكومة تؤكد مع جانبها وبلسان وزير المالية أن النقراشى يقبل هذا المنصب، ولو كان الرفض فى نيته لما تردد ولأبلغ الحكومة به رسميا خلال المدة التى أعطيت له من ٣ أغسطس ١٩٣٧ حتى ٢١ من نفس الشهر.

فلما انتهت المدة المحددة السالفة الذكر، وجه النقراشى خطابا رسميا إلى وزير المالية فى ٢٠ اغسطس ١٩٣٧، واوضح فيه عدم قبوله الترشيح لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس(٩٨).

لقد كان كل ما ذكرناه موقف النقراشى من قبوله لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس فى بداية الأمر، ويجدر بنا الآن أن نستعرض أسباب رفضه والتراجع عن قبول هذا المنصب فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٧، وتفصيلا لذلك نقول: أن النقراشى عندما قبل هذا المنصب فى البداية وظل صامتا قامت ضده ضجة كبيرة فى دوائر المعارضة بسبب قبوله لهذا المنصب، الذى اعتبره بعض الباحثين بمثابة رشوة، وأحس النقراشى على الفور كأنما قصد بدفع هذا الخبر إلى الصحف الوفدية لاحراجه والانتقاص من شأنه(٩٩).

وعلى الجانب الآخر أخذت مجلة روزاليوسف تهاجم العرض هجوما شديدا حتى وصفته بأنه رشوة الأركان تصدر من رجال يتشدقون بالقانون وأوضاع القانون ويخلقون لحماية أنفسهم قوانين وقوانين ولكن فاتهم أن يضعوا قواعد لعقوبة مرتكبى الرشوة التى نص عليها القانون(١٠٠). أيضا نشرت مجلة آخر ساعة خبرا يوضح أن الشركة تعارض فى تعيين

النقراشى رغم اصرار الحكومة على التعيين، وذكرت أسباب هذا الرفض يرجع إلى أنه لا يملك أسهما من أسهم شركة قناة السويس بحيث لا يقل ثمنها عن ٢٠ الف جنيه(١٠١)، ونحن لا نتفق مع الخبر الذى نشرته مجلة آخر ساعة ونرى أن العكس هو الصحيح لأن وزير المالية تعهد لتذليل الصعوبات المالية لتعيينه لهذا المنصب.

إذن ماذا يفعل النقراشى لكى لا يترك فرصة للقيل والقال من المغرضين وليؤكد ذاته فى هذه الوظيفة الجديدة حتى لا يحس هو شخصيا بتبعيته أو تطفله، ويبدو من قرائن الأحوال أن النقراشى أخذته العزة والكبرياء نحو هذه الوظيفة وأرسل كتابا إلى وزير المالية فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٧ يبلغه فيه رفضه لهذه العضوية.

وهكذا يمكننا القول بأن رفض النقراشى لعضوية منصب قناة السويس كان مفترق الطرق بينه وبين النحاس باشا.

وبعد أن استعرضنا موقف النقراشى من رفضه لمنصب عضوية قناة السويس، بقى لنا أن نعرف صدى هذا الرفض لدى النحاس وحزبه.

فبعد أن أخطر النقراشى وزير المالية رسميا فى ١٩٣٧/٨/٢٠ برفضه للمنصب السابق أدلى بحديث سياسى لجريدة الأهرام وضح فيه قائلا: «إن غايتى وما وطدْت عزمى عليه هو أن أرى بلادى محكومة بحكومة سليمة البنيان تنشر العدل وتقوم بحفظ الأمن والطمأنينة وتعمل لمصلحة البلاد طبقا للدستور(١٠٢).

وقد بذلت صفية زغلول(١٠٣) جهدها لتخفف من حدة الخلاف والتفرق فجمعت، الزعماء الأربعة عندها (النقراشى والنحاس وأحمد ماهر ومكرم عبيد) وفى هذا الاجتماع أعلن النقراشى أنه لا توجد خلافات مطلقا بينه

وبين مكرم عبيد، لأنه يعتبر مكرم أخا وصديقا له ولكنه لا يستطيع أن يعمل مع مصطفى النحاس باشا، فردت عليه أم المصريين قائلة «أرجو أن يعود الحال والصفاء بينكم إلى ما كان قبل تأليف الوزارة فأجاب النحاس» لا يمكننى أن أعمل مع النقراشى باشا فى وزارة واحدة ولكن العلاقة بينى وبين النقراشى ليست قائمة على الوزارة وحدها، وانا ارحب بتعاونه معى داخل هيئة الوفد، ولكن النقراشى صاح فى كثير من الحدة والغضب قائلا: وأنا أرفض البقاء فى الوفد»(١٠٤) .

وقد برر النقراشى ذلك الموقف الذى سلكه حيال مصطفى النحاس باشا فى حديث سياسى له فى سبتمبر ١٩٣٧، ويمكننا أن نسجل الملاحظات الآتية حول ما ذكره النقراشى فى بيانه السياسى:

١- مطالبته بحل فرق القمصان الزرقاء واحترام الشورى لتدعيم الدستور وتوفير الرخاء واستقرار الأمور فى نفس الوقت أعلن أنه قاوم فكره وجودها منذ نشأتها.

٢- تمكسه بأنه سيؤدى واجبه كنائب فى المعارضة بنفس الروح التى أدى بها واجبة فى الحكم لتحقيق الصالح العام لمصر والمرافق العامة والنهوض بأعباء سياستها وتنفيذ المعاهدة على أكمل وجه.

٣- أوضح سلامة موقفه من المعارضة فى تحقيق مشروع خزان أسوان بدون مناقصة لحفظ مصلحة الخزانة العامة وصون مرافق البلاد.

٤- استمراره على بقاء الوحدة وصيانة الكتلة الوفدية.

٥- يرى النقراشى أن انفراد النحاس بالحكم دون المشاركة معه فى الرأى فيما يطرح على مجلس الوزراء لبحثه وتقريره من المشروعات والمسائل العامة هذا يعتبر مخالفا لروح الحكم النيابى

والقواعد الدستورية.

٦- يدعو النقراشى حكومة النحاس الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم.

٧- اتهام حكومة النحاس بتدبير الاجتماعات العامة لتعزيز معنى الزعامة الجديدة التى نودى بها فى اجتماع الاسكندرية، وهى أنه لا رأي مع رأى الزعيم، ومن خالفه فيلزم داره بين الخمول والحرمان من شرف خدمة البلاد.

٨- يرى النقراشى أن من حق المصريين جميعا أن ينتقدوا رأى الرئيس إذا أراد أن يعمل برأيه ومشيئة ما لا يستقيم مع الصواب والمصلحة العامة ولا ضير عليهم فى وطنيتهم ووفديتهم.

٩- وضح أن السبب فى استبعاده من الوزارة الجديدة بغرض تحقيق الانسجام فى الوزارة ويجب ألاَّ يكون بين اعضائها ورئيسها خلاف(١٠٥).

تلك هى كانت المبادئ التى جعلها النقراشى برنامجا سياسيا فى المرحلة الجديدة من حياته السياسية، أى بعد استبعاده من الوزارة «ولا يسعنا ونحن نوردها هنا إلا أن نذكرها أنها مبادىء مفيدة، لكن الذى يهمنا ويعنينا هو مناقشةما إذا كان النقراشى حقق هذه المبادىء أم لا.

ومن خلال البيان السياسى الذى ألقاه النقراشى، يمكننا تحديد خلافين آخرين وقعا بينه وبين النحاس وهما: الزعامة المقدسة والقمصان الزرقاء وسنتناولهما بالتفصيل.

ثانيا: الخلاف حول الزعامة المقدسة:

تمثل الخلاف الثانى بين النقراشى والنحاس فى موضوع الزعامة المقدسة، ولا نبالغ إذا قلنا أن عزل النحاس من زعامة الوفد المصرى - كما

تشير الوثائق - حدث منذ وقت مبكر وللتدليل على صحة ما أقول على ذلك، فإننا نوضح أسباب ذلك العزل كما تشير الوثيقة بعدم صلاحية النحاس للزعامة، وأملا أن تعود وحدة الوفد إلى ما كانت عليه من قبل، غير أن البعض الآخر، رأى أن عزله فى مثل هذه الظروف العصيبة مما يدعو إلى عطف الأمة، والتفافها حوله فيفوز بأمنيته، وفى ذلك من الضرر الذى يلحق بهم ويؤثر على مراكزهم، واستقر رأيهم على انه من المستحسن اتباع سياسة الحكمة والصبر حتى تسقط أعماله ويعزله سوء تصرفاته فتحكم الأمة عليه نفسها بذلك(١٠٦).

ونزداد إقترابا من الحقيقة عندما بدأ الخلاف بين أعضاء الوفد ومصطفى النحاس باشا، وازداد خطوة عندما استُبعد النقراشى من الوزارة الجديدة، فسارع النحاس إلى تأكيد معنى الزعامة، وأُعلن فى اجتماع الوفد الكبير فى ميدان المحطة بالاسكندرية موضحا أن هناك مسألة هى مسألة النقراشى ومكرم عبيد، وليست هناك مسألة بين مكرم والنقراشى، ولكن هناك مسألة رئيس وزراء يختار من يتعاون معه مع الحرص على الصداقة الوفدية، وأضاف فى خطابه بأن قامت شراذم من هنا وهناك يعبثون بالوحدة المقدسة، ويقولون كيف لا يختار النقراشى فى الوزارة؟ فإذا كان النقراشى يفرض على مصطفى النحاس فلا كان مصطفى النحاس(١٠٧).

ولعل نفس الشىء هو الذى حدا بمكرم عبيد إلى أن يؤيد قضية الزعامة المقدسة عندما ألقى خطابه فى الاسكندرية والذى وضح فيه قضية الزعامة، ودعا الناس إلى نصرته امتدادا بمن يحاول الخروج عليها قائلا: «ما كان لمكرم وللنقراشى أو غيرهما من رجال الوفد أن يحاول أحد منهم أن يتعالى على الزعامة أو يهدم من بيانها، ولئن شاء مكرم فى يوم الأيام أن يتزعم

فيجب أن يُهدم»(١٠٨).

وتتابع الأحداث بعد ذلك بشكل سريع وحاسم، إذ يتحدد موقف النقراشى كمعارض للزعامة ووقع الصدام بينهما فى السرادق الذى أقيم بجانب بيت الأمة للاحتفال بذكرى سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس ١٩٣٧، وتفصيلا لذلك نقول «عندما حضر الاحتفال النحاس والنقراشى، فقصد النحاس إلى الباب الخارجي واتجه إلى مكان النقراشى، وكان واقفا فصافحه، وعندئذ تعالى الهتاف بحياة النحاس والنقراشى، والهتاف للوفد والتضامن، ولكن ما لبث أن تطورت الأحداث عندما أخذ أنصار النقراشى يهتفون بحياة النقراشى ونذكر منهم الدكتور محمد حلمى الجيار فهاجمهم أنصار النحاس ومعهم بعض القمصان الزرقاء وارتفعت العصى، واحتجب الدكتور محمد حلمى الجيار عن الانظار، وقد اصيب فى رأسه بضربات شديدة، وعندما تهيأ النحاس لإلقاء كلمة خرج النقراشى من السرادق (١٠٩).

وإن دل موقف النقراشى على شيء فانما يدل على عدم حرصه على ابقاء الوحدة والتعاون بينه وبين النحاس باشا، وبذلك يمكننا القول بخروج النقراشى من السرادق يعتبر بداية الفراغ.

وبعد يومين من الاجتماع السابق أدلى النقراشى بتصريح إلى مندوب شركة رويتر فى يوم ١٩٣٧/٨/٢٥، أكد فيه عزمه على ان يرى بلاده محكومة بحكومة سليمة البنيان، تنشر العدل وتعمل لمصلحة البلاد طبقا للدستور، وختم تصريحه موضحا أنه وفى خلال الأسابيع المقبلة أى إلى عودة البرلمان إلى الاجتماع ستثبت الحكومة هل هى قوية عادلة أم ضعيفة»(١١٠).

وما لبث أن أدلى النحاس باشا بتصريح لنفس مندوب الشركة السابقة أكد فيه أن مركز الحكومة سليم كما كان من قبل تأليف الوزارة الجديدة، ونحن نتمتع بتأييد إجماعى من البرلمان ومن الشعب المصرى، ولا يمكن أن توجد أية معارضة جادة(١١١).

عقب ذلك صرح النقراشي فى خطاب له ألقاه بالاسكندرية حيث قال: لست أبغى وزارة ولا زعامة، وسأواصل خدمتى فى الحركة الوطنية تحت قبة البرلمان وسأعمل كنائب على أن أؤدى واجبى بالذمة والأمانة وسأراقب أعمال الحكومة(١١٢).

وتسنح الفرصة لمصطفى النحاس للرد عليه بتصريح له لوفد بنى سويف حيث قال: «إنى لا أعبأ بأى انسان يخرج علىّ إذ لا يهمنى أن ينفض الجميع من حولى ولو بقيت وحدى وسيظل الوفد قائما، ما دمت على رأسه سأعمل على بتر كل عضو فاسدمن جسم الوفد حتى يبقى الجسم سليما قويا(١١٣).

وقد أتبع النقراشى هذا التصريح ببيانه السياسى الشهير الذى ألقاه فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧، وأثار فيه قضية حرية الرأى فى مصر فى وجود ما اسماه «نظرية الزعامة الجديدة» الذى نودى به فى اجتماع الاسكندرية (خطاب مكرم عبيد السالف الذكر) وهو أن لا رأى مع رأى الزعيم ومن خالفه فيلزم داره محروحا من شرف خدمة البلاد(١١٤).

وقد أكد مصطفى النحاس ارتباط فكرة الزعامة بالوحدة القومية والاستقلال، وما كسبته هذه الزعامة من قداسة بسبب هذا الارتباط لم يكن يعتبر نفسه زعيم حزب وإنما زعيم الأمة بكل طبقاتها وعناصرها، وقد أكد النحاس هذا المعنى فى الخطاب الذى القاه فى طنطا يوم ١٠ سبتمبر ١٩٣٧. فقال: « ما كنت فى يوم من الأيام رئيس حزب أو هيئة بل زعيم أمة بأسرها من خرج عليها صببت عليه غضبها، ومن وقف فى طريقها كان كمن يقف أمام التيار الجارف يكتسحه فيلقيه فى قاع اليم، فلا يجد لنفسه

مخرجا ولا إلى الحياة طريقا». ولقد كان النحاس بهذا القول يريد أن يبرز فارقا هاما بين الوفد وأي حزب آخر من الأحزاب الديمقراطية فطبقا للقاعدة الديمقراطية، فإن رئيس الحزب لابد أن يخضع لرأى غالبية الأعضاء، لأن هيئة الحزب بأكملها تعتبره المعبرة عن مصالح القطاع الذى يمثله الحزب بكل تناقضاته. أما زعيم الوفد فكان يعتبر نفسه وحده المعبر عن مصالح الامة دون أعضاء هيئة الوفد جميعا، ومن ثم فهو لا يدين بسلطان لغير الأمة، إن شاءت منحته تأييدها فى خلافه مع خصومه وإن شاءت منعته عنه(١١٥).

ونستطيع أن نستخلص من خلال البيانات السالفة الذكر لمصطفى النحاس والنقراشى بحقيقة تتصل بالزعامة المقدسة وهى أن الاثنين كانا يعتقدان انهما يسيران على الطريق الديمقراطى السليم والمشاورة(١١٦). وقد ظهر أثر ذلك فى خطاب النحاس السالف الذكر حيث وضح فيه أنه هو وحده المعبر عن مصالح الأمة دون أعضاء هيئة الوفد جميعا، ومن ثم فهو لايدين بسلطان لغير الامة إن شاءت منحته تأييدها فى خلافاته مع خصومه وإن شاءت منعته عنه.

وعلى الجانب الآخر فقد كان النقراشى يعتقد أن نجاح الزعامة لكى يمتد سيطرتها ونفوذها إنما يرجع الى اجماع الأمة على تأييدها إزاء قضيتها العادلة، ثم أكد أن انفراد النحاس بالحكم دون مخالفة رأيه فيما يطرح على مجلس الوزراء ببحثه وتقريره من المشروعات والمسائل العامة هذا يعتبر مخالفا لروح الديمقراطية والقواعد الدستورية(١١٧).

ثالثا: الخلاف حول القمصان الزرقاء:

تمثل الخلاف الثالث الذى اختاره النقراشى ضد حكومة النحاس فى استخدام الحكومة فرق القمصان الزرقاء التى ساعدتها على تدعيم أركان الديكتاتورية البرلمانية، وكان الاتهام الذى وجهه النقراشى للنحاس هو أنه يستخدم هذه التشكيلات فى إضطهاد حرية الرأى بين الناس وارهاب الخصوم والأعداء، وممارسة حكم أقرب إلى الحكم الفاشى فى ايطاليا

والنازى فى المانيا(١١٨).

وقد ذكر أحد الكتاب أن انشاء فرق القمصان الزرقاء كانت أضعف نقطة فى حكومة مصطفى النحاس واكبر مأخذ عليه، ولا سيما أن وجودها يُعد منافيا للنظام الدستورى(١١٩).

والآن نطرح سؤالا: متى تكونت فرق القمصان الزرقاء؟ وفى الواقع أن هذه الفرق تكونت قبل اعتلاء الوفد الحكم عام ١٩٣٦ وفى ظروف ثورة الطلبة سنة ١٩٣٥ كتطوير للجان الشباب الوفدى، وانشأت رسميا فى ٥ يناير ١٩٣٦، وهى فرق شبه عسكرية أساسها الطاعة والنظام ترتدى زيا خاصا وهو قمصان زرقاء وبنطلونات رمادية، ويتدرب أعضاؤها على الأنشطة الرياضية وشبه العسكرية فى معسكرات خاصة وكانت تقوم بمسيرات فى الشوارع(١٢٠).

وما لبثت أن صبغت بصيغة سياسية وصارت أداة لإرهاب خصوم الوفد السياسيين وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات المعارضين(١٢١).

وقد تكونت هيئة القيادة الأولى للفرق الزرقاء من خمسة أعضاء هم: محمد بلال، محمد يونس، عماد الجندى، أحمد لطفى، أحمد الشافعى(١٢٢). ثم أوكل لكل من مكرم عبيد سكرتير الوفد وزهير صبرى تنظيم الجماعة الجديدة، وتم اختيار محمد بلال الذى كان طالبا بكلية الصيدلة رئيسا لتلك الفرق(١٢٣).

وبدأ نشاط هذه الفرق الزرقاء بكلمة لزهير صبرى فى مؤتمر الشباب الوفدى فى يوم ٦ يناير ١٩٣٦، وقد تحدث قائلا: «عليكم بالانضمام إلى هذه الفرق فهى أساس لرياضة الجسم، ورياضة النفس، ورياضة الروح، وهى أشبه ما تكون بنظام الكشافة ومرماها تأليف فرق وطنية رياضية تحت راية الوفد وزعامة رئيس الوفد، وستكون مصدرها قوة لأجسامكم وأرواحكم وليكن مثلكم الأعلى عقولا مفكرة وعواطف سامية وسواعد مفتولة، وليكن

شعاركم نحن شباب الوفد جنود الوطن»(١٢٤).

ومن الثابت أن الوفد اصطنع هذا الأسلوب فى تشكيل القمصان الزرقاء حينما رأى دعوتى مصر الفتاة والإخوان المسلمين تنتشران وتستندان إلى تأييد القصر وعلى ماهر من ناحية، وأحزاب الأقلية كالأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد من ناحية أخرى. وحينما أدركت الاتجاه الفاشستى القائم على المنظمات شبه العسكرية والذى تمثل فى دعوة مصر الفتاة بنوع خاص التى اصطنعت أساليبها وانشأت لها فرقا تدعى القمصان الخضر(١٢٥).

ونلاحظ ان إنشاء تلك الفرق كانت إحدى الأسباب الرئيسية التى أثارت الخلاف بين النحاس والنقراشى، نتيجة لمساندة القمصان الزرقاء للنحاس باشا، وعدم الالتزام بالروح الديمقراطية فى أسلوبها، إزاء ذلك وجه النقراشى فى بيانه السياسى السابق الذكر، انتقادات شديدة لسياسة النحاس، هذه السياسة التى صاحبها عصى القمصان الزرقاء تهوى على رؤوس من لم يؤمنوا بها.

على أن أهم ما يعنينا من هذا البيان توضيح دوافع النقراشى لحل فرق القمصان الزرقاء ونستطيع أن نجملها فى الحقائق التالية:

١- سوء استغلال الذكرى العاشرة للزعيم سعد زغلول بسبب حشد جنود القمصان الزرقاء واستخدام وسائل الارهاب كالضرب وغيرها.

٢- ملازمة فرق القمصان الزرقاء لرئيس الوفد مصطفى النحاس وانتقالها معه إلى مختلف الجهات وقسوة معاملتهم بمن يحيطون بالنقراشى وانصاره.

٣- اكد النقراشى أن نشأة القمصان الزرقاء مخالفة لروح الحكم الديمقراطى.

٤- وضح النقراشى أنه قاوم فكرة وجود القمصان الزرقاء منذ نشأتها.

ومما سبق نستطيع أن نقرر أن النقراشي كان متناقضا في رأيه تجاه مقاومة وجود القمصان الزرقاء والتفسير الذى نعتقد فى صوابه هو أنه منحهم امتيازات خاصة بالسفر على الخطوط الحديدية وقت ان كان وزيرا للمواصلات سنة ١٩٣٦، وإنه كان يتولى تنظيمها يوم الاحتفال بذكرى وفاة سعد زغلول، وكان يستعرض فرقهم ويحييهم بتحيتهم الخاصة فى كثير من المناسبات، كما أن الدكتور محمد حلمى الجيار صديق النقراشى الحميم، كان رئيسا لفرق القمصان الزرقاء بالدقهلية(١٢٦).

ويبدو ان الدكتور محمد حلمى الجيار عندما أحس بأن هذه الفرق تعارض كل ما جاء عن القمصان الزرقاء فى بيان النقراشى السياسى، بادر إلى اعلان الاستقالة منها وفض فرقته(١٢٧) وبهذا فليس صحيحا ما يزعمه النقراشى من انه قاوم فكرة وجود القمصان الزرقاء منذ نشأتها.

وانصافا للنقراشى يجب أن ننوه بأن كلامه كان صادقا فيما يختص بخطورة جماعة القمصان الزرقاء، فى مصادرة الحريات وقسوة معاملتهم بمن يحيطون بها وأنصاره واستخدامهم وسائل الارهاب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوثائق البريطانية قد تناولت كشف خطورة جماعة القمصان الزرقاء الموالية لحكومة الوفد، وفى هذا الصدد فقد أشارت إلى مصادرة الحريات واضطهاد حرية الرأى والاجتماعات وخاصة بعد فصل النقراشى من الوفد، وختمت الوثيقة البريطانية تقريرها ووضحت خطورة هذه الفرق تجاه النقراشى بعد فصله من حرب الوفد وخاصة عندما أنشأ النقراشى ناديا ليجتمع فيه مؤيديه. وظل فريق من الوفديين مؤيدين له، وعندما ازداد عدد هؤلاء المؤيدين حتى هاجم النادى جماعة من القصمان الزرقاء وحطموا الزجاج والأبواب والشبابيك واعتدوا على المجتمعين فيه(١٢٨).

ومن الراجح أن هذا التصدى من جانب أصحاب القمصان الزرقاء، قد حدث بدون تعليمات من النحاس باشا، ففى مقال جريدة التايمز البريطانية ذكرت أن أصحاب القمصان الزرقاء شرعوا فى الاعتداء بقسوة على كل من يرون انهم من انصار النقراشى باشا، دون أن ينتظروا تعليمات زعماء

الحزب، وقالت إنه من المفهوم أن النحاس باشا نفسه ينظر الى حركات اصحاب القمصان الزرق باحتقار شديد، ويود أن يحل فرقهم، ولكنه قبل فى الوقت الحاضر مشورة بعض أعوانه بألا يتخذ إجراء ضدهم(١٢٩).

ونظرا لخطورة فرق القمصان الزرقاء على المجتمع المصرى وقتذاك بالاعتداءات الوحشية، فقد شهدت تلك المرحلة مجموعة من الاستجوابات التى وجهها الأعضاء لمصطفى النحاس باشا حول موضوع أصحاب القمصان الزرقاء بشأن حل هذه الفرق لما ترتكبه من أعمال غير مشروعة فهم يعبثون بالأمن ويهدمون الحريات التى كفلها الدستور، وهم فوق ذلك مسلحون بالخناجر والسلاح، وقد بادر النحاس بتأجيل الرد لمدة أسبوعين(١٣٠)، وعند انعقاد البرلمان فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ تم تجديد السؤال للرد عليه، ولكن النحاس باشا طلب تأجيله ثلاثة اسابيع أخرى بحجة انحراف صحته (١٣١) ثم انتهت هذه الدورة فى ٣ يناير ١٩٣٨ بدون الإجابة عليه.

ومهما يكن من أمر فقد ظلت تلك الفرق منتشرة حتى مجىء وزارة محمد محمود الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ ابريل ١٩٣٨، وحذرت من انشاء الجماعات أو الجماعات التى فى تجهيزها تشكيلات عسكرية لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين، وقد طبق القانون على فرق القمصان الزرقاء وفرق القمصان الخضراء والتى كانت قد انشأتها جماعة مصر الفتاة(١٣٢).

رابعا: الخلاف حول مفهوم معاهدة ١٩٣٦ :

يرى الدكتور يونان لبيب فى كتابه تاريخ الوزارات المصرية ان الخلاف بين النحاس والنقراشى قد نشأ من الفهم المختلف لكل منهما لمعاهدة ١٩٣٦(١٣٣)، وفى رأينا أن هذا صحيح، ونريد توضيح مفهوم كل منهما للمعاهدة.

فمصطفى النحاس أعلن أمام البرلمان أنها معاهدة الشرف والاستقلال،

ومن حسن حظ مصر انها تتحالف مع بريطانيا برا وبحرا وجوا، وهى محالفة الند للند على قدم المساواة الحقيقية، كما رأى الالتزام بتنفيذها، وأن هذا التنفيذ سيكون لصالح مصر خاصة بعد النجاح الذى أحرزه بالمعونة البريطانية فى التخلص من الامتيازات الاجنبية فى المفاوضات التى جرت فى مونترو عام ١٩٣٧(١٣٤) .

اما رأى النقراشى فى معاهدة ١٩٣٦، والذى يبدو واضحا من خلال الوثائق البريطانية حيث صرح السفير البريطانى فى التقرير الذى أرسله إلى حكومته: بان النقراشى يرى أن المعاهدة ليست إلا خطوة للتخلص نهائيا من الوجود البريطانى مما بدأ فى تنفيذ سياسته وهى التخلص من اى انجليزى يعمل فى الحكومة المصرية(١٣٥) ، ولعل السفير البريطانى قد شكا من هذه السياسة إلى حكومته فى تقريره الذى أرسله بتاريخ ١٦ يونية ١٩٣٧ حيث ذكر أن النقراشى يعمل ضد البريطانيين للتخلص منهم(١٣٦).

مما سبق يتبين لنا أن مصطفى النحاس باشا قد اختلف مع النقراشى فى تفسير معاهدة ١٩٣٦. وسنوضح بالتفصيل موقف النقراشى منها فى الفصل السادس.

خامسا: الخلاف حول المحسوبية والاستثناءات:

كان الخلاف الخامس بين النقراشى والنحاس تمثل فى المحسوبية والاستثناءات للأقارب والأصدقاء وعلى الرغم من نداء النحاس عند تشكيل وزارته الثالثة شعار «لا حزبية بعد اليوم» نلاحظ كما نرى أن وزارة النحاس اتجهت إلى طريق مغاير لشعاره السابق، إذ سار سيره حزبية مطلقة، عن طريق المنتمين إلى الوفد عن سواهم، وتمييز صلاة القربى والمصاهرة بالوزراء، ورجال الوفد، وظهر ذلك واضحا فى التعيين للوظائف والترقيات كما سنوردها بعد قليل. وبهذا يمكننا القول بأن الحزبية حلت محل القومية، واستفحلت تلك المحسوبية والاستثناءات حتى مجال الانعام

بالرتب والنياشين(١٣٧).

وخير مثال لتوضيح المحسوبية والاستثناءات فى عهد حكومة النحاس باشا، يتبين لنا من خلال التقرير الذى أرسله السفير البريطانى السير مايلز لامبسون إلى وزير الخارجية البريطانية انتونى ايدن يوم ١٦ فبراير ١٩٣٧ -وإننا سنوضح ما جاء بهذا التقرير إذ قال السفير لحكومته: «إن النحاس وافق على منح ٨٥٠ من الرتب والنياشين لأعوان الوفد، وأن هذه الانعامات التى جرت على نطاق واسع، تزعزع الثقة بالحكومة، وفى نفس الوقت تزيد من تذمر كثير من الأشخاص وأن أكبر خطأ ارتكبه النحاس هو أنه لم يبذل أى جهد لإرضاء الملك»(١٣٨).

وكان من الطبيعى أن اعترض النقراشى على تلك المحسوبية والاستثناءات التى منحها النحاس ولا يفوتنا أن نذكر رأى النقراشى فى المحسوبية والاستثناءات، والذى يبدو واضحا من تلك الخطبة التى ألقاها النقراشى بالاسكندرية فى ٢٥ مارس ١٩٣٨، والتى صرح فيها بالقول بأن ضرر المحسوبية لا يقتصر على حرمان المستحق بل هو أشد خطورة من ذلك لأن فيها قتل الكفاية فى الأكْفاء، وهذا هو الخطر الشديد من المحسوبية لأن البلاد ترقى برجالها الأكْفاء والحكم الصالح هو الذى يعطى الفرصة لأبناء الوطن لتولى الأعمال ذات المسئوليات الجسام وبمثل هذا تظهر الكفاءات، وتبرز الشخصيات(١٣٩).

والآن نلقى بعض الضوء على تلك المحسوبية والاستثناءات التى كانت مسار الخلاف بين النحاس والنقراشى ونحن نتساءل: لماذا لجأ النحاس الى المحسوبية والاستثناءات التى نحن بصددها؟

يبدو لنا أن المحسوبية والاستثناءات التى منحها النحاس أملتها الظروف فعندما جاء إلى الحكم فى وزارته الثالثة (٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يولية ١٩٣٧) أراد أن يقوى أسر الوزراء فطلب منهم أن يتقدموا بكشوف لأقاربهم لمنح رتب لهم لكى يتأثر هؤلاء الأقارب بتلك الانعامات والرتب التى حصلوا

عليها فينضموا إلى الوفد، وفى نفس الوقت تقوى سلطته وزعامته، وخير دليل على ما أقول نلمسه فى الذين أصابتهم الاستثناءات فى ذلك، وهو حسن صادق النقراشى شقيق محمود فهمى النقراشى، فقد منح رتبة البيكوية من الدرجة الثانية ولقب بلقب صاحب العزة فى ١٥ فبراير ١٩٣٧(١٤٠).

ولكى نستطيع أن نقرر حقيقة واثبات المحسوبية والاستثناءات لحكومة النحاس فينبغى علينا أن نرجع إلى المصادر التى صدرت فى تلك الفترة، وتأكدا لذلك نأخذ مثلا مضابط مجلس النواب، حيث وجه النائب ابراهيم دسوقى أباظة من خلالها سؤالا إلى مصطفى النحاس باشا للاستعلام عن أسماء الموظفين الذين تم ترقيتهم بطريق الاستثناءات من بداية شهر مايو ١٩٣٦، فبادر وزير المالية موضحا بالإجابة أن عدد القرارات الاستثنائية بلغ مائتين وسبعة وثلاثين قرارا(١٤١).

وقد قامت جريدة الدستور بتوضيح تلك المحسوبية، فذكرت أن عبد العزيز النحاس بك شقيق مصطفى النحاس عندما تولى النحاس الوزارة كان عبد العزيز النحاس معينا فى الإدارة للوائح والرخص فى الدرجة الثالثة، ثم ما لبث أن تم ترقيته بعد ذلك إلى الدرجة الأولى، وعين مفتشا أول بمرتب خمسة وثمانين جنيها شهريا، ثم انتدب للتفتيش فى مديرية الغربية وذكرت الجريدة أسماء أخرى نذكر منهم توفيق سالم النحاس أفندى وهو ابن أخ النحاس، والدكتور رياض ناشد طبيب الأطفال بمستشفى أسيوط ورقى إلى الدرجة الخامسة بعلاوتين استثنائيتين لأنه ابن أخت سليم بك شنودة صهر مكرم باشا(١٤٢).

كما اننا يمكننا أن نزداد اقترابا من الحقيقة عندما نتناول جانبا آخر من الانعامات التى ذكرتها جريدة البلاغ والتى حصل عليها أقارب النحاس باشا، فعلى سبيل المثال نذكر أن حرمه حصلت على الوشاح الأكبر من نيشان الكمال والبيكوية من الدرجة الأولى لخليل على الجزار عديل النحاس، والبيكوية من الدرجة الأولى لتوفيق الوكيل، والبيكوية من الدرجة الثانية لحافظ الوكيل، وكلاهما يحمل رتبة من العهد القديم، فلا حاجة الى رتبة جديدة(١٤٣).

وتسجل جريدة البلاغ الرتب والنياشين بالوزارة النحاسية فيكتب مندوبها فى مديرية دسوق اسماعيل على فيقول: «إن أحد الذين أنعم عليهم برتبة البيكوية ليس لهم من الآثار إلا أنه يمسك بمسبحته ثم يسير على قدميه من الصباح الباكر مارا بشوارع بلده حتى إذا تعبت قدماه اتخذ الجامع الدسوقى مكانا لأكله وموضعا لنومه، كما كتب مندوبها فى «مديرية الزقازيق» يوسف سعد يقول إن أحد من الذين أنعم عليهم بالبيكوية الثانية كان شقيق أحد النواب، وكتب مندوبها فى مديرية الجيزة بتوقيع «وفدى متألم» يشير إلى أن الانعامات التى تم منحها فى الجيزة على أفراد بعينهم دون بقية اعضائها فيذكر مثلا نادر بك مكرم، وهو أخ صاحب العزة سعد بك مكرم العضو بمجلس الشيوخ، وكتب مندوبها فى مديرية المنوفية ويدعى «على الخاقان» من ميت خاقان يقول كان المنعم عليهم من الأقارب والأصهار منهم عبد العزيز جمعة عمدة ناحية زرقاء عم عبد السلام جمعة باشا وزير التجارة والصناعة، وأحمد عبد الله الفقى عمدة كشيش صهر وزير التجارة والصناعة، وعبد الفتاح حشيش بك عمدة دناصور وهو خال محمود غالب وزير الحقانية(١٤٤).

وتمضى جريدة البلاغ فى سرد أسماء بعض المنعم عليهم بالرتب فتذكر مثلا أن أحدهم من مديرية بنى سويف وهو الشيخ مصطفى أحمد مفتش الشناوية قد منح رتبة البيكوية من الدرجة الثانية بالرغم من تقرير المحكمة الشرعية الذى ينص أنه من ذوى السمعة السيئة وأنه محكوم عليه بالسجن مع الشغل فى تهمة تبديد(١٤٥). وآخر منعم عليه بالبيكوية وهو محكوم عليه بالحبس ٣ شهور حكما ابتدائيا واستئنافيا، وقد أيدت محكمة النقض الحكم، وقد حكم عليه بعد ذلك فى قضية أخرى بغرامة وكان المحامى عن هذه القضية مكرم عبيد وهو من مديرية قنا، وذكرت الجريدة لا داعى لذكر اسمه(١٤٦)، وشخص آخر منعم عليه بالبيكوية وهو محكوم عليه فى سرقة وهو من أهالى مديرية الشرقية، وقد اتهمته النيابة العمومية بأن اتفق مع شخص أخر على سرقة أربعمائة جنية من والد هذا الشخص

الآخر(١٤٧).

وبهذا يمكننا القول بأن المحسوبية والاستثناءات التى نحن بصددها كانت عاملا من عوامل الخلاف الذى أدى إلى استبعاد النقراشى من وزارة النحاس الرابعة حينما عارض فى هذه المحسوبية والاستثناءات.

وبعد أن انتهينا من عرض الخلافات بين النحاس والنقراشى، بقى لنا أن نعرف صدى هذا الخلاف لدى النقراشى.

وعلى أية حال فعندما تفاقمت الأزمة بين النقراشى والنحاس لم يجد النحاس بدا من أن يطلب إلى هيئة الوفد إصدار قرار بفصله، ولكن الدكتور أحمد ماهر وقف معارضا هذا الطلب بكل قوة بحجة أنه عمل تحت راية الوفد ثمانية عشر عاما، فلا يجوز فى شىء الإنصاف أن يحاسب هذا الحساب السريع، ولا أقل من أن يعطى فرصة أخرى، وكان مما قاله أن النقراشى كان معذورا وبخاصة بعد تلك الحملات القوية التى شنتها جريدة كوكب الشرق وبقية الصحف الوفدية(١٤٨).

وواصل الحزب المحاولات لتصفية الخلافات بين الطرفين على حل يقوم على أن يعقد الوفد اجتماعا يحضره النقراشى، ويصدر الوفد فى هذا الاجتماع بيانا يعلن فيه تمسكه بالزعامة، ويتشرك النقراشى فى توقيع هذا البيان مع زملائه اعضاء الوفد الآخرين، وقد حمل الدكتور أحمد ماهر هذا الحل إلى النقراشى، ولكنه عاد يقول «إن النقراشى يرضى بهذا الحل على شرط أن تحل جماعة القمصان الزرقاء وأن يعلن النحاس باشا هذا فى بيان الوفد(١٤٩) كما تبنى مكرم عبيد فكرة إسناد رئاسة مجلس الوزراء الى النقراشى لتهدئة الجو ولكن النحاس باشا رفض هذا الاقتراح(١٥٠).

وإزاء هذا الموقف أحجم النقراشى عن تنفيذ الفكرة السابقة وامتنع عن حضور اجتماع الوفد(١٥١) وبهذا الموقف يمكننا أن نسجل خطأ فى تاريخ النقراشى السياسى وظهور التناقض فى رأيه عندما أعلن فى خطابه

السياسى الشهير السابق المؤرخ بتاريخ ١٩٣٧/٩/٧ بأنه سيستمر على ابقاء الوحدة وصيانة الكتلة الوفدية، وهذا المبدأ الذى رسمه اللنقراشى كان مجرد شعار يدون على الورق لان ما رسمه فى منهجة ليس مطابقا للتطبيق الفعلى الذى تم.

بَيْدَ أن النقراشى عندما امتنع عن حضور الوفد المصرى، أعرب الأعضاء البارزون فى الوفد عن احتجاجهم، وإزاء ذلك اجتمع الوفد المصرى فى ٣ ستمبر ١٩٣٧ وناقش موقف النقراشى، وامتناعه عن الحضور وفى نهاية الاجتماع أصدروا قرارا باعتبار النقراشى منفصلا عن الوفد وذلك باجماع الآراء (مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومحمود بسيونى وعبد السلام فهمى جمعة واحمد حمدى سيف النصر، ومحمود الاتربى ومحمد يوسف ومحمد الشناوى)، ولم يوافق الدكتور احمد ماهر واعتبر النقراشى عضوا فى الوفد، وامتنع عن ابداء رأيه ابراهيم سيد أحمد بك(١٥٣).

ويعد فصل النقراشى من الوفد بمثابة انتهاء ارتباطه به سياسيا حتى نهاية حياته، ولكنه فى نفس الوقت كانت علاقاته قوية مع بعض القوى السياسية الأخرى، ومن هنا وثق علاقاته بها لإضعاف شوكة حزب الوفد، وفى نفس الوقت لم يقطع علاقاته مع الأحزاب الأخرى.

ومهما يكن من أمر فقد وقف الدكتور احمد ماهر بجانب صديقه فى الكفاح والوطنية واعتبره عضوا فى الوفد المصرى له من الحقوق ما لغيرة من سائر اعضائه وله أن يطلعه على ما يدور من قرارات ومناقشات وذلك فقد أصر فى اجتماع الوفد السالف الذكر على تسجيل ذلك فى قرار الوفد الخاص بفصل النقراشى(١٥٣).

وكان من الطبيعى إزاء ذلك أن بسط الدكتور أحمد ماهر رأيه فى الموقف السياسى بشأن فصل النقراشى من الوفد عندما سأله محرر الأهرام بمكتبه، فأجاب أنه لا يزال يعتبر النقراشى عضوا فى الوفد، وأن القيمة

العملية لهذا الرأى هى أننى أرى النقراشى باشا له من الحقوق ما لسائر أعضاء الوفد، ولا أرى أن هناك أمرا من الأمور التى تطرح على الوفد لتكون سرا بالنسبة له، وذلك أننى سأشاوره فى الأمر وأشركه فى كل ما يعرض على الوفد من الأمور(١٥٤).

ومن ثم اضطر حزب الوفد الاجتماع فورا نتيجة لوقوف الدكتور أحمد ماهر بجانب النقراشى، وإزاء ذلك الموقف المشتدد لتحديد موقف الدكتور أحمد ماهر من حزب الوفد، وإننا نتابع ما حدث فى هذا الاجتماع. فقد تحدث الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد،وظهر من خلال المناقشة أن الخلاف عميق(١٥٥) وأنه يؤدى إلى انقسام الوفد إذا لم يتم التوفيق بين المختلفين، وانسحب الدكتور أحمد ماهر من الاجتماع ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء وقد حاول بعض شباب الوفد الاعتداء عليه أثناء خروجه من النادى السعدى، وواجهته مظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس ولا شك انها النهاية بين النحاس وأحمد ماهر(١٥٦).

وعلى العموم فقد اضطر حزب الوفد إلى صدور اوامره بفصل الدكتور أحمد ماهر فى الثالث من شهر يناير سنة ١٩٣٨ من الوفد المصرى (١٥٧) وذلك لسببين أولهما لتضامنه مع النقراشى باشا وثانيهما: لتصرفاته الأخيرة فى مجلس النواب(١٥٨).

يبقى لنا الآن أن نبحث ونوضح اثر انقسام النقراشى من الوفد، ونستطيع أن نستشف ذلك الأثر من خلال الوثائق البريطانية والتى عاصرت تلك الفترة فذكرت أن اخراج النقراشى من الوزارة ثم فصله من الوفد وما تبعه من إبعاد الدكتور أحمد ماهر يعتبر نقطة البداية فى تدهور مركز حكومة الوفد، لأن النقراشى باشا والدكتور احمد ماهر يمثلان فى الوفد العناصر المثقفة والقادرة فى البلاد، وأصبح تكوين الوفد بعد خروج النقراشى بدائيا لدرجة أن المثقفين لم يعودوا ينظرون إليه نظرة جدية، وأن الوفد أصبح متدهورا بعد أن خرج النقراشى منه(١٥٩). ونحن لا نؤيد هذا القول لأنه مجاف للحقيقة، لأن حزب الوفد حزب شعبى كبير له قوة

تأسيسية كبيرة فخروج النقراشى وزملائه لعدم التجانس مع مصطفى النحاس باشا لن يتأثر به الحزب، بدليل أنه ظل حزبا قويا يمارس نشاطه السياسى بعد قيام الثورة حتى إذاعة قرار حل جميع الأحزاب السياسية فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣.

دور النقراشى فى الهيئة السعدية نائبا:

قبل أن نتناول دور النقراشى فى الهيئة السعدية كنائب فإننا نلقى الضوء على بداية وكيفية تكوين تلك الهيئة. ومن الثابت كما يبدو واضحا أن تلك الهيئة تم تكوينها فى ٤ يناير ١٩٣٨ عقب انقسام النقراشى وزملائه من الوفد، وقد ضمت تلك الهيئة الدكتور أحمد ماهر الذى كان يمثل الاستراتيجية السياسية وبعد النظر لتلك الهيئة، بينما النقراشى فكان يمثل الضبط والربط، فهو نموذج حى للإنضباط الحزبى(١٦٠).

ويمكن أن نتعرف على سبب تسميتها بهذا الاسم، فتشير المراجع الى سبب ذلك للإيحاء بأن انصارها هم الحفظة الحقيقيون لمبادىء سعد زغلول، وأفكاره، بعد ان انحرف النحاس باشا بالوفد عن هذه المبادىء(١٦١).

فعقب تكوينها تم اصدار جريدة الدستور كناطق بلسانها(١٦٢) وفى عهد حكومة النقراشى الثانية عام ١٩٤٧ صدرت جريدة الاساس كلسان حال لتلك الهيئة، وتولى رئاسة الجريدة الأستاذ على أيوب المحامى، وعاونه كل من الدكتور على الرجال الأستاذ بكلية الحقوق وعين رئيسا للتحرير، اما الأستاذ عزيز مشرقى المحامى فكان يشغل مديرا لمجلس الادارة، واتخذت شعارا لها يتصدر صفحاتها بعنوان الوطنية عدل وكرامة(١٦٣) وكان مقر الهيئة السعدية يتكون من طابقين ويقع أمام نادى محمد على (التحرير فيما بعد)(١٦٤).

وننتقل الآن إلى معرفة الأشخاص الذين تكونت منهم تلك الهيئة وطريقة تكوينهم، وخير دليل على ذلك يتضح من خلال المقابلة الشخصية مع أحد

الاعضاء الذين اشتركوا فى عضوية تلك الهيئة حيث قال «إنه كان يتقاضى من العضو اشتراكا ثابتا واشتراكا متغيرا ولم يكن الاشتراك السنوى ثابتا، بل كان يصل إلى خمسة أو عشرة جنيهات فى السنة بالإضافة إلي أن كان هناك معونة دائمة يدفعها العضو للحزب، وتقديرها متروك للقدرة المالية للشخص نفسه».

بالإضافة إلى ذلك كان هناك توجيه من نوع خاص لا ينطبق إلا على أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب أى أعضاء مجلس النواب الممثلين بتلك الهيئة، ويتركز عادة فى تبرع العضو بالمكافأة البرلمانية الشهرية، وهى المكافأة التى كانت تبلغ أربعين جنيها تقريبا فى الشهر، ولا ترتبط العضوية فى الجمعية العمومية للحزب بنجاح العضو فى الانتخابات لأن الجمعية العمومية هى كل أعضاء الحزب، أما العضوية فى الهيئة البرلمانة فهى مقصورة على أعضاء الحزب الذين نجحوا فى انتخابات مجلس النواب (١٦٥) وأصبحوا أعضاء فيه وكان للحزب مجلس إدارة تنتخبه الجمعية العمومية ورئيس المجلس هو رئيس الحزب ونائب للحزب وكان يمثله وقتذاك النقراشى(١٦٦) وكان من كبار الملاك الدكتور محمد حلمى الجيار، يضاف إلى ذلك اننا نجد من بين أنصار الحزب من كبار الملاك مثل ممدوح رياض(١٦٧).

وعن خطة وبرامج الهيئة السعدية فإننا نقول عندما اضطر السعديون الى تحديد خطتهم لم يقدموا برنامجا محددا، وانما ذكروها فى خطب عامة، وهى خطب اتسمت بالعمومية وناسبت الظروف التى ألقيت فيها(١٦٨)، وإننا نعتمد على نشر الوثيقة الخاصة بتحديد خطة الهيئة السعدية من خلال الخطبة التى ألقاها الدكتور أحمد ماهر فى الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى بالاسكندرية فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٨، حيث اكد بأن خطة الهيئة السعدية تتمثل فى العمل على تحقيق أسباب الاتحاد والتعاون والتضامن بين سائر المصريين وتعبئة قوى الشعب وتنظيمها للقيام بأعباء الاستقلال ومقتضيات النهضة الحديثة، والاستفادة بكفاءة الاكفاء أيا كانوا للاضطلاع بمسئولية الحكم والتوجيه، وتغيير الأساليب السياسية التى اقتضتها الظروف الماضية والتى أصبحت لا تتفق والعهد الجديد والتبشير بسياسة

قومية فتية حديثة، أساسها المصلحة العامة، ترتقى إلى أفق واسع عظيم من المعانى السامية، وتستند إلى الفضائل التى أعز الله بها الانسان من حب للوطن ورجولة واعتزاز بالنفس وصدق وشجاعة وتضحية وخلق جيل حديث مسلح بالصحة والعلم والخلق القويم. قادر على شق طريقه بتحقيق الرخاء ولمسايرة الدول التى تخطو إلى الأمام فى هذا الزمن بخطى واسعة واحترام الدستور فى روحه ومبناه وكفالة الحريات وتحقيق العدل والانصاف للجميع وربط أواصر المودة والمحبة بين مصر وسائر الدول وإحكام أسباب الصداقة والتحالف بيننا وبين حليفتنا العظيمة بريطانيا العظمى لتخدم معا قضية المدنية والسلام، ونضمن لبلادنا القوة والرخاء وتدعيم ماليتها تدعيما تاما متوازنا وانهاض اقتصادياتها وتيسير سبل الأرزاق للناس وأخيرا الوقوف فى وجه كل هيئة او شخص يعترض عامدا سبيل تحقيق هذا البرنامج(١٦٩).

وعن سياسة الهيئة السعدية وضح الدكتور أحمد ماهر بأن سياستها تلاقت مع المرامى التى يعمل لها أصدقاؤنا فى الحكم الأحرار الدستوريون والمستقلون لأنها تقوم على أساس المصلحة العامة والقومية(١٧٠).

واستكمالا لتوضيح دور النقراشى فى الهيئة السعدية كنائب، وجب علينا أن نشير إلى موقف وعلاقة النقراشى مع كل الوزارات التى تولت زمام الحكم فى مصر قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد اشترك فى وزارة محمد محمود الرابعة التى تشكلت فى (٢٤ يونية ١٩٣٨ - ١٨ اغسطس ١٩٣٩) ثم ما لبث أن حدد النقراشى موقفه من وزارة على ماهر وهو لايختلف عن موقفه من الوزارة السابقة، واشترك معه فى الحكم وزيرا للمعارف العمومية، وسوف نعالج ذلك بالتفصيل فى الفصل الخامس.

وينبغى أن نتوقف قليلا هنا لنحاول أن نلقى بعض الضوء من خلال الوثائق البريطانية حول موقف النقراشى من الحرب العالمية الثانية التى نشبت فى شهر سبتمبر ١٩٣٩، وكان على مصر أن توفى بالتزاماتها تجاه انجلترا حسب نصوص معاهدة ١٩٣٦ المعقودة بينهما فنتيجة لذلك اعلنت

حكومة على ماهر الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على الصحف، وأتت بعد وزارة على ماهر وزارة حسن صبرى فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠، والتى فى عهدها شهدت بداية التقدم الايطالى فى الأراضى المصرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٤٠ والتى وصل الايطاليون خلالها إلى سيدى برانى(١٧١).

وقد برر النقراشى ذلك الموقف الذى سلكته وزارة حسن صبرى الذى أعلنت تجنيب مصر ويلات الحرب، أكد أن على مصر الاشتراك فى الحرب إلى جانب الحلفاء بدلا من الوقوف موقف المتفرج(١٧٢).

ويتضح من ذلك أن النقراشى كان لا يمانع من الاشتراك فى الحرب إلى جانب الحلفاء، وإننا نوضح أسباب ذلك من خلال مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية إذ قرر ان بإعلان مصر الحرب على ايطاليا تكون قد سقطت كل الموانع التى كانت تحول دون ذلك، كذلك أبدى النقراشى اصراره على موقفه السابق بأن من الكرامة لمصر أن تدافع عن نفسها، على أساس أن الامتناع عن ذلك يعد اقرارا بأن انجلترا تحمى مصر وأنها هى المسئولة عن استقلالها، وفى ذلك ما يؤكد معاهدة ١٩٣٦ التى تريد مصر التخلص منها، وكان النقراشى يرى أن اعلان مصر الحرب سيعطى لمصر شخصيتها الدولية ويجعل لها رأيا فى مباحثات الصلح وتكون قد ظفرت بجلاء القوات البريطانية بعد أن تكون هى التى وافقت على استقلالها وسلامة اراضيها(١٧٣).

وعلى اية حال فقد تشبث النقراشى وزملاؤه السعديون(١٧٤) بموقفهم السابق، ودافعوا عنه بكل قوتهم وطالبوا بأن تدافع مصر عن نفسها أمام أى عدوان خارجى ولا يترك هذا الحق لقوة أجنبية تدافع عنها، وقد رفضت وزارة حسن صبرى اعلان الحرب ضد ايطاليا، وأفصح رئيس الوزراء عن عدم نيته فى دخول الحرب، وفشل النقراشى وزملاؤه فى اقناع المجلس بوجهة نظرهم هذه، فاضطروا إلى تقديم استقالتهم فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠

من الوزارة بعد أن لم يوافق أحد غيرهم على قرار الحرب، وبعد أن أعلن رئيس الوزراء بأن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها(١٧٥).

وفى الواقع لقد كان انسحاب النقراشى من الوزارة احتجاجا على موقف رئيسها وايمانا منه أن فشل مصر فى الدفاع عن نفسها إنما يعنى الاعتراف بالحماية البريطانية عليها، ويتفق معنا فى هذا الرأى الدكتور محمد حسين هيكل إذ يقرر أن النقراشى تشبث بموقفه ودافع عنه لأن كرامة مصر تأبى أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها، وانه إذا كان واجبا على مصر أن تعاون حليفتها فى الحرب، غير أن تشترك فيها فإنما يكون ذلك حين لا تكون مصر نفسها ميدانا للحرب فى هذه الحالة تكتفى بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها ما نصت عليه المعاهدة من صنوف المعاونة، أما أن تكون أرض مصر ميدانا للحرب فلا تدافع مصر عنها فذلك هو التسليم بأن انجلترا تدافع عن مصر، وأن مصر فى حمايتها، فأما أن تدفع مصر من يدخلون أرضها فتعاونها انجلترا فى ذلك بوصفها حليفة لها وهذا الحفاظ على القومية وعلى الاستقلال، وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية انجلترا لها(١٧٦).

وعقب استقالة النقراشى من وظيفة وزير للمالية، أخذ يهاجم حكومة حسن صبرى مطالبا بتوضيح سياسة مصر ودعوة البرلمان لدراسة الوضع الجديد(١٧٧) ، ففى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ انعقدت الدورة الجديدة للبرلمان وتوفي حسين سرى وهو يتلو خطبة العرش في افتتاح هذا البرلمان، فتألفت فى اليوم التالى وزارة حسن صبرى، وقد كانت هذه الوزارة امتدادا لوزارة حسن صبرى، لذلك لم يشترك النقراشى فى الحكم معها، ولم يتعاون معها والذى استمرت فى الحكم من ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ – ٤ فبراير ١٩٤٢.

وبقدوم يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ يحدث حدثا هاما وهو تدخل الانجليز واجبار الملك فاروق بان يعهد الى مصطفي النحاس باشا بتشكيل وزارة (٤ فبراير ١٩٤٢ – ٨ أكتوبر ١٩٤٤)، وكالعادة لم يشترك النقراشى فى

الحكم مع هذه الوزارة حتى أقيلت في ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وفي ٩ اكتوبر ١٩٤٤ صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة الدكتور أحمد ماهر، ومن بداية هذه الوزارة يمكننا القول بأن النقراشى دخل فى طور جديد من أطوار حياته السياسية كما سنوضح فيما بعد.

النقراشي والقوى السياسية:

لكى يزداد نشاط النقراشى السياسى وضوحا كان لابد من بحث علاقته بالقوى السياسية الأخرى فى مصر والتى تمثلت فى قوى سياسية ثلاث هى القصر والأحزاب والانجليز، والتى تضمنتها جميعا فترة البحث، وسوف أتناول توضيح هذه العلاقة بين النقراشى والقوى السياسية حتى تولية النقراشى وزارته الأولى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥.

أولا : النقراشي والقصر:

وفيما يتعلق بدراسة العلاقة بين النقراشى والقصر كقوة سياسية مؤثرة فاننا نؤكد بأن العلاقة بين النقراشى والملك فؤاد (١٩٢٢ - ٢٨ أبريل ١٩٣٦) كانت علاقة حسنة وقوية وتسجل الوثائق العربية تلك الحقيقة فنقول أن الدلائل قد برهنت على التقارب بين الملك والنقراشى والوفد ونسوق عددا من هذه الدلائل فنقول أن النقراشى وصفية زغلول والنحاس كانوا جميعا على علاقة ودية بوالده الخديوى، وأن تلك العلاقة ظلت حسنة ومتينة بين الملك والوفد(١٧٨).

وزادت هذه العلاقة عندما تولى لنقراشى وزيرا للمواصلات للمرة الأولى فى ١/١/١٩٣٠ حيث توجه إلى قصرالقبة لتسجيل اسمه فى سجل التشريفات الملكية(١٧٩) واستمرت العلاقات بين الطرفين طوال الوقت طيبة إلى ابعد الحدود حتى أن النقراشى كان يبذل أقصى جهوده فى مختلف المناسبات التى يهتم بها الملك فؤاد، كالاحتفال بمناسبة عيد الميلاد الملكى السعيد فى كل عام فيتوافد على قصر عابدين لقيد اسمه فى دفاتر التشريفات(١٨٠).

وبعد وفاة الملك فؤاد، وتولية الملك فاروق الأول ملكا على مصر فى ٢٩

يوليو ١٩٣٧ وعلى نفس الوتيرة، فقد استمرت العلاقات بين النقراشي والملك فاروق طيبة وحسنة، ومما يؤكد لنا استمرار العلاقات الطيبة بين الطرفين يظهر ذلك جليا حينما توجه النقراشي إلى قصر رأس التين فى ٢٩ يولية ١٩٣٧ وقيد اسمه فى سجل التشريفات بمناسبة خطبة الملك وكتب بجوار اسمه «عضو مجلس النواب عن دائرة الجمرك»(١٨١) وأيضا القى النقراشي بحديث لإحدى الصحف محييا عهد الفاروق عندما تولى العرش وقد حصلت مصر على استقلالها واستكملت سيادتها واحتلت مكانها بين أمم العالم وأن الأمة لجديرة بالاطمئنان الى مستقبلها السعيد بعد أن تهيأ لها طائفة صالحة من الرجال فهؤلاء جميعا وعلى رأسهم الملك المحبوب تنعقد الآمال فى بلوغ الأمة كل ما تصبو إليه من الرفعة والمتعة والحياة الكريمة(١٨٢).

وغير خاف أن هذا التصريح الذى أدلى به النقراشي لم يمر دون تأثير لدى لملك فاروق، ولعلنا نستشف هذه الحقيقة خاصة بعد اخراج النقراشي من وزارة النحاس الرابعة ثم فصله من الوفد فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧، فكان من الطبيعى أن يتجه النقراشي إلى القوى المعادية للوفد وقتذاك وهى القصر يستمد منه العون والتأييد(١٨٣). وقد استطاع القصر أن يضم النقراشي إلى جانبه فاستمرت العلاقات طيبة إلى حد كبير من البداية.

وقد نشط القصر فى تعميق الخلاف بين النقراشي والنحاس، وتصور الملك الشاب أن الفرصة سانحة لما يمكن أن نسميه للاستيلاء على الوفد من الداخل(١٨٤) واستمرت العلاقة بين الطرفين طيبة وخاصة عندما كان النقراشي خارج الحكم - كما توضح المصادر بانه فى ١١ فبراير ١٩٤٢ توجه النقراشي إلى قصر عابدين لتحية الملك فى عيد ميلاده، ثم قصد إلى غرفة التشريفات الملكية حيث قيد اسمه فى سجله معربا عن ولائه واخلاصه للملك(١٨٥).

ونختم حديثنا عن علاقة النقراشي بالقصر وهو خارج الحكم حتى توليه رئاسة وزارته الأولى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، بانها علاقة استمرت بالمودة

والمحبة والتعاون، وإننا نؤكد هذه العلاقة الطيبة من خلال الوثائق العربية التى أشارت إلى أن النقراشى كان يحرص دائما فى أى مناسبة من المناسبات فى مصر مثل عيد الجلوس الملكى أو عيد ميلاد الملك ومناسبات أخرى على تسجيل اسمه في سجل التشريفات الملكية(١٨٦).

ثانيا: النقراشي والأحزاب السياسية:

وننتقل إلى الحديث عن علاقة النقراشى بالاحزاب السياسية القائمة فى البلاد والتى كانت تمثل القوى الثانية من القوى السياسية، ويمكننا أن نحدد علاقة النقراشى بها جميعا على ضوء موقفهم منه ومن نشاطه.

١- علاقة النقراشي بحزب الوفد:

يعتبر حزب الوفد أهم الأحزاب السياسية التى عرفتها مصر على امتداد تاريخها السياسى الحديث وقد تأسس بعد لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بين كل من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وبين السير وينجت sirwingat المندوب السامى البريطانى فى مصر والذى طالب فيه الأولون باستقلال مصر فأبدى الأخير لرئيس الوزراء المصرى دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأثرها دون أن يكون لديهم ما يخول لهم صفة التحدث باسمها، ولما علم سعد زغلول بذلك اجتمع بأصحابه للتشاور فى الطريقة التى يعنلون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة، وقرر تأليف هيئة تسمى «الوفد المصرى» إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة، وكانت أولى الوزارات التى ألفها الوفد هى وزارة سعد زغلول المعروفة بالوزارة الشعبية عام ١٩٢٤، والتى أنهاها انذار بريطانى فى نوفمبر من نفس السنة بسبب حادث السير لى ستاك، ونتيجة لإصرار البريطانيين على عدم السماح لسعد زغلول برئاسة أى وزارة جديدة قبل الوفد الاشتراك فى ثلاث وزارات ائتلافية من ٧ يونية ١٩٢٦ حتي ٢٥ يونية ١٩٢٨، وهى وزارات عدلى يكن وعبد الخالق ثروت ومصطفى النحاس على التوالى(١٨٧).

والحق يقال أن استمرت العلاقات منذ الوقت المبكر بين النقراشي والوفد وكانت علاقات طيبة منذ عام ١٩١٩ وحتى ٣ أغسطس ١٩٣٧ كما وضحنا آنفا فقد اشترك النقراشي في وزارة النحاس الثانية، التي تشكلت في أول يناير ١٩٣٠ وكان وزيرا للمواصلات، وفي وزارته الثالثة التي تم تشكيلها في ٩/٥/١٩٣٦ وكان وزيرا للمواصلات بها.

وبحلول النصف الثاني من عام ١٩٣٧ تدخل العلاقات بين النقراشي والوفد مرحلة جديدة، وفي الواقع استمرت العلاقات بين الطرفين سيئة تماما والعداء السافر الشديد، وقد تمثل ذلك في نشاط الوفد المعادي للنقراشي طوال فترة الدراسة، ومن الجدير بالذكر أن حدة الخلاف إزدادت عندما النحاس وزارته الرابعة في ٣ أغسطس ١٩٣٧ وأخرج منها النقراشي ومنذ ذلك لم يشترك النقراشي في أي وزارة من الوزارات التي شكلت بعدئذ برئاسة مصطفى النحاس باشا(١٨٨).

وهكذا فإن علاقة النقراشي بحزب الوفد قد مرت بمرحلتين، ففي المرحلة الأولى كانت العلاقات بينهما تتم بالتعاون والاتحاد وشهدت هذه الفترة قمة التآلف، أما المرحلة الثانية وخاصة بعد اخراج النقراشي من الوزارة ثم من الوفد، فقد تميزت بالعداء الشديد، وبقى العداء هو العلامة المميزة للعلاقات بين الطرفين إذ شتان أن يتفقا.

٢- علاقة النقراشي بالحزب الوطني:

يعد الحزب الوطني من الأحزاب القديمة، فقد أسسه مصطفى كامل في عام ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ وارتبط باسمه إرتباطا كبيرا، وعندما توفى مصطفى كامل ١٩ فبراير سنة ١٩٠٨، خلفه محمد فريد في رئاسة الحزب إلى أن اختاره الله لجواره في ١٥ نوفمبر ١٩١٩، وفي ١٩ مايو ١٩٢٣ انتخب حافظ رمضان رئيسا للحزب(١٨٩).

وقد وضحنا في بداية هذا الفصل ان النقراشى آثر أن يستفيد فى مواقف معيّنة بمساندته وتأييده للحزب الوطنى منذ شبابه ولكنه لم ينضم رسمياً إليه، حيث انضم لجمعية التضامن الأخوى السرية التابعة لهذا الحزب واعتنق مبادئها وأفكارها، وبذلك يمكننا القول بأن العلاقات فى البداية تميّزت بالتقارب.

وإذا كان التقارب قد ساد فى المرحلة الأولى بين الطرفين فإن الاختلاف قد ساد فى سياسة الطرفين، فالحزب الوطنى أخذ الخط المعادى للسياسة الانجليزية وأعلن شعاره بالجلاء التام قبل الدخول فى المفاوضات، لذلك فقد تمسّك بأنه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، بينما النقراشى اتجه اتجاهاً مغايراً لتلك السياسة، إذ ظل يؤيد المفاوضات، ولعلنا نلمس ذلك التأييد باشتراكه فى الوفد الرسمى لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ كعضو (١٩٠) ـ كما وضّحنا آنفاً. وبذلك يمكننا القول بأن سياسة النقراشى اختلفت مع سياسة الحزب الوطنى، وبالتالى اختلفت أساليبهما إلى حد ما لوضع تلك الأفكار موضع التنفيذ.

٣ ـ علاقة النقراشى بحزب الأحرار الدستوريين :

عندما بدأت بوادر أول انشقاق في حزب الوفد أثناء المفاوضات التى كانت تجرى بين عدلى يكن وبين لورد ملنر فى صيف عام ١٩٢٠، وبين ما كان أن يتقبّله سعد من قرارات الجانب البريطاني، وما يتقبّله عدلى باعتباره يُمثّل المعتدلين من الوفد، وكان جوهر الخلاف بين الطرفين أن خطة سعد زغلول باشا قد قامت على رفض المشروع والعودة إلى مصر لمتابعة الجهاد، بينما كانت فكرة عدلى يكن الذى تجمّع حوله أعضاء حزب الأمة القدامى بأن الأمة لا تقوى على متابعة المعارضة والمقاومة وظل الخلاف يتزايد خاصة بعد أن شكّل عدلى يكن الوزارة فى مارس ١٩٢١ وقرر أن يرأس وفد المفاوضات

التى تقررت بعد اعتراف بريطانيا بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية، فأطلق سعد رغلول عبارته الشهيرة «بأن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس» مما كان إعلان انقسام الوفد ما بين سعديين وعدليين (١٩١).

وتتابعت الأحداث وفشلت مفاوضات عدلى ـ كيرزون ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وأصبح هناك تياران واضحان فى الأمة أحدهما يرفض التصريح والأخير يؤيده وكان التيار الثاني هو الذي تكفّل بوضع دستور جديد للبلد ودخل صراعات مع الملك حول حجم سلطاته فيه، وانطلاقاً من الرغبة فى مواجهة سعد زغلول المتطرف والوقوف أمام أطماع الملك في السلطة رأى المعتدلون تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، وتقرر تأسيس الحزب برئاسة عدلى يكن في ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢ (١٩٢).

وقد ظل حزب الأحرار الدستوريين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريباً أكبر الأحزاب المصرية بعد الوفد، وتعاقب على رئاسته كل من عدلى يكن وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود ثم أخيراً الدكتور محمد حسين هيكل (١٩٣).

وفى حقيقة الأمر ان علاقة النقراشى ـ موضوع دراستنا ـ بحزب الأحرار الدستوريين ترجع إلى عام ١٩٢٨، عندما أقال الملك فؤاد وزارة النحاس الأولى فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨، وتولى محمد محمود باشا الوزارة، ثم أصدر أمراً ملكياً فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ بحل مجلس النواب والشيوخ، ولم يعبأ النقراشى بهذا الأمر، بل بذل جهوداً لدى النواب والشيوخ، وأوحى إليهم بكتابة عرائض فى دوائرهم الانتخابية تعبّر عن ثقتهم بالوفد وبزعيمه مصطفى النحاس باشا، ويبدو أنه تزعم هذه الحركة لاستعادة ثقة الجماهير بوفدها (١٩٤).

يضاف إلى ذلك موقف أخر يعزى للنقراشى مع علاقته بحزب الأحرار الدستوريين، وقد ظهر جليا فى أغسطس ١٩٢٩، عندما عرفت أنباء المفاوضات بين محمد محمود - وأرثر هندرسون Arthur HandersOn وزير الخارجية البريطانية فى لندن، وحاول الحصول على تأييد الشعب لها، فبدأ النقراشى فى معارضته وشن حملة قوية ضد محمد محمود لأنه تولى رئاسة الوزراء اللا شعبية لها، وأنه قام بتعطيل الحياة النيابية(١٩٥).

وعلى العموم فإن حدة الخلاف هذه ما لبثت أن خفت، وعادت إلى العلاقات الطيبة بين الطرفين وظهر ذلك واضحا عندما أصدر إسماعيل صدقى مرسوما فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بالانتخابات بتكوين البرلمان طبقا للدستور الجديد، فاتحد النقراشى وزملاؤه الوفديون والأحرار الدستوريين، وقرروا مقاطعة الانتخابات التى تجريها وزارة إسماعيل صدقى لأنها لا تعبر عن إرادة الأمة(١٩٦).

وازدادت تلك العلاقات فى ٣١ مارس ١٩٣١ عندما ائتلف الوفد والأحرار الدستوريين مرة أخرى وتعاهدوا على النضال لإعادة الحياة الدستورية وإعادة دستور ١٩٢٣، وعقدوا ميثاقا أسموه «عهد الله الوطن» وقرروا فيه مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة إجراءها فى ظل دستور سنة ١٩٣٠ وتأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى، وقد أيد النقراشى هذا الميثاق ووقع عليه بصفته عضوا فى الوفد المصرى(١٩٧).

وقد ترتب على هذا الائتلاف والمصالحة نتيجة هامة وهى عقد مؤتمر وطنى فى يوم ٨ مايو ١٩٣١ بين الحزبين ، وتقرر فى هذا المؤتمر التمسك بالدستور الذى صدر فى ١٨ أبريل ١٩٢٣ والاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة إسماعيل صدقى باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف وغيرها، وقد أيد النقراشى قرارات هذا المؤتمر ووقع عليه(١٩٨).

وفى مطلع عام ١٩٣٢ طغت فكرة تأليف وزارة قومية، وقد تزعم هذه الفكرة، وأخذ يدعو لها محمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين، إلا أن النقراشى والنحاس ومكرم وأحمد ماهر قد اعترضوا على هذه الفكرة ورأوا ضرورة المضى فى المقاومة إلى إن تبلغ هدفها باسقاط وزارة اسماعيل صدقى، وقد ترتب على هذا الاعتراف نتيجتان: أولاهما فض التحالف بين الوفد والأحرار الدستوريين، وثانيهما خروج عدد من زعماء الوفد عليه وهو الانشقاق الذى عرف فى تاريخ الحزب الكبير بانشقاق السبعة ونصف(١٩٩).

وعندما حدث الانقسام داخل صفوف الوفد فى أغسطس ١٩٣٧ باخراج النقراشى من الوزارة ثم الوفد فإن حزب الأحرار الدستوريين أعلن تأييد النقراشى فى سياسته، وتحالف النقراشى مع الأحرار الدستوريين لكسر شوكة الوفد، وتعاون الاثنان مع القصر السراى واستطاعوا التآمر على حكومة الوفد واقالتها فى ديسمبر ١٩٣٧(٢٠٠)، وهذا يعطى تفسيرا واضحا وهو ان النقراشى والأحرار الدستوريين يتناسون الخلافات والصدمات وقت المحن والشدائد التى تتعرض لها البلاد.

وتأخذ العلاقات طابعا أقوى بحلول عام ١٩٣٨ وخاصة عندما رأى محمد محمود دعما لوزارته الرابعة التى تم تشكيلها من ٢٤ يونية ١٩٣٨ – ١٨ اغسطس ١٩٣٩، واظهارا لقوة التحالف الذى تقوم عليه أن عين النقراشى وزيرا للداخلية فى وزارته(٢٠١)، وعندما تولى الدكتور أحمد ماهر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ بعد استقالة الوزارة الوفدية توطدت العلاقة بينه وبين حزب الأحرار الدستوريين، وعلى نفس النمط سارت العلاقة بين النقراشى وحزب الاحرار الدستوريين قوية ومتينة.

ومما سبق يتضح لنا أن علاقة النقراشى بالأحرار الدستوريين قد مرت بثلاث مراحل، ففى العلاقات الأولى كانت العلاقات بينهما غير طيبة، أما المرحلة الثانية فكانت تشكل مرحلة التعاون والعمل المشترك، أما المرحلة الثالثة فقد شهدت التعاون والتآلف بين الطرفين حتى أوائل عام ١٩٤٥.

٤ - علاقة النقراشى بجماعة (ثم حزب) مصر الفتاة:

وننتقل الى الحديث عن علاقة النقراشى بجماعة ثم حزب مصر الفتاة، وقد تأسست جماعة أو جمعية مصر الفتاة التى أعلن احمد حسين عن قيامها فى ٢١ اكتوبر ١٩٣٣ بصفته رئيسا لها (٢٠٢) وكان هدفها فى ذلك الوقت تجميع الشباب فى صعيد واحد، والحركة بدأت كحركة شبابية يقودها كل من أحمد حسين وفتحى رضوان ذات تنظيم وصبغة مميزة(٢٠٣) وقد اتخذت جمعية مصر الفتاة من مجلة الصرخة لسان حال لتعبر عن أفكارها.

ثم تطورت جمعية مصر الفتاة إلى حزب سياسى حتى يكسبها صفة الأحزاب السياسية «حزب مصر الفتاة» فى أول يناير ١٩٣٧ وقد تم ذلك بانعقاد مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة فى شكل جمعية عمومية برئاسة أحمد حسين المحامى وعضوية المحامين والدكاترة ومندوبى الجامعتين المصرية والأزهرية(٢٠٤)، وفى هذا الاجتماع قرر مجلس الجهاد تحويل جمعية مصر الفتاة الى حزب مصر الفتاة على أن يكون مقره القاهرة وهدفه تحقيق برنامج مصر الفتاة وانتخب مجلس الجهاد الأستاذ أحمد حسين رئيسا للحزب(٢٠٥).

غير أنه فى عام ١٩٤٠ دعا أحمد حسين مجلس الإدارة والجهاد لعقد اجتماع وكان الهدف المعلن للتغيير أنه محاولة لتوسيع دائرة كفاح الحزب

لتشمل العالم العربى والاسلامى، فرأى أن يطور كفاحه بابراز الاتجاه الاسلامى فى أيديولوچية الحزب، هذا بالإضافة إلى أنه كان يدرك أبعاد ونشاط الاخوان المسلمين المتزايد، فقد أسرع أحمد حسين بتغيير وتحويل حزب مصر الفتاة الى الحزب الوطنى الاسلامى لينافس جماعة الاخوان المسلمين فى الزعامة الشعبية(٢٠٦)، وبحلول عام ١٩٤٩، تحول الحزب الوطنى الاسلامى إلى الحزب الاشتراكى استمرارا وتطويرا لجمعية مصر الفتاة التى تأسست فى عام ١٩٣٣(٢٠٧).

وإذا حاولنا أن نحدد بداية العلاقة بين النقراشى ومصر الفتاة فيجدر بنا أن نذكر أنها بدأت فى عام ١٩٣٠ عندما دعا أحمد حسين إلى مشروع القرش للنهوض بالصناعة الوطنية على المستوى القومى.

واستجابت له الأمة والتف الشباب يؤيده ويناصره، وكان النقراشى فى مقدمة الذين تبرعوا لهذا المشروع، فهذا يعنى إرضاء الوفد عن المشروع، ويوضح قوميته عن الخلافات الحزبية التى كانت موجودة فى مصر وقتذاك(٢٠٨).

ورغم علاقات التفاهم السابقة، إلا أنه كان يحدث فى بعض الأحيان خروج عن هذا الخط، ولعلنا نوضح ذلك عندما حدث عام ١٩٣٣ أثناء الحرب الكلامية بين الطرفين وحاول كل طرف التشكيك فى وطنية الآخر الوفد الذى كان النقراشى أحد أعضائه البارزين والمنظم له وقتذاك، وأحمد حسين خاصة عندما دعا أحمد حسين إلى إقامة مصنع الطرابيش، إذ تعرض لهجوم سافر من جانب الوفد، وقامت المظاهرات منادية بسقوط أحمد حسين حرامى القرش، ولم يقف حزب الوفد عند هذا الحد، بل اتهموه باختلاس أموال المشروع، وكان يبدو أن الوفد يسعى لإعادة الشباب من جماهيره إلى صفوفه بعد أن شد المشروع اهتمامهم، كذلك خشى الوفد أن

يستقطب احمد حسين جماهيره ويضمهم إلى صفوفه وخاصة أن الوفد فى ذلك الوقت كان يمر بفترة عصيبة تحت وطأة مطرقة صدقى التى سلطتها عليه فلا نشاط ولا اجتماعات لجماهيره، فلجأ إلى مهاجمة أحمد حسين، وإزاء هذا الهجوم استقال أحمد حسين من سكرتارية جمعية القرش، متخذا من تصرفات الوفد حياله متكأ لكى ينفذ خطوته التالية التى ظل يسعى للوصول إليها، فأعلن قيام جمعية مصر الفتاة فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ وتولى سكرتارية المشروع بعده كمال الدين صلاح(٢٠٩).

ولكن حدة الخلاف ما لبثت أن بدأت تتوارى رويدا رويدا عندما حدث انقسام النقراشى من الوفد فى أغسطس ١٩٣٧، باخراجه من الوزارة ثم من الوفد، إذ أيد حزب مصر الفتاة النقراشى ووقف بجواره، وهنا يرجع إلى علاقته الطيبة بأحمد ماهر(٢١٠) فضلا على ان مصر الفتاة كانت ترى أن هذا الانقسام يساعد على كسر شوكة الوفد ويسرع بزوال حكمه، ولذلك وقفت إلى جانب عناصر الطلبة المؤيدين للنقراشى فى موقفه وعلمت على ازدياد الانقسام من جناحى الوفد(٢١١).

واستمرت العلاقات طيبة بين الطرفين لحين دخول النقراشى فى وزارة محمد محمود الرابعة التى تشكلت فى ٢٤ يونية ٩٣٨ وقد تولى النقراشى وزارة الداخلية، وأثناء تولى النقراشى هذا المنصب ساءت العلاقات بين الطرفين، ويرجع سبب ذلك إلى كون وزارة الداخلية هى الأداة التى سلطتها الحكومة على مصر الفتاة فجعل النقراشى همه الأول مطاردة المجرمين من مصر الفتاة ومصادرة الاجتماعات(٢١٢).

وبحلول عام ١٩٣٩ أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية، اتخذ النقراشى وزملاؤه السعديون موقفا مغايرا لكل الآراء التى طالبت بتجنيب مصر من ويلات الحرب إلى جانب انجلترا ونتيجة لإصرار النقراشى عن فكرته

بدخول الحرب، إذ أرسل أحمد حسين خطابا إليه وإلى زميله أحمد ماهر يطالبهما فيه أن يسمحها بحضوره الاجتماع لابداء بعض الآراء فإذا استطاعا أن يقنعاه بوجهة نظرهما، فإنه سوف ينضم إلى جانبهما ويؤيد أرائهما ولكن على ما يبدو فإن مصر الفتاة لم تلق ردا على هذا الخطاب، فاستمر الموقف بين النقراشى وزملائه السعديين على ما هو عليه من اختلاف فى وجهات النظر، واستمرت العلاقة بينهما تحمل ذلك الخلاف فى وجهات النظر إلى أن تجمد نشاط حزب مصر الفتاة تماما فى منتصف عام ١٩٤١(٢١٣).

تلك كانت أهم علاقات النقراشى بجماعة مصر الفتاة والتى مرت بأربع مراحل، ففى المرحلة الأولى شهدت التعاون والأتحاد، ثم مرحلة الخصومة الشديدة، ثم العودة مرة أخرى إلى التقارب والتأييد، وأخيرا مرحلة والخصومة واختلاف وجهات النظر.

(٥) - علاقة النقراشى بحزب الفلاح الاشتراكى:

تأسس حزب الفلاح الاشتراكى فى ٢ ديسمبر ١٩٣٨ برئاسة أحمد كامل قطب الذى آل على نفسه بأن يكرس جهده من أجل الفلاح المصرى(٢١٤) وعن علاقته بالنقراشى فى هذه الفترة التى نحن بصددها، فإننا نقرر بأننا لم نعثر على مصادر أو مراجع تلك توضح عن تلك العلاقة بين الطرفين حتى أوائل عام ١٩٤٥.

(٦) - علاقة النقراشى بحزب الكتلة الوفدية:

حتي نلم بتلك العلاقة بين الطرفين، يقتضى ذلك منا أن نلقى نظرة سريعة على طبيعة علاقة النقراشى بمكرم عبيد مؤسس حزب الكتلة منذ مطلع النصف الأول من القرن العشرين، وفى الواقع كانت تلك الحقبة تمثل قمة العلاقات الطيبة بين الطرفين أى منذ عام ١٩١٩ - ١٩٣٧.

ويجدر بنا أن نسجل ملاحظة جديرة بالاعتبار وهى أن مكرم عبيد بدأ يغير علاقته مع النقراشى شيئا فشيئا عن ذى قبل وذلك نلمسه بوضوح بعد إقصاء النحاس للنقراشى وعدم اشراكه معه فى وزارته الرابعة، حيث كان لمكرم عبيد دور للعمل على زيادة حدة الخلاف بين النقراشى والنحاس فعرض على النقراشى تعيينه عضوا فى شركة قناة السويس، وسبب ذلك يرجع إلى ابعاد النقراشى عن التفكير فى الرجوع للوفد والاشتراك فى الوزارة. ولكن النقراشى رد عليه بتاريخ ١٩٣٧/٨/٢٠ كما وضحنا سلفا بأنه لا يقبل ترشيحه لعضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس.

ونستطيع أن نؤكد بأن مكرم عبيد وراء الخلاف بين النقراشى والنحاس من خلال الحفلة التى أقامها النحاس وحضرها النقراشى، الذى عندما رآه الشيوخ والنواب الوفديون حتى أحاطوا به ورحبوا به، ويرجون منه تسوية الخلافات مع زملائه فى الوفد، وبينما هم كذلك - كما يذكر التابعى - «أقبل النحاس ورأى النقراشى فتقدم منه وتصافح معه وصفق الحاضرون وهتف حسن يس بحياه النحاس باشا ثم بحياة النقراشى باشا، وتعانق النحاس والنقراشى وتفاءل الحاضرون خيرا، وكان مكرم عبيد لم يكن حاضرا هذا المشهد الدرامى، وقد ذهب إليه التابعى عقب هذا الحفل يزوره لمرضه فسأله عن تفاصيل اللقاء وتبسم مكرم وقال «كدة طيب لما نشوف» وتناول التليفون وطلب دار النحاس باشا، وكان قد عاد إلى داره مباشرة بعد انتهاء حفل الشاى، ونترك التابعى يكمل القصة فيقول: «بعد حديث قصير عن وعكة مكرم قال مكرم... مبروك يا نحاس باشا، فسأله النحاس مبروك على ايه، فقال مكرم، مبروك صلحا مع النقراشى، وفهم التابعى من رد مكرم أن النحاس أنكر أن هناك صلح لان مكرم قال: أنا كمان

استغربت الخبر وقلت مش معقول»(٢١٥).

ونستخلص من هذه الرواية أن مكرم كان له دور فى وقوع الخلاف بين النقراشى والنحاس، وقد ساعده على تلك الظروف الأقدار التى كانت تساعد مكرم على توسيع الهوة بين النقراشي والوفد، وبالتالى كان لا مناص من أن تتطور الأمور الى ما تطورت إليه(٢١٦).

وشهدت فترة الخلافات حدثا سياسيا هاما أدت إلى خروج مكرم عبيد من حزب الوفد فى مايو ١٩٤٢ حيث تم فصله هو وراغب حنا من الوفد ومعهما سبعة عشر من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ليكونوا نوابا لحزب الكتلة الوفدية نتيجة لانسلاخهم من صفوف الوفد(٢١٧).

وازداد الموقف سوء عندما وجه مكرم عبيد للوفد وزعامته اتهامات قاسية تتعلق بنزاهة حكومة الوفد، وبما ارتكب على يديها من حوادث المحسوبية، واستغلال النفوذ، كما تتعلق بالطعن فى استقامة مصطفى النحاس نفسه، وذلك فى الكتاب الذى نشره مكرم وقتها بعنوان «الكتاب الأسود»، ونتيجة لذلك فقد أصدر النحاس أوامره باعتقاله فى ١١ مايو ١٩٤٤، وتم نقله إلى معتقل المستشفى الايطالى(٢١٨).

وعلى أثر تولى وزارة الدكتور أحمد ماهر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ بعد استقالة الوزارة الوفدية، تم اطلاق سراح مكرم عبيد من المعتقل، ثم توطدت العلاقة بين النقراشى ومكرم عبيد وتم تعيين مكرم وزيرا للمالية والسيد سليم سكرتير الكتلة وزيرا للدفاع وطه السباعى وزيرا للتموين فى وزارة الدكتور أحمد ماهر الأولى والثانية(٢١٩)، وفى نفس الوقت صدر العدد الأول من جريدة الكتلة الوفدية لسان حالها فى أول نوفمبر ١٩٤٤.

وما يمكن قوله فى النهاية أن العلاقات بين النقراشى ومكرم عبيد مرت

بثلاثة مراحل الأولى تميزت بالتعاون والمحبة من ١٩١٩ - ١٩٣٧، ثم الثانية شهدت الخلاف الشديد بينهما من ١٩٣٧ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤، ثم الأخيرة تميزت عودة العلاقات الطيبة بينهما مرة أخرى من ٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ٢٤ فبراير ١٩٤٥.

(٧)- علاقة النقراشى باليسار المصرى :

نشطت الحركات الماركسية والشيوعية فى مصر نشاطا سريا فى أغلبه ومنذ أوائل العشرينات، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التى أسفرت عن وجود تيارات وجماعات اشتراكية بين العمال وبخاصة الاسكندرية، وكذلك عرفت الأفكار الماركسية وبعض التنظيمات الشيوعية بين عدد من الأجانب كالايطاليين واليونان والأرمن وبعض اليهود من المصريين والاجانب(٢٢٠).

وسرعان ما انتقلت مثل هذه الأفكار إلى المصريين، فأعلن فى سنة ١٩٢١ عن تكوين الحزب الاشتراكى المصرى الذى أسسه محمود حسنى العرابى سكرتيره العام والذى كانت نهايته على يد حكومة سعد زغلول الوفدية ١٩٢٤(٢٢١) كما انتظم جناح ماركسى تزعمه «جوزيف روزنتال» انشقق عن الاخرين فى سنة ١٩٢٢ مكونا الحزب الشيوعى المصرى، الذى مارس معظم نشاطه فى البداية بين عمال الاسكندرية والجاليات الأجنبية فيها(٢٢٢).

وبدأت حركة احياء النشاط الشيوعى فى مصر فى نهاية الثلاثينات على يد تنظيم أجنبى يسمى «اتحاد انصار الاسلام» تزعمه سويسرى يدعى «بول جاكودى كومب» (٢٢٣)، وضم هذا التنظيم عددا من الأجانب المعتنقين للفكر الاسلامى وخلال السنوات التالية وسع «دى كومب» من نشاط تنظيمه وضم إليه عددا من اليونانيين اليساريين (٢٢٤).

وخلال الأربعينات تفاقمت التناقضات الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الفترة وزاد الشعور بالحرمان النسبى كما زاد الانفتاح على التيارات الثقافية المختلفة (٢٢٥) وأدى ذلك إلى ظهور مجموعتين هما «حمتو الحركة المصرية للتحرر الوطنى» يرأسها هنرى كورييل مؤسس الاتحاد الديمقراطى، ومجموعة «اسكرا» أى الشرارة) ويرأسها اليهودى هليل شفارتز(٢٢٦).

وما يمكن قوله عن علاقة النقراشى بالأفكار الشيوعية فى مصر حتى أوائل عام ١٩٤٥ أو تلك المنظمات، أنها لم تكن هناك علاقات مباشرة بل اتسمت بالعداء الشديد على طول الخط، ونحن نوضح اتجاه الطرفين حول الاستقلال الذى كان مثار الخلاف فى هذه العلاقة فقد أجمع اليسار المصرى على مختلف أجنحته انه لا استقلال بلا ديمقراطية، وانه يتسنى عليهم إذن الكفاح من أجل الهدفين فى وقت واحد (٢٢٧)، بينما النقراشى فقد وطد عزمه بالمطالبة بجلاء القوات الأجنبية كاملا، وتحقيق وحدة وادى النيل.

تلك كانت أهم علاقات النقراشى بالأحزاب السياسية المصرية منذ نشأت الأحزاب السياسية فى مطلع القرن العشرين حتى بداية أوائل عام ١٩٤٥ نلاحظ أن أهم تلك العلاقات ظهرت فى الوقت الذى رحب به بعض الأحزاب وتعاون معه وأيده، فقد هاجمه البعض الآخر، ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب التى رحبت به كانت ترى أنه يمكن الاعتماد عليه فى سبيل الوصول إلى الحكم بعد أن تتمكن من صراع الوفد والقضاء عليه، أما النقراشى فكان يرى فى علاقته بتلك الأحزاب أنها ستمهد له الطريق لتنفيذ برنامجه السياسى وهو تحقيق وحدة وادى النيل والجلاء التام، فضلا على أن تلك الأحزاب سوف تسانده فى مواجهة الأغلبية الشعبية و«نعنى به حزب الوفد».

ثالثا: النقراشي والاحتلال:

بقى أن نشير إلى موقف النقراشي من بعض القوي السياسية الاخرى صاحبة التأثير في مصر وهى الاحتلال والواقع أن النقراشى كان يقاوم الاحتلال منذ أن وطأت جنوده أرض مصر، ولتوضيح ذلك نقول: إن النقراشى تصدى لمقاومة الاحتلال كما وضحنا سلفا إما بالاشتراك فى الجهاز السرى لاغتيالات الموظفين البريطانيين والاعتداء عليهم وارهابهم وإما بالاشتراك فى الاضراب مع زملائه الموظفين فى ثورة أبريل عام ١٩١٩، وكان يؤمن بأن جلاء الاحتلال عن مصر لا يتم الا بالقوة.

ولذلك فقد قبضت عليه السلطات العسكرية البريطانية خمس مرات، كما وضحنا، وكانت المرة الأخيرة فى حادثة مقتل السردار، وفى هذه المرة أتاحت الفرصة لبريطانيا لتنفيذ سياستها والصاق التهمة للنقراشى فى تلك الحادث، وعلى أية حال فقد ظلت العلاقات سيئة جدا منذ مقتل السردار الى بداية ١٩٣٠ ونلاحظ ان الدافع فى سوء تلك العلاقة فى هذه الفترة انما يرجع إلى أن النقراشى كان حتى نهاية عام ١٩٢٩ فى القائمة السوداء بحكم التبليغ البريطانى الذى سلمه لورد لويد فى ٢٤ أبريل ١٩٢٧ إلى الملك وإلى رئيس الوزراء فقد كان من المفروض أن يؤلف الرئيس السابق من مصطفى النحاس الوزارة بعد حصوله على الأغلبية فى الانتخابات وإذا بالانجليز يشترطون ألا يدخل هذه الوزارة محمود النقراشى، بحجة أن الانجليز يعتبرونه لا يزال مجرما وأنهم لا يعترفون بعدالة الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ ببراءته من قضية الاغتيالات(٢٢٨).

ولكن هذا المسعى لم ينجح بالنسبة للاحتلال فقد وافقت سلطات لندن وتحت التوصيات المتعددة من السيرلورين ان sirloraine أن توافق على أن تضم الوزارة الوفدية الجديدة محمود فهمى النقراشى أفندى(٢٢٩).

وعندما عقد مصطفى النحاس باشا معاهدة عام ١٩٣٦ بينه وبين الاحتلال، نلاحظ أن النقراشى وافق عليها لكى تكون خطوة للتخلص نهائيا من جنود الاحتلال.

وبانقسام النقراشى من حزب الوفد عام ١٩٣٧ دخلت العلاقات بين النقراشى والاحتلال مرحلة استمت باتساع مجال الصدام، وقد بلغت مساندة الحكومة البريطانية لرئيس الوزراء مصطفى النحاس أقصاها فى تلك الفترة – وايدته فى مواجهة النقراشى اقتناعا منها بأن النقراشى كان يتبع سياسة اخراج الانجليز حيث كان يقوم بالتخلص من الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية وقد تدخل السفير البريطانى فى الخلاف بين النقراشى والنحاس بأن حاول الاتصال بأحمد ماهر لمنعه من التضامن مع النقراشى(٢٣٠).

ومع قيام الحرب العالمية الثانية يدخل النقراشى فى حقبة جديدة من العلاقات مع بريطانيا، التى حاولت خلال الأسابيع الأولى من النزاع أن تدفع مصر إلى إعلان حالة الحرب ضد أعدائها، الذين وصلوا الى سيدى براىء وهذا أدى إلى دعوة النقراشى لحكومة حسن صبرى بأن الموقف يستلزم اشتراك مصر فى الدفاع عن أراضيها، ولكن الوزارة لم تستجب لطلبه، ولم يكن هناك مفر أمام النقراشى وزملائه السعديين (محمود غالب – ابراهم عبد الهادى – على أيوب) سوى الانسحاب من الوزارة فى مواجهة هذا الموقف وهو ما فعلوه فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠، وهكذا يبدو واضحا تحول موقف النقراشى إزاء انجلترا خلال الحرب فقد كان مؤيدا لها داعيا للوقوف الى جانبها، املا فى نيل مصر حقوقها بعد الحرب.

ذلك كان موقف النقراشى من الاحتلال، والواضح أن دور النقراشى مر كما وضحنا بعلاقة كان طابعها العداء الشديد والكراهية المتزايدة لجنود الاحتلال.

النقراشي ومفهوم الحياة الحزبية السليمة:

وبعد أن انتهينا من عرض العلاقات بين النقراشي والقوى السياسية، نتحدث الآن عن مفهوم الحياة الحزبية السليمة عند النقراشي، ونستطيع التعرف على رؤية النقراشي لهذا المفهوم من خلال حديثه لمجلة المصور عنه حيث أوضح «انه من الضرورى لكل وزارة دستورية أن تعتمد على الأحزاب البرلمانية ويكون لها من المؤيدين والمستشارين لكى يساعدوها على أداء رسالتها فى خدمة المصلحة العامة وتستمد من معونتهم النيابية القدرة على تدبير شئون الأمة بما يتحقق به أغراض الحكم الدستورى فى البلاد(٢٣١).

وبوصول النقراشى إلى الحكم عقب وفاه الدكتور أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، سعى إلى اشراك الأحزاب المختلفة ذات البرامج والمبادىء المختلفة (السعديون - الدستوريون - الكتلة الوفدية - الحزب الوطنى)، .ولكى نعرف حقيقة مفهوم النقراشى للحياة الحزبية السليمة يجب أن نذكر رأى النقراشى، والذى يبدو واضحا من خلال البيان الذى ألقاه فى ١٩٤٦/٩/١٢، والذى صرح فيه بأن الأحزاب ضرورية لنجاح الحياة البرلمانية لأنها مجال للتنافس فى خدمة المصلحة العامة، هذا الى أنها الطريقة المفيدة التى تتمشى مع طبيعة الحياة النيابية وحياة الشورى، لأن الاحزاب تتشاور وتتباحث فى مسائل البلاد، والحزب الواحد يتشاور أعضاؤه ويتدارسون شئون الأمة فينجح هذا التشاور، وهذه المباحثات والدراسات خير كثير للبلاد»(٢٣٢).

على أن أهم ما يعنينا من هذا البيان هو أثره على حكومة النقراشى، والواقع لقد كشفت الممارسة والتجربة عدم الانسجام والتعاون بين الأحزاب المختلفة والنقراشى، ويمكن رصد أثر ذلك فى استقالة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل من الوزارة فى ٩ ديسمبر وخرج بذلك الحزب

الوطنى من وزارة النقراشى الأولى، أيضا حدوث انفجار فى خلاف واضح أثر فى الوجود الوزارى، وأدى إلى تقديم مكرم عبيد وزملائه استقالتهم من وزارة النقراشى الأولى فى ١٤ فبراير ١٩٤٦وكان ذلك من اسباب نهاية وزارة النقراشى الأولى.

ونتيجة لذلك فقد رأى النقراشى أن تكون وزارته الثانية حزبية، ولعلنا نوضح أسباب ذلك من خلال الحديث الذى أدلى به النقراشى لمجلة آخر ساعة حيث أكد «بأن الوزارات الحزبية تنتج خيرا من الوزارات القومية(٢٣٣).

وحرصا من النقراشى على تنفيذ مفهومه للحياة الحزبية السليمة فقد استبعد بعض الشخصيات المستقلة ذات الوزن ممن اشتركت فى وزارة إسماعيل صدقى لصفتها القومية، وحجته فى ذلك أن سر ضعف وزارته السابقة هو أن المستقلين فيها ليس لهم رابطة تربطهم، وأن كل واحد منهم يكون حزبا مستقلا داخل الوزارة(٢٣٤).

وخلاصة القول ان النقراشى يعد من رجال السياسة القلائل الذين يؤمنون ايمانا عمليا بالتفرقة بين الحزبية السياسية والعلاقات الشخصية، وأحسب أنه من أجل هذا لا يتردد عن العمل فى سبيل المصلحة العامة مع أى رجل على غير لونه السياسى، وهذا يرجع إلى ضبط النفس بالنسبة للبيئة السياسية التى اشترك النقراشى فيها(٢٣٥).

هوامش الفصل الثالث

(١) ومن الجدير بالذكر أن أبرز هذه الاحزاب وقتذاك: الحزب الوطنى، وحزب الأمة، وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية والحزب الوطنى الحر، والحزب الدستورى، وحزب النبلاء والحزب المصرى والحزب الجمهورى - لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتكوين برامج هذه الأحزاب انظر جاكوب لاندو: الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢، مكتبة مدبولى، ص ٨٩ - ١٤٩.

(٢) مؤسسة الأهرام: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، ص ١٤٥.

(٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ الصحفى مصطفى أمين بمكتب سيادته بمؤسسة أخبار اليوم بالقاهرة فى ٢١/٩/١٩٨٥.

(٤) مصطفى أمين: الكتاب الممنوع أسرار ثورة ١٩١٩، ج١، ص٤٣٥، محمد شوكت التونى: أحزاب وزعماء ١٩١٩ - ١٩٥٢، ص٢٤.

(٥) مقابلة شخصية مع الأستاذ الصحفى مصطفى أمين ،نفس المقابلة السابقة.

(٦) دار الوثائق: مذكرات عبد الرحمن فهمى، محفظة رقم ٣ ملف ١٧، ص ١٧٥٢، وانظر أيضا: ابراهيم عبد القادر المازنى: الكتاب الأبيض الانجليزى، ط١، ص٢٧.

(٧) F.O 407/221, Sir Mr Lampson to Mr. Eden, April, 16, 1937, Tel No, 498, p.55.

(٨) ومن الجدير بالذكر عندما وصل المندوب السامى البريطانى إلى مصر فى يناير ١٩٣٤ كان اسمه سير مايلز لامبسون، وعندما رحل من القاهرة فى عام ١٩٤٦، أى بعد ١٢ عاما قضاها فى مصر كان اسمه لورد كيلرن - لمزيد من التفاصيل، راجع كمال عبد الرؤوف: الدبابات حول القصر، مذكرات لورد كيلرن عن ٤فبراير ١٩٤٢، ص٧.

(٩) جريدة الأهرام: عدد ٣٠٣٩٤ فى ٢٧ فبراير ١٩٧٠، ص٢، الوفد المصرى: عدد ٢٢٢٩ فى ٤/٩/١٩٤٥، ص١.

(١٠) د. عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق ، ص١٦٧.

(١١) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، المسألة المصرية، محفظة رقم ٣٧٣ (وهذا النص مكتوبا باللغة الفرنسية).

(١٢) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، جـ١، ط٣، ص ٢٩ - ٣٠.

(١٣) حمد الباسل: ذكريات عن الحركة الوطنية، مجلة الدنيا المصور:عدد ١٤٣ في ٢٢/٤/١٩٣١، ص ٣، والأهرام: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، ص ٥١١.

(١٤) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص٣٣.

(١٥) طاهر الطناحي: النقراشي باشا يروى قصة جهاده المصور: عدد ٢١٦٥ في ٧ يناير ١٩٤٩، ص١٦.

(١٦) د. عبد العزيز رفاعي: الديمقراطية والأحزاب السياسية، ص ١٦٢، الرافعي المرجع السابق، ص ٥٥.

(١٧) طاهر الطناحي: المصدر السابق.

(١٨) حمد الباسل: ذكريات عن الحركة الوطنية: المصدر السابق، عدد ١٤٥ في ٦ مايو ١٩٣١، ص٣.

(١٩) Deeb, Marius: Party Politesin Egypt, The wafd and its Rivals1919-1939 London, 1979, PP64-66.

(٢٠) حضارة السودان: عدد ١٤٨٩ في ٢٥ مايو ١٩٣٦ ص١، احمد عطية الله: القاموس السياسي ط٣، ص ٣٠٣.

(٢١) النظام عدد ٨٧٣ في ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ص ٣ وانظر أيضا:

The Egyption Gazette; No 12552, November, 16, 1922, Page6.

(٢٢) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملف خدمة النقراشي، مصدر سبق ذكره وانظر ايضا:

F.O. 407/221, I, Op. cit.

(٢٣) دار المحفوظات العمومية بالقلعة: ملف خدمة النقراشي، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) المصور: عدد ٤٢٧ في ١٦/١٢/١٩٣٢، ص٤: وكذلك انظر:

F.o.407/204 Loyd to chamberlain, June,1927, Tel No.27 o Page,288.

(٢٥) توفى سعد زغلول باشا فى يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

(٢٦) فخرى عبد النور: ذكريات فخرى عبد النور الوطنية: الوفد عدد ٧٦ فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٥، ص١، الأهرام: عدد ١٩٠٤٢ فى ١٩٣٧/٩/١٨ ص٢.
انظر أيضا: الأخبار: عدد ١٩٩٦ فى ١٩٢٧/٩/٢٠، ص ٢، وانظر أيضا

Deeb. Marius, Op. cit., P174

(٢٧) مقابلة شخصية ثانية مع الدكتور محمد شامل أباظة وزوجته صفية محمود فهمى النقراشى.

(٢٨) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، حزب الوفد، محفظة رقم ٢١٦.

(٢٩) نفس المصدر.

(٣٠) المصور: العدد ١٧١ فى ١٩٢٨/١/٢٠، ص ٢، ٣.

(٣١)د. مصطفى الفقى: الأقباط فى السياسة المصرية، ص ٧٧ - ٧٨، وانظر أيضا:
Deeb. Morius : ap. cit. p174.

(٣٢) وعلى أثر تأليف الهيئة الوفدية استقر الرأى على أن يكون لهذه الهيئة نادى تعقد فيه اجتماعاتها ويتردد عليه أعضاؤها فى أوقات فراغهم، واختير لهذا النادى دار فسيحة فى أول شارع سعد زغلول باشا من جهة القصر العينى، وفى الطرف المقابل لبيت الأمة، وقد وقع الاختيار على تلك الدار لسببين: أولهما: لقربها من بيت الأمة، وثانيهما: لقربها من البرلمان لمزيد من التفاصيل انظر: المصور عدد ٤٢٦ فى ٩ ديسمبر ١٩٣٢، ص٨، المصور عدد ٣٢٠ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٠، ص٦.

(٣٣) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية السادسة، ص ٥٩٣.

(٣٤) هذه الصفة يمكن أن تشمل الزعماء الرسميين لحزب سعد زغلول فى مصر، مضافا إليهم أولئك الأشخاص البارزين الذين جعلوا من الاستقلال هدفهم الرئيسى العاجل بالرغم من أنهم غير مرتبطين بالحزب ارتباطا فعليا - لمزيد من التفاصيل انظر: ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، ص ٤٥٦.

(٣٥) جمال سليم: البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢، ص ٣١٦.

(٣٦) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، حزب الوفد، محفظة رقم ٢١٦ وثيقة تحتوى على تقرير مكتب مدير عموم الأمن بوزارة الداخلية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٢٨.

(٣٧) انظر الأهرام: عدد ٣٠٣٩٤ فى ٢٧ فبراير ١٩٧٠، ص ٢، وانظر أيضا المصور: عدد ١٧١ فى ١٩٢٨/١/٢٠، ص٣، ومحمد السوادى: أقطاب مصر بين ثورتين، ص ١٠٦، وكذلك انظر: F.o407/2211 op,cit.

(٣٨) هم الأستاذ مكرم عبيد - والأستاذ النقراشى - الدكتور أحمد ماهر - حسن حسيب باشا - سينوت حنا - مصطفى بكير - على الشمسى.

(٣٩) دار الوثائق القومية بالقلعة، محافظ عابدين، وزارة الداخلية - موضوعات مختلفة، محفظة رقم ٢٤٤.

(٤٠) د. يونان لبيب رزق حوادث سنة ١٩٣٥ فى مصر على ضوء الوثائق البريطانية، بحوث مهداه إلى الأستاذ أحمد عزت عبد الكريم، ص ٣٧٦، د.عاصم محروس: دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ - ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب القاهرة، ص ٣٦٨.

(٤١) هم: مصطفى النحاس (رئيسا) محمد محمود - اسماعيل صدقى - أحمد ماهر - عبد الفتاح يحيى - واصف بطرس غالى - حافظ عفيفى - عثمان محرم- أحمد حمدى سيف النصر، حلمى عيسى - مكرم عبيد - حافظ عفيفى والنقراشى (أعضاء) لمزيد من التفاصيل انظر:

jeon and Simonne:L, Egypt En Mouvement, paris, 1956, p:246.

وانظر: محمد شفيق غربال: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٦، د.جلال يحيى وآخر الوفد المصرى، ص ٣١٦، د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس، ص ١٦٤.

(٤٢) البلاغ اليومى: عدد ٤٢٧٢ فى ١٧ اغسطس ١٩٣٦.

(٤٣) الأهرام: عدد ١٨٥٦٧ فى ١٩٣٦/٨/٢٨، ص٩.

(٤٤) البلاغ اليومى: عدد ٤٢٩١ فى ١٩٣٦/٩/٨، ص ٧. مقال بعنوان تصريحات النقراشى باشا حول معاهدة ١٩٣٦. وسنتحدث عنه بالتفصيل عند معالجة الخلاف بين النقراشى والنحاس حول مفهوم معاهدة ١٩٣٦ فى هذا الفصل.

(٤٥) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، مضبطة الجلسة الأولى المنعقدة فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦، ص٣.

(٤٦) ذهب الدكتور محمد أحمد أنيس إلى تسمية إنقسام النقراشى وزملائه من الوفد عام ١٩٣٧ بالانقسام أو الانسلاخ وليس بالانشقاق، لأن الانشقاق فى رأيه يعنى خروج جزء من قاعدة الحزب مع الخارجين، وللمزيد من التفاصيل حول هذا المعنى انظر: أنظر الأهرام: عدد ٢٩٢٨١ فى ١٠ فبراير ١٩٦٧ ص٣، د.محمد أحمد أنيس: ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، ص٨٢.

(٤٧) المصور: عدد ٢٧٦١ فى ١٩٧٧/٩/٩، ص٩، وابراهيم فرج: ذكرياتى السياسية ص ١٦- ٣٣.

(٤٨) مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية: مذكرات منشورة بمجلة روزاليوسف الأسبوعية، الحلقة ١٢، عدد ٢٨٢٣ فى ١٩٨٢/٧/١١، ص٤٤.

(٤٩) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين وزارة الداخلية محفظة رقم ٢٤٤ وثيقة تحتوى على وزارة الداخلية فى الموقف السياسى فى ١٩٣٢/١١/١٩.

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ط٢، ص١٩٣ - ١٩٤.

(٥١) ذكر النحاس أن العقاد كتب وقتذاك فى جريدة روزاليوسف ضد النحاس والوفد، انظر الأهرام عدد ١٩٠٤٢ فى ١٩٣٧/٩/١٨، ص ٩ - ١١.

(٥٢) الدستور: عدد ٢٧ فى ٣١ مارس ١٩٣٨ حديث سياسى للنقراشى عن مواقفه فى الوزارة النحاسية.

(٥٣) حول الاستقالات التى قدمها النقراشى للنحاس انظر الأهرام عدد ١٩٠٤٢ فى ١٩٣٧/٩/١٨، ص ٩ - ١١.

(٥٤) F.O, 407/221 I Sir Lampson to Mr Eden, Cairo, February 16, 1937, No 209, pp. 7-11.

وللمزيد من التفاصيل انظر د.عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوفد والعرش، ص ٣٠ - ٣١، د. محمد جمال الدين المسدى وآخران: مصر والحرب العالمية الثانية ص ٤٣ - ٤٤.

(٥٥) F.o. 407/221 II sir Lampson to mr Eden, cairo,11

1937. Tel no 82. Page.6.

(٥٦) F.O. 407/221 II Sir Lampson to Mr Eden. Cairo. July28, 1937. Tel No 902. Page.12.

(٥٧) ولد الملك فاروق بسراى عابدين فى يوم الأربعاء الموافق ١١ فبراير ١٩٢٠ وقد نودى به ملكا لمصر يوم الثلاثاء الموافق ٣٨ أبريل ١٩٣٦ . ثم باشر سلطته الدستورية يوم الخميس ٢٩ يولية ١٩٣٧ ، وتم اختيار يوم ٦ مايو من كل عام عيدا لجلوسه على العرش - لمزيد من التفاصيل انظر: دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١١٥ . وانظر أيضا: د. سامى أبو النور عبد المنعم: دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٤٦ .

(٥٨) توفى الملك فؤاد فى يوم الثلاثاء ٢٨ أبريل ١٩٣٦ عن عمر ٦٨ عاما، و كان عمر ابنه لا يزيد عن ١٦ سنة وقتها. وكان يدرس بانجلترا . فقد أصدر مجلس الوزراء بيانا آخر بتوليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش. وكان مؤلفا من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا ومحمد شريف صبرى باشا وذلك إلى أن يبلغ الملك فاروق سن الرشد ١٨ سنة.

(٥٩) 407/221 II Sir Lampson to Mr Eden. Alexandria. August 4. 1937. Tel No 477. Page. 10.

(٦٩) د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ،ص ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٦١) د. محمد جمال الدين المسدى وآخران، المرجع السابق، ص٥٠ ، عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٣ ص٤٤٣ .

(٦٢) 407/221 I Sir Lampson to Mr Eden. Cairo. March,1. 1937. Tel No 30. Page.14.

(٦٣) د. يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٣٩٥ ، د. يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٥٩ ، الأحرار: عدد ١٩٦ فى ١٩٨٢/٤/٢٦ ، ص٢، المصور عدد: ٢٧٦١ فى ١٩٧٧/٩/٩ ص٩، أمين سعيد: تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى انهيار الملكية ١٩٥٢ ، ص٢٤٩ .

(٦٤) حديث مصطفى النحاس مع السفير البريطانى فى ١١ يولية ١٩٣٧ ، مصدر

سبق ذكره، وللمزيد من التفاصيل أنظر الوثيقة: F.O 407/221, Op, cit.

(٦٥) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، جلسه ٣٣ فى ١٤ يولية ١٩٤٧ ص ٢٦٣٤، د.على الرجال وأخران: السعديون فى ١٥ عاما، ص ١٧، الأهرام عدد ٢١٦٥٤ فى ١٩٤٥/٥/٢٨، ص ٣.

(٦٦) مضابط مجلس النواب: نفس المصدر.

(٦٧) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٣، ص٢٧٤، د.على الرجال: المرجع السابق، ص ٦-١١.

(٦٨) مضابط مجلس النواب: نفس المصدر السابق.

(٦٩) نفس المكان.

(٧٠) نفسه.

(٧١) نفسه.

(٧٢) نفسه.

(٧٣) مضابط مجلس النواب: المصدر نفسه.

(٧٤) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ط١، ص٤٤.

(٧٥) المصور عدد ٦٧٠ فى ١٣ اغسطس ١٩٣٧، ص٨، مقال بعنوان الخلاف بين النقراشى والنحاس.

(٧٦) د. على الرجال وأخران: مرجع سابق، ص ١٦، وانظر ايضا:

Berque Jacques, Egypt Imperialism And Revoluion; London, 1972. p.33

(٧٧) Deeb, Mariuse, Op, cit, p:335.

(٧٨) ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع كان مقدما من مكرم عبيد وعثمان محرم الذى كان وكيلا للشركات الانجليزية المطلوب ارساء العطاء معها، وكان بينهما ارتباطات منفعة - لمزيد من التفاصيل انظر: الدستور: عدد ٢٧ فى ٣١ مارس ١٩٣٨، ص٢.

(٧٩) الدستور: المصدر السابق، نفس الصفحة، مقال بعنوان النقراشى يتحدث عن مواقف الوزارة النحاسية خطبة له فى رشيد.

(٨٠) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص٢٩.

(٨١) مضابط مجلس النواب: الهيئة التاسعة، جلسة ٣٢ في ١٤ يونية ١٩٤٧، ص ٢٦٣٤، محمد حسين هيكل المرجع السابق، ص ٢٩.

(٨٢) البلاغ العدد ٤٦١٩ في ١٩٣٧/٨/٢١ د.عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ جـ١ من القسم الثاني، ص٧٥.

(٨٣) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة: مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى لنظر المراسيم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء دور الانعقاد العادى الثاني، جلسة (٢) في أول نوفمبر ١٩٣٧، ص ٣١.

(٨٤) الهيئة النيابية السادسة: مجموعة مضابط الانعقاد العادى الثالث جلسة (٤) في ١٩٣٧/١٢/١٣، ص ٣٤، ومن المعروف أن الاستجوابات والاقتراحات تسقط بانتهاء الدورة البرلمانية إلا إذا جددها مقدمها.

(٨٥) نصت المادة ٢٢٢ من اللائحة الداخلية بسقوط جميع الأسئلة والاستجوابات لاستقالة الوزارة ولذلك لم يدرج شيء في جدول الأعمال، ولمقدميها تجديدها إذا شاءوا.

(٨٦) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ص٤٥-٤٦.

(٨٧) F.O.407/221 II Mr Kelly to Halifax, Augest18,1937 Tel No106, Page24.

وانظر أيضا: الاهرام عدد: ١٠٠٠٤ في ١٩٣٧/٨/١١، ص٩ والمصرى: عدد ٤٠٣.

(٨٨) المقطم: عدد ١٤٨٨٧ في ١٩٣٧/٨/١٢ ص٥، ٧، الأهرام: عدد ١٩٠٠٥ في ١٩٣٧/٨/١٢، رد مكرم عبيد على بيان محمود غالب.

(٨٩) حول بيانات محمود غالب، ورد مكرم عبيد عليها انظر المقطم: عدد ١٤٨٩١ في ١٩٣٧/٨/١٧، رد مكرم عبيد على البيان الثاني لمحمود غالب، والاهرام عدد ١٩٣٧/٨/١٤ الاهرام عدد ١٩٠١٠ في ١٩٣٧/٨/١٧، ورد محمود غالب على البيان الأخير لمكرم عبيد، انظر الأهرام عدد ١٩٠١٥ في ١٩٣٧/٨/٢٢ ص٩ والبلاغ عدد ١٤٨٩١ في ١٩٣٧/٨/١٧ ص٧.

(٩٠) د. محمد فريد عبد المجيد حشيش: حزب الوفد من ١٩٣٦ - ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية آداب عين شمس ١٩٧٠، ص١٠٧.

(٩١) وقد تأسست شركة قناة السويس بالقاهرة بتاريخ ٥ يناير ١٨٥٦ لمدة ٩٩ سنة تبدأ من ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ وهذا هو تاريخ افتتاح القناة للملاحة ومركزها الرئيسى بالقاهرة والادارى فى باريس، انظر الحكومة المصرية احصاء الشركات المساهمة ص٢١٠.

(٩٢) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص٤٦.

(٩٣) F.O. 407/221 II Mr Kelly To Halifax Alexandira, August,13,1937 Tel No458, Page,18.

(٩٤) ومن الجدير بالذكر أن منصب عضوية مجلس إدارة شركة قناة السويس كان مغريا بالامتيازات، حيث يصل المرتب خمسة آلاف جنيه فى العام، بالإضافة إلى التعيين لمدة حياة الشركة التى كانت تنتهى فى عام ١٩٦٨، يضاف إلى ما تقدم سفر العضو لحضور جلسات مجلس الادارة بباريس على نفقة الشركة كما أن للعضو تخفيض كبير فى أجور السفر بأية باخرة من بواخر الشركات التى تمر من قناة السويس – لمزيد من التفاصيل انظر آخر: ساعة عدد ١٦٤ فى ١٩٣٧/٨/٢٢، ص٩.

(٩٥) الأهرام: عدد ١٩٠٠٣ فى ١٩٣٧/٨/١٠ ص٨، المصرى: عدد ٣٠٩ فى ١٩٣٧/٨/١٧، ص٩.

(٩٦) †F.O.407/221 II Mr Kelly to Halifax, August18,1937, Tel No,106 Page,24.

(٩٧) روزاليوسف الأسبوعية عدد: ٤٩٤ فى ١٩٣٧/٨/٢٣، ص٤.

(٩٨) المقطم: عدد ١٤٨٩٥ فى ١٩٣٧/٨/٢١، صـ٦، الأهرام: عدد ١٩٠١٥ فى ١٩٣٧/٨/٢٢ ص٨، وكذلك انظر:

F.o407/221 II Mrkelly to Halifax August20 1937. Tel 408 pag18.

(٩٩) د. عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧، جـ١ من القسم الثانى، صـ ٨٧.

(١٠٠) روزا ليوسف الأسبوعية: عدد ٤٩٣ فى ١٦ أغسطس ١٩٣٧، صـ ١٢.

(١٠١) آخر ساعة الأسبوعية: عدد ١٦٤ فى ٢٢ أغسطس ١٩٣٧/٣/٧، صـ٣.

(١٠٢) الأهرام: عدد ١٩٠١٩ فى ١٩٣٧/٨/٢٦، صـ ٩.

(١٠٣) كانت زوجة النقراشي بنت عم صفية زغلول، لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الأول.

(١٠٤) أخر ساعة: عدد ١٩٦٦ فى ٥ سبتمبر ١٩٣٧ ص٤، الأهرام : عدد ١٩٠١٤ فى ١٩٣٧/٨/٢١، صـ٩.

(١٠٥) حول البيان السياسي الذى ألقاه النقراشي فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧، انظر: البلاغ : عدد ٤٦٣٤ فى ١٩٣٧/٩/٧، صـ١،٢، الأهرام : عدد ٩٠٣١ فى ١٩٣٧/٩/٧، صـ٩.

(١٠٦) دار الوثائق القومية بالقلعة، محافظ عابدين ، حزب الوفد، محفظة رقم ٢١٦.

(١٠٧) الأهرام : عدد ١٩٠١٤ فى ١٩٣٧/٨/٢١، صـ٩، المصرى: عدد ٣١٣ فى ١٩٣٧/٨/٢١، ص١، المقطم : عدد ١٤٨٩٥ فى ١٩٣٧/٨/٢١، صـ٧.

(١٠٨) الأهرام : المصدر السابق ، صـ٢. مقال بعنوان خطاب مكرم عبيد فى الاسكندرية، المقطم ، المصدر السابق.

(١٠٩) الأهرام: عدد ١٩٠١٧ فى ١٩٣٧/٨/٢٤، ص٩.

(١١٠) الأهرام: عدد ١٩٠١٩ فى ١٩٣٧/٨/٢٦، ص٩، المصرى عدد: ٣١٩ فى ١٩٣٧/٨/٢٧.، صـ١

(١١١) الأهرام: المصدر السابق، ص٩.

(١١٢) الأهرام عدد: ١٩٠٢٢ فى ١٩٣٧/٨/٢٩، ص١٠ المقطم عدد ١٤٨٩٦ فى ٣٧/٨/٢٣، ص٧.

(١١٣) البلاغ: عدد ٤٦٣١ فى ٣٧/٩/٤، مقال بعنوان تصريحات للنحاس باشا فى الموقف السياسى فى بنى سويف.

(١١٤) البلاغ: عدد ٤٦٣٤ فى ١٩٣٧/٨/٧، ص١، ٢ الأهرام عدد: ١٩٠٣١ فى ١٩٣٧/٩/٧ ص٩.

(١١٥) د. عبد العظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ - ١٩٤٨، الجزء الأول من القسم الثانى، ص ٩٣ - ٩٤.

(١١٦) F.O. 407/221 II Mr Kelly to Mr Eden, Cairo, October 28, 1973, Enclosure in No 51,Page, 58.

(١١٧) راجع بيان النقراشى السياسى الذى ألقاه فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ بجريدة الأهرام عدد ١٩٠٣١ فى ١٩٣٧/٩/٧ ص٩.

(١١٨) د. عبد العظيم محمد رمضان: مرجع سبق ذكره، ص٩٧.

(١١٩) محمد زكى عبد القادر: محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢، ط٢، مكتبة مدبولى بالقاهرة، ١٩٧٣، ص٩٥.

(١٢٠) د. على الدين هلال: السياسة والحكم فى مصر، ص١٦٩.

(١٢١) كامل مرسى: أسرار مجلس الوزراء، ص ٢٧٩.

(١٢٢) د. عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق، ولمزيد من التفاصيل حول فرق القمصان والغرض من انشائها راجع، د. آمال محمد كامل بيومى السبكى: التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة ١٩٧٦ ص١٦ - ١٨.

(١٢٣) د. يونان لبيب رزق: أصحاب القمصان الملونة فى مصر ١٩٣٣ - ١٩٣٧، المجلة التاريخية المصرية المجلد ٢١ سنة ١٩٤٧، ص٢٠٧.

(١٢٤) كوكب الشرق: عدد ٣٣٤٠ فى ٦ يناير ١٩٣٦، ص٦.

(١٢٥) وقد صدر أول دعوة لتشكيل جماعة اصحاب القمصان الخضراء فى ديسمبر ١٩٣٣ فى جريدة الصرخة تحت عنوان «ذو القميص الأخضر أو جنود مصر» لمزيد من التفاصيل، انظر د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص٢٠١.

(١٢٦) الأهرام: عدد ١٩٠٣٣ فى ١٩٣٧/٩/٩ ص٩.

(١٢٧) المصدر السابق.

(١٢٨) F.O. 407/221 II Mr Kelly to Mr Eden. Alexandria, October. Æ1937. Tel No1171

(١٢٩) د. عبد العظيم محمد رمضان: مرجع سبق ذكره، ص١٠٨.

(١٣٠) الهيئة النيابية السادسة: مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى لنظر المراسيم بقوانين التى صدرت بعد انتهاء دور الانعقاد الثانى، جلسة (٢) فى ١٩٣٧/١١/١١، ص ٣٠ - ٣٢.

(١٣١) المصدر السابق: مجموعة دور الانعقاد العادى الثالث جلسة (٨) فى

١٩٣٧/١٢/٢٧، ص١٣٧.

(١٣٢) كامل مرسى: مرجع سبق ذكره ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(١٣٣) د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سبق ذكره ص ٣٩٣.

(١٣٤) الهيئة النيابية السادسة: مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، جلسة (١) فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦، ص ١ - ٤٤.

(١٣٥) F.O. 407/221 II, Sir Lampson to Mr Eden, Cairo, July 28, 1937 Tel, No 902, Page II.

(١٣٦) F.O. 407/221 II, Sir Lampson to Mr Eden, Cairo, June 16, 1937 Tel, No 769, pp. 105-106.

(١٣٧) البلاغ: عدد: ٤٤٤٨ فى ١٩٣٧/٢/١٨، ص٢.

(١٣٨) F.O. 407/221 I, Sir Lampson to Mr Eden, Cairo, February, 16, 1937 Tel, No 902, Page 9.

(١٣٩) الدستور: عدد ٢٢ فى ٢٦ مارس ١٩٣٨.

(١٤٠) الوقائع المصرية: عدد ٢١ فى ١١ مارس ١٩٣٧ ص ١٤.

(١٤١) الهيئة النيابية السادسة: مجموعة مضابط دور الانمعقاد غير العادى لنظر المراسيم بالقوانين التى صدرت بعد انتهاء دور الانعقاد العادى الثانى، جلسة (٤) فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٧، ص ١٤٩ - ١٥٣.

(١٤٢) الدستور: عددى ١٦٣، ٢٣١ فى ١٩٣٨/٨/١٦، ص ٧، ١٩٣٨/١٠/٢٣ ص٦. ومن الجدير بالذكر أن الجريدة استطردت فى ذكر بقية أقارب النحاس فذكرت أن عبد الحليم النحاس أفندى أحد أبناء شقيقة النحاس، والضابط وحيد شوقى أحد أبناء شقيقة صاحب الرفعة عبد المنعم أفندى شوقى نجل شقيق النحاس عينه بمجلس الشيوخ بمرتب ٢٠ جنيها، أمين شعير أفندى صهر النحاس، أحمد شعير أفندى خال الست حرم النحاس، متولى قناوى أفندى زوج كريمة شقيق النحاس، محمد حماد أفندى زوج كريمته، عبد الرحمن يونس أفندى عديل شقيق النحاس، والدكتور محمد محمود بك طبيب الرمد بالاسكندرية وهو الطبيب الخاص للنحاس باشا، ورقى من الدرجة الخامسة الى

الدرجة الثالثة وأعطى ٢٠ جنيها علاوة شهرية ومنح البيكوية من الدرجة الأولى مع أن مدير قسم الرمد لا يزال فى البيكوية من الدرجة الثانية - ولمزيد من التفاصيل حول الاستثناءات انظر: مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة دور الانعقاد الأول، مجلد ١، جلسة (١٠) فى ١٢/٣/١٩٤٥، ص ٢٢٢.

(١٤٣) البلاغ اليومى: عدد ٤٤٤٧ فى ١٧/٢/١٩٣٧ ص١.

(١٤٤) حول الرتب والنياشين على الأقارب، انظر البلاغ عدد ٤٤٥٣ فى ٢٤/٢/١٩٣٧، ص٦.

(١٤٥) البلاغ اليومى: عدد ٤٤٦٣ فى ٧/٣/١٩٣٧، ص٦.

(١٤٦) البلاغ اليومى: عدد ٤٤٦٩ فى ١٣/٣/١٩٣٧، ص٦.

(١٤٧) البلاغ اليومى: عدد ٤٤٧١ فى ١٥ مارس ١٩٣٧، ص٧.

(١٤٨) د. عبد العظيم محمد رمضان: المرجع السابق، ص١١٠.

(١٤٩) F.O. 407/221 II, Sir Lampson to Mr Eden, Alexandria, August, 31, 1937 Tel, No 483, Page26.

وانظر أيضا، البلاغ اليومى عدد: ٤٦٣١ فى ٤/٩/١٩٣٥، ص١، آخر ساعة عدد ١٦٨ فى ١٩/٩/١٩٣٥، ص٤.

(١٥٠) F.O. 407/221 II, Sir Lampson to Mr Eden, op, cit.,

(١٥١) وكان النقراشى قد أنشأ ناديا أو مكتبا سياسيا في شارع المدابغ «شريف الآن» - وكان ذلك فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ وأخذ يستقبل فيه مؤيديه الذين أملوا فى اصلاح الحال فى الوفد ونذكر منهم الدكتور حامد محمود - ابراهيم عبد الهادى - حامد جودة - حسين المراسى - طاهر اللوزى - خليل ابو رحاب - راغب عطية - أمين يوسف عامر - الدكتور العراقى - على عباس - عبد الهادى القصبى - محمود صبرى - محمد نجيب (نواب) ومحمد صفوت - محمود غالب - عباس الجمل - ابراهيم سيد أحمد (شيوخ) ولمزيد من التفاصيل انظر، المصور: عدد ٦٧٩ فى ١٥/١٠/١٩٣٧ ص٢٤، مقال بعنوان شعبية النقراشى باشا.

(١٥٢) F.O. 407/221 II, Sir Lampson to Mr Eden, September16, 1937, Enclosure in No 32, Page35.

(١٥٣) الأهرام عدد ١٩٠٣٨ فى ١٤/٩/١٩٣٧، ص٨، مذكرات ابراهيم عبد الهادى روزاليوسف الاسبوعية عدد٢٨٢٥ فى ٢/٨/١٩٨٢، ص٥، السياسة الأسبوعية: عدد ٣٦ فى ١٨/٩/٣٧، ص٣ وكذلك انظر: Deeb, Marius, Op. cit., P.335.

(١٥٤) F.O. 407/221 II, Sir Lampson to Mr Eden, September, 16, 1937 Enclosure in No 32, PP35-36.

وانظر أيضا الأهرام عدد ١٩٠٣٩ فى ١٥/٩/١٩٣٧، انظر رابطة الشباب الأسبوعية، عدد ٦٧ فى ١/٣/١٩٤٥.

(١٥٥) ومن الجدير بالذكر أن الخلاف فى الرأى بين أعضاء الهيئة الواحدة أمر طبيعى تعارفت عليه جميع الهيئات ذات النظم النيابية والأحزاب السياسية فى العالم، مثل ذلك ما حدث فى حزب المحافظين عام ١٩٣١ حينما قامت معارضة شديدة فى داخل الحزب ضد بلدوين رئيس حزب المحافظين، وذهبت جرائد المحافظين تطعن على رئاسته لماذا فعل؟ هل ادعى احد من المعارضة له دسيسة عليه؟ كلا بل اعترف بأن معارضيه يطلبون الخير، وقال أنن الهيئة التى تفصل بينى وبينكم هو الحزب نفسه، فعقد مؤتمرا من أعضاء الحزب ليحتكم إليه هو وخصومه فى الرأى، وبحثوا فى الأمر فأصدروا قرارا بتأييد رئاسة بلدوين، ولكنه لم يعترض بالسوء إلى الأقلية، إذ كان مدار الخلاف الصالح العام للامبراطورية وللأشخاص، لمزيد من التفاصيل انظر الدستور: عدد ٢٠ فى ٢٤ مارس ١٩٣٨، وكذلك أنظر: F.O.407/221, Op. cit.

(١٥٦) د. محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص٤٠.

(١٥٧) Deeb, Marius; Op. cit., P 335 -Litte tom; Egypt, p.157.

(١٥٨) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ط١، ص٥٨ ولمزيد من التفاصيل حول تصرفات أحمد ماهر الأخيرة انظر:

مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد العادى الثالث جلسة فى ٣ يناير ١٩٣٨، ص ٢٢٠ وخاصة عند ما استصدرت وزارة محمد محمود زعيم المعارضة مرسوما ملكيا بحل البرلمان فى ٣ يناير ١٩٣٨، وكان حزب الوفد يمثل فيه الأغلبية واعترض أعضاء مجلس النواب علي مرسوم حل البرلمان، وتدخلت الشرطة لاخراج الأعضاء من مجلس البرلمان، وحينما اشتد هياجهم أمر أحمد

ماهر بوليس المجلس باطفاء الأنوار ورفع الجلسة.

(١٥٩) F.o. 407/221 H. Mr Eden. October 28. 1937. Enclosure in No 51 . 1227. Page57.

(١٦٠) مقابلة شخصية مع المرحوم المهندس سيد أحمد مرعى بمنزل سيادته فى يوم ١٩٨٦/٢/٢٤.

(١٦١) Little. Tom: Egypt. London. 1958. P. 157 - Royal: Great Brition and Egypt 1914 - 1951. London. 1952. p. 50 - Vidal: Safia Zaghloul: P.87.

(١٦٢) من الجدير بالذكر أنه تم اصدار العدد الأول من جريدة الدستور فى يوم السبت ٥ مارس ١٩٣٨ وكان رئيس تحريرها الBسقاذ محمد خالد، وكان لها شعارا يتصدر فى الصفحة الأولى بعنوان الله الوطن الملك، كما كان لها دارا وعنوانها ٣٨ ش منصور.

(١٦٣) الطليعة: العدد الرابع فى أبريل ١٩٦٥ ص ١٣٧.

(١٦٤) سيد مرعى: أوراق سياسية، ج١، ص ١١٩ والمصور: عدد ١٤٧٦ فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ص ١٦.

(١٦٥) نذكر منهم: النقراشى عن دائرة الجمرك بمحافظة الاسكندرية وحسين، سعيد بك عن الرمل، ومحمد فهمى عبد المجيد عن العطارين، ومحمد الدمرداش عز غيط العنب، وممدوح رياض عن دائرة المنشية، والسيد مرسى مينا البصل، والدكتور أحمد ماهر عن دائرة الدرب الأحمر بالقاهرة وعزيز مشرقى عن شيرا، ومصطفى أحمد العسال عن دائرة الأزبكية وأمين أحمد سعيد عن بولاق، وسابا حبشى عن دائرة مصر القديمة، وأحمد نصر مرعى عن دائرة العزازية، وعلى السيد أيوب عن التل الكبير، وأحمد السيد سالم عن فاقوس، وحامد محمود عن طوخ، والأستاذ محمد فايد عن جزيرة الأعجام بالقليوبية - ولمزيد من التفاصيل لمعرفة باقى الأعضاء لمجلس النواب فى الهيئة السعدية الذين فازوا فى انتخابات أبريل ١٩٣٨ انظر الدستور: عدد ٣١ فى ١٤ أبريل ١٩٣٨.

(١٦٦) مقابلة شخصية مع المرحوم المهندس سيد أحمد مرعى بمكسن سيادته بالقاهرة فى يوم ١٩٨٦/٢/٢٤.

(١٦٧) د. عاصم الدسوقى: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢، ص ٢٢٨، د. عبد العظيم محمد رمضان: صراع

الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ص ١٥.

(١٦٨) د. يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، ص ٦١.

(١٦٩) الطليعة: المصدر السابق، والدستور: عدد ٢٥٤ فى ١٥/١١/١٩٣٨، ص٧. وانظر أيضا محمد أبو رواع: الشهيد أحمد ماهر، المجلد ١، ص ١٦٩ - ٢٠٥.

(١٧٠) محمد ابراهيم أبو رواع: المرجع السابق، ص ١٩٧ - ١٩٨.

(١٧١) د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٢٤.

(١٧٢) F.O. 407/221 II, (J376013369/16) Sir Lampson to Halifax, Telegram No 599, Alexandria, 16 Septemer,1939, Page104.

(١٧٣) مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية: روزاليوسف الأسبوعية: حلقة ١٥ عدد ٢٨٢٦ فى ٩/٨/١٩٨٢ ص٣٨، د.صلاح العقاد: الحرب العالمية الثانية دراسة فى العلاقات الدولية، ص ٢١٦، د. عاصم الدسوقى مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، ص ١٥٠.

(١٧٤) هم: محمود فهمى النقراشى وزير المالية - محمود غالب وزير المواصلات - ابراهيم عبد الهادى وزير التجارة والصناعة - على أيوب وزير دولة.

(١٧٥) المصور: عدد ١٤٧٦ فى ٢٣ يناير ١٩٥٣، ص ١٤، د. محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية ج٢، ص ١٦٨ - ١٦٩، عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ص ١٩٢ - ١٩٣، د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية من ١٩٣٧ - ١٩٤٨، ج٣ من القسم الثانى ص ١١٤ - ١١٥.

(١٧٦) د. محمد حسين هيكل: نفس المرجع السابق، ص ١٧٦.

(١٧٧) د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات ص ٤٢٥.

(١٧٨) دار الوثائق القومية بالقلعة. محافظ عابدين، محافظ الأحزاب السياسية، محفظة رقم ٢١٦ حزب الوفد.

(١٧٩) The Egyption Mail: No 5304 Cairo, Saturday, January,4, 1930, Page.3.

(١٨٠) البلاغ اليومى: عدد ٢١١٨ فى ٢٧ مارس ١٩٣٠ ص٤.

(١٨١) المقطم: عدد ١٤٩٠٢ فى ٣٠ اغسطس ١٩٢٧.

(١٨٢) المصور: عدد ٦٦٩ فى ٦ أغسطس ١٩٢٧، ص ٢٣، مقال بعنوان النقراشى

يحى عهد الفاروق.

(١٨٣)د. عبد العظيم محمد رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر، ص ٢٣٢، سامى أبو النور: دور القصر فى الحياة السياسية من ٣٦ - ١٩٥٣، رسالة دكتوراه سبق ذكرها ص ١٤١.

(١٨٤) د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٧.

(١٨٥) الدستور: عدد ١٢٩٨ فى ١١ فبراير ١٩٤٢، ص ٢، الدستور عدد ٩٥١ فى ١١ فبراير ١٩٤١ ص١.

(١٨٦) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، أوراق ديوان جلالة الملك «تشريفات» محفظة رقم ٦٦٣، وتذكر الوثيقة أن النقراشى سجل اسمه فى سجل التشريفات فى يوم الخميس ٢٣ نوفمبر ١٩٤٤ أثناء عمله وزيرا للخارجية فى وزارة الدكتور أحمد ماهر الأولى.

(١٨٧) المصور: عدد ١٤٧٦ فى ٢٣ يناير ١٩٥٣، ص ١٤، د. يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، ص ٤٤ - ٥٠.

(١٨٨) ومن الجدير بالذكر أنه فى ٤ فبراير ١٩٤٢ أعاد الوفد للحكم وألف النحاس باشا وزارته الخامسة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٢٦ مايو ١٩٤٢، ولم يشترك النقراشى فيها، ثم فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ألف النحاس وزارته السادسة وأخرج منها مكرم عبيد باشا، ولم يشترك النقراشى فيها أيضا، وأخيرا ألف النحاس وزارته السابعة والأخيرة فى ١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢ - وكان النقراشى قد توفى إلى رحمة الله.

(١٨٩) المصور: المصدر السابق، الأهرام: عدد ٣٣٣٩٦ فى ١٨ مايو ١٩٧٨، ص ٣ وانظر أيضا: د. عصام ضياء الدين السيد على الصغير: الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ - ١٩١٥ ص ٥٣ - ١٧١.

(١٩٠) وزارة الخارجية: الوثائق الخاصة بمصر والسودان، ص ٢٤.

(١٩١)د. يونان لبيب رزق: الاحزاب المصرية المرجع السابق، ص ٥٦ د. أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ٩٢٢ - ١٩٥٣، ص ٤٣ - ١٠٤.

(١٩٢) نفس المرجعين السابقين، ونفس الصفحات، ومن الجدير بالذكر أن استقال عدلى يكن من رئاسة الحزب فى ١٩٢٤، فخلفه فى الرئاسة عبد العزيز فهمى.

(١٩٣) د. يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية، المرجع السابق، ص ٥٧.

(١٩٤)د. على شلبى وأخر: الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ص١٠٠.

(١٩٥) مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية: روزاليوسف الأسبوعية، الحلقة ١٣، عدد ٢٨٢٣ فى ١٩/٧/١٩٨٢، ص ٤٣.

(١٩٦) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ط١، ص١٤٨.

(١٩٧) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٢٠ حزب الأحرار الدستوريين ويوجد بنفس المحفظة نص باللغة الفرنسية بالمصالحة الوطنية التى تبين حزبى الوفد المصرى والأحرار الدستوريين لتوحيد الصفوف يدا واحدة فى النضال الوطنى وهذه المصالحة موقع عليها قيادات الحزبين معا بتاريخ ٣١/٣/١٩٣١، وانظر المصور: عدد ٣٣٩، فى ١٠ أبريل ١٩٣١ ص١.

(١٩٨) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص ١٤٤ - ١٤٩.

(١٩٩) د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٧٥٢ - ٧٥٧، د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية مرجع سابق ص ٣٦٠.

(٢٠٠) طارق البشرى: الحركة السياسيةفى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ص ٢٠ - ٢١.

(٢٠١) د. يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ٤١٦.

(٢٠٢) د. على شلبى: مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١، ط ١ ص ٤٢، ومن الجدير بالذكر أن جماعة المؤسسين لجمعية مصر الفتاة فى اكتوبر ١٩٣٣ تكونت من أحمد حسين، كمال الدين صلاح، محمد صبيح، أحمد عبد المطلب الشيمى، مصطفى عبد الله الوكيل، نور الدين طراف، ومحمد عبده، محمد مصطفى حجاج - لمزيد من التفاصيل انظر نفس المرجع ص ٢٧٩.

(٢٠٣)د. يونان لبيب رزق: الأحزاب المصرية، المرجع السابق، ص ٩٠.

(٢٠٤) هم محمد حلمى الجيار - محمد صبيح - ابراهيمم شكرى - فتحى رضوان - السيد سليم - أنور رجب - عبد الرحيم عنبر - محمود مكى - مصطفى عدلى - محمد عز الدين - زكى صالح - ابراهيم طلعت - نور الدين طراف - كمال سعد، فخرى اسعد، محمد حسين، عبد الحميد حسين، محمد جمال الدين الشرقاوى، لمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد العزيز رفاعى: الديمقراطية والاحزاب السياسية فى مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥ - ١٩٥٢، ص ٢٠٩.

(٢٠٥) د. عبد العزيز رفاعى: نفس المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٢٠٦) د. على شلبى: المرجع السابق ص ٩٤ ، ٩٦.

(٢٠٧) د. عبد العزيز رفاعى: نفسه ص ٢١٠.

(٢٠٨) د. على شلبى نفس المرجع، ص ٥٩ - ٦٢.

(٢٠٩) د. على شلبى: نفسه ص ٦٦.

(٢١٠) كان أحمد صبيح السكرتير العام المساعد لجمعية مصر الفتاة وقتذاك على اتصال وثيق بأحمد ماهر فقد كان يعمل معه فى جريدة كوكب الشرق الوفدية، ولم يجد منه إلا كل عطف وتأييد لمصر الفتاة.

(٢١١) د. على شلبى: نفس المرجع ص ٣٩٣.

(٢١٢) مصر الفتاة: عدد ٤٧ فى ١٩٤٥/١٢/٢٦، ص ٣، مقال بعنوان: تاريخ وتحليل القضية بيننا وبين النقراشى باشا.

(٢١٣) د. على شلبى : المرجع السابق، ص ٣٩٤ - ٣٩٦.

(٢١٤) د. رؤوف عباس حامد: حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ - ١٩٥٢ المجلة التاريخية المصرية، المجلد التاسع عشر، سنة ١٩٧٢، ص ١٠٧ وانظر أيضا: د.محمود متولى: مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ثورة ١٩٥٢، ص ٤٢٤.

(٢١٥) محمد التابعى: من أسرار الساسة والسياسة (مصر ما قبل الثورة) دار القلم بالقاهرة، ص ١٦٤.

(٢١٦)د. محمد فريد عبد المجيد حشيش: حزب الوفد من ١٩٣٦ - ١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عفين شمس ١٩٧٠ ص ١١٨.

(٢١٧) د. عبد العظيم محمد رمضان: دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ص ٢٣٢، د.سامى ابو النور: دور القصر فى الحياة السياسية مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧. المصور: عدد ١٤٧٦ فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ص ١٦.

(٢١٨) احمد قاسم جودة: المكرميات مجموعة خطب وبيانات مكرم عبيد، ص ١٨٦.

(٢١٩) مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية: روزاليوسف: الحلقة ١٦ عدد ٢٨٢٧، فى ١٩٨٢/٨/١٦ ص٤٤، طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٢٢، د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات ص ٤٦٤ - ٤٦٨.

(٢٢٠) الأهرام: عدد ٣٣٣٩٦ فى ١٨ مايو ١٩٧٨، ص ٣.

(٢٢١) د. آمال محمد كامل بيومى السبكى: التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ رسالة ماجستير بآداب القاهرة ١٩٧٦، ص ٩٥.

(٢٢٢) الأهرام: المصدر السابق.

(٢٢٣) هو مسيحى تربى فى ألمانيا وكان على علاقة بالحزب الشيوعى الألمانى ولما قدم إلى مصر رفض العودة إلى وطنه وبدأ يقيم علاقات مع المنظمات اليسارية فى مصر، وكان يعادى النازية والفاشية ويعتبرهما خطرا شديدا لابد من مقاومته - أنظر: آمال محمد كامل: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢٢٤) د. عبد الوهاب بكر محمد: أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠، ص ٥١.

(٢٢٥) الأهرام المصدر السابق.

(٢٢٦) د.عبد الوهاب بكر محمد: المرجع السابق، نفس المكان، د. آمال محمد كامل: المرجع السابق، ص ٤٨ وانظر ايضا:

Walter, Z. La queur. communism and Nationalism in the mid LeEast, London, 1955, pp42-43.

(٢٢٧)د. آمال محمد كامل بيومى: نفس المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٢٢٨) مصطفى أمين: الكتاب الممنوع، اسرار ثورة ١٩١٩، الجزء الثانى، دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٥، ص ٣٠٧، ٤٠٥.

(٢٢٩) د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ص ٣٤١.

(٢٣٠) د. هدى جمال عبد الناصر: الرؤية البريطانية للحركة الوطنية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ رسالة دكتوراه (منشورة) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة ١٩٨٥، ص ١٠١.

(٢٣١) المصور: عدد ١١١٥ فى ٢٢ فبراير ١٩٤٦ ص٣.

(٢٣٢) المصدر السابق: عدد ١١٤٤ فى ١٣/٩/١٩٤٦ ص٥.

(٢٣٣) آخر ساعة: عدد ٦٣٣ فى ١١/١٢/١٩٤٦ ص٤.

(٢٣٤) آخر ساعة: المصدر السابق نفس المكان.

(٢٣٥) السياسة الأسبوعية:: عدد ٣١ فى ١٤ اغسطس ١٩٣٧ ص٤.

الفصل الرابع
النقراشي والحياة النيابية

– **النقراشي عضو البرلمان**: من أول سبتمبر ١٩٢٦ حتى ٢٨ يولية ١٩٢٨.

– **البرلمان والنقراشي الوزير**: من ١١ يناير ١٩٣٠ حتى ١٧ يونية ١٩٣٠.

ومن ٢٣ مايو ١٩٣٦ حتى ١٤ يولية ١٩٣٧.

ومن ٢٤ يونية ١٩٣٨ حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٠.

ومن ١٨ يناير ١٩٤٥ حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥.

– **البرلمان والنقراشي رئيس الوزارة الأولى**:

من ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير ١٩٤٦.

– **البرلمان والنقراشي رئيس الوزارة الثانية**:

من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

– **موقف النقراشي من الحياة النيابية «خارج الحكم»** :

من ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ حتى ٢ فبراير ١٩٣٨.

ومن ١٢ أبريل ١٩٣٨ حتى ٢٣ يونية ١٩٣٨.

ومن ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ حتى ٧ فبراير ١٩٤٢.

ومن ١٦ فبراير ١٩٤٦ حتى ٨ ديسمبر ١٩٤٦.

الفصل الرابع

النقراشي والحياة النيابية

مقدمة

بدأ النقراشي ممارسته للحياة النيابية خلال فترة العشرينات من القرن العشرين، وهذه المرحلة من حياة النقراشي تعتبر في نظرنا مرحلة تكوينية لظهوره على المسرح السياسي ، لأنه لعب خلال هذ الفترة دورا واضحا في البرلمان المصري بمجلسيه (النواب والشيوخ) . ورغم ذلك لم تدرس هذه المرحلة دراسة تفصيلية كاملة وافية، لذلك قررنا دراستها نظرا لأنها فترة ليست قصيرة.

ونلاحظ أن طوال الاثنين والعشرين عاما (١٩٢٦-١٩٤٨) التي اشترك فيها النقراشي في البرلمان اتضحت بعض الأمور التي كشفت عن شخصيته.

والدراسة في هذا الفصل ستعالج المواقف المتعددة للنقراشي من الهيئات البرلمانية المختلفة التي عاصرها خلال الفترة التي عمل فيها بالسياسة وتنقسم كالاتي :-

أولا: النقراشي عضو البرلمان : وهذه المرحلة تبدأ من الهيئة النيابية الثالثة من أول سبتمبر ١٩٢٦ حتى انتهاء انعقاد هذه الهيئة في ٢٨ يولية ١٩٢٨ .

ثانيا : البرلمان والنقراشي الوزير: وتبدأ هذه المرحلة باشتراكه في الهيئة النيابية الرابعة التي بدأت في ١١ يناير ١٩٣٠ حتى ١٥ يونية ١٩٣٠ كوزير للمواصلات، ثم سنتحدث عن موقفه المشرف واستقالته من مجلس النواب

النقراشى عضو البرلمان:

ونحاول الآن أن نتعرف على ممارسه نشاط النقراشى فى البرلمان المصرى (مجلس النواب) وهو عضو منتخب وإننا نؤيد ماذهب إليه أحد الباحثين فى أن الحياة النيابية تقوم على انتخابات تجرى بهدف إختيار ممثلين عن الناخبين ، هذه الانتخابات تمثل أساس الحياة النيابية(١).

وقد بدأت الحياة البرلمانية فى يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ وكان يوما مشهودا فى تاريخ مصر الحديثة، فلأول مرة منذ احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبون انتخابا حرا فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة ، غير أن برلمان عام ١٩٢٤ لم يمكث كثيرا فقد توالت الأحداث سراعا بعد اغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، فقد قام أحمد زيور الذى خلف سعد زغلول فى ٢٥ نوفمبر باستصدار مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، ولم يقف الأمر عن ذلك الحد ، فقد بدأت الوزارة تطارد بعض رجال الوفد بتهمة التطواطؤ فى حادث اغتيال السردار ، ففى يوم ٢٧ نوفمبر ألقت السلطات البريطانية القبض على النقراشى وكيل وزارة الداخلية السابق(٢).

وقبل أن ينتهى الشهر لتأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت وزارة أحمد زيور فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسوما بحل مجلس النواب واجراء الانتخابات يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد مجلس النواب واجراء الانتخابات يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد ، وقد افتتح البرلمان بمجلسيه فى يوم الاثنين ٢٣ مارس ١٩٢٥ وظهر التنافس بين سعد زغلول وعبد الخالق ثروت وأسفرت النتيجة عن فوز حزب الوفد بالأغلبية ، وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، فرفع زيور كتاب الاستقالة إلى الملك ، فأصدر

الملك مرسوما بحل المجلس وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢٥(٣) وبذلك يمكن القول أن هذا المجلس لم يمكث سوى تسع ساعات فكان أقصر المجالس النيابية عمرا.

والواقع منذ صدور القرار السابق بحل مجلس النواب لم يهدأ سعد زغلول بقانون الاحتجاج، واجتمع البرلمان من تلقاء نفسه فى السبت الثالث من نوفمبر ١٩٢٥ ، ونتيجة لذلك تظاهرت الوزارة بأنها مسرعة فى غير إبطاء فى إجراء انتخاب فجعلته على درجتين وتلته بإصدر مرسوم آخر يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ باجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخاب المباشر وأعيد قانون انتخابات ١٩٢٣ ، وكان صدور هذا المرسوم بمثابة إلغاء لقانون الانتخابات الذى أصدرته فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥(٤).

ثم صدر مرسوم آخر يوم أول أبريل بتحديد يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ موعدا لانتخابات النواب(٥) ، ويمكن أن نوضح دور النقراشى فى هذه الانتخابات.

ومن الجدير بالذكر أن النقراشى لم يشترك فى برلمان ١٩٢٤- ١٩٢٥ بسبب القبض عليه والصاق التهمة له بقتل السردار ، وشاء القدر أن تتاح له فرصة دخول برلمان سنة ١٩٢٦ عندما رشح سعد زغلول ممدوح رياض عن دائرة الجمرك فى ٢٩ أبريل ١٩٢٦(٦) ، واشترط عليه فى حالة الحكم ببراءة النقراشى يتولى هو عضوية دائرة الجمرك بدلا منه(٧).

وكان من المنتظر بعد فوز حزب الوفد فى هذه الانتخابات أن يتولى سعد زغلول رئاسة الوزارة، ولكن سعد زغلول رأى أن الأسباب التى أدت إلى استقالة وزارته السابقة مازالت قائمة خاصة وأن كانت تجرى فى هذه الفترة محاكمة كل من أحمد ماهر والنقراشى ، لذا فإنه آثر الابتعاد حتى تنتهى براءتهما(٨).

وفى الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٢٦ وبعد ثلاثة أيام فقط أعلنت محكمة الجنايات العليا بالقاهرة براءة النقراشى من التهم التى نسبت إليه ، نتيجة لذلك فقد استقال ممدوح رياض بك فى ١٧ أغسطس ١٩٢٦ عن دائرة الجمرك بمحافظة الاسكندرية(٩) وانتخب بدلا منه النقراشى (موظف سابق) عن نفس الدائرة فى أول سبتمبر ١٩٢٦(١٠) ثم نودى عليه فحلف اليمين . القانونى حسب نص المادة ٥٠ من قانون الدستور(١١).

ويتضح لنا منذ الوهلة الأولى أن انتخاب النقراشى عضوا بمجلس النواب المصرى ، أحدث ردود فعل تمثلت فى إرسال التهنئة التى تلقاها من الشخصيات السياسية البارزة فى مصر والمباركة لهذا الاختيار والاستبشار بالخير له بدخوله للبرلمان(١٢).

ومما سبق نلمس مدى استقباله فى مجلس النواب حيث استقبله النواب بالتصفيق الحاد عندما جلس أول مرة فى البرلمان، وأكثر من ذلك فقد انتخب سكرتير للجنة المعارف العمومية(١٣).

ولا يفوتنا أن نوضح أسباب فوزه فى هذه الانتخابات ، ويؤكد ذلك وجود علاقة قوية بينه وبين بسعد زغلول وانتمائه لحزب الوفد بالإضافة إلى إنه كان ذا شعبية كبيرة عن دائرة الإسكندرية ، فضلا عن كفاحه ونضاله فى ثورة ١٩١٩ . وتلك الأسباب جعلته منفردا فى دائرته ، ولذا فإن عضويته لمجلس النواب كانت تتمثل بفوزه فى كل الانتخابات التى أجريت فى دائرته خلال فترات طويلة من أول سبتمبر ١٩٢٦ حتى وفاته فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، ماعدا الهيئة النيابية الخامسة التى بدأت – من ١٩٣١/٦/٣٠ حتى ١٩٣٤/٦/٢٨ ، فانه آثر الابتعاد عنها . وكذلك الهيئة النيابية الثامنة التى بدأت من ١٩٤٢/٣/٣٠ حتى ١٩٤٤/٨/٩ فإنه لم يشترك فيها أيضا. وطبقا

للمادة ٨٥ من الدستور والتى تنص على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب »(١٤). لذا سيكون حديثا عنه أثناء عضويته للبرلمان عن نشاطه فى مجلس النواب فقط . ولقد استهل النقراشى عمله كعضو فى البرلمان بالرد على مطالب الأمة فيما يتعلق بأمور التعليم ، ويقف النقراشى فى إحدى جلسات مجلس النواب عند عرض قانون مدرسة الهندسة الملكية يشرح الوقائع قائلاً ان مجموع الدرجات مائة درجة لأعمال السنة، ويقتضى لنجاح الطالب أن ينال ثلاثين فى المائة من كل فرع وعلى ذلك يلزم الطالب أن يحصل على اثنتى عشرة درجة فى التحريرى وتسع درجات فى العملى وتسع فى أعمال السنة، ولكنه لو حصل على هذه الدرجات التى مجموعها ثلاثون درجة لا ينجح فى الامتحان ، بل يلزمه أن يكون مجموع درجاته أربعين درجة أى أنه يلزمه أن يحصل على عشرة درجات أخرى لينجح فى الامتحان(١٥).

وفى غمرة نشاطه كنائب مسئول عن التعليم ، يقف فى نفس الجلسة ليدافع عن الطلبة ، عندما قدم محمد على باشا اقتراحا يقضى بأن الراسب فى مادة أو مادتين يعاد امتحانه فى ملحق ، ولكن النقراشى لم يوافق على هذا الاقتراح ، ولكن فى نهاية الجلسة قرر مجلس النواب عقدة بصفة استثنائية « ملحق دبلوم مدرسة الهندسة الملكية» للطلبة الذين رسبوا فى الامتحان ويمتحن الطلبة الذين رسبوا فى ثلاث مواد على الأكثر فيما رسبوا فيه ، فإذا رسبوا فى أكثر من ذلك امتحنوا فى جميع المواد ، وقد رفض النقراشى هذا المشروع(١٦).

ولكى نعرف حقيقة رفض النقراشى لملحق الطلبة والذى يبدو واضحا من ذلك الحديث الذى ألقاه فى مجلس النواب ، والذى صرح فيه بأنه حريص على مصلحة الطلاب لأنهم سيكونون يوما من الأيام أصحاب

مسئوليات هامة ، وهذه الملاحق تضعف فيهم قوة الكفاح والمنافسة ، ويجب أن يحصلوا على أكبر قسط من العلوم » لا أن يكتفى بإعطائهم فرصة المرور فى الامتحانات فحسب ، فضلا على عدم تشجيع الأقلية الضعيفة منهم وراء الملاحق (١٧).

ولم يقف نشاط النقراشى النيابى على مناقشة مشاكل التعليم فحسب، ولكن تعداه إلى أكثر من ذلك ، فلم يكد يمر أسبوع على الجلسة السابقة حتى كانت جلسة ٥٣ فى ١٩٢٦/٩/١١ ، حيث وجه سؤالا لوزير الأوقاف قائلا هل يتفضل وزير الأوقاف ببيان العلوم التى يتلقاها الطلبة فى أوربا على نفقة وزارة الأوقاف ؟ والغرض الذى أرسلوا من أجله هؤلاء الطلبة إلى أوربا؟ وبادر وزير الأوقاف بالإجابة موضحا بأن كان هؤلاء الطلبة فى أول الأمر أربعة وأصبحوا الآن واحدا فقط ، وفى سنة ١٩٢٥ قررت اللجنة الاستشارية للوزارة مساعدة على على أفندى رئيس قسم المساجد بمبلغ مائتى جنيه لتعليم ابنه فى فرنسا ، وقد نال هذا الطالب شهادة العلوم المالية والآداب ودبلوم التجارة العليا من جامعة مونيلية وهو يستعد لأجازة الحقوق أيضا(١٨).

وفى الجلسة الثامنة عشر ناقش الأعضاء اقتراحا بشأن تخفيض أجور السكك الحديدية إلى بلاد المصايف فى مدة فصل الصيف ، وقد وافق النقراشى على هذا الاقتراح مؤكدا أن التسهيلات تشجع على الاصطياف ، وأنه على تمام الثقة بأن تخفيض ثمن التذكرة سيؤدى فى النهاية إلى زيادة إيراد المصلحة(١٩).

ومما سبق يتبين لنا أن النقراشى اهتم بمشاكل التعليم والأوقاف والاقتصاد ، غير أنه لم يهمل اهتمامه بالقضية الوطنية ، لأنها الأم ، فعلى سبيل المثال نذكر أنه أثناء مناقشة الاستجواب الذى تقدم به عبد الرحمن

عزام إلى سعد زغلول باشا رئيس مجلس النظار وقتئذ حول سياسة الحكومة بالنسبة للموظفين الأجانب ، وتنفيذا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بشروط وخدمة الموظفين والمستخدمين العمال الأجانب وبشرط إحالتهم على المعاش أو فصلهم من الخدمة ، وفى هذه الجلسة وقف النقراشى أثناء مناقشة الاستجواب وأيد عبد الرحمن عزام فى موقفه، وطلب من رئيس الوزراء بأن يتعهد للمجلس بأن لا يجدد عقد أى موظف أجنبى تنتهى مدة خدمته فى مارس ١٩٢٧(٢٠).

وإن دل موقف النقراشى هذا على شىء فإنما يدل على مدى حرصه على عدم تدخل نفوذ الموظفين الأجانب فى شئون مصر وإحلال الموظفين المصريين بدلا منهم فى المقام الأول، ولذا فقد إشترط على الحكومة بألاتجدد عقد أى موظف أجنبى إلا إذا أثبت لديها أن المصلحة فى حاجة ضرورية له وبشرط أن يكون تجديد العقد لأقصر مدة وكان هذا شأن النقراشى فى معظم مواقفه السياسية من الأجانب .

ولم يتوقف نشاط النقراشى عند حد العضو المتحدث الذى يطرح قضايا ويناقش أخرى بل شارك مشاركة عملية فى عدة لجان المجلس، ففى هذه الدورة أنتُخب مقررا للجنة المعارف عن مشروع قانون بتعديل نظام مدرسة القضاء الشرعى، واستمرت المناقشة عدة جلسات من بداية ٢١ مارس ١٩٢٧ حتى ٢٨، ٣٠، ٣١ مارس ١٩٢٧ ، وفى نهاية الجلسة وافق أعضاء مجلس النواب على مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعى بعد تقديم النقراشى مواد المشروع(٢١).

ويمكن إلقاء بعض الضوء على تلك العلاقة التى كانت بين النقراشى ومديرية الاسكندرية التى يتبعها ، ويظهر ذلك واضحا فى الجلسة رقم ٥٠ عندما وجه سؤالا إلى وزير المالية قائلاً :قرأت فى الصحف أن وزارة المالية

قد ألفت لجنة للنظر فى تقدير الغوائد فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فهل هذا صحيح ؟ فأجاب وزير الخارجية (بالنيابة عن وزير المالية) نعم هذا صحيح ، فبادر النقراشى قائلاً إنى أقترح أن تلغى جميع المسموحات الجمركية ماعدا ماجرت به التقاليدالسياسية ، وعلى الفور وافق وزير الخارجية على هذا الإقتراح(٢٢) وهكذا يتضح لنا أن النقراشى كان حريصا على أموال الدولة.

وفى الواقع أن النقراشى استفاد خبرة كبيرة أثناء عمله بالوظائف الحكومية فى وزارة الزراعة ، وقد ترجم هذه الخبرة فى البرلمان عندما وجه سؤالا لوزير الزراعة يستفسر فيه قائلا هل تبخر جميع واردات البلاد التى ترد منها فواكهه بها إصابات أو يبخر جزء من تلك الواردات فقط؟ ، وأجاب عليه وزير الزراعة مبينا أن تبخير الفواكة الواردة من الخارج لا تقع إلا على المصابة بالأمراض التى لا وجود لها فى مصر ،أما الفواكه التى ترد من الخارج وتكون مصابة بأمراض لها نظير فى مصر فلا تجرى فيها عملية التبخير(٢٣).

ويواصل النقراشى اهتمامه بمديرية الاسكندرية ، ففى جلسة تالية عارض وزير المالية عندما حذف مبلغ ٢٠٠٠ جنيه الخاصة بالأمور الصحية كانت تدفعها الحكومة إعانة لبلدية الاسكندرية ، وقد برر النقراشى ذلك المسلك الذى سلكه وزير المالية حيال إعانة بلدية الاسكندرية فى حديث له بجلسة رقم ٧٤ فى ٨ يونيه ١٩٢٧ بمجلس النواب ، إذ أكد أن الحكومة من واجبها أن تساعد جميع أنحاء القطر ، والمصروفات الصحية واجبه وأرى من العدالة الموافقة على الاعتماد هذا العام ، وبعد ذلك يجوز لمصلحة الصحة أن تتفق مع المجلس البلدى فى أن يتحمل هو الانفاق على المستشفى فى المستقبل(٢٤).

ويجدر بنا أن نسجل موقفا للنقراشى أثناء عضويته للبرلمان المصرى، وقد تجلى هذا الموقف خلال مناقشة ميزانية وزارة الصحة لعام ١٩٢٧ ، فقد اقترح الدكتور حافظ عفيفى بصفته مقررا للجنة المالية أن يوقف صرف الاعتماد المطلوب فى الميزانية وقدرة ألف وستمائة واثنان وعشرون جنيه المخصصة لمدرسة تخريج عمال صحيين حتى تستوفى المصلحة بحث هذا الموضوع من جميع أطرافه ، وحتى تدرس إمكان إيجاد نظام آخر ، فبادر النقراشى بمعارضته ، وقد وضح أسباب جنوحة للمعارضة فقال: عالجت مصلحة الصحة العمومية الحالة السيئة لحلاقى الصحة باقتراح مشروع لإعداد عمال صحيين ، والذى أفهمه أنه إذا أريد الاعتراض على هذا المشروع وجب أن ينصب الاعتراض على الجوهر ، ولا يتمسك المعترضون بمسائل شكلية تؤدى إلى عرقلة خطوات الإصلاح ، ثم أضاف إن اقتراح حضرة المقرر يتضمن أمرا هاما، وهو وقف اعتماد المبلغ حتى يبحث المشروع بحثا وافيا فإذا كان هذا هو السبب الوحيد الذى من أجله يطلب عدم الموافقة على الاعتماد ، فان المجلس يستطيع الموافقة على الاعتماد الآن وهو مطمئن ، وقد علل النقراشى سبب ذلك بأن لجنة الشئون الصحية وغالبية أعضائها من الأطباء والنواب قد بحثوا المشروع بمافيه الكفاية ، ووافق جميع أعضائها ماعدا الدكتور عبد الخالق سليم على اقرار الاعتماد ، وبقيت المسألة الشكلية ، فأوضحها النقراشى قائلاً بأن الموافقة على الإعتماد لا تعتبر سابقة لأوانها لعدم تقديم المشروع بكل مايفهم من أنها تأييد لمصلحة الصحة العمومية للسير فى طريق الاصلاح ، ولا يجوز لنا أن نعرقل خطواتها إلا إذا قدم مشروع آخر يحل محل مصلحة الصحة ، أما الاعتراض الشكلى فمعناه تعطيل خطوات الإصلاح (تصفيق)(٢٥) .

ومضى النقراشى فى نشاطه داخل البرلمان فوجه سؤالا آخر لوزير الزراعة مستفسرا عن الجلود التى تسلخ فى مصر، وأعلن أنها تفقد كثيرا من قيمتها الصناعية والمالية فهل لوزير الزراعة أن يحدثنا عما قامت به وزارته لإزالة هذه العيوب؟ فأجاب وكيل وزارة المالية (بالنيابة عن وزير الزراعة) موضحا بأن كثيرا من الجلود التى تسلخ فى القطر المصرى تفقد كثيرا من قيمتها بسبب وجود أخاديد وحروق بها ، وقد عنيت الوزارة بتوضيح الأسباب الداعية لوجود هذه العيوب فاتضح لها أن المدة التى تستعمل فى السلخ ليست صالحة لهذه العملية، وقد فكرنا بعد ذلك فى تغيير المدى المستعمل فى السلخ فأرسلنا نستحضر مواصفات النوع الذى يستعمل فى البلدان الأخرى ، وقد اتفقنا مع الخبراء الأجانب على أن يمروا على المسالخ ويشرحوا للعمال الطرق الحديثة المستعملة فى البلدان الأجنبية(٢٦).

ولقد اختتم النقراشى نشاطه فى البرلمان باهتمامه بالمسألة الوطنية ، بذلك الاقتراح الذى قدمه فى الجلسة رقم ٧٧ المنعقدة فى ١٩٢٨/٦/١٢ . وفى رأينا تعتبر من أعمال النقراشى البارزة أثناء عضويته للبرلمان وهو خاص بنقص مرتبات القناصل بالخارج ، فوضع له النقراشى اقتراحا ونص كالآتى : بأنه قد نشأ عن إنقاص مرتبات القناصل وفر كبير للخزانة ، إلا أن القناصل الذين نقصت مرتباتهم أصبحوا لايستطيعون الحضور إلى مصر إلا اذا كانوا أغنياء ، فمن واجب الحكومة ومن المصلحة العامة أن تسهل للقناصل الذين يتناولون مرتبات محددة سبل الإتصال بأوطانهم فى أوقات معينة، وذلك بدفع نفقات عودتهم إلى القطر مرة كل ثلاث سنوات على الأقل وذلك للفئة التى لا تزيد مرتباتها على سبعين جنيها مثلا ،

وختم اقتراحه مؤكدا بأن من المصلحة الوطنية أن يعود كل موظف فى الخارج إلى بلاده مرة كل ثلاث سنوات ليعرف حالة بلاده، وأجابه وكيل وزارة الخارجية على اقتراحه بأن الوزارة تعنى بهذا الموضوع وستقدم به مشروعا فى القريب إلى المجلس(٢٧).

واستمر النقراشى فى حضوره للبرلمان وتوجيه الأسئلة المختلفة لأعضاء البرلمان ، غير أنه فى ٢٨ يونية ١٩٢٨ أصدر محمد محمود مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر على أن ينعقد من تلقاء نفسه يوم السبت٢٨ يولية ١٩٢٨(٢٨) . وفى الميعاد المحدد ٢٨ يولية ١٩٢٨ أعلن تأجيله لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد(٢٩) ولذلك فقد تعطل البرلمان من ٢٨يونيه ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ .

وهناك بعض النقاط يمكن أن نوضحها خلال ممارسة النقراشى للحياة البرلمانية المصرية كعضو وهى:

أولا : انضباطه فى حضور جلسات مجلس النواب، فاننى لاحظت أثناء إطلاعى على مضابط مجلس النواب من بداية ممارسة النقراشى نشاطه فى ١٩٢٦/٩/١ إلى نهاية تأجيله فى ٢٨ يونيه ١٩٢٨ وجدته دائم الحضور للجلسات ، وأنه لم يتغيب طوال الانعقاد العادى الأول(٣٠).

وان استمرار هذه الحالة الممثلة فى حضور النقراشى جلسات المجلس ، كان يشكل تقدما عظيما بالنسبة للحياة البرلمانية ، لأن مجلس النواب بما له من سلطة الرقابة على الحكومة ومن المشروعات والقوانيين أو دراستها أو اقرارها أو رفضها إذا تقدمت بها بالحكومة(٣١) ، فكان يستفاد من خبرة النقراشى عن طريق تقديمه للمقترحات البناءة والحلول السليمة بهدف سيادة الأمة وقيام نظام برلمانى سليم ، فضلا على أن هذا الحضور قد أثر

فيما بعد على وضعه حيث وطد النقراشى الصداقة القوية بينه وبين الكثيريين من أعضاء مجلس النواب.

ثانيا: فى خلال انعقاد الهيئة البرلمانية الثالثة ، دور الإنعقاد الثانى الذى انعقد من ١٨ نوفمبر ١٩٢٦حتى ١٤ يولية ١٩٢٧ ، فقد تغييب أربعة أيام فى ٢٤ يناير ١٩٢٧ ، ٤ مايو ١٩٢٧، ١١ مايو ١٩٢٧ ، ١٨ يونية ١٩٢٧ ، ونلاحظ أنه سبقه باعتذار عن عدم الحضور لتلك الجلسات ، وقبلت اعتذاراته(٣٢) وتقديمه لهذه الاعتذارات قبل كل جلسة يعبر عن ذوقه وتقديره للمجلس بدلا من الغياب بدون عذر.

ثالثا: أما فى خلال انعقاد الهيئة البرلمانية الثالثة ، دور الانعقاد الثالث مجلد ٣,٢,١ والتى انعقدت فى المدة من ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ حتى ٢٨ يونية ١٩٢٨ ، فاننا نقرر انه لم يتغيب طوال فترة انعقادها أيضا(٣٣).

رابعا: وفى خلال دور الانعقاد الثالث لتلك الهيئة رشح النقراشى نفسه فى انتخابات الوكيلين ، فأسفرت النتيجة على حصوله على صوت واحد وبذلك فقد رسبت ، وقد رشح نفسه أيضا فى السكرتيريين النائبين ونال صوتين فرسب ، وفى انتخاب المراقبين نال صوتا واحدا فرسب كذلك(٣٤).

خامسا: فاز النقراشى بالعضوية فى لجنة المعارف العمومية أثناء ترشيحه لها وأسفرت النتيجة بفوزه(٣٥) .

سادسا: أنه كان عضوانشيطا خلال انعقاد تلك الدورات الثلاثة السابقة ، وقدم اقتراحات وأسئلة واستشارات بناءة .

البرلمان والنقراشى الوزير ١١ يناير ١٩٣٠ - ٢٤فبراير ١٩٤٥

وضحنا فى الجزء السابق أن محمد محمود قد عطل البرلمان بموجب الأمر الملكى الصادر فى ٢٨ يونية ١٩٢٨ ، وعندما قدم استقالته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ قبلها الملك فى اليوم نفسه ، وعهد إلى عدلى يكن فى اليوم التالى بتأليف الوزارة الجديدة لإجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية ، فأصدر عدلى يكن أمرا ملكيا فى ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ باجراء الانتخابات لمجلس النواب، ودعوة المجلس الذى كان قائما فى ١٩ يولية ١٩٢٨ إلى الاجتماع فى ١١يناير ١٩٣٠ ، وفى الوقت نفسه أصدرمرسوما آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ للانتخابات ، وقد فاز الوفد المصرى فوزا كبيرا(٣٦)٠

ورشح النقراشى نفسه عن دائرة الجمرك بالاسكندرية فى الانتخابات السالفة الذكر ، وفاز فى هذه الانتخابات بأغلبية مطلقة(٣٧) ، ونتيجة لفوز حزب الوفد فى الانتخابات عهد الملك إلى مصطفى النحاس فى أول يناير ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات فألفها(٣٨).

وقد تم افتتاح البرلمان يوم السبت ١١ يناير ١٩٣٠ ، وهذا هو البرلمان الرابع منذ بدء النظام الدستورى فى مصر فى عام ١٩٢٤(٣٩) وخلال عمل النقراشى وزيرا للمواصلات كان حريصا على أداء واجبه تجاة البرلمان بتلبية الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه من الأعضاء وتفسير ما غمض عليهم فى شئون وزارة المواصلات.

ولقد استهل النقراشى عمله فى هذا البرلمان بالإجابة على الأسئلة الموجهة إليه من الأعضاء ، ففى إحدى الجلسات لمجلس الشيوخ ، وجه إليه

الشيخ عبد الله سليمان أباظة سؤالا يستفسر فيه عن السبب فى عدم تخفيض أجور السكك الحديدية للدرجتين الثانية والثالثة، فبادر النقراشى بالإجابة موضحا أن الأجور الحالية للدرجة الثالثة أقل من الدرجة الثالثة فى الدول الأخرى ، أما أجور الدرجة الثانية فسأعمل على تخفيضها بأسرع مايمكن ، ومتى تم الإتفاق مع وزارة المالية على ذلك التخفيض وجرى العمل به مدة يعاذ النظر فى تقدير الأجور فى جميع الدرجات(٤٠). ويواظب النقراشى على حضورة لجلسات مجلس النواب بعد حضورة لجلسات مجلس الشيوخ(٤١)، ويقف النقراشى مجيبا السؤال الذى وجهه إليه النائب عبد اللطيف اسماعيل زعزوع ليستفسر منه عن السبب فى عدم إنشاء طريق زراعى يبتدئ من منهرة ويمر بالبلاد قلها وكوم العصارة والعواونة مركز مديرية بنى سويف ، وقد أوضح النقراشى فى إجابته أن الوزارة أدرجت الطريق ضمن الطرق المقررة إنشاؤها فى بحر الخمس سنوات المقبلة، والتى صدر بها مراسيم حينما يعتمد المبلغ اللازم لإنشائه(٤٢).

ومن ضمن الاقتراحات التى شارك النقراشى أعضاء مجلس النواب فى مناقشتها فى هذه الدورة ، الاقتراح الذى تقدم به العضو حافظ ابراهيم سليمان ، وهو الاقتراح الخاص بطلب إنشاء محطة للسكك الحديدية ببلدة طحا البيشة بمركز ببا ، وقد أحيل هذا الاقتراح على النقراشى ، فبادر النقراشى بالإجابة عليه موضحا أن الوزارة تراعى دائما الأهمية فى اختيار المواقع التى تقرر لانشاء هلتين بين محطات السكك الحديدية مفضلة الأهم ، لذلك كان ترتيب إنشاء هذا الهلت الخامس والثلاثين ، وقد تم إنشاء سبع وعشرين منها، ولم يبق إلا سبعة تحت الأهمية قبل إنشاء هلت طحا البيشة(٤٣).

ومن الجدير بالذكر أن النقراشى فى ١٨ مارس ١٩٣٠ كان يتولى وزيرا

للمالية(بالنيابة) مدة غياب مكرم عبيد خارج القطر، بالإضافة إلى وزارة المواصلات ، وذلك بمناسبة سفر الوفد المصرى إلى إنجلترا برئاسة مصطفى النحاس لإجراء المفاوضات(٤٤) وكان النقراشى يواظب حضور جلسات مجلس النواب والشيوخ وكان يعد مسئولا عن الإجابة على الأسئلة التى توجه إليه بما يخص وزارة المالية، ففى إحدى الجلسات لمجلس الشيوخ وجه إليه النائب حسن عبد الغفار سؤالا يستفسر فيه عن تعطيل اللجنة المكلفة من موظفى الحكومة وثلاثة من النواب واثنين من الشيوخ ببحث أملاك الحكومة، فأجاب النقراشى (وزير المالية بالنيابة) بأن سارت اللجنة التى شكلت فى ١٩٢٦ لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية فى عملها شوطا يذكر إلا أنه بسبب تعطيل الحياة النيابية أوقفت اللجنة المذكورة، فلما عادت الحياة النيابية صدر القرار الوزارى رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٠ المؤرخ فى ١٩ مارس ١٩٣٠ باعادة تشكيلها، ولنا كبير الأمل أنها تتم أعمالها فى القريب العاجل(٤٥).

وقد وافق مجلس النواب فى ٢٧ أبريل ١٩٣٠ على ميزانية وزارة المواصلات للسنة المالية لعام ١٩٣٠ وبعد أخذ الرأى على أبواب الميزانية وافق الأعضاء بالاجماع عليها(٤٦).

اما عن انضباطه فى حضور جلسات مجلس النواب والشيوخ أثناء توليه وزيرا للمواصلات فهناك صفة اتصف بها النقراشى وهى حرصه على حضور جلسات المجلس بنوعيه، ولم يتغيب طوال دور الانعقاد فكان يحضر جلسات مجلس النواب أولا، ثم يستأذن ليحضر جلسات مجلس الشيوخ المنعقدة فى نفس اليوم(٤٧).

وبعد أن انتهينا من عرض نشاط النقراشى فى الهيئة النيابية الرابعة كوزير للمواصلات نتحدث الآن عن موقفه من الانقلاب الدستورى لحكومة إسماعيل صدقى الذى حدث عام ١٩٣٠.

ومن المعروف أن مصطفى النحالس قدم استقالته فى ١٧ يونية ١٩٣٠، وقد أسرع الملك فى قبول الاستقالة فى ١٩ يونية ١٩٣٠، ثم كلف إسماعيل صدقى بتشكيل وزارة جديدة دليلا على أن السراى قد أعدت جيدا للانقلاب، ولما كان اسماعيل صدقى ممن لا يستندون إلى أية قوة سياسية حقيقية فى البلاد، فقد بدأت الأمور تتجه بوضوح إلى اطلاق يد السراى. وقد سارع الملك باصدار مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان شهرا فى٢١ يونية ١٩٣٠.

ولكى نعرف حقيقة موقف النقراشى من تأجيل اجتماع البرلمان لمدة شهر يجب أن نذكر من الوثائق ما يدل علي ذلك فقد أعلن النقراشى أنه لم يؤيد وزارة إسماعيل صدقى الغير دستورية، وبرر النقراشى سبب ذلك بانها لم تواجه البرلمان وتطرح الثقة فيه(٤٨). ووضع النقراشى حلا للمسألة المصرية وقتذاك بعودة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات على أساسه ويكون الحكم للحزب الذى تتمخض عنه الأغلبية البرلمانية(٤٩).

والآن نستكمل موقف النقراشى وزملائه الوفديين بعد اصدار المرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان لمدة شهر، فلقد رأى النقراشى وزملاؤه الوفديون ضرورة عرض مرسومى تشكيل الوزارة وتأجيل البرلمان على البرلمان نفسه، ومن الجانب الآخر رأت حكومة إسماعيل صدقى أن توافق بشرط ألا يتعدى الأمر تلاوة المرسومين، وفى نفس الوقت أصدرت الحكومة أوامرها للبوليس بقفل أبواب البرلمان مع عدم التعرض للأعضاء بحال من الأحوال، واصرت حكومة صدقى على تحدى البرلمان ومنع اجتماعه وعهدت إلى القوة العسكرية تنفيذ ذلك، وكان واضحا تحدى النواب للمرسوم الملكى وتتعالى الهتافات ثم اقتحام البرلمان وتهديد بعض النواب بسحق رأس الملك ، وقد أسرع بفض دور انعقاد البرلمان فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ وقبل أن تنتهى مدة

التأجيل ودل ذلك على أن السراى والقوى المعادية للديمقراطية كانت تعد العدة للحكم المطلق(٥٠).

واستجاب الملك فورا لطلب رئيس وزرائه وأصدر مرسوما بذلك فى نفس اليوم ١٢ يوليو ١٩٣٠، ولم يستسلم النقراشى لهذا هذا الاعتداء الجديد على الدستور ورفع هو وزملاؤه الاغلبية المطلقة للنواب كتابا إلى الملك.

وقد اعتبر النقراشى أن فض الدورة البرلمانية غير دستورية، وصمم مع زملائه على عقد البرلمان فى الموعد المقرر بعد انتهاء شهر التأجيل أى فى يوم ٢١ يوليو ١٩٣٠، ولكن حكومة اسماعيل صدقى احتلت البرلمان بالقوة المسلحة وأخرجت قوى حرس البرلمان من ثكناتها عنوة، وأحكمت الحصار حول المنطقة بجنود الجيش والبوليس، وأعلنت أن قواتها ستطلق النيران على أعضاء البرلمان إذا حاولوا دخلوله لعقد البرلمان(٥١).

ولم يذعن النقراشى وزملاؤه لهذا الأمر، بل فى ٢٢ يوليو ١٩٣٠ رفعوا عريضة إلى الملك يطلبون فيها دعوة انعقاد البرلمان فى يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها واتخاذ القرارات التى يراها النواب فى ذلك، وذلك بناء على نص المادة ٤٠ من الدستور التى تنص على دعوة البرلمان إلى الاجتماع متى دعت الحاجة إلى ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة فى أحد المجلسين(٥٢).

وقد فند النقراشى وزملاؤه فى عريضتهم بان حكومة صدقى اعتدت على الدستور والبرلمان، وإننا نوضح ما تضمنته هذه العريضة المؤرخة فى ٢٢ يوليو ١٩٣٠(٥٣).

أولا: إن وزارة اسماعيل صدقى تولت الحكم ومضت فيه من غير أن تواجه ممثلى الأمة واستصدرت بتاريخ ٢١ يونية ١٩٣٠ مرسوما بفض

انعقاد البرلمان شهرا، وقبل نهاية مدة التأجيل، استصدرت بتاريخ ١٢ يولية ١٩٣٠ مرسوما آخر بفض الدورة البرلمانية وكل ذلك من غير أن تتقدم إلى البرلمان مما يجعل الحكم القائم فى مصر حكما أوتقراطيا لأنه يتنافى مع المادة ٢٣ من الدستور(٥٤).

ثانيا: إن المادة ٩٦ من الدستور تنص على أن يستمر الانعقاد العادى ستة شهور على الأقل ولا يمكن أن يدخل فى ذلك مدة التأجيل المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من الدستور فيكون استصدار المرسوم بفض دور الانعقاد قبل نهاية الستة شهور هو فى ذاته اعتداء على الدستور.

ثالثا: إن المادة ١٤٠ من الدستور نصت على انه لا يجوز فض انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية والبرلمان لم يفرغ من تقرير ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية.

رابعا: إن فض دور الانعقاد من هذه الناحية اعتداء فى ذاته على الدستور لأن الوزارة منعت بالقوة المسلحة انعقاد البرلمان فى ٢١ يونية ١٩٣٠ لسماع مرسوم التأجيل وهو اليوم الذى كان محددا لانعقاد مجلس الشيوخ ومجلس النواب قبل صدور مرسوم التأجيل وأحيط البرلمان فى اليوم المذكور بقوة من البوليس وأغلقت أبوابه فى وجه ممثلى الأمة حتى اضطر رئيس مجلس النواب إلى أن يأمر بوليس البرلمان بكسر السلاسل وفتح الأبواب حتى يتمكن النواب والشيوخ من عقد جلساتهم فى اليوم المذكور كما أن وزارة إسماعيل صدقى نشرت بلاغا رسميا أعلنت فيه أنها ستمنع دخول الشيوخ والنواب إلى البرلمان بالقوة المسلحة فى يوم ٢١ يولية ١٩٣٠ وهو اليوم الذى تنتهى فيه فترة التأجيل.

ولم يستجب الملك لهذه العريضة ونرجح أن السبب فى عدم الاستجابة يرجع إلى أن وزارة إسماعيل صدقى كانت تدعم سلطة القصر على الحياة السياسية فى مصر تماما.

وعلى أية حال، فقد قرر النقراشى وزملاؤه عقد الاجتماع فى النادى السعدى فى الميعاد المحدد له فى ٢٦ يولية ١٩٣٠ وفى هذا الاجتماع قرر النواب عدم الثقة بالوزارة ويجب على الوزارة أن تستقيل طبقا لنص المادة ٦٥ من الدستور(٥٥).

وجاءت الخطوة التالية للنقراشى وزملائه الوفديين بتقديم عريضة جديدة للأغلبية المطلقة لمجلس النواب مؤرخة بتاريخ ٢١ ستمبر ١٩٣٠ وقد وقع النقراش عليها وقد طالب النواب فى هذه العريضة بدعوة البرلمان للانعقاد فى أقرب وقت إلى اجتماع غير عادى بناء على ما يقضى به نص المادة ٤٠ من الدستور للنظر فيما اعتزمت الوزارة عليه من تعديل لقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، واتخاذ القرار الذى يراه المجلسان فى ذلك، وأوضحت العريضة أن النواب فى اجتماعهم السابق فى ٢٦ يولية ١٩٣٠ كانوا قد أصدروا قرارا بعدم الثقة بالوزارة، وهذا القرار يوجب على الوزارة أن تستقيل طبقا لنص الدستور، فلم يستجب الملك لهذا الطلب كما لم يأت رد من الوزارة عليه، وكان هذا تحديا لما ينص عليه الدستور(٥٦).

ولم يحفل الملك وصدقى بنداءات البرلمان ولا بمقاومة الجماهير الوفدية وأقدم على تحدى كل الأمة بصدور الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بحل البرلمان ووضع دستور جديد(٥٧)، ومما لا شك فيه أن الوفد المصرى أصدر قراره فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور الجديد وقانون الانتخابات الجديد، ومقاطعة الانتخابات العامة (٥٨).

وانصافا للنقراشى يجب أن ننوه إلى بذله الكثير من الجهود من أجل الغاء دستور سنة ١٩٣٠ واعادة دستور ١٩٢٣، مرة أخرى وكان ذلك واضحا فى مشاركته مع زملائه الوفديين وتوقيعه على العريضتين اللتين قدمهما للملك، ولم يذعن لقرارات حكومة صدقى التعسفية ورجال البوليس وان مثل هذا التصرف من جانب النقراشى فى اعتقادنا يجعل النقراشى وطنيا مخلصا لبلاده فهذه سمة بارزة فى تاريخ النقراشى يجب أن نعدها له.

النقراشى وزيرا للمواصلات للمرة الثانية فى البرلمان

كانت الانتخابات التى جرت فى عهد وزارة على ماهر(٥٩) قد أسفرت عن فوز حزب الوفد بالأغلبية، وفى الانتخابات فاز النقراشى بالترشيح عن نفس دائرته واشترك فى الهيئة النيابية السادسة(٦٠) فعهد مجلس الوصاية إلى مصطفى النحاس بتأليف وزارته الجديدة فألفها فى ٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يولية ١٩٣٧ فتم تعيين النقراشى وزيرا للمواصلات(٦١).

وخلال عمل النقراشى وزيرا للمواصلات للمرة الثانية كان حريصا على أداء واجبه تجاه البرلمان بالرد على الأسئلة الموجة إليه من الاعضاء وتفسير ما غمض عليهم فى شئون وزارة المواصلات، ففى مجلس النواب وجه إليه النائب محمود سليمان غنام سؤالا يستفسر فيه عن الخطوات التى اتخذتها وزارة المواصلات فى سبيل تنفيذ ضم جسر النيل الواقع بين كوبرى امبابة وبلدة وراق الحضر إلى مصلحة الطرق والكبارى، فبادر النقراشى بإجابته موضحا أنه يعتبر من المشروعات الجديدة وقد أصدرت التعليمات بتحضيره من المشروعات التى تعدها المصلحة فى

مديرية الجيزة(٦٢).

وأثناء انعقاد هذه الدورة، وافق مجلس الشيوخ على ميزانية وزارة المواصلات لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧، وقدرت بمبلغ ١٩٠٥٨٣٠ جنيه (مليون وتسعمائة وخمسة آلاف وثمانمائة وثلاثين) والمعدل بمبلغ ١٨١٢٧٩٤ (مليون وثمانمائة واثنى عشر ألفا وسبعمائة وأربعة وتسعين جنيها) بزيادة قدرها ١٩٣٠٣٦ (مائة وثلاثة وتسعون ألفا وستة وثلاثون جنيها)، وقد وافق الأعضاء عليها بالاجماع(٦٣).

وفى جلسة أخرى لمجلس الشيوخ وجه إليه الشيخ أحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى سؤالا يستفسر فيه عن سبب المشاق والمتاعب التى يلاقيها ركاب الدرجة الثالثة بمحطة مصر، فبادر النقراشى بالإجابة عن التساؤل قائلا: «إن المسائل التى أشار إليها الشيخ المحترم فى سؤاله موضع عنايتى وسأتخذ الاجراءات لإزالة أسباب الشكوى»(٦٤).

وفى الجلسة التالية لمجلس النواب وجه إليه النائب أحمد عبد الغفار سؤالا ونصه «هل صحيح أن مصلحة السكك الحديدية اشترت أخيرا قاطرا يدار بالغاز الأسود وانها لم تدرج ضمن المواصفات التى أعلنت المناقصة على أساسها؟ وهل سبق للمصلحة أن جربت هذا النوع من القاطرات أم يراد تجربتها الآن؟ وهل جربت فى جهات أخرى، وماذا كانت نتيجة التجربة؟ فبادر النقراشى بالرد على هذه التساؤلات موضحا أن المصلحة اشترت أخيرا ثلاثين قاطرة بخارية منها عشرون قاطرة يستعمل فيها الفحم للوقود، وعشرة قاطرات يستعمل فيها الغاز الأسود، وكلا الصنفين مطابق للمواصفات التى اعلنتها المصلحة عن جميع أجزاء القاطرات وانها تختلف فى نوع الوقود والفرق بينهما فى الثمن ضيئل جدا، وقد سبق

للمصلحة أن استعملت وقود الغاز الأسود فى بعض قاطراتها التى كانت تدار بالفحم عندما تعذر الحصول علي الكميات الكافية من النوع الأخير، فشراء القاطرات العشرة لا يراد به تجربة طراز جديد، وإنما قصد به الانتفاع بالمزايا المعروفة عن هذا الصنف الذى يستعمل بنجاح فى كثير من أنحاء العالم(٦٥).

وعلى كل حال نستطيع من كل ما سبق أن نبين ما كان للنقراشى من أثر بارز، ودور فعال فى انتصاره للحكومة وذلك أمر طبيعى، وحمله الأعضاء على تأييدها فى كل من هاتين الهيئتين النيابتين ، وقد بدا ذلك واضحا فى الكثير من الأمور الخاصة بوزارة المواصلات عند اشتغاله بها حيث كان حريصا على أداء عمله فيها، واستمر النقراشى على مواظبةحضور كلا المجلسين ولم يتغيب غير انه فى ٢٩ يولية ١٩٣٧ صدر مرسوم بفض الدور العادى الحالى لانعقاد البرلمان(٦٦).

وهناك ملاحظتات يمكن تسجيلهما للنقراشى خلال عمله وزيرا للمواصلات فى هذه الدورة البرلمانية والهيئة النيابية السادسة وهما:

أولا: لقد تميزت العلاقة بينه وبين البرلمان فى تلك الدورة بالاتفاق فى كثير من الامور، وسبب ذلك يرجع فى المقام الأول إلى الارتباط القائم والعلاقة الوطيدة بينه وبين رئيس مجلس النواب وقتذاك(٦٧).

ثانيا: لم يكن له نشاط كبير خلال تلك الدورة البرلمانية الهيئة النيابية السادسة، ونرجح أن سبب ذلك يرجع إلى قلة الأسئلة التى كانت توجه إليه فى المجلسين.

النقراشى وزيرا للداخلية ونشاطه داخل البرلمان:-

المرة الأولى فى وزارة محمد محمود ٢٤ يونية ١٩٣٨ - ١٩٣٩/٩/١٨

المرة الثانية فى وزارة حسن صبرى ٢٧ يونية ١٩٤٠ - ٢ سبتمبر ١٩٤٠

من الملاحظ أن وزارة محمد محمود أصدرت مرسومين، الأول: تأجيل انعقاد البرلمان شهرا، والثاني: حل البرلمان الوفدى فى ٣ يناير ١٩٣٨، وقد تم تحديد يوم ١٢ أبريل ١٩٣٨ لاجراء الانتخابات تبع ذلك اعلان فتح باب الترشيح لتلك الانتخابات(٦٨).

ورشح النقراشى نفسه عن دائرة الجمرك فى هذه الانتخابات ومنذ ترشيحه أخذ يجول بمختلف نواحى دائرته وكان يقابل على حد قول صحيفة البلاغ اليومى بالترحيب والشكر العظيم باتصاله بهم، وفاز فى هذا الانتخاب بجدارة على منافسه من حزب الوفد، إذ حصل النقراشى على ألفين وتسعمائة وخمسة وخمسين صوتا، بينما حصل عبد الفتاح الطويل الوفدى فى نفس دائرته على مائتين وسبعة وثلاثين صوتا، وكان عدد الأصوات الباطلة مائة وسبعة أصوات، ومجموع الأصوات ثلاثة آلاف ومائتان وتسعة وتسعون صوتا، وبذلك تكون نسبة نجاحه أكثر من ٨٩,٥ ٪(٦٩).

وسبب نجاح النقراشى فى هذا الانتخاب بالأغلبية المطلقة يرجع ذلك إلى أنه كان ذا شعبية كبيرة وعلاقة وطيدة بأهل دائرته، بالإضافة إلى ذلك نجد أن النقراشى كان قادرا على جذب الجماهير إليه نظرا لسمعته المرموقة التى اكتسبها خلال ممارسته فى العمل الوزارى.

وعملا بالتقاليد الدستورية التى تقضى باستقالة الوزارة عقب ظهور الانتخابات، لذلك رفع محمد محمود كتاب استقالة وزارته الثانية إلى الملك يوم ٥ أبريل ١٩٣ وألف وزارته الثالثة فى ٢٧ أبريل ١٩٣٨، تبع ذلك رأى محمد محمود تدعيما لتقوية وزارته أن يشرك معه النقراشى فى وزارته ومن هنا ألف وزارته الرابعة فى ٢٤ يونية ١٩٣٨ واشترك النقراشى فيها وزيرا للداخلية.

وأهم الملاحظات على النقراشي اثناء عمله وزيرا للداخلية في هذه الوزارة هي اشتراكه في الاعتداء على الدستور والبرلمان والاعتداء على الحرية الشخية التي كفلتها المادة الرابعة من الدستور(٧٠) بمحاصرة النادي السعدي وتفصيلا لذلك نقول: إن النائبين يوسف أحمد الجندي ومحمود سليمان غنام قد وجها اليه استجوابين الأول في مجلس الشيوخ(٧١) والثاني في مجلس النواب وقد حددا نقاط الاتهام فيما يلي(٧٢):

أولا: عدم وجود لائحة او قانون تقضي بمنع المرور في شارع سعد زغلول الذي يقع فيه النادي السعدي، وأن رجال البوليس يمنعون أي شخص يريد المرور في هذا الشارع في حين أن القانون الصادر نظم الأحكام العرفية لا يسمح بهذا المنع إلا اذا صدر قانون بتحديد الأماكن وتعيينها ولا يترك الأمر لرجال السلطة التنفيذية.

ثانيا: لا يجوز للوزير بأي حال من الأحوال أن يعتدي على أقدس مبدأ من مبادىء الدستور وهي الحرية الشخصية، وأن الدستور لم يوضع أصلا إلا لصيانة مبدأ الحربة الشخصية، كما نص الدستور في المادة الرابعة منه على أن الحرية الشخصية مكفولة.

ثالثا: عدم تمتع اعضاء مجلس الشيوخ والنواب بحرية الذهاب والإياب وغير مصونة على أن الواجب أن تكون مصونة، ولا يجوز التعرض لها بأي حال من الأحوال.

رابعا: عدم اثبات وزير الداخلية ولو ببلاغ واحد قدم إلى النيابة يدل بأنه انبعثت من النادي السعدي مشاغبات او اضطرابات مخالفة للقوانين.

خامسا: إذا كان هناك ثمة اجتماع في النادي السعدي فلا الغرض منه

إلا للمصلحة العامة فى فحص وتمحيص اعمال الحكومة وتصرفاتها، فاذا اعتبرت المعارضة شغبا فلا فائدة من وجودها، وان الذين يترددون على النادى السعدى هم رئيس الوفد وسكرتيره ونوابه.

وبادر النقراشي وزير الداخلية وقتذاك بالإجابة على هذين الاستجوابين ونستطيع أن نلخص إجابته فى الحقائق التالية:

١- يرى النقراشى أن الحوادث التى وقعت فى ٩ اكتوبر ١٩٣٨ والتى لا تزال ذكراها السيئة ماثلة فى الأذهان، وجعلت حتما عليه ان يتخذ اجراءات جديدة تأمينا للنظام وصونا لأمن الناس والحريات.

٢- ثبت لدى النقراشى أن أحداث الشغب والعدوان التى ارتكبها البعض كانت وليدة تدبير وتحريض سابق، وأن هؤلاء الذين كانوا يجتمعون فى النادى كانوا يحرضون على الاشتباك مع البوليس.

٣- يرى النقراشى أن الواجب القومى يقتضيه بمنع كل وسيلة اجتماع العناصر والتى هدفها الشغب والتحريض فإتخذ الاجراءات الكفيلة بمنع تكرار هذه الحوادث فى المستقبل وقاية لهم وللمجتمع من آثامهم وتنزيها للحياة السياسية فى البلاد عن الجريمة والمجرمين.

٤- وضح النقراشى أن الحرية السياسية مكفولة تماما لجميع المصريين ولكنها تأبى، ويأبى لها ذو الكرامة والرأى أن يتخذ اسم الحرية ستارا للشغب والعدوان.

٥- إن أعضاء النادى السعدى، يدخلونه آمنين مطمئنين وان منع دخول بعض الأشرار للنادى السعدى اجراء غير عادى، ولكنه اجراء تستلزمه حالة غير عادية تنكرها اساليب السياسة الوطنية المخلصة لوجه الله والوطن، وقصارى هذا الاجراء منع تكرار أخطاء وقعت بالفعل من جراء السماح باجتماع المشاغبين برؤسائهم السابقين الذين يحرضونهم دائما على الشغب والاشتباك مع البوليس، وطالبهم بأن يسيروا فى حياتهم

السياسية على النهج العادى ولن يعترضهم أحد.

٦- أشار النقراشى إلى أن واجب كل حكومة فى وسط هذه التيارات السريعة المتدافعة أن تعد الأمة اعدادا قويا مثمرا وألا تضيع وقتها ووقت البلاد فيما لا ينفع الناس حيث إن طبيعة الموقف تفرض على الأمم أن تركز جهودها فى الاستعداد لمواجهة الطوارئ بما يحقق للبلاد سلامتها وللأمة طمأنينتها وفلاحها.

٧- بين النقراشى أنه عندما يقتنع بعدم وجود خطر على الأمن العام العام من إباحة دخول النادى السعدى لكل شخص، سيرفع الحصار عن النادى السعدى عندما يقتنع بزوال أسباب الشغب فوجود البوليس إذن ليس لمنع الاعضاء من الدخول فى الأندية بل لمنع الاجتماعات وأحداث الشغب ولا سبيل إلى ذلك إلا بوضع قوة تقوم بهذا الغرض(٧٣).

لقد كان ما سبق عرضا لأسئلة النواب فى البرلمان ومجلس الشيوخ ورد النقراشى عليها : ولكى تتضح الحقيقة، فإننا نتابع هذا الحصار فقد اصدرت المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ اقتراحا يدين النقراشى بالاعتداء على الدستور(٧٤) .

وقد قاوم النقراشى هذا الاقتراح ولكن المعارضة تمكنت من الحصول على قرار ينص على: أن ما أمر به وزير الداخلية من حصار النادى السعدى بواسطة رجال البوليس اعتداء صريح على الحرية الشخصية التى كفلتها المادة الرابعة من الدستور، ويدعو رئيس الوزراء إلى المبادرة باتخاذ الاجراءات اللازمة لايقاف هذه المخالفة الدستورية ثم طرح لأخذ الرأى عليه وفى النهاية وافق عليه أغلبية الأعضاء وقرر رئيس المجلس وقتذاك(٧٥) الموافقة على هذا الاقتراح معدلا(٧٦).

ويرجع نجاح المعارضة فى الحصول على هذا القرار من مجلس الشيوخ للأسباب التالية(٧٧) :

١- ان النقراشى رفض رفع الحصار عن النادى السعدى.

٢- ان الوفد كان ممثلا فى مجلس الشيوخ بنسبة كبيرة من الأعضاء.

٣- وجود كتلة كبيرة من المستقلين فى مجلس الشيوخ التى أيدت حزب الوفد.

مما سبق يتبين ان النقراشى انحرف عن الصواب عندما لزم الصمت أثناء الاعتداء على الدستور والبرلمان بمحاصرته للنادى السعودى برجال البوليس، بالرغم من أنه طوال جلسات لجنة دستور سنة ١٩٢٣ استمر يدافع بكل قوة عن حقوق الأمة ويطالب بإعادة دستور ١٩٢٣ وعدم رضوخه لقرارات اسماعيل صدقى، بل قدم مقترحات بناءه هدفها سيادة الأمة وقيام وزارة دستورية، وما أن وطأت قدمه الحكم فى وزارة محمد محمود الرابعة حتى تخلى عن المبادىء الدستورية الأصيلة التى دافع عنها وسار فى موكب القصر والطامعين فى الاحتفاظ بكراسى الحكم.

وواصل النقراشى حضوره لجلسات مجلس النواب حيث وجه إليه النائب محمد لبيب سؤالا للاستعلام عن شروط كون درجة الابصار عند تعيين العمد وهل تكون ستة على ستة فى كل من العينين، وقد بادر النقراشى بالرد على هذا السؤال فأوضح أن وزارة الداخلية إذا رأت فى قدرته على القيام بهذه الوظيفة من الوجه الصحيحة أحالته على القومسيون الطبى للكشف عليه، فإذا قطعت بعجزه عن العمل عزلته عن وظيفته، إذا تبين لها من بحث حالته الخاصة والظروف الملابسة أن هذا العزل تقتضيه مصلحة العمل(٧٨).

وقد سعت المعارضة البرلمانية بتوجيه سؤال من النائب محمود سليمان غنام للاستفسار عن شئون الأجانب، حيث تقضى أحكام المعاهدة المصرية الانجليزية بالاستغناء كل سنة عن خُمس عدد الأجانب الذين يعملون فى

البوليس المصرى، فكم عدد من استغنى عنهم كل سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة حتى الآن؟ فأوضح النقراشى فى اجابته بأنه بعد ابرام المعاهدة عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والحكومة البريطانية يقضى بأن يخرج عدد معين منهم من الضباط والكونستبلات الأجانب بالبيان الاتى(٧٩):

العدد المقرر اعتزال الخدمة موزعا على ٥ سنوات		عدد الذين اعتزلوا الخدمة خلال كل سنة	
السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٧	١٢١	١٩٣٧	٦
١٩٣٨	٤٨	١٩٣٨	١٩
١٩٣٩	٤٥	١٩٣٩	٧
١٩٤٠	٤٩	—	—
١٩٤١	٥٧	—	—

وأوضح النقراشى بأن كان عدد ضباط البوليس الأجانب الموجودين فى الخدمة وقت ابرام المعاهدة أربعة وخمسين شخصا، وقد تم الاتفاق على أن يعتزل هؤلاء الضباط الخدمة تنفيذا لنصوص المعاهدة على الوجه الآتى:

عـــــــــدد	الضباط الذين يعتزلوا الخدمة
٩ فى أول يونية ١٩٣٧	١٤ فى أول يونية ١٩٣٧
١٠ فى أول يونية ١٩٣٨	٧ فى أول يونية ١٩٣٨
١٠ فى اول يونية ١٩٣٩	٨ فى اول يونية ١٩٣٩
٩ فى أول يونية ١٩٤٠	١٠ فى أول يونية ١٩٤٠
١٦ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤١	١٥ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤١

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : إذا كان النقراشى يسعى إلى عزل

ضباط البوليس الأجانب والكونستبلات الموجودة فى الخدمة، فماذا عمل ليسد النقص؟ والجواب على ذلك نجده فى المصادر العربية، حيث أكدت حرص النقراشى على سد النقص الذى يتركه اعتزال الاجانب خدمة البوليس المصرى، فبادر إلى توسيع قسمى الضباط والكونستبلات بمدرسة البوليس المصرى كما عمل على رفع مستوى الكونستبلات المصرية بتعيين الحاصلين منهم على شهادة البكالوريا عقب تخرجهم، كذلك حرص على تدريب الحاصلين على دبلوم الهندسة التطبيقية على أعمال المطافىء اعدادا لهم للاشتغال فى فرق المطافىء وتشجيع الضباط والكونستبلات المصريين على اجادة اللغة العربة الأكثر تداولا فى القطر المصرى ومنح المجتهدين منهم مكافآت مالية(٨٠).

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا عدة أمور هى أن النقراشى قام بواجبه نحو أمن بلاده فلم يستطع أن ينقض المعاهدة، ومن ناحية أخرى لم يضيع على البلاد حقا كسبته، ولم يسلم البوليس المصرى للرقابة الأجنبية بل قام بتأهيله للاستعداد والاعتماد على نفسه.

وخلال عمل النقراشى وزيرا للداخلية للمرة الثانية وزارة حسن صبرى (٢٧ يونية ١٩٤٠ - ١٤ نوفمبر ١٩٤٠) كان حريصا على أداء واجبه تجاه البرلمان بالرد على الأسئلة الموجهة إليه من الأعضاء، ففى مجلس النواب وجه إليه النائب محمد شاهين حمزة سؤالا يستفسر فيه عن سرعة تزويد رجال البوليس الخاص بوسائل الوقاية والدفاع عن النفس كالأقنعة والخوذات والسلاح لاستعمالها عند ما تدعو الضرورة إلي ذلك، وقد بادر النقراشى بالرد على هذا السؤال فأوضح أن وزارة الداخلية تعنى بتزويد رجال البوليس بكافة الوسائل اللازمة لهم فى أداء ما أسند إليهم من مهام أسوة برجال البوليس العادى(٨١).

وفى جلسة مجلس النواب بتارخ ٧ أغسطس عام ١٩٤٠ وجه بعض

الأعضـاء (النائب محمـود ابو الفتوح) اسـتجوابا للنقـراشـى بشأن النقص فى مـسـائل حـماية الأهالى المدنيين فى حـالات امـتداد الحـرب الى مـصـر، فـأعرب الـنقراشى لـهم بأن الحكومـة لـم تترك بـابا من أبواب الاسـتعـداد إلا ولـجته بقدر ما سمحت به الحـالة المالية وقد بدأت العناية بالدفاع الشعبى من شـهر سـبتـمبـر ١٩٣٨ عندمـا تحرجت الحـالة الدولية، فأنشـئت مصلحـة خاصـة للوقاية من الغازات الجـوية التابعة لوزارة الداخليـة، وعين لها خبـير فني، وأوضح لهم النقـراشى أعمال الوقـاية بوجه عـام ونسـتطيع تلخيصه فيما يأتى:

١- تعليم الشعب طرق الوقاية.

٢- التطوع.

٣- تنبيه الشعب إلى وقوع غارة جوية.

٤- تقييد الاضاءة.

٥- الوقاية من الغازات السامة.

٦- الوقاية من الحريق.

٧- الوقاية من القنابل المدمرة.

٨- وقاية المرافق العامة.

٩- تنظيم الاسعاف.

١٠- اخـلاء المدن وأوضح لهم بأن مصـلحة الوقـاية قـامت بأعمـال واقيـة هامة فى سبيل وقاية المدنيين، وانى مـا زلت دائبا على الاستزادة من أسباب هذه الوقاية(٨٢).

هذه كـانت مـواقف الـنقـراشى من الحـيـاة الـنيـابيـة أثناء عـمله وزيرا

للداخلية للمرة الاولي والثانية ومنها نرى أن معظم مواقف النقراشي كانت مشرفة باستثناء موقفه من مسألة حصاره للنادى السعدى.

النقراشى وزيرا للمعارف العمومية ونشاطه داخل البرلمان

١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونية ١٩٤٠

خلال عمل النقراشى وزيرا للمعارف العمومية فى وزارة على ماهر الثانية (١٨/٨/١٩٣٩ - ٢٧/٦/١٩٤٠) اهتم اهتماما كبيرا بتلبية الإجابة على الأسئلة الموجهة اليه من الأعضاء وتفسير ما غمض عليهم فى شئون وزارة المعارف العمومية، ففى إحدى جلسات مجلس النواب وجه إليه النائب مبروك الدين سؤالا نصه «جرت العادة أن توفد كليات الجامعة بعثات إلى جامعات أوروبا فإذا ما تخصصوا وعادوا إلى كلياتهم كلفوا بتدريس مواد أخرى غير التى تخصصوا فيها فما هو سبب ذلك؟ وقد بادر النقراشى بالرد على هذا السؤال فأوضح أن جميع من أوفدتهم كليات الجامعة فى بعوث علمية إلى الخارج قد روعى عند عودتهم أن يوكل إليهم تدريس ما تخصصوا فيه(٨٣).

ولقد كان لتعيين الدكتور طه حسين مراقبا بالثقافة العامة صدى فى مجلس النواب، فتقدم النواب عبد الرحمن فهمى، والشيخ محمد دراز، والشيخ رضوان السيد، باستجواب إلى وزير المعارف العمومية لمعرفة الأسباب التى جعلت وزارة المعارفق العمومية تسند هذه الوظيفة إلى رجل عرف بنزعات وآراء ضد تقاليد البلاد وأخلاقها ودينها، وقد بادر النقراشى بالإجابة على هذا الاستجواب، أوضح أن وزارة المعارف إلى جانب عنايتها بالتعليم فى جميع مراحله تعنى بتشجيع الحركة الفكرية وتعمل على نشر الثقافة فى البلاد وتحرص على تدعيم الصلات العلمية بين مصر والأمم الأخرى، وقد ارتضاها ذلك أن تنشىء مراقبة الثقافة العامة لتتولى تنظيم جهود الوزارة الثقافية خارج جدران المدارس ووسائل تشجيعها والاشراف عليها وايجاد التعاون الفكرى في داخل البلاد وخارجها، وبحث

الشئون المتصلة بالمصالح الثقافية والمؤتمرات العلمية والأدبية، ولما كان انشاء هذه المراقبة يقتضى أن يكون من يشرف على شئونها أن يكون بجانب المؤهلات العالية جامعا للتجارب الطويلة فى ممارسة هذه الأمور، فقد وقع الاختيار على استاذ من صفوة الأساتذة المصريين له ضمن المكانة الأدبية والعلمية فى البلاد وفى العالم الأدبى والعلمى، جميعه ما يجعل الانتفاع بمواهبه فى مثل هذا الميدان، وقد باشر عمله من ١٣ ديسمبر الماضى إلى اليوم، فما أنست فى عمله طوال هذه المدة إلا الحرص على تقاليد البلاد وأخلاقها، ودينها مع أصالة الرأى وحسن العمل(٨٤).

وفى مجلس الشيوخ وجه إليه النائب علوى الجزار سؤالا للاستعلام عن التغيير المنتظر فى برنامج مدرسة الهندسة التطبيقية وأثره فى مستقبل طلابها الحاصلين على شهادة البكالوريا، وأوضح النقراشى فى إجابته، بأنه قد أنشىء النظام الجديد لمدرسة الهندسة التطبيقية ابتداء من السنة المكتبية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وكان الشرط الأساسى للقبول فى هذا النظام حصول الطالب على شهادة الدراسة الثانوية القسم العام، ولكن المدرسة فى أول سنة أدخل فيها النظام الجديد، فقبلت الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الثانى من القمسين العلمى والأدبى، كما قبلت طلبة من الراسبين فى امتحان هذه الشهادة علاوة على من قبلتهم من الطلبةالحاصلين على شهادة الثقافة العامة، والوزارة تعيد النظر الآن فى نظام هذه المدرسة من حيث شروط الالتحاق والخطة والمناهج لادخال ما تراه من التعديل الذى يكفل سد حاجة البلد من الفنيين فى نهضتها الصناعية الحديثة(٨٥).

وبنظرة فاحصة نجد أن وزارة المعارف العمومية نالت اهتماما كبيرا من النقراشى فى البرلمان بنوعيه (مجلس النواب والشيوخ) بالرد على الأسئلة الموجهة إليه من الاعضاء وتفسير ما غمض عليهم.

النقراشي وزيرا للمالية

(٢ سبتمبر ١٩٤٠ - ٢١ سبتمبر ١٩٤٠)

في ٢ سبتمبر ١٩٤٠ أدخل حسن صبري تعديلا في وزارته فعين النقراشي وزيرا للمالية بدلا من وزير للداخلية، وأسند لنفسه وزارة الداخلية(٨٦)، وبفحص مضابط مجلس النواب في الفترة من ٢ سبتمبر ١٩٤٠ أي تاريخ تقديم استقالته من هذه الوزارة في ١٩٤٠/٩/٢١ لا نجد بين المضابط فيما يتعلق بوزارة المالية موضوع حديثنا ما يطالعنا بالأسئلة والاستجوابات التي وجهت إليه في البرلمان المصري، ودليلنا على ذلك نقول بأن الجلسة السادسة والسبعين لمجلس النواب عقدت في يوم ٢١ اغسطس ١٩٤٠ اثناء عمله وزيرا للداخلية للمرة الثانية، ثم تلتها الجلسة السابعة والسبعون في يوم ٥ نوفمبر ١٩٤٠، والمدة المحصورة بين الجلستين هي التي تم فيها تعيينه وزيرا للمالية(٨٧).

النقراشي وزيرا للخارجية

(٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ٢٤ فبراير ١٩٤٥)

ظل النقراشي بعيدا عن البرلمان في المدة من ٣ فبراير ١٩٤٢ - إلى أوائل ١٩٤٥(٨٨) وحينما جاءت حكومة الدكتور أحمد ماهر، وتم اصدار مرسوما ملكيا بحل مجلس النواب في ١٥ نوفمبر ١٩٤٤، وأعلن فتح باب الترشيح للانتخابات الجديدة، ورشح النقراشي نفسه مرة أخرى للبرلمان في الهيئة البرلمانية التاسعة عن نفس دائرته، وعندما أجريت الانتخابات يوم ٨ يناير ١٩٤٥ أسفرت عن فوزه في الانتخابات على منافسيه، فقد حصل

على ٣٩٦ صوتا، بينما حصل الشيخ أحمد البكرى على ٦٢ صوتا، وأحمد محمد زيتون حصل على ٣٦ صوتا(٨٩)، ومن الجدير بالذكر أن نتيجة الانتخابات عن هذه الدورة كانت على النحو التالى: ١٢٥ مقعدا لحزب الهيئة السعدية، ٧٤ للاحرار الدستوريين، ٢٩ للكتلة الوفدية، ٧ للحزب الوطنى، ٢٩ للمستقلين.

وقد أحدث فوز النقراشى ردود فعل تمثلت فى انفعال الصحف المحلية التى كان تصدر فى مصر وقتذاك - وبخاصة الدستور - عندما باركت هذا النجاح العظيم واستبشرت خيرا بعودة النقراشى مرة أخرى للبرلمان المصرى(٩٠) وقد عبر النقراشى عن مكنون سعادته بهذا الفوز عندما قام بجولة استمرت ثلاثة أيام زار خلالها جميع دوائر الاسكندرية شاكرا لهم حسن الظن به والوقوف بجواره(٩١).

وفى الوزارة السابعة والخمسين والثامنة والخمسين ورئيسها الدكتور أحمد ماهر (وزارته الأولى والثانية) التى تألفت فى ٨ اكتور ١٩٤٤ الى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، تم تعيين النقراشى وزيرا للخارجية، وبفحص مضابط مجلس النواب والشيوخ فى هذه الفترة، لا نجد بين مضابطا بما يتعلق بالأسئلة التى وجهت إليه، وقيامه بأعمال ذات شأن بها تجاه البرلمان، بل إن ما عثرنا عليه بين المضابط أثناء عمله وزيرا للخارجية برقية أرسلها إلى الأمير فيصل نائب جلالة الملك ووزير الخارجية السعودية أبلغه فيها بأن رئيس مجلس النواب المصرى «محمد حامد جودة» أبلغه بأن مجلس النواب المصرى الذى قرر بجلسته المنعقدة فى ٢٩ يناير ١٩٤٥ اعلان شكره

الجزيل لصاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود لتهيئة الفرصة لهذا الاجتماع الملكى المجيد(٩٢).

هكذا ينتهى نشاط النقراشى فى الحياة البرلمانية أثناء عمله وزيرا، والحق يقال انه كان دائم الحضور لمعظم الجلسات التى كانت تعقد سواء لمجلس النواب أو للشيوخ ولو عقدت لهما الجلسات فى يوم واحد، فكان يواظب على حضورهما، ولكى نعرف حقيقة انضباط ومواظبة النقراشى لجلسات مجلس النواب بمجلسيه عموما يجب نذكر من الوثائق ما يدل على ذلك فقصد تحدث النقراشى لاعضاء المجلس موضحا بانه ليس هناك أفضلية لمجلس الشيوخ على النواب ولا العكس، وانما المسألة بمحض الصدفة، إذ قد تكون هناك قضايا ومسائل لم ينته البحث فيها، فنضطر إلى ملازمة مجلس الشيوخ حتى تنتهى منها، وعلى كل حال، فانا تحت تصرف المجلس(٩٣).

البرلمان والنقراشى رئيس الوزارة الاولى

(٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦)

كلف الملك فاروق النقراشى فى مساء ٢٤ فبراير ٩٤٥ بتشكيل الوزارة الجديدة عقب اغتيال الدكتور أحمد ماهر(٩٤) وخلال تلك الدورة النيابية التاسعة صارت الحياة النيابية أكثر استقرارا، ويعتبر مجلس نواب سنة ١٩٤٥ أول مجلس يستمر دوراته الخمس كاملة دون أن يحل لأول مرة فى تاريخ مصر النيابى، ويبدو صيحا ما فسر به أحد الكتاب هذه الظاهرة بأن البرلمان صار هادئا ولا تكاد تظهر معارضة إلا من قلة قليلة(٩٥).

وقد سادت العلاقة بين النقراشى وأعضاء البرلمان بمجلسى النواب والشيوخ على ما يرام من حيث التعاون فى انجاز الأعمال، فقد أصدر البرلمان بمجلسيه مرسوما باعتبار المملكة المصرية فى حالة حرب مع الرايخ الألمانى وامبراطورية اليابان ابتداء من ٢٦ فبراير ١٩٤٥(٩٦)، كما وافق البرلمان علي التعديل الذى أجراه النقراشى بشأن الأحكام العرفية فى ٩ يونية ١٩٤٥(٩٧).

وقداهتم النقراشى بالقضية الوطنية فى البرلمان ونالت منه أوفى نصيب فى الرد على الأسئلة والاستجوابات بشأنها، ففى مجلس الشيوخ فى ١٨ يونية ١٩٤٥ وجه إليه النائب عبد الرحمن الرافعى استجوابا عن الأهداف القومية، وعدم الأسباب التى دعت الوزارة إلى عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفى مقدمتها الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل، ومتى يحين الوقت للمطالبة بهذه الأهداف، وفى مجلس النواب وجه إليه الدكتور نور الدين على طراف استجوابا مماثلا للاستجواب السابق، و بادر النقراشى بالرد على هذين الاستجوابين بعد تأجيلها الي ١٦ أغسطس ١٩٤٥، وأوضح النقراشى بأن تحقيق تلك الأهداف واجب وطنى لا يجعل الحكومة تتخلى عنه أو تتردد فى أدائه أو تفوت فرصة للقيام به، وقد مهدت معاهدة ١٩٣٦ التحالف نفسها لتسير تحقيق تلك الأهداف كاملة، فإن المعاهدة تنص على إمكان الدخول فى مفاوضات لاعادة النظر فيها، وحددت المعاهدة لذلك أجلين أحدهما قريب وشرطه رضا الطرفين والآخر بعيد ويكفى فيه أن يطلبه أحدهما، وقد حل الأجل الأول وكانت تلك الحرب والأحداث التى جرت خلالها والتطورات الدولية منذ ذلك الحين، كان كل ذلك ليترك أوضاع المعاهدة قائمة على الوجه الذى أبرمت عليه عام ١٩٣٦، بل ان كل أجل معها بعد يعتبر قد حل، ثم ان مصر أقامت الدليل تلو

الدليل على حفظها العهد، وقد ناصرت حليفتها وأبلت فى ذلك خير بلاء، وأيدت صادق العزيمة فى مقاومة المعتدين وبذلك من المعونة لقضية الديموقراطية ما اعترفت الأمم المتحدة بجليل قدرة وببالغ أثره فى انتصار الحلفاء، وليس فوق ذلك كل سبب أكثر تبريرا وأقوى سندا لانهاء القيود التى أحاطت استقلال البلاد ولتحقيق مطلبها من جلاء الجنود الأجنبية.

أما وحدة وادى النيل بمصر وسودانه فإن المبادىء التى أطلعها على العالم فى هذا العهد الجديد جديرة، بتحقيقها لا سيما وأن هذه الوحدة تتفق مع صميم رغبات أبناء الوادى جميعا ولا تتوقع الحكومة أى صعوبة فى مفاوضة بريطانيا العظمي لأنها تلمس ما تكنه بريطانيا نحو مصر من حسن النوايا وخالص الصداقة ولا تشك فى انها تشاطر مصر الشعور بملائمة الظروف، وتدرك حق الادراك فى أن هذه الحكومة تترجم عن مطالبة الامة جميعا لا مطالب فريق دون آخر، وان مصر حريصة على الاحتفاظ بصداقة بريطانيا ومحالفتها فى ظل النظام الدولى الجديد، ولم يبق بعد هذا الا مسألة الوقت الذى تبدأ فيه المفاوضة، وأشار إلى أن الحكومة لن تتوانى لحظة عن مباشرة أية مفاوضة تحقق لمصر أهدافها وحسن نية هذه الوزارة أنها تعتز بثقة البرلمان وهى مؤمنة انها سترى هذه البلاد فى أقرب وقت مقتضية الحق عزيزة الجانب، وفى هذا السبيل يهون عليها كل بذل وتضحية(٩٨).

ومن ضمن الاقتراحات التى شارك النقراشى أعضاء مجلس الشيوخ فى مناقشتها أثناء دور الانعقاد غير العادى ذلك الاستجواب الذى وجهه اليه النائب محمد صبرى أبو علم سكرتير الوفد المصرى وقتذاك وزعيم المعارضة الوفدية، وهذا الاستجواب بخصوص المفاوضات المتعلقة بجلاء القوات الأجنبية التى تحتل مصر، وبعد مناقشات طويلة أسفر الاجتماع

عن موافقة جميع الآراء على اقتراح بتأييد المجلس للمطالب القومية التى أعلنتها حكومة النقراشى، وأن يطلب إليها المبادرة بتنفيذها، وقد حضر النقراشى هذه المناقشة وألقى كلمة أوضح فيها أن الحكومة لتحمل المهمة التى تلقيها الأمة على عاتقها أمانة مقدسة فى عنقها وتعلم ما يختلج بنفس كل مصرى شديد الرغبة فى الوصول إلى نتيجة قريبة يطمئن لها ويرضاها وتؤكد للمجلس أن الحكومة تؤدى واجبها وأنها ستسعى اليه بالأخبار والمعلومات كلما سمحت الظروف باعلانها، أو رأت هى من المهم اطلاع المجلس عليها فى حينها، وان الأهداف القومية فالحمد لله اتفقت عليها البلاد وأصبحت كما قلت ميثاقا وطنيا(٩٩).

من هذا يتبين أن النقراشى بهذا القول سعى إلى كسب مودة أعضاء البرلمان بهدف تحقيق التعاون بينه وبينهم لتسهيل أعمال الحكومة لتحقيق الأهداف القومية.

وفى افتتاح الدورة البرلمانية العادية الثانية فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ ألقى النقراشى خطاب العرش، وهناك عدة ملاحظات تتصل بهذا الخطاب:

أولا : إنه جعل المطالب الوطنية فى مقدمة الخطب خلافا لغيره، فقد كان المتبع فى الخطب السابقة وضع العلاقات بين مصر والدول الأجنبية فى نهاية كل خطبة.

ثانيا: ان الحكومة وعدت برفع كل قيد يعرقل استقلال مصر وجلاء الجنود الأجنبية عنها وبتأكيد وحدة وادى النيل.

ثالثا: تضمن الخطاب اعتزام الحكومة على تحقيق وتثبيت العلاقات والروابط بين الدول العربية بانشاء ميثاق جامعة الدول العربية.

رابعا: اشتمل الخطاب على برنامج الوزارة فى شئون الحكم والانشاءات التى تمت والتى سوف تتم فى عهد وزارة النقراشى(١٠٠).

وخلال تلك الدورة البرلمانية قدمت حكومة النقراشى أول طلب رسمى لها فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، غير أن رد بريطانيا على المذكرة لم يأت إلا بعد فترة طويلة فى ٢٦ يناير ١٩٤٦، ونتيجة لهذا الرد اشتد سخط الشعب عندما اطلع على المذكرتين المصرية والبريطانية التى نشرتهما الصحف فى ٣٠ يناير ١٩٤٦، وفى نفس الوقت كانت الجامعة تغلى بالثورة فلم تطالب صحف مصر الفتاة والاخوان المسلمين باعادة النظر فى المعاهدة، وهب الطلبة يقومون بدورهم فى ٩ فبراير ١٩٤٦، للاحتجاج على المذكرة البريطانية والمصرية حتى كانت مذبحة كوبرى عباس(١٠١).

وقد بدأت أول المعارك البرلمانية بين النقراشى وأعضاء البرلمان فى أعقاب مذبحة كوبرى عباس، حيث سعى أعضاء الأحزاب المعارضة فى البرلمان إلى احراج مركز الوزارة عن طريق كثرة الاستجوابات، ففى مجلس النواب قدم النائب محمد شعراوى استجوابا إلى النقراشى حول تقصير الحكومة فى اتخاذ الاجراءات لمنع مظاهرة كوبزى عباس قبل استفحال أمره، والاعتداء الوحشى الذى وقع على الطلبة من قبل رجال البوليس، وقد وضح العضو ان الحكومة قصرت فى الأمور الآتية: (١٠٢).

(١) فى سياسة الصمت التى دأبت عليها الحكومة.

(٢) ان الحكومة لم تتخذ الاجراءات لمنع هذه المظاهرات قبل استفحال أمرها.

(٣) لو استعملت الحكومة الحكمة لكان من الممكن تفريق هذه الجموع دون ارسال المئات من الطلبة الى المستشفيات.

وأوضح النقراشي رأيه في هذه الحادثة ونستطيع، تلخيصه فيما يأتي(١٠٣):

١- يرى النقراشي أن هذه الحادثة كانت نتيجة استغلال الأحزاب للطلبة ولذلك قرر منع المظاهرات.

٢- وضح النقراشي أن من واجب الحكومة الأول أن تمنع مثل هذا الشغب، وذلك قرر منع هذه المظاهرات، ولا يمكن لحكومة أن تجعل نفسها فريسة لبضع مئات من الشباب.

٣- بين النقراشي أن الطلبة استغلوا قوارب وهددوا مهندس الكوبرى باغلاقه، وانه لم يعلم هل هم الذين اغلقوه أو أن المهندس هو الذى أغلقه تحت التهديد، ولكن الذى ثبت هو أن الكوبرى اغلق بطريقة غير نظامية، لأن جزأ منه لم يكن متصلا بالجزء الآخر.

٤- أشار إلى اعتداء الطلبة على وكيل الحكمدار فيستز باتريك باشا وسليم زكى بالحجارة وركاب الترام رجموا أيضا بالطوب، وبين أن واجب الحكومة يقضى بأن تقف موقف من يدفع العدوان ويمنعه.

٥- وضح النقراشي أن الدماء أريقت بعد هذا التحريض لا قبله عندما ذهب المتظاهرون فى الاسكندرية إلى الأحياء المزدحمة بالسكان فى حى كرموز التى تقع فيه شركة الغزل الأهلية حيث يعمل ألوف من العمال، وكان الطلبة مسلحين بالعصى وغيرها، ولما رفض العمال التظاهر أخذوا يقذفونهم بالأحجار فضربهم البوليس وتوفى أثنان.

٦- بين أن الطلبة تسلقوا إحدى السيارات الخصوصية فوقع هذا الشاب اثناء سيرها وأثناء دوارنها تحت العجلات ومات.

٧- أعلن النقراشي أن الطلبة أبناؤنا، وكذلك رجال البوليس أبناؤنا، وكذلك ركاب الترام الذين رجموا بالطوب أبناؤنا ايضا.

٨- وضح النقراشى أن الطلبة حملوا الشاب المتوفى إلى القصر العينى، وأرادوا السير به فى جنازة صامتة فأعلن أن هذا ممنوع منعا باتا، ولم يسلموه إلى والده لتشييع جنازته.

٩- أشار إلى أن البوليس قبض على الطلبة لاستمرارهم فى القاء الحجارة عليهم، ولأن مصلحة البلد تقتضى ذلك.

١٠- أعلن النقراشى انه يحرم المظاهرات تحريما باتا، وان من يحاول خرق هذه التعليمات، إنما يقف فى وجه القانون ويتحدى القانون ويعمل على الاضرار بالوطن وقضيته، ونبههم إلى أن يعرف الجميع انه لا يوجد من هو أكثر منه عطفا على من يتفرغ لدراسته من الطلبة ويحافظ على النظام وليس أقرب إلى نفسه من يحاول المحافظة على كرامة وطنه فى حدود دائرة عمله (تصفيق حاد متصل).

وفى الواقع كانت معركة مذبحة كوبرى عباس نهاية المطاف بين النقراشى والبرلمان، وأصبح موقف النقراشى أمام البرلمان ضعيفا وبالذات بعد أن تخلت الكتلة الوفدية عن الاشتراك فى الوزارة. وانضموا لصفوف المعارضة، ولم يكن أمام النقراشى غير وسيلتين لحل هذا الموقف: أولاهما: تتجلى فى مواجهة البرلمان ودخوله حلبة الصراع ضد المعارضة، أما الوسيلة الثانية: فتتمثل فى تقديم استقالته، ولقد آثر النقراشى الوسيلة الثانية، وربما يرجع ذلك إلى أنه كان يفضل العمل فى جو استقرار وهدوء ولذلك نجد انه قدم استقالته عندما سمحت الفرصة لذلك تخلصا من مشاكل النواب والانجليز والقصر، يضاف إلى ذلك خشية النقراشى من معارضة شركائه فى الوزارة (الأحرار الدستوريين) له مما يؤدى إلى حل البرلمان.

البرلمان والنقراشي رئيس الوزارة الثانية

(٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)

ترتب على استقالة اسماعيل صدقى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦، أن كلف الملك فاروق النقراشى بتشكيل وزارته الثانية، فشكلها فى ٩ ديسمبر ١٩٣٦، وعقب تشكيل وزارته أعلن أمام البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) برنامج وزارته، ويمكننا تلخيصه فيما يأتى:(١٠٤).

أولا: جعلت وزارة النقراشى أمر تحقيق المطالب الوطنية مطلع عهدها ورأس برنامجها، تلك المطالب التى نقشت على قلب كل مصرى وهى الجلاء ووحدة مصر والسودان تحت تاج مصر.

ثانيا: بفضل ثقة البرلمان والأمة سيمضى النقراشى فى كل طريق يوصل البلاد إلى هدفها الحق.

ثالثا: وضح النقراشى أنه لم يهمل بالفعل طريقا يؤيد حقه إلا سلكه.

رابعا: أشار النقراشى أن مصر لن تدخر وسعا فى السير بالسودان إلى الحكم الذاتى وتهيئة أهله لتولى شئونه والعمل على اسعادهم وتوفير رفاهيتهم.

خامسا: أعلن بأن حكومته سوف تسلك كل طريق يوصلها إلى تحقيق الأهداف الوطنية وانه يعبر عن رأى جميع المصرين والسودانيين، وهذه الوحدة مستمدة من مشيئة أهل الوادى مصر والسودان على السواء.

وكان على النقراشى أن يجابه الصعوبات الناشئة تجاه الحاكم العام للسودان لأنه خرج عن حدود وكالته، وقد بدأت أول المعارك البرلمانية بين النقراشى وأعضاء البرلمان فى مجلس النواب، حيث وجه إليه النائب مكرم عبيد سؤالا يستفسر فيه عن ماذا عملت حكومة النقراشى تجاه الحاكم

العام للسودان لأنه خالف نص وكالته، وقد بادر النقراشي بالإجابة على هذا السؤال فقال «انه عندما تولى الوزارة الحالية جعل همها الأول معالجة الحالة المؤسفة التى نشأت فى تصريح حاكم السودان العام فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦، وقد رأيت فيه تشجيعا مباشرا للسودان على الانفصال عن مصر، لهذا بادر بابلاغ الحكومة البريطانية عن طريق سفيرنا فى لندن، كما أبلغت السفير البريطانى والوزير المفوض فى مصر اعتراضى الشديد على السياسة التى اعلنها الحاكم العام، وقد سبق أن بينت سياسة الحكومة المصرية عند تشكل الوزارة حيث قلت «هذه الوحدة الطبيعة التى ربطت شقى الوادى من صلات اللغة والقربى والمصلحة من قديم التاريخ وحديثه لا يمكن أن ينال منها ولا أن تنفصم عراها ولا نجد فى مصر إلا محافظا عليها، وقد توليت الحكم وكانت المفاوضات قد انتهت إلى أزمة والموقف جعل يتحول من سيىء إلى أسوأ، فقد أرسل إلى الحاكم العام خطابا يقول فيه «ان مدة خدمة الشيخ حسن مأمون فى حكومة السودان تنتهى فى يناير ١٩٤٨» وقال أيضا: «وأود فى هذه المناسبة أن أعبر عن تقديرى لما قام به الشيخ حسن من عمل طيب اثناء خدمته فى هذه الحكومة» وقال أيضا «انه منذ سنة ١٩٣١ و١٩٣٢ كانت مسألة تعيين سودانى قاضيا للقضاة موضوع محادثات بين دولة رئيس الوزراء والسير جون مافى» وقال ايضا «انه ينوى تعيين قاضى سودانى فى هذا المنصب له مدة خدمة طويلة ممتازة فى محاكم السودان الشرعية وليس هناك من شك انه اكتسب كثيرا من عمله تحت رئاسة قاضى قضاة ممتاز كالشيخ حسن مأمون»(١٠٥).

وأوضح النقراشى انه عندما وصله هذا الخطاب، تحدث مع السفير البريطانى على أهمية هذا المنصب وعن انه رباط روحى ودينى قوى بين مصر والسودان ولا يصح فصمه، وانه يتعلق بمسألة تطبيق الشريعة

الاسلامية فى السودان، ومن المصلحة أن يستمر التعاون بين مصر والسودان فى هذا السبيل، وحتى لا يتسرب إلى الذهن اننا نهضم السودانيين حقهم فى وظيفة كبرى، اقترحت أن تدفع الحكومة المصرية مرتب قاضى القضاة المصرى وتنشىء حكومة السودان، وظيفة كبرى فى القضاء الشرعى فى السودان، وبذلك يتيسر زيادة عدد الوظائف الكبرى للسودانيين، فوعدنى ببحث الموضوع، كما وعد وزير الخارجية البريطانية السفير المصرى ببحث الموضوع (١٠٦).

ثم أشار النقراشى انه تحدث مع السفير البريطانى ليبين له سياسة الحكومة البريطانية فى السودان ازاء مصر، هل هى تشجع السودانيين على الانفصال أم لا، وألح النقراشى فى ضرورة بيان مرامى السياسة الانجليزية فى هذه الناحية، وان تصريح الحاكم العام فى ٧ ديسمبر المعزز بتفويض رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر، وذلك يقتضى أن تبين الحكومة البريطانية حقيقة نواياها من هذه الناحية، إذ لا يتصور أن مصر وهى التى تعمل بصدق على صون الأمن العام فى الشرق الأوسط تفرط فى أمنها أو فى حياتها، إن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة بل هو أكثر، إن أهمية مصر بالنسبة للسودان لا تقل شأنا عن ذلك. والسودان فى وحدته مع مصر مستمدة من رغبة الشعب فى كل من شقى الوادى، وانى ما زلت فى انتظار بيان من الحكومة البريطانية توضح به موقفها إزاء رغبة السودانيين فى تأكيد هذه الوحدة، وختم النقراشى بيانه موضحا بأن الحكومة تحمل المهمة التى تلقيها الأمة على عاتقها أمانة مقدسة فى عنقها، وتعلم ما تخالج نفس كل مصرى من شديد الرغبة فى الوصول إلى نتيجة قريبة يطمئن لها ويرضاها، واننى دائب على صيانة حقوق البلاد، وهى الحقوق التى ندين

بها، وقد سلم بها الجميع، فأرجوا أن يكون كل ما يصدر منا إنما يصدر فى حدود المحافظة على الكرامة وصيانة الحقوق (تصفيق حاد متصل وهتاف من جميع نواحى المجلس)(١٠٧).

والحق يقال أن المسلك الذى سلكه النقراشى نحو تصرفات الحاكم العام ووضع خطط الأهداف المصرية لتحقيق وحدة وادى النيل مصر والسودان كان مسلكا نبيلا، ويعد موقفا شجاعا للنقراشى، والذى بدا واضحا من البيان التاريخى الوطنى الشامل الذى ألقاه أمام أعضاء مجلس النواب وإننا نلقى بعض الضوء على صدي هذا البيان تجاه النواب فى البرلمان فنقول بأنه عقب إنتهاء النقراشى من إلقاء بيانه السالف الذكر تقدم إليه مكرم عبيد باشا (رئيس حزب الكتلة الوفدية) ومحمد فكرى أباظة (الحزب الوطنى) والدكتور حامد محمود، وصافحوا النقراشى مهنئين على هذا البيان الوطنى(١٠٨).

ونتيجة لحرص النقراشى على اجراء المشاورات مع أعضاء البرلمان، والتزامه بحضور جلسات مجلس الشيوخ والنواب فقد نجح فى الحصول على تأييد البرلمان على قراره الذى اتخذه عندما تعثرت المفاوضات، ولم تسفر المباحثات التى كانت جارية بين الحكومتين المصرية والانجليزية، ولذلك فلقد قرر طرحها على مجلس الأمن برمتها، وطلب الثقة على مسلكه وأقره البرلمان على الالتجاء بالقضية على مجلس الأمن(١٠٩).

وعقب قطع المفاوضات، ساد جو من البلبلة وترديد الشائعات فى البلاد، تردد صداة فى البرلمان ويرجع ذلك إلى سببين هما:

السبب الأول: إن الحكومة لم تلجأ إلى مناقشة البرلمان بالخطوات التى سوف تلجأ إليها لحل المسألة الوطنية بعد قطع المفاوضات.

السبب الثانى: إن الحكومة حين قطعت المفاوضات لم تحدد الهيئة التى تعرض عليها النزاع بين مصر وبريطانيا(١١٠).

وعلى أية حال فقد اجتمع البرلمان فى الجلسة الثامنة والعشرين المنعقدة فى ١٢ مايو ١٩٤٧ لمناقشة الهيئة التى سوف تعرض عليها النزاع المصرى الانجليزى، وتاريخ العرض ومعرفة أسباب التأخير فى ذلك، ولذا فقد دارت معركة حامية بين النقراشى وأعضاء مجلس النواب، بدأها النائب محمد فكرى أباظة (حزب وطنى) ونستطيع أن نلخص رأيه فى عرض القضية الوطنية فى عدة أمور هى(١١١):

١- طلب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن بالنسبة للجلاء، وعلى الجمعية العمومية بالنسبة لوحدة وادى النيل بشرط أن تعلن الحكومة هنا أنها أبطلت العمل باتفاقية عام ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، لأنها تحتاج إلى مرافعات وحجج وأسانيد، وللجمعية أن تصدر توصيات وتستطيع أن تظفر هناك بعدد كبير من أصوات الأمم الصغيرة والمتوسطة لأن هناك فرق بين أن تستهدف لتحكيم دولة واحدة فينهار الموضوع من أساسه، وبين أن نستعين بأصوات خمس وخمسين دولة ممن يتشركون معنا فى تحمل الظلم.

٢- يرى النائب بأننا إذا ذهبنا إلى مجلس الأمن فلا نملك نص صريح أن نحتكم إلى الجمعية العمومية، كما لا تستطيع الجمعية العمومة أن تتدخل فى الموضوع إذا عرض عليها بعد عرضه على مجلس الأمن، أما إذا عرض الأمر مبدئيا على الجمعية العمومية فإنها ترجع إلي سوابقها وقراراتها وتصدر قرارا وتوصية لمجلس الأمن فى صلب الموضوع، لا سيما فيما يتعلق بالمبادىء الخاصة بسيادة كل دولة كما ورد بالنص الصريح، وهو على كل دولة من أعضاء الميثاق يجب أن تعترف لها سيادتها

واستقلالها، وقد سبق أن طرح على الجمعية العمومية موضوع جلاء القوات التى تحتل بلدا آخر، لذلك فإنه لا ينصح بالاحتكام لمحكمة العدل الدولية لأن اختصاصها اختيارى وليس لديه أمل فى طرح النزاع عليها.

وفى هذه الجلسة أعلن النائب محمد حنفى الشريف (حزب الوفد):

١- نقده الشديد لحكومة النقراشى بأنها تؤدى إلى الحاق الضرر بالمسألة الوطنية بسبب تأخر الحكومة، هذا التأخر الذى لا يعترف به النقراشى، مضر بقضية البلاد كل ضرر.

٢- أشار على حكومة النقراشى بالمبادرة الى اجراء انتخابات جديدة، وان يتخلى النواب الحاليين عن مقاعدهم حتى تأتى حكومة تمثل البلاد أصدق تمثيل.

٣- أعلن النائب بأن مصر بامكانها أن تعرض قضيتها وقضية فلسطين فى وقت واحد، فلا الجمعية العمومية، ولا مجلس الأمن يستطيعان أن يقولا أنهما لا ينظران الا فى قضية واحدة، ثم إن الاسراع فى تقديم عريضة الدعوة على الهيئات الدولية يفيدها من نواحى عدة لأنه سيحيطها دعاية واسعة هى فى أشد الحاجة إليها ويعد العالم لسماع كلمة مصر، ونحن فى استطاعتنا أن ندافع عن قضيتنا وقضية فلسطين فى وقت واحد(١١٢).

وقد عقب النقراشى على هذه الكلمات، فقام بالرد على الاتهامات التى وجهها اليه المعارضون، ونستطيع أن نلخص رده بالحقائق الآتية: (١١٣)

أولاً: يرى النقراشى أن ليس هناك تأخيرا مطلق فى عرض القضية الوطنية فقال «قد سبق أن أعلنت فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ عزم الحكومة على عرض القضية على مجلس الأمن، ثم فى مارس من نفس السنة كان اجتماع دول الجامعة العربية، أعقب ذلك فى شهر أبريل من نفس العام

حيث بدأ الحديث عن عقد دورة استثنائية للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لنظر قضية فلسطين، ولذلك فلم تكن أمام الحكومة فرصة يمكن أن يقال أنها أضاعتها، وبالتالى فإنه لا يمكن أن ينسب الى الحكومة أنها تأخرت فى عرض القضية بل على العكس، إن هذا التأخير قد أفاد القضية لأنه أتاح لدول العالم من يعلم منها ظروف القضية المصرية ومن لا يعلمها فرصة للوقوف على حقيقة قضية مصر وأغراضها وأهدافها.

ثانيا: أما من حيث الجهة التى ستعرض عليها القضية المصرية، فأوضح النقراشى أنه ذكر فى بيانه الأول فى ١٩٤٧/١/٢٧ أنه سيعرضها على مجلس الأمن، كما ذكر ذلك أمام لجنتى الشئون الخارجية بالمجلس وبين أنه حرص أن تكون المسألة تحت نظر الرجال الفنيين، ولم يكن هناك خلاف فى أمر عرض القضية على مجلس الأمن.

ثالثا: أشار النقراشى إلى الموضوع الذى سوف يعرضه على مجلس الامن بانه المطلب الذى أجمعت عليه البلاد، أى وحدة وادى النيل والجلاء عن مصر وسودانه.

رابعا: أوضح النقراشى النقطة الخاصة باعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦ فقال إن الحكومة قد أثارت هذا الموضوع فى البرلمان وفى لجنة الشئون الخارجية، واعلن رأيه المستمد من رأى كبار القانونيين والسياسيين الذين لم يجد من بينهم من يشير عليه أن يعلن من جانبه فقط بطلان معاهدة ١٩٣٦ الآن.

ونستطيع أن نستنتج من خلال بيان النقراشى السالف الذكر، أن موقف حكومته كان ضعيفا للغاية فى نقطتين هامتين، ويتفق معنا فى هذا الرأى أحد الباحثين(١١٤) والنقطتان هما:

١- لجوء حكومة النقراشى إلى استشارة طائفة معينة من الحزبين الحاكمين (الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين) فى الغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان الأجدر بها ان لا تقتصر هذا الحق عليها فقط، بل عليها ان تبادل إلى استشارة جميع أقطاب السياسة فى هذه الناحية.

٢- ان التعلل بأن عرض القضية الفلسطينية قد أدى إلى تأخير عرض المسألة المصرية لا يجوز الأخذ به بسبب بسيط وهو انه فى حالة الأخذ به سيكون عرض القضية المصرية عرضة للتأخير من آن لآخر، لأن المشاكل فى العالم كثيرة، والمفاجآت متعددة، فينبغى حسم المسألة بتقديمها ولا تترك دون تحديد.

وفى ٩ يولية سنة ١٩٤٧ تم اصدار مرسوم بفض الدور العادى الثالث لانعقاد البرلمان(١١٥) وقد انتهزت حكومة النقراشى فرصة فض الدورة البرلمانية السالفة الذكر ونشرت عريضة الدعوة تفاديا لمواجهة المعارضة فى البرلمان.

وفى افتتاح الدورة البرلمانية العادية الرابعة فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٨، القى النقراشى خطاب العرش، وهذا الخطاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولا: الحث على الاستقلال التام لمصر بسواعد رجالها وأن مصر لا تستكمل سيادتها ولا تثبت وحدتها إلا بجهود ابنائها.

ثانيا: خاص بعلاقة مصر بالدول الشقيقة المجاورة، والترحيب بقيام دولتى الباكستان واتحاد الهند، وضرورة استقلال ليبيا فى موضوع المستعمرات الايطالية، والاهتمام بقضية اندونيسيا، والدفاع عن القضية الفلسطينية فى الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة.

ثالثا: تناول برنامج الوزارة فى إدارة شئون الحكم فيما يتعلق بمشروعات الاصلاح، ومع ذلك فانه يحتوى فى نفس الوقت على ميزة تتمثل فى أن الخطاب تضمن اهتماما بالسودان وشئونه وتحقيق وحدة وادى النيل وجلاء الجنود الأجنبية عن البلاد(١١٦).

وفى الواقع كان موقف النقراشى بعد عودته من مجلس الأمن وفشل القضية المصرية مزعزعا فى البرلمان، ويرجع ذلك إلى اشتداد معارضة حزب الوفد له وخاصة فى مجلس الشيوخ وبقية الأحزاب الأخرى كالحزب الوطنى والكتلة الوفدية فى مجلس النواب.

ففى مجلس الشيوخ بدأت هذه الدورة البرلمانية بداية ساخنة، فوجدنا العديد من الاستجوابات ذات الصبغة السياسية، وكان من أهمها تقدم النائب محمد فؤاد سراج الدين باشا باستجواب للنقراشى رئيس الوزارة للاستفسار عن مسلك الحكومة فى مجلس الأمن والسياسة التى سارت عليها وتصرفات الحاكم العام بالسودان وموقف الحكومة المصرية إزائها، ودفعت المعارضة الحكومة بالتقصير فى اتخاذ الوسائل اللازمة للدعاية لمصر فى الداخل والخارج، وقد بادر النقراشى بكل ما أوتى من خبرة قانونية وسياسية فى التصدى لمحاولات الوفد وابراز الحقائق من بداية توليه وزارته الثانية وفى أثناء عرض النزاع أمام مجلس الأمن ثم بعد الرجوع منه إلى مصر، ونستطيع أن نلخص بيانه فى النقاط التالية:

أولا: أوضح انه أشار فى بيانه الذى ألقاه فى مجلس النواب فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ بمناسبة تشكيل الوزارة «اننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبر عن مشيئة أهل الوادى ورغبتهم، وهى وحدة دائمة وتعبر عن رأى جميع المصريين والسودانيين، أيضا قال فى تصريحه الذى ألقاه فى ١٨ مايو ١٩٤٧ ردا على ما جاء بخطاب وزير

الخارجية البريطانية فى مجلس العموم عن مصر «إن وحدة مصر والسودان هى مشيئة أهل وادى النيل وان وجود الجنود البريطانية فى السودان نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر وليس لهذه الجنود حق للبقاء فى السودان أكثر مما لها فى مصر».، ثم قال فى مجلس الأمن «بسطت لكم الأسباب التى تجعل من الضرورى احترام وحدة وادى النيل، كما بينت لكم أن لا حياة لمصر بغير السودان، وأن لا حياة للسودان بغير مصر»، ثم أعلن أخيرا فى مجلس النواب بتاريخ ٦ يناير ١٩٤٨ «ان الحكومة لا تزال عن موقفها الذى دافعت عنه أمام مجلس الأمن، فهى تعمل على تأكيد وحدة وادى النيل ولا ترضى بوحدة الوادى بديلا»(١١٧).

وفى إجابة النقراشى على السؤال الثانى، والخاص بموقف الحكومة فى مجلس الأمن، أوضح ان مجلس الامن لم يستجب إلى مطالب الحكومة البريطانية عندما طلب شطب القضية، وعندما طالبت انجلترا اعتبار معاهدة ١٩٣٦، قائمة حتى تقتضى جهة مختصة ببطلانها، أيضا عندما كانت تؤيد مقترحات بعض أعضائه من التوصية باستئناف المفاوضات دون ذكر لوجوب الجلاء، بل رفضتها جميعا، ولما حاولت انجلترا فى آخر الأمر أن تدفع المجلس إلى اخراج النزاع من جدول أعماله، لم تجد عضوا واحدا يؤيدها، واستبقى المجلس القضية حتى تتوافر لها عناصر حلها، وتساءل النقراشى: فهل يقال بعد هذا ان وفد مصر قد فشل فى مهمته؟ ولماذا لا يقال أن الوفد البريطانى هو الذى فشل؟ لأنه لم يستطع الحصول على شطب القضية ولا احالتها على محكمة العدل، بل لم يستطع أن يحصل على قرار بأن معاهدة ١٩٣٦ لا تزال قائمة ولو بصفة وقتية، وبين النقراشى أن الانتقاص من هذه الجهود لا يكون نقصا من شأن هذا الوفد، بل هو سهم مصوب لمصالح البلاد وللمطالب القومية، ثم أوضح النقراشى

بأن الحكومة لم تهمل أمر الدعاية، فإن مجلس الأمن ليس بمحكمة وعلى هذا الأساس كانت الاتصالات بالدول قبل نظر النزاع، وفى نظره أن القضية تسير بنظام موضوعى سواء فى مصر او فى الخارج، وقد إتصلت بجميع مندوبى الدول الممثلة فى مجلس الأمن، وكنت على اتصال بوزارتنا فى البلاد التى لدينا لها ممثلون، ولكن هل كان على أن اعلن للناس هذه الاتصالات، أو ان اكشف لهم عنها، وعندما ذهب وفد مصر إلى أمريكا لم يقصر فى الدعاية للقضية أو الاتصال بأعضاء المجلس، وكان لهذا أكبر الأثر فى كثير من الدول حتى لقد كدنا نكسب الأغلبية المطلوبة(١١٨).

وبعد أن عرضنا دور النقراشى إزاء القضية المصرية فى مجلس الأمن نستتنج أنه قام بالدعاية للقضية قبل عرضها، ولذلك فإننا نخالف القول بأنه أهمل أمر الدعاية.

وتابع النقراشى بيانه بتوضيح موقفه بشأن اشتراكه فى المفاوضات التى أدت الى ما يسمونه بمقترحات صدقى بيفن وإن الحكومة كما قالت انجلترا لا تفيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تنته إلى اتفاق نهائى، واذا كان هناك وجهة نظر لمعرفة من يصلح لتمثيل مصر ومن لا يصلح على أساس سبق الارتباط بمعاهدة سالفة، فإن أقل الناس صلاحية هم أشادوا بمعاهدة ١٩٣٦ واعتبروها معاهدة شرف وفخار وان الصلاحية لا توزن بالأسماء بل توزن بالأعمال وخدمة الوطن باب مفتوح للجميع، وأضاف النقراشى أن مندوب بريطانيا لم يحتج على موافقة الحكومة المصرية على مقترحات صدقى بيفن فإن هذه الموافقة لم تتم على الوجه الذى كان الجانب البريطانى يريده، ولكنه استطاع أن يحتج أشد الاحتجاج بالتصريحات التى أدلى بها وقت ابرام معاهدة ١٩٣٦، تحبيذا لهذه المعاهدة ورفعا من شأنها، واستطعنا نحن أن نرد حجته بسرد أقوال من تحفظوا

كثيرا فى قبول هذه المعاهدة، وأوضح النقراشى فى أقواله أن معنى ارتكابنا خطأ جسيما بالذهاب إلى مجلس الأمن قبل اعلان سقوط معاهدة ١٩٣٦، إذا أعلن أن هذه المسألة نوقشت مناقشة طويلة قبل ذلك فلا داعى بى لمناقشتها مرة أخرى(١١٩).

وقد أوضح النقراشى فى اجابته عن السؤال الثالث والخاص بموقف حكومته بالمسألة السودانية، وفى هذا الصدد تحدث أمام النواب قائلا «إن الحكومة المصرية تواجه مسألة السودان بأقصى ما ينبغى لهذه المسألة الخطيرة من العناية واليقظة فهى لا تترك زمام الأمور يفلت من يدها، فكان تعيين قاضى القضاة محل مكاتبات بينى وبين الحاكم العام للسودان وقد أوضحت فى هذه المكاتبات وجهة نظر الحكومة المصرية من أن الوظيفة لا تدخل فى نطاق الوظائف المدنية أو العسكرية التى يكون للحاكم العام الرئاسة العليا عليها، ولما أبلغنى القائم بأعمال الحاكم العام انه عين قاضى قضاة السودان، كلفت سفير مصر فى لندن بتبليغ الحكومة البريطانية رسالة، بينت فيها ما لهذا المنصب من صبغة واستنكرت أن يقوم الحاكم العام باجراء التعيين استنادا إلى وجهة نظر لم تقرها الحكومة المصرية، وأوضحت أن تصرف القائم بأعمال الحاكم العام فى هذا الشأن ليس سليما لتجاوزه حدود سلطاته تجاوزا لا تقوم الحكومة المصرية عليه(١٢٠).

وختم النقراشى بيانه بتوضيح موقف حكومته من مشروعات السودنة هذه المشروعات التى يراد بها كما تقول حكومة السودان باشراك السودانيين على نطاق أوسع فى الحكومة المركزية وأضاف أن كل خطوة تقرب السودانيين من تولى شئونهم بأنفسهم هى خطوة ترضيها الحكومة المصرية كل الترحيب، وتحرص عليها كل الحرص، بشرط ان تتمكن الحكومة المصرية ان تساهم مساهمة فعالة فى الأخذ بين السودانيين فى هذا السبيل، وأن تحتفظ بوحدة الوادى سليمة لا يمسها أى احتمال فى

التسلم ببناء النظام الادارى القائم فى السودان، وأدخلنا تعديلات جوهرية عليها إذا تمت وتهيأت للسودانيين فرص كبيرة لتولى شئونهم بأنفسهم وتهيأ للمصريين فرصة جديدة فى معاونة السودانيين فى هذا السبيل، على ان يكون كل ذلك مؤقتا الى أن تهيأ لمصر والسودان أن يبتا معا فى نظام الوحدة التى تنظم وادى النيل(١٢١).

ورغم تلك المعارضة البرلمانية فى مجلس الشيوخ والنواب تجاه حكومة النقراشى، إلا أن النقراشى كان يسعى إلى تقديم جهود مكثفة لإجراء المشاورات مع أعضاء البرلمان فى اللجان البرلمانية حول مشروعات القوانين قبل تقديمها للمجلس والتزامه بحضور جلسات المجلسين، ولكى نعرف حقيقة هذا الموقف عموما فإننا نذكر من الوثائق ما يدل على ذلك، فقد نجح النقراشى فى الحصول على تأييد البرلمان بالاجماع فى ١٢ مايو ١٩٤٨ بموافقة أغلبية الأعضاء فى المجلسين على إضافة حالة جديدة إلى الحالتين اللتين يجوز فيهما اعلان الأحكام العرفية بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٠، ٢١ لسنة ١٩٤١، ٨١ لسنة ١٩٤٤ جواز اعلان الأحكام العرفية لتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تمويلها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية، وقد وافق البرلمان بالأغلبية على احالة مشروعه على لجنة الشئون التشريعية لنظره على وجه الاستعجال وعندئذ انعقدت الجلسة السرية، وأعيدت الجلسة علنية فى المساء وأعلن رئيس البرلمان وقتذاك(١٢٢) «وافق المجلس بالاجماع فى جلسته السرية على الاقتراح الآتى نصه «بعد سماع بيانات دولة رئيس الحكومة فى المسألة الفلسطينية ويؤيدها كل التأييد فيا ترى اتخاذه من اجراءات لانقاذ هذه البلاد العزيزة وأهلها من العدوان الاجرامى»(١٢٣).

وهكذا يتضح لنا أن النقراشى سعى إلى كسب مودة أعضاء البرلمان والتعاون معهم لتسهيل أعمال حكومته بايجاد سند قوى يؤيده.

وفى افتتاح الدورة البرلمانية العادية الخامسة فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ألقى النقراشى خطاب العرش، وهناك عدة ملاحظات يمكن أن نسجلها وهى:

أولا: بدأ النقراشى بالتحية إلى جيشنا الباسل فى حرب فلسطين مترحما على الشهداء الأبرار ومشيدا برجاله الأبطال.

ثانيا: تناول الخطاب الحقوق الوطنية بأنها محدودة وواضحة، وأكد النقراشى التمسك بها والعمل على تحقيقها، وان جلاء الجنود الأجنبية عن أرض مصر ووحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك هى عقيدة أهل الوادى أجمعين من مصريين وسودانيين، وان الحكومة لا تألو جهدا فى سبيل العمل على نهوض السودانيين ورفاهيتهم وتمكينهم من مباشرة حقوقهم فى تولى شئونهم مباشرة فعلية هدفها الأول مصلحة السودانيين أنفسهم وتحقيق الخير العام لهم.

ثالثا: حرص الحكومة على أن تظل علاقتها مع جميع الدول على خير من المودة والصفاء وهى ماضية فى القيام بنصيبها من التعاون الدولى، وأن الحكومة تعمل على حصول أهل فلسطين الحق فى تولى شئون بلادهم بأنفسهم وعودة المتشردين من عرب فلسطين الذين أخرجوا من ديارهم ظلما وعدوانا بلا قيد أو شرط وتقديم كل المساعدات والمعونة لهم وتوثيق العلاقات الودية بالبلاد الشرقية وفى مقدمتها الصين والهند وباكستان، وأشاد النقراشى بأعمال حكومته برفع التمثيل الدبلوماسى بين مصر والصين وتركيا إلى درجة سفارة، كما قامت الحكومة بتدعيم تمثيلنا الدبلوماسى، فبادرت بإعادة فتح مفوضاتها فى النمسا والمجر، كما قررت

انشاء علاقات دبلوماسية مع فنلندا، واعادة فتح قنصليتها العامة فى لشبونة، كما اهتمت الحكومة بمصير المستعمرات الايطالية السابقة وبالأخص ليبيا، وطالبت مصر فى المؤتمرات الدولية التى عقدت لبحث مصير تلك المستعمرات بوحدة ليبيا واستقلالها، كما جددت هذا المسعي أمام الجمعية العامة للامم المتحدة.

رابعا: هناك ميزة هامة تناولها خطاب العرش وهى أن مصر انتخبت بفضل تأييد الدول الشقيقة والصديقة عضوا فى مجلس الأمن فجاء انتخابها برهانا على ما تمتعت به من مكانة دولية، وأيضا إعادة انتخاب أحد المصريين ليكون قاضيا فى محكمة العدل الدولية، واعادة انتخاب ممثل مصر فى المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى.

خامسا: وأخيرا تناول الخطاب برنامج الوزارة فى إدارة شئون الحكم ومشروعات الاصلاح المختلفة فى جميع الميادين(١٢٤).

تلك هى كانت المبادىء التى أعلنها النقراشى فى خطاب العرش،ونحن نعترف بحق أنها مبادىء سامية لا تنكر، ولم يتحقق منها إلا القليل حيث أن القدر كان أسرع من هذه الميادىء، فبعد أربعين يوما من إلقاء خطاب العرش السالف الذكر، تم اغتياله فى مبنى وزارة الداخلية فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

موقف النقراشى من الحياة النيابية خارج الحكم «المعارضة»

يجدر بنا أن نعرف مفهوم المعارضة بمعناها العام لدى أحد الكتاب حيث أكد أنها تتضمن كافة أنواع النشاط السياسى ضد نظام الدول أو سياسة الحكومة(١٢٥)، ويمكننا أن نوضح أسباب جنوح النقراشى ناحية المعارضة ومنهجه الذى وضعه، والذى أشار اليه فى خطابه السياسى الذى ألقاه فى ٧

سبتمبر ١٩٣٧ ، وأهم ما تضمنه هذا البرنامج قوله: «انني سأقوم بواجبي كنائب بنفس الروح الذى أديت بها واجبى فى الحكم عاملاً على تحقيق جميع ما ترجوه مصر من حسن توزيع العدل بين الناس وصيانة المصالح العامة، وتنفيذ المعاهدة على أكمل وجه مع المحافظة على الدستور فى روحه ومعناه»(١٢٦).

ذلك هو حديث النقراشى السياسى عندما كان خارج الحكم، وفى رأينا انه كانت لديه اتجاهات وطنية،وخير دليل على ذلك أنه قرر أن هدف المعارضة كما فى مفهومه هو جعل الحياة النيابية أداة جهاد فى الذود عن حقوق البلاد وتوجيه الحكومة للأخذ بوسائل الاصلاح من شتى نواحيه، فضلا عن اقامة حكم صالح نزيه.

وعلى اية حال فقد باشر النقراشى عمله فى البرلمان كنائب عن نفس دائرته عقب انفصاله من الوفد المصرى فى ١٣ سبتمبر ٩٣٧ ، وظل مواظبا على حضور معظم جلسات مجلس النواب، فعندما انعقدت جلسات مجلس النواب الهيئة النيابية السادسة، الدور العادى الثالث فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ ، واكب النقراشى نشاطه فى البرلمان ولم يتوقف عند حد العضو بل شارك مشاركة عملية فى ترشيح نفسه فى عدة لجان من لجان المجلس، فرشح نفسه لانتخاب الوكيلين، ولكنه لم يوفق فنال صوتا واحدا، ورغم ذلك لم يتسلل اليأس الى قلبه، بل عادت الفرصة إليه مرة أخرى، فرشح نفسه للجنة المواصلات ففاز فى هذه اللجنة بأصوات كبيرة، إذ حصل على ستة وتسعين صوتا، وفي نفس الوقت رسب فى لجان المالية والمعارف والمحاسة ولجنة الزراعة والتعاون، ورسب أيضا عند انتخاب رؤساء وسكرتيرى اللجان التى فاز بها وهى لجنة المواصلات(١٢٧).

وهناك عدة ملاحظات يمكن ان نسجلها على نشاط النقراشى فى البرلمان خلال تلك الدورة:

أولا: نلاحظ انه فى المدة من ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ الى ٢ يناير ١٩٣٨ لم يوجه أى سؤال لأحد الأعضاء، وهذا يدعونا للاعتقاد بأنه لم يكن من الأعضاء النشيطين خلال تلك الدورة، بسبب عدم ظهور أى ملاحظات أو أسئلة أو مقترحات له خلال هذه الدور، اللهم إلا بالتصويت سواء بالموافقة او الرفض على بعض المشاريع المقترحة، ونرجح أيضا أنه يبدو عليه الهدوء والانسجام مع اعضاء البرلمان.

وخلال انعقاد الهيئة النيابية السابعة والتى بدأت من ١٢ أبريل ١٩٣٨ انضم النقراشى إلى صفوف المعارضة للمرة الثانية حيث رشح النقراشى نفسه للمراقبين ولكنه نال صوتا واحدا، ثم رشح نفسه فى لجنة المالية والحربية ولجنة السودان ففاز فيهما(١٢٨) وخلال فحص مضابط مجلس النواب فى المدة من ١٢ أبريل ١٩٣٨ إلى نهاية الجلسة رقم ١٨ فى ٢١ يونية ١٩٣٨ أى الأيام الثلاثة السابقة لتعيينه وزيرا للداخلية فى وزارة محمد محمود الرابعة، لم أجد للنقراشى أى أسئلة وجهها لأعضاء البرلمان بالرغم من حضوره لكل الجلسات، اللهم إلا ملاحظة واحدة أبداها أثناء مناقشة الميزانية عندما طلب النائب «على المنزلاوى» اقفال باب المناقشة لعدم وجود العدد القانونى لأخذ الرأى عليها، فبادر النقراشى معلقا على كلامه بأن لا يصح قفل باب المناقشة أثناء نظر الميزانية، وليس من حق النائب أن يفرض على حضرات الأعضاء الاستماع إليه(١٢٩).

وهذا يدعونا إلى التساؤل: لماذا لم يوجه النقراشى أسئلة للأعضاء أثناء انعقاد البرلمان وهو خارج الحكم، وإجابة على ذلك نقول: إنه بعد انفصاله من الوفد فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ اتجه الى صفوف المعارضة، وبالتالى فقد

لزم عليه ان يكون منسجما ومتعاونا مع المعارضة وخاصة وزارة محمد محمود والسير فى موكب القصر أملا فى الاحتفاظ بكراسى الحكم، وخشية من معارضة حكومة محمد محمود الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى حل البرلمان.

وقد مارس النقراشى نشاطه فى صفوف المعارضة للمرة الثالثة عندما خرج وزملاؤه السعديون فى ١٩٤٠/٩/٢١ من وزارة حسن صبرى الأولى بما لهم من أغلبية فى البرلمان، وكانت نتيجة خروجه من الوزارة احراج لوزارة حسن صبرى، إلا أن هذا الحرج قد تأجل لنحو شهرين إلى حين افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠، ولكن القدر أعفى حسن صبرى من هذا الحرج حين توفى وهو يلقى خطاب العرش(١٣٠).

وفى وزارتى حسين سرى الأولى والثانية اللتين تشكلتا فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ إلى ٢ فبراير ١٩٤٢، استمر النقراشى فى حضوره لجلسات البرلمان كنائب عن دائرته، وتم انتخابه فى لجنة الدفاع(١٣١) وفى غمرة نشاطه كنائب وجه سؤالا الى وزير الزراعة (أحمد عبد الغفار) ليستفسر منه عن التدابير التى اتخذتها وزارة الزراعة للاكثار من غرس الأشجار الخشبية لعام ١٩٤١، وقد بادر وزير الزراعة بالإجابة على هذا التساؤل، موضحا أن الوزارة قامت بتربية نحو حوالى مليون شجرة من مختلف أنواع الأشجار الخشبية التى تنجح فى مصر مثل الكافور والكازورينا والعبل وخلافها بمختلف مشاتلها فى جميع أنحاء القطر، كما عملت الوزارة أيضا على اعداد حوالى مليونين من النباتات ستربى فى قصارى بمشاتلها هذا العام، وأوضح الوزير أن العمل سيستمر كل عام حتى يكمل العدد المطلوب وهو حوالى سبعة ملايين شجرة حتى تفى بحاجة البلاد وتعم الأشجار الخشبية جميع أنحاء القطر(١٣٢).

ومن ضمن الاقتراحات التى شارك النقراشى أيضا أعضاء مجلس النواب فيها أثناء إنعقاد تلك الدورة وقد كثرت المناقشات دون الوصول إلى حلول بالنسبة لموضوع قانون بشأن الاكثار من زراعة الحبوب فى مصر، فاقترح النقراشى حلا وسطا قائلا «نظر هذا المجلس الموقر فى هذا الموضوع الحيوى الهام، ويجب اعتبار المصلحة العامة فوق كل اعتبار، لذلك لا أتردد مطلقا فى أن أرجو من المجلس أن يقبل العودة إلى مناقشة الموضوع من حيث المبادىء العامة ولنسمو فى هذه الجلسة إلى ما سمونا إليه دائما فى النظر الى الموضوع من حيث المصلحة الحيوية للبلد، ولى رجاء عند اخوانى، هو أن يقللوا من المناقشات الشكلية وليكن اتجاهنا إلى الموضوع فإن فى التشعب مفسدة، وبعد مناقشات طويلة أسفر الاجتماع عن الموافقة باجماع الآراء على اقتراح النقراشى بالعودة إلى مناقشة الموضوع من حيث المبادىء وتحقيق مصلحة الوطن(١٣٣).

ولعل خير ما يمكن أن يفسر مسلك النقراشى حيال وزارة حسين سرى – ما جاء على لسان النقراشى نفسه أثناء حديثه لجريدة الدستور حيث قال: «ما دامت الحكومة القائمة تعلن أنها ستسير على خطة الاصلاح فى جميع مرافق الدولة، وهى الخطة التى يقرها الجميع، فنحن نوافقها على ذلك كل الموافقة، وليس وقوفنا موقف المعارضة فى سياسة الحكومة فى الدفاع عن البلاد فيجعلنا نقف منها هذا الموقف فى كل شأن من الشئون، لأن معارضتنا ليست لمجرد المعارضة، وإنما للمصلحة العامة وحدها(١٣٤).

وحينما جاءت وزارة مصطفى النحاس باشا الخامسة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ الى الحكم واستصدرت مرسوما فى ٧ فبراير ١٩٤٢ بحل مجلس النواب، قرر النقراشى الاشتراك فى الانتخابات التى تجريها هذه الحكومة

فى بادئ الأمر(١٣٥) غير أنه قرر فى ٢٣ فبراير ١٩٤٢ عدم دخوله الانتخابات أو الترشيح.

ونذكر هنا أنه لم يقبل الترشيح هو وزملاؤه للهيئة البرلمانية الثامنة إلا بعد شروط منها:

مطالبة الحكومة الحالية بوقف الأحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف، وعندما رفض النحاس تلبية هذين الشرطين، قرر النقراشى عدم دخول الانتخابات(١٣٦)، ونتيجة لرفضه اشترك عبد الفتاح الطويل ممثلا عن حزب الوفد عن دائرة الجمرك بدلا منه وفاز بالتزكية(١٣٧).

وظل النقراشى بعيدا عن البرلمان لمدة ثلاث سنوات من ٣ فبراير ١٩٤٢ إلى ٩ يناير ١٩٤٥، غير انه سرعان ما ظهر النقراشى مرة أخرى فى البرلمان فى الهيئة النيابية التاسعة، ورشح نفسه لها فى عهد وزارة الدكتور أحمد ماهر كما وضحنا سلفا، وظل فى البرلمان رئيسا للوزارة بعد اغتيال الدكتور أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى قدم استقالته من رئاسة وزارته الأولى فى ١٩٤٦/٢/١٥ وعقب تقديم استقالته انضم لصفوف المعارضة البرلمانية عن دائرته للمرة الرابعة.

وفى الواقع لقد كان الاهتمام الأول للنقراشى كنائب فى المعارضة فى هذه الدورة قد انصب على القضية الوطنية، وظهر أثر ذلك جليا عندما أدلى إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء وقتذاك ببيان شرح فيه موقف حكومته من منع المظاهرت اعتقادا منه بأن الأمة على اختلاف طبقاتها قد عبرت عن أرائها ومشاعرها بما فيه الكافية وانه يجب المحافظة على الأمن والنظام فى غير هوادة، وليس ذلك بغريب حيث وقف النقراشى زعيم المعارضة كما كان يتسمى فى ذلك الوقت ووقف ليدلى بحديث ليقول فيه «إن البيان الذى

ألقاه رئيس الوزراء بيانا وطنيا وإننا نؤيد الحكومة فيما تتخذه لصيانة حقوق البلاد، كما إننا نؤيدها فيما تتخذه من تدابير لصيانة الأمن والنظام والمأمول أن تعالج الحكومة الأمر حتى يصفوا الجو وتمهد الأمور للمفاوضات(١٣٨).

ويمضى النقراشى فى نشاطه البرلمانى،وقد ارتبط بالقضية الوطنية من جوانب أخرى وعلى الأخص الجانب الخارجى، فعلى سبيل المثال عند مناقشة أعضاء البرلمان البيان الذى ألقاه الأستاذ محمود رياض فى اجتماع مجلس الأمن بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٦ عند نظر موضوع اندونسيا حيث وصل بعض هذه التصريحات وبعض هذه الخطب صحيحا، ووصل بعضها محرفا، فهال بعض النواب ما نسب الى زميلهم مما حرف من القول، فقدموا طلبا لمناقشة هذا الموضوع، فبادر وزير الخارجية عبد الحميد بدوى بالتعليق أمام النواب موضحا «إن موقف محمود رياض فى مجلس الأمن موقف يستحق الثناء وأعلن انه اطلع على محضر جلسة مجلس الامن، وانه يرى أن موقف زميله موقف مشرف»، وفى نفس الجلسة أدلى النقراشى برأيه فى هذا الصدد قائلا «إن موقف محمود رياض فى مجلس الأمن موقف يستحق الثناء»(١٣٩).

ولم تكن مساندة النقراشى لهذا الاتجاه إلا عن استعلاء قومى أو ايمان بالفكرة النيابية والوقوف بذلك فى مساندة المجلس، وواظب النقراشى حضور كل جلسات المجلس فى دورات انعقاده ابتداء من الجلسة التاسعة عشرة إلى «الجلسة التاسعة والعشرين» ولم يعتذر عن الحضور إلا فى جلستين الجلسة الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين اللتين انعقدتا

في ١٢ أبريل ١٩٤٦، ١ مايو ١٩٤٦، ومن الملفت للنظر حقا انه لم يعارض، ولم يوجه أي أسئلة أو مقترحات لأعضاء البرلمان في هذه المدة(١٤٠).

وما كاد المجلس ينعقد في ٨ مايو عام ١٩٤٦، حتى تجلى مدى استعداد النقراشى للمضى مع الاتجاه النيابى إلى أبعد مدى، ولما كانت سياسة القضية الوطنية هو ما يهم النواب فى تلك الحقبة خاصة وأن النقراشى تركها قبل دخوله فى المفاوضات، ولما بدأت المفاوضات فى عهد سلفه اسماعيل صدقى، وناقش الأعضاء هذه المفاوضات فى البرلمان، أوضح النقراشى رأيه قائلا «سنتجمع بالمفاوضين البريطانيين لنباحث فى أمر معاهدة تعقد بيننا وبين بريطانيا العظمى بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر سواء كانت تلك القوات برية أو جوية او بحرية، ونحن نعرف مصلحة مصر ونعرف ما يجب علينا إزاء مصر وان المعاهدة التى ترضى بها هيئة المفاوضين المصريين لن تكون إلا معاهدة يرضى بها المصريون وتحقق جميع مطالبهم وان كل ما يجول بخواطر النواب هو ما يجول بخواطرها، وان مصلحة مصر هى رائدنا، وستتحقق إن شاء الله(١٤١).

وهناك ملاحظتان تتصل بنشاط النقراشى فى هذه الدورة البرلمانية وهما:

أولاهما: كثرة اعتذارات،ه فقد اعتذر في يوم ١٥ مايو ١٩٤٦، ثم فى الجلسة ٣٢ المنعقدة فى ٢٠ مايو ١٩٤٦، ثم فى الجلسة ٣٢ التى عقدت فى يوم ٢١ مايو ١٩٤٦، ثم فى الجلسة المنعقدة فى يوم ٢٢ مايو ١٩٤٦، وفى الجلسة رقم ٣٣ التى عقدت فى ١٩٤٦/٥/٢٩، وأخيرا فى الجلسة رقم ٣٦ المنعقدة فى ١٨ يونية ١٩٤٦(١٤٢).

ثانيتهما: انه حضر جميع الجلسات الأخرى التى عقدت الى نهاية هذه الدورة لجلسة ٣٧ والتى انعقدت فى ٢٦ يونية ١٩٤٦، ونلاحظ عليه انه لم يقدم أى أسئلة للأعضاء اللهم إلا أنه قدم اقتراحين فى الجلسة ٣٧ التى عقدت فى ٢٤ يونية ١٩٤٦ بتأجيل مناقشة قانون المحاماة الشرعية إلى جلسة أخرى حتى يتسنى مقدمه الاشتراك فى المناقشة وقد وافق المجلس على ذلك(١٤٣).

وفى محاولة منا لتقييم دور النقراشى كنائب معارض، وإذا كان هناك ثمة اتهام وجهه البعض إلى النقراشى خاصة بعد انفصاله من الوفد المصرى فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ بأنه يناوىء الوفد ويضمر له السوء فى مكنون نفسه، فإن والحق يقال عند فحصنا للمضابط فى السنوات المختلفة، لم نجد للنقراشى أى أحقاد أو ضغائن أثناء عمله بالبرلمان، ولم يتطرق بسوء لحكومة مصطفى النحاس باشا أثناء وجوده فى المعارضة فى المدة من ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ الى ٢ يناير ١٩٣٨، أثناء رئاسة النحاس لتلك الوزارة، بل كان متعاونا معها، ولم تظهر له ثمة معارضة مجدية، ولكن يؤخذ عليه قلة نشاطه داخل البرلمان كما وضحنا سالفا، عندما انضم لصفوف المعارضة للمرة الأولى فى الفترة من ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ حتى ٢ يناير ١٩٣٨، وللمرة الثانية من ١٢ أبريل ١٩٣٨ حتى ٢١ يونية ١٩٣٨، ثم المرة الثالثة ٢١/٩/١٩٤٠ حتى ٤ فبراير ١٩٤٢، ولكن ازداد نشاطه مرة أخرى عندما دخل المعارضة للمرة الرابعة فى الهيئة النيابية التاسعة فى المدة من ١٥/٢/١٩٤٦ حتى ٨/١٢/١٩٤٦، ولكن يؤخذ عليه فى هذه الدورة كثرة غيابه التى كان يسبقها اعتذار عن عدم حضوره لتلك الجلسات.

هوامش الفصل الرابع

(١) د.حلمي أحمد عبد العال شلبي: الحياة البرلمانية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس ٨١ - ١٩٨٢ ص ب من المقدمة.

(٢) د.نبيه بيومي عبد الله: الحياة البرلمانية في مصر ١٩٢٤ - ١٩٢٣ رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٩، ص ١٦٧.

(٣) عبد الرحن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، ج١، ط٣، ص ١٦٤ - ١٧١.

(٤) مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ط١ مكتبة سعيد رأفت ١٩٧٢، ص٥٩.

(٥) د.يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٩٥.

(٦) محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، ج٦، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٦، ص ١٢٢.

(٧) روزاليوسف الأسبوعية: عدد ١٠٨٦ في ٦ أبريل ١٩٤٩، ص ١٣، مقال بعنوان النقراشي والبرلمان.

(٨) د.عبد الله محمد عزباوي: حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٠ ص ٢٨٠.

(٩) محمد خليل صبحي: المصور السابق ص ١٢٢.

(١٠) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الاول العادى جلسة (٤٥) في ١٩٢٦/٩/١، ص ٧٢٩.

(١١) نفس المكان: ونص اليمين القانوني كالآتي: اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللملك مطيعا للدستور وقوانين البلاد وأن أؤدى أعمالي بالذمة والصدق - ولمزيد من التفاصيل حول دستور الدولة: انظر: البلاغ عدد ٤١٠٣٨ في ٢١ أبريل ١٩٢٣ ص ١.

(١٢) البلاغ اليومي: عدد ٩٧١ في ٣٠ مايو ١٩٢٦ ص ١، البلاغ اليومي: عدد ٩٧٢ في ٣١ مايو ١٩٢٦، ص١.

(١٣) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة دور الانعقاد العادى الثاني،

مجلد ١، جلسة (٣) فى ١٩٢٦/١١/٢٢، ص١٦.

(١٤) البلاغ اليومي: عدد ٤١٠٣٨ فى ٢١ أبريل ١٩٢٣ ص ١ ، محمد خليل صبحي: تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، ج٥، ص ٥٠٥.

(١٥) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الاول العادى، جلسة (٤٧) فى ١٩٢٦/٩/٤ ص ٧٩٤ - ٧٩٥.

(١٦) المصدر السابق ص، ٧٩٩.

(١٧) نفس المكان،

(١٨) المصدر السابق، جلسة (٥٣) فى ١٩٢٦/٩/١١، ص ٨٩٦.

(١٩) نفس المصدر، دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد١ جلسة (١٨) في ١٩٢٧/١/١١، ص ٢٤٥.

(٢٠) مضابط مجلس النواب: جلسة (٢٩) فى ١٩٢٧/٢/١٤ ص ٤٣٩ - ٤٦٦ جلسة (٢١١) فى ١٩٢٧/٢/٢١ ص ٤٧١ - ٤٧٨.

(٢١) نص مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعى على المواد الآتية: مادة ١ الغرض من انشاء مدرسة القضاء الشرعى اعداد الطلبة الذين يلتحقون بها للاشتغال بالقضاء الشرعى، وما يتعلق به، مادة ٢ يشترط فيمن يدخل هذه المدرسة أن يكون حاصلا على الشهادة الثانوية القجهيزية لدار العلوم وأن يكون صحيح الجسم سليما من العاهات وان يكون حميد السير، ومدة الدراسة فى المدرسة أربع سنوات، لمزيد من التفاصيل انظر: المصدر السابق. جلسة (٣٩) فى ١٩٢٧/٣/٢١، ص ٦٢٣ - ٦٣٠ وجلسة (٤٠) فى ١٩٢٧/٣/٢٨، ص ٦٣٥ - ٦٤١، جلسة (٤٣) فى ١١ ابريل ١٩٢٧ ص ٧١٨ - ٧٢٠.

(٢٢) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ٢ جلسة (٥٠) فى ٢٧ ابريل ١٩٢٧ ص ٧٩٥ - ٥٩٩.

(٢٣) المصدر السابق: جلسة (٥٢) فى ٣ مايو ١٩٢٧ ص ٨٢٧ - ٨٣٩.

(٢٤) نفس المصدر: جلسة (٧٤) فى ٨ يونية ١٩٢٧ ص ١٣٨٣ - ١٣٨٤.

(٢٥) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث مجلداء جلسة (٧٤) فى ٨ يونية ١٩٢٧، ص ١٣٧٥ - ١٣٧٦.

(٢٦) المصدر السابق: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ٢ جلسة (٤٢) فى ١٩٢٨/٤/٤ ص ٦١٣.

(٢٧) نفس المصدر: جلسة (٧٧) فى ١٩٢٨/٦/١٢ ص ١٣٥٧.

(٢٨) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الثالث، مجلد ٣، ص ١٥٧٢، الرافعى: فى أعقاب الثورة ج ٢، ط٢، ص٦٠.

(٢٩) مارسيل كولومب: تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، ط١، ص ٦٨.

(٣٠) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الأول، الجلسات من ١٠ يونية ١٩٢٦ حتي ١٩٢٦/٩/٢٠ (انظر الملحق رقم ١٠).

(٣١) فؤاد العطار: النظم السياسية والقانون الدستورى، ص ٤٩٦.

(٣٢) مضابط مجلس النواب: دور الانعقاد العادى الثانى مجلد واحد، جلسة (٢١) فى ٢٤ يناير ١٩٢٧، ص ٢٧٧، المجلد الثانى، جلسة (٥٣) فى ٤ مايو ١٩٢٧، ص ٨٤٣ وجلسة (٥٧) فى ١١ مايو ١٩٢٧، مجلد ٣، جلسة (٧٧) فى ١٨ يونية ١٩٢٧، ص ١٤٢٩.

(٣٣) مضابط مجلس النواب: دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد١، من ٧ نوفمبر حتي ٢٧ مارس ١٩٢٧، مجلد ٢، من ٢ أبريل ١٩٢٨ - ٤/٦/ ١٩٢٨، مجلد ٣ من ٥ يونية ١٩٢٨ حتي ٢٨ يونية ١٩٢٨.

(٣٤) المصدر السابق: دور الانعقاد الثالث، مجلد ١ ص ٧-١٤.

(٣٥) نفس المصدر السابق ص ٢٠.

(٣٦) ابراهيم العدل المرسى: على يكن ودوره فى السياسة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠ - ٢٣٣، عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب، ج٢، ط٢، ص ١١١ - ١١٥.

(٣٧) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد العادى الأول، المجلد ١، جلسة (٤) فى ٢٢ يناير ١٩٣٠ ص ٤٣.

(٣٨) الوقائع المصرية: عدد ٢ غير اعتيادى فى أول يناير ١٩٣٠، ص١.

(٣٩) د.محمد ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥، جـ١، طـ١، صـ٢٧. د.نبيه بيومى عبد الله : مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠.

(٤٠) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد السادس جلسة (٥) فى ١٩٣٠/١/٢٧، ص ٤٥-٤٦.

(٤١) نصت المادة ٦٣ من الدستور : للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يجيبوا على الأسئلة كلما طلب منهم ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات إلا إذا كانوا أعضاء انظر البلاغ : عدد ١٤١٠٣٨ فى ٢١ أبريل ١٩٢٣، ص١.

(٤٢) مضابط مجلس النواب : المصدر السابق، جلسة (٨) فى ١٩٣٠/٢/٣، ص٨٥-٨٨.

(٤٣) المصدر السابق جلسة (١٧) فى ١٧ مارس ١٩٣٠ ص ٣٠٦، الوقائع المصرية عدد ٢٩ فى ٢٧ مارس ١٩٣٠.

(٤٤) الوقائع المصرية: عدد ٢٩ فى ٧ مارس ٩٣٠ ص١، فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية، ج١، ص ٣١٢.

(٤٥) مضابط مجلس الشيوخ: المصدر السابق، جلسة (١٧) فى ١٧ أبريل ١٩٣٠، ص ١٧٦.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل عن ميزانية وزارة المواصلات انظر: مضابط مجلس النواب: مصدر سابق، دور الانعقاد الأول، مجلد ٢ جلسة (٣٥) فى ١٩٣٠/٤/٢٧ ص ٧٥٥ - ٧٦١.

(٤٧) مضابط مجلس النواب: دور الانعقاد الأول مجلد ١ من المضبطة الأولى إلي الثلاثين من ١١ يناير ١٩٣٠ إلى ١٧ أبريل ١٩٣٠، ص١ - ٦٣٩، المجلد الثانى من المضبطة الحادية والثلاثين الى التاسعة والأربعين من ٢٢ أبريل ١٩٣٠ إلى ١٧ يونية ١٩٣٠، ص ٦٥٣ - ١١٧٧، مجلس الشيوخ دور الانعقاد السادس من ص ١ - ٤٣١.

(٤٨) دار الوثائق القومية بالقلعة محافظ عابدين، مجلس الوزراء، مذكرات وموضوعات مختلفة خاصة برئاسة مجلس الوزراء محفظة رقم ٣٩ وهذا النص

مكتوبا باللغة الفرنسية ورقم النقراشى فى الكشف ١٩ ونص كالاتى:

Quin'ont Pas Accapte Le Regime de 1930. Mahmoud Fahmy El Nokrachi

(٤٩) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين التماسات وأحوال سياسية محفظة رقم ٥٥٣.

(٥٠) د.على شلبى وآخر: الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ ص ١٥٣ - ١٥٨.

(٥١) د.محمد ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية١٩٣٥، ج١، ط١، ص١٠٧.

(٥٢) دار الوثائق القومية بالقلعة محافظ عابدين، أحوال سياسية ، البرلمان، المؤتمر الوطنى، محفظة رقم ٥٩٥.

(٥٣) المصدر السابق، عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج٢، ط٢ ص١٤٦، فؤاد العطار: النظم السياسية والقانون الدستورى، ص ٤٩٦ والمصور عدد ٣٠٢ فى ٢٥ يولية ١٩٣٠ ص٦.

(٥٤) نصت المادة ٢٣ من الدستور علي أن جميع السلطات مصدرها الامة.

(٥٥) د.محمد ضياء الدين الريس: المرجع السابق ج١، ط١، ص١٠٨، د.عبد العزيز رفاعى: الديمقراطية والأحزاب السياسية، ١٨٩.

(٥٦) دار الوثائق القومية بالقلعة نفس المصدر السابق، والمصور عدد ٣١١ فى ١٩٣٠/٩/٢٦، ص ١٠.

(٥٧) وقد صدر المرسوم الملكى بتاريخ ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ بالغاء دستور الأمة ١٩٢٣ واصدار الدستور الجديد دستور ١٩٣٠ كما صدر فى اليوم نفسه قانون الانتخابات الجديد، وصدر الأمر بحل مجلس النواب والشيوخ القائمين.

(٥٨) د.محمد ضياء الدين الريس: نفس المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل راجع: د.رشوان محمو جاب الله على ماهر ودوره فى السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٨١

الفصل الرابع ص ١٣٣ وما بعدها.

(٦٠) محمد خليل صبحى: تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، ج٦، ص ١٧٤ - ١٧٦.

(٦١) الوقائع المصرية: عدد ٥٩ غير اعتيادى فى ١٠ مايو ١٩٣٦.

(٦٢) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة دور الانعقاد العادى الأول، مجلد ١ جلسة (٨) فى ١٩٣٦/٦/٢٩، ص ١٦٩.

(٦٣) ملحق الوقائع المصرية: عدد ١٠ فى ١٩٣٦/٩/١٠ ص ١٥٥.

(٦٤) الوقائع المصرية عدد ٣٣ فى ١٩ أبريل ١٩٣٧.

(٦٥) المصدر السابق: عدد ٣٤ فى ٢٢ أبريل ١٩٣٧.

(٦٦) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد العادى الثانى، المجلد الرابع جلسة (٧٤) فى ١٩٣٧/٧/٢٩، ص ٢٦٤٧.

(٦٧) كان رئيس مجلس النواب وقتذاك هو الدكتور أحمد ماهر.

(٦٨) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، مجموعة مضابط دور الانعقاد الثالث جلسة (١٠) فى ١٩٣٨/١/٣، ص ٢٢١.

(٦٩) البلاغ اليومى: عدد ٤٨٣٢ فى ٢ أبريل ١٩٣٨، ص ١٦.

(٧٠) نصت المادة الرابعة من الدستور على أن: الحرية الشخصية مكفولة للجميع - لمزيد من التفاصيل حول الدستور انظر البلاغ اليومى: عدد ٤١٠٣٨ فى ٢١ أبريل ١٩٢٣ ص ٢.

(٧١) هناك فرق بين الاستجواب والسؤال، فالاستجواب اتهام وينتهى الى قرار معين وقد يترتب عليه مسئولية على الحكومة وفيه اتساع المجال والملاحظات والرغبات والتوجيهات، كما ان هناك فى رأى المستجوب مؤاخذة تطرح على بساط البحث بين الأعضاء، أما السؤال فلا يحمل هذا المعنى، فليس فيه ملاحظات أو رغبات أو توجيهات من الأعضاء ولكن المتبع أن الوزير المختص يجيب عليه إجابة كافية - لمزيد من التفاصيل - انظر البلاغ الاسبوعى: عدد ١٤ فى ١٩٢٧/٢/٢٥، ص٢. مقال بعنوان الفرق بين الاستجواب والسؤال، وانظر أيضا، مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين، جلسة (١٦) فى ١٩٤٦/٢/١٢، ص ٣٢٩ ابراهيم عبد الهادى يشرح الفرق بين

الاستجواب والسؤال، وانظر أيضا المصدر السابق، دور الانعقاد الثالث والعشرين، جلسة ٧ في ٥ يناير ١٩٤٨ ، ص ٢٢٥ فؤاد سراج الدين يشرح الفرق بين الاستجواب والسؤال.

(٧٢) مضابط مجلس الشيوخ: مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الرابع عشر، جلسة (١٢) فى ١٩٣٩/١/١٧ ص ٢٧٥، الدستور: عدد ٣١٤ فى ١٩٣٩/١/١٨، الوقائع المصرية، عدد ١٧ فى ١٩٣٩/٢/٢١، مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ١ جلسة (٤) فى ١٩٣٨/١٢/١٣ ص ٤٠ - ٩١.

(٧٣) مضابط مجلس الشيوخ: نفس المصدر السابق ص ٢٧٦ - ٢٨٧.

(٧٤) وقد وقع عليه من الأعضاء محمود بسيونى، يوسف الجندى، محمد الحنفى الطرزى، عبد الستار الباسل، محمد المغازى عبد ربه - ابراهيم يوسف عطا الله.

(٧٥) هو الأستاذ محمد محمود خليل بك.

(٧٦) مضابط مجلس الشيوخ: المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(٧٧) د.حلمى أحمد عبد العال: الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ رسالة دكتوراه سبق ذكرها ص ١٨٢.

(٧٨) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ١ جلسة (٢٢) فى ١٩٣٩/٢/٦ ص ٧٨٩، الدستور عدد ٣٣٠ فى ١٩٣٩/٢/٧، ص ٨.

(٧٩) مضابط مجلس النواب:الهيئة النيابية السابعة دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ٢ جلسة (٥٥) فى ١٩٣٩/٥/٨، ص ١٩٣٣ - ١٩٣٧.

(٨٠) المصدر السابق، مجلد ٣ جلسة (٦٨) فى ١٩٣٩/٦/١، ص ٢٤٦٣.

(٨١) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ٣ جلسة (٧٣) فى ١٧ يولية ١٩٤٠، ص ٢٦٣٣.

(٨٢) المصدر السابق، جلسة (٧٥) فى ٧ اغسطس ١٩٤٠ ص ٢٧٠٨ - ٢٧١٢، الدستور عدد: ٨١٧ فى ٨ اغسطس ١٩٤٠، ص ٣.

(٨٣) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثالث،

مجلد١ جلسة (٢٤) فى ١٩٤٠/٢/٢٦، ص ٧٣٣.

(٨٤) المصدر السابق: الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ١ جلسة (٢٦) في ١٩٤٠/٢/٢٨ ص ٥٧٩٤ الدستور عدد: ٦٧٥ فى ١٩٤٠/٢/٢٩ ص ١.

(٨٥) الدستور: عدد ٦٨٥ فى ١٩٤٠/٣/١٢، ص٦.

(٨٦) محمد خليل صبحى: تاريخ الحياة النيابة فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا الملحق الأول للجزئين ٥، ٦ ص ٥٤٧.

(٨٧) راجع مضابط مجلس النواب: المصدر السابق، مجلد ٣، ص ٢٧٢٥ - ٢٧٤٧.

(٨٨) سنناقش ذلك بالتفصيل بالجزء الأخير من هذا الفصل «النقراشى ودوره فى المعارضة داخل البرلمان».

(٨٩) الدستور: عدد ٢١٩٣ فى ٩ يناير ١٩٤٥، ص١.

(٩٠) المصدر السابق.

(٩١) نفسه.

(٩٢) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الأول، مجلد١، جلسة (٤) فى ١٩٤٥/٢/٥ ص ٤٧

(٩٣) ورد هذا الحديث عندما سأل أحد النواب النقراشى عن سبب مغادرته مجلس النواب قبل انتهاء الجلسات وذهابه لمجلس الشيوخ - لمزيد من التفاصيل انظر: مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد الثانى، مجلد ١، جلسة: (١٤) فى ١٩٤٦/٢/١٢، ص ٩٧١.

(٩٤) محمد خليل صبحى: تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا الملحق الأول للجزئين ٥، ٦، ص ٤١٧، الوقائع المصرية عدد ٣٣ فى ٢٥ فبراير ١٩٤٥.

(٩٥) طارق البشرى: تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر، الأهرام عدد ٣٢٥٥٧ فى ١٩٧٦/١/٣٠، ص ٦.

(٩٦) مضابط مجلس الشيوخ: دور الانعقاد العادى العشرين، جلسة (٥) فى ١٩٤٥/٢/٢٦، ص ٨٥ مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة دور الانعقاد الاول، مجلد١ جلسة (٩) فى ٦ مارس ١٩٤٥، ص ١٦٨.

(٩٧) مضابط مجلس الشيوخ: المصدر السابق، جلسة (٢١) فى ١١ يونية ١٩٤٥، ص ٣٩٤، مضابط مجلس النواب: المصدر السابق، مجلد ١ جلسة (٢٤) فى ١٣/٦/١٩٤٥، ص ٨٥٥ وسنناقش ذلك بالتفصيل فى الفصل الخامس.

(٩٨) مضابط مجلس الشيوخ: دور الانعقاد العادى العشرين جلسة (٣٦) فى ١٦ اغسطس ١٩٤٥، ص ٧١٧ - ٧٢٢ حيث تم تأجيل الاستجواب من ١٨ يونية إلى ٦ أغسطس ١٩٤٥، مضابط مجلس النواب: المصدر السابق، جلسة (٣٤) فى ١٧ اغسطس ١٩٤٥، ص ١٦٢٤ - ١٦٢٦، وانظر عبد الرحمن الرافعى: أربعة عشر عاما فى البرلمان فى مجلس الشيوخ ٣٩ - ١٩٥١، ص ٤٢٨ - ٤٤٢، عبد الرحمن الرافعى: مذكراتى ١٨٩٩ - ١٩٥١ ص ١٢٣ - ١٢٥ د.حمادة محمود أحمد اسماعيل: عبد الرحمن الرافعى حياته وفكرة، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية البنات جامعة عين شمس ١٩٨٦، ص ٦٤.

(٩٩) مضابط مجلس الشيوخ: مجموعة مضابط وملاحق دور الانعقاد غير العادى ٨ - ١٦.

(١٠٠) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة دور الانعقاد العادى الثانى مجلد ١، جلسة افتتاحية فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ ص ١ - ٥.

(١٠١) سوف نناقش ذلك بالتفصيل فى الفصل الخامس فى الجزء الخاص «وزارة النقراشى الاولى.

(١٠٢) مضابط مجلس النواب: المصدر السابق جلسة (١٤) فى ١٢ فبراير ١٩٤٦ ص ٩٧٧ - ٩٨٤.

(١٠٣) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ١ جلسة (١٤) فى ١٢/٢/١٩٤٦ ص ٩٧٧ - ٩٨٤.

(١٠٤) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ١ جلسة (٦) فى ١٦/١٢/١٩٤٦ ص ٦٧ - ٧٨.

(١٠٥) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ١ جلسة (٩) فى ٣١/١٢/١٩٤٦ ص ٣٥٨ ، انظر أيضا: وزارة الخارجية مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان، ص ٧٨- ٨٥.

(١٠٦) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، المصدر السابق ص ٣٥٩.

(١٠٧) مضابط مجلس النواب: جلسة (٩) فى ٣١/١٢/١٩٤٦، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(١٠٨) المصدر السابق ص ٣٦٠.

(١٠٩) نفس المصدر جلسة (١٣) فى ٢٧/١/١٩٤٧، ص ٥٣٥ - ٥٤٥ مضابط مجلس الشيوخ: دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين، جلسة (٩) فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ ص ٢٠٤ - ٢٠٥، وانظر أيضا:

Shah Abdul Qayyun Egypt Reborn, Astudy of Egypt, p.59.

(١١٠) د.حلمى احمد عبد العال: الحياة البرلمانية ١٩٣٧ - ١٩٥٢ رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٨١، ص ٢٥٣.

(١١١) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ٢ جلسة (٢٨) فى ١٢ مايو ١٩٤٧، ص ١٨٩١ - ١٨٩٥.

(١١٢) المصدر السابق: جلسة (٢٨) فى ١٢ مايو ١٩٤٧، ص ١٨٩٩ - ١٩٠٠.

(١١٣) مضابط مجلس النواب الهيئة النيابية التاسعة، المصدر السابق، ص ١٨٩٦ - ١٨٩٧ كلمة صاحب الدولة رئيس الوزراء النقراشى باشا.

(١١٤) د.حلمى أحمد عبد العال: رسالة دكتوراه سبق ذكرها ص ٢٥٧.

(١١٥) مضابط مجلس النواب الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ٤، جلسة (٣٧) فى ١٠/٧/١٩٤٧، ص ٢٥٣٣.

(١١٦) مضابط مجلس النواب: المصدر السابق، دور الانعقاد العادى الرابع، مجلد ١ جلسة افتتاحية فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٧، ص ١ - ١١، الأساس: عدد ١٣٧ فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ ص ١.

(١١٧) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين، جلسة (٨) فى ١٢ يناير ١٩٤٨، ص ٢٥٧، مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الرابع، مجلد واحد، جلسة (١٣) فى ٢٧/١/١٩٤٨، ص ٦٣٢ - ٦٤١. وقد وجه النائب محمد فكرى أباظة استجوابا مماثلا، والأساس عدد ١٨٩ فى ١٣ يناير ١٩٤٨.

(١١٨) المصادر السابقة.

(١١٩) مضابط مجلس الشيوخ: المصدر السابق، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ مضابط مجلس النواب المصدر السابق ص ٦٣٢ - ٦٤١.

(١٢٠) نفس المصدرين السابقين.

(١٢١) نفس المصدرين السابقين.

(١٢٢) هو الأستاذ جودة.

(١٢٣) مضابط مجلس الشيوخ: المصدر السابق: جلسة (٣١) فى ١١ مايو ١٩٤٨ ص ٩٢٩ - ٦٣٠، مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الرابع مجلد ٣، جلسة (٢٨) فى ١٢ مايو ١٩٤٨، ص ٢١٤٠ - ٢١٤٥. وقد نص المرسوم باعلان الاحكام العرفية فى الديار المصرية ابتداء من ١٣ مايو ١٩٤٨ لتأمين سلامة الجيوش وحماية طرق مواصلاتها وتخويل للنقراشى السلطة بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ مع مراعاة التعديلات المنصوص عليها فى القانون الجديد وهو أن لا يكون الاجراء فيما تقتضيه سلامة الجيوش.

(١٢٤) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الخامس مجلد ١، الجلسة الافتتاحية فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ ص ٤ - ١٥.

(١٢٥) طارق البشرى: تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر، دراسة منشورة بالأهرام عدد ٣٢٥٥٧ فى ١٩٧٦/١/٣٠، ص ٦.

(١٢٦) الأهرام: عدد ١٩٠٣١ فى ١٩٣٧/٩/٧، ص ٩ مقال بعنوان بيان سياسى للنقراشى باشا.

(١٢٧) مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الثالث الجلستان ١، ٣ فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٧ ص ١٥، ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧ ص ٢٥ - ٣٢، وانظر أيضا: جلسة (٤) فى ١٩٣٧/١٢/١٣، ص ٣٥.

(١٢٨) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد الأول، مجلد ١ الجلستان ٢، ٣ المنعقدتان فى ٣، ٨ أبريل ١٩٣٨ ص ١٨ وما بعدها.

(١٢٩) راجع مضابط مجلس النواب: المصدر السابق، من الجلسة الأولى فى ١٢ أبريل ١٩٣٨ إلى نهاية الجلسة (٨) فى ٢١ يونية ١٩٣٨ ص ٦٦٩.

(١٣٠) د.يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

(١٣١) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الرابع، مجلد ١ جلسة (٦) فى ١٩٤٠/١٢/١٦، ص ٤١، وانظر الملحق رقم ١١.

(١٣٢) مضابط مجلس النواب: المصدر السابق، جلسة (١٣) فى ٤ فبراير ١٩٤١، ص ٢١٧.

(١٣٣) نفس المصدر، دور الانعقاد الخامس، جلسة (١١) فى ١٧ ، ١٩، ٢٠ يناير ١٩٤٢ ص ٢٣٢ - ٢٥٦.

(١٣٤) الدستور: عدد ٩٦٥ فى ٢٣ يناير ١٩٤١ ص ١، مقال بعنوان حديث سياسى للنقراشى باشا.

(١٣٥) الدستور: عدد ١٣٠٠ فى ١٩٤٢/٢/١٤، ص ٣ مقال بعنوان الهيئة السعدية تقرر الاشتراك فى الانتخابات.

(١٣٦) الدستور: عدد ١٣٠٨ فى ١٩٤٢/٢/٢٣، ص ٣.

(١٣٧) محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، الملحق الأول للجزئين ٥، ٦ ص ٤٥٣.

(١٣٨) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد الثانى، مجلد ٢، جلسة (١٧) فى ٢٥، ٢٦ ، ٢٧ فبراير ١٩٤٦، ص ١١٠٦.

(١٣٩) مضابط مجلس النواب المصدر السابق جلسة (١٨) فى ٥ مارس ١٩٤٦، ص ١١٨١ - ١١٩١.

(١٤٠) مضابط مجلس النواب: نفس المصدر السابق، جلسة ١٩ فى ١١ مارس ١٩٤٦ إلى آخر الجلسة (٢٩) فى ١٩٤٦/٥/١، ص ١١٩٩ - ١٩٧١.

(١٤١) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة دور الانعقاد العادى الثانى مجلد ٣، جلسة (٣٠) فى ٨ مايو ٨ مايو ١٩٤٦، ص ٢١٣٦.

(١٤٢) المصدر السابق: جلسة (٣١) فى ١٥ مايو ١٩٤٦، ص ٢٢٦٨، جلسة (٣٢) فى ٢٠ مايو ١٩٤٦، ص ٢٢٩٦، جلسة ٣٢، فى ٢١ مايو ١٩٤٦، ص ٢٣٦٤، جلسة ٣٢ المنعقدة فى ٢ مايو ١٩٤٦ ص ٣٨٦ والجلسة «٣٣» فى ٢٩ مايو ١٩٤٦ ص ٢٥٧٦، جلسة (٣٦) فى ١٩٤٦/٦/١٨، ص ٢٧٩٤.

(١٤٣) نفس المصدر السابق: جلسة (٣٣) فى ١٩٤٦/٥/٢٧ ص ٢٤١٦، وانظر أيضا الجلسة رقم ٣٧ فى ٢٤ يونية ١٩٤٦ ص ٢٨٤٤.

الفصل الخامس
النقراشى فى السلطة التنفيذية وزيرا ورئيسا للوزارة الأولى والثانية

أولا: القسم الأول:

وزيرا خلال الفترة من أول يناير ١٩٣٠ إلي ٢٤ فبراير ١٩٤٥.

ثانيا: القسم الثاني:

رئيسا للوزارة الأولي من ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتي ١٥ فبراير ١٩٤٦.

ثالثا: القسم الثالث:

رئيسا للوزارة الثانية من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

الفصل الخامس

النقراشي في السلطة التنفيذية وزيرا ورئيسا للوزراء

مقدمة

تولى النقراشى عدة مناصب وزارية مختلفة خلال الفترة من أول يناير ١٩٣٠ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، وهذه المرحلة من حياة النقراشى تعتبر فى نظرنا مرحلة لظهوره على المسرح السياسى، وطوال الثمانية عشر عاما المذكورة قد تتضح أن الأمور قد تكشفت عن شخصية النقراشى لأن هذه الفترة لم تدرس دراسة وافية.

والدراسة فى هذا الفصل ستسير فى ثلاثة أقسام، سنتناول النقراشى فى السلطة التنفيذية وزيرا والوظائف التى تولاها فى تلك الفترة فى القسم الأول، أما القسم الثانى فسنتحدث عن وزارة النقراشى الأولى التى تولاها فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير ١٩٤٦، والعوامل والظروف التى مهدت للنقراشى تأليف تلك الوزارة، وتعتبر هذه المرحلة من وجهة نظرنا أكثر أهمية فى حياة النقراشى كسياسى لأنها تشمل أغلب اسهاماته المباشرة فى الحياة السياسية المصرية، لذا سنتناول سياسته الداخلية والاصلاحية فى كافة المجالات والميادين للدولة، ثم نتعرض لمناقشة بعض الانحرافات في اعتقادنا لوزارته الأولى، وموقف القوى السياسية من تأليف وزارته، وأخيرا سنتطرق لتوضيح أهم الأحداث التى أدت إلى استقالة وزارته الأولى وموقف النقراشى منها.

أما القسم الثالث فسنتحدث عن وزارة النقراشى الثانية التى تشكلت فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، وفى هذه المرحلة بلغ النقراشى

قمة ذروته السياسية وسنوضح، سياسته الداخلية والاصلاحية وبعض الانحرافات على وزارته الثانية، ثم اخيرا علاقته بالقوى السياسية.

أولا: النقراشي وزيرا من أول يناير ١٩٣٠ حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥:

يبدأ الوجود الحقيقي للنقراشي داخل السلطة التنفيذية وزيرا من أول يناير ١٩٣٠، وبالتحديد عندما تولى مصطفى النحاس وزارته الثانية، ولنا أن نتساءل: لماذا لم يستطع سعد زغلول باشا ثم الوزارات اللاحقة له والتي تشكلت من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٢٩ أن تسند للنقراشي وظيفة وزير؟ الجواب على ذلك نجده في اعتقاد أحد الباحثين وبعض المراجع الأجنبية حيث أشاروا بأن ظلت تعليمات الخارجية البريطانية على امتداد السنوات الخمس السابقة (١٩٢٤ - ١٩٢٩) تحذر من اختيار النقراشي في أي مناصب وزارية لوقوعه تحت طائلة الاتهامات في قضايا الاغتيالات، ولكن لا تلبث سلطات لندن وتحت التوصيات المتعددة من السيرالورين أن توافق في ١/١/١٩٣٠ على أن تضم الوزارة الوفدية الجديدة اسم محمود النقراشي أفندي(١).

النقراشي وزيرا للمواصلات من أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونية ١٩٣٠ ومن ٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يولية ١٩٣٧:

عندما تم تشكيل وزارة مصطفى النحاس الثانية في ١/١/١٩٣٠ تولى النقراشي وزارة المواصلات ويعتبر أول تعيين للنقراشي بالعمل الوزاري الذي أسند إليه(٢).

ولا نجد بين مراجعنا فيما يتعلق بوزارة المواصلات(٣) موضوع حديثنا ما يطالعنا بأعمال ذات شأن بها، بل إن ما عثرنا عليه من الدوريات التي

عاصرت الفترة التى اشتغل فيها وزيرا.

ولقد امتازت خطوات الاصلاح للنقراشى فى وزارة المواصلات بالوطنية قوامها احلال الموظفين المصريين الأكفاء محل الأجانب(٤) فبدأ يدرس حالات المصريين الذين يحملون مؤهلات عالية، ورأى أن أحدهم ويدعى محمد عارف أبو العطا الحاصل على دبلوم الهندسة عام ١٩٢٢ والذى كان أول الخريجين على دفعته وحصل على أعلى الدرجات العلمية من انجلترا فى بعثة واحدة لمدة ثلاث سنوات، والذى كان يعمل نوبتجيا فى مصلحة السكك الحديدية، فأمر النقراشى فورا بتصحيح وضعه فى المكان اللائق لتفوقه(٥) وقد استهدف النقراشى من وراء هذا الاجراء إزالة الغبن الواقع على الموظفين المصريين، نظرا لحرمانهم مما لغيرهم من الأجانب من الحقوق الوظيفية.

ولا يفوتنا أن نذكر رأى النقراشى فى هذا البرنامج الذى وضعه بحلول الموظفين المصريين محل الأجانب، والذى يبدو واضحا من ذاك الحديث الذى أدلى به لمجلة الحقيقة، والذى صرح فيه بالقول «إن استثناء الكفاءة المصرية فى وظائف الدولة لاحلالهم محل الموظفين الانجليز يعتبر عملا وطنيا أفخر به، لأن الانجليزى كان يتقاضى عشرة أمثال الموظف المصرى»(٦).

وقد سار النقراشى فى طريقه لاتمام برنامجه فبعد مدة قصيرة من توليه الوزارة أصدر قرارا باقالة مستر سير بيل ولتركارتر الموظف بمصلحة الموانى والمنابر من خدمة الحكومة اعتبارا من ١١ مارس ١٩٣٠، وترقية يوسف سامى الموظف بنفس المصلحة إلى الدرجة الرابعة وجعل راتبه سبعمائة وعشرين جنيها في السنة اعتبارا من أول أبريل ١٩٣٠(٧) وكذلك قرر الاستغناء عن مستر جيل مهندس القسم الميكانيكى فى وزارة

المواصلات ومستر سميث مفتش مصلحة المجارى[8] وقد كان لصدور تلك القرارات أثر طيب فى نفوس أفراد الشعب المصرى.

وقد سعى النقراشى إلى تنشيط حركة الطيران فى مصر، واهتم بتشجيع الطيارين وبخاصة الطيار محمد صدقى عندما سافر إلى ألمانيا وتعلم الطيران وابتاع طائرة صغيرة واستطاع أن يجتاز البحر المتوسط وأن يصل بها من برلين إلى مصر وسط المتاعب التى اعترضته، ونتيجة لهذا العمل الباهر أرسل النقراشى إليه برقية يخبره فيها أن الحكومة المصرية تقدر له ما بذله فى رحلته الجوية من المجهود الصادق وقد أظهر فيها من البراعة والاقدام والمثابرة وحسن التصرف، وقرر النقراشى منحه فى أول فبراير ١٩٣٠ مكافأة قدرها ألف جنيه تشجيعا له على الاستمرار فى عمله النافع المجيد[9]، وفى نفس الوقت تقبل النقراشى عضوية الشرف لنادى الطيران المصرى بناء على طلب ذلك النادى[10].

ولم يقتصر نشاط النقراشى على الطيران فحسب، لكن امتد إلى تحسين الخطوط الحديدية، خاصة بتثبيت القضبان الحديدية مع الفلنكات من غير حاجة إلى رفع القضبان مع الفلنكات ونجحت هذه التجربة[11].

وشمل النقراشى بعنايته بمواد البناء، فأصدر فى ١٠ مارس ١٩٣٠ قرارا وزاريا رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ ببيان الشروط الواجب توافرها للحصول على رد جزء من أجور نقل مواد البناء رخيصة الثمن بشرط أن يكون التصدير حصل خلال سنة تبدأ فى يناير وتنتهى في ديسمبر، وعلى المصدر أن يرسل لقلم مراقبة ايرادات المصلحة بالبريد الموصى قبل ٣١ مارس من السنة التالية للسنة التى حصل فيها التصدير كشفا من نسختين ببيان مجموع الرسائل التى تكون قد صدرها فى خلال السنة [12].

كما يذكر للنقراشى مراعاته للخزانة العامة ومراعاته للاقتصاد المصرى، فأصدر قرارا بإلغاء بعض التصاريخ على خطوط السكك الحديدية، وهى التى كانت ممنوحة للواء طوملن باشا (١٣)، والنائب العام لدى المحاكم الأهلية ووكيل مشيخة الأزهر ومدير شركة ترام القاهرة واسماعيل صدقى باشا والشيخ حسن أبو حريبة مساعد الوعظ العام (١٤)، وحرصا من النقراشى على صحة تطبيق هذا القرار أعطى أوامره بألا ينظر فى أى طلب يقدم للوزارة إلا بعد عرضه عليه مباشرة، ومن الجدير بالذكر أن النقراشى لاحظ أن عبد الحميد سليمان المدير العام لمصلحة السكك الحديدية المصرية يأمر بصرف تصاريح بالسفر مجانا بدون الرجوع إلى الوزارة (١٥) ولا ريب أن هذا العمل له أهمية فى المحافظة على أموال الدولة وتحقيق العدالة بين المواطنين.

وكانت وزارة المواصلات هى ثانى عهد النقراشى بالعمل الوزارى فدخلها وهو مهيأ لها بعد تلك الخبرة التى اكتسبها فى مزاولته للعمل فى وزارته السابقة، لذا لم يكن غريبا أن نراه فى مقدمة الوزراء فى وزارة مصطفى النحاس الثالثة التى تشكلت فى الفترة من ٩ مايو ١٩٣٦ حتى ٣١ يولية ١٩٣٧(١٦).

وكان فى مقدمة ما فكر فيه النقراشى من أوجه الاصلاح اهتمامه بتخفيض أجرة نقل المحصولات الرئيسية فأصدر قرارا وزاريا رقم ٩ لسنة ١٩٣٦ بتخفيض أجرة نقل البطيخ والشمام بغير المستعجل على سكك حديد مصر(١٧) كما أصدر قرارا وزاريا رقم ١١ لسنة ١٩٣٦ بتطبيق نظام رد جزء من أجور نقل بعض البضائع بسكك حديد الحكومة ومنها الكسب المصنوع من تفل بذرة القطن بغير المستعجل(١٨).

كذلك أصدر قرارا وزاريا رقم ١٢ لسنة ١٩٣٦ باستمرار تطبيق نظام رد العشرة فى المائة من أجور نقل الأرز المتصدر بغير المستعجل من محطة المحلة الكبرى إلى القبارى ومحرم بك وسكك التخزين التابعة لها لمدة سنة أخرى ابتداء من ١١ يونية ١٩٣٦(١٩).

كذلك شهدت فترة عمل النقراشى وزيرا للمواصلات للمرة الثانية أن أصدر قرارا وزاريا رقم ١٦ لسنة ١٩٣٦ بتعديل أجرة نقل طرود المستعجل بالسيارات وسكك حديد الحكومة وتعديل الحد الأدنى إلى عشرين مليما عن كل رسالة وعن كل عملية استلام أو تسليم للتوصيل بالسيارات من وإلى محطة مصر أو من محطة الاسكندرية إلى المحال المراد الاستلام أو التسليم فيها، كما تحسب الأجرة العادية للنقل المشار إليها على أساس المسافة بين محطة مصر أو محطة الاسكندرية إلى جهة الوصول مضافا إليها خمسة كيلو مترات وذلك عندما ما تكون الرسائل مصدرة من مكتب المدينة بكل من القاهرة أو الاسكندرية(٢٠).

واهتم النقراشى بالجلود فأصدر قرارا وزاريا رقم ١٧ لسنة ١٩٣٦ بتخفيض أجرة نقل بعض أصناف الجلود غير المستعجل على سكك حديد الحكومة إلى الدرجة الثامنة بالشحنة غير الكاملة والدرجة التاسعة بالشحنة الكاملة بحيث يكون أقل وزن للشحنة الكاملة لهذه الأصناف ستة آلاف كيلو جرام لكل عربة حمولة عشرة أطنان(٢١).

كما أصدر قرارا وزاريا رقم ١٨ لسنة ١٩٣٦ بتخفيض أجرة نقل كسب تفل بذرة القرطم وكسب جوز الهند وكسب تفل متماسك بكافة أنواعه بغير المستعجل على سكك حديد الحكومة من أو إلى أية محطة بسكك حديد الحكومة درجتين، وبذلك تحتسب أجرة النقل على أساس الدرجة الثالثة عشرة بالشحنة غير كاملة وعلى أساس الدرجة الرابعة عشرة بالشحنة الكاملة(٢٢).

واهتم النقراشى بتخفيض أجرة نقل العطارة البلدى والبذور والخضروات فأصدر قرار وزاريا رقم ١٩ لسنة ١٩٣٦ بأن تحسب أجرة النقل على الدرجة العاشرة بالشحنة غير الكاملة وعلى الدرجة الحادية عشرة بالشحنة الكاملة، وتحقيق أجرة نقل بذرة الكتان درجتان، وبذلك تحتسب أجرة النقل على الدرجة العاشرة الشحنة غير الكاملة على الدرجة الحادية عشرة بالشحنة الكاملة(٢٣).

وقد يكون لنا ونحن فى صدد حديثنا عن القرارات التى أصدرها النقراشى بشأن التخفيضات بنقل المحصولات الرئيسية الهامة أن نذكر أنه أصدر قرارا وزاريا رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بتحويل الحد الأدنى للشحن الكاملة لجميع الأصناف القابلة للتلف السريع عندما تشحن بعربات الثلاجات ذات الصندوقين (طراز جديد) بحيث يكون الحد الادنى للشحنة الكاملة أربعة آلاف كيلو جرام للعربة الواحدة، أما إذا زاد الوزن الحقيقى على الحد الأادنى المذكور فتقدر الأجرة على الوزن الحقيقى(٢٤) واصدر قرارا وزاريا رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بتطبيق نظام رد جزء من أجور نقل بعض البضائع بسكك حديد الحكومة على كسب ناتج السمسم بغير المستعجل، كذلك أصدر قرارا وزاريا رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٦ برد جزء من أجور نقل الماكينات والآلات بكافة أنواعها على سكك حديد الحكومة(٢٥).

واهتم النقراشى بشئون القطن فأصدر قرارا وزاريا رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٦ برد جزء من أجرة نقل القطن المحلوج بغير المستعجل على سكك حديد الحكومة بحيث يرد جزء قدره ثلاثون مليما على كل قنطار من أجرة نقل القطن المحلوج عندما يكون التصدير بغير المستعجل وبالشحنة الكاملة تحت مسئولية أربابه من محطات الوجه القبلى وخطوط التخزين التابعة لها إلى محطة القبارى خطوط التخزين التابعة لها، ولا يرد الفرق المبين سابقا إلا بعد نهاية موسم القطن الذى ينتهى فى ٣١ أغسطس ١٩٣٧ بحيث

يلاحظ أن يكون النقل قد تم أثناء موسم القطن الذى ينتهى فى ١٩٣٧/٨/٣١ وأن يكون طالب الرد قد نقل فى بحر هذه المدة مباشرة أية كمية من القطن الصادر عنه هذا القرار بأية وسيلة أخرى بغير سكك حديد الحكومة(٢٦).

وهناك مجالات أخرى واضحة للنقراشى فى وزارة المواصلات وتجلت فى اصداره قرارا وزاريا رقم ٣١ لسنة ١٩٣٦ بتخفيض أجرة نقل السمك الطازج بقطارات الركاب بسكك حديد الحكومة من محطة أبى قير إلى أية محطة عن طريق الاسكندرية بغير المستعجل (٢٧) وفى مجال آخر أصدر قرارا وزاريا رقم ١ لسنة ١٩٣٧ بتخيض أجرة نقل بعض الأصناف بغير المستعجل على سكك حديد مصر على أن تخفض درجة واحدة أجرة نقل الأصناف المصنوعة من الأسمنت المصدر بغير المستعجل على سكك حديد الحكومة إلى كافة المحطات وبذلك تحتسب أجرة النقل على الدرجة الحادية عشرة بالشحنة غير الكاملة، وعلى الدرجة الثانية عشرة بالشحنة الكاملة ويخفض الحد الأدنى للشحنة الكاملة للأصناف المصنوعة من الأسمنت المسلح عشرة آلاف كيو جرام إلى سبعة آلاف وخمسمائة كيلو جرام للعربة حمولتها عشرة أطنان، وينفذ هذا القرار من ١١ يناير ١٩٣٧ (٢٨).

بالإضافة إلى هذا فقد اهتم النقراشى بتخفيض اجرة نقل الاسمنت بغير المستعجل، فأصدر قرارا وزاريا رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ بتخفيض الأجرة بالشحنة الكاملة من محطتى حمامات حلوان وطره البلد وسكك التخزين التابعة لها وبواقع ستة وعشرين قرشا للطن الواحد عندما يكون التصدير إلى محطة الرمل وسكك التخزين التابعة لها، وبواقع ستة وعشرين قرشا للطن الواحد عندما يكون التصدير إلى محطات المنتزه والمعمورة وأبى قير وسكك الحديد التابعة لها(٢٨).

وفى اطار تحسين العلاقات الثنائية بين مصر والسودان، أصدر

النقراشى قرارا وزاريا رقم ٤ لسنة ١٩٣٧ بتعديل رسوم البريد على الطرود الصادرة إلى السودان، بحيث يخفض رسم البريد على الطرود المرسلة الى السودان إلى ستين مليما بدلا من خمسة وستين مليما عن كل طرد ولا يزيد وزنه على كيلو جرام واحد ولا يتجاوز ثلاثة كيلو جرامات، ومائة مليم بدلا من مائة وخمسة وعشرين مليما عن كل طرد يزيد وزنه على ثلاثة كيلو جرامات ولا يتجاوز وزنه على خمسة كيلو جرامات ومائتين مليم بدلا من مائتين وخمسين على كل طرد يزيد وزنه على خمسة كيلو جرامات ولا يتجاوز وزنه عشرة كيلو جرامات(٣٠).

ويذكر للنقراشى أيضا دوره الواضح فى مجال آخر له ارتباط كبير فى وزارة المواصلات أن أصدر قرارا وزاريا رقم ٨ لسنة ١٩٣٧ برد جزء من أجرة نقل الزلط والرمال المتصدر بغير المستعجل على سكك حديد الحكومة، على أن يرد جزء على أساس الفرق بين أجرة نقل الزلط والرمال على أساس الدرجة الثالثة عشرة بالشحنة الكاملة وبين أجرة مقدرة بمائة مليم للطن الواحد عندما يكون التصدير بالشحنة الكاملة فقط بغير المستعجل (٣١).

وفى ٣١ مايو ١٩٣٧ أصدر قرارا وزاريا رقم ١٠ لسنة ١٩٣٧ بتخفيض أجرة نقل الفحم الحجرى بأنواعه بغير المستعجل على سكك حديد الحكومة وبالشحنة الكاملة إلى السويس وسكك التخزين التابعة لها بواقع خمسة وعشرين قرشا للطن الواحد عندما يكون التصدير من بورسعيد بواقع ثمانية وعشرين قرشا للطن الواحد عندما يكون التصدير من القبارى(٣٢).

وحرصا من النقراشى على تقوية العلاقات بين مصلحة البريد المصرية ومصلحة البريد البريطانية عقد اتفاقا مع مصلحة البريد البريطانية لنقل البريد من الدرجة الأولى بالجو وتتولى مصلحة البريد البريطانية لمدة

خمس عشرة سنة نقل ما تصدره مصلحة البريد المصرية من بريد الدرجة الأولى إلى الجزر البريطانية وإلى البلاد الواقعة على الخطوط الجوية للامبراطورية البريطانية وذلك بطريق الجو، وتدفع مصلحة البريد المصرية إلى مصلحة البريد البريطانية مقابل هذا العمل مبلغا اجماليا قدره اثنان وعشرون ألف وخمسمائة جنيه استرليني سنويا، كما تدفع إليها مبلغا سنويا يعادل ما تحصله الحكومة المصرية فى أثناء السنة من رسوم النزول والأيواء العادية على الطائرات البريدية المستخدمة فى الخطوط المشار إليها على ألا يتجاوز هذا المبلغ ألفين وخمسمائة جنيه استرليني(٣٣).

ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة جديرة بالتقدير لتقوية الروابط بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية المتحالفة معها. وعلى أية حال قد يمكننا الانتهاء إلى القول بأن النقراشي نهض بوزارة المواصلات نهوضا كبيرا خلال عمله بالوزارة فى المرة الأولى والثانية ويذكر للنقراشي أنه لم يدخل الحزبية فى طبيعة وظيفته فلم يعين أحدا من أقاربه، ولم يعط احدا منهم أية درجة استثنائية، فضلا عن تمصير بعض جوانبها الأجنبية ورفع الحيف الذى وقع على بعض المهندسين المصريين.

النقراشي وزيرا للداخلية
٢٤ يونية ١٩٣٨ - ١٨ اغسطس ١٩٣٩
٢٧ يونية ١٩٤٠ - ٢ سبتمبر ١٩٤٠

تولى النقراشي وزارة الداخلية عند تشكيل وزارة محمد محمود الرابعة فى ٢٤ يونية ١٩٣٨ (٣٤)، ومما هو جدير بالذكر أن وزارة الداخلية تعد من أهم الوزارات فى ذلك الوقت، بل حتى وقتنا الحاضر، وليس أدل على ذلك من أن وزير الداخلية هو المتصل بمصالح الأعيان وهو المتصرف فى شئون

العمد، وهو صاحب الأمر والنهى فى رجال الإدارة وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد لحزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائدة جسيمة(٣٥).

ولا شك أن اختيار النقراشى بتلك الوزارة يرجع إلى اعتبارات عديدة أهمها محاولة وزارة محمد محمود السيطرة على الموقف الداخلى، وبخاصة أن النقراشى كان يتمتع وقتذاك بعلاقات طيبة وقوية مع القصر وأعضاء الوزارة، بالإضافة إلى ذلك أنه عرف عن النقراشى بأنه يدير البلاد بطريقة حازمة.

فبعد مدة قصيرة من تعيينه لهذا المنصب وجه النقراشى خطابا إلى مأمورى الجهات أوضح لهم فيه البرنامج الذين يسيرون عليه فى علاقتهم مع أهالى القطر – ونستطيع تلخيصه فيما يأتى(٣٦).

١- طلب النقراشى من مأمورى الجهات بوضع تقرير شامل عن حالة الأمن يوميا بدلا من شهريا.

٢- يرى النقراشى على أساس هذا التقرير بأنه يعمل على تقسيم العمل وتنظيمه فيضطر أولا إلى استتاب الأمن العام، ثم إلى أهميتها ثم إلى المناطق التى تقع فيها الجرائم ودلالتها عن حالة الأمن العام تحسنا أو تأخرا.

٣- قام بندب المفتشين للعمل بالأقاليم بدلا من وجودهم بالوزارة واقامتهم اقامة دائمة فى الأقاليم ولا يحضرون إلى القاهرة إلا لعرض نتيجة أبحاثهم ولحضور الاجتماعات التى يعقدها الوزير، وقد استهدف النقراشى من ذلك الارتفاع بمستوى الإدارة المصرية بالحد من السلطة المركزية.

٤- الوقوف شخصيا على شكاوى الجمهور.

٥- الاهتمام بالمخابرات التى تدور بين الاقسام المختلفة ليكون على الما

بالنشاط العام فى الوزارة.

تلك هى كانت المبادىء التى جعلها النقراشى برنامجا لوزارته، لكن الذى يهمنا هو مناقشة هل حقق هذه المبادىء التى رسمها النقراشى لكى نستطيع أن نقارن مقارنة موضوعية بين ما رسمه فى برنامجه وبين التطبيق الفعلى الذى تم.

وكان فى قدمة ما فكر فيه النقراشى من أوجه الاصلاح فى وزارة الداخلية، وضع قانون العمد والمشايخ، ولائحة تنظيم الخفراء بالبلاد، ومشروع قانون المشبوهين والمشتردين(٣٧).

ثم أصدر التعليمات للبوليس بمنع كل مظاهرة أو تجمهر، وأعلن أن واجبه الأول هو صون الحريات ومنع الشغب والاعتداء، وقد سار النقراشى فى طريقة لاتمام برنامجه فأمر بتوزيع تسعة من المفتشين إلى الأقاليم لاحكام صلة الديوان العام بالوزارة بمناطق الدولة المختلفة ليكون المفتشون على اتصال مباشر دائما على بالجمهور ويعملوا فى غير انقطاع لاعلى مراقبة المجرمين فحسب، بل ليقدموا التقارير عما يجب عمله لعلاج الحالة(٣٨) ولا ريب أن هذا القرار خطوة طيبة لرفع مستوى الحكم فى البلاد والاقلال من شكاوى الجمهور.

وامتدت يد النقراشى إلى الموظفين المفصولين من الخدمة، فأصدر قرارا باعداد مذكرة لعرضها على مجلس الوزراء بحالة الأستاذ حسن حسنى أبو زيد الذى كان وكيلا لمديرية الجيزة وفصل فى عهد الوزارة السابقة تمهيدا لاعادته إلى الخدمة، وعلى أثر موافقة مجلس الوزراء على اعادته إلى خدمة الحكومة أصدر النقراشى قرارا بتعيينه مفتشا بالوزارة فى الدرجة الثالثة وهى نفس الدرجة التى كان فيها قبل خروجه من الخدمة(٣٩).

ووجه النقراشى عنايته بالطلبة الذين يدرسون بمدرسة البوليس التى

تخرج الكونستبلات بتشجيعه للمتفوقين والمجتهدين منهم وجعل الثلاثة الأوائل من خريجي مدرسة البوليس (قسم الليسانس) والخمسة الأوائل (قسم البكالوريوس) حق الاختيار فى الأماكن التى يريدون أن يعينوا بها (٤٠)، ولا شك أن هذا التدبر الحكيم من النقراشى كبير الدلالة فى توجيه الطلبة وعظيم الأثر فى تشجيعهم إلى الجد فى الدراسة والتفوق بها.

وليس هناك من شك فى أن النقراشى قد أدار البلاد بطريقة حازمة خلال توليه لمنصب وزير الداخلية، وقد يتضح لنا ذلك جليا من ذلك الهدوء إذ طلب إلى الأقسام المختلفة وضع احصائية وتقرير عن حالة الأمن فى العام السابق لتوليه الحكم وفى العام الذى قبله، فاتضح من بيان وزارة الداخلية عن التبليغات الجنائية أن حوادث القتل فى أغسطس ١٩٣٨ بلغت ٣٤٥ مقابل ٣٤٨ فى اغسطس ١٩٣٧، وأن حوادث السرقات بلغت ٤٩ مقابل ٥٨ فى العام الماضى(٤١).

وأهم ما يعنينا لتوضيح أعمال النقراشى فى وزارة الداخلية هو سهرة الدائم لاستتباب الأمن واتخاذ الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذا الغرض، ففى أول سبتمبر ١٩٣٨ أصدر قرارا وزاريا رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٨ بأن يعاقب بالحبس من ١٥ يوما إلى ستة أشهر كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بابعاده أو دخل مصر بدون اذن الحكومة بعد أن يكون قد غادرها تنفيذا لقرار الابعاد، ويبقى المحكوم عليه بعد استيفاء مدة العقوبة (٤٢).

كذلك شهدت فترة عمل النقراشى وزيرا للداخلية اهتمامه بوسائل وقاية المدنيين من الغارات الجوية، فقد صدر المرسوم فى ٢٠ سبتمبر ١٩٣٨ بانشاء مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية وتلحق بوزارة الداخلية

ويتولى ادارتها عبد السلام الشاذلى محافظ القاهرة مديرا عاما علاوة على أعمال وظيفته، وتختص باعداد وتنظيم طرق الوقاية من الغارات الجوية(٤٣).

وفى نفس الوقت طلب من وزارة الخارجية التوسط فى الحصول على كافة المعلومات الخاصة بوسائل وقاية المدنيين من الغارات الجوية وموافاتها بهذه المعلومات وبالنشرات والمجلات لكى يتوافر لديها ما تحتاج إليه من المعلومات لتستنير بها. ولتتفاصل فيما بينها لتأخذ بأحسنها وتعمل على تطبيقه فى مصر، وعلى الفور أرسلت وزارة الخارجية إلى القنصليات المصرية تخبرها برغبة وزارة الداخلية، كما افتتح الفصول العالية بجمعية الهلال الأحمر لتعليم الشباب والفتيات طرق الانقاذ وأعمال التطهير ويتعلم المتطوعون فى هذه الفصول خصائص أنواع الغارات وطرق مقاومة تأثيرها وتضميد جروح المصابين ثم تطهيرها ما يتلوث من الملابس، ومدة الدراسة فى هذه الفصول اسبوع واحد، ثم يؤدى المتطوع فى نهايته امتحانا ينال شهادة وبطاقة شخصية تخول له المرور والعمل فى منطقة عند الخطر، ويتولى كل متطوع من هؤلاء تعليم ٥٠٠ شخص من جيرانه طرق الوقاية(٤٤).

وكان من النتائج الطيبة للعناية التى يوجهها النقراشى لاستتباب الأمن واقرار النظام أن نقص عدد التبليغات الجنائية فى شهر سبتمبر ١٩٣٨ نقصا كبيرا، فأرسل فى ٦ أكتوبر ١٩٣٨ إلى المديرين الذين دلت الاحصاء على مبلغ نشاطهم ويقظتهم الدائمة فى سبيل الأمن الخطاب الآتى نصه

«إنه ليسرني ان تنوبوا عنى فى ابلاغ شكرى وثنائى إلى جميع رجال البوليس والإدارة الذين عاونوكم فى هذا الواجب على الهمة التى تبذلونها والتى أثمرت ثمرها المطلوب بما يحمل لكم وللجميع والتى كان لها أكبر الأثر فى استتباب الأمن وتخفيض عدد الجرائم والتضحية الكبيرة التى قد تصل إلى حد التعرض للأخطار فى سبيل القيام بالواجب لأمن البلاد(٤٥).

وإذا كان النقراشى اهتم بشكر المجيدين فى العمل، لم ينس محاسبة المقصرين، وفى هذا الصدد نذكر كما توضح المصادر أنه أجرى تحقيقا اداريا مع عمدة عزبة الخشنية التابعة لمركز بلبيس لاهماله وتأخره فى تبليغ عن الحريق الذى شب فى قريته(٤٦)، كما أحال عيد حسنى مأمور مركز امبابة ومحمود الشاذلى معاون البوليس فى الشرقية وعلى العطار ضابط بلوك النظام فى الاسكندرية، ومحمد ماهر ملاحظ البوليس فى أسيوط إلى مجلس التأديب بسبب انهم لم يقوموا على تأدية أعمالهم الموكلة إليهم على الوجه الذى يرضاه القانون(٤٧).

وحرصا من النقراشى على المحافظة على السلوك الطيب والأخلاق الحميدة أصدر قرارا وزاريا فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٨ باعتبار لعب الكونكان من ألعاب القمار(٤٨) وفى مجال آخر وجه النقراشى عنايته لاصلاح مدرسة البوليس ودعمها بكافة اللوازم فأصدر قرارا وزاريا رقم ٦ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٩٣٨ بشأن تعديل نظام التخرج بقسم الكونستبلات بمدرسة البوليس والإدارة ورفع مستوى عساكر البوليس بصفة عامة بالعمل على تشجيع العاملين وتقديريهم(٤٩).

وقد تناول النقراشي أثناء عمله وزيرا للداخلية أمورا تتعلق بالانشاء والاصلاح نذكر منها اصلاح السجون، ففي ١٢ أكتوبر ١٩٣٨ أصدر مرسوما بشأن إنشاء حرم لسجن دمنهور بناحية شبرا الدمنهورية مركز دمنهور بمديرية البحيرة واعتباره من المنافع العامة(٥٠). كما طلب ادراج مبلغ عشرة آلاف جنيه بالباب الثالث أعمال جديدة لانشاء رشحات بليمان أبي زعبل تغذى المسجونين والمدنيين وموظفي الليمان وعائلاتهم بالمياه الصالحة للشرب، كما طلب استكمال بعض الوحدات للسجون حتى يتم نظام الرقابة بها وانشاء وظيفة دائمة، واثنتين وعشرين وظيفة خارجة عن هيئة العمال لاصلاحية الأحداث بالمرج بمناسبة تعديل نظام التعليم فيها حيث أضيف إلى التعليم الزراعي تعليم المهن المختلفة تمشيا مع التطور الصناعي للبلاد(٥١)، كما اهتم باصدار أوامره إلى قسم التشريع بوزارة الداخلية لينتهي من قانون العمد والمشايخ، ثم عمد بعد ذلك إلى تنظيم الخفراء فأصدر لائحة الخفراء والملحق الخاص بالواجبات والتمرينات العسكرية في ١٣ أغسطس ١٩٣٧ وقد حددت اللائحة طريقة تشكيل قوة الخفر وشروط تعيينهم وأمورهم وأجازاتهم وتنقلاتهم والمكافآت التي تعطى لهم والجزاءات التي توقع عليهم والاهتمام بتسليحهم فتقدم بطلب لمجلس الوزراء باعتماد اضافي بمبلغ اثنين وثلاثون ألف جنيه لشراء أسلحة للخفراء، ووافق مجلس الوزراء على ذلك وصدر المرسوم الملكي في ٢٢ يناير ١٩٣٩(٥٢).

واهتم النقراشي بالبوليس فقد قرر صرف مكافأة مالية لمن يجيد لغة

أجنبية غير اللغتين الانجليزية والفرنسية حتى يقوموا بأعمالهم خير قيام عند انتهاء أجل المحاكم المختلطة وإسناد التحقيق للمصريين والعمل على تمصير البوليس باحلال المصريين محل الأجانب(٥٣) وقد وضع النقراشي هذا التمصير وأعلن أن الوزارة قامت بتوسيع قسمي الضباط والكونستبلات بمدرسة البوليس والإدارة، واتفق مع وزارة المالية على أن يعين خريجو القسم الأخير بدرجة أومباشي رأسا، وقرر إلحاق خريجي مدرسة الهندسة التطبيقية بفرق المطافىء لتدريبهم، وطلب مكافأة الذين يقومون بواجبهم خير قيام من رجالها(٥٤).

واستكمالا لبرنامج النقراشي في وزارة الداخلية يجدر بنا أن نشير إلى ذلك الخطاب الذى وجهه النقراشي أثناء عقد الاجتماعات الدورية مع المحافظين والمديرين بمكتبه في وزارة الداخلية، أوضح لهم فيه المنهج الذى يسيرون عليه في علاقاتهم مع أهالي القطر، ونستطيع تلخيصه فيما يلى:(٥٥).

١- يدعو النقراشي المحافظين والمديرين بالاهتمام بشئون الأهالي.

٢- صيانة الأمن العام.

٣- تجميل المدن.

٤- رفع حال المعيشة في الشؤن الصحية بالقرى.

٥- الاستفادة بجميع الموظفين.

٦- الاهتمام بالتعليم الأولى.

٧- ان يهتم المديرون اهتماما خاصا بمسألة اختيار العمد في البلاد ويجب أن يكون حسن السمعة.

وقد سعى النقراشى لدى مجلس الوزراء فاعتمد مبلغ ٤١٠٦٥٥٠ جنيها لميزانية عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ وقد زادت ميزانية وزارة الداخلية هذا العام بما يقرب من ٤٣٩١٧ جنيها عن ميزانية عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ التى بلغت ٤٠٦٢٦٣٣(٥٦) وترجع هذه الزيادة إلى تنفيذ برنامج وزير الداخلية فقد قرر انشاء مصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية وهى نظام جديد من أساسه وتحتاج إلى مصروفات كثيرة، بالإضافة إلى شراء أسلحة للخفراء وتوسيع قسمى الضباط والكونستبلات بمدرسة البوليس والإدارة والتوسع فى اصلاح السجون. ويمكننا أن نقرر فى ختام عمل النقراشى كوزير للداخلية للمرة الأولى بوضوح أن الآمال العريضة التى وضعها فى برنامج وزارته تحقق منها الكثير، وكان هدفها خدمة الشعب ووجه كل اهتمامه إلى شؤون الأمن العام، ولكى نعرف حقيقة ذلك عموما فإننا نذكر من الوثائق ما يدل على ذلك، فقد وضحت المصادر بأنه أدى كل ما اتخذه من اجراءات إلى نقص ملموس فى عدد الجنايات على وجه عام وخاصة جرائم القتل والشروع فيها فقد نقصت إلى درجة محسوسة، حيث وجه عنايته الخاصة لضبط الجناة(٥٧) ولكن مما يؤخذ عليه فى هذه الوظيفة كما وضحنا سالفا حصاره للنادى السعدى بواسطة رجال البوليس والاعتداء على الحرية الشخصية التى كفلتها المادة الرابعة من الدستور(٥٨).

ولقد عاد النقراشى للعمل وزيرا للداخلية للمرة الثانية بالوزارة الأولى التى ألفها حسن صبرى فى ٢٧ يونية ١٩٤٠ حتى ٢ سبتمبر ١٩٤٠ ولم يمكث طويلا فى هذا المنصب بسبب ادخال تعديل فى الوزارة نفسها كما سنوضح فيما بعد.

على أن الأمر الذى لا يقبل جدلا أو شكا هو أن وزارة الداخلية كانت أكثر الوزارات شأنا فى تلك الفترة حيث قامت فى ظروف كانت لا تزال فيها

الأحكام العرفية مفروضة على البلاد، فكان من الطبيعى أن تشارك السلطة العسكرية البريطانية فى تنفيذها بشكل أو بآخر.

وعلى أية حال فبعد أربعة أيام أدلى النقراشى بحديث ويمكن تلخيص برنامج وزارته فيما يأتى(٥٩):

١ - استهله بدور رجال البوليس فى المحافظة على النظام والامن فى البلاد.

٢- قرر أن يشترك الشباب المتعلم لمعاونة رجال البوليس ثم شرح برنامج دراسة هؤلاء الشباب المتطوعين فذكر أنه سيزورهم فى معسكراتهم ويسدى إليهم نصائحه، وتحدث فى هذا الصدد قائلا: إنى مغتبط كل الاغتباط بالنتائج الباهرة ولا ريب فى أنه قد أصبح لدينا جماعة أمن من رجال البوليس الممتازين، ولقد أتم ٥٠٠ متطوع دراستهم وسيتبعهم نواة أخرى.

٣- لن يطلب إلى هؤلاء المتطوعين معاونة البوليس إلا فى حالة الإنذار بوقوع الخطر.

٤- يري النقراشى أن المحافظة على الأمن إحدى المهام الكبرى التى تعنى بها وزارة الداخلية كل العناية.

وقد باشر النقراشى عمله فى وزارة الداخلية فسعى إلى إعادة الأمن وفى سبيل تحقيق هذا الهدف اتخذ مجموعة من الاجراءات تمثلت فى اصداره قرارا وزاريا رقم ١٧ فى ٢٨ يولية ١٩٤٠ بشأن قيد الأجانب ومراقبتهم فى سلوكهم ونشاطهم بغرض المحافظة على الأمن العام بانشاء تذاكر اثبات الشخصية بحيث يعطى لكل أجنبى يقيد اسمه ويكون قد أقام

فى مصر ٦ أشهر تذكرة اثبات شخصية ويجب تجديدها سنويا، كما يجب على كل أجنبى حضر إلى مصر بعد ١٠ يونية ١٩٤٠ أن يقوم بعد مضى ٦ أشهر من تاريخ حضوره بالاقرار المنصوص عليه فى المادة الأولى فى مكتب البوليس فى محل اقامته(٦٠) وقد كان لصدور هذا القرار أثر طيب فى نفوس أفراد الشعب المصرى، وحرصا من النقراشى على حماية المجتمع المصرى من الأشرار والمخربين من الاجانب.

وكان فى مقدمة أعمال النقراشى بعد أن استتب الأمن، والعمل على حماية المدنيين فى حالة امتداد الحرب فى مصر، أن أصدر قرارا وزاريا فى ٩ أغسطس ١٩٤٠ بتحديد المدن والجهات التى تتخذ فيها تدابير الوقاية من الغارات الجوية منها القاهرة وضواحيها ويتبعها بندر الجيزة والاسكندرية وضواحيها وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا والزقازيق ودمنهور والمحلة الكبرى وفى جميع البلاد الأخرى التى يوجد بها مجالس بلدية ومحلية (٦١).

وعلى أية حال قد يمكننا الانتهاء إلى القول بأن النقراشى لم يمكث فى هذه الوظيفة أكثر من شهرين حتى وقعت أحداث سياسية خطيرة غيرت الوضع فى مصر والعالم بأجمعه على حد سواء وكان لها آثار واضحة على مصر وبالذات فى تلك الفترة إذ أنه نقل إلى وزارة المالية فى ٢ سبتمبر ١٩٤٠ عندما أدخل حسن صبرى تعديلا وزاريا محدودا فى هذه الوزارة ويمكننا أن نقرر بأن النقراشى لم يستطع فى هذه الوزارة أن يحقق الكثير، ذلك أن هذه الوزارةلم تطل مدتها بالصورة التى تجعله قادرا على تحقيق أهدافه، ونستطيع أن نقول أن النقراشى تمثلت سياسته فى هذه الوزارة فى خدمة أمن البلاد وتوطيد نظامها وتدعيم سلمها الداخلى وحماية الحرية وتوطيد أسسها.

النقراشي وزيرا للمعارف العمومية (٦٢)

١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونية ١٩٤٠

تولى النقراشي وزارة المعارف العمومية عند تشكيل وزارة على ماهر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩، ولا شك أن اختياره لتلك الوزارة جاء لاعتبارات عديدة أهمها أن على ماهر رأى أن وزارة المعارف كانت بطبيعة الحال متمشية مع ثقافة النقراشي خاصة وأنه تدرج فى الوظائف من مدرس إلى ناظر إلى مدير بخبرته ان يقدم خدمات إلى التعليم، بالإضافة إلى ذلك لاجادته للغات المتداولة الشائعة فى ذلك الوقت الانجليزية والفرنسية والعربية، هذا إلى جانب أن النقراشي كان على علاقة طيبة بكافة القوى السياسية فى ذلك الوقت (القصر - الأحزاب - الاحتلال)(٦٣).

وفى الحقيقة لقد كانت الظروف الخارجية تؤثر فى مجرى الأحداث الداخلية بصورة فعالة، فلم يكد ينقضى أسبوعان على تشكيل وزارة على ماهر الثانية حتى بدأت الحرب العالمية الثانية وانجلترا طرف من أطرافها، ومع قيام هذه الحرب دخل تاريخ مصر وتاريخ الوزارة حقبة جديدة تأثرت أساسا بموقف البلاد من تلك الحرب(٦٤) وبذلك لا نستطيع أن نتناول أعمال النقراشي فى وزارته دون أن نضع فى اعتبارنا الظروف الخارجية.

وعلى أية حال فبعد أسبوع من تعيينه وزيرا لهذا المنصب، وجه النقراشي حديثا أوضح فيه البرنامج الذى سوف يسير عليه ونستطيع تلخيصه فيما يأتى(٦٥).

١- يرى النقراشي أن المدرسة بالنسبة لوزارة المعارف هى بمثابة الخلية من الجسم ولذا فإنه وجه كل اهتمامه إلى تمكين المدرسة من أداء مهمتها.

٢- يرى النقراشى أن هدفه ينحصر فى أن تسترد المدرسة نفوذها الأدبى، وينبغى أن يسترد المدرس تأثيرة الأدبى فى تلاميذه كما يجب أن يسترد الناظر تأثيره الأدبى، كذلك فى المدرسين والتلاميذ وبهذا يتهيأ الجو للمدرس الصالح لإعداد النشء.

- يدعو النقراشى أنه لا يطالب انسانا إلا بما يستطيع أن يقوم به، فإذا لم يقم أى رجل من رجال التعليم مهما كانت ظروفه بما تحتمه عليه وظيفته وما يستطيع أن يقوم به، وجب أن يخلى مكانة للقادر على ذلك وسوف يحكم على الانسان بعمله.

٤- النهوض بالتعليم الأولى الذى هو العامل الأساسى فى نهضة البلاد للقضاء على الأمية فى البلاد.

٥- الاهتمام بالتعليم العام فى جميع مراجله وكذلك التعليم الفنى لاعداد شباب يستطيعون الاضطلاع بالأعمال فى ميادين النشاط الاقتصادى.

٦- العمل على تشجيع الفنون الجميلة لما لها من حسن الأثر فى سلامة الذوق وترقية الشعور.

٧- النهوض بالرياضة البدنية لما لها من شأن كبير فى تقويم الشباب خلقا.

٨- نشر الثقافة العامة.

وقد امتد نشاط النقراشى لتنفيذ برنامجه الذى وضعه فبادر بالقيام بحركة اصلاح فى التعليم نذكر منها اصداره نشرة خاصة بالقواعد التى يجب التزامها عند فحص طلبات المجانية أو الاعفاء منها تقضى برفع النسبة المئوية للمجانية إلى ١٠٪ من عدد التلاميذ المستجدين، أما اعفاء

التلاميذ المقيدين فمن حق الوزارة وليس للمدرسة أن تتصرف فيه بدون الرجوع إليها(٦٦).

وعند افتتاح العام الدراسى فى ٧ أكتوبر ١٩٣٩صرح النقراشى فى حديثه لمراسل صحيفة الدستور بأن الدراسة انتظمت فى اليوم الأول فى جميع المعاهد، كما أن الأدوات الكتابية والكتب متوفر بالوزارة وقد وزعت على جميع المدارس بحيث أخذت كل مدرسة نصيبها من هذه الأدوات والكتب(٦٧).

وقد تناول النقراشى أثناء عمله وزيرا للمعارف العمومية أمورا تتعلق بالنهوض بالتعليم فأصدر مرسوما فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ بانشاء معهد للغات الشرقية وأدابها لكلية الآداب، يكون الغرض منه التخصص فى اللغات السامية(٦٨) ولغات الأمم الاسلامية واللهجات العربية القديمة والحديثة ومدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات ويشترط لقبول الطالب بالمعهد ان يكون حاصلا على درجة الليسانس فى الآداب من قسم اللغة العربية أو على درجة أخرى يعتبرها مجلس الجامعة بناء على قبول رأى مجلس الكلية معادلة لهذه الدرجة(٦٩).

واتخذ النقراشى قرارين هامين بهدف النهوض بالتعليم الفنى عندما قام بعضى اخوان «طلعت حرب باشا» من مديرى البنك والشركات المتصلة به بالاكتتاب بمائة سهم من أسهم بنك مصر خصصوا ريعها للنهوض فى جائزتين سنويتين أحداهما للمتفوق فى التعليم التجارى والثانية للمتفوق فى التعليم الصناعى، وقد رحب النقراشى بهاتين الجائزين للعمل على تشجيع الطلاب والنهوض بالتعليم الفنى(٧٠).

ووجه النقراشي عنايته أيضا بانشاء معهد للتحرير والترجمة والصحافة بكلية الآداب فأصدر مرسوما بذلك ويكون الغرض منه التخصص فى التحرير باللغة العربية وبإحدى اللغتين الانجليزية والفرنسية وفى الترجمة من العربية للإنجليزية أو الفرنسية وإلى العربية والانجليزية أو الفرنسية وفى أعمال الصحافة، ومدة الدراسة بالمعهد سنتان، ويقبل به الطلبة الحاصلون على درجة الليسانس أو بكالوريوس من إحدى كليات الجامعة على أن يجتاز امتحان القبول لدخول المعهد، يقرر نظامه مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس كلية الآداب، وتمنح الجامعة الطلبة الناجحين فى امتحان السنة الثانية دبلوما يسمى دبلوم معهد التحرير والترجمة والصحافة، وتذكر فيه اللغة الأوروبية التى تخصص الطالب فى التحرير بها والترجمة منها وإليها(٧١).

واهتم النقراشى أيضا بانشاء مجلس أعلي للبحوث العلمية والصناعية أطلق عليه اسم «مجلس فؤاد الأول الأهلى للبحوث» وكان الهدف منه انشائه(٧٢):

١- البحوث العلمية التى من شأنها تقدم الزراعة والصناعة والاقتصاد الوطنى أو الصحة العامة أو الدفاع الوطنى.

٢- الوصل بين مختلف المصالح الحكومية التى تقوم بالبحث.

٣- البحث فى انشاء المعامل العامة أو الخاصة للبحوث.

٤- الاقتراح على المصالح الحكومية فى كل ما يتعلق بوجوه النشاط العلمى والفنى.

٥- القيام بجميع البحوث أو الاختبارات العلمية.

٦- ابداء الرأى للمصالح والهيئات فى تنظيم أو تقرير مكافآت مالية للبحوث.

٧- انشاء وتشجيع مكاتب جميع المراجع والوثائق.

٨- العناية بكل ما من شأنه نشر المعلومات العلمية.

٩- اذاعة ونشر ما تقوم به مصر من الجهود العلمية والفنية فى الخارج.

ومن القرارات الحكيمة التى أصدرها النقراشى هو تعديل مناهج وطرق تدريس اللغة الانجليزية فى المدارس الابتدائية، وإننا نوضح أهم التعديلات فى المنهج الجديد:

١- طريقة «وست» كان الرأى السائد بعد بحوث الوزارة أن طريقة وست وان كانت لا تساعد التلميذ على الابتكار والتخيل إلا أنها كانت طريقة حسنة لتعليمه التحدث، ولذلك أشير بأن يراعى تلافى هذا النقص عند تدريس كتب هذه الطريقة، وقد تقرر فى عام ١٩٣٩ اعادة تدريس كتاب «تعليم الحديث بالمحادثة» الجزء الأول منه للسنة الثالثة، والثانى للرابعة، وتقرر للسنة الرابعة كتاب جديد «أطفال الغابة الجديدة».

٢- التمرينات الكتابية بحيث أن يحضر كل مدرس لدروسه الخاصة على حسب حاجة الفصل، والا يعتمد على غيره من المدرسين فى هذا السبيل.

٣- التمرينات الشفهية فى دروس المطالعة بحيث يجب العناية بها وذلك بتلقى التلميذ أسئلة اضافية غير قصيرة لكى تتوسع مدارك التلميذ.

٤- تحسن مستوى التلميذ فى الشهادة الابتدائية العامة(٧٣).

وادراكا لأهمية التربية البدنية (الرياضية) أو التدريب العسكرى فقد قرر ادخالها مادة أساسية فى جميع معاهد التعليم الثانوى والفنى الخاص

للبنين، وهذه المادة تعد من المواد العلمية الأساسية وهى لا تقل عن منزلة العلم والفن لما لها من آثار طيبة فى بناء الجسم وسمو الخلق وبث الروح والنشاط والاعتماد على النفس فى نفوس الشباب، وقد اشترط القرار حضور الطلبة بزى خاص وعدم دخول الطالب امتحان أخر السنة إلا بعد حضوره ٧٥٪ على الأقل من مجموع الحصص(٧٤).

وفى مجال أخر أثناء عمل النقراشى لهذا المنصب أصدر مرسوما فى ٢ نوفمبر ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٣٩ بوضع اللائحة الأساسية لكلية الطب بحيث تشمل كلية الطب المعاهد الآتية:

١- مدرسة الطب.

٢- معهد القاهرة للصحة وطب البلاد المجاورة.

٣- مدرسة طب الأسنان.

٤- مدرسة الصيدلية.

٥- مدرسة المرضات والمدلكات والزائرات الصحية.

٦- المستشفي التعليمى، علي أن تمنح جامعة فؤاد الأول بناء علي طلب كلية الطب الدرجات والدبلومات العلمية(٧٥)، تبع ذلك أن أصدر مرسوما باعتماد اللائحة الداخلية لنفس الكلية وانشاء كرسى لتاريخ الطب بها، ودبلوم فى أمراض الأنف والأذن والحنجرة ودبلوم أخر فى الأمراض الجلدية والسرية(٧٦).

وفى نفس الوقت اهتم النقراشى بالمحافظة على أمن البلاد وسلامتها ومعاونة رجال البوليس، فأصدر مرسوما فى ١٩٤٠/١/١٦ باعداد ضباط

احتياطيين عن طريق انشاء فصول تسمى «اعداد ضباط احتياطيين» تؤلف من المتطوعين من جامعة فؤاد الأول والجامع الأزهر والمعاهد العالية الأخرى ويكون الغرض منها اعداد هؤلاء المتطوعين بتعليم عسكرى ملائم ليكونوا ضباطا فى الاحتياط على أن يشمل التعليم العسكرى مقررات دراسية وتربية رياضية وتدريبات عسكرية ومعسكرات صيفية ومدته أربع سنوات واشترط على المتطوع أن يكون مصريا وألا يقل عمره عن ١٦ سنة ولا يزيد على ٢٦ سنة وأن يكون لائقا طبيا وأن يقبل التطوع لخدمة الجيش عند الطلب وأن يكون طالبا باحدى كليات جامعة فؤاد الأول أو الجامع الأزهر أو المعاهد العالية الأخرى التابعة لوزارة المعارف(٧٧) ولا ريب أن هذا القرار كان خطوة طيبة لحماية أمن البلاد وقت الطلب.

وسعى النقراشى فى مجلس النواب فاعتمد مبلغ ٤,٦٦٩,٠٠٠ جنيه لميزانية عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ وقد زادت ميزانية وزارة المعارف العمومية هذا العام بمبلغ ٨٧٦٨٠ جنيها عن ميزانية عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ التى بلغت ٤٥٨١٣٢٠ جنيها(٧٨) وترجع هذه الزيادة إلى تنفيذ برنامج وزير المعارف، فقد قرر التوسع فى انشاء معهد اللغات الشرقية وآدابها بكلية الآداب وانشاء معهد للترجمة والصحافة بنفس الكلية، وانشاء مجلس اهلى للبحوث العلمية والصناعية وهو نظام جديد من أساسه ويحتاج إلى مصروفات كثيرة، بالإضافة إلى انشاء كرسى لتاريخ كلية الطب وانشاء المجلس الأعلى للتعليم بوزارة المعارف، والاهتمام بزيادة ميزانية الجامعة المصرية.

كذلك عنى النقراشى بمراقبة الثقافة العامة وعين لها الدكتور طه حسين

مراقبا(٧٩) ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة جديرة بالاهتمام لأن مراقبة الثقافة العامة تعمل على تشجيع الحركة الفكرية ونشر الثقافة فى البلاد وتدعيم الصلات العلمية بين مصر والأمم الأخرى.

ومما يذكر لأعمال النقراشى للنهوض بالتعليم اصداره قرارا بانشاء المجلس الأعلى للتعليم فى ٤ مارس ١٩٤٠ بغرض وضع السياسة العامة للتعليم وخطط الدراسة والشروط الأساسية للامتحانات وانشاء معاهد التعليم وتحويلها والغائها ويجتمع المجلس مرتين كل عام دراسى بدعوة من وزير المعارف، وللوزير أن يدعوه إلى اجتماع غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك ولا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع خمسة عشر عضوا على الاقل(٨٠).

وفى مجال آخر أصدر النقراشى مرسوما فى ٢٠ مارس ١٩٤٠ بتعيين الأستاذ محمد شفيق غربال عميد كلية الآداب وكيلا مساعدا لوزارة المعارف العمومية(٨١).

واستكمالا لبرنامج النقراشى فى وزارة المعارف العمومية، فإننا نشير إلى ذلك الخطاب الذى وجهه النقراشى مباشرة إلى نظار المدارس، أوضح لهم فيه تعويد تلاميذهم المواظبة والمثابرة فى الفترة الأخيرة من العام الدراسى. ونستطيع تلخيصه فيما يأتى(٨٢):

١- يدعو النقراشى نظار المدارس والمدرسين فى مختلف المدارس فى الفترة الأخيرة من العام الدراسى بأن يقدروا أهميتها فى تثبيت المعلومات وزيادة الانتفاع بها والعناية بهضمها هضما يظهر أثره فى التطبيقات المثمرة، وفى التمرينات العملية التى تبعث التلاميذ على تعرف مدى

ارتباط الحقائق العلمية بحياة الانسان وحاجاته وتولد فيهم الرغبة لتذوق نتيجة ما درسوا وما إجتهدوا انفسهم فى تحصيله وادراكه من بدء العام الدراسى.

٢- وضح النقراشى أن المرحلة الأخيرة فى الدرس هى المرحلة التى تربط فيها أجزاء البحث وتتماسك المعلومات قديمها بجديدها وتنتظم جميعها فى السلسلة العامة للتفكير فتصبح قوة فى حياة المتعلم وتحقق الغاية المنشودة من التعليم.

٣- ان الفترة الاخيرة فى العام الدراسى هى فترة تثبيت وتنظيم للحقائق وفيها تسنح الفرص للوقوف على ما وصل إليه التلاميذ فى دراستهم ومدى استبفادتهم وما عسى أن يكون فى أذهانهم من أخطاء تستدعى عناية المدرسين، ومن مواطن ضعيفة تبذل العناية لتذليلها والتغلب على منبعها.

٤- طلب النقراشى من المدرسين بتدريب التلاميذ على تحليل الموضوعات وتلخيصها وعمل الموازنات بينها مما له عظيم الأثر فى الدراسة الصحيحة المجدية.

٥- أوصى نظار المدارس بتوجيه المدرسين إلى مواطن الضعف لدى التلاميذ بتركيز الجهود فيها قليلا بحسب ما يتراءى له وتنشيط قابلية التلاميذ لهضم الحقائق العلمية وتمثيلها.

٦- طلب من المدرسين أن يجيدوا اعداد دروس المراجعة والتطبيق كما لو كانت دروسا جديدة.

٧- يدعو النقراشى التلاميذ بالمواظبة والمثابرة على العمل والدرس كجزء أساسى من واجباتهم التى يعتزون بها ويحرصون على تأديتها.

٨- أوصاهم بالعطف على التلاميذ وتهيئة لهم كل ما يساعد على غرس الصفات الجيدة وغرسها، وكان النقراشى يثق بأن جميع النظار والمدرسين سيقومون بواجباتهم على الوجه الصحيح الى اخر يوم فى العام الدراسى.

وامتدت يد النقراشى الاصلاحية الى الجامعة المصرية، وعدل اسمها فأصبح «جامعة فؤاد الأول» وسعى لدى مجلس الوزراء واعتمد مبلغ ٨٤٩٣٠ جنيها لميزانيتها للعام الدراسى ١٩٤٠ - ١٩٤١(٨٣).

واتخذ النقراشى قرارين هامين بهدف النهوض بمستوى التعليم، فالقرار الأول خاص بتدريس اللغة الفرنسية فى المدارس الابتدائية والغرض من هذا القرار هو احلال المدرسين المصريين مكان المدرسين الفرنسيين الذين كانت تعينهم الوزارة من الخارج ولذلك قرر النقراشى انشاء فصل خاص من فرقة السنة الأولى الثانوية يتعلم فيها التلاميذ اللغة الفرنسية كلغة أصلية بدلا من اللغة الانجليزية وبعد نجاحهم فى هذه الدراسة الثانوية يلتحقون بمعهد التربية ليتخصصوا فى تدريس اللغة الفرنسية، وقد قرر قبولهم بالمجان تشجيعا لهم على اللحاق بهذا القسم لهذا الغرض وقد أنشأ الفصل فعلا بمدرسة فؤاد الأول الثانوية(٨٤) وأرجح أن السبب فى سرعة انجاز هذا القرار يرجع إلى النقراشى لما تمتع به من همة ونشاط وحزم وتناوله برامج التعليم فى انجلترا والافادة منها فى نفس الوقت. أما القرار الثانى فهو خاس «باعتبار مادة القرآن الكريم مادة أساسية فى المدارس» بحيث يؤدى التلاميذ امتحانهم فيه ثم لا يتم نقلهم من سنة إلى أخرى إلا إذا اجتازوا هذا الامتحان بنجاح(٨٥)، ولا ريب أن النقراشى كان موفقا فى اصدار هذا القرار للعمل عل تنشئة جيل قوى الخلق ايمانا منه أن العملية

التعليمية يجب ألا تقتصر على شحن ذهن الطالب بالمعلومات والنظريات العلمية فحسب، بل باشباع الجانب الروحى فيه، فكان لادخال هذه المادة الأثر الكبير فى المحافظة على العقيدة الدينية فى نفوس الطلاب.

يضاف إلى ما سبق، أن أصدر عدة قوانين خاصة بترجمة كتاب الأمة المصرية، وتأليف لجنة لوضع المعجم الوسيط فى مجمع اللغة العربية، أيضا راعى اهتمامه البالغ بأعمال النشاط المدرسى بمدارس البنات، كما انشأ فرقة مصرية للموسيقى العربية(٨٦)، كما جعل تحصيل المصروفات المدرسية بالمدارس الثانوية والتجارية والزراعية المتوسطة على ثلاث أقسام، واهتم بتعديل لائحة ومنهج معهد التربية للفنون الجميلة للبنات، وأخيرا انشاء دراسة تكميلية ليلية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة (٨٧).

ولم يقتصر نشاط النقراشى على التعليم فحسب، بل امتد إلى المحافظة على أمن بلاده الداخلى، وظهر ذلك جليا عندما قام بانشاء قوة متطوعة من المدرسين تكون تحت تصرف هيئة البوليس لمساعدته فى حالة الطوارئ، وكان من نتائج هذا القرار أن كثرت على وزارة المعارف عشرات الطلبات من المتطوعين من المدرسين وخصوصا ممن تتوافر لديهم ثقافة ممتازة وعزيمة صادقة وغيره وطنية وقد أطلق على هذه الفرقة اسم «البوليس الخاص» واشتمل برنامج الدراسة بمدرسة البوليس والادارة لمدة ساعتين يوميا فى التدريب العسكرى واستعمال الأسلحة ونظام البوليس والمرور فى الطرقات العامة والميادين وأعمال الوقاية والاسعاف وتوزيع الرسائل بالموتسيكلات(٨٨)، ويمكن القول أن هذا القرار كان خطوة طيبة للحماية والمحافظة على أمن البلاد وسلامتها ومعاونة رجال البوليس معاونة جدية، فضلا عن صد العداء عن الوطن فى أى وقت.

ولقد اختتم النقراشى أعماله فى وزارة المعارف العمومية، بذلك المنشور

الذى أصدره فى ٢ يونية ١٩٤٠ وهو خاص «بترقية العاملين من رجال التعليم» فوضع له أحكام وقواعد إذ جعل التقارير السنوية للمدرسين عن طريق تدريسهم وأثرهم فى الفصل ومكانتهم عند التلاميذ أساسا للترقية، كما وافق على أن توضع فى ملفات المجيدين من المدرسين شهادات استحقاق وثناء يرجع إليها عند النظر فى أمر الترقيات وأن تخطر مدارسهم والمناطق التعليمية بهذه الشهادات، وفيما يتعلق بالمدرسين الذين لم تحسن التقارير عنهم بأن تخفض درجات بعض المدرسين الاوائل إلى درجات مدرسين، وأن ينقل البعض الآخر من التعليم الثانوى الى التعليم الابتدائى، وأن ينذر لفيف ثالث منهم(٨٩) ولا ريب أن هذا العمل له أهميته فى نفوس رجال التعليم فى تحقيق العدالة بينهم، إذ قضى على التراخى والكسل ويدعوهم إلى المنافسة على العمل للأكفاء والمجدين لنيل حقوقهم.

وفى محاولة منا لتقييم دور النقراشى كوزير للمعارف العمومية بأنه يمكن القول أن النقراشى سعى إلى تحقيق الكثير من برنامجه للنهوض بتقديم التعليم بسبب كفاءته وهمته ونشاطه أثناء شغله هذا المنصب ولم يجعل الوساطة منفذا يضيع به حق تلميذ فى المجانية أو حق مدرس فى التعيين أو النقل أو الترقية ولم يفضل الحزبية فى طبيعة وظيفته فضلا أنه لم يستغل المنصب لصالح شخصه بل لخدمة الشعب.

النقراشى وزيرا للمالية

(٢ سبتمبر ١٩٤٠ - ٢١ سبتمبر ١٩٤٠)

فى الثانى من شهر سبتمبر عام ١٩٤٠ نُقل النقراشى إلى وزارة المالية بدلا من وزارة الداخلية، عندما أدخل حسين صبرى تعديلا وزاريا محدودا فى وزارته، وقد نقل النقراشى من وزارة الداخلية للمرة الثانية إلى وزارة المالى ويعتبر مكسبا كبيرا للدولة، لاتصال هذه الوزارة بكافة أعمالها

واشرافها تقريبا على سائر مرافقها من الناحية المالية. فضلا إلى ضمان حسن سير العمل من تطبيق مبادئ النقراشى على هذه الوزارة وفروعها المتشعبة فى سائر مرافق الدولة.

ويجدر بنا أن نلقى نظرة على عمله بتلك الوزارة، وما أحدثه فيها من تغييرات وبخاصة انه استمر فى تلك الوزارة أقصر فترة فى حياته الوزارية، إذ بلغت ١٩ يوما شهدت خلالها البلاد بعض الاهتمامات والاصلاحات، ومن بين الاصلاحات التى قام بها النقراشى فى هذه الوزارة هو الاجراء الخاص «بالبنك الأهلى» حيث اعتاد أن يطبع الأوراق المالية الجديدة فى انجلترا ومن ضمن ما يطبع هناك امضاء محافظ البنك، والحكومة المصرية بحكم الاتفاق مسئولة عن ضياع الأوراق المالية فى الطريق، فقد تسرق أو تتداول فى الطريق وهى مبالغ طائلة، والبنك لا يستطيع أن يتحمل مسئولية خطيرة كهذه، وأصدر النقراشى منشورا ينص بطبع الأوراق المالية فى انجلترا ما عدا امضاء محافظ البنك حتى إذا سرقت فى الطريق أو ضاعت كانت غير صالحة للتداول ولا يبقى إلا أن تزور الامضاء وهذا عمل غير مبسط(٩٠).

كما عنيت وزارة النقراشى أيضا ببحث مسألة بعض التجار المحليين فى القرى.. عندما قاموا بشراء الأقطان من صغار المزارعين، بأسعار تقل عن الأسعار التى حددتها لجنة شراء القطن، ولما كان ذلك حرمانا للمزارعين من الحصول على حقوقهم كاملة، لذلك فقد رأى النقراشى أن يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى بيع الأقطان التى تسلم إليه على أساس الأسعار التى حددتها اللجنة المشكلة لذلك، ويقوم البنك بدفع ٨٠٪

من الأسعار المقررة على أن يتم دفع الباقى بمجرد تنفيذ البيع(٩١)· ويمكن القول أن هذا القرار كان خطوة طيبة لحماية الفلاح الصغير من جشع التجار، فضلا عن ازالة الظلم الواقع على هؤلاء المزارعين، وبذلك يستطيع الزراع أن يحصلوا على القيمة الحقيقية لأقطانهم.

ورغبة فى جذب صغار المزارعين إلى بنك التسليف الزراعى عند تسليم أقطانهم، أصدر النقراشى أوامره للبنك ليساعد المزارعين عند بيع أقطانهم إليه، وحدد ثمن القنطار بمبلغ ٣٦٠ قرشا للفولى جود فير، بعكس التجار الذين يشترونه بسعر يتراوح بين ٢٩٥ و٣٠٥ قروش للقنطار الواحد(٩٢).

وحرصا من النقراشى على مساعدة صغار المزارعين الذين لا يتجاوز محصولهم ٧٠ قنطارا من القطن، وتمكينا لهم من بيع أقطانهم، أصدر النقراشى قرارا لبنك التسليف الزراعى بأن يقوم بحلج أقطانهم وبيعها وتسليمها للجنة شراء القطن لحساب الحكومة البريطانية على أن يدفع البنك للزارع ما يعادل ٩٠٪ من ثمنها بمجرد ايداع القطن بالشونة أو بالمحالج التى يعتمدها، والباقى يدفع بعد اتمام عملية البيع، أما الزراع الذين يزيد محصولهم على ٥٠ قنطارا أو يقل عن هذا المقدار ولا يرغبون فى توكيل البنك الزراعى فى حلجة وبيعه فور، فيستطيعون الحصول من البنك على سلفة تعادل ٨٠٪ من الأثمان الحقيقية للقطن(٩٣) وأرجح أن هذا القرار يحرص على إفادة المزارعين وحمايتهم وفى نفس الوقت يحافظ على القطن المصرى من هبوط أسعاره وضمان تصريفه.

وعلى أية حال، قد يمكننا الانتهاء إلى القول بأن النقراشى لم يستطع فى وزارة المالية أن يحقق الكثير، ذلك أن هذه الوزارة لم تطل مدتها بالصورة التى تجعله قادرا على تحقيق أهدافه.

النقراشى وزيرا للخارجية

(٨ اكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥)

(١٥ يناير ١٩٤٥ - ٢٤ فبراير ١٩٤٥)

كانت أخر المناصب الوزارية التى تولاها النقراشى منصب وزيرا للخارجية، فقد شغل هذا المنصب بوزارة الدكتور أحمد ماهر الأولى والثانية، اللتان تألفتا فى المدة من ٨ أكتوبر حتى ١٥ يناير ١٩٤٥ ثم من ١٥ يناير ١٩٤٥ حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥(٩٤).

وفى الواقع كانت وزارة الخارجية من أهم الوزارات فى ذلك الوقت بل حتى وقتنا الحاضر وتتعدد دلالات تأكيد هذه الحقيقة فى أن الاحتلال والقصر كانا يحاولان السيطرة على هذه الوزارة من ناحية، ومن ناحية أخرى بالرغم من أن سلطات الاحتلال بخاصة على عهد الاحتلال ١٨٨٢ - ١٩١٤ قد سلبت وزارة الخارجية المصرية من صلاحيتها من الناحية الواقعية فان هذه الوزارة ظلت الواجهة التى تتعامل من خلالها السلطات الاحتلالية مع ممثلى الدول الأجنبية فى العاصمة المصرية، بالإضافة إلى هذا فقد ظل لوزارة الخارجية المصرية دور هائل وأهميتها فى اطار الجهاز الإدارى والسياسى للبلاد(٩٥).

ومن الجدير بالذكر أن اختيار النقراشى لتلك الوزارة جاء لاعتبارات عديدة أهمها أن الدكتور أحمد ماهر رأى أن الحالة السياسية المقبلة كانت تتطلب رجلا قويا يصلح للعمل السياسى وكان النقراشي مفضلا لذلك، بالإضافة الى ذلك فقد كان النقراشى يجيد اللغات المتداولة الشائعة فى ذلك الوقت الانجليزية والفرنسية والعربية، فضلا على انه كان علي معرفة كاملة بكافة الشئون السياسية العامة للحكومة المصرية وعلى علاقة طيبة

بالقوى السياسية فى ذلك الوقت.

وإذا تناولنا أعمال النقراشى فى هذه الوزارة والذى استمر فيها لمدة أربعة شهور تقريبا، نجد أنه عقب توليه لهذا المنصب أصدر مرسوما بتعيين عبد الرحمن عزام وزيرا مفوضا من الدرجة الأولى بوزارة الخارجية(٩٦)، كما أصدر النقراشى المرسوم الخاص بتعيين عبد الفتاح عمرو مندوبا ووزيرا مفوضا من الدرجة الأولى بالسفارة الملكية فى بريطانيا العظمي(٩٧).

وخلال عمل النقراشي بتلك الوزارة وقعت أحداث سياسية غيرت الوضع فى مصر والدول العربية بأجمعها على حد سواء وعلينا أن نتعرف هنا بأن بعد أن تم توقيع بروتوكول الاسكندرية بنجاح فى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ فى عهد حكومة مصطفى النحاس الذى قام بمجهوداته الرسمية للتوفيق والتنسيق بين آراء القادة العرب(٩٨) غير أن وزارته أقيلت مساء ١٨ أكتوبر ١٩٤٤، وتابع بعده أحمد ماهر ثم النقراشى الذى قام بالاتصالات بين الدول المشتركة فى جامعة الدولة العربية(٩٩) .

وفى ١٣ فبراير ١٩٤٥ ألقى النقراشى وزير الخارجية كلمة أمام وزراء الخارجية العرب قال فيها: «والآن فى جو من الثقة الكاملة والمودة والاخاء تبتدئون عملا تاريخيا مجيدا يرمى إلى السلام والاتحاد والتعاون فى ساحة الشعوب العربية وإلى تحقيق الرغبة الصادقة للعرب فى أن تكون لهم يد قوية فى استقرار الأمن، ليس فى ساحة الشرق العربى وحده، بل فى العالم كله، ومتى حقق الله مسعاكم، وأخذت جامعة الدول العربية مكانها اللائق فسيعلم الناس كافة رسالة العرب كما هى كانت فى الماضى رسالة

بر وسلام واخاء. وسيعلم العالم أن الدول العربية فى هذه الجامعة ليست أداة للاعتداء أو السيطرة على الغير بل وسيلة للتعاون مع من يريد التعاون معها على أسس العدل والحرية للجميع فنحن العرب نبسط يدنا لكل من يريد بنا خيرا ونقبضها من كل من يريد بنا سوء ولا نريد إلا الخير العام»(١٠٠).

وفى يوم السبت ٢٤ فبراير ١٩٤٥ اغتال محمود العيسوى المحامى فى البهو الفرعونى بمجلس النواب الدكتور أحمد ماهر بعد اعلانه الحرب على المانيا وكلف الملك النقراشى من حزب الهيئة السعدية بتأليف الوزارة فى نفس اليوم، واحتفظ النقراشى بجانب رئاسته للوزارة بوزارتى الخارجية والداخلية، ولعل من أهم الأعمال التى قام بها النقراشى فى تلك الفترة السياسية من حياته تلك المباحثات التى عقدها مع وزراء الخارجية العرب بصفته وزيرا للخارجية من أجل وضع نظام عمل الجامعة العربية ودستورها ليعرض بعد ذلك على اللجنة التحضيرية لاقراره، وفى ١٧ مارس ١٩٤٥ اجتمعت اللجنة التحضيرية لتنظر فى مشروع الميثاق الذى وضعه وزراء الخارجية وألقى النقراشى كلمة جاء فيها أن الجميع متفقون على أن هذا المشروع أساس صالح لبناء مستقبل سعيد للأمة العربية كلها، وانه أداة تسمح بها يطمح إليه الجميع من تعاون واتحاد»(١٠١).

وفى ٢٢ مارس ١٩٤٥ تم التوقيع على الميثاق رسميا فى قصر الزعفران بالقاهرة وحضر جميع وفود الدول العربية ما عدا مندوب اليمن، وألقى النقراشى رئيس الوزراء كلمة فى حفل توقيع الميثاق أوضح فيها أن مصدر الوحى فى محادثات الوحدة هو الرأى العام فى العالم العربى كله، ثم ألقى

العبء على رجال السياسة التى حالت فترة دون تحقيق هذا الهدف، وذكر أن انشاء الجامعة ليس من صنع الاستعمار ولكنه صدى لصوت الجماهير المصرية، واختتم كلمته بقوله أن الذى يؤلف بيننا هو الحاضر والماضى والمستقبل معا ولا يسعنا وقد بزغ فجر هذه الجامعة أن ننسى فضل من دعا لها وشجع عليها وساهم فى بنائها وأعان على تحقيقها من رجال السياسة والعلم والآداب» (١٠٢).

وانصافا للنقراشى يجب أن ننوه إلى بذله الكثير من الجهود من أجل توقيع ميثاق جماعة الدول العربية، وبالرغم من إستمرار وبالرغم من الخصومة السياسية بينه وبين النحاس، إلا أنه برز فى الكلمة السالفة الذكر التى ألقاها أمام وزراء الخارجية العرب دور النحاس القيادى بأنه كان القوة الأساسية المحركة لمشروع الجامعة والدعوة إليها.

وهكذا يمكننا أن نضع فى ختام هذا القسم الأول الوظائف التى تولاها النقراشى فى الفترة من سنة ١٩٣٠ حتى فبراير ١٩٤٥، فقد تولى النقراشى منصب الوزير ثمانى مرات متفرقة فى خمس وزارات مختلفة وقد شهدت تلك الفترة أحداثا سياسية هامة فى البلاد شارك النقراشى فيها بحكم منصبه الوزارى، وساعدته فى التمرن فى الاتجاه السياسى باكتساب الخبرة وبلورت فكرة السياسى فيما بعد، وفى الواقع انه كان مشهودا له بالحزم والشدة فى عدم قبول الوساطات، وكان أقل الوزراء زوارا وكان مكتبه يكاد يكون خاليا، وقد علل النقراشى بان القصد من هذا الحزم «هو خدمة الوطن والمصلحة العامة»(١٠٣).

ثانيا: النقراشي رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية:

(٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦)

فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ أعلن الدكتور أحمد ماهر أمام البرلان وخلال جلسة سرية اعلان الحرب على المحور (اليابان وألمانيا) وبينما كان ينتقل من قاعة مجلس النواب إلى قاعة مجلس الشيوخ لقى مصرعه(١٠٤).

فكلف الملك فاروق النقراشى بتشكيل الوزارة وسط ظروف سياسية هامة كانت تمر بها البلاد، وإذا تتبعنا تلك الظروف التى أدت إلى تشكيلها، وجدنا أنه فى بادئ الأمر كان القصر لم يقبل شخصية مثل النقراشى، وقد علل الملك لتلك المخاوف فى حديث له مع الدكتور محمد حسين هيكل حيث أكد: «بعدم سهولة التعاون مع شخصية مثل النقراشى اشتهر بالتصلب فى رأيه وأنه لا يملك من المرونة ما كان يملكه الدكتور أحمد ماهر، وقد أزال الدكتور هيكل فى لقائه بالملك هذه المخاوف وأكد للملك أن أعباء الرئاسة ستغير الكثير من طباع النقراشى عما قريب(١٠٥).

ولا شك أن اختيار النقراشى لرئاسة تلك الوزارة جاء لاعتبارات عديدة أهمها أن الملك رأى بأن دم الدكتور ألأحمد ماهر لا يزال يهز مشاعر الناس جميعا ، والنقراشى هو نائب الدكتور أحمد ماهر فى الهيئة السعدية، فالطبيعى أن يكون رئيسها مكانه، والطبيعى كذلك أن يحل محله فى رئاسة الوزارة على أن تبقى الوزارة كما هى حتى لا يتوهم الناس أن مقتل رئيسها وهو يؤدى واجبه قد غير من الأوضاع شيئا، وحتى يثبت فى اذهانهم أن ثقة الملك بالوزارة فى هذا الموقف الدقيق تامة، وبذلك تنكمش عناصر الاضطراب والفوضى(١٠٦) بالإضافة إلى ذلك فقد كان النقراشى على علاقات طيبة ومتعددة بمختلف رجال الأحزاب فى ذلك الوقت (الحزب الوطنى - الكتلة الوفدية - الأحرار الدستوريين)، وفى نفس الوقت أن الموقف الداخلى بعد مصرع الدكتور أحمد ماهر يحتاج إلى يد حازمة،

والنقراشي معروف بحزمه ونشاطه فضلاً عن أن الأوضاع والشئون السياسية العامة كان النقراشي ملما بكافة اتجاهاتها(١٠٧).

وعلى أية حال، فقد صدر الأمر ببقاء الوزارة السابقة كما هي وعين النقراشي رئيسا لها بتأييد من القصر، ولقد جاء في خطاب التكليف الصادر إليه: عزيزي « محمود فهمي النقراشي: لقد أحزنني وبلغ من نفسي حادث الاعتداء الفظيع الذي أودى بحياة رجل من أكفأ أبناء مصر وأبرهم بها وأشدهم اخلاصا لعرشنا، المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا، فكانت وفاته خسارة كبيرة لبلاد، ولما عهدناه فيكم من صدق العزيمة وحسن النظر في الأمور اقتضت ارادتنا اسناد منصب رئاسة مجلس وزرائنا إليكم»(١٠٨).

وقام النقراشي بالرد على الملك فاروق بكتاب أبدى فيه موافقته على رئاسة الوزراء واستعداده للتعاون معه، وعرض عليه أسماء وأعضاء الوزارة الجديدة للحصول على موافقته(١٠٩)، وعرض النقراشي في كتابه برنامج عمل الوزارة التي ينوي تشكيلها والذي يهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه البلاد من الرفعة والرخاء، وأنه حريص على أن يترسم خطى الدكتور أحمد ماهر وأن ينتهج على سياسته الحكيمة التي نالت تأييد الأمة ورضا الملك وأن يتم المهمة التي عاهد الدكتور أحمد ماهر نفسه على أدائها، وقد اعتزم النقراشي انتهاج سياسة العزم والمضي في تحقيق أسباب الأمن والنظام في البلاد حتى تطمئن إلى سلامة نظمها وكفالة مرافقها وسوف لا تدخر الحكومة وسعا في تمكين العدالة من وضع يدها على مرتكبي الجريمة الفظيعة التي أودت بحياة الرئيس العظيم وأن نتعقبها حتى يتمكن من الاقتصاص من كل من تثبت صلته بالجريمة، كما أنها معتزمة على استئصال شأفة الاجرام وتخليص البلاد من آثامه، وفي نهاية كتابه طلب النقراشي أن تنال هذه السياسة رضا الملك(١١٠).

وعلى أية حال فقد قبل الملك فاروق تأليف الوزارة طبقا لشروط النقراشي، وهناك عدة ملاحظات يمكن تسجيلها على وزارة النقراشي الأولى، ونستطيع تلخيصها فيما يلى:

١- ان النقراشى لم يكن له مطلق الرأى فى اختيار وزرائه فى تلك الوزارة، وإننا فى تعليلنا تاريخيا لذلك نقول إن الملك فاروق تدخل عند تشكيل الوزارة وقرر أن تتشكل الوزارة الجديدة على نفس نسق الوزارة السابقة، وعدم اجراء أى تغيير فيها عدا تولية النقراشى لرئاستها.

٢- تشكلت الوزارة على هذا النحو (خمسة من حزب الهيئة السعدية وأربعة من حزب الأحرار الدستوريين وأربعة من حزب الكتلة الوفدية بالإضافة إلى وزير واحد من الحزب الوطنى).

٣- لقد شغل النقراشى منصبين بجانب الرئاسة وهما الداخلية والخارجية، وربما يرجع ذلك إلى نيته فى السيطرة والحفاظ على الأمن الداخلى، ثم فى ٧ مارس ١٩٤٥ تم تغيير وزارى فى هذه الوزارة بتعيين عبد الحميد بدوى وزيرا للخارجية بدلا من النقراشى بعد مضى أقل من شهر من تشكيلها(١١١)، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى اسناد وزارة الخارجية إلى عبد الحميد بدوى ليكون بين أعضاء الوفد فى مؤتمر سان فرانسيسكو وليترأس الوفد المصرى(١١٢).

٤- استقالة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل من هذه الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٥، وأن سبب استقالته ترجع إلى احتجاجه على اتجاه وزارة النقراشى إلى المفاوضات قبل الجلاء، وقد تم تعيين إبراهيم عبد الهادى وزير الصحة العمومية أعمال وزارة العدل(١١٣).

٥- استقاله مكرم عبيد وطه السباعى من وزارة النقراشى الأولى فى ١٩٤٦/٢/١٤[١١٤].

٦- فى ٢٨ نوفمبر ١٩٤٥ توفى راغب حنا باشا وزير الدولة، وفى ٥ يناير ١٩٤٦ استقال محمود غالب باشا وزير الأشغال[١١٥] لمرضه وقد تولى عبد المجيد بدر وزير الشئون الاجتماعية أعمال وزارة الأشغال العمومية.

سياسة النقراشى الداخلية:

سوف نقسم تلك السياسة الداخلية إلى قسمين: الأول هو ما أصدره النقراشى من مراسيم أو قوانين أو قرارات[١١٦]. أثرت على الوضع الداخلى طوال فترة رئاسته للوزارة الأولى، والثانية هو برامج وزارته بصفته وزيرا للداخلية، ويجب أن نضع فى اعتبارنا بأننا لا نستطيع أن نتناول سياسة النقراشى الداخلية دون أن نضع فى اعتبارنا الظروف الخارجية بمعنى أن الظروف الخارجية كانت تؤثر فى مجرى الأحداث الداخلية بصورة فعالة.

وعلى أية حال، عقب تشكيل وزارته بادر النقراشى بتحقيق أحد الشروط التى وضعها لتأليف وزارته وهو انتهاج سياسة الحزم والمضى فى تحقيق أسباب الأمن والنظام فى البلاد، فأصدر الملك مرسوما فى ٢٥ فبراير ١٩٤٥ بتعيينه حاكما عسكريا وتخول له السلطة فى اتخاذ التدابير المشار إليها فى المادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وهو الخاص بنظام الأحكام العرفية، ويرخص له علاوة على ذلك باتخاذ أى اجراء لازم للمحافظة على النظام والأمن العام فى جميع نواحى المملكة المصرية أو فى

جهات معينة فيها، والغاء المرسوم الصادر فى ٩ أكتوبر ١٩٤٤، ١٦ يناير ١٩٤٥ والخاص بتعيين المغفور له الدكتور أحمد ماهر حاكما عسكريا(١١٧).

وفى ٢٦ فبراير ١٩٤٥ أصدر النقراشى المرسوم الخاص باعتبار المملكة المصرية فى حالة حرب دفاعية مع الرايخ الألمانى وامبراطورية اليابان(١١٨)، واستهدف النقراشى من وراء اصدار هذا المرسوم اشتراك مصر بعضويتها فى مؤتمر سان فرانسيسكو.

واستكمالا لمنهج النقراشى فى الوزارة الأولى كوزير للداخلية، فيجدر بنا أن نشير إلى ذلك الخطاب الذى أرسله النقراشى عقب تشكيله للوزارة إلى المحافظين والمديرين، أوضح لهم فيه المنهج الذى يسيرون عليه فى علاقاتهم مع أهالى القطر، ونستطيع تلخيصه فيما يأتى(١١٩):

١- يرى النقراشى أنه شديد الحرص على نشر الطمأنينة فى جميع أنحاء البلاد وبسط سلطان القانون فى ربوعها، واستتاب الأمن بحالة يشعر معها كل فرد أنه آمن على نفسه وماله.

٢- وضح النقراشى أن الحرية مكفولة فى حدود القانون.

٣- بين النقراشى للمحافظين أن هدف وزارته هو توفير التموين بجميع أنواعه من غذاء وكساء وغيرها، وتوخى العدالة وضمان أقوم السبل وأسرعها فى توزيعها.

٤- طلب منهم حفظ الأمن والمعاونة الصادقة والمساعدة القيمة العملية فى أعمال التموين وانه يعتمد عليهم فى أداء هذه المهمة، ويأمل أن يكون عملهم صادرا لا عن الواجب الرسمى فحسب بل عن وحى من الشعور

بالواجب والوطنية الخالصة.

٥- يدعو النقراشي المحافظين التعاون مع الموظفين على اختلاف رتبهم ووظائفهم، وأن يكون عملهم يقظة تامة وعناية ساهرة والعمل بروح مملوءة بالشعور، وأخذ الأمور بالحزم والعدل وتوجيه كل الجهود إلى العمل الدائم المنتج لاصلاح حالة التموين واستقرار الأمن والنظام.

٦- نبههم بأنه سيراقب بنفسه كل عمل تقوم به الجهات من مجهود، ورجا بأن ينال الجميع منه الشكر وللمقصر جزاء ما كسب.

وفي الواقع أن تلك المبادئ التي جعلها النقراشي برنامجا لوزارة الداخلية كانت مبادئ سامية، والآن نبحث هل حقق النقراشي هذه المبادئ التي رسمها؟ أم لا؟

وبدأ النقراشي تنفيذ برنامجه، فتناول أثناء عمله وزيرا للداخلية أمورا تتعلق بالإدارة الداخلية للبلد لاستتاب الأمن، فأصدر النقراشي بوصفه وزيرا للداخلية قرارا وزاريا بكيفية اعطاء الرخص لاحراز السلاح وحمله في الميعاد بحيث لا يتجاوز شهر يناير من كل سنة، فإذا تأخر تقديم العمل على الوجه المذكور اعتبرت الرخصة ملغاة، ويتم التجديد مقابل رسم قدره خمسون قرشا على السلاح الأول، وخمسة وعشرون قرشا عن كل سلاح بعد الأول(١٢٠).

كذلك أصدر قرارا رقم ٥٧٤ بشأن الأسلحة النارية والذخائر وأن الأشخاص الذين يحرزون أسلحة نارية أو ذخائر دون أن يكونوا قد حصلوا على ترخيص بذلك يعاقبون بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين(١٢١)، وأرجح أن

القصد من هذا القرار هو جمع الأسلحة النارية والذخائر من كل شخص يحوزها دون ترخيص، وكان من نتيجة هذه الاجراءات أن عاد الأمن والسكينة في جميع نواحى القطر، وتم حماية المجتمع من الأشرار والمخربين.

وقد رأى النقراشى بضرورة الاستعانة والاكثار بالكلاب البوليسية نظرا لما لمسه من أثرها فى كشف الجرائم وتوجيه التحقيق، فطلب إلى وزارة المالية الموافقة على شراء ٣٠ كلبا جديدا من تلك الأنواع لتدريبها والانتفاع بها فى مكافحة المجرمين واعتماد مبلغ ٣٧١٥ جنيها فى ميزانية وزارة الداخلية لهذا الغرض، وانشاء وظيفة ثانية لطبيب بيطرى للعناية بهذه الكلاب بدلا من الطبيب المنتدب من وزارة الداخلية، كما تقدمت وزارة الداخلية بطلب اعتماد مبلغ ١٢١٦ جنيها لتعزيز سلاح السوارى بكلية البوليس وشراء ٥٠ حصانا لتمرين جميع طلبة قسم الضباط على ركوب الخيل(١٢٢).

وحرصا من النقراشى على استتاب الأمن، تقدم بمذكرة لمجلس الوزراء حول اصدار القانون الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم. وقد صدر مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ خاص بالمتشردين والمشتبه فيهم (١٢٣)، ويتضح لنا من ذلك الاجراء أن النقراشى قد أدار البلاد بطريقة حازمة من خلال توليه لمنصب وزير الداخلية فضلا عن شغله منصب رئيس الوزراء، وخير دليل على ذلك يتضح لنا من خلال التقرير الخاص بمديرية الفيوم خلال شهر مارس ١٩٤٥ حيث اتضح منه انه ضبط المجرمين المطلوب القبض عليهم وقد تمثلت فى ١٠ حالات بينما فى مارس ١٩٤٤ فقد تمثل فى ٦٨ حالة(١٢٤) كما دلت الاحصاءات فى شهر يونية ١٩٤٥ على أن

حوادث القتل والسرقة قد هبطت بمقدار ٩١ جناية، كما أن مجموع الجنايات كافة قد نقص بمقدار ١٠٥ حوادث عن مجموع الجنايات التى وقعت فى شهر يونية عام ١٩٤٤ وهى نتيجة تبشر بالخير الكثير(١٢٥).

وبعد أن استعرضنا أعمال النقراشى كوزير للداخلية يمكننا أن نقرر بوضوح أن البرنامج الذى وضعه فى بداية ممارسته لتلك الوظيفة، تحقق منه الكثير وكان هدفه خدمة الشعب، وبقى لنا أن نتناول سياسة النقراشى الداخلية الاصلاحية كما وعد بذلك فى كتاب تشكيل وزارته الذى أرسله إلى الملك فاروق فى ١٩٤٥/٢/٢٤.

وفى الواقع ان النقراشى نجح فى تحقيق برنامجه الاصلاحى فى مفهومنا لعدة اعتبارات نذكر منها: الاتصال بالشعب عن طريق زياراته الميدانية لمواقع العمل، ودراسة المشاكل على الطبيعة، فضلا عن تعاونه مع وزرائه الذى اختارهم لوزارته، بالإضافة إلى التزامه وحسن معاملته للأحزاب السياسية والمستقلين لضمان تأييده وكسب الثقة فيه.

ومن بين الاصلاحات الادارية التى قام بها النقراشى فى وزارته الأولى، المحافظة على توطيد دعائم الاستقلال السياسى الداخلى فاهتم بتعميم مياه الشرب الصالحة بسائر القرى فى الأقاليم، وحرصا من النقراشى على تنفيذ هذا المشروع قدم مذكرة إلى مجلس الوزراء بشأن تخصيص أرباح اللجنة المشتركة لشراء القطن المصرى لتنفيذ هذا المشروع، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع وقد خصص لهذا المشروع مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات(١٢٦).

كما عنيت وزارة النقراشى بتوفير المواد التموينية الأساسية للمواطنين وعدم ارتفاع أسعارها مثل اللحوم وغيرها، فأصدر النقراشى قرارا رقم

٥٦٦ يقضى بحظر الاسراف في شراء وحيازة بعض الأصناف، ويجب اخطار مراقبة التموين بالمحافظة التى يتبع فى دائرة كل تاجر فى خلال ١٥ يوما عند اضافة أى صنف جديد، ويعاقب بالبحس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يهمل اعطاء البيانات المبينة فى هذا الأمر فى الميعاد المقرر أو يتعمد اعطاء بيانات غير صحيحة(١٢٧)، ولا ريب أن هذا القرار كان خطوة طيبة لحماية المواطنين من جشع التجار وأصحاب المصانع وقد رحب المواطنون بهذه السياسة الرامية إلى محاربة الغلاء.

وأصدر النقراشى قرارا رقم ٥٦٨ بشأن تحديد استهلاك اللحوم، وتشديد العقوبات المقررة لجرائم التسعير الجبرى بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية، وكل شخص يبيع أزيد من التسعيرة الجبرية عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات إلى خمس سنوات والغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنية كما يغلق المحل مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ١٥ يوما(١٢٨)، كما أصدر قرارا بتنظيم السلع التى تنتج محليا أو تستورد من الخارج(١٢٩).

وفى نفس الوقت اهتم النقراشى بتوفير المواد الغذائية والمحصولات الزراعية وتكون تحت رقابة وزارته، فاتخذ النقراشى عدة قرارات هامة، فالقرار الأول الذى أصدره برقم ٥٧٠ وهو خاص بالشعير الناتج من موسم ١٩٤٥ بأن يسلم كل من يمتلك محصولا منه الحكومة جزءا من هذا المحصول بالثمن المحدد ويجب أن يكون هذا الجزء ناتجا من موسم ١٩٤٥ دون أن يكون مخلوطا بأية نسبة من محصول ١٩٤٤ أو المحاصيل السابقة(١٣٠)، أما القرار الثانى فهو خاص بشأن الإكثار من انتاج

الحاصلات الزراعية للازمة لغذاء الانسان فى عام ١٩٤٥[١٣١]، أما القرار الثالث رقم ٥٧٨ فهو خاص بمن يمتلك محصولا من الكتان الهندى أو البلدى الناتج من موسم ١٩٤٥ أن يسلم الحكومة أردبين من البذرة عن كل فدان مزروعا كتانا هنديا وأردبا واحدا من البذرة عن كل فدان مزروعا كتانا بلديا وذلك بثمن قدره ٤٠ جنيها للطن من بذرة الكتان الهندى و٣٥ جنيها للطن من بذرة الكتان البلدى[١٣٢]، والقرار الرابع الخاص بمحصول الذرة الرفيعة الناتج من موسم ١٩٤٥ ونص على كل من يمتلك من هذا المحصول أن يسلم الحكومة جزءا من هذا المحصول[١٣٣]، والقرار الخامس رقم ٦١١ خاص بالاستيلاء على جزء من محصول الأرز الناتج من موسم ١٩٤٥ بالثمن المحدد[١٣٤].

واهتم النقراشى أيضا بمحصول القمح فأصدر قرارا رقم ٥٨٣ ينص على كل من يمتلك محصولا من القمح الناتج من موسم ١٩٤٥ أن يسلم الحكومة جزءا من هذا المحصو بالثمن المحدد ويجب أن يكون هذا الجزء ناتجا من محصول ١٩٤٥ دون أن يكون مخلوطا بأية نسبة من محصول عام ١٩٤٤ أو المحاصيل السابقة عليه[١٣٥] وشمل النقراشى بعنايته أيضا محصول القطن فأصدر قانونا رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٥ بتحديد المساحة التى تزرع قطنا لعام ١٩٤٥ - ١٩٤٦، والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٥ بتعيين المساحة التى تزرع قطنا او شعيرا لنفس السنة[١٣٦] ويمكن القول أن هذه القرارات كانت خطوة طيبة لحماية الفلاح الصغير من جشع التجار والبنوك نظرا لاضطراب الحالة الدولية والتخوف من انخفاض أسعارها وسوء تصريفها فقد عهدت الحكومة بأن تباشر سيطرتها عليها لتوفيرها

عند الحاجة للمواطنين، ونعتقد أن المزارعين رحبوا بهذه السياسة الرامية إلى حمايتهم.

كما عنيت وزارة النقراشى أيضا بتوفير العلف الأخضر والاكثار من تقاوى البرسيم، فاستصدرت قرارا وزاريا رقم ٥٨٥ فى مايو ١٩٤٥ يقضى بمد ميعاد رى البرسيم الذى كان محددا له العاشر من شهر مايو كل سنة إلى يوم ٣١ مايو ١٩٤٥ فى المنطقة الواقعة فى مناطق الرى المستديم(١٣٧).

وحفاظا على الحاصلات الزراعية والعمل على توفيرها أصدر النقراشى قرارا للمحافظين ومأمورى المراكز ومفتشى الزراعة بالأقاليم، باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجراد عن طريق الاستيلاء على ما يستلزم من السيارات وسائر وسائل النقل المملوكة لدى الأفراد والشركات أو الهيئات(١٣٨).

وسعى النقراشى إلى الاهتمام باتخاذ التدابير حفاظا للصحة العامة وصونا لها، فأصدر قرارا وزاريا يقضى بالقاء المواد البرازية فى الأماكن التى تخصصها وزارة الصحة العمومية لهذا الغرض، وكل مخالف لهذا الغرض يعاقب مرتكبوها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها مصريا ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين(١٣٩).

ولا ريب أن لصدور هذا القرار أثرا طيبا فى نفوس أفراد الشعب المصرى، كما عملت وزارة النقراشى على المحافظة على حماية أفراد الشعب المصرى من الأمراض، فاستصدرت قرارا وزاريا يقضى بأن تمر الحيوانات المستوردة من الخارج على المحاجر البيطرية قبل ادخالها إلى

البلاد للتحقيق من خلوها من الأمراض الوبائية(١٤٠)، وفى مجال أخر أصدر قرارا باتخاذ التدابير لمقاومة مرض طاعون الخيل(١٤١).

ورغبة من النقراشى فى توفير المسكن للشعب المصرى، أصدر قرارا وزاريا رقم ١٠٨ بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين(١٤٢)، كما وجه النقراشى عنايته بتنظم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية، فأصدر قرارا بتنظيمها والتبرع لها واشترط القانون فى جميع الأحوال ألا يقصد إلى ربح مادى للأعضاء وألا تكون أغراض هذه الجمعيات مخالفة للنظام العام أو الأمن العام أو الآداب العامة(١٤٣)، ويعد اصدار هذا القرار خطوة هامة لدراسة المسألة الاجتماعية والنهوض بأحوال المحتاجين من العمال والفلاحين.

وتحقيقا للسياسة الحرة التى رسمتها وزارة النقراشى الأولى منذ تولت الحكم، فقد رأت الوزارة تمهيدا لرفع الأحكام العرفية نهائيا أن تتخذ قرارا باطلاق الحريات العامة، بحيث تكون الأحكام العرفية محصورة فى أضيق حدودها فلا تتعدى الأمور العسكرية وشئون التموين وما له اتصال بأموال رعايا الدول المعادية والبلاد التى كانت محتلة، وبناء على هذا سعى النفراشى لدى مجلس الوزراء وأصدر قرارا بتاريخ ٩ يونية ١٩٤٥ الخاص بانتهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات التى تصدر فى المملكة المصرية إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية(١٤٤).

ولقد كان بقاء الأحكام العرفية مثارا للكثير من الانتقادات لوزارة النقراشى الأولى، وبخاصة أن النقراشى قد جعل من الغائها عندما تسمح الظروف الدولية لها بلوغ هذه الغاية، وإننا نتساءل: لماذا لم يستطع النقراشى أن يرفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية منذ

توليه رئاسة الوزارة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى أكتوبر من نفس السنة؟ وإجابة على ذلك نقول: أن النقراشى قد برر ذلك الموقف الذى سلكه حيال عدم رفع الاحكام العرفية فى حديث له فى مجلس النواب، إذ أكد بأن مصر كدولة فى حالة حرب مع اليابان وكدولة حليفة لبريطانيا لا بد أن تجيب حليفتها إلى طلباتها التى تقتضيها المعاهدة ويستدعيها بنوع خاص مركزها الجغرافى ولا يمكن مواجهة تلك الحالة والاستجابة إلى هذه الطلبات وتحقيقها على وجه السرعة إلا باستمرار نظام الحكم العرفى، مضافا إلى ذلك أن الشئون الدولية من سياسية واقتصادية المترتبة على وضع الحرب أو زارها فى أوروبا لم تستقر بعد، وأن بعض التدابير التى اتخذت فى ظل الأحكام العرفية لم يزل بقاؤها لازما لمواجهة تلك الحالة، فضلا على ان المصلحة العامة تقتضى التريث فى تحقيق تلك الغاية، وعدم التسرع إلى رفع الأحكام العرفية والتدقيق فيما يمكن إلغاؤه من التدابير الاستثنائية المستندة إلى قيام تلك الأحكام وأوضح النقراشى أن هذه السياسة التى ينتهجها تتفق مع السياسة التى نهجتها حليفتنا الكبرى فى بقاء بعض قيود الأحكام العرفية نافذة، حسبما هو مبين فى مذكرة مؤرخة فى ٨ مايو ١٩٤٥، وردت للحكومة المصرية من السفارة البريطانية فى هذا الشأن(١٤٥).

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية فى ٧ مايو ١٩٤٥ باستسلام ألمانيا بلا قيد ولا شرط، بادر النقراشي إلى الغاء الأحكام العرفية وفك القيود التى تضمنتها ضرورة الحرب، فتقدم النقراشى بمذكرة إلى مجلس الوزراء بشأن رفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية، وبمقتضى ذلك صدر مرسوم بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٤٥ برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية وعلى ذلك يلغى المرسومان الأول بتاريخ

أول سبتمبر ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية، والثانى بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٥ بتعيين حاكم عسكرى عام(١٤٦). ويمكن القول أن هذا القرار من الخطوات الطيبة التى تذكر لوزارة النقراشى الأولى، وقد رحب الشعب المصرى وقتذاك بإلغاء الأحكام العرفية التى ظلت لمدة قرابة ست سنوات، وتحقق هدف النقراشى عندما استقال من وزارة حسن صبرى فى ١٩٤٠/٩/٢٠ كما وضحنا، سبب دخول الحرب العالمية الثانية الذى كان من أنصار دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، وأنه فى هذا الموقف كان معتقدا بانتصار انجلترا وحلفائها على دول المحور.

وفى الواقع لقد امتد نشاط النقراشى ليشمل نواحى العمل فيها جميعا، فبادر بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ بعد موافقة مجلس الشيوخ ومجلس النواب على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٥ بربط الميزانية وتقرر فيها مصروفات الدول بمبلغ ٨٩,٩٦٨,٠٠٠ تسعة وثمانين مليونا وتسعمائة وثمانية وستين ألفا من الجنيهات، فى حين قدرت ايرادات الدولة بنفس المبلغ بحيث لا يجوز مطلقا «تعيين موظفين احتسابا على وفور الميزانية أو ترقية موظفين بصفة شخصية، أو قيد موظف على درجة أدنى من درجته، كما لا يجوز بغير اذن من البرلمان تعديل عدد الوظائف المدرجة بالميزانية أو درجاتها»(١٤٧).

بعد أن استعرضنا سياسة النقراشى الداخلية والذى حقق فى برنامجه الكثير لخدمة الشعب، بقى لنا أن نقرر بأن وزارة النقراشى الأولى انحرفت عن الصواب فى الموضوعات الآتية :-

١- مصادرة حرية الاجتماع :

على الرغم من صدور الدستور المصرى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣، والذى نصت المادة ٢٠ منه للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعا ولا

حاجة بهم إلى اشعاره، لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون، كما انه لا يقيد أو يمنع أى تدبير لوقاية النظام الاجتماعى(١٤٨)، إلا أن النقراشى تحت ستار أمن الدولة استخدم القمع فى مواجهة خصومته السياسية، وقد بدأت خطواته بالاعتداء على الدستور، وظهر ذلك عندما أصدر أمرا برقم ٥٩٧ فى ٤ يولية ١٩٤٥ بصفته وزيرا للداخلية بمنع الاجتماعات المحددة يوم الأحد ٨ يولية بمدينة بورسعيد أو أى يوم أخر ولهذا الغرض وكذلك التنقلات إلى هذه المنطقة بقصد تنظيم هذه الاجتماعات أو عقدها أو الاشتراك فيها، كما يحظر على الصحف نشر اى خبر أو مقال يتعلق بالدعوة إلى عقد أو تنظيم الاجتماعات المشار إليها، ويعاقب الداعون والمنظمون والمشتركون فى هذه الاجتماعات بالمخالفة لأحكام هذا الأمر، وكذلك على كل مخالفة أخرى لأحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين(١٤٩) وقد استهدف النقراشى من هذا الأمر نظرا لما يترتب على مثل هذه الاجتماعات من احتكاك يخل بالأمن والنظام فى مثل هذه المنطقة حيث كان النحاس باشا سيخطب فيها، فضلا على أن السلطة المخولة له بمقتضى المرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير ١٩٤٥ بتعيينه حاكما عسكريا عاما وبعد موافقة مجلس الوزراء ترجح موقفه من اصدار هذا القرار.

ولم يقتصر النقراشى بقراره السابق فحسب، بل امتد نشاطه ليشمل منع الاحتفال بعيد الجهاد ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ ولا يسمح باقامة سرادقات(١٥٠) وأعتقد أن سلطة النقراشى فى هذا القرار كانت ضعيفة للغاية لعدة اعتبارات نلخصها فيما يلى:

١- ان النقراشى يحكم مصر تتمتع بالنظام الديمقراطى بكل ما ينطوى عليه هذا النظام من اطلاق الحريات العامة والخاصة.

٢- ان سلطته كحاكم عسكرى عام قد زالت بزوال الأحكام العرفية وانتقاء الظروف التى خلفتها الحرب.

٣- لقد استند النقراشى فى اصدار قراره السابق بحجة أن حوادث ٢ نوفمبر ١٩٤٥ هى الباعث على منع الاحتفال بذكرى عيد الجهاد، بل ان هذا الادعاء نفسه دليل على ضعف الحكومة على عدم قدرتها على ضبط زمام الأمن العام، ذلك أن تلك الحوادث المؤسفة كانت نتيجة لبعض جماهير المتظاهرين، ولو أن حكومة النقراشى اتخذت للأمر حيطته قبل يوم ٢ نوفمبر فعزلت أولئك المتظاهرين عن مشاطرة الجماهير شعورها فى ذكر وعد بلفور المشئوم لما وقعت تلك الحوادث التى اتخذتها الحكومة فى هذا اليوم ذريعة لحرمان الأمة من الاحتفال.

٤- ان الاعياد الوطنية فرصة طيبة لاذكاء الروح الوطنية وافساح المجال للوقوف على آراء الرؤساء والاستنارة باتجاهاتهم فى مختلف ميادين الاصلاح.

كما أصدر النقراشى أمرا بمنع اجتماع لحزب مصر الفتاة فى ناديه(١٥١) ومنع اقامة حفل شاى لتجار الاخوان المسلمين، ومنع البوليس دخول المرضى إلى مستوصف الاخوان المسلمين الخيرى(١٥٢).

٢- قيد حرية الصحافة:

الى جانب مصادرة الاجتماعات العامة، نلاحظ أن وزارة النقراشى الأولى لم تنس أن تقيد من حرية الصحافة، فالنقراشى لم يكن يسمح للصحافة بنقد أعماله، وكانت بعض الصحف، تهاجم سياسته، الأمر الذى دفعه إلى مصادرة جريدة المصرى يوم ١٥ فبراير ١٩٤٦ - لنشرها مقالا

كذبا تريد به انتشار الفتنة واثارة الشعب بين البوليس والشبان المسلمين فى حادث كوبرى عباس(١٥٣)، ويمكن القول ان النقراشى قاوم هذا الاجراء طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة عشرة من الدستور «الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك، إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى(١٥٤)، وهكذا يتضح مما تقدم أن تلك الوزارة اتخذت موقفا عدائيا من الصحافة.

علاقة وزارة النقراشى الأولى بالقوى السياسية

أولا : علاقة النقراشي بالقصر في الوزارة الأولى :

ترتب على اغتيال الدكتور أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ البحث عن خليفة له يعهد إليه تأليف الوزارة، فقد كان للملك فاروق موقف واضح منذ البداية كما ذكرنا، لم يكن راضيا على النقراشى فى رئاسة الوزارة الجديدة إلى الحد الذى جعله يقول لمحمد حسين هيكل: «إنى لاخشى أن يكون النقراشى ممن لا يسهل التعاون معهم، فلا أظن فيه المرونة التى كانت فى ماهر» وبعد مشاورات مكثفة بين محمد حسين هيكل والملك استقر الرأى على اختيار النقراشى رئيسا للوزارة(١٥٥).

واستطاع القصر أن يضم النقراشى إلى جانبه، فاستمرت العلاقات بينهما طيبة إلى حد كبير فى البداية بديل أن النقراشى كان يحرص دائما على استغلال أية مناسبة من المناسبات فى مصر مثل عيد الجلوس الملكى أو عيد ميلاد الملك فاروق أو مناسبات أخرى لتسجيل اسمه فى سجل التشريفات الملكية(١٥٦) وفى نفس الوقت نشرت صحيفة الدستور صور الملك وتحتها المقالات المليئة بالثناء والمديح فى الذات الملكية بأن يمد الله فى عمره ويهبه السداد والتوفيق(١٥٧).

وتوالت الأحداث بعد ذلك سراعا، حيث توالت أحداث الصدام بينهما وظهر ذلك جليا عندما قدم النقراشى احتجاجه عليه لقيادته سيارته بسرعة كبيرة، وسهر الملك فى الكباريهات ودور السينما والأماكن المشبوهة والمعروفة بسوء السمعة، وقد أراد الملك فاروق أن يعترض على هذين الاحتجاجين بأنهما مسألتان شخصيتان، ولكن النقراشى رد عليه قائلا: «إنى رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأنا المسئول عن سلامتك بصفتك الملك الشرعى للبلاد، كما أننى مسئول أمام الشعب عن تصرفاتك وسلوكك وسمعتك لتلك البلاد»(١٥٨).

وهكذا كان من الطبيعى أن يتدخل النقراشى ويفرض على الملك فاروق شروطا ترضيه وتحافظ على الملك لأنه هو الذى اختار النقراشى ذاته للرئاسة.

وعلى أية حال فقد قويت الروابط والعلاقات مرة أخرى بين النقراشى والملك من خلال انعقاد الهيئة السياسية برئاسة النقراشى واعلانها حقوق مصر الوطنية لأول مرة ومحاولة مسايرة الاتجاه الشعبى، وظهر أثر ذلك عندما اجتمعت الهيئة السياسية على مائدة الملك وخطب فيهم قائلا «لقد تتبعت اهتمام أعمال الهيئة السياسية وأنا مرتاح إلى قراراتكم التى اتخذتموها فى اجتماعكم الأخير وأجد فيها دلالة على ما يرجى من خير فى كل عمل تجتمعون له ويرتفع الرأى فيه عن جميع الاعتبارات الحزبية، ويجب أن نتوجه جميعا إلى المصلحة العامة بصرف النظر عن مصلحة الحزب أو مصلحة أعضائه»(١٥٩).

ولقد بلغ من تأييد الملك فاروق للنقراشى فى تلك الفترة فترة وزارته الأولى عندما اغتيل أمين عثمان فى ٥ يناير ١٩٤٦(١٦٠)، وأثار الحادث

السفير البريطانى فأعرب للملك عن عدم ارتياحه لاستمرار وزارة النقراشى فى الحكم وانه لا يستطيع أن يتعاون معها، ولكن الملك حرص على استبقاء النقراشى فى الحكم إلى بعد احتفالات ١١ فبراير ١٩٤٦ عيد ميلاد الملك ليغدق على الوزراء وكبار موظفى الدولة بالرتب والنياشين تكريما منه للنقراشى(١٦١).

تلك هى أهم مواقف وعلاقة النقراشى السياسية بالقصر، ذلك أن النقراشى اعتبر نفسه مؤيدا من القصر يتجه إليه دون غيره من القوى فى المقام الأول بمطالبه وخطواته.

ثانيا: علاقة وزارة النقراشى الأولى بالأحزاب السياسية

١- علاقة الوزارة بحزب الوفد :

عندما ألف النقراشى وزارته الأولى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، لم يشترك حزب الوفد فى الحكم، وظلت العلاقات سيئة جدا، واستطاع حزب الوفد أن يكون له وجود سياسى داخل مؤسسات الدولة من خلال مجلس الشيوخ ليمارس معارضته لوزارة النقراشى الأولى، وكان دائما يختار لزعامة المعارضة واحدا من أكثر قادته كفاءة وذكاء ودراية(١٦٢).

ولم يكتف حزب الوفد بمعارضة النقراشى فى مجلس الشيوخ فحسب، بل حاول نشر التصاريخ والمقالات ضده، وظهر أثر ذلك واضحا عندما أرسلت الهيئة الوفدية برقية إلى جلالة الملك فى ٢٢ مايو عام ١٩٤٥ تطالب فيها بالغاء الأحكام العرفية، والرجوع للأمة لاختيار ممثليها على يد وزارة محايدة فى ظروف تكفل فيها أسباب الحرية للجميع(١٦٣).

ويتضح لنا من هذه البرقية أن النحاس باشا رئيس حزب الوفد لم يكن راضيا على تولى النقراشى هذه الوزارة منذ البداية.

وعلى أية حال، لم تكن هذه البرقية السالفة الذكر تمر دون تأثير، فقد كونت هذه البرقية فى ذهن النقراشى فكرة محتواها أن رئيس حزب الوفد وقتذاك يسلك مسلكا معاديا ضد وزارته، ويؤكد هذه الحقيقة عندما أرسل رئيس حزب الوفد فى ٢٣ يولية ١٩٤٥ مذكرة باسم الوفد المصرى إلى الحكومة البريطانية بشأن مطالب مصر القومية، وأشار إلى أن هذا الوقت هو أنسب الأوقات فى استكمال حقوق مصر واستغلالها، وترى مصر أن تسوية العلاقات بينهما وبين انجلترا يجب أن تسبق مؤتمر الصلح لسببين:

أولا: ما هو معروف أن أسس الصلح نفسها يمهد لها ويناقش فيها وترسم خطوطها منذ الآن.

ثانيا: حرص مصر على أن لا تواجه مؤتمر الصلح إلا وهى على اتفاق تام مع حليفتها(١٦٤) وإننا نستشف من خلال المذكرة السالفة الذكر أن حزب الوفد عندما يكون فى المعارضة ينتقد الحكومة ويناضل ضد السيطرة الانجليزية.

وأخذت الأحداث بعد ذلك تسرع الخطى، فعندما أذاع مراسل المانشستر جارديان بأن النقراشى يرغب فى تعديل المعاهدة المصرية، ردت صحيفة الوفد المصرى بالحقائق التالية:

اولا: إن الوزارة الحاضرة لا تمثل المصريين وأن تلكؤها فى طلب تعديل المعاهدة لا يفيد القضية الوطنية.

ثانيا: عبر الوفد المصرى بأنه هو الوكيل الأول عن الأمة والممثل لأغلبيتها الساحقة عن الرأى العام المصرى فى المذكرة(١٦٥) التى قدمها رئيس الوفد المصرى باسم الشعب المصرى، ويجب على الحكومة البريطانية أن تسارع فى تغيير المعاهدة والاعتراف بحقوق مصر فورا.

ثالثا: لا تزال وزارة النقراشى تستعين بالأحكام العرفية على كبت الرأى العام المصرى وفى تشبثها ببقاء الأحكام العرفية بعد الحرب دليل قاطع على أنها لا تستطيع البقاء فى الحكم لأنها لا تمثل الشعب المصرى(١٦٦).

واضح تماما أن الهيئة الوفدية تحرض الرأى العام ضد وزارة النقراشى الأولى بالهجوم عليها واتهامها بأنها لا تمثل المصريين، وأن حزب الوفد هو الممثل الأول للمصريين.

وانصافا لحزب الوفد المصرى يجب أن ننوه بالخطوة الطيبة التى حدث به نحو النقراشى، وظهرت هذه الخطوة واضحة عندما أدلى النقراشى بحديث سياسى وضح فيه المطالب الوطنية بأنه أعد مذكرة إلى سفيرنا فى لندن ليسلمها إلى وزارة الخارجية البريطانية بطلب المبادرة بفتح باب المفاوضات لتعديل المعاهدة المصرية الانجليزية، إذ حيته جريدة الوفد المصرى بمقال أوضحت فيه أن النقراشى جاهر للمرة الأولى فى التاريخ بالحقوق الوطنية فى وثيقة رسمية(١٦٧).

وما لبث أن عاد الخلاف بين الطرفين مرة أخرى، عندما وصل رد الحكومة البريطانية فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ على مذكرة كانت حكومة النقراشى قد قدمتها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ تطلب فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة

١٩٣٦، على الفور أرسلت لجنة الوفد العامة بتاريخ ١٩٤٦/٢/٨ برقية إلى الملك فاروق وضحت فيها أن وزارة النقراشى الحالية كانت ضعيفة فى طلبها التى ذكرته فى مذكرتها ويجب اقالتها واقامة وزارة قومية تمثل الشعب حق تمثيل(١٦٨).

وفى العاشر من فبراير عام ١٩٤٦ ذاع خبر مذبحة كوبرى عباس فى البلاد، وشهدت مصر بأسرها الاجتماعات الجماهيرية ومظاهرات الاحتجاج، وهبت الهيئة الوفدية واجتمعت برئاسة مصطفى النحاس باشا فى النادى السعدى بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٤٦ وقد اتخذت الهيئة بالاجماع القرارات الآتية:

أولا: تقرر الهيئة تأييدها العام لبيان الوفد المصرى واستنكار موقف الحكومة المصرية والبريطانية بشأن المفاوضات ودعوة الأمة للجهاد فى سبيل حقوقها المشروعة وهى جلاء القوات البريطانية والاستقلال التام وتحقيق وحدة وادى النيل.

ثانيا: تستنكر الهيئة الوسائل والأساليب التى لجأت إليها الحكومة فى معاملة الجامعيين وطلبة المدارس وغيرهم من طبقات الأمة الذين قاموا باعلان آرائهم فى مصير بلادهم فى الوقت الذى بينت فيه هذا المصير تلك المعاملة القاسية.

ثالثا: تحمل الهيئة الوفدية الحكومة الحاضرة مسئولية الدماء التى أريقت والأجسام التى مزقت(١٦٩).

تلك كانت أهم العلاقات بين وزارة النقراشى الأولى وحزب الوفد المصرى، والتى تبدو واضحة بأنها كانت علاقات معادية وغير طيبة.

٢- علاقة الوزارة بالحزب الوطني :

بدأت العلاقات طيبة بين وزارة النقراشى الأولى والحزب الوطنى وقد اشترك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى وقتذاك فى الوزارة كوزير للعدل، وكان الممثل لوحيد لحزبه فى هذه الوزارة، وهناك فرق بين فلسفة الطرفين وأسلوبهما فى العمل الوطنى، فكان موقف الحزب الوطنى من معاهدة ١٩٣٦ واضحا ومتسقا مع مبادئه حيث هاجمها ورفضها وأعلن شعار حزبه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء، بينما وزارة النقراشى الأولى أمنت بالمفاوضة واتخذتها وسيلة لحل القضية الوطنية.

وفى الواقع أن اشتراك حافظ رمضان فى وزارة النقراشى الأولى يمثل تناقضا مع مبادئ الحزب الوطنى(١٧٠).

وعندما سئل حافظ رمضان عن نصيحته فيما لو فشلت مفاوضات حكومة النقراشى الأولى، أجاب بضرورة سلك سبيلين وهما العمل السياسى أولا ويتمثل فى صدور قرار من البرلمان بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وعرض القضية على الأمم المتحدة، والثانى وهو العمل المادى المتمثل فى تقوية الجيش وجلب السلاح من الدول الأوروبية لتحقيق الجلاء(١٧١).

ومن ناحية أخرى وضح الدكتور نور الدين طراف ممثلا عن الحزب الوطنى موقف حزبه من حكومة النقراشى حيث قرر رفض معاهدة ١٩٣٦ التى عقدت مع الانجليز وطالب حكومة النقراشى بالاسراع فوراً فى اعلان وجهة نظرنا لحليفتنا حتي اذا اتفقنا وتلاقينا وذهبنا إلى سان فرانسيسكو وإلى غيره من المؤاتمرات يدا واحدة وقلبا واحدا(١٧٢).

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الادارية للحزب الوطنى اجتمعت فى ١٤ سبتمبر ١٩٤٥ وأعدت مذكرة تفصيلية باسم الحزب الوطنى للمطالبة بتحقيق الاهداف الوطنية جميعها ونستطيع أن نلخص مما جاء فى المذكرة(١٧٣):

أولا: عدم ارتياح الأمة لموقف حكومة النقراشي من حكومة انجلترا ومطالبتها بوجوب العمل على تحقيق الاستقلال التام لوادى النيل.

ثانيا: مطالبة حكومة النقراشي بوجوب السعى لإلغاء اتفاقية السودان الباطلة والا تقف موقف الخائن من وسائل الارهاب التى يمليها الماضى.

ثالثا: المبادرة الى مطالبة الدول الغاصبة بسحب جيوشها من أراضى وادى النيل جميعها فى الحال.

رابعا: ايقاف تدخل الانجليز فى شئوننا الاقتصادية وعدم تقييدها لحرية القطر فى الابحار والتعامل مع أية دولة من الدول.

خامسا: استرداد مصر للأقاليم التى اقتطعت منها بطريق الغصب وقد استولت عليها ايطاليا ضمن مستعمراتها الافريقية.

وتلى هذا أن أذاعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى(١٧٤) بيانها عن الأمانى الوطنية ومما جاء فيه: «يغتبط الحزب الوطنى إذ يرى الأحزاب والهيئات المصرية تجتمع فى مذكرتها وبيانها على تقرير مبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل، وصارت مبادئ الحزب هى مطالب الأمة ويرى أن الوقت قد حان ليجتمع المصريون على ميثاق يتمسكون به، وهذه المبادئ سبق للحزب أن أعلنها وتمسك بها على تعاقب السنين وهى:

أولا: الاستقلال التام لوادى النيل مصر والسودان دون أى تدخل أجنبى أو أى قيد أو مساس بهذا الاستقلال.

ثانيا: جلاء الجنود البريطانية عن جميع أراضى وادى النيل.

ثالثا: اعلان بطلان اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان واعلان بطلان معاهدة ١٩٣٦(١٧٥).

ويحق لنا ان نسجل ملحوظة جديرة بالذكر وهى أن حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى بدأ يتحول بافكاره شيئا ما عن ذى قبل، فهو ان كان قد اتخذ لنفسه منذ توليه وزيرا للعدل فى وزارة النقراشى الأولى حتى تقديم استقالته فى ١٩٤٥/١١/٢٧ خطا مسالما للغاية فكان ذلك بحكم علاج القضية الوطنية فى طورها الجديد بعد الحرب ومع كل الآمال العريضة التى أخذت تداعب المصريين بالتخلص من الوجود العسكرى البريطانى وانهاء معاهدة ١٩٣٦، ولكنه حينما رأى أن وزارة النقراشى اتجهت إلى المفاوضات قبل الجلاء مما يناقض مبدأ الحزب الوطنى، بدأ يتخذ خطا معاكسا نابعا من وطنيته المصرية وذلك نلمسه بوضوح فى تقديم استقالته من الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٥(١٧٦)، وإذا نتعرف عن أسباب تقديم استقالته، فقد بناها على أساس أنه يريد أن يكون خارج الحكم أقدر على خدمة بلاده مما لو بقى فيه.

ومنذ تقديم حافظ رمضان استقالته وخروجه من وزارة النقراشى الأولى بدأت العلاقات تتطور بينهما وإننا نلم بهذه الحقيقة على أثر وصول رد الحكومة البريطانية فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ على مذكرة النقراشى الذى أرسلها فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ على الفور اجتمعت اللجنة العليا للحزب الوطنى بالإسكندرية وأصدرت البيان التالى(١٧٧):

أولا: مطالبة الأمة بوجوب التمسك بمبدأ الحزب الوطنى القديم وهو الا مفاوضة إلا بعد الجلاء إذ تبين من الرد البريطانى تمسك بريطانيا بمركزها فى مصر، هذا المركز الذى تؤيده معاهدة ١٩٣٦ باطلة.

ثانيا: مطالبة حكومة النقراشى بالامتناع عن الدخول فى أية مفاوضات بعد أن اتضحت النية الاستعمارية للحكومة البريطانية فى ردها وبخاصة تفويضها للسفير البريطانى فى الدخول فى محادثات تمهيدية.

ثالثا: مناشدة أعضاء البرلمان الاحتكام إلى ضمائرهم فى هذه الآراء الخطيرة التى تجتازها البلاد والتمسك بإرادة الأمة واجتماعها فى الجلاء التام ووحدة وادى النيل متناسين نزعاتهم الحزبية واصدار قرار بعرض النزاع على مجلس الأمن.

ومـا يمكن قوله فى النهاية، إنه منذ تقديم حافظ رمضان استقالته من الوزارة النقراشية الأولى فى حد ذاته كاف لكي يدرك الطرفان خطر استمرار الخلاف الناشئ وأثاره السيئة عليهما، وتقف الأحداث حجر عثرة فى سبيل أية خطوة للالتقاء بين الطرفين.

٣- علاقة الوزارة بحزب الأحرار الدستوريين:

فى الواقع منذ بداية تأليف وزارة النقراشى الأولى وهو على علاقة طيبة ومتفاهمة تماما مع حزب الأحرار الدستوريين، فأشرك معه فى الحكم أربعة وزراء من حزب الأحرار الدستوريين(١٧٨)، ولسنا مبالغين اذا قلنا ان المنطلق الفكرى لمعالجة القضية الوطنية للنقراشى ولحزب الأحرار كان واحدا، ويتفق معنا فى هذا الرأى أحد الباحثين حيث قال: إن موقف الحزب ورئيسه إزاء أسلوب الوزارة فى معالجة القضية الوطنية كان متسقا منذ البداية(١٧٩).

فقد كان النقراشى على اتصال دائم بالأحرار الدستوريين، ومما يؤكد لدينا هذا الفهم أنه حين ألف الوفد المصرى الذى سيمثل مصر فى مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الامريكية والمزمع عقده فى ٢٥ أبريل ١٩٤٥، تم اختيار الدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين وقتذاك عضوا فى الوفد(١٨٠).

ولم يكتف حزب الأحرار بهذا الاشتراك فى المؤتمر، بل امتد نشاطه لتأييد سياسة النقراشى فى مواضع أخرى نذكر منها حينما ألقى النقراشى بيانا فى مجلس النواب بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٤٥ عن الأهداف القومية ووضح فيه أن مصر قبلت معاهدة ١٩٣٦ لا على انها تحقيق كامل للاهداف القومية بل على أنها تعين على استيفاء ما بقى منها غير محقق، إذ أيده حزب الأحرار الدستوريين فى تصريحه السالف الذكر، وأعلن الحزب أن موقف النقراشى موقف حكيم وهذا هو القول الصحيح فى مطالبنا القومية(١٨١).

وهكذا بات التعاون والتآلف بينهما، ومما يؤكد هذا الفهم أيضا يبدو جليا فى الاحتفال بالذكرى الثالثة والعشرين لحزب الأحرار الدستوريين عندما ألقى الدكتور هيكل خطابا حدد فيه الأهداف القومية موضحا أن اشتراك مصر فى هيئة الأمم المتحدة هدف من أهدافنا القومية، وانى لعظيم الثقة فى تحقيق هذه الأهداف مع حكومة النقراشى عما قريب(١٨٢).

وبحلول عام ١٩٤٦ لم تتوقف العلاقات الطيبة بين الطرفين وظهر ذلك عقب صدور الرد البريطانى إذ صرح الدكتور حسين هيكل وبين رأيه فى المطالب الوطنية فقال: إن حكومة النقراشى قد قامت بواجبها الدبلوماسى فى هذا الوقت الذى تكاثرت فيه سياسة الدول الأخرى على سياستها فكان من الطبيعى أن يقابلوا مجاملة مصر بمجاملة مثلها وأن واجب المصريين ان يعالجوا هذا الأمر بحزم وحكمة وتجرد عن الشخصيات.

وقد أعلن حزب الأحرار الدستوريين أنه سيؤلف لجنة برئاسة الدكتور هيكل لدراسة الرد البريطانى على ضوء المذكرتين ونصوص معاهدة ١٩٣٦ وميثاق الأمم المتحدة، ولكن الحزب لم يوفق إلى الوفاء بذلك، واكتفى

بالاشادة إلى قرار جمعيته العمومية التى انعقدت فى ١٢ مارس ١٩٤١، والذى تضمن تعقيبا على مبادئ الحزب المتعلقة بمسألة المفاوضات، ينص على أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفذت كثيرا من موضوعها مع استيفاء باقى فقرات المادة والتى تنص على الاستمرار فى العمل لاستكمال الاستقلال(١٨٣).

وعلى العموم فإن علاقة النقراشى بالأحرار الدستوريين كما وضحنا سالفا كانت طيبة جدا، وقد انتهت العلاقات فى نهاية وزارة النقراشى الأولى بالتأييد، ولكى نعرف حقيقة موقف حزب الأحرار الدستوريين من حكومة النقراشى الأولى يجب أن نذكر من الوثائق ما يدل على ذلك، عندما تقدم صبرى أبو علم وبعض زملائه (١٨٤) باقتراحين إلى مجلس الشيوخ ينصان على أن المذكرتين المصرية والبريطانية لا تصلحان اساسا للمفاوضة، فألقى الدكتور محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ وقتذاك بيانا تفصيليا وضح فيه أن حق المفاوضة وعقد المعاهدة هو من حقوق السلطة التنفيذية دون غيرها، وليس لمجلس النواب أن يضع حدودا لهذه المفاوضة أو قيودا لها أو يرسم اتجاه سيرها، وعلل ذلك أن الدساتير فى جميع البلدان تضع حدا فاصلا فى هذا المقام بين حق السلطة التنفيذية وحق السلطة التشريعية، فتجعل للسلطة التنفيذية أن تسير فى المفاوضات فى أى موضوع تراه، وأن تستمر فيها إذا ما رأت الاستمرار محققا لمصلحة البلاد، ولكن على شرط أن ترجع الحكومة الى البرلمان فتطرح عليه المعاهدة ليوافق عليها قبل أن تأخذ شكلها النهائى ليكون لنواب البلاد القول الفصل فى المعاهدة فوزارة النقراشى وحدها هى المسئولة عن سير أية مفاوضة تأخذ بها، وهى مسئولة دون غيرها من

السلطات وإنما يشترك مجلس لشيوخ بعد اتمام المفاوضة فى حمل المسئولية عن اقرار المعاهدة أو رفضها، وأعلن الرئيس عدم طرح الاقتراحين على المجلس طبقا للمبادئ التى أبداها(١٨٥).

بيد أن علاقة العمل المشترك والتعاون بين وزارة النقراشى الأولى وحزب الأحرار الدستوريين وبتوجيه من القصر للعمل على الصمود ضد المعارضة لم تنته إلا باستقالة الوزارة النقراشية الأولى فى ١٥/٢/١٩٤٦.

٤- علاقة الوزارة بحزب مصر الفتاة:

بدأت العلاقات بين وزارة النقراشى الأولى وحزب مصر الفتاة بعلاقات غير طيبة، وخير دليل على ذلك ظهر جليا عندما قام النقراشى بسجن أحمد حسين رئيس الحزب لمدة ثلاثة شهور، وأن السبب فى ذلك راجع إلى الاشتباه و الاشتراك فى قتل الدكتور أحمد ماهر، ولم يفرج عنه إلا بعد أن قرر الأطباء بأن حالته سيئة، لذلك قرر النقراشى الافراج عنه دون قيد أو شرط(١٨٦).

ويمكننا أن نقرر هنا أن النقراشى وقع فى خطأ جسيم باتباع ذلك الأسلوب المتشدد تجاه العناصر المناهضة لوزارته، وبخاصة أن هذه العناصر كانت ترتكز على قاعدة شعبية لم يكن قد مضى الكثير من الوقت على اظهارها من خلال ثورة عاتية رفضها للقيم والتعسف، فاذا كان ما جرى عليه من أسلوب قد يحقق بعض النجاح إلا أن النجاح لن يكون سوى نجاح مؤقت، اذ تبقى جذور السخط كامنة فى النفوس نحو وزارته، وهذا ما اثبته ذلك التعاون الذى سيتم بين الاخوان وحزب مصر الفتاة ضد النقراشى لاسقاط وزارته(١٨٧).

وعندما أعلن النقراشى عزمه لاجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية نشر أحمد حسين مقالا-دعا فيه النقراشى أن يقود البلاد إلى الحرية والمجد، وإما أن يفسح الطريق لمن هو أقدر منه وأجدر وانهاء المفاوضات لتحقيق مطالبنا الوطنية، والمضى فى طريق الجهاد والتضحيات والشجاعة والجرأة(١٨٨).

ومن خلال الحديث السابق يتضح لنا فكرة مؤداها أن أحمد حسين وحزبه يسلك طريقا معاديا ضد وزارة النقراشى، ومما يؤكد لنا هذا الفهم أيضا يبدو واضحا من خلال الرسالة التى أرسلها أحمد حسين إلى الملك فاروق فى ١٩ أغسطس ١٩٤٥ بشأن مطالب مصر القومية أعلن فيها(١٨٩):

١- ان برلمان الوزارة الحاضرة لا يعبر عن ارادة البلاد ويجب اجراء انتخابات جديدة.

٢- يجب على حكومة النقراشى المبادرة بالغاء الأحكام العرفية وخاصة بعد انتهاء الحرب فى أوروبا.

٣- معاملة السودان كجزء من مصر دون ان تهتم بما قد يعترض به الانجليز، وعلى البرلمان المصرى ان يقرر أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان.

وهكذا ظل حزب مصر الفتاة على عداء شديد لحكومة النقراشى الأولى، وقد زاد هذا العداء، عندما ألقى النقراشى بيانا فى مجلس النواب شرح فيه المطالب الوطنية وما وصلت إليه المفاوضات، نشرت صحيفة مصر الفتاة مقالا تهاجم بيانه وتوضح بأن الوقت المناسب هو أنسب الأوقات وأنت خادم الأمة ولست سيدها وأنت خاضع لمشيئة الأمة وليست خاضعة لمشيئتك(١٩٠).

كما هاجمت الجمعية العمومية لحزب مصر الفتاة بيان النقراشى وأصدرت عدة قرارات بشأن تحقيق الأهداف الوطنية، ونستطيع تلخيصها فيما يأتى (١٩١):

١- ان الحكومة الحاضرة غير أمينة على مطالب البلاد وغير وفية بعهوها فلابد من استقالتها.

٢- يجب اجراء انتخابات جديدة حرة تجريها حكومة محايدة غير الحكومة الحاضرة.

٣- طلبت بمقاومة المحاولات الصهيونية لاغتصاب فلسطين من أيدى العرب الأحرار، ودعت البلاد إلى الإضراب العام فى الثانى من نوفمبر احتجاجا على وعد بلفور.

وعندما وصل الرد البريطانى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ على مذكرة الحكومة المصرية بعدم الاستجابة لمطالب الحكومة المصرية، وأن معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها، ذهبت صحيفة مصر الفتاة تهاجم وزارة النقراشى، وأعلن الحزب بأنه يهيب بالأمة المصرية أن تعلن ارادتها القومية وأن تستنكر مفاوضة تجرى بين مصر وانجلترا غلى أساس الرد البريطانى الذى أنكر على مصر حقها المطلق فى الجلاء ووحدة وادى النيل، واقترح أحمد حسين الخروج بالقضية المصرية إلى مكانها الطبيعى بين قضايا العالم الدولية ولا مفاوضة مع انجلترا وطرح قضيتنا على مجلس الأمن كما فعلت ايران، ونوه بتوحيد صفوف المصريين واستئناف جهادهم فى سبيل الحرية مقاطعين السياسة الانجليزية(١٩٢).

ومن خلال الرد السابق يمكننا القول أن العلاقات بين النقراشى وحزب مصر الفتاة فى وزارته الأولى كانت علاقات سيئة للغاية.

٥- علاقة الوزارة بحزب الفلاح الاشتراكي :

اما علاقة وزارة النقراشى الأولى بحزب الفلاح الاشتراكى، فقد بدأت حين قدم حزب الفلاح مذكرة فى ٩ سبتمبر ١٩٤٥ إلى السفر البريطانى، أشار فيها بما بذلته مصر من تضحيات وما قدمته من مساعدات للحلفاء من أجل تحقيق النصر فى الحرب مطالبا بضرورة صدور تصريح رسمى من بريطانيا تحدد فيه موعد الجلاء والاستقلال التام لمصر والسودان وتحديد موعد بدء المفاوضات لارساء العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة، وفى نفس الوقت قدم الحزب مذكرة مماثلة بهذا المعنى للسفارة البريطانية فى ذكرى عيد الجهاد ١٣ نوفمبر ١٩٤٥(١٩٣).

ولم يكتف حزب الفلاح بما سبق، بل توجه إلى قصر عابدين وفد منه برئاسة أحمد كامل قطب رئيس الحزب فى ١٩٤٥/١٠/٢٣ حيث رفع عريضة تضمنت حقوق البلاد وهى الجلاء ووحدة وادى النيل واستكمال حرية مصر واستقلاله السياسى والاقتصادى على أساس القواعد الدولية(١٩٤).

وشهدت فترة بداية عام ١٩٤٦ وخاصة بعد وصول الرد البريطانى نشاطا جديدا لحزب الفلاح الاشتراكى، اذ حدد رأيه فى المذكرة المصرية ووصفها بأنها ضعيفة، وأن المفاوضة غير مجدية بسبب اختلاف وجهة نظر الحكومتين بشأن معاهدة ١٩٣٦، وختم الحزب موقفه بضرورة عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وأهاب بمجلس الجامعة العربية بأن يعلن تضامنه مع مصر فى مطالبها القومية(١٩٥).

تلك كانت أهم العلاقات التى سادت بين وزارة النقراشى الأولى وبين حزب الفلاح الاشتراكى، وتبدو كما وضحت أن اختلف الطرفان فى المنطق الفكرى فى معالجة القضية الوطنية.

٦- علاقة الوزارة بحزب الكتلة الوفدية:

اشترك رئيس حزب الكتلة الوفدية وزملاؤه فى السلطة عندما تولى الدكتور أحمد ماهر رئاسة وزارته فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ،فلم يكد يمضى عليها أربعة شهور فى الحكم حتى اغتيل الدكتور أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، فكلف النقراشى نائب رئيس الهيئة السعدية بتأليف الوزارة فى نفس اليوم، فأعلن اعتماده لتشكيل الوزارة السابقة، وبقى رئيس حزب الكتلة وزملاؤه فى نفس وزارتهم السابقة(١٩٦).

ومنذ ذلك الحين وعلاقة حزب الكتلة بوزارة النقراشى الأولى كانت تسير بشكل يتسم بالتعاون والاتحاد(١٩٧)، ولعل خير ما يؤكد هذه الحقيقة تبدو واضحة عندما أدلى مكرم عبيد بحديث لجريدة الكتلة الوفدية فى ١٩٤٥/٥/١٤ وضح فيه انه يؤيد حكومة النقراشى فى تحقيق الأهداف الوطنية وآمالها، وأعلن أن الحكومة دائبة على بحث الأمانى القومية والعودة بمصر إلى حالتها الطبيعية وحريتها الكاملة(١٩٨).

وقد ازدادت هذه العلاقة توثقا بالتأييد عندما أدلى النقراشى بيانا أمام البرلمان فى ٧ أغسطس ١٩٤٥ أكد فيه أن الحكومة لن تتوانى لحظة عن مباشرة أية مفاوضة تحقق لمصر أهدافها ومطالبها فى الجلاء ووحدة وادى النيل، ذهب مكرم عبيد يؤيد موقف النقراشى فى حديث سياسى له وضح فيه أن الحكومة قد اجترأت على ما لم يجرؤ عليه معارضوها، فأعلنت فى

البرلمان وعلى مرأى من العالم أنها تطالب الجلاء عن مصر جلاء كاملا غير جزئى، وبوحدة وادى النيل بمصر والسودان، وأن الحكومة لن تتواطئ لحظة واحدة عن اقتحام أى ميدان من ميادين الجهاد رسميا كان أو شعبيا، ولن تفرط فى أى حق أو مطلب(١٩٩).

وحينما عقدت الهيئة السياسية اجتماعها فى ١٩٤٥/٩/٢٢ برئاسة النقراشى وأعلنت حقوق مصر الوطنية بضرورة جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان، نشرت صحيفة الكتلة الوفدية مقالا تؤيد فيه سياسة النقراشى قائلة إن هذه الحقوق الوطنية التى انعقد عليها اجماع الأمة وهى الجلاء وتحقيق الوحدة لوادى النيل مصر والسودان إنما هى مطالب عادلة مشروعة طبيعية لا تحتاج إلى دليل(٢٠٠).

وكان مكرم عبيد يحاول أن يرضى رئيس الحكومة النقراشى ما نزع إليه من نعت حكمة بالحكم الديمقراطى الصالح، ويؤكد هذا الفهم لدينا حديث مكرم عبيد لصحيفة الكتلة الوفدية حيث ذكر أن حكومة النقراشى تطالب بهذه الحقوق المصرية بغرض وطنى، بينما القلة تطالب بها لغرض ذاتى، وأهاب بحكومة النقراشى بأنها تعتمد على التطهير ولم تستند إلى أشخاص ينزلون بالحكم المصرى إلى مستوى من التدهور والفساد(٢٠١).

ورغم هذا التفاهم بين الطرفين، فإن حدة الخلاف بدأت فى الظهور، عندما ألقى النقراشى خطاب العرش لافتتاح الدورة الثانية للهيئة البرلمانية التاسعة حيث صرح بأن حكومته تعمل على رفع كل قيد عن استغلال البلاد وبجلاء الجنود الأجنبية عنها وتأكيد وحدة وادى النيل وأنها على اتصال مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن، حينئذ اجتمعت الهيئة

البرلمانية والادارية لحزب الكتلة الوفدية فى مساء الجمعة ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥ برئاسة مكرم عبيد وبعد أن تداولت الهيئة فى الموقف من جميع نواحيه أصدرت باجماع الآراء القرارات الآتية(٢٠٢):

أولا: ترى الهيئة أن ما تم حتى الآن من اتصالات ومباحثات تمهيدية مع الجانب البريطانى لا يدع مجالا إلى مطاولة أخرى، وأن أى اطالة بعد الآن لهذه المرحلة التمهيدية لن يؤدى إلا إلى تفويت للوقت الذى أجمعت عليه الحكومة والأمة على أنه أنسب الأوقات لتحقيق المطالب الوطنية فضلا عما ذلك من اضعاف لموقف المفاوض المصرى، ولا يسع الهيئة إزاء هذه الاعتبارات الوطنية أن تقر مثل هذا الوضع أو تشترك فيه أو تتحمل مسئوليته.

ثانيا: يتعين على حكومة النقراشى أن تطالب بريطانيا بتحديد موعد قريب للمفاوضة الرسمية فى تحقيق مطالب البلاد القومية، على أن ينهض بهذه المفاوضات وفد رسمى يمثل الحكومة والبرلمان تمثيلا واضحا باشتراك ممثلى الأحزاب الأربعة التى تتألف منها الحكومة الحاضرة ومن بعض كبار أنصارها الممثلين فى الهيئة السياسة والبرلمان.

ثالثا: يجب ابلاغ القرارين فورا للنقراشى رئيس الحكومة الحاضرة، وأن يتخذ مكرم عبيد طه السباعى وراغب حنا والسيد سليم ممثلى حزب الكتلة الوفدية فى الوزارة الحاضرة موقفا حاسما للعمل على تنفيذه تحديدا لمواقفهم وموقف الحزب من الحكومة الحاضرة.

وإمعانا فى الخصومة، حاول حزب الكتلة الوفدية تصوير حديث وزير الخارجية وقتذاك عبد الحميد بدوى الذى أدلى به إلى وكالة الأنباء العربية حيث قال - كما ذكرت صحيفتهم - بأن مشاكل مصر والبلاد العربية ليست مما تمخضت عنه الحرب، وكان هذا الحادث فى حد ذاته كافيا لكى

يدرك الطرفان خطر استمرار الخلاف الناشب بينهما وآثاره السيئة عليهما، وكان من نتيجة هذا الحادث أن قدم وزراء الكتلة الوفدية استقالتهم من وزارة النقراشى الأولى فى ١٩٤٦/١/٢٦(٢٠٣)، ولعل السبب فى تقديم استقالتهم راجع إلى أن هذا التصريح يؤدى إلى تضييق لحقوق البلاد وقضية مصر، فطالب حزب الكتلة بأن يصحح مجلس الوزراء هذا الوضع تصحيحا يسجل ما لمصر من حق ثابت فى عرض قضاياها على مجلس الأمن. ونحن لا نتفق مع هذه الجريدة فى القول السابق، ونرى أن العكس هو الصحيح، لأنه قد نقل نص الحديث محرفا.

وليس صحيحا، وخير دليل على ذلك أن مجلس الوزراء بحث الموقف من جانب بيان وزير الخارجية وأيده وشكره فى توضيح حقوق البلاد فى وثيقة رسمية(٢٠٤).

وعلى أية حال فقد عرض النقراشى استقالة أعضاء الكتلة الوفدية على الملك فاروق، فرفض قبول الاستقالة، وسبب هذا الرفض راجع إلى التطورات الأخيرة فى الحالة السياسية وانتظار وصول الرد البريطانى على المذكرة المصرية الخاصة بالمفاوضة فى المطالب القومية، فضلا عن وجوب تضافر الامة وتضامن الوزراء جميعا لمواجهة هذه الحالة صفا واحدا(٢٠٥).

ولكن الأمر أصبح مختلفا، وبدأت العلاقات بين الطرفين فى مرحلة جديدة ففى ١٤ فبراير ١٩٤٦ قدم مكرم عبيد وزملاؤه فى الوزارة النقراشية الأولى استقالتهم من الوزارة. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو لماذا استقال وزراء الكتلة الوفدية من الوزارة مرة ثانية؟ والجواب على ذلك نجده فى اعتقاد حزب الكتلة حسب ما جاء فى نص استقالتهم «ان الخطة التى اعترضوا عليها فى البداية ما لبثت مستمرة وقد تجلى ذلك فى

عدم دعوة مجلس الوزراء والهيئة السياسية لبحث الرد البريطاني وبالرغم من مطالبتهم بذلك بعد انقضاء ثلاثة أسابيع منذ وصوله(٢٠٦)، بالإضافة إلى ذلك أنهم ألقوا بالمسئولية كاملة على التنكيل الدموي بالطلاب يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ على النقراشي(٢٠٧)، وقبل النقراشي استقالتهم في ١٩٤٦/٢/١٥.

ونستطيع القول أن خروج الوزراء من أعضاء حزب الكتلة الوفدية من وزارة النقراشي الأولى أدى إلى نشوب أزمة وزارية، فاضطرت حكومة النقراشي إلى تقديم استقالتها في نفس اليوم.

٧- علاقة الوزارة باليسار المصري:

تكونت جماعة «صادق سعد» ويوسف درويش وريمون دويك ومنهم بدأت تتكون نواة منظمة الفجر الجديد، ومع مطلع الأربعينات استطاعت اجتذاب أحمد رشدي صالح إلى صفوفها، وعلى أثر ذلك أصدرت مجلة الفجر الجديد، وكان يرأس تحريرها أحمد رشدي صالح، وكانت تعمل بنشاط في داخل المثقفين(٢٠٨).

وقد بدأت العلاقة بين وزارة النقراشي الأولى واليسار المصري، بالعداء الشديد على طول الخط، فمن المعروف أن وزارة النقراشي أرسلت مذكرة مصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ لتحديد المفاوضات، إلا أن صادق سعد كان له رأي في الجلاء حين طالب بألا يقتصر على الجلاء السياسي فحسب، بل لا بد أن يكون جلاء اقتصاديا وسياسيا وأن تؤيد الطبقات الشعبية العمال والفلاحين والبورجوازية الصغار في نضالها الديمقراطي لأنها هي التي حققت انتصاراتنا الوطنية والديمقراطية المختلفة وهي التي تخلص لكفاحنا

التحرير ضد الاستعمار(٢٠٩).

وفى تلك الآونة علقت صحيفة الجماهير(٢١٠) ووضحت رأيها فى المذكرة المصرية ووصفتها بأنها هزيلة وطالبت تعديل معاهدة ١٩٣٦ الاستعمارية والغاء كافة الاتفاقات السابقة مع بريطانيا وجلاء القوات البريطانية عن بلادنا ومساواتنا فى السيادة مع كافة الأمم المتحدة(٢١١).

وقد اشتد حصار حكومة النقراشى للشيوعين والعمال النشطاء خلال شهر فبراير ١٩٤٦، ففى الثانى من فبراير ألقى بوليس الأزبكية فى منطقة باب الحديد على اثنين من العمال من مصنع شبرا الخيمة القبض بتهمة التحريض على الاضراب وألقى القبض على خمسة مواطنين آخرين فى شبرا إحدى المناطق العمالية الأخرى بضواحى القاهرة بالتهمة نفسها(٢١٢).

ثالثا: علاقة وزارة النقراشى الأولى بالاحتلال:

أما عن علاقة وزارة النقراشى الأولى بالاحتلال فقد بدأت بالعلاقات الودية، وظهر أثر جليا عندما تولى النقراشى رئاسة الوزارة الاولى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ استقبلته الصحف الانجليزية بالترحيب ووصفته بأنه رجل قوى ورجل الساعة وقد أحاط خلال الأشهر الخمسة التى قضاها وزيرا للخارجية علما بجميع نواحى سياسة مصر الخارجية فى هذه الآونة التى توشك فيها أن يقوم بنصيب كبير فى الشئون الدولية وشئون الشرق الأوسط(٢١٣).

ويؤكد هذا الفهم أيضا أن السفير البريطانى «اللورد كيلرن» أرسل

للنقراشى كتابا يحيه بمناسبة توليه رئاسة الوزراء ورجاله التوفيق فى المهمة الشاقة العصيبة التى اضطلع بها، وقد رد عليه النقراشى بكتاب مماثل أوضح فيه شكره للعواصف الرقيقة التى أبداها فى كتابه نحوه(٢١٤).

وأيضا وصفت النقراشى صحيفة بريطانية أخرى بأنه رجل حزم وإدارة، واذا كان احيانا قد خاطر بحياته السياسية لمصارحة رؤساءه بأنه مخالف لهم فى تعليماتهم كل المخالفة، ومن أبرز صفاته الاستمساك برأيه فى أدق الأمور وقد وضع نظاما محكما لساعات عمله وأوقات فراغه فلا يحيد عنه بتاتا(٢١٥).

ذلك كان موقف الاحتلال عندما تولى النقراشى رئاسة الوزارة الأولى، فماذا كان موقف النقراشى منه؟ والواضح أن دور النقراشى فى تلك الوزارة كان لا يعد أن يكون دور المنفذ لأوامر السياسة البريطانية، فكان أول عمل له أن أعلن أن مصر دولة محاربة بجانب حليفتها بريطانيا ضد اليابان وألمانيا فى ٢٦ فبراير ١٩٤٥ وأن هذا القرار يعطيه فرصة الاستمتاع بعضوية مؤتمر سان فرنسيسكوا الذى يزمع عقده فى ٢٥ أبريل ١٩٤٥(٢١٦).

ثم ما لبث أن أشاد النقراشى بحرص مصر على الاحتفاظ بصداقة بريطانيا ومحالفتها فى ظل النظام الدولى الجديد، ووضح ما بين البلدين من علاقات الود والتفاهم وما يربطهما من مصالح وما اشتركا فيه من محن الحرب وما وثقته هذه الحرب نفسها من أواصر التعاون بينهما كل ذلك لا يترك محلا لأى شك فى أن صداقة البلدين ستطرد فى ازدياد وأن

تبادل المنافع بينهما لن يدركه ضعف أو تراخ(٢١٧).

ولتوضيح ذلك نقول أن النقراشى نفذ بكل دقة كل ما جاء بشأن المحالفة مع بريطانيا كما نصت عليه معاهدة عام ١٩٣٦ والتى صارت أساسا لتثبيت السياسة الانجليزية فى مصر، وظهر ذلك جليا عندما طالبته الأحزاب المصرية فى مجلس النواب بسرعة المبادرة برفع الأحكام العرفية، وقد برر النقراشى ذلك الموقف الذى سلكه حيال عدم رفع الاحكام العرفية وقتذاك، إذ أكد أن خطته تتفق مع السياسة التى نهجتها حليفتنا الكبرى فى بقاء بعض قيود الأحكام العرفية نافذة، حسبما هو مبين فى مذكرة مؤرخة فى ٨ مايو ١٩٤٥ وردت للحكومة المصرية من السفارة البريطانية فى هذا الشأن، وأن أهم ما تشير إليه هذه المذكرة هى أن التدابير الاستثنائية التى اتخذته الحكومة البريطانية والتى سبق ابلاغها إلى الحكومة المصرية والى الحكومات المتحالفة لا تزال نافذة، وناشدت الحكومة البريطانية جميع البلاد الحليفة والصديقة فى أن تنتهج نهجها فى هذا الصدد، وفى ختام بيانه أوضح بأن الحكومة المصرية أولت هذه المذكرة ما هى جديرة به من العناية ولا تزال المسائل الواردة فيها محل بحث ودراسة(٢١٨).

ومع مطلع شهر أغسطس عام ١٩٤٥ أذعنت اليابان بلا شروط للولايات المتحدة وحلفائها ووقع مندوبها وثيقة الاستسلام فى الأول من شهر سبتمبر من نفس العام، ونتيجة لهذا الاستسلام فقد هلل النقراشى لانتصار بريطانيا والديمقراطية، ولعل ذلك يرجع إلى ارضاء الاحتلال فقد قرر تعطيل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية بجميع نواحى المملكة المصرية فى يوم الخميس ١٦ أغسطس ١٩٤٥ وفى هذه المناسبة أدلى

بحديث لجريدة الأهرام، ونستطيع تلخيصه فيما يأتى «اننا نستقبل نبأ انتهاء الحرب بابتهاج أكيد ولكنه ابتهاج يمازجه شعور رهيب بالآلام التى تحملتها الانسانية، والدمار الذى حل باقتصاديات الأمم، والهلاك الذى نزل بالملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين اشتروا بحياتهم حق من يحبونهم فى الحرية والكرامة وهو شعور يفرض على الشعوب أن تسترشد بواجب التضامن والصداقة فيما بينها»(٢١٩).

ومع نهاية الحرب سعى النقراشى لدى السلطة العسكرية البريطانية لكى ترفع الرقابة على الصحف ثم انهاء الأحكام العرفية، فأجابته إلى طلبه، وأعلن النقراشى هذا النبأ وقرر رفع الرقابة على الصحف كما وضحنا سالفا وأن هذا الالغاء كان الغرض منه التحقيق من حدة تيار السخط الشعبى الذى واجهته وزارة النقراشى.

وهكذا ظل النقراشى على صلة وتعاون مع الاحتلال، وقد أكد أن هذه العلاقات ما زالت أكثر توثقا فى خطاب العرش الذى القاه فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ حيث نوه بما بين حكومته وحكومة بريطانيا العظمى من حسن العلاقات المبنية على التقدير المتبادل وبما لديهما من صادق الرغبة فى التعاون فى انماء علاقاتهما على أساس المساواة الصحيحة(٢٢٠).

وترتبط وزارة النقراشى الأولى بالاحتلال بموقف آخر وخاصة عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرتها فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ولم يأت الرد البريطانى إلا فى ٢٦ يناير ١٩٤٦، ويمكننا القول بأن هذا الرد كان بمثابة صدمة للنقراشى وللرأى العام، الذى تجلى رد الفعل عنده فى شكل مظاهرات اندلعت فى انحاء البلاد تهتف بالجلاء وانهاء الوجود

البريطانى(٢٢١).

وهناك دليل على كراهية الجانب البريطانى لوزارة النقراشى الأولى، وخاصة عندما طلب الملك من السفير البريطانى مذكرة مكتوبة تتضمن طلب بالخلص من وزارة النقراشى، فما كان من كيلرن إلا أن ارتكب الخطأ الذى كلفه منصبه عندما تقدم بالمذكرة المطلوبة فى ٣١ يناير ١٩٤٦(٢٢٢).

وعلى أية حال فإننا نستطيع فى النهاية القول أن وزارة النقراشى الأولى كانت متمشية مع سياسة الاحتلال منذ البداية، ثم بدأت المرحلة الثانية منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ عندما أرسل مذكرته إليها يطلب الدخول فى المفاوضات بشرط أن تكون حرة من كل قيد لتحقيق مطالب البلاد العربية، وعندما رأى النقراشى أن نية الحكومة البريطانية تدل على تثبيت احتلالها لمصر ولا تنوى الجلاء عن البلاد، فإنه آثر أن ينهى تلك العلاقات بتقديم استقالته من الوزارة.

وبعد أن استعرضنا أهم العلاقات السياسية بين وزارة النقراشى الأولى بالقوى السياسية وقبل أن نختم هذا القسم من الدراسة نرى لزاما علينا أن نستعرض لأهم الأحداث التى أدت الى استقالتها وموقف النقراشى منها، وتفصيلا لذلك نقول: بعد التفكير فى المفاوضات التى استمرت قرابة أكثر من شهر بين مصر وبريطانيا فوجىء بالرد البريطانى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦، وفى الحقيقة لقد قرر أحد الباحثين أن الرد البريطانى مهين، فقد قابلته الجماهير بكل صنوف الاهانات والغضب وحيث كان احساس الشباب المصرى بضرورة إيجاد حل سريع للمطالب الوطنية الأمر الذى أدى إلى جعل المشاعر بين طلبة الجامعة تصل رغم ما توقعه المصريون من

أن نهاية الحرب ستحدث تعديلا هاما فى طبيعة العلاقات المصرية الانجليزية، لذلك أصبح الشعور مهينا للعمل ضد الانجليز ووزارة النقراشى الأولى(٢٢٣).

فعقب انتهاء عطلة نصف السنة لطلبة الجامعة عقد اجتماع عام لطلاب المدارس الثانونية ومعاهد التعليم العالى فى القاهرة فى صباح يوم السبت التاسع من فبراير ١٩٤٦ وحضره ما يقرب من ١٥٠٠ طالب(٢٢٤)، وقد صدر عن هذا الاجتماع قرارات حول الوضع السياسى وطرحت ثلاث مطالب سياسية هى(٢٢٥):

١- قطع المفاوضات المصرية البريطانية.

٢- الغاء معاهدة ١٩٣٦ الانجلو مصرية واتفاقية ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان.

٣- ضرورة جلاء القوات البريطانية فورا عن البلاد.

وبعد الاجتماع توجهت مظاهرة طلابية إلى قصر عابدين لتسليم مطالبها للملك ورئيس الوزراء، وطرح الطلاب شعار لا مفاوضات بتاتا حتى جلاء القوات البريطانية(٢٢٦)، وقد خرجت المظاهرات وتمثلت فيها الوحدة الوطنية، وعبرت شارع الجامعة ثم ميدان الجيزة إلى كوبرى عباس، وكان الكوبرى مفتوحا فى موعده العادى، ولكن الطلبة أجبروا المهندس على اغلاق الكوبرى وعبروه، وكان المرور معطلا، ثم وصلت الأنباء إلى البوليس، فأصدر النقراشى أوامره بالاستعداد من جانب القاهرة، واستعد بوليس الجيزة من الجيزة، ومنع المظاهرات، عندئذ تقدم اليهم وكيل الحكمدار فيتزباترك باشا وسليم زكى منفردين لمنع المظاهرات ولكن الطلبة استمروا فى المظاهرات(٢٢٧).

وما لبث أن تجددت المظاهرات فى اليوم التالى فصدها رجال البوليس بالقوة، كما حدثت مظاهرات أخرى فى الاسكندرية، وبعض المدن الأخرى كالزقازيق وأسيوط وتصدى لها رجال البوليس، وكانت هذه المظاهرات احتجاجا على مسلك البوليس مع الطلبة فى حادث كوبرى عباس(٢٢٨).

وقد بالغ بعض المؤرخين(٢٢٩)، فى تصوير حادثة كوبرى عباس إذ جعل منها دعاية سياسية ضد وزارة النقراشى وزعم أن بعض الطلبة قتل فيها، والبعض غرق فى النيل من أعلى الكوبرى.

غير أن الحقيقة كما وضحها النقراشى فى بيانه الذى ألقاه بمجلس النواب بشأن هذه الحادثة والذى ذكر «تحققنا انه لم يقتل أحد ولم يغرق أحد فى هذه الحادثة بالذات، ولو غرق أو قتل أحد لذكر اسمه ولو بعد حين(٢٣٠)، ثم ما لبث أن رجع الرافعى مصححا لقوله السابق ذاكرا انما توفى فى اليوم التالى شاب من أبناء الجنود اسمه محمد على الطالب بكلية التجارة، وكانت وفاته بفناء الجامعة إثر سقوطه من سيارة كانت تمر امام الجامعة ،وأراد الطلبة ركوبها، ولم يشترك البوليس فى مقتله»(٢٣١).

وبعد أن تتبعنا موقف وزارة النقراشى مع الطلبة بشأن مذبحة كوبرى عباس، يجب أن نستعرض أهم الأحداث التى أدت إلى تقديم استقالته، ففى العاشر من شهر فبراير ١٩٤٦ وصل الملك فاروق الذى اعتزم الذهاب إلى الجامعة من أجل الافتتاح الملكى للسكن الطلابى الجديد، ووصل ليجد تجمعا طلابيا غاضبا يرفض تحيته، وكان من الطبيعى أن يغتبط الطلبة بهذه المدينة وبهذا البيت الذى يأوى منهم كثيرون يتعذر عليهم أن يجدوا مأوى صالحا على مقربة من الجامعة، ولكن أشيع أن الطلبة سيقاطعون الحفلة التى يحضرها الملك لوضع حجر الأساس، كما ضبط البوليس فى

احدى العمارات أشخاصا بأنهم كانوا يعتزمون القاء متفجرات على الموكب الملكى، ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم، وتم الحفل سراعا فى اضيق حدود ثم أنصرف الملك(٢٣٢).

وهكذا أصبحت وزارة النقراشى الأولى عاجزة عن حفظ الأمن وأيضا عجزت عن حفظ بقائها المستمد من وجودها فى أجهزة الدولة والمعتمد على أجهزة الأمن(٢٣٣) وأهم سبب يرجع إلى تحرج موقف الوزارة بعد الحوادث التى وقعت فى مظاهرات ٩ ، ١٠ فبراير ١٩٤٦، واستقالة وزراء حزب الكتلة الوفدية من الوزارة، فجاءت الاستقالة نتيجة للسخط الذى عم الشعب المصرى من تصرف البوليس ضد المتظاهرين(٢٣٤).

وإذا ألقينا نظرة على تلك الاستقالة فإننا نستطيع أن نخرج بملاحظتين(٢٣٥):

أولا: انها استقالة طبيعية، واعترافا بالاسلوب الديمقراطى، ما دام الشعب غير راض عنه.

ثانيا: لم يكن للنقراشى أى مقصد إلى البقاء فى رئاسة الوزراء دون أن يكون له غرض يستطيع تحقيقه وخاصة انه استقال فى مرحلة دخول البلاد فى المفاوضات لتحقيق المطالب الوطنية، لذلك رأى النقراشى التخلى عن الحكم ليضع الأمور بين يدى الملك يوجهها إلى ما يرى فيه الخير للبلاد.

وكان من الطبيعى أن يقبل الملك فاروق هذه الاستقالة بعد أن وجه للنقراشى ولجميع الوزراء الشكر على ما أدوه للبلاد من جليل الأعمال والتى كان مثالها الوطنية والنزاهة والاخلاص.

ثالثا: النقراشى رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)

قدم اسماعيل صدقى(٢٣٦) استقالته من الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ وبناها على أسباب صحية(٢٣٧) والواقع أنها ترجع إلى فشله فى المفاوضات وصدامه مع الانجليز بشأن السودان، وتعارض تصريحاته مع تصريحات رئيس وزراء بريطانيا فى هذا الشأن، وقد فهم السفير أن لا أمل فى اتفاق مع مصر، اذا لم يكن أساسه الجلاء التام برا وبحرا وجوا فى غير احتفاظ مصر باية قوة بريطانية مدنية كانت أم عسكرية(٢٣٨).

فلما قبل الملك استقالة صدقى، كلف النقراشى بتأليف وزارته الجديدة التى تشكلت على النحو الآتى(٢٣٩):

محمود فهمى النقراشى باشا رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والداخلية.

أحمد محمد خشبة وزيرا للعدل.

محمد على علوبة باشا وزيرا للأوقاف.

ابراهيم عبد الهادى باشا وزيرا للمالية.

أحمد عبد الغفار باشا وزيرا للزراعة.

عبد المجيد ابراهيم صالح باشا وزيرا للأشغال العمومية.

ابراهيم دسوقى أباظة باشا وزيرا للمواصلات.

عبد الرازق أحمد السنهورى باشا وزيرا للمعارف العمومية.

عبد المجيد بدر باشا وزيرا للتجارة والصناعة.

لواء أحمد عطية باشا وزيرا للدفاع الوطنى.

محمود حسن باشا وزيرا للشئون الاجتماعية.

دكتور نجيب اسكندر وزيرا للصحة العمومية.

وهناك عدة ملاحظات تتصل بوزارة النقراشى الثانية ويمكن تلخيها فيما يأتى:

أولا: يلاحظ هنا أن النقراشى خرج على عادته وهو أنه فى الوزارة الأولى كان يتولى وزارة الخارجية(٢٤٠) والداخلية والرئاسة، أما هنا فى الوزارة الثانية فقد ترك وزارة الخارجية فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ وأسندها إلى أحمد محمد خشبة وتولى هو وزارة المالية مع بقائه وزيرا للداخلية، وربما أراد النقراشى بذلك السيطرة والحفاظ على الأمن، أما فى توليه وزارة المالية ربما يرجع ذلك إلى اشرافه على سائر مرافق الدولة من الناحية المالية وضمان حسن سير العمل، أما تركه وزارة الخارجية، ربما أراد النقراشى بذلك ألا يكون مسئولا أمام التاريخ عن العلاقات المصرية لتلك الفترة المتوتر وخاصة بعد فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن.

ثانيا: غلب على وزارته طابع التوازن بين الحزبين الكبيرين اللذين شكلاهما فقد تكونت من ستة وزراء من السعديين وستة من حزب الأحرار الدستوريين(٢٤١).

ثالثا: كانت هذه الوزارة أطول وزارات ما بعد الحرب العالمية الثانية عمرا، فقد امتدت إلى عامين و٢١ يوما ولم ينه هذه الوزارة إلا اغتيال رئيسها فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ على عكس الوزارة الأولى التى انتهت باستقالته وليس فى الوزارتين اقالة واحدة، كما حدث للكثير من الوزارات التى تولت الحكم فى تلك الفترة(٢٤٢).

رابعا: لم يمض وقت طويل على تشكيل الوزارة حتى قدم «محمد على علوبة» وزير الأوقاف استقالته فى ٣ مارس ١٩٤٧، وتم تعيين على عبد الرازق وزيرا للأوقاف بدلا منه (٢٤٣)، والأسباب الحقيقية لاستقالة محمد على علوبة ترجع إلى رفضه لمشروع صدقى بيفن، وما دام وزارة النقراشى الثانية قد عزمت على انتهاج نفس الخطة لوزارة اسماعيل صدقى لتحقيق الأهداف الوطنية لذلك آثر محمد على علوبة عدم الاشتراك فيها (٢٤٤).

خامسا: تدخل القصر فى شئون الوزارة وتم تعيين ابراهيم عبد الهادى وزير المالية رئيسا للديوان الملكى، وإزاء ذلك فقد تم تعيين عبد المجيد بدر وزير التجارة والصناعة وزيرا للمالية وتعيين محمود رياض وزيرا للتجارة(٢٤٥).

سادسا: ضمت الوزارة الجديدة عددا من الوزراء من المعروفين بالكفاءة والخبرة والشعور الكامل بالواجب الوطنى ومشاركتهم للنقراشى فى سبيل تحقيق الأهداف الوطنية.

سابعا: تأييد القصر فى البداية وموافقته على تولى النقراشى رئاسة الوزارة الثانية. وبذلك خرج على عادته وهو أنه فى الوزارة الأولى كان خائفا فى البداية من تولى النقراشى بعدم سهولة التعاون معه.

ثامنا: تم قبول استقالة عبد المجيد ابراهيم صالح وزير الأشغال العمومية فى ٤ يولية ١٩٤٨ وتم تعيين رياض عبد العزيز بدلا منه فـ ١٦ ديسمبر ١٩٤٨(٢٤٦).

تاسعا: تم اطلاق اسم وزارة الحربية والبحرية على وزارة الدفاع الوطنى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨(٢٤٧).

عاشرا: فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ قبلت استقالة اللواء أحمد عطية وزير الدفاع الوطنى وتعيين الفريق محمد حيدر بدلا منه، وتعيين عبد المجيد بدر وزير المالية مديرا عاما لمصلحة السكك الحديد والتلغرافات والتليفونات وتم تعيين النقراشى وزيرا للمالية بدلا منه، وتعيين جلال فهيم وزيرا للشئون الاجتماعية، وتعيين أحمد مرسى وزيرا للعدل، وأحمد محمد خشبة وزيرا للخارجية(٢٤٨).

الحادى عشر: تم تعيين الشيخ محمد مأمون الشناوى وكيل الجامع الأزهر شيخا للجامع الأزهر فى ١٨ يناير ١٩٤٨(٢٤٩).

وعلى أية حال فقد تم تشكيل وزارة النقراشى الثانية طبقا لتأييد القصر، ولقد جاء فى الأمر الصادر إليه ما يلى:

«عزيزى محمود فهمى النقراشى باشا..

لما كان من أعز أمانينا أن ينعم شعبنا المحبوب برخاء وطمأنينة وأن يستقر الأمر فى بلادنا العزيزة بتحقيق الأهداف الوطنية، ولما نعرفه فيكم من أصالة الرأى وحسن التدبير، فوق صادق وطنيتكم وخالص ولائكم قد عهدنا إليكم برئاسة مجلس وزرائنا لتأليف وزارة تضطلع بهذه المهمة السامية وانا إذ نحملكم هذه الأمانة، لنرجو الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدكم، والنجاح حليفكم»(٢٥٠).

وقد رفع النقراشى إلى الملك كتابا ضمنه الأسباب التى حدث به إلى قبول رئاسة الوزارة فى ذلك الظرف الدقيق والمبادئ العامة التى جعلها برنامجا لوزارته ، ويمكن تلخيصه فيما يأتى:

١- يرى النقراشى أن مقصده من تأليف وزارته هو السعى إلى العمل على جلاء الجنود الأجنبية عن أرض الوطن العزيز وتحقيق مشيئة أهل

وادى النيل فى وحدة مصر والسودان، وهى لن تدع سبيلا يصل بالوطن إلى غايته العادلة إلا سلكته ولها فى ايمان الأمة بحقها وثباتها ويقظتها وصبرها ومثابرتها وتقديرها الكاملة لمسئوليتها خير عون ومدد لادراك هذه الأهداف السامية.

٢- التوجه بالسودان إلى الرقى فى شتى نواحى الحياة ليدرك مرتبة الحكم الذاتى فى ظل الوحدة مع مصر دائما تحت تاج الملك، لأن هذه الوحدة الطبيعية التى ربطت بين شعبى الوادى من صلات اللغة والقربى والمصلحة من قديم التاريخ وحديثه، لا يمكن أن ينال منها ولا أن تفصم عراها، ولا نجد فى مصر إلا محافظا عليها.

٣- حرصت وزارته على خدمة السلام العالمى، والالتزام الدولى فى الحدود التى رسمها ميثاق جامعة الأمم المتحدة بنصه الروحى.

٤- وفى مجال السياسة الداخلية أعلن أنه سيستمر فى تنفيذ السياسة الحكيمة التى أعلنها فى خطاب العرش فى عام ١٩٤٥، وكذلك التى تضمنها خطاب العرش فى عام ١٩٤٦ ويتعهد بنفاذها للشعب بتحقيق الرخاء والطمأنينة(٢٥١).

وفى الواقع لقد كان برنامج وزارة النقراشى الثانية كما جاء فى كتاب رئيسه إلى الملك نقطة جديرة فى اتجاهات النقراشى الوطنية، إذ كانت هناك اتجاهات وطنية لديه قد وضحها فى بداية برنامجه الذى قدمه إلى الملك، عكس التقليد الذى كان موجودا فى الوزارات التى سبقته بتقديم الأحوال الداخلية فى المقدمة.

سياسة النقراشي الداخلية:

وضحنا سالفا فى برنامج النقراشى بأنه تعهد بتحقيق الرخاء والطمأنينة للشعب والذى اشار اليه فى كتابه الذى أرسله الملك، فكان من الطبيعى أن يلتزم بتحقيق ما تضمنه برنامجه نحو سياسته الداخلية بصفته رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية على طول الخط ووزيرا للخارجية من بداية وزارته حتى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧، وأخير وزيرا للمالية من نفس التاريخ حتى اغتياله.

وبدأ النقراشى أول خطواته الاصلاحية فى ١١ ديسمبر ١٩٤٦ حيث أمر بتأليف لجنة برئاسته وعضوية وزراء الأشغال العمومية والشئون الاجتماعية والصحة العمومية منضما إليهم عبد المجيد بدر وعبد القوى أحمد والدكتور سليمان عزمى، ووجه عنايته الخاصة فى انشاء مساكن العمال فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ينقل إليها ساكنى العشش من العمال وغيرهم توطئة لازالة هذه العشش من المدن المذكورة بعد ذلك(٢٥٢)، وهذه الاجراءات التى اتخذها النقراشى ترجع إلى العمل على بث الأمن والنظام وتدعيم الثقة بينه وبين العمال، وقد كان لصدور هذا القرار أثر طيب فى نفوس أفراد الشعب المصرى.

واهتم النقراشى بتوفير اللحوم للشعب المصرى، فأصدر قرارا وزاريا رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧ بإباحة ذبح الحيوانات وبيع لحومها فى جميع أيام الأسبوع(٢٥٣).

وقد تناول النقراشى – أثناء عمله وزيرا للداخلية بالإضافة الى رئاسة الوزراء أمورا تتعلق بالإدارة الداخلية للبلاد، فأصدر مرسوما بتعيين عبد الرحمن السيد عمار والذى كان يعمل مديرا لجرجا، مديرا للأمن العام

بوزارة الداخلية اعتبارا من ١٢ ديسمبر ١٩٤٦، كما عين على حلمى مدير قنا مديرا لجرجا وأحمد مرتضى المراغى مدير القليوبية مديرا للقناة[٢٥٤]، ومن القرارات الجديدة التى أصدرها النقراشى اصداره قرارا ينص «فى حالة انتخاب عضوين لأعضاء مجالس المديريات عن دائرة واحدة يكون اثبات رأى الناخب فى ورقة الانتخابات بواسطة تسويد الدائرتين البيضاوين فى المربعين الموضوعين أمام اسم المرشحين اللذين يراد انتخابهما[٢٥٥] كما أصدر قرارا وزاريا بتعيين أحمد رأفت مدير المنوفية مديرا عاما للبوليس[٢٥٦]، وحرصا من النقراشى على اتخاذ قرارات هامة لقوات البوليس، تقدم إلى مجلس النواب بمشروع قانون بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ وقدره ٢١,٣٦٨ جنيها للتعزيز فى ماهيات وأجور مرتبات قوات البوليس[٢٥٧].

واستهدف النقراشى من وراء هذا القانون رفع مستوى قوات البوليس لاستتباب الأمن وازالة أسباب الشكاوى العديدة التى تصدر منها.

ومن المواقف المشرفة التى وقفها النقراشى أثناء رئاسته للوزارة الثانية وبصفته وزيرا للداخلية موقفه من الصحف الأجنبية، وفى الواقع أنه كان يسعى إلى استبقاء العلاقات الودية بين مصر والدول الأجنبية، ولكن عندما أساءت الصحف الى تعريض غير كريم مما يعتر خروجا عن التقاليد الصحفية المحترمة، وبناء على المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ الخاص بالمطبوعات ومحافظة على النظام العام قرر النقراشى منع جريدة loi paris الفرنسية التى تصدر فى باريس وعلى عددها رقم ٨٩ المؤرخ من ١٨ الى ٢٤ مارس ١٩٤٧ لنشرها نبذة اشتملت على تعريض غير كريم مما يعتبر خروجا عن التقاليد الصحفية، وقرر عدم

دخولها إلى المملكة المصرية وتداولها فيها(٢٥٨)، كما الغى كتاب Histoire France تأليف Giraud الذى يدرس بالمدارس الفرنسية بمنطقة أسيوط بعد الاطلاع على كتاب وزارة المعارف المرفوع إلى مجلس الوزراء وتبين أن هذا الكتاب يشتمل على عبارات منكرة تمس المسلمين ودينهم وأمر فى أول يولية ١٩٤٧ مصادرة جميع نسخ هذا الكتاب المتداول فى المملكة المصرية، ومنع دخوله إليها مستقبلا(٢٥٩).

كما منع النقراشى أيضا المطبوعات الأربعة الآتية:

١- مجلة Jewish Clarion الشهرية الانجليزية التى تصدرها فى لندن اللجنة اليهودية للحزب الشيوعى البريطانى.

٢- المجلة الشهرية Communist Review الانجليزية التى يصدرها الحزب المشار اليه.

٣- نشرة 19th National Congress التى أصدرها الحزب المذكور عن أعمال المؤتمر الشيوعى الذى عقد فى لندن فى أواخر شهر فبراير ١٩٤٧.

٤- كتاب Egypt and Labour لمؤلفه Mr. George Aüdit، وهذا المنع يرجع إلى ترويجه للمبادئ والنظريات الشيوعية، وكما أن بعضها انطوى على تعريض غير كريم مما يعتبر خروجا أيضا عن التقاليد الصحفية المحترمة، لذلك قرر منعها من الدخول إلى المملكة المصرية وتداولها فيها(٢٦٠)، كما ألغى كتاب L'Année Préparatoire de Historie Saint والمطبوع فى باريس والمتداول فى مصر لنشره مقالا فيه تعريض للنبى محمد عليه الصلاة والسلام وطعن فى الدين الاسلامى(٢٦١).

أيضـا ألغى النقراشـى فى ١٥ اغسطس ١٩٤٧ جـريدة Refle De La Semaine الفرنسية التـى تصدر فى باريس وعلى عددها رقم ٥ من السنة الأولى الصادر فى ٨ يونية ١٩٤٧، لنشرها مقالا اشتمل على تعريض غير كريم، كما اشتمل على وقائع كاذبة ومفتريات فيها مساس بسمعة مصر والأمة المصرية مما لا يتفق على التقاليد الصحفية المحترمة(٢٦٢) كما ألغى مجلة Sunday Pictoriol الانجليزية التى تصدر فى لندن وعلى عددها الصادر فى ١٣ يولية ١٩٤٧ الذى نشرت فيه نبذة اشتملت على تعريض غير كريم(٢٦٣)، كما قرر منع دخول جريدتى La France au Combat الفرنسية وجريدة Milono Sera الايطالية لنشرهما مقالا احتوى على تعريض غير كريم(٢٦٤)، كما قرر منع تداول العدد رقم ٤٢ من مجلة (روايات رمسيس) الأسبوعة التى تصدر بالقاهرة وألغى الاطلاع على العدد الصادر فى ١٩٤٨/٢/١٨ لنشرها رواية عنوانها (اعترافات غانية) وردت فيها وقائع وأوصاف خارجة عن حدود اللباقة والأدب ولذلك قرر منع تداول العدد المذكور(٢٦٥) كما منع جريدة Voçko Journalen التى تصدر فى استوكهلم من الدخول إلى المملكة المصرية والتداول معها بسبب نشرها مقال بذئ احتوى على تعريض غير كريم مما لا يتفق مع التقاليد الصحفية(٢٦٦)، أيضا ألغى الكتاب المسمى «الفرقان لابن الخطيب» تأليف محمد محمد عبد اللطيف بمصر لأنه تبين لمشيخة الازهر من أن به طعنا فى المصحف الكريم وفى القراءات ولذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى أول أغسطس ١٩٤٨ مصادرته ومنع تداوله فى المملكة المصرية(٢٦٧)، كما قرر مجلس الوزراء برئاسة النقراشى فى جلسته المنعقدة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ منع مصادرة مجلة امينبيوس omnibus

الايطالية الشيوعية التى تصدر فى مدينة ميلانو، وعلى ما نشرته هذه المجلة من تعريض غير كريم مما لا يتفق مع التقاليد الصحفية المحترمة(٢٦٨).

وواصل النقراشى اهتمامه بالبوليس فأصدر قرارا بصفته وزيرا للداخلية فى ٢٧ أبريل ١٩٤٧، بلائحة النظام الداخلى لقسم الضباط بكلية البوليس(٢٦٩)، كما أصدر قرارا وزاريا رقم ٢ بشأن نظام قسم معاونى الإدارة بكلية البوليس(٢٧٠)، كما وجه النقراشى عنايته أيضا لاصلاح كلية البوليس التى تخرج الكونستبلات فأصدر قرارا وزاريا رقم ٣ نظام الكونستبلات بكليسة البوليس الملكية (٢٧١) أيضا أصدر قرارا وزاريا رقم ٤ بتنظيم قسم الحدود بنفس الكلية(٢٧٢).

ولقد كان من أثر تلك الجهود المتواصلة التى بذلها النقراشى فى سبيل النهوض بالأمن أن قلت موجة الاجرام التى كانت وأخذت فى الهبوط بصفة عامة فى فبراير ١٩٤٧ عما كان عليه فى العام الماضى ومما هو جدير بالتسجيل أن جنايات السرقات والشروع فيها قد هبطت فى الشهور الأخيرة إلى حد كبير(٢٧٣).

ولم ينشغل النقراشى بمسائل الدفاع فحسب خلال رئاسته للوزارة بل قام بسياسة اصلاحية فى الداخل كما وعد بذلك فى برنامج تشكيل وزارته وفى خطاب العرش الذى ألقاه فى البرلمان يوم ١٦/١٢/١٩٤٦، وأول ما يصادفنا من الاصلاحات الانشائية بصفة عامة، أن الوزارة بدأت فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان الذى كان مهملا إلى أن أقره البرلمان واعتمد ميزانيته فى ٩ يوليو ١٩٤٧ وقدر له عشرة ملايين وخمسمائة ألف جنيه ووقع وزير الأشغال الدستورى عقد تنفيذه، وأرسى الملك حجره الأساسى فى مارس ١٩٤٨، بالإضافة إلى الخطوات التى قام بها نفس الوزير عبد المجيد صالح لانشاء بلدية القاهرة(٢٧٤).

وكذلك أممت حكومة النقراشى مشروع تأميم شركة الكهرباء، حيث ينتهى الامتياز الممنوح لشركة ليبون لتوريد الغاز والكهرباء بمدينة القاهرة فى ديسمبر ١٩٤٨، فأصدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٨ وآلت بذلك الملكية إلى الحكومة المصرية طبقا لأحكام العقد، وانشأت ادارة خاصة تتبع وزارة الأشغال العمومية وتختص بتنظيم استغلال جميع مرافق الكهرباء والغاز بمدينة القاهرة(٢٧٥)، ثم تسلمت وزارة الأشغال شركة النور بعد أن انتهى عقد امتيازها(٢٧٦).

ومن أعمال وزارة النقراشى الاقتصادية اصدار قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧، الذى اشترط لأول مرة فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى أن يكون للمصريين ٤٠٪ على الاقل من أعضاء مجلس إدارة أى شركة مساهمة كذلك ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة، وكذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة، كما تم انشاء البنك الصناعى(٢٧٧).

وفى الواقع لقد لوحظ انتعاش تدريجى فى أسعار القطن خلال عام ١٩٤٧، فلقد زاد الطلب على القطن المصرى رغم ارتفاع أسعاره ويرجع سبب ذلك إلى نقص حصة كل دولة من الدولارات عن الوفاء بمطالبها من الولايات المتحدة وبالتالى نقص الطلب على القطن الأمريكى(٢٧٨) وتخفيفا على كاهل المواطنين فى ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، بذلت حكومة

النقراشى جهودا حقيقية لايقاف ارتفاع الأسعار فقط، بل إلى تخفيضها، ومما يدل على جهود الحكومة فى مكافحة الغلاء يتضح لنا من خلال البيان الذى ألقاه النقراشى إلى أعضاء مجلس الشيوخ فى ٢٦ يناير ١٩٤٨ حيث أكد بأنه عندما نقص محصول الذرة هذا العام وأدى إلى ارتفاع أسعاره، ولما كان الذرة هو الغذاء الرئيسى لأهل الريف، لذلك أوقف الخلط بالذرة، وخلط بالأرز المتوفر عنده، وخصص ٢,٣٠,٠٠ من الدولارات لشراء الذرة من يوغوسلافيا(٢٧٩).

وفى وزارة الزراعة اهتمت وزارة النقراشى الثانية بانشاء قناطر أدفينا، وبدأ العمل فيها فى مايو ١٩٤٨والغرض من انشائها يرجع إلى انتفاع المناطق الشاسعة منها الواقعة فى شمال مديرتى البحيرة(٢٨٠) وأيضا قررت وزارة الزراعة التوسع فى انشاء الآبار لرى ما يزيد على ٢٥٠ ألف فدان تروى بطريقة رى الحياض بقنا وأسوان(٢٨١).

وفى وزارة المواصلات تم انشاء مدرسة للبحرية فى عهد وزيرها ابراهيم دسوقى أباظة، كما اتصلت مصر بالسودان بالتليفون اللاسلكى، بالإضافة إلى دراسة مشروع ربط شطرى الوادى بالسكك الحديدية التى اعتمدت ميزانيتها بالفعل، كما تم استرداد سكك حديد العريش – رفح من الانجليز، فضلا عن استمرار خطة تمصير إدارات ومرافق الوزارة(٢٨٢).

كما اهتمت وزارة النقراشى الثانية بالاصلاحات التشريعية فأصدرت القانون المدنى الجديد رقم ١٣١ فى ١٦ يولية ١٩٤٨ بعد الغاء القانون المدنى المعمول به أمام المحاكم الوطنية والصادر فى ٢٨ أكتوبر ١٨٨٣ والقانون المدنى المعمول به أمام المحاكم المختلطة والصادر فى ٢٨ يونية ١٨٧٥ ويستعاض عنهما بالقانون المدنى الجديد الذى احتوى على ١٤٩ مادة(٢٨٣)

وسعى النقراشى إلى الاهتمام بالجيش المصرى لتنمية قدرات مصر دون أن يكون لبريطانيا عليها سيطرة نظرا لأن بريطانيا لن تسمح بوصول الجيش المصرى إلى مراتب القوة التى تهدد وجودها، فتقدم النقراشى بمذكرة إلى مجلس الوزراء ومقتضى ذلك صدر مرسوم بقانون رقم ١٤٠ فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٧ بانشاء قانون الخدمة العسكرية(٢٨٤)، وفى مجال آخر صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد(٢٨٥)، كما أصدر قانونا بانشاء الغرف الصناعيةوقانونا للعمد والمشايخ(٢٨٦). وتخفيفا لأعباء الضرائب عن صغار المولين وتحقيقا لجانب من العدالة الاجتماعية، لذا أصدرت حكومة النقراشى قانون الضريبة التصاعدية «قانون ضريبة الايراد العام» ، وجعلتها ذات فئة تصاعدية(٢٨٧)، ويمكن القول أن هذا القرار كان خطوة طيبة لتوزيع الضرائب بالعدل فى القطر المصرى.

كما عنيت وزارة النقراشى الثانية أيضا بالمحاكم الحسبية، فأصدرت القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الذى تم اصدراه فى ١٣ يولية ١٩٤٧(٢٨٨)، ولم يقتصر نشاط وزارة النقراشى الثانية فى اصلاحات من الناحية التشريعية فحسب، بل امتد ليشمل الاهتمام بالمحافظة على الطرق العامة فأصدرت القانون رقم ٧٢ فى ١٥ مايو ١٩٤٨ بشأن عدم اجراء أعمال الحفر أو البناء او الهدم أو الرصف فى الطرق والميادين العامة أو تعليق لافتات أو وضع بضائع أو مهمات أو فترينات أو مقاعد أو صناديق أو أكشاك... الخ(٢٨٩).

واهتم النقراشى بشئون مصر الداخلية وظهر هذا الاهتمام جليا عندما فوجئت مصر بظهور مرض الكوليرا فى شهر سبتمبر ١٩٤٧ فى بلدة

القرين بمحافظة الشرقية، ثم انتقل منها إلى القليوبية ثم الوجه القبلي، وأبدى النقراشي اهتماما بالغا للقضاء على هذا الوباء وبالوقوف على أسبابه تفصيليا، وأصدر توجيهاته وأوامره إلى الجهات المختصة لبذل كل ما تستطيع من جهد فى سبيل مكافحته، وتقدم إلى مجلس النواب بمشروع قانون ووافق المجلس وأصدر القانون رقم ١٤٢ بتخصيص مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه لمكافحة وباء الكوليرا(٢٩٠) وبناء على اقتراح من النقراشي وافق مجلس النواب على اصدار مرسوم خاص رقم ٤٨ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧، بزيادة المبلغ إلى مليون جنيه لمكافحة هذا الوباء(٢٩١)، وفى نفس الوقت قرر أن يستمر مدير المصالح وموظفوها الذين يباشرون الأعمال بمكافحة هذا الوباء فى أعمالهم أثناء عطلة عيد الأضحى(٢٩٢). وفى أوائل ديسمبر ١٩٤٧ استطاعت الوزارة أن تقضى على هذا الوباء، وسرعة النقراشي فى القضاء على هذا الوباء يرجع إلى لما تمتع به من همة ونشاط وحزم وهذا يدل على مظاهر التقدم فى أداء حكم النقراشي للوزارة الثانية، ويتفق معنا فى هذا الرأى بعض المؤرخين(٢٩٣).

وامتد اهتمام النقراشي إلى الفن، وفى هذا الصدد بدأت مجلة الحقيقة تنشر أول مقال فنى يكتبه النقراشي معلنا الصيحة لتجنيد الفن فى خدمة الوطن، ومؤكدا أن دوره فى ترجمة الحياة والتعبير عنها فلولاه «لكانت الحياة خرساء لا طعم لها ولا لون ولا معني»، وأكد النقراشي أيضا أن أصحاب الفنون فى كل الدول وفى كل العصور هم بشائر النهضات فيها والمقياس الذى لا يخطئ لدرجة الحضارة والمدنية، ودلل النقراشي على ذلك بأن الفنون لن تكون مجرد لهو، إلا إذا كانت الحياة فى ذاتها مجرد لهو، وأن وظيفة الفن وأهله ليست التسلية فى وقت الفراغ، وإنما هى تجميل

الحياة والتعبير عنها، وبسط آفاق النفس للايمان بها والعمل لها، وقال بأن الاستمتاع بالفنون فى الوقت الحاضر، أصبح حقا من الحقوق التى يطلبها الانسان كحقه فى الرزق وفى العلم وفى الوقاية من المرض، ثم وجه النقراشى فى دعوته نصائح مباشرة لأهل الفن فى مصر بالذات من أهمها، أن يؤمنوا أن رسالتهم فى الحياة وفى الوطن اسمى وأثمن من أن تكون لهو ساعة أو تسلية فراغ، وأنهم أمناء على تربية الذوق العام وتقوية الفضائل الخلقية فى النفوس بتنمية الاحساس بالجمال، وأنهم بوصفهم أداة التعبير عن الحياة المصرية فى صميمها مطالبون بأن يحسوا احساس مصر وأن يحسنوا التعبير وأن يشحذوه دائما إلى الخير والصالح العام، ثم أشار بأن الفنون فى عام ١٩١٩ كانت لسان حال الثورة، وختم كلمته راجيا بأن تصبح فى أيامنا الحاضرة والمقبلة، باذن الله لسان النهضة(٢٩٤).

كما عنيت وزارة النقراشى الثانية بتسوية العلاقات المصرية البريطانية عندما نشأت مشكلة الأرصدة الاسترلينية(٢٩٥)، التى بلغ مجموعها نحو ٤٠٠ مليون جنيه كانت مصر تستخدم قدرا من هذه الأرصدة فى الحصول على ما يتيسر لها من سلع وخدمات من الدول البريطانية وكان يوم ١٥ يولية ١٩٤٧ الأجل المحدد لانتهاء اتفاقية العملة الصعبة المعقودة مع انجلترا(٢٩٦) فدرات مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية أسفرت عن عقد اتفاق فى ٣٠ يونية ١٩٤٧ لمواجهة حاجات مصر فى المدة من منتصف يوليو إلى أخر ديسمبر ١٩٤٧، وكان مجموع الأرصدة المملوكة للمصارف فى مصر فى منتصف يولية ١٩٤٧، قدرت بمبلغ ٣٥٦ مليونا من الجنيهات الانجليزية، وتضمن الاتفاق الأول للأرصدة المعقودة

فى شهر يونية ١٩٤٧، أن يفرج على عشرين مليونا من الجنيهات منها ١٢ مليونا كاحتياطى للتشغيل، وكانت هذه المبالغ قابلة للتحويل إلى أية عملة(٢٩٧).

ولكن ما لبثت الدولتان أن استأنفتا المباحثات وانتهت باتفاق وقعه الطرفان وصدر بلاغ مشترك فى ٥ يناير ١٩٤٨، ويقضى هذا الاتفاق بمد العمل بأحكام الاتفاق المالى المعقود بين الحكومتين فى ٣٠ يونية ١٩٤٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ وينص الاتفاق الجديد على الافراج عن مبلغ ٣٢ مليون جنيه استرلينى منها ١١ مليون جنيه احتياطى للتشغيل تسحب عليه مصر من وقت لآخر لمواجهة أى نقص وقتى فى وسائل الدفاع للخارج، ولذلك علاوة على احتياطى التشغيل المفرجة عنه، بمقتضى الاتفاق الأول وقدره ١٢ مليونا من الجنيهات الاسترلينية(٢٩٨) وتوضح الوثائق البريطانية أنه فى المدة من ١٤ يولية ١٩٤٧ حتى آخر فبراير ١٩٤٨ أفرجت بريطانيا عن ٨٠ مليونا من الأرصدة المتجمدة(٢٩٩).

ومن أهم الأعمال التى تذكر لوزارة النقراشى الثانية أيضا اهتمامها بالجيش فقد أنشأت كلية للبحرية بالاسكندرية لتخريج ضباط البحرية(٣٠٠)، ثم حرر الجيش المصرى من البعثة العسكرية البريطانية فى ديسمبر ١٩٤٧، وكانت هذه البعثة تتولى مهمة تدريب الجيش والسيطرة عليه بحجة تنظيمه، واستكمالا لدور النقراشى فى إلغاء البعثة العسكرية البريطانية، علينا أن نشير إلى الاتفاق المبرم بين مصطفى النحاس باشا والمسترايدن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بشأن البعثة العسكرية البريطانية، ونستطيع ان نستخلص من هذا الاتفاق عدة حقائق منها:

١- ان الغرض من هذه البعثة العسكرية ايفاد المصريين إلى معاهد انجلترا لاستكمال تدريب الجيش المصرى.

٢- ان الأمر كان اختياريا للحكومة المصرية عندما ترى أن الحاجة ماسة إلى مدربين.

٣- ان الغرض من التدريب أو التعليم كان وحدة النظام بين الجيشين المتحالفين حتى يسهل التفاهم بينهما فى الحرب فى حالة قيامها.

٤- ان البعثة مؤقتة وللمدة التى تراها الحكومة المصرية وحدها، وان نفقات البعثة العسكرية على حساب الحكومة المصرية(٣٠١).

وفى عام ١٩٣٧ وصل إلى مصر الجنرال جيمس مارشال كورنوول أول رئيس للبعثة العسكرية ودارت مباحثات بينه وبين الفريق أحمد حمد سيف النصر وزير الدفاع وقتئذ فى وزارة مصطفى النحاس الرابعة، فتم الاتفاق على ما يأتى:

١- ألا تمارس البعثة أى عمل إدارى وألا تكون لها أية سلطة على أى قائد أو هيئة أركان حرب أو مصلحة من المصالح بالجيش المصرى.

٢- أن يكون الحكم على درجة كفاية البعثة ونشاطها فى القيام بمهمتها على أساس سرعة استغناء الجيش المصرى عن خدماتها.

٣- ان يكون مفهوما أن وجهة نظر السياسة المصرية هى أنه لا لزوم لعدد كبير من الضباط الأجانب لتدريب الجيش المصرى(٣٠٢).

وفى أغسطس ١٩٤٠ تقدم القائد العام للقوات البريطانية فى مصر إلى وزير الدفاع الوطنى باقتراح يومى إلى الحاق عدد من الضباط البريطانيين بالبعثة العسكرية على أن يتكفل الجيش البريطانى، لا الحكومة المصرية بدفع مرتباتهم(٣٠٣)، وعلى أن يلحقوا بالبعثة دون أن يضموا إلى هيئتها فعلا، فوافق الوزير على الاقتراح وبلغ عدد هؤلاء الملحقين ١٩ ضابطا و٢٣

ضابط صف، ثم أخذ عدد البعثة يزداد بعد ذلك حتى بلغ ذروته فى سنتى ١٩٤٢ - ١٩٤٣ فوصل إلى ٦٩ ضابطا، ٨٦ ضابط صف وزع منهم على سلاح الطيران وحدة ٧ ضباط و٣٠ صف ضابط، كما طالبت مد البعثة نظرا لظروف الحرب الأخيرة إلى قرابة احدى عشرة سنة بعد أن كان محددا لها أربع سنوات(٣٠٤).

وفى عهد وزارة النقراشى الأولى بدأ عهد جديد للعلاقات بين الوجود البريطانى فى الجيش المصرى، وتسجل الوثائق البريطانية فى تقرير ١٤ مارس عام ١٩٤٥ أن الحجم المقترح للبعثة العسكرية إنما هو لفترة انتقالية وليس دائما(٣٠٥) ثم ما لبث أن أرسل كيلرن فى ٢٩ مايو ١٩٤٥ إلى «الراين هو نورابل انتونى» مكاتبة يبلغه فيها أن رد الفعل المصرى للبعثة البريطانية مخيب للآمال(٣٠٦).

وكان من الطبيعى أن يحدث عداء بين الحكومة البريطانية والنقراشى فيما يختص بالبعثة العسكرية فى الجيش المصرى ويظهر ذلك جليا فى التقرير الذى أرسله كيلرن لوزارة الخارجية البريطانية وأشار فيه إلى أن عداء متضخما فى مواجهة البعثة البريطانية يبديه وزير الدفاع المصرى السيد سليم فى وزارة النقراشى الأولى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ - ٢ يناير ١٩٤٦(٣٠٧).

ولكى نعرف حقيقة موقف النقراشى من البعثة العسكرية البريطانية فإننا نذكر من الوثائق ما يدل على ذلك، ففى الحديث الذى أجراه النقراشى مع اللورد كيلرن فى ١٥ يناير ١٩٤٦ وضح النقراشى له المصاعب التى ظهرت ما بين الجنرال والتركلاتريك بك رئيس البعثة العسكرية البريطانية وأكد النقراشى للسفير أن البعثة العسكرية مضى عليها الآن ثمانى

سنوات، ومن المؤكد انها انعكاس فادح على كفاءة البعثة فى القيام بواجباتها فى تدريب جيش مصرى كفء، ورد السفير على النقراشى باقتراحه بأن الشىء الملائم هو أن سعادة الجنرال كلاتربك يناقش الموضوع بأكمله معه، ويمكن أن يشرح قضيته ويقرر ما هو العمل الموفق، فقال النقراشى أنه يسره أن يبعث فى طلب الجنرال كلاتربك ويتحدث معه، لكنه يخشى انه لا يكون قادرا على نقل ذلك حتى إلى ما بعد زيارة الملك بن سعود(٣٠٨).

وفى ٦ فبراير ١٩٤٦ قابل رئيس البعثة البريطانية بالقاهرة النقراشى، وإننا نوضح ماذا تم فى هذه المقابلة؟ إذ طلب النقر اشى من رئيس البعثة العسكرية افادته بتقرير شامل يبين فيه تاريخ الجيش المصرى فى مواجهة البعثة العسكرية لمدة التسع سنوات السابقة من المعاهدة وفى هذه المقابلة أيضا أبلغ النقراشى رئيس البعثة، أن البعثة قد فشلت فى تنظيم الجيش على أسس مرضية، وانه بهذه الوسائل فانه قد يحصل على دروس قيمة بالنسبة لسياسة المستقبل(٣٠٩).

ويتضح لنا من هذه المقابلة استعداد النقراشى للتخلى عن أعمال البعثة العسكرية بسبب فشلها ولكنه رأى هذا التخلى للافادة به لسياسة المستقبل، وإن كان النقراشى لن يتحمل مسئولية هذا العمل كاملة لأنه كان يأتمر بأمر الملك فاروق.

وعلى أية حال فقد أرسل رونالد كامبل السفير البريطانى بالقاهرة إلى السفارة البريطانية ليبلغها الصعوبات التى تواجهها البعثة العسكرية البريطانية ومبينا الحديث الذى أجراه الجنرال كلاتربك مع النقراشى باشا وأرفق نسخة من مراسلة الجنرال كلاتربك بشأن مقابلة النقراشى (٣١٠).

وبقدوم وزارة النقراشى الثانية ٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ تصل العلاقات البريطانية المصرية إلى قمة حدتها ولتنتهى الأمور إلى مواقف حاسمة(٣١١)، وتفصيلا لذلك فإننا نقول أنه بدأ فى ٢ مارس ١٩٤٧ حينما تلقى السفير البريطانى كتابا من النقراشى يبلغه فيه أن الحكومة المصرية قررت أن تنهى خدمات البعثة العسكرية البريطانية على مرحلتين أولهما فى ٣٠ يونية والثانية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ حيث يكون الوجود البريطانى فى الجيش المصرى قد انتهى تماما(٣١٢).

وفى برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٤ مار ١٩٤٧ جدد السفير البريطانى فى تقريره كيفية مقابلة تحرك النقراشى هذا، وان القرار بالتخلص من البعثة العسكرية مخالف لروح معاهدة ١٩٣٦ ويعتبر انه ناسف للأغراض الأساسية للمعاهدة، وخاصة التعاون فى تنفيذ التزامات مصر الدولية فى حفظ السلام فى العالم، وانتهى السفير إلى أن الخطوة الأولى التى يجب أن تتخذها بريطانيا فى مواجهة النقراشى هى أن هذا القرار قد يضطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تعيد النظر فى الجلاء الذى اقترحته فى المفاوضات التى تعثرت باعتبار أن هذا الجلاء كان مؤسسا على استمرار التعاون الحربى المصرى البريطانى(٣١٣).

واستمرت المشاورات بين الوزارة النقراشية الثانية وبين الحكومة البريطانية حتى يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧ حيث بدأت صفحة جديدة من تاريخ الجيش المصرى - الذى تسلمته مصر بعد عشر سنوات من تاريخ توقيع المعاهدة(٣١٤)، وهكذا استطاع النقراشى انهاء الوجود العسكرى البريطانى فى الجيش المصرى وذلك من الأعمال البارزة له.

تلك كانت أهم أعمال وزارة النقراشي الثانية في شتى المجالات الاصلاحية، ونستطيع أن نقرر بأن وزارته حققت أعمالا كثيرة هامة كما وعد في برنامج وزارته، وكان الهدف من تلك الأعمال خدمة الشعب المصرى، وأرجح أن السبب في سرعة تحقيق هذا البرنامج الشامل الحافل المملوء بالأعمال يرجع إلى فهم النقراشي لمجريات الأمور السياسية في مصر، فضلا على انه كان يتمتع بالهمة والنشاط والحزم.

ولا يفوتنا هنا أن نقرر بأن وزارة النقراشي الثانية أخطأت في الموضوعات الآتية:ـ

لم تمض فترة قصيرة على تشكيل تلك الوزارة الثانية، حتى صادرت حكومته صحيفتى صوت الامة والكتلة الوفدية في ٢٠ يناير ١٩٤٧ بدعوى انهما نشرتا أخبارا تتعلق باطلاق البوليس الرصاص على طلبة مدرسة حلوان(٣١٥)، كما صادرت الحكومة جريدة رابطة الشباب في مايو ١٩٤٧(٣١٦).

أيضا تعرضت وزارة النقراشي الثانية لإضراب رجال البوليس في عهدها، وفي رأينا يعتبر هذا الاضراب من أخطاء وزارة النقراشي بصفته وزيرا للداخلية ومسئولا عن البوليس، وتفصيلا لذلك نقول: إنه في ١٤ أكتوبر ١٩٤٧ أعلن ضباط البوليس وموظفو وزارة الداخلية في العاصمة وغيرها من المدن الكبرى الأخرى الاضراب بعد أن طالبت حكومة النقراشي برفع الأجور، ومساواتهم بزملائهم من ضباط الجيش ووزارة العدل، ووعد رئيس الوزراء بتلبية هذا المطلب، إلا أنها لم تتخذ أية اجراءات فعلية لتنفيذ هذا الوعد(٣١٧).

ونتيجة لعدم تنفيذ التدابير العاجلة تمت فى ١٨ مارس ١٩٤٨ الدعوة لعقد اجتماع عام لضباط بوليس العاصمة، وقرروا أنه فى حالة عدم الاستجابة لطلبهم حتى يوم ٢٥ مارس ١٩٤٨، يكون يوم ٥ أبريل ١٩٤٨ اضرابا شاملا، ولم تعط الحكومة هذا القرر التفاتا كبيرا، عندئذ أعلن ضباط البوليس يوم ٥ أبريل ١٩٤٨ اضرابهم فى القاهرة والاسكندرية وعواصم المديريات، واحتشدت فى نادى ضباط البوليس بالقاهرة ما يقرب من ألف ضابط أعلنوا اعتصامهم فى أماكنهم بالنادى لحين الاستجابة لطلبهم، وانضم إليهم ضباط البوليس فى المدن الأخرى وتوجهوا فى مجموعات صغيرة إلى العاصمة، وتبع الضباط جنود البوليس العاديين، واستدعت حكومة النقراشى قوات الجيش لسحق الاضراب، وبدأت المعارك بين البوليس وقوات الجيش، وطلب مجلس الوزراء من رجال البوليس العودة للقيام بمهام أعمالهم فى السادس من أبريل ١٩٤٨ وفى حالة العصيان توقع عليهم عقودة الطرد وتقديمهم للمحاكمة العسكرية(٣١٨).

وفى الحقيقة لقد ترك اضراب البوليس صدمة شديدة وانطباعا مخيفا فى نفوس أعضاء الوزارة لأن ركيزة من الركائز التى تعتمد عليها فى سيطرتها على الدولة قد هوت وتمردت وخاصة فى حفظ الأمن والنظام، فرغم عودتهم إلى العمل إلا ان قلوبهم قد ملأت بالكراهية ضد وزارته.

وعلى أية حال فبعد أن انتهى اضراب البوليس، حتى أعقبه تحرك منظم تنظيما جيدا للممرضين بمستشفى القصر العينى، وكانت مطالبهم تنحصر فى تحسين أوضاعهم المادية، وقد اعتصموا بالمستشفى وأشعلوا النار فى بعض أقسامه، مما اضطر الحكومة إلى الاستعانة بالجيش والبوليس على اجلائهم عنها، وتم اعتقال الكثير من قادة هذا الاضراب وقدموا للمحاكمة(٣١٩).

وبعد أن استعرضنا سياسة النقراشى الداخلية فى وزارته الثانية وأهم الأخطاء التى حدثها وقبل أن نختم هذا القسم من الدراسة علينا أن نستكمل صورة العلاقات بين وزارة النقراشى الثانية بالقوى السياسية والتى تتمثل فى القصر والأحزاب السياسية المعاصرة لتلك الوزارة، وأخيرا علاقتها بالاحتلال.

أما عن علاقة وزارة النقراشى الثانية بالقصر، فقد بدأت بموافقة الملك فاروق على تعيين النقراشى رئيسا للوزارة، وعلى ذلك، فمنذ البداية يمكن اعتبار القصر فى صف الوزارة(٣٢٠)، ورغم هذا التفاهم والتعاون بين الطرفين، إلا أن النقراشى تعرض على يد القصر لبعض التضييق، فحد من نشاطه، وتحمل الكثير من تصرفات القصر، ويذكر التاريخ منها على سبيل المثال: أدرج القصر اسم محمد على علوبة باشا وزيرا للأوقاف ضمن أعضاء الوزارة النقراشية الثانية دون أخذ رأيه، وأن الملك هو الذي شطب اسم المرشح لوزارة الأوقاف ووضع اسمه بدلا منه، وفى هذا الصدد يوجه محمد على علوبة سؤالا للنقراشى وهو: كيف تصدر المرسوم ليلا ولا تنظرون إلى الغد لأخذ رأيى؟ فأجاب النقراشى: بأن المرسوم صدر فى الساعة الواحدة بعد نصف الليل وأنهم لم يريدوا اقلاقى من نومى معتمدين على أنى سأقبل أن أحلف اليمين،واستطرد علوبة قائلا : ذهب الوزراء فى عصر ذلك اليوم وحلفوا اليمين ونظرا لرغبة الملك قدمت استقالتى بعد تأليف الوزارة فى ٣ مارس ١٩٤٧ محتجا بأن صحتى لا تساعدنى على الدخول فى الوزارة حتى لا تكون هناك صدمة ضد شخص الملك(٣٢١).

وهناك تصرف أخر للقصر وهو تعيين ابراهيم عبد الهادى نائب الهيئة السعدية ووزير المالية رئيسا للديوان الملكى دون استشارة النقراشى(٣٢٢)،

وتعيين كريم ثابت مستشار للإذاعة رغم معارضة النقراشى[٣٢٣]، ولجوء الأمير عبد الكريم الخطابى أثناء عبور الباخرة الفرنسية التى كانت تقله قناة السويس فى أول يونية ١٩٤٧، مما أغضب الحكومة الفرنسية، وكان لجوء الأمير إلى مصر قد تم تدبيره دون استشارة النقراشى رئيس الوزراء أو موافقته[٣٢٤].

ولم يكتف القصر بالحد من سلطة النقراشى، بل استمر التدخل فى شئون وزارته وأهم ما يوضح هذا القول هو استقالة وزيرين من وزراء الوزارة النقراشية الثانية وهما اللواء أحمد عطية وزير الدفاع وعبد المجيد بدر وزير المالية[٣٢٥]،وأن سبب الاستقالة يرجع إلى أن الملك عندما دخل عليهما فى الملهى (حلمية بالاس) لم يغادرا الملهى ولكنهما بقيا، مما دفع الملك إلى أن يطلب من النقراشى إخراجهما من الوزارة[٣٢٦]. ولا شك أن النقراشى قد استهجن هذا الطلب ورأى وضع استقالته تحت تصرف الملك لولا أن سعى القصر بكل جهده للابقاء على النقراشى وذلك بمحاولة ترضية الوزيرين بمناصب أخرى، إلا انهما أخرجا من الوزارة على أية حال [٣٢٧]، ونرجح أن الملك فاروق تمسك بالدستور كما ورد فى المادة ٤٩ والتى تنص: الملك يعين وزارءه ويقيلهم ويعين الممثلين السياسيين[٣٢٨].

ولكن حدة الخلاف هذه ما لبثت أن خفت وتلاشت وظهر ذلك جليا عندما بلغ من اهتمام القصر رغبته فى تأييد وزارة النقراشى الثانية عندما أعلن النقراشى فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن فى جلسة مجلس النواب، وحضر الملك جانبا من هذه الجلسة التى عرض فيها النقراشي هذا القرار، وتابع مناقشتها، وحصلت الوزارة على ثقة المجلس بأغلبية ١٧٥ صوتا ضد ١٥ صوتا[٣٢٩].

وشهدت فترة ما بعد عرض القضية المصرية على مجلس الأمن فترة غلب عليها طابع الود والمحبة وتفصيلا لذلك نقول: أنه عقب عودة النقراشى إلى مصر بعد الانتهاء من عرض قضية مصر علي مجلس الأمن تعطف الملك ووجه إليه الأمر الملكى التالي: «لقد أديت واجبك كل ما فى وسعك خير أداء، وقد سجل التاريخ سعيك واسمك فى خدمة مصر، وإذا قام كل مصرى بواجبه كما قمت، أدركت البلاد غاياتها وحققت مطالبها»(٣٣٠).

والحق يقال أن المسلك الذى سلكه الملك فاروق نحو النقراشى كان مسلكا نبيلا، وكانت نتيجة ذلك المسلك الطيب ظهرت جليا فى المناسبات فى مصر مثل عيد الجلوس الملكى أو عيد ميلاد الملك، ومناسبات أخرى إلا وتملأ فيها صحيفة الدستور والأساس بالمقالات المليئة بالثناء والمديح فى الذات الملكية، وفى نفس الوقت كانت تزين تلك الصحف بصورة الملك وتحشد القوات لتخليد تلك المناسبات والاستقبال للملك(٣٣١)، فضلا عن أن النقراشى ذاته كان يحرص دائما على استغلال أية مناسبة لتسجيل اسمه فى سجل التشريفات الملكية(٣٣٢)، ولم يكن ما سبق هى مظاهر الولاء الوحيدة، بل ان القصر الملكى كان ملاذا يرفع إليه النقراشى مطالب حكومته وترفع إليه قراراته واجتماعاته بوزرائه(٣٣٣).

وبقيام حرب فلسطين تدخل العلاقات بين وزارة النقراشى الثانية والقصر مرحلة جديدة من العلاقات، وظهر أثر ذلك عندما أمر الملك فاروق وزير الدفاع الفريق محمد حيدر رجل الملك وياوره، وأصدر إليه أمرا مباشرا، فأمر فرق الجيش المصرى باجتياز الحدود إلى أرض مصر دون أن يعلم رئيس الوزراء، ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء (٣٣٤)، ولا شك أن النقراشى يتحمل وزر هذا الاعتداء على الدستور

وفى تصورنا كان من الأفضل أن تستقيل وزارة النقراشى من الحكم وأن تعلن إلى الشعب من فوق البرلمان أنها قدمت استقالتها، ولكن النقراشى تجاهل ما حدث.

وعندما اغتيل النقراشى فى ١٩٤٨/١٢/٢٨ زاره الملك فاروق فى داره بمصر الجديدة، وأعرب عن تقديره الشخصى للفقيد وضرب المثل لأول مرة فى التاريخ الحديث حيث ذهب إلى جامع الكخيا قبل وصول جثمانه واشترك فى الصلاة عليه وكانت علامات التأثر الشديد بادية عليه(٣٣٥).

أما علاقة وزارة النقراشى الثانية بالأحزاب السياسية، ونبدأ بحزب الوفد، حيث بدأت تلك العلاقات عقب تشكيل وزارة النقراشى الثانية، فقد صرح رئيس الوفد المصرى، مصطفى النحاس «بحديث سياسى فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٦، والذى صرح فيه بالقول: «إن النقراشى كان ولا يزال أكبر عائق دون الوصول بالبلاد إلى غايتها لأن تخاذله وضعفه امام الانجليز وتصرفاته كلها تؤدى إلى الوقوف حجر عثرة فى سبيل مطالب البلاد، وانه لا يصلح لاستخلاص حقوق مصر بالمفاوضة، ويجب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وأن النقراشى لا يصلح للدفاع عن تلك القضية، وكيف يواجه مجلس الأمن وهو لا يعتمد على ثقة الشعب المصرى أو تأييده(٣٣٦).

ويتضح لنا من حديث النحاس باشا السابق أن مصطفى النحاس يسلك مسلكا معاديا ضد وزارة النقراشى الثانية أيضا كما حدث فى الوزارة الأولى، ويؤكد هذه الحقيقة حينما قرر مجلس الوزراء برئاسة النقراشى فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ عرض القضية المصرية عل مجلس الأمن وهى الفكرة الذى نادى بها رئيس حزب الوفد فى بيانه السالف الذكر، أصدر الوفد

المصرى بيانا فى ٣٠ فبراير ١٩٤٧ لخص فيها السياسة التى ينادى بها الوفد وهى قطع تلك المفاوضات، والالتجاء إلى هيئة الامم المتحدة، والمعارضة فى مبدأ التحالف بعد أن وضع ميثاق سان فرانسيسكو، والوفد لا يقبل أن يتولى النقراشى عرض القضية على هيئة الامم المتحدة، وذلك لا تمسكا بضرورة تقديم الأوضاع الدستورية والتسليم للأمة بحقوقها المشروعة فحسب، بل حرصا على القضية الوطنية ذاتها من أن يصبها الفشل، وأن الوفد المصرى لا يقبل أن يمد يده إلى النقراشى ويتعاون معه(٣٣٧).

وأمام استمرار الوفد فى مسلكه العدائى لوزارة النقراشى الثانية صرح رئيس الوفد قائلا: إن النقراشى لا يمثل الأمة ولا يصلح لأن يناضل نضالا حقيقيا عن مطالبها، وانه ولا مجلس نوابه ولا هذا العهد بأكمله يمثل البلاد(٣٣٨).

ونستطيع الآن أن نقف هنا لنحاول أن نبين موقف الوفد المصرى واتجاهه إزاء تلك المسألة من خلال هذه الحقائق نستطيع أن نلمح تناقضا فى موقف حزب الوفد، فقد مر بنا نداؤه سالف الذكر الذى أعلنه الوفد فى بيانه وقد نادى فيه بقطع المفاوضات والالتجاء إلى مجلس الأمن ثم عدل إلى هيئة الأمم المتحدة.

إذن ما هى بواعث التشكيك عند الوفد فى عدم جدوى عرض النقراشى للقضية المصرية أمام مجلس الأمن؟ هذا رغم ندائه وايمانه بوجوب اللجوء إلى هذا الطريق؟ لا تبرير عندنا سوى انه موقف آخر من مواقف حزب الوفد والتى كان يعتبر نفسه الممثل الوحيد والوكيل الأصيل عن الأمة فأخذ الوفد ينادى انه لا يثق بحكومة النقراشى وأخذ يطالب بتشكيل وفد قومى يتولى عرض القضية أى أن حزب الوفد كان يريد أن يوحى للجماهير انه

هو الذى يجب أن يفاوض ويعرض القضية دوليا ومعنى ذلك أن يستند إليه الحكم، ويتفق معنا فى هذا الرأى أحد الباحثين حيث قرر أن حزب الوفد طالب بالرجوع إلى الأمة لاجراء انتخابات حرة، وهذا يعنى بالتالى مجئ الوفد إلى الحكم (٣٣٩).

لكن الانصاف يقتضى أن نذكر انه لم يكن حزب الوفد وحده هو الذى يهاجم حكومة النقراشى، بل شاركته بعض الأحزاب الأخرى كالكتلة الوفدية والحزب الوطنى ومصر الفتاة كما سنوضح فى الأجزاء القادمة.

وعلى أية حال قرر الوفد المصرى السفر إلى أمريكا للدعاية للقضية المصرية، ففى ١٣ يولية ٩٤٧ أرسل فؤاد سراج الدين باشا عضو الوفد المصرى وقتذاك، ومصطفى النحاس باشا خطابا للنقراشى، وآخر لوزير المالية ليخبرهما بموافقة حزب الوفد المصرى على سفره مع زميليه (أحمد بك راغب وكيل وزارة الأشغال سابقا والأستاذ كامل يوسف صالح نقيب المحامين السابق) والتصريح لهم بتحويل مبلغ عشرين ألف جنيه مصرى لدولارات للصرف منها على تلك الدعاية بمختلف وسائلها للقيام بهذا الواجب الوطنى، وقد وافق النقراشى على سفرهم الا ان وزارة المالية لم تسمح لم بتحويل أكثر من مائة جنيه فى الشهر لكل من الأعضاء إلى دولارات(٣٤٠).

وفى الواقع أن هذه الجنيهات المائة لا تكفى للانفاق على واحد من الأعضاء فى مصر فكيف بها تكفى عليه فى أمريكا؟ وكيف يمكن للمندوب بالنهوض بمهمته التى ندبه الوفد وهى الدعاية للقضية المصرية وكان من الأفضل أن يخطر حزب الوفد حكومة النقراشى بوقت كاف غير هذا التاريخ حتى تستطيع وزارة المالية تدبير المبالغ اللازمة لهم، كما فعل أحمد

حسين رئيس حزب مصر الفتاة وسمح له النقراشى بالسفر بعد تغيير كل المبالغ اللازمة له، ونرجح انه فى هذا التاريخ رحلت كل المبالغ المخصصة لهذا الغرض إلى أمريكا تحت تصرف الوفد الرسمى برئاسة النقراشى.

وعلى أية حال، تبدل رأى حزب الوفد بعدم السفر واستمر فى مهاجمة سياسة حكومة النقراشى، فقبل عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، أرسل حزب الوفد برقية إلى مجلس الأمن وإلى سكرتير هيئة الامم المتحدة فى ليك سكس بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٤٧ يذكر فيها الحقائق التالية:

أولا:إن النقراشى رئيس الوزراء المصرى لا يمثل على أى وجه شعب وادى النيل، وذلك الشعب الذى تؤيده أغلبيته الساحقة حزب الوفد المصرى كما أيدته دائما - بل إن تلك الوزارة الحاضرة لا تمثل حتى أقلية متجانسة، وهى على أكثر تقدير تمثل الأشخاص الذين هى تتألف من بينهم وهى تدعى لنفسها حق التصرف فى سياسة مصر الدولية رغم انفها، ووفقا لما تمليه مصالح سياسة رجعية واقطاعية سياسية رفضها ولا يزال يرفضها بكل قوته شعب وادى النيل.

ثانيا: إن شكوى حكومة النقراشى التى تحكم مصر فعلا لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب شعب وادى النيل.

ثالثا: ضرورة جلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل كله مصر والسودان والاعتراف بوحدة وادى النيل مصر والسودان (٣٤١).

وعموما بعد فشل القضية المصرية عاد النقراشى إلى مصر، وقد استقبلته صحيفة صوت الأمة المعبرة عن لسان حزب الوفد المصرى ببيان

اذاعة حزب الوفد فى ١٩٤٧/٩/٢٠، حيث أرسل حزب الوفد بثلاث وثائق تاريخية الأولى وثيقة موجهة إلى النقراشى باشا، والثانية موجهة إلى السفير البريطانى بالقاهرة، والثالثة نداء موجه إلى أبناء وادى النيل ويجدر بنا أن نلقى بعض الضوء على تلك الوثيقة التى وجهها حزب الوفد إلى النقراشى موضوع دراستنا، ونستطيع تلخيصه فيما يأتى:

١- يرى حزب الوفد أن النقراشى كان العقبة فى سبيل تحقيق مطالب الشعب إذ سكت على اعلان هذه المطالب زمنا طويلا، وسلم للانجليز من أول الأمر ببقاء المعاهدة وبقاء التحالف بيننا، ثم ثارت المفاوضات متعثرة حتى هذه الأسس التى أسفرت عن مشروع صدقى - بيفن الذى وافق النقراشى عليه، ثم قرر النقراشى قطع هذه المفاوضات والالتجاء إلى الهيئات الدولية، وذهب إلى مجلس الأمن دون أن يمس معاهدة ١٩٣٦ واتفاق ١٨٩٩.

٢- طالب الوفد فى نهاية وثيقته بفسح الطريق للشعب ليتصدر الدستور مكانه وتستعيد الأمة سلطتها، وادراتها، فإن لم يفعل النقراشى ونسى الحكم والسلطان ومصلحة البلاد فليتحمل وعهده غضب المواطنين(٣٤٢).

واشتملت الوثيقة الثانية الذى أرسلها حزب الوفد المصرى إلى السفير البريطانى على ضرورة جلاء القوات العسكرية والادارية والمدنية فى نواح هذا الوادى، أما الوثيقة الثالثة الذى أرسلها حزب الوفد المصرى إلى أبناء وادى النيل فقد أوضحت بأن الوفد المصرى يسجل على النقراشى وحكومته ووفده وعهده بأنهم خذلوا مطالب الوادى وتهاونوا شر التهاون فى حقوقهم وانزلوا الضرر البالغ بالقضية بعد أن انتهى عرضها على مجلس

الأمن إلى ما انتهى اليه، ولم يبق إلا أن يفسحوا الطريق للأمة وأن يدعوا لها فرصة الدفاع عن شئونها وتوطيد سلطتها وأن يكون الحكم للدستور وطالبت الوثيقة من أبناء الوادى بأن يقاوموا عدوهم ويجمعوا شملهم وينظموا صفوفهم للدفاع عن حقوقهم(٣٤٣).

وبحلول عام ١٩٤٨ لم تتوقف الحرب الكلامية التى يوجهها حزب الوفد لحكومة النقراشى، واستمر الخلاف بينهما، حتى هبت على البلاد حرب فلسطين، وتوالت الأحداث بعد ذلك سراعا لتنتهى بقرار النقراشى بحل جماعة الاخوان المسلمن فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨، ولا يفوتنا أن نذكر رأى حزب الوفد فى قرار حل الاخوان المسلمين، والذى يبدو واضحا من هذا الحديث الذى ألقاه مصطفى النحاس عندما وصل إليه نبأ الأمر العسكرى، والتى صرح فيه بالقول: «إننى شاكر للنقراشى هذا الموقف المجيد مشيدا بحزمه وعزمه وانه يستحق من أجل هذا جميل الود، وخالص التأييد والثناء وان هذا الأمر العسكرى صحيحا وسليما ولا غبار عليه من جميع نواحيه» (٣٤٤)، ومن ناحية أخرى تصدر هذا القرار والمذكرة المرفقة به صدر صحف الوفد بلا استثناء(٣٤٥).

ومهما كانت الخلافات السياسية بين النقراشى وحزب الوفد، إلا أن العلاقات الانسانية ظهرت تجاه حزب الوفد وخاصة عندما أغتيل فى ١٩٤٨/١٢/٢٨ ،إذ أوردت صحف حزب الوفد نبأ الاغتيال بالخط الأسود، ونشرت مقالا أوضحت فيه «مهما كانت الخلافات السياسية بيننا وبين النقراشى فإننا نأسف أسفا شديدا لاغتياله ونستنكر الاغتيال السياسى فى شتى صوره وأن الوفد ينفر من الجريمة ويلعن المجرمين، ودعت للنقراشى بالرحمة الواسعة والصبر والسلوان لأهله وذويه(٣٤٦).

وعن علاقة وزارةالنقراشى الثانية بالحزب الوطنى: فإننا نقول لقد شهدت نهاية عام ١٩٤٦ انتصارا هاما للحركة الوطنية التى اسهم فيها الحزب الوطنى فقد كان فشل مفاوضات صدقى - بيفن اعلانا بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف الوطنية طريق مغلق(٣٤٧).

وفى الواقع لقد وجد نوع من التعاون والتقارب بين وزارة النقراشى الثانية والحزب الوطنى وظهر ذلك جليا عندما ألقى النقراشى بيانا فى مجلس النواب عقب تشكيله لوزارته الثانية، إذ أيده ممثل الحزب الوطنى: «فكرى أباظة» : قائلا: «إن هذه الجلسة جلسة وطنية قوية» ومما يؤكد لدينا هذا الفهم أن أحزاب المجلس جميعها قد اشتركت فى الاجراء الشكلى الخاص بفتح باب المناقشة واستجاب المجلس له بالسرعة الواجبة والحكومة لم تتعارض(٣٤٨).

وبحلول عام ١٩٤٧ ازدادت اسهم الحزب الوطنى فى العمل الوطنى، ففى الثامن من يناير اجتمعت اللجنة الادارية للحزب برئاسة حافظ رمضان وقررت:

أولا: اعتبار يوم ١٩ يناير وهو اليوم الذى وقعت فيه اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ يوم حداد عام، ودعت إلى مقاطعة الانجليز فى جميع النواحى الاقتصادية والسياسية.

ثانيا: إنه وقد اتضحت نوايا الانجليز فإن لجنة الحزب تطالب حكومة النقراشى بأن تقر العدول عن المفاوضات بعد أن تبين فشلها، كما تطالب باعلان بطلان معاهدة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ وتبليغ ذلك إلى انجلترا(٣٤٩).

وظهر تأييد الحزب الوطنى لوزارة النقراشى الثانية فى موطن آخر وظهر ذلك عندما قرر عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، إذ صرح أحد أقطاب الحزب عبد الرحمن الرافعى «بأن القرار يقابل فى ذاته بالغبطة لأن اعلان الحكومة بأن المفاوضات أصبحت غير مجدية يعد كسبا للقضية المصرية ويجب أن يكون موقفنا أمام الهيئة الدولية موقف المطالبة لا موقف احتكام»(٣٥٠).

وما لبث أن ازداد الحزب الوطنى وخاصة لجنة الشباب من دعوته للكفاح المسلح لتحقيق الجلاء، وتوضح الخطبة التي ألقاها فتحى رضوان فى يوليو ١٩٤٧ فى ذكرى ضرب الاسكندرية هذا الاتجاه حيث أجاب على سؤال عن عدم انصاف مجلس الأمن لقضيتهم فأجاب بأن الحزب سوف يقوم بتدعيم الصناعة وتوجيه الشباب، وإنشاء المعسكرات بعيدة عن سيطرة الحكومة تتلقى فيها العون المادى(٣٥١).

وعقب انتهاء وزارة النقراشى الثانية من عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وقف الحزب الوطنى فى ذات الوقت مؤيدا لمسلك الحكومة وصرح أحد أقطابه عبد الرحمن الرافعى بأن موقفه موقف مشرف فقد خاصم الانجليز على ملأ العالم فى أكبر المحافل الرسمية وتمسك بمطالبه الوطنية(٣٥٢).

وتوالت الأحداث بعد ذلك سراعا وخاصة عندما قام النقراشى بصفته حاكما عسكريا عاما باصدار قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ احتج الحزب الوطنى على ذلك الحل(٣٥٣)، ومما يؤكد لدينا هذا الفهم أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى عقب هذا القرار أدلى بحديث قال فيه «إن النقراشى لم يكن موفقا فى اصدار هذا الأمر فانه ليس من

العدل أن تؤخذ الجمعيات والأحزاب بتصرفات أو جرائم وقعت من بعض أعضائها، بل يجب أن يقتصر الجزاء والقصاص على من ارتكبوا هذه الجرائم»(٣٥٤).

ونستطيع القول في النهاية بأنه بالرغم من اختلاف سياسة النقراشي مع سياسة الحزب الوطني في القضية بشأن المفاوضات، إلا أنه وجد نوعا من التقارب والتعاون في بعض الأحيان والتأييد المطلق في بعض المناسبات.

أما علاقة وزارة النقراشي الثانية بحزب الأحرار الدستوريين: فقد بدأت بالتعاون والتأييد فهو الحزب الوحد الذي أيد سياسة النقراشي في الحكم فأشرك معه ستة وزراء في الحكم(٣٥٥)، واستمرت العلاقات بينهما طبيعية، فعندما ذكر النقراشي في كتابه الذي رفعه إلى الملك ليوضح سياسة حكومته عند تشكيل الوزارة وقد وضح فقرتين الأولى خاصة بالسودان ونصها «هذه الوحدة الطبيعية التي ربطت شقي الوادي من صلات اللغة والقربى والمصلحة من قديم التاريخ وحديثه لا يمكن أن ينال منها ولا أن تفصم عراها، ولا نجد في مصر إلا محافظا عليها، وعهدنا في هذا الأمر يا مولاي بالتوجه بالسودان إلى الرقي في شتى نواحي الحياة ليدرك مرتبة الحكم الذاتي في ظل الوحدة مع مصر دائما تحت تاجكم المفدي(٣٥٦)، وقد حرص الأحرار الدستوريون على أن يوضع في برنامج الوزارة الجديدة ما يؤيد هذه التحفظات فوضع النصين اللذين أوردناهما من قبل، وبذلك أصبح الحزبان اللذان تتألف منهما الوزارة متفقين على التمسك بهذه التحفظات»(٣٥٧).

وبدأت بعد ذلك العلاقة المباشرة بين الطرفين، فعندما أعلن النقراشى أمام مجلس النواب فى كتابه الذى رفعه إلى الملك أن الحكومة لن تدع سبيلا يصل بالوطن إلى غايته إلا سلكته، إزاء ذلك سخرت صحف الوفد بسبب هذا التصريح وتعجبت كيف يصلح النقراشى للدفاع عن قضية مصر أمام مجلس الأمن، وردا على هذه السخرية أدلى ابراهيم دسوقى اباظة سكرتير حزب الأحرار الدستوريين وقتذاك برأيه قائلا «ان النقراشى لا يصلح فى نظر النحاس لعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة مع انه هو رئيس الحزب الذى عمل على ضم مصر إلى هذه الهيئة، فاذا كان صاحب فكرة الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة المؤمن بها لا يصلح لعرض قضية مصر عليها فهل الذى يصلح لها هو النحاس الذى كان أول الأمر يستنكر هذه الفكرة ويصغر من شأن هذه الأمم المتحدة، أما خدمة القضية فى ذاتها، فإذا كان النقراشى لا يصلح لها وهو أول رئيس وزارة مصرية حدد أهداف وطنه وصرح بها رسميا، وأعلن انها الجلاء ووحدة وادى النيل تحت التاج المصرى، وإذا كان النقراشى لا يصلح للدفاع عن قضية الوطن فهل الذى يصلح لها هو أول رئيس وزارة مصرية استولت على الحكم بواسطة الدبابات المصرية(٣٥٨).

وما لبث أن أيد حزب الأحرار الدستوريين سياسة حكومة النقراشى عندما صرح فى البرلمان بأن قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ فأجاب ابراهيم دسوقى أباظة ردا على سؤال فى هذا الصدد مؤيدا تصريح النقراشى قائلا: «إننى بوصفى سكرتيرا لحزب الأحرار الدستوريين أوافق بأن تعرض قضية مصر والسودان كاملة غير مجزأة، وأجاب عبد المجيد ابراهيم صالح وزير الأشغال العمومية نفس الإجابة على سؤال

مماثل(٣٥٩)، وفى حديث للدكتور محمد حسين هيكل عن الهيئة الدولية التى ستعرض عليها القضية المصرية هل هى مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية وذكر أن هذه مسألة اختصاص يبحثه الفنيون المختصون فى شئون الأمم المتحدة وميثاقها على ضوء نصوص الميثاق وضوء ما جرى عليه العمل فى هذه الهيئات المتصلة بالأمم المتحدة(٣٦٠).

وعندما أذاعت صحف المعارضة ان هناك خلافا بين النقراشى وحزب الاحرار الدستوريين حول الهيئة التى ستتجه الحكومة إليها وأن الدستوريين مصممون على أن يكون الاتجاه إلى هيئة الأمم المتحدة دون مجلس الامن، على الفور نفى الاحرار الدستوريين هذا الخلاف واعلنوا فى صرحة تامة أن الأحرار الدستوريين ليس لديهم مانع مطلق من ان يتجه النقراشى فورا إلى مجلس الأمن، ثم ان حزب الاحرار الدستوريين لم ينتدب أحدا من وزرائهم للتفاهم مع النقراشى على شأن من شئون الخلاف المزعوم فى هذا الموضوع(٣٦١).

وحينما ذكرت جريدة المانشستر جارديان فى مكان بارز برقية لمراسلها فى القاهرة، يقول فيها، إن الاحرار الدستوريين ترحب باستئناف المفاوضات بدلا من عرض الموضوع على هيئة الامم المتحدة فبادرت جريدة السياسة اليومية بالرد على هذا القول موضحة ان هذا التصريح غير صحيح وذكرت الجريدة تبريرا لذلك بأن للأحرار الدستوريين فى وفد مصر أمام مجلس الأمن عضوا كما للسعديين، وازاء هذا التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ نؤكد للمانشستر جارديان ومراسلها وللإنجليز عامة أنه ليس فى مصر أحد من الأحرار الدستوريين أو من السعديين أو المعارضين يجد من نفسه الاستعداد لمفاوضة الانجليز وهم على هذا الرأى الذى لا يجدون مصريا واحدا يؤيده أو يعطف عليه(٣٦٢).

ولم يقف الالتقاء بين الجانبين عند اشادة كل منهما بالآخر، بل تعدى ذلك إلى تعاون فعلى بينهما، فقد شارك حزب الأحرار الدستوريين (٣٦٣) مع حكومة النقراشى عند تأليف الوفد الرسمى لمجلس الأمن بناء على طلب رئيس حزب الأحرار الذى اعتذر عن عدم الاشتراك بنفسه، وقد اطلعه النقراشى على صيغة عريضة مصر إلى مجلس الأمن فرأى فيها مناقشة قانونية دقيقة للمسألة المصرية(٣٦٤).

وشهدت فترة عرض القضية الوطنية أثناء عرضها على مجلس الأمن وبعده تأييدا من حزب الأحرار الدستوريين للنقراشى ومما يؤكد هذه الحقيقة، أن النقراشى طلب من الدكتور هيكل بأن يرسل برقية إلى رئيس مجلس الأمن تأييدا له، وقد استجاب لوساطة ابراهيم دوسقى أباظة ورئيس الديوان الملكى ولأن رئيس الحزب الوطنى فعل ذلك، فكتبها الدكتور محمد حسين هيكل وهو مقتنع أنها لن تقدم ولن تؤخر(٣٦٥)، أيضا فقد عهد النقراشى إلى الدكتور محمد حسين هيكل بأن يكون رئيسا لوفد مصر لحضور الدورة الثانية العادية لهيئة الأمم المتحدة، وقبل سفره وضح قائلا: إنه سيكون لى يوم أقف فيه من مجتمع الدول فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لأقول كلمة عن قرار مجلس الأمن، أقولها صريحة لا مراوغة فيها ولا مجاملة وأنا واثق تمام الثقة بأن هذه الهيئة العالمية ستستمع إلى استماع يدير العدل والحق (٣٦٦)، وقد ألقى الدكتور هيكل فى ٤ اكتوبر ١٩٤٧ كلمة وفد مصر واشاد إلى عجز مجلس الأمن عن حل المسألة المصرية، وقال فإذا عجز مجلس الامن على الابقاء على حالة الركود هذه، سواء وجد حق النقض أو لم يوجه فسيأتى يوم لا ترى فيه دولة من الدول نفسها راغبة فى طرح مشكلتها عليه، ما لم تفعل ذلك مجرد مناورة سياسية أكثر منه عملا تعتقد أنه يساعدها على حل مشكلتها(٣٦٧).

ورغم هذا التفاهم إلا أن الخلاف حدث بين حزبى الوزارة، وقد صرح سكرتير حزب الأحرار بأن هناك خلافات بين حزبى الوزارة ولكنها خلافات تبدو عادة فى مجلس الوزراء، رائدها المصلحة العامة وسببها حرية الرأى، وفى ٤ يوليو ١٩٤٨ قدم الوزير الدستورى عبد المجيد صالح استقالته لأسباب صحية، وقد رشح الدكتور هيكل كلا من أحمد عطية ورشوان محفوظ ليختار أحدهما وزيرا للأشغال، ورفض النقراشى كلا منهما(٣٦٨).

وما لبثت ان اجتمعت الهيئة البرلمانية لحزب الأحرار الدستوريين فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٨ وأصدرت قرارا ينص على أن يعمل رئيس الحزب ووزرائه على متابعة حكومة النقراشى لحل المسألة الوطنية وتسوية الموقف فى السودان تسوية تكفل وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى، وتقرير مصير أهل فلسطين وحصولهم على حقوقهم المقدسة(٣٦٩)، وتوالت الأحداث بعد ذلك سراعا عندما أصدر النقراشى قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين فما كان من صحيفة الأحرار الدستوريين إلا أن تنشر قرار الحل والنص الكامل لمذكرة عبد الرحمن عمار بدون تعليق(٣٧٠) وعندما اغتيل النقراشى اوردت نفس الصحيفة نبأ الاغتيال باللون الأسود، وفى نفس الوقت أرسل الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الحزب برقيتى تعزية من باريس الأولى إلى أسرة النقراشى والثانية إلى القصر الملكى، ومن ناحية اخرى توافد على دار حزب الأحرار الدستوريين رجال الحزب وشبابه لتبادل التعزية(٣٧١)، تلك كانت أهم العلاقات بين الطرفين، ومن خلال الدراسة يتضح لنا التشابه والتعاون والتناسق بينهما فى الخطط والبرامج السياسية المصرية.

وفيما يتعلق بعلاقة وزارة النقراشى الثانية بحزب مصر الفتاة: نقول بأنه لم يتغير موقف حزب مصر الفتاة بعدم التفاهم فى بداية عهد وزارة النقراشى الثانية التى ألفها في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ونستطيع أن نوضح ذلك جليا عندما ألقى النقراشى بيانا فى مجلس النواب شرح فيه المطالب الوطنية، إذ هاجم حزب مصر الفتاة هذا البيان، وهذا الهجوم يرجع كما ذكرت صحيفتهم - إلى أن البيان لا يؤدى إلى نتيجة ولا ينفع ودعوا الحكومة إلى أن تعلن رأيها فى طريق تحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل(٣٧٢).

واذا كان هناك اتجاهات وخلافات جعلت عدم التعاون بين الطرفين مسألة صعبة، إلا أن الأحداث تطورت وسرعان ما بدأ التأييد بين الطرفين، ولعل أهم ما دلت عليه المواقف الجديدة هو عندما قرر النقراشى عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وهو الرأى الذى دعا إليه حزب مصر الفتاة، وفى نفس الوقت سافر أحمد حسين رئيس الحزب فى ١٣ يناير ١٩٤٧ إلى الولايات المتحدة الأمريكية للدعاية للقضية المصرية والدفاع عن حق وادى النيل فى الحرية والوحدة(٣٧٣)، وعاد دون أن ينتظر عرضها وان كان قد أتى بقرارات اهمها ان حل قضية مصر لن يكون إلا داخل القاهرة، وفى هذا الصدد تحدث أحمد حسين قائلا «عدت من أمريكا دون انتظار عرض قضية مصر على مجلس الأمن لأننى قد اكتشفت بعد خمسة أشهر قضيتها فى نيويورك وفى هيئة الأمم المتحدة، ان قضية مصر ستحل فى القاهرة لا فى أمريكا وأن الدماء المصرية التى سترفع لواء المجد، لا تقولوا إننا لم نستفد شيئا من عرض قضيتنا على مجلس الأمن لأول مرة فى التاريخ الحديث تحدينا انجلترا فى مجتمع دولى ان مصر لن تعود إلى المفاوضة مع انجلترا ولن ترضى بأى قيد يربطها ولا مبرر للانجليز أن يجلوا عن وادى النيل

بدون قيد أو شرط(٣٧٤).

وفى الواقع أن هناك عدة تناقضات بين آراء أحمد حسين ومنهجه الغير محدد فبالرغم من دعوته لعرض القضية المصرية على مجلس الأمن فى بداية الأمر، إلا أنه عاد وقال انه يطالب بعرض القضية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بدلا من مجلس الأمن، وقد تعلل أحمد حسين بذلك لأن مجلس الأمن له عدد محدود من الاعضاء ويؤلف الدول الخمس الكبرى الدائمة، وأغلبها متضامنة مع انجلترا إلى جانب عدد من الدول الصغرى التى يسهل الضغط على كثير منها، اما الجمعية العامة فيمكن أن ينضم دولها الخمس والخمسين إلى جانب مصر، وأن يكون طلب مصر الى الهيئة واحدا وهو الجلاء عن وادى النيل مصر وسودانه على أن يسبق ذلك الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩(٣٧٥).

ومن المواقف الرائعة التى وقفها حزب مصر الفتاة نحو تأييد وزارة النقراشى الثانية أثناء عرض القضية المصرية فقد أذاع الحزب فى ٢٤ أغسطس ١٩٤٧ بيانا شاملا دعا فيه المصريين جميعا إلى الكفاح ضد المستعمر، كما ناشد جميع المصريين نسيان خلافاتهم لكى يقفوا صفا واحداً فى وجه الانجليز ومقاطعتهم(٣٧٦)، وعموما بعد فشل القضية المصرية وعودة النقراشى إلى مصر، وقف حزب مصر الفتاة يؤازر ويهنىء النقراشى فى برقيته التى أرسلها إليها عقب وصوله إلى مصر ويقدر له الجهد العظيم الذى بذله فى مجلس الأمن والذى لا يقلل من شأنها النتيجة التى انتهى إليها ذلك المجلس، ودعا له بالتوفيق لتحقيق وحدة مصر والسوادن(٣٧٧).

ورغم هذا التفاهم، إلا أن حزب مصر الفتاة تغير موقفه ضد وزارة النقراشى وصار يهاجمها وأعلن الحزب أن من الواجب أن يتخذ النقراشى

بعد مجلس الأمن موقفا حاسما فما دامت مطالب البلاد لم تتحقق وما دام الانجليز لا يزالون على عدوانهم فلا مناص مخاصمتهم ومحاربتهم فإذا عجز النقراشى أن يفعل شيئا ضد الانجليز وهو فى الحكم فليتركه وهذا أول واجب وطنى(٣٧٨).

وبقيام حرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ استمرت العلاقات الطيبة بين الطرفين، وخاصة عندما أعلن النقراشى فى ١٣ مايو ١٩٤٨ دخول الجيوش المصرية حرب فلسطين، على الفور أرسل أحمد حسين رئيس الحزب برقية إلى النقراشى يهنئه فيها من صميم قلبه باسم مصر الفتاة على خطوته الحاسمة لانقاذ فلسطين، وأعلن فى برقيته أن لا حزبية اليوم ولا خلافات بل صفا واحدا خلف جيشنا المظفر(٣٧٩).

وقد وجه أحمد حسين نداءً من حزب مصر الفتاة إلى وزارة النقراشى بمناسبة التطورات الأخيرة التى تجرى لفصل السودان نهائيا عن مصر بعد أن أعلن الانجليز قانون الجنسية السودانية الذى لم يسبق اعلانه قبل اليوم وهم يفعلون ذلك، ففى نفس الوقت الذى يمضون فيه قدما نحو تحقيق ما يسمونه مشروعات السودنة التى أعرب الشعب السودانى عن مقاطعته لها، وطالب فى بيانه بأن قضية وادى النيل فى خطر وعلينا ان نتكاتف جميعا لدفع هذا الخطر، وأن الشعب المصرى لن يستقر له حال بغير الجلاء والوحدة(٣٨٠).

وعندما أصدرت حكومة النقراشى قرارها بحل جماعة الاخوان المسلمين، وقف حزب مصر الفتاة مؤيدا لهذا القرار، ونشرت صحيفة حزب مصر الفتاة تؤكد هذا التأييد مقالا «إنه لا يداخلنا اليوم أى حزن أو اسى لحل الاخوان فمن العكس كنا نتوقع ذلك المصير فإذا كان الاخوان المسلمون قد

وصلوا إلى ما وصلوا إليه اليوم فليس ذلك سوى النتيجة الطبيعية لكل هذه المقدسات الفاسدة غير المشروعة، فاذا كانت الجماعة قد تحولت إلى جماعة تستعمل العنف فى كفاحها لتقضى على كل من يرفع رأسه ضدها فقد أصبح من المنطق أن تحلها الحكومة المسئولة عن انشائها وتأسيسها وتمويلها ثم ان الصحيفة تنبأت قبل ذلك فى ٥ أبريل ١٩٤٨ بانه لم يمض عامان حتى كان هذا الشيخ قد فقد كل انصاره (٣٨١)، وعندما أغتيل النقراشى فى مبني وزارة الداخلية، نشرت صحيفة مصر الفتاة خبر اغتياله وأيدت استنكارها لهذا الاغتيال الذى ذهب ضحيته رجل بذل أقصى ما يستطيع من أجل بلاده(٣٨٢)، وهكذا انتهت العلاقة بين الطرفين ويمكننا أن نحصرها فى مرحلتين تمثلت الأولي فى الخصومة الشديدة، بينما المرحلة الثانية فقد اشتملت على التأييد والتقارب.

وعن علاقة وزارة النقراشى الثانية بحزب الفلاح الاشتراكى: فقد بدأت بين الطرفين عند تشكيل بداية وزارة النقراشى الثانية، وبالتحديد فى أوائل عام ١٩٤٧ عندما استأنف النقراشى المفاوضات مع الانجليز، وأصبح واضحا ان تلك المفاوضات تسير فى طريق مسدود، تبع ذلك عندما قرر النقراشى عرض القضية على مجلس الأمن، إذ أيده حزب الفلاح فى هذه السياسة(٣٨٣) ولم يتخلف حزب الفلاح الاشتراكى عن الجهاد فى سبيل القضية المصرية، وأهم ما يؤكد هذا الفهم فقد سافر الأستاذ أحمد كامل قطب إلى امريكا فى ١١ أغسطس ١٩٤٧ أثناء نظر القضية على مجلس الأمن، وقام هناك بكل ما يمكنه من الدعاية لرفع صوت مصر ضد الاستعمار(٣٨٤).

وما كان مندوب بريطانيا ينتهي من القاء خطابه حتى نهض الأستاذ أحمد كامل قطب رئيس حزب الفلاح الاشتراكي في قاعة المجلس صائحا بقوله «إن مصر السلام الدولي في مجلس الأمن أما إلى الحرية أو إلى الموت، وسرعان ما أخرج الأستاذ أحمد كامل قطب إلى خارج أبواب بناء هيئة الأمم المتحدة»(٣٨٥).

وإزاء كل التصرفات التي جرت على يد أحمد كامل قطب من مقاطعة المناقشات اثناء انعقاد الجلسات بالخطابة، وهو أسلوب أثار سخط الأعضاء وأدى إلى احراج الوفد المصري الذي كان يرأسه رئيس الوزراء النقراشي، وكانت نتيجة هذا الاسلوب الغير مرضي من كل الأطراف أن النقراشي تشاجر مع أحمد كامل قطب في ردهات المجلس على مسمع من عبد الرزاق السنهوري، وتذكر الوثائق أن أحمد حسين أرسل عريضة للملك في ١٩٤٧/٨/٢٥ يشكو فيها النقراشي من سوء معاملته له(٣٨٦).

على أن النتيجة التي انتهت اليها تجربة عرض القضية على مجلس الأمن جعلت حزب الفلاح الاشتراكي يعيد النظر في الأسلوب الذي تبعته مصر في المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أرضها فرأى أن سبب ما منيت به البلاد من فشل الى اعتمادها على الدول الاستعمارية وحدها فلماذا إذن جربت الاستعانة بالدول الاشتراكية؟ ومن هذا المنطلق قدم مذكرة الى السفارة السوڤيتية بالقاهرة في ٢٥ فبراير ١٩٤٨ طالبا السماح له بالسفر إلى الاتحاد السوفييتي لدراسة أساليب الحياة الاجتماعية هناك لمدة ثلاثة شهور، وكان قد سبق ذلك باعلان اعتزامه السفر الى الاتحاد السوڤيتي للسعي في توثيق العلاقات بين مصر وروسيا سياسيا وتجاريا لضمان التخلص من الارتباط بعجلة الاستعمار، وأن مصر لو إتجهت إلى الدول الاشتراكية فلابد من أن تتبعها بقية الشعوب العربية، وبذلك يتعرض أمن

الاستعمار للخطر لذلك فإن حكومة النقراشى، سارعت باصدار أمر يقضى بمنعه من مغادرة البلاد إلى أى جهة من الجهات(٣٨٧).

وما لبث أن ظهر دور جديد من العلاقات لحزب الفلاح الاشتراكى حينما قامت حكومة السودان بانشاء جمعية تشريعية بالسودان، وتصدت للمظاهرات التى قامت للاحتجاج على هذا العمل واعتقلت أيضا أعضاء مؤتمر الخريجين العام بالسودان، فشكل الحزب وفدا من أربعة أعضاء من مجلس ادارته وتوجهوا إلى دار السفارة البريطانية بالقاهرة وقدموا احتجاجا على ما تقوم به السلطات البريطانية فى السودان ثم صمموا على احتلال دار السفارة حتي تجاب مطالبهم، ولما لم تجد محاولات رجال السفارة لاقناعهم بمغادرتهم استدعت السفارة البوليس المصرى عن طريق وزارة الداخلية، والتى كان النقراشى وزيرا لها فقام باجلائهم عن السفارة وأجريت النيابة التحقيق معهم ثم اطلقت سراحهم(٣٨٨).

هكذا تنتهى علاقة وزارة النقراشى الثانية بحزب الفلاح الاشتراكى، وفى الواقع قد كان هناك تقاربا فى الأفكار المطروحة من كليهما، وان اختلفت أساليبها لوضع تلك الأفكار موضع التنفيذ.

أما عن علاقة وزارة النقراشى الثانية بحزب الكتلة الوفدية: فقد بدأت فى بداية تولية النقراشى رئاسة تلك الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ فاجتمعت الهيئة الادارية لحزب الكتلة الوفدية برئاسة مكرم عبيد فى ١٨/١٢/١٩٤٦ لتحديد موقفها من تلك الوزارة، وفى نهاية الاجتماع اصدرت القرارات الاتية(٣٨٩):

١- ان وزارة النقراشى لا تمثل الشعب المصرى السودانى فى موقفه من قضية بلاده، وهى غير جديرة بأن تحمل عن الأمة على السعى إلى تحقيق أمانيها.

٢- يجب الرجوع إلى الشعب المصرى فى انتخابات نيابية جديدة، تحاط بجميع الضمانات وتشرف عليها وزارة بعيدة عن التحزب لهذا الحزب أو ذاك لأن الوزارة الحاضرة لا تمثل الشعب تمثيلا نيابيا وطنيا.

٣- تحتج الهيئة على تصريح الحاكم العام للسودان الذى يرمى الى اهدار الوحدة بين شطرى الوادى ولا يسعها إلا أن تطلب من الحكومة الحاضرة بأن تتخذ موقفا رسميا حاسما إزاء هذا التصريح.

٤- ترى الهيئة أن الوزارة الحاضرة ليست هى التى تطمئن إليها البلاد لعرض قضيتها أمام هيئة الامم المتحدة.

٥- ترى الهيئة أن وحدة مصر والسودان لم تشرع لمصلحة أى شطر واحد من شطرى الوادى بل لمصلحتهما معا ومن ثم فلا يجوز أن يتضمن اى مشروع للمعاهدة نصا يترتب على الحكم الذاتى للسودان حق تقرير المصير.

٦- تشيد الهيئة بموقف المفاوضين السبعة(٣٩٠) الذين رفضوا مشروع معاهدة صدقى - بيفن.

ولم يكتف حزب الكتلة الوفدية بما سبق بل استمر فى مسلكه العدائى ضد وزارة النقراشى، ويؤكد هذه الحقيقة أن نشرت صحيفة الحزب مقالا بقلم أحمد قاسم جودة تؤكد فيه أن النقراشى آخر رجل يصلح لتمثيل وجهة النظر المصرية الوطنية أمام هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن(٣٩١).

ولكن حدة الخلاف هذه، ما لبثت أن خفت رويدا عندما وضح النقراشى فى بيانه الوطنى الذى ألقاه فى مجلس النواب وبين موقف حكومته من مطالب مصر الوطنية وانه دائب على صيانة حقوق البلاد، وبعد انتهائه من القاء خطابه، تقدم مكرم عبيد باشا وصافح النقراشى مهنئا على هذا البيان

الوطنى، وقال له مكرم «إننى مددت يدى إلى أخى وزميلى دولة النقراشى، وليس يكفى فى هذا الموقف أن أمد له يدى بل إننى لأسأل الله تعالى أن يعينه ويأخذ بيده»(٣٩٢).

أيضا نشرت صحيفة حزب الكتلة مقالا بقلم المحامى أحمد شرف الدين ينصح النقراشى بأن يبدأ قطع المفاوضات، واعلان بطلان معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩، وأن يسرع إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية(٣٩٣)، وفى نفس الوقت صور مكرم عبيد المبادئ الرئيسية لحزب الكتلة الوفدية فى معناها العام على أنها تدعو إلى تحقيق الاستقلال التام ووحدة مصر والسودان وضرورة الجلاء فورا، وضرورة استفتاء الشعب المصرى فورا، وأن تتولى اجراء الانتخابات وزارة غير حزبية(٣٩٤).

ثم بدأ جو العلاقات بين الحزبين بالعداء وعدم التعاون، مما يؤكد أن تقاربهما كان مجرد تقارب تقتضيه تنسيق المواقف فى مواجهة خصم واحد وهو الانجليز وخير دليل على السطور الجديدة من العلاقات العدائية هجوم مكرم عبيد على النقراشى رئيس الوزراء ووصفه بأنه آخر مصرى يصلح لعرض قضية مصر على هيئة دولية لأنه كان أحد المفاوضين الخمسة(٣٩٥) الذين قبلوا بنود مشروعات معاهدة صدقى – بيفن(٣٩٦)، وعندما سئل عطا عفيفى عضو الكتلة الوفدية عن رأيه فى الوسائل التى يتحقق بها نجاح القضية الوطنية، أجاب بأن الوسائل تتلخص فى تشكيل وزارة قومية تكون موضع ثقة مصر كلها واحترام أهلها، والاقلاع عن سياسة مجاملة الانجليز والتفانى فى ارضائهم وعدم اغضابهم(٣٩٧).

ويتضح لنا من خلال البيانات السياسية التى أدلى بها رئيس حزب الكتلة الوفدية وبعض الأعضاء أن هناك عدة تناقضات فى آرائهم، فقد مر بنا نداء رئيس الحزب السالف الذكر بقطع المفاوضات والالتجاء إلى هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الامن، وعندما اتجه النقراشى إلى هذا الطريق الذى نادوا

به من قبل، ظهر من التشكيك فى عدم جدوى النقراشى عرض القضية المصرية امام مجلس الأمن وضرورة استيفاء الشعب فورا وأن تتولى اجراءات الانتخابات وزارة غير حزبية - بالرغم من ندائه وايمانه بوجوب اللجوء الى هذا الطريق ومد يده للتعاون مع النقراشى والموافقة على خطته السياسية، ونحن نستطيع أن نستشف من أراء مكرم عبيد وحزبه بانه يوحى إلى الجماهير أنه هو الذى يجب أن يفاوض ويعرض القضية دوليا ومعنى ذلك ان يسند الحكم إليه، وليس هذا اجتهادا من جانبنا فهو واضح من البيان السالف الذكر فقد طالب فيه بالرجوع إلى الشعب للاستفتاء، وهذا يعنى بالتالى مجىء حزب الكتلة الوفدية إلى الحكم.

ومما يؤكد قولنا السابق أن مكرم عبيد أدلى بحديث إلى مندوب جريدة البلاغ وضح رأيه فى وزارة النقراشى الثانية، ونستطيع ان نلخص رأيه فى النقاط التالية(٣٩٨):

أولا: يرى مكرم عبيد أن النقراشى وحزبه لا يمثلان إلا أقلية ضئيلة فى الأمة من الناحية الدستورية ومن ناحية المفاوضات نفسها.

ثانيا: إن النقراشى كمفاوض لا يمثل إلا أقلية من المتفاوضين.

ثالثا: يجب عرض قضية مصر على هيئة الأمم المتحدة لاعتبارات عديدة منها انها تجمع بين الأمم الصغيرة والكبيرة بالاضافة إلى أنه يشترط لتتوافر الأغلبية فى مجلس الأمن أن توافق الدول الخمس على أى قرار يتخذ حتى إذا ما شذت واحدة منها انهار القرار وانهارت الأغلبية.

وعموما قبل عرض القضية المصرية على مجلس الأمن بأكثر من شهرين تقريبا، أرسل مكرم عبيد مذكرة تفصيلية فى ٤ مايو ١٩٤٧ إلى النقراشى باسم حزب الكتلة الوفدية، ونستطيع أن نلخص ما ذكر فيها فى الحقائق التالية(٣٩٩):

١- يرى حزب الكتلة الوفدية أن الجمعية العمومية أحق للنقراشى بالاحتكام فى مجلس الأمن حيث يتحتم لاصدار القرارات الحصول على سبعة أصوات من عشرة بعد استثناء انجلترا.

٢- وضحت المذكرة أن يتواجد حق الفيتو فى مجلس الامن، حيث تتضامن من أكثر الدول الكبرى مع بريطانيا فى سياستها وفى اتجاهاته وهذا يعرض قضيتنا للفشل.

٣- بينت المذكرة أن الاحتكام لا يمنع المفاوضة بل يفسح الطريق طبقا للمادة ٣٣ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

٤- اختتمت المذكرة بأن مفاوضات صدقى - بيفن سيكون لها الاعتبار الاول فى تكوين رأى المجلس والأثر الحاسم فى الحل الذى يصل إليه.

ولم يكتف حزب الكتلة بما سبق، بل صرح رئيسه فى ٢٠ يونية ١٩٤٧ فيما اتخذته الكتلة الوفدية من قرارات بشأن القضية المصرية من بينها المطالبة بالرجوع إلى الشعب فى أية نتيجة تصل اليها الحكومة فى احتكامها على أن يكون ذلك على يد وزارة محايدة تقوم باجراء انتخابات حرة ينتخب فيها الشعب ممثلين حقيقيين الذى عهد إليهم متساندين متعاضدين(٤٠٠).

وعلى أية حال فبعد فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن، أصدرت الكتلة الوفدية مذكرة تفصيلية لتوضح رأيها عن الموقف الحاضر وبينت أنها لا يسعها إلا أن تحتج باسم شعب وادى النيل على بيان الحاكم العام وموقف الانجليز من السودان الذى يتعارض مع اتفاقية عام ١٨٩٩ الباطلة(٤٠١).

وباندلاع حرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ اعدت الهيئة الادارية لحزب الكتلة الوفدية مذكرة تفصيلية بشأن أحداث فلسطين وأرسلتها لوزارة النقراشى واحتوت على المطالب الاتية(٤٠٢).

١- تطالب الهيئة بالعدول عن سياسة التردد والتلكؤ فى انقاذ فلسطين والعروبة.

٢- يجب حل مجلس النواب والرجوع الى الشعب وهو صاحب الحق الأوحد فى تقرير مصيره فى ذلك.

٣- يجب أن تتخلى حكومة النقراشى عن الحكم.

وعندما أصدر النقراشى قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين، نشرت جريدة حزب الكتلة الوفدية مختصرا لقرار الحل بدون تعليق(٤٠٣)، ولم يمض على قرار الحل ثلاثة أسابيع حتى وقع حادث اغتيال النقراشى والذى أشارت إليه جريدة الكتلة الوفدية باللون الأسود، وفى نفس الوقت عندما علم مكرم عبيد بنبأ اغتياله بادر إلى دار النقراشى مواسيا ومعزيا أهله(٤٠٤).

وعن علاقة وزارة النقراشى الثانية باليسار المصرى: فالواقع أن اليسار المصرى اختلف مع النقراشى حينما استأنف المفاوضات مع الانجليز بغية تحقيق الاستقلال التام، ولعل الاختلاف يرجع إلى أن اليسار يرفض بشدة مبدأ المفاوضات، موضحا قيمة وحجم الحركة الشعبية وكيف أنها بقادر على التصدى للاستعمار البريطانى(٤٠٥).

ولكن هذا الخلاف ما لبث أن بدأ يتوارى رويدا رويدا، عندما وجد النقراشى اصرارا من الجانب البريطانى على موقفه فقطع المفاوضات، وقرر عرض القضية على مجلس الأمن فى ٢٥ يناير ١٩٤٧، وهذا الرأى نادى به اليسار المصرى(٤٠٦)، وفى نفس الوقت أشادت صحيفة الجماهير بضرورة ايجاد تحالف بين الطبقات العمالية والوفد على أساس أنها ضرورة تقتضيها الظروف الحاضرة، وبشرط أن يستند هذا التحالف إلى برنامج وطنى

مشترك يقوم على أساس حكومة ديمقراطية تعمل على تحقيق الجلاء التام فورا عن وادى النيل دون أى تحالف مع الاستعمار والتوسع فى الحريات الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الاستقلال، وبالإضافة إلى تأهيل الصناعات الكبرى وتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة المتعاونة مع الاستعمار، ومثل هذا البرنامج ضرورى لتوحيد أهداف الجماهير الشعبية من هذه الأحزاب قاعدة لهجومها على الشعب فالكفاح ضد الفاشستيه جزء لا يتجزأ من نظال شعبنا فى سبيل الديمقراطية والاستقلال(٤٠٧).

وعندما أبطأ النقراشى فى عرض القضية المصرية نشرت صحيفة الجماهير مقالا توضح فيه ضرورة زوال وزارته واستفتاء الشعب، وليعلن العمال وليعلن الشعب ذلك، وأكدت بأنه لن تتحقق لمصر حرية أو استقلال قبل ان تتخلص من هذه الحكومة(٤٠٨)، وفى حديث لأحد أقطاب اليسار شهدى عطية الشافعى حيث وضح أن مدلول الاستقلال لا يقتصر على التخلص من النفوذ العسكرى فقط للانجليز إنما يتخطاه إلى المطالبة ايضا بضرورة التخلص من أشكال الاستعمار كافة سواء السياسى منها أو الاقتصادى بالإضافة إلى الشكل العسكرى، وأن المناداة بالتحرر من الاستعمار عسكريا وسياسيا واقتصاديا إنما هو نداء استراتيجى أى أنه نداء استمر أعواما طالما كان هناك احتلالا عسكريا جزئيا كان أو كليا لوادى النيل، وطالما بقيت السيطرة الاقتصادية والسياسية للاستعمار سواء فى شكل قيود أو مخالفات تجارية أو عسكرية(٤٠٩).

وقد حاول اليسار المصرى ارسال مندوب لهم وهو محمد عبد المعبود الجبيلى للدعاية للقضية الوطنية للتعبير عن آرائهم فى مجلس الأمن، إلا انه لم يستطع تحقيق ذلك نظرا لوجود اسمه فى قائمة الممنوعين من السفر(٤١٠).

والواقع لم يكن للجماعات الشيوعية حتى منتصف ١٩٤٧ أى تجمع حزبى مركزى لكن المجموعتين الكبيرتين حمتو وأسكرا استطاعتا تجاوز خلافا تهما مؤقتا واندمجا فى يوليو ١٩٤٧ تحت اسم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) وأقامت هذه الحركة لجنة مركزية، وانطلقت تجند الأعضاء فى المدن(٤١١)، وظهر لها نشاط أثناء عرض القضية المصرية على مجلس الأمن فأذاعت بيانا على الشعب حددت فيه مطالب اليسار المصرى أثناء الاتحاد الذى تكون قائلة «فلتسمعوا العالم صوتكم مدويا أن مطلبكم هو الجلاء التام فورا عن وادى النيل دون قيد أو شرط دون أى تحالف مع الاستعمار ولتعلنوا رفضكم التام لمشروع صدقى - بيفن ولتعلنوا اصراركم على الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ ولتشنوا كفاحا لا يلين على المستعمرين وأذنابهم حتى تطهروا وادى النيل من كل أثر من آثار الاستعمار ليسقط الاستعمار وأذنابه وليسقط مشروع صدقى - بيفن عاش كفاح مصر والسودان فى سبيل الحرية والديمقراطية»(٤١٢).

وعقب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن أعلن اليسار المصرى بأن النضال الشعبى المسلح هو الطريق الواعى والواقى فلا مفر من اللجوء إليه، ولم يبق أمامنا سوى أن تخاطب الاستعمار باللغة التى يفهمها وهى لغة القوة والعنف هى لغة الكفاح الشعبى الذى لا هوادة فيه حتى تطرد الاستعمار وتحقق الاستقلال الكامل، وهى أن يهب الشعب الآن صفا واحدا فى جبهة وطنية تضم جميع العناصر الوطنية، أيا كان لونها السياسى أو الحزبى، ما دامت هى على استعداد لان تخوض معركة رهيبة قاسية دامية لطرد الاستعمار، وفى الواقع أن اليساريين، اعتقدوا تماما أن التخلص من الفاشية ومقاومتها انما هو نفس الخط ونفس المسار الذى لابد أن يتبع أثناء مقاومة الاستعمار لذلك لا بد أن يؤخذ الفاشيون ويعمالوا بلا هوادة حتى

ينسف مقاومة الاستعمار، وأن وجود الفاشية إنما هو تثبيت وتشجيع التقاء الاستعمار وأن كفاحنا ضد الفاشية جزء لا يتجزأ من كفاحنا ضد الاستعمار واعوانه وكل ضربة توجهها الى الفاشية هى ضربة توجه الى الاستعمار ولقد أن للاحزاب والهيئات الديمقراطية المعادية للاستعمار والفاشية أن يدركوا أن دستورنا فى خطر وحديثنا فى خطر وحياتنا فى خطر وأنه ليس أمامنا اليوم سوى طريق واحد هو أن تتكتل جميع العناصر الوطنية المعادية للاستعمار فى جبهة واحدة قوية لتطهير الوطن من الاستعمار، وأذنابه من الرجعيين والفاشيين(٤١٣).

وباعلان حرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ كان من بين التدابير المرتبطة باعلان حالة الحرب شق حملة اعتقالات من الشخصيات الخطرة على الأمن واتخذت الحكومة قرارا خاصا ببناء معتقلين أحدهما فى العباسية والاخر فى حلوان، وسارعت أجهزة البوليس فى القاهرة وبعض المدن الكبرى الأخرى فى صباح ١٤ مايو ١٩٤٨ فور اعلان حالة الحرب باعتقال اليهود والارهابيين والعناصر الخطرة والشيوعيين، وزج فى السجون بالكثير من القيادات النقابية العمالية والطلاب والصحفيين ولا سيما الوفديين اليساريين،واعتقل فى الخامس عشر من أبريل هنرى كوريل أحد مؤسسى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وبائع الكتب الثرى، وقد اعتقل ما يقرب من مائة مواطن شيوعى فور اعلان حالة الحرب فى البلاد، وبلغ اجمالى عدد المعتقلين الشيوعيين بعد بداية الحرب فى فلسطين ما يقرب من ٥٠٠ شيوعى من قادة النقابات التقدمية والطلاب والعمال النشطاء، وفى الواقع كانت الموجة الجديدة من المطاردة والتعقب للشيوعيين من الأسباب التى أدت إلى اضعاف الحركة الشيوعية وتأثيرها على النقابات العمالية اضعافا

شديدا، وانقطعت أواصر الصلة من جديد بينها وبين الإتحاد العالمى للنقابات، فوقف تقريبا نشاط المجموعات الشيوعية والنقابات التقدمية على سطح الحياة السياسية العلنية من مايو ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٠(٤١٤).

تلك هى أهم العلاقات بين وزارة النقراشى الثانية، والأحزاب السياسية المصرية القائمة فى تلك الفترة من البحث، ونستطيع أن نخرج فى النهاية من تلك العلاقات بالحقائق التالية:

أولا: ظل حزب الوفد معارضا لوزارة النقراشى الثانية على طول الطريق.

ثانيا: ظهر تأييد كل الأحزاب كالحزب الوطنى ومصر الفتاة والكتلة الوفدية وحزب الفلاح الاشتراكى واليسار المصرى وأخيرا حزب الأحرار لوزارة النقراشى الثانية وخاصة عندما قرر قطع المفاوضات مع الانجليز وعرض قضية البلاد على مجلس الأمن.

ثالثا: إن الحزب الوحيد الذى سانده وشاركه فى خطته السياسية فى وزارته الثانية على طول الطريق حتى اغتياله هو حزب الأحرار ، واستطاع النقراشى بتعاونه مع هذا الحزب إلوقوف فى مواجهة الاغلبية الشعبية ونعنى به حزب الوفد.

ونستطيع أن نوضح فى ختام هذا الفصل علاقة وزارة النقراشى الثانية بالاحتلال البريطانى، فما من شك فى انه منذ توليه رئاسة الوزارة الثانية وهو يواجه الموقف الدقيق الحرج الذى آلت إليه المفاوضات فى ظروف سياسية صعبة، وكانت لا تزال ثمة مشكلة الجلاء والوحدة اللتين شغلتا جماهير الشعب عامة وطوائف الشباب خاصة، فكان عليه أن يستأنف المفاوضات لبحث هاتين المشكلتين دون ارتباط بالدفاع المشترك، وفى الواقع لقد كان التجاء النقراشى الى بريطانيا للمفاوضات أمرا تقضيه الظروف بغية تحقيق الجلاء والوحدة، فبدأت العلاقات المباشرة بين النقراشى ومستر

بوكر السفير البريطانى بالنيابة أثناء غياب السير رونالد كامبل فى لندن وفى هذه المقابلة طلب النقراشى من السفير البريطانى بأنه يحسن الامتناع عن الافضاء بتصريحات فى انجلترا والسودان قد تفسر بأنها تشجع السودانيين على الانفصال(٤١٥).

ولم يكتف النقراشى بتلك المقابلة، بل استمر فى المفاوضة مع السفير البريطانى رونالد كامبل عند عودته من لندن يوم ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ والتى بدأت المقابلة بينهما يوم ٢٣ من نفس الشهر وقد حاول النقراشى فى هذه المفاوضات أن يحاول دون تمادى بريطانيا والحاكم العام فى السودان فى سياسة فصل مصر عن السودان وأنه يحسن أن يلقى مستر بيفن أو مستر اتلى تصريحا يقول فيه للسودانيين حق الاستمرار فى اتحاد مع مصر وأن بريطانيا لا تعارض فى هذا الحل وتكون سعيدة به(٤١٦)، وقد حاول السفير البريطانى أن يطيل أمر هذه المفاوضات لكسب الوقت فعرض على النقراشى فى أول يناير ١٩٤٧ نصا جديدا لبروتوكول السودان يختلف فى ألفاظه مع بروتوكول صدقى – بيفن وأن اتفق معه فى المعنى ولكن النقراشى لم يقبل هذا النص الجديد(٤١٧).

وما لبث ان غير النقراشى طريق المفاوضات بعد أن تأكد مراوغة الجانب البريطانى وعدم التقدم نحو القضية الوطنية، وأخيرا قرر عرض القضية الوطنية برمتها على مجلس الأمن، وبناء على هذا القرار فقد أعلن فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ فى لندن والقاهرة بأن المفاوضات الدائرة بين البلدين من اجل اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ قد قطعت(٤١٨)، ولكى نعرف حقيقة مؤقف النقراشى من الانتهاء من المفاوضات مع السفير البريطانى يجب أن نذكر من الوثائق ما يدل على ذلك، والذى يبدو واضحا من تلك المقابلة بين النقراشى وبين السفير البريطانى فى يوم ٢٣ أبريل ١٩٤٧، والتى وضح النقراشى فيها بالقول: سأمتنع عن تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ واننا نطالب

بإلغائها، واننا متمسكون بأنه لا يجوز لانجلترا البقاء فى مصر ضد رغبة اهلها(٤١٩) وإن دل موقف النقراشى هذا على شىء فإنما يدل على مدى حرصه على جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء تاما وناجزا وتحقيق الواحدة مع وادى النيل.

ومن الجدير بالذكر أن السفير البريطانى السير رونالد كامبل عندما توترت العلاقات بينه وبين النقراشى توجه إلى قصر القبة فى ١٣ مايو ١٩٤٧ لمقابلة الملك حيث بسط له حالة العلاقات بين مصر وبريطانيا وما صارت إليه من توتر وشكا إليه النقراشى وعرفه أن الحكومة البريطانية لا تخفى إستياءها من تعنت النقراشى، وقد قيل أن الملك أجاب على السفير البريطانى بأنه ملك دستورى وسيحيل الشكوى على رئيس الوزراء لبحثها(٤٢٠)، ومن المواقف المشرفة للنقراشى تبدو واضحة عندما قابله السفير البريطانى مرة أخرى فى ١٩ فبراير ١٩٤٨ اى بعد فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن(٤٢١)، ولعل اهم ما دار فى تلك المقابلة قول النقراشى له: «عجلوا برحيلكم عن بلادنا» وفى أثناء الحديث أعاد السفير الكلام فى المعاهدة واعادة النظر فيها، فقال له النقراشى «هل سنعود إلى الكلام فى معاهدة ١٩٣٦ هيا بنا ندفنها دفنا نهائيا»(٤٢٢).

ذلك هو حديث النقراشى باشا إلى السفير البريطانى عندما كان رئيسا للوزارة الثانية، ولا شك أن معظم مواقفه تجاه الاحتلال البريطانى مواقف مشرفة وحازمة، فقد خاصمه على الملأ فى مجلس الأمن ولم يخضع لنفوذه وعاب سياسة بريطانيا وأبدى سخطه عليها حينما سارت فى الاتجاه المعادى لمصر فاعتبرها قد خانت القضية المصرية، وكل ما ذكرناه دليل قاطع على أنه كان مواطنا مخلصا يعمل لخدمة القضية الوطنية المصرية والسودانية على السواء،وأما قول البعض بأنه كان عميلا للانجليز فهذا قول لا نوافق عليه لأنه بعيد عن الحقيقة.

هوامش الفصل الخامس

(١) د.يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص٣٤١ وانظر أيضا: Deeb Marius : Party politics in Egypt,

- The wafdand Its rivals 1919-1939, London 1979,Plyg.

(٢) F.o.406/221, Sir lampson to Mr Edem, April I6, I937,Tel No 498. Page.

وأنظر أيضا دار الوثائق القومية بالقلعة محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٥/هـ وزارة المواصلات، والوقائع المصرية عدد ٢ فى ١٠/١/٩٣٠ ، ص١.

(٣) أنشأت وزارة جديدة باسم وزارة المواصلات فى ٣ يونية ١٩١٩ بشرط أن يتولى إدارتها وزير ويعاونه وكيل وزارة وتكون هذه الوزارة شاملة المصالح الآتية:- السكك الحديدية والتلغرافات و مصلحة البوستة والملاحة البحرية والنقل الميكانيكى والطرق الرئيسية والكبارى إلخ ... .لمزيد من التفاصيل، انظر المحروسة عدد ٣١٠٨ فى ٣ يونية ١٩١٩.

(٤) الدستور : عدد ٨٥ فى ٢٩/٥/١٩٣٨.

(٥) المصور : عدد ١٢٧٠ فى ١١ فبراير ١٩٤٩، ص ٢٢.

(٦) الحقيقة : عدد ٣٥ فبراير فى ١٩٤٩، ص ٧، ٨.

(٧) البلاغ اليومى : عدد ٢١٠٢ فى ٩ مارس ١٩٣٠، ص ٣.

(٨) المصدر السابق : عدد ٢١١٦ فى ٢٥ مارس ١٩٣٠ ، ص ٦.

(٩) المصدر نفسه : عدد ٢٠٧٦ فى ٤ فبراير ١٩٣٠، ص ٤ والوقائع المصرية عدد : ١٦ فى ١٧ فبراير ١٩٣٠.

(١٠) البلاغ اليومى : عدد ٢٠٨٤ فى ١٣ يناير. ١٩٣٠، ص ٤.

(١١) المصدر السابق : عدد ٢٢٠٨٣ فى ١٢ فبراير ، ص ٤.

(١٢) الوقائع المصرية : عدد ٢٦ فى ١٧ مارس ١٩٣٠، ص٤.

(١٣) كان يعمل بوظيفة مدير مصلحة الموانى وقتذاك.

(١٤) الأهرام : عدد ١٦٢٥٨ فى ١٠/٣/١٩٣٠.

(١٥) البلاغ اليومى : عدد ٢٠٦٢ فى ١٩ يناير ١٩٣٠ ، ص٤.

(١٦) F,o.407/221 I, Sir Lampsen to Mr Eden, April I6, I937. Tel No 498 ,Page. 9I.

وانظر الوقائع المصرية، عدد ٥٩ فى ١٠ مايو ١٩٣٦.

(١٧) الوقائع المصرية : عدد ٦٥ فى ٢٥/٥/١٩٣٦.

(١٨) المصدر السابق : عدد ٧٠ فى ٨ يونية ١٩٣٦.

(١٩) المصدر نفسه : عدد ٧٩ فى ٢٩ يونية ١٩٣٦، ص٤.

(٢٠) المصدر نفسه : عدد ١٠١ فى ١٤/٩/١٩٣٦، ص ٦.

(٢١) المصدر السابق : نفس بالعدد ، ص ٧.

(٢٢) المصدر نفسه : نفس المكان.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) نفس المصدر : عدد ١١٠ فى ١٥/١٠/١٩٣٦ ص ٤.

(٢٥) المصدر السابق : عدد ١١٢ فى ٢٢/١٠/١٩٣٦ ، ص ٤.

(٢٦) نفس المصدر : عدد ١١٥ فى ٢/١١/١٩٣٦، ص٢.

(٢٧) نفسه : عدد ١٢٢ فى ٢٣/١١/١٩٣٦ ، ص ٢.

(٢٨) نفسه : عدد ٦ فى ٢١/١/١٩٣٧، ص٤.

(٢٩) نفسه : نفس المكان.

(٣٠) نفسه : عدد ١٩ فى ٤/٣/١٩٣٧ ، ص٣.

(٣١) نفسه : عدد ٣٦ فى ٢٩/٤/١٩٣٧، ص٢.

(٣٢) نفسه : عدد ٤٦ فى ٣ يونية ١٩٣٧ ، ص ٤.

(٣٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية الرابعة ، دور الانعقاد العادى الثانى ،

مجلد ٣ جلسة (٤١) فى ١٤ يونية ١٩٣٧، ص ١٣٠٦.

(٣٤) الوقائع المصرية : عدد ٧٨ فى ٢٤ يونية ١٩٣٨ ، ص ١.

(٣٥) د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٢، ص ١٦٣.

(٣٦) الدستور : عدد ١٥١ فى ٣ أغسطس ١٩٣٨، ص ١. مقال بعنوان برنامج النقراشى باشا فى وزارة الداخلية.

(٣٧) المصدر السابق : عدد ١١٨ فى ١٢٩٣٨/٧/١ ، ص ٦، وانظر مضابط مجلس النواب : الهيئة السابعة، بدور الانعقاد الثانى، مجلد ١، جلسة (٤) فى ١٩٣٨/١٢/١٣ ، ص ٩١.

(٣٨)الدستور : عدد ١١٨ فى ١٩٣٨/٧/١، ص٩

(٣٩) الدستور : عد ١١٩ فى ١٩٣٨/٧/٢، ص٦. وعدد ١٤٢ فى ١٩٣٨/٧/٢٥ ص٦.

(٤٠) المصدر السابق : عدد ١٢٢ فى ١٩٣٨/٧/٥، ص ٦.

(٤١) وزارة الداخلية : إدارة عموم الأمن العام، تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى فى المدة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧، ص ١-٢ ، الدستور : عدد ١٨٥ فى ١٩٣٨/٩/٧، ص ٧.

(٤٢) الوقائع المصرية : عدد ١٠٣ فى ١٩٣٨/٩/٥ ، ص ٢.

(٤٣) المصدر السابق : عدد ١٠٩ فى ١٩٣٨/٩/٢٦، ص ٣.

(٤٤) الدستور : عدد ٢٣٦ فى ١٩٣٨/١٠/٢٨، ص ٦، عدد ٢٣٩ فى ١٩٣٨/١٠/٣١، ص ٦.

(٤٥) المصدر السابق : عدد ٢١٧ فى ١٩٣٨/١٠/٩ ، ص ٦.

(٤٦) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الرابع عشر، جلسة (٣٣) فى ١٩٣٩/٤/١٧ ، ص ٦٣٩ - ٦٤٠.

(٤٧) الدستور : عدد ٢٠٧ فى ١٩٣٨/٩/٢٩ ، ص ٦.

(٤٨) الوقائع المصرية : عدد ١٣٩ فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٨.

(٤٩) المصدر السابق : عدد ٢ فى ٥ يناير ٣٩ ص ١. وكان نظام التخرج فى مدرسة البوليس كالآتى :

أ : الطلبة الذى يلحقون بهذا القسم من الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان بكالوريا يتخرجون بوظائف أونباشية كونستبلات بماهية ٤ جنيهات و ٧٥٠ مليما ويندرجون فى درجات الصف ضباط العليا ويجوز إدخال الممتازين من هؤلاء بعد مضى ستة شهور على الأقل بترقيتهم والكونستابل درجة ثالثة بماهية ٥٠ جنيها و ٧٥٠ مليما شهريا.

(٥٠) الوقائع المصرية : عدد ١٤٠ فى ١٩٣٨/١٢/٢٢ ، ص ١.

(٥١) الدستور : عدد ٣٢٣ فى ١٩٣٩/١/٢٩ ، ص ٦.

(٥٢) المصدر السابق : عدد ٣٥٣ فى ١٩٣٩/٣/٥ ، ص ١.

(٥٣) نفس المصدر : نفس المكان.

(٥٤) نفس المصدر : عدد ٤١٣ فى ١٩٣٩/٥/٩ ، ص ٧.

(٥٥) نفسه : عدد ٣٣٥ فى ١٣ فبراير ١٩٣٩ ، ص ٧.

(٥٦) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ٢، جلسة (٥٥) فى ١٩٣٩/٥/٨، ص ١٩٤٣.

(٥٧) مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ١، جلسة (٢٥) فى ١٩٣٩/٢/١٣ ، ص ٩٢٤.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل : انظر الفصل الرابع : النقراشى والحياة النيابية.

(٥٩) الدستور : عدد ٧٨٥ فى ٣ يوليو ١٩٤٠ ، ص١.

(٦٠) الوقائع المصرية : عدد ١٠٦ فى ٨ أغسطس ١٩٤٠، ص ٤.

(٦١) المصدر السابق : عدد ١٠٨ فى ١٢ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٤، الدستور عدد ٨١٧ فى ٨ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٣.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل حول تطور اسم وزارة المعارف العمومية، راجع هوامش الفصل الأول، ٦٢١

(٦٣) المصور : عدد ٨٣٠ فى ٦ سبتمبر ١٩٤٠ ، ص ٩.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل حول موقف وزارة على ماهر من دخول مصر الحرب العالمية الثانية : انظر د.رشوان محمود جاب الله، المرجع السابق، ص ٢٢٦ – ٣٤٣.

(٦٥) الدستور : عدد ٥٠٨ فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٩، ص ٦ مقال بعنوان تصريح لوزير المعارف حول برنامجه فى الوزارة، وانظر الدستور عدد: ٥١٦ فى ٢ سبتمبر ، ١٩٣٩، صـ٨.

(٦٦) المصدر السابق : عدد ٥٣٦ فى ١٩٣٩/٩/٢٢، ص ٤. مقال بعنوان : المجانية فى وزارة المعارف.

(٦٧) نفس المصدر : عدد ٥٥٢ فى ٨ أكتوبر ١٩٣٩ ص ٥.

(٦٨) ويدرس فى فرع اللغات السامية الاتية فى المواد الآتية : الأكادى – الكنعانى – الارامى – السامى الجنوبى – علم اللغات – النحو المقارن، ويدرس فى فرع لغات الأمم الاسلامية اللغات الآتية (الايرانية والتركية الأردية (الهند ستانية) ويدرس فى فرع اللهجات العربية اللهجات القديمة والحديثة فى مختلف الأقطار والاقاليم لمزيد من التفاصيل انظر : زكى صالح: صالح وأخر : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا فى أعمال وزارئها، متحف التعليم، الكتاب الثانى، ١٩٥٩ ص ١١١.

(٦٩) مكتبة الوثائق بمتحف وزارة التربية والتعليم ، والوقائع المصرية عدد ١١٢ فى ١٩٣٩/١٠/٥ . ص١.

(٧٠) الدستور : عدد ٥٥٤ فى ١٩٣٩/١٠/١٠، ص ٥ مقال بعنوان جائزة طلعت حرب باشا للتفوق فى التعليم التجارى والصناعى.

(٧١) مكتبة الوثائق بمتحف وزارة التربية والتعليم، مصدر سبق ذكره، والوقائع المصرية عدد ١٣٦ فى ١٩٣٩/١١/١٦ ، ص ٢.

(٧٢) مكتبة الوثائق : المصدر السابق، زكى صالح وأخر لمحات من وزارة التربية والتعليم، المرجع السابق، ص ١١٢.

(٧٣) الدستور : عدد ٥٦١ فى ١٩٣٩/١٠/١٧ صـ٥. مقال بعنوان اللغة الانجليزية

فى المدارس الابتدائية.

(٧٤) المصدر السابق : عدد ٥٧٣ فى ١٩٣٥/١٠/٣٠ صـ٤ مقال بعنوان التدريب العسكرى فى المدارس الثانونية والفنية والخاص بقرار تنظيمه.

(٧٥) اشتمل قرار الدبلومات العملية فى مدرسة الطب وفى مدرسة الصيدلة وفى مدرسة الممرضات والمولدات والمدلكات – لمزيد من التفاصيل انظرا : الوقائع المصرية : عدد ١٣٦ فى ١٩٣٩/١١/١٦ صـ ٧، مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد الثالث، مجلد١، جلسة (٢٩) فى ١٩٤٠/٣/٦، صـ٨٨٨.

(٧٦) المصدر السابق : عدد ١٤٠ فى ١٩٣٩/١١/٣٠ ، ص ١ ، عدد ٣٩ فى ١١ أبريل ١٩٤٠ ، ص ٥ ، عدد ٥٧ فى ١٩٤٠/٥/٢٠، ص ٢.

(٧٧) الوقائع المصرية : عدد ٢٤ فى ١٩٤٠/٣/٧، ص ١. والدستور: عدد ٦٧٩ فى ٥ مارس ١٩٤٠ ، ص٤.

(٧٨) مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثالث مجلد٢، جلسة (٤٦) فى ٩ أبريل ١٩٤٠، ص ١٥٢١. وانظر أيضا : الدستور : عدد ٦٥٣ فى ٤ فبراير ١٩٤٠، ص ٥.

(٧٩) زكى صالح وآخر : لمحات من وزارة التربية والتعليم، مرجع سابق ، ص ١١٤.

(٨٠) الوقائع المصرية : عدد ٢٤ فى ١٩٤٠/٣/٧ ص ٤، الدستور : عدد ٦٧٩ فى ٥ مارس ١٩٤٠، ص ٤. وكان يؤلف المجلس الأعلى للتعليم على الوجه الآتى :

وزير المعارف العمومية رئيسا ، كيل وزارة المعارف ومدير جامعة فؤاد الأول ووكيل وزارة التجارة والصناعة ووكيل وزارة الزراعة ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية والوكيل المساعد لوزارة المعارف – والسكرتير العام لوزارة المعارف العمومية، وأربعة من عمداء كليات جامعة فؤاد الأول ينتخبهم مجلس الجامعة لثلاث سنوات – وخمسة من كبار موظفى الوزارة يختارهم وزير المعارف لمدة ثلاث سنوات من بين المراقبين ورؤساء المعاهد العليا وكبار المفتشين بالوزارة، وثمانية أعضاء من المتهمين بشئون التعليم لمدة ثلاثة سنوات.

(٨١) الوقائع المصرية : عدد ٣٢ فى ٢٥ مارس ١٩٤٠.

(٨٢) الدستور : عدد ٦٩٥ فى ٢٤ مارس ١٩٤٠، ص ٥. مقال بعنوان وزير المعارف يدعو النظار الى تعويد تلاميذهم المواظبة والمثابرة.

(٨٣) زكى صالح وآخر: لمحات من وزارة التربية والتعليم، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

(٨٤) الدستور : عدد ٧١٤ فى ١٥ أبريل ١٩٤٠، ص ٤ مقال بعنوان : تدريس اللغة الفرنسية فى المدارس الابتدائية.

(٨٥) المصدر السابق : عدد ٧١٥ فى ١٦ أبريل ١٩٤٠، ص ٤ مقال بعنوان : وزير المعارف العمومية يقرر اعتبار القرآن الكريم مادة أساسية فى المدارس.

(٨٦) وقد أسندت هذه المهمة إلى لجنة من البارون دى بلوث، ومدام ساكوبولو (من الجمعية المصرية للموسيقى) والدكتور طه حسين مراقب الثقافة العامة بالوزارة، ومحمد فهيم مراقب النشاط المدرسى، ومسيو جورج ريمون مراقب الفنون الجميلة بالوزارة والدكتور محمود أحمد الحفنى مفتش الموسيقى بالوزارة واللجنة مختصة باختيار أعضاء تتألف منهم الفرقة المصرية للموسيقى وتضع نظاما لإدارة هذه الفرقة (أنظر زكى صالح : المرجع السابق ، ص ١١٤).

(٨٧) مكتبة الوثائق بمتحف وزارة التربية والتعليم : مصدر سبق ذكره، زكى صالح : نفس المرجع السابق، نفس المكان.

(٨٨) الدستور : الاعداد ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٦ فى ٢٦ مايو ١٩٤٠، ص ٤ ، ٢٧ مايو ١٩٤٠، ص ٥ ، ٢يونية ١٩٤٠ ، ص ٤.

(٨٩) المصدر السابق : عدد ٧٥٧ فى ٣ يونية ١٩٤٠، ص ٢ مقال بعنوان : تشجيع العاملين خطة حكيمة يستنها النقراشى باشا.

(٩٠) المصور : عدد ٨٣١ فى ١٣ سبتمبر ١٩٤٠ ، ص ٦.

(٩١) الدستور : عدد ٨٤٢ فى ١٩٤٠/٩/٣ ، ص ٢.

(٩٢) الدستور : عدد ٨٤٧ فى ١٩٤٠/٩/٩، ص ٢.

(٩٣) المصدر السابق : عدد ٨٥١ فى ١٩٤٠/٩/١٤ ، ص ٢.

(٩٤) الوقائع المصرية : عدد ١١٨ فى ١٩٤٤/١٠/٩، ص٢ بشأن تعيين النقراشى

فى وزارة أحمد ماهر الأولى، انظر الوقائع المصرية عدد : ١٠/١/١٩٤٥ بشأن تعيينه فى وزارة الدكتور أحمد ماهر الثانية.

(٩٥) د.يونان لبيب رزق : وزارة الخارجية المصرية بين الالغاء ١٩١٤، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٣ ، ١٩٧٦، ص ٢٦٩.

(٩٦) الوقائع المصرية : عدد ١٣٤ فى ٩/١١/١٩٤٤.

(٩٧) المصدر السابق : عدد ١٤٢ فى ٢٠/١١/١٩٤٤ ، ص١.

(٩٨) وكانت الدول العربية المشتركة فى الجامعة العربية هى : العراق وسوريا والأردن ولبنان واليمن السعودية.

(٩٩) د.نبيه بيومى عبد الله : تطور فكرة القومية العربية فى مصر، ص ١٨٨ وانظر أيضا : Lettl Tom : Egypt; London 1958; P.I76.

(١٠٠) الدستور : عدد ٢٢٢٤ فى ١٥/٢/١٩٤٥ ، ص ٢.

(١٠١) الوفد المصرى : عدد ٢٠٩٢ فى ٢٠/٣/١٩٤٥، ص ٣، جلال يحيى وآخر: الوفد المصرى ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، ص ٤٧٤.

(١٠٢) الوفد المصرى : عدد ٢٠٩٥ فى ٢٩/٣/١٩٤٥، ص١، الأهرام : عدد ١٥٩٨ فى ٢٣/٣/٤٥ ص٢، د.نبيه بيومى : المرجع السابق، ص ١٨٩. وحيد الدالى : أسرار الجامعة العربية، ص ٤٧- ٤٩.

(١٠٣) المصور : عدد ٨٣٠ فى ٦/٩/١٩٤٠، ص٩.

(١٠٤) Evans; Trefar,E: The Killearn Diaries, 1946, London,P.Io.

(١٠٥) د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية، الجزء الثانى، دار المعارف، ١٩٧٧ ص ٢٦١.

(١٠٦) المصدر السابق : ص ٢٦١.

(١٠٧) الدستور : عدد ٢٢٣٣ فى ٢٦/٢/١٩٤٥ ، ص ٢.

(١٠٨) الوقائع المصرية : عدد ٣٣ فى ٢٥ فبراير ١٩٤٥ أمر ملكى رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥.

(١٠٩) تألفت وزارة النقراشى الأولى على النحو الآتى : محمود فهمى النقراشى باشا رئيسا للوزراء - ووزيرا للداخلية والخارجية - مكرم عبيدباشا وزيرا للمالية - محمود غالب باشا وزيرا للأشغال العمومية- حافظ رمضان باشا وزيرا للعدل - الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا وزيرا للأوقاف - الأستاذ ابراهيم عبد الهادى وزيرا للصحة العمومية - أحمد عبد الغفار باشا وزيرا للزراعة - الأستاذ ابراهيم الدسوقى أباظة وزيرا للمواصلات - طه محمد عبد الوهاب السباعى وزيرا للتموين - راغب حنا بك وزير دولة - الأستاذ السيد سليم وزيرا للدفاع الوطنى - عبد الرزاق أحمد السنهورى بك وزيرا للمعارف العمومية - حنفى محمود بك وزيرا للتجارة والصناعة - عبد المجيد بدر بك وزير ا للشئون الاجتماعية - الوقائع المصرية: مصدر سابق.

(١١٠) الوقائع المصرية : نفس المصدر السابق ، محمود خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا الملحق الأول جـ ٥، ٦ ص ٤١٧ - ٤١٨.

(١١١) الوقائع المصرية : عدد ٤١ فى ٨ مارس ١٩٤٥ ، ص ١، مرسوم بتعيين وزيرا للخارجية .

(١١٢) د.محمد حسين هيكل، المصدر السابق، ص ٢٦٣.

(١١٣) الوقائع المصرية : عدد ١٦٩ فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٥ ص ١، مرسوم بقبول استقالة وزير العدل.

(١١٤) محمد خليل صبحى: المصدر السابق، ص ٥٥٧.

(١١٥) نفس المصدر والمكان وانظر أيضا : الكتلة الوفدية عدد ٣٨٦ فى ١٩٤٦/١/٢٨، ص١.

(١١٦) هناك فرق بين القرار الوزارى والمرسوم، فالأول يصدر من الوزير نفسه ويوقع عليه فقط، أما الثانى فيصدر من الملك بناء على ما عرضه عليه الوزير وموافقة رأى مجلس الوزراء ويوقع من الوزير المختص والملك بأمر رئيس الوزراء.

(١١٧) الوقائع المصرية: عدد ٣٥ فى ١٩٤٥/٢/٢٦، مضابط مجلس النواب، الهيئة

النيابية التاسعة، دور الانعقاد الأول، مجلد ١، جلسة (٨) فى ١٩٤٥/٢/٢٦ ، ص ١٥٨ ، والأهرام عدد ١٥٧٧ فى ١٩٤٥/٢/٢٧ ، ص ٢ ، والدستور : عدد ٢٢٣٢ فى ٤٥/٢/٢٤ ، ص٢.

(١١٨) الوقائع المصرية : عدد ٣٦ فى ١٩٤٥/٢/٢٦ ، الأهرام : المصدر السابق، ص٣، مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الحادى والعشرين، جلسة (٦) فى ٤٥/٣/١٢ ص ٨٥، الدستور: عدد ٢٢٣٤ فى ١٩٤٥/٢/٢٧.

(١١٩) الدستور : عدد ٢٢٣٦ فى ١٩٤٥/٣/١، ص ٢.

(١٢٠) الوقائع المصرية : عدد ٥٣ فى ٢ أبريل ١٩٤٥، ص ٢.

(١٢١) الوقائع المصرية : عدد ٦٣ فى ١٦ أبريل ١٩٤٥، والدستور عدد ٢٢٧٥ فى ١٦ أبريل ١٩٤٥ ، ص ١-٣.

(١٢٢) الدستور : عدد ٢٢٦٣ فى ٤٥/٤/٢، ص ٢، مقال بعنوان أثر عناية النقراشى بشئون الأمن.

(١٢٣) وقد نص المرسوم على : فى التشرد : مادة ١ : يعد متشردا طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملا، ولا يعد من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطى أعمال وألعاب القمار والعرافة. وما يمثلها. مادة ٢: يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وفى حالة العودة تكون العقوبة بالحبس وبالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، أما فى الاشتباه : مادة ٣ يعد مشتبها فيه كل شخص يزيد سنه على خمسة عشر سنة حكم عليه أكثر من مرة فى احدى الجرائم الآتية أو اشتهر عنه: لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب بعض هذه الجرائم:-

(١) كل هارب من معتقل الطور أو سجون البوليس أو غيرها من المعتقلات وكذلك كل من يكون هاربا أو مسجونا لأى سبب ويكون صدر أمر عسكرى باعتقاله فى إحدى المعتقلات السابقة وتبدأ مدة المراقبة فى حقه من يوم القبض عليه أو تسليم نفسه للبوليس أو الافراج عنه حسب الأحوال(٢) الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك.(٣) الوساطة فى إعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء

المسروقة(٤) تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة.(٥) الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير.(٦) تزييف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو تقليدها مادة ٤ – يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنوات، وفى حالة العودة تكون العقوبة بالحبس أو الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات.

لمزيد من التفاصيل انظر الوقائع المصرية : عدد ١٤٥ فى ٦ أكتوبر ، ص ١٤-١٥.

(١٢٤) الدستور : عدد ٢٢٥٦ فى ٢٥ مارس ١٩٤٥، ص ٢ مقال بعنوان مدى الجهود فى توطيد دعائم شئون الأمن العام.

(١٢٥) لمزيد من التفاصيل عن حالة الأمن فى البلاد وعن سياسة وزارة النقراشى فى شئون الأمن انظر : مضابط مجلس النواب : الهيئة التاسعة، انعقاد أول، مجلدا، جلسة (٢٨) فى ١١ يونية ١٩٤٥ ص ١١٧٦-١١٧٧.

(١٢٦) الدستور : عدد ٢٢٧١ فى ١١/٤/١٩٤٥ ، ص٣.

(١٢٧) الوقائع المصرية : عدد ٥٠ فى ٣٨ مارس ١٩٤٥ ، ص١.

(١٢٨)المصدر السابق : عدد ٥٤ فى ٢ أبريل ١٩٤٥.

(١٢٩) نفس المصدر : عد ١١٩ فى ١/٨/١٩٤٥، صـ١.

(١٣٠) نفس المصدر : عدد ٦٠ فى ١٢ أبريل ١٩٤٥ صـ١.

(١٣١) نفس المكان صـ٢.

(١٣٢) نفس المكان.

(١٣٣) نفس المصدر :، ص٢. عدد ١٢٥ فى ٦ أغسطس ١٩٤٥.

(١٣٤) نفص المصدر : عدد ١٤٢ فى ٢٦/٩/١٩٤٥، صـ١.

(١٣٥) نفس المصدر : عدد ٧١ فى ٣٠/٤/١٩٤٥، صـ٤.

(١٣٦) نفسه : عدد ١٣٣ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٣٥.

(١٣٧) الوقائع المصرية : عدد ٧٧ فى ٨ مايو ١٩٤٥ ، ص ١.

(١٣٨) المصدر السابق: عدد ٨٠ فى ١٠ مايو ١٩٤٥ ص ٢.

(١٣٩) نفس المصدر السابق عدد ٩٤ فى ٧ يونية ١٩٤٥ ص ١.

(١٤٠) نفس المصدر : عدد ١٢١ فى ٤ أغسطس ١٩٤٥ ص ١.

(١٤١) نفسه : عدد ١٢١ فى ٤ أغسطس ١٩٤٥ ، ص ١.

(١٤٢) نفسه : عدد ١٠٦ فى ٥ يولية ١٩٤٥ ، ص ١.

(١٤٣) نفسه : عدد ١١٠ فى ١٦ يولية ١٩٤٥ ، ص ٢.

(١٤٤) نص قرار مجلس الوزراء على : بعد الاطلاع على المادة ٣ (فقرة أخيرة) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية، فقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٩ يونية ١٩٤٥ : أولا : ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار تعتبر منتهية الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات التى تصدر فى المملكة المصرية الا فيما يتعلق عن المسائل العسكرية وتكون إدارة النشر فى كل وقت تحت تصرف رؤساء التحرير ليرجعوا اليها عند الاقتضاء وبوجه خاص فى أحوال الشك أو الشبهات. ثانيا : لا يخل الحكم المبين فى الفقرة الأولى من هذا القرار بتطبيق أحكام القانون العام الموضوعة لمنع الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من وسائل النشر. ثالثا: الاجتماعات العامة لا تخضع لأى قيد غير أحكام القانون العام. رابعا : ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار لا يجوز للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية اصدار أى أمر بالاعتقال فى جميع صوره لمزيد من التفاصيل، انظر الوقائع المصرية : عدد ٩٦ فى ١١ يونية ١٩٤٥، ص ١ ، مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة دور الانعقاد الأول، مجلد ٢، جلسة(٢٤) فى ١١ يونية ١٩٤٥، ص٨٥٤ وانظر عبد الرحمن الرافعى : أربعة عشر عاما فى البرلمان فى مجلس الشيوخ ١٩٣٩ - ١٩٥١، ط ١ مطبعة السعادة بمصر، ١٩٥٥ص ـ٤٢٨.

(١٤٥) ومن الجدير بالذكر أن هذه المذكرة أشارة إلى أن التدابير الإستثنائية التى اتخذتها الحكومة البريطانية والتى سبق ابلاغها للحكومة المصرية لا تزال نافذة انظر مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العادى العشرين، جلسة (١٩) فى ٢٨ مايو ١٩٤٥، ص ٣٥٤.

(١٤٦) من الجدير بالذكر أن ألمانيا استسلمت فى ٧ مايو ١٩٤٥ بلا قيد أو شرط والولايات المتحدة، وروسيا فى ١٤ أغسطس ١٩٤٥ واستسلمت اليابان أيضا، وباستسلامها انتهت الحرب العالمية الثانية لمزيد من التفاصيل انظر : الوقائع المصرية : عدد ١٤٥ فى ٦ أكتوبر ٤٥، ص١ مجلس الشيوخ دور الانعقاد الحادى والعشرين، الجلسة الأولى المنعقدة فى ٨/ ١٠/ ١٩٤٥، ص ٥.

(١٤٧) الوقائع المصرية : عدد ١٢٩ فى ١٨ أغسطس ١٩٤٥.

(١٤٨) لمزيد من التفاصيل حول دستور الدولة المصرية انظر المقطم : عدد ٤١٠٣٨ فى ٢١/ ٤/ ١٩٢٣، ص١.

(١٤٩) الوقائع المصرية : عدد ١٠٥ فى ٤ يولية، ص ١، الأهرام : عد ٢١٦٨٧ فى ٥/ ٧/ ١٩٤٥، ص ٢.

(١٥٠) جريدة المصرى : عدد ٣٠٦٤ فى ١٠ نوفمبر ١٩٤٥ ، ص ٢ ، مقال بعنوان بلاغان رسميان منعا المظاهرات والاحتفال بعيد الجهاد الوطنى.

(١٥١) جريدة المصرى : المصدر السابق، نفس العدد والصفحة.

(١٥٢) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، محافظ الأحزاب السياسية، محفظة رقم ٥٦١ الاخوان المسلمين.

(١٥٣) مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث مجلدا، جلسة (١٤) فى ١٢ فبراير ١٩٤٦، ص ٩٨٠.

(١٥٤) المقطم: عدد ٤١٠٣٨ فى ٢١ ابريل ١٩٢٣، صـ١، رياض شمس : حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر، جـ ١، دار الكتب المصرية ١٩٤٧، ص ٧٠ د.وخليل صابات وأخرون : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ - ١٩٢٤ مكتبة الوعى العربى، ١٩٧٢، ص ٣٨٠ -٣٨٤.

(١٥٥) د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢، ص ٢٦ - ٢٦١، مذكرات ابراهيم عبد الهادى روز اليوسف الاسبوعية، حلقة ٢٤ عدد ٢٨٣٥ فى ١١/ ١٠/ ١٩٨٢، ص ٣٨.

(١٥٦) دار الوثائق القومية بالقلعة : محافظ عابدين ، أوراق ديون جلالة الملك تشريفات محفظة رقم ٦٦٣ . وتذكر الوثيقة أن النقراشى سجل اسمه فى سجل

التشريفات بمناسبة عيدة الجهاد الوطنى.

(١٥٧) الدستور: عدد ٢٢٩٢ فى ٦ مايو ١٩٤٥، ص ١. مقال بعنوان . عيد الشعب وصورة الملك فاروق منشورة تحتها.

(١٥٨) محمد شوكت التونى : أحزاب وزعماء من ١٩١٩ - ١٩٥٢، ط ١ مكتبة مدبولى بالقاهرة ص. ١٥.

(١٥٩) الكتلة الوفدية : عددة ٣٠٨ فى ١٩٤٥/١٠/٢٩، ص ٤.

(١٦٠) كان أحد قادة الوفد ويد النحاس باشا اليمنى وكان متزوجا من انجليزية، وكان يعرف عنه فى أوساط رجال السياسة المصريين انه خير صديق لانجلترا.

(١٦١) حسن يوسف : القصر و دوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، ص٣٤٩.

(١٦٢) طارق البشرى : تاريخ المعارضة المصرية البرلمانية فى مصر: دراسة منشورة بالأهرام عدد : ٣٢٥٥٨ فى ١٩٧٦/١/٣١، ص٧. ولمزيد من التفاصيل حول معارضة حزب الوفد المصرى لوزارة النقراشى الأولى فى مجلس الشيوخ انظر الفصل الرابع.

(١٦٣) جريد الوفد المصرى : عدد ٢١٥٨ فى ١٩٤٥/٦/١٢ ، ص ١.

(١٦٤) المصدر السابق : عدد ٢٢٠٣ فى ١٩٤٥/٨/١٥، ص ٣. مذكرة الوفد المصرى إلى الحكومة البريطانية بشأن مطالب مصر القومية، الأهرام عدد ٢١٧١٣ فى ١٩٤٥/٨/٥، ص ٢ وانظر أيضا : Marlow John : Anglo Egyption Relation I800 - I953, London : I954,P334.

(١٦٥) كان حزب الوفد المصرى فى عام ١٩٤٠ خارج الحكم وفى أول أبريل ١٩٤٠ قدم باسم الشعب المصرى إلى السفير البريطانى مذكرته الوطنية مطالبا فيها الحكومة البريطانية بأن يقطع على نفسها عهدا بانسحاب القوات البريطانية جميعا وفورا من الأراضى المصرية عندما تضع الحرب العالمية أوزارها وأن تكون لمصر حق الاشتراك الفعلى فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والاعتراف بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا. (لمزيد من التفاصيل انظر : الوفد المصرى : عدد ٢٢٠٤ فى ١٩٤٥/٨/٦ ، ص١).

(١٦٦) الوفد المصرى : عدد ٢٢٣١ فى ١٩٤٥/٩/٦ ، ص ٢. مقال بعنوان فى الموقف السياسى.

(١٦٧) المصدر السابق : عدد ٢٣١٧ فى ١٩٤٥/١٢/١٨ ، ص١.

(١٦٨) دار الوثائق القومية بالقلعة : محافظ عابدين، حزب الوفد، محفظة رقم ٢١٦ ، وانظر أيضا : محافظ عابدين، المسألة المصرية، محفظة رقم ٣٧٥.

(١٦٩) الوفد المصرى : عدد ٢٣٦٦ فى ١٩٤٦/٢/١٣، ص ٣ ، نص القرار التى اتخذتها الهيئة الوفدية بشأن الحقوق الوطنية.

(١٧٠) من الجدير بالذكر أن حافظ رمضان اشترك فى وزارة محمد محمود الثانية ١٩٣٧/١٢/٣٠ - ١٩٣٨/٤/٢٧ وزيرا للدولة، مما كان مصدر خلاف كبير داخل الحزب الوطنى، ولم يشترك فى الوزارة التى خلفتها، ثم اشترك فى وزارة حسن صبرى الأولى التى تشكلت فى ٢٧ يونية ٤٠ حتى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وزيرا للشئون الاجتماعية، ولم يشترك فى وزارة حسين سرى، ولا فى وزارة النحاس السادسة التى تشكلت فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، واشترك فى وزارة الدكتور أحمد ماهر الأولى والثانية ٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وزيرا للعدل.

(١٧١) د.زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية من عام عام ١٩٠٧ - ١٩٥٣ ، ص ٩٤.

(١٧٢) اللواء الجديد : عدد ١٨ فى ١٩٤٥/٣/١٥، ص٤ مقال بعنوان مطالبنا القومية ومؤتمر السلام، وانظر عدد : ١٩ فى ١٩٤٥/٣/٢٢ ، ص ٣.

(١٧٣) المصدر السابق : عدد ٤٤ فى ١٩٤٥/١٠/٣ ، ص ١٥.

(١٧٤) كانت تتألف من عبد الرحمن الرافعى، والنواب محمد محمود جلال، وفكرى أباظة، والأستاذ عبد المقصود متولى، وأحمد خيرى بك.

(١٧٥) الأهرام : عدد ٢١٧٥٧ فى ١٩٤٥/٩/٢٥ ص ٣ مقال بعنوان بيان الحزب الوطنى عن الموقف الحاضر، اللواء الجديد عدد ٤٤ فى ٣ أكتوبر ١٩٤٥ ، ص ١٧، الوفد المصرى عدد ٢٢٤٦ فى ١٩٤٥/٩/٢٥.

(١٧٦) الوقائع المصرية : عدد ١٦٩ فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٥، ص ١ مرسوم بقبول

استقالة وزير العدل، الكتلة : عدد ٣٣٢ فى ١٩٤٥/١١/٢٧، ص٢.

(١٧٧) الوفد المصرى : عدد ٣٣٥٩ فى ١٩٤٦/٢/٥. مقال بعنوان بيان من اللجنة الادارية للحزب الوطنى.

(١٧٨) هم الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظة وزيرا للمواصلات - أحمد عبد الغفار باشا وزيرا للزراعة - الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا وزيرا للأوقاف - وحنفى محمود بك وزيرا للتجارة والصناعة.

(١٧٩) د. أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، ط١، دار المعارف ١٩٨٢، ص ٢١٦.

(١٨٠) السياسة اليومية : عدد ٩٠ فى ١٩٤٥/٣/١٥، ص ٢، د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٢ ، ص ٢٦٣.

(١٨١) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الأول، مجلد ٢، جلسة (٣٤) فى ٦ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٦٢٥. والسياسة اليومية : عدد ٢١٢ فى ٤٥/٨/٧ ، ص١.

(١٨٢) السياسة اليومية : عدد ٣٨٤ فى ١٩٤٥/١٠/٣١، ص٩.

(١٨٣) د.أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ، المرجع السابق، ص٢١٦.

(١٨٤) هم محمد صبرى أبو علم، حسين الجندى، على محمد مروان، شفيق سيدهم، أحمد أبو الفضل، حسن الوكيل، عبد اللطيف زعزوع، على عيسى نوار، محمد الحنفى الطرزى، حسين فودة، محمد نجيب جمعة، بهجت أبو على.

(١٨٥) مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين، جلسة (١٦) فى ١٢ فبراير ١٩٤٦، ص ٣٣٠ - ٣٣١. ومن الجدير بالذكر أنه تم تعيين د.محمد حسين هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ فى ٢٣ يناير ١٩٤٥ ، انظر المصدر السابق، جلسة أولى فى ٢٣ يناير ١٩٤٥، ص١٦.

(١٨٦) مصر الفتاة : عدد ٤٠ فى ١٩٤٥/١١/١، ص ٦-١٠، مقال بعنوان: التقرير السنوى لحزب مصر الفتاة.

(١٨٧) لمزيد من التفاصيل حول التعاون بين مصر الفتاة والاخوان : انظر: د.حمادة محمود أحمد : جماعة الاخوان المسلمين ودورها فى تاريخ مصر ١٩٢٨- ١٩٤٩

رسالة ماجستير، ص ٣٢١ - ٣٢٢.

(١٨٨) مصر الفتاة : عدد ٣٢ فى ٥ أغسطس ١٩٤٥ مقال بعنوان : أيها الرجل إما أن تعود البلاد إلى الحرية والمجد وإما أن تفسح الطريق لمن هو أقدر منك بقلم أحمد حسين.

(١٨٩) المصدر السابق عدد : ٣٣ فى ١٩٤٥/٩/١٢، ص ٩-١٠، الأهرام : عدد ٢١٧٢٧ فى ١٩٤٥/٨/٢١، ص ١٢، المطالب القومية ومذكرة حزب مصر الفتاة.

(١٩٠) مصر الفتاة : عدد ٣٤ فى ١٩٤٥/٩/١٩ ، ص ٣ مقال بعنوان : سكت دهرا وعدد ٣٥ فى ١٩٤٥/٩/٢٦، ص٣ . مقال بعنوان: ما دامت الحكومة لم تتحرك فليتحرك الشعب، وانظر نفس العدد ص ٧ مقال بعنوان : أخيرا تكلم النقراشى باشا.

(١٩١) مصر الفتاة : عدد ٤٠ فى ١٩٤٥/١١/١، ص ٨ الوفد المصرى: عدد ٢٢٧٤ فى ١٩٤٥/١٠/٢٨ ، ص ٣.

(١٩٢) مصر الفتاة : عد ٥٣ فى ١٩٤٦/٢/٦، ص٢، مقال بعنوان رأى حزب مصر الفتاة فى الرد البريطانى، وانظر أيضا : الأهرام عدد ٢١٨٦٩ فى ١٩٤٦/٢/٤، ص٣.

(١٩٣) الأهرام : عدد ٢١٧٥٣ فى ١٩٤٥/٩/٢٠ ص ٦، د.رؤوف عباس حامد : حزب الفلاح الاشتراكى ٣٨ - ١٩٥٢ مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٤.

(١٩٤) الأهرام : عدد ٢١٧٨٢ فى ١٩٤٥/١٠/٢٤ ص ٣ مقال بعنوان حزب الفلاح والمطالب الوطنية.

(١٩٥) الأهرام : عدد ٢١٨٧٢ فى ١٩٤٦/٢/٧، ص ٣، موقف حزب الفلاح الاشتراكى من القضية الوطنية.

(١٩٦) وهم : مكرم عبيد باشا وزيرا للمالية - طه محمد عبد الوهاب السباعى - السيد سليم وزيرا للدفاع الوطنى - راغب حنا بك - انظر الوقائع المصرية : عدد ٣٣ فى ١٩٤٥/٢/٢٥.

(١٩٧) Vatikiotis. J:The Modern, History of Egypt, London, I969.P4.

(١٩٨) الكتلة الوفدية : عدد ١٦٥ فى ١٥/٥/١٩٤٥، ص٤.

(١٩٩) المصدر السابق : عدد ٢٧١ فى ١٥/٩/١٩٤٥، ص ٢، ولمزيد من التفاصيل عن بيان النقراشى فى مجلس النواب انظر: مجلس النواب الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد الأول، مجلد ٢، جلسة (٣٤) فى ٧ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٦٢٥ - ١٦٢٦.

والدستور : عدد ٢٤٠٤ فى ١٦/٩/١٩٤٥، ص ٣ مقال بعنوان حديث سياسى لمعالى مكرم عبيد باشا وموقف الحكومة من الأهداف الوطنية.

(٢٠٠) الكتلة الوفدية : عدد ٢٧٨ فى ٢٤/٩/١٩٤٥، ص ٢ ، العدد ٨٤ فى ١/١٠/٤٥، ص ٢.

(٢٠١) المصدر السابق : عدد ٢٨٩ فى ٦/١٠/١٩٤٥، ص٢.

(٢٠٢) نفس المصدر : عدد ٣٣٧ فى ٣/١٢/١٩٤٥، ص ٢ نص القرارين للكتلة الوفدية ، والأهرام عدد ٢١٨١٤ فى ٢/١٢/١٩٤٥ ، ص٣.

(٢٠٣) نفس المصدر : عدد ٣٨٥ فى ٢٧/١/١٩٤٦ ، ص ٢.

(٢٠٤) نفسه ، ص ٢.

(٢٠٥) نفسه : عدد ٣٨٦ فى ٢٨/١/١٩٤٦ ، ص ٢.

(٢٠٦) الوفد المصرى : عدد ٢٣٦٨ فى ١٦/٢/١٩٤٦ ، ص ١ نص استقالة وزراء الكتلة ، وانظر أيضا : الكتلة الوفدية عدد ٤٠٣ فى ١٦/٣/١٩٤٦، ص ٢ وانظر أيضا : Marlow john: op.cit.p336.

(٢٠٧) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ص ١٣٠.

(٢٠٨) د. آمال محمد كامل بيومى السبكى : مرجع سابق، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٢٠٩) نفس المرجع السابق ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢١٠) هى صحيفة العمال والفلاحين والطلبة والموظفين ورئيس التحرير المسئول عنها هو محمود النبوى المحامى، وقد صدر العدد الأول منها فى ٧ أبريل ١٩٤٧.

(٢١١) الجماهير : عدد ٤ فى ٢٨ أبريل ١٩٤٧.

(٢١٢) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ١٠٦.

(٢١٣) الأهرام عدد ٢١٥٧٧ فى ١٩٤٥/٢/٢٧ ، ص ٢. النقراشى باشا كما وصفته صحيفة انجليزية نقلا عن جريدة الديلى ميل.

(٢١٤) الدستور : عدد ٢٣٥ فى ١٩٤٥/٢/٢٨ ، ص٢.

(٢١٥) الأهرام : عدد ٢١٥٩٢ فى ١٩٤٥/٣/١٦ ، ص ٢، النقراشى باشا كما وصفته صحيفة – انجليزية.

(٢١٦) shah abdul Qayyum : Egypt I945-I952, P.32.

(٢١٧) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد ، مجلد ٢، جلسة (٣٤) فى ٧ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٦٢٦.

(٢١٨) مضابط مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى العشرين، جلسة (١٩) فى ٢٨ مايو ١٩٤٥، ص ٣٥٤.

(٢١٩) الأهرام : عدد ٢١٧٢٣ فى ١٩٤٥/٨/١٦. ص ٢.

(٢٢٠) مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ١، الجلسة الافتتاحية فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ ، ص ٤-٥.

(٢٢١) سنتناول ذلك بالتفصيل فى الفصل الخاص بالنقراشى والقضية الوطنية.

(٢٢٢) د.سامى أبو النور عبد المنعم : رسالة دكتوراة سبق ذكرها ، ص ١٤٦.

(٢٢٣) د.سامية حسن سيد ابراهيم : الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية ١٩٠٨-١٩٤٦، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية البنات جامعة عين شمس، ١٩٨٣، صـ٤٢١.

(٢٢٤) د.رأفت الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص ٣٢٢ ، رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، ص ١٢٣ ، وانظر ايضا : Little, Tom: op,cit;p.I70.

(٢٢٥) عبد المنعم الغزالى ٢١ فبراير يوم النضال ضد الاستعمار، ص ١٦، أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣يوليو ، جـ١، ص١٠٢.

(٢٢٦) سيرانيان : المرجع السابق، ص ١٢٣، عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب

الثورة المصرية ، جـ ٢ ص ١٠٢.

(٢٢٧) لمزيد من التفاصيل حول البيان الذى ألقاه النقراشى فى مجلس النواب بجلسة (١٤) فى ١٢/٢/١٩٤٦ انظر الفصل الرابع، د.عبد المنعم ابراهيم الجميعى : الجامعات المصرية والمجتمع ، ص ٩١.

(٢٢٨) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ١٨١ ، شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، ص ٩٧.

(٢٢٩) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع السابق، ص ١٨٠ - ١٨١.

(٢٣٠) مضابط مجلس النواب : المصدر السابق.

(٢٣١) عبد الرحمن الرافعى : نفسه ، ص ١٨١.

(٢٣٢) د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية، جـ ٢، ص ٢٦٧، عبد المنعم الغزالى : مرجع سابق ، ص ١٧.

(٢٣٣) د.أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٤٤٤.

(٢٣٤) د.رافت الشيخ : المرجع السابق، ص ٣٢٢، عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٢. وانظر أيضا. Marlow John : op,cit.p.336.

(٢٣٥) الوقائع المصرية: عدد ١٨ فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ عدد غير اعتيادى، ص ١، كتاب استقالة وزارة النقراشى الأول المرفوع إلى الملك.

(٢٣٦) ولد فى عام ١٨٧٥ ووالده أحمد شكرى باشا من كبار رجال الحكومة فى عهد اسماعيل وتوفيق، وتعلم بمدرسة الفرير الفرنسية حتى تخرج منها، وقد تولى رئاسة الوزارة - ثلاث مرات تمثلت المرة الأولى فى ١٩ يونية - ٤ يناير ١٩٣٣، والمرة الثانية من ٤ يناير - ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ أما المرة الأخيرة فكانت من ١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٩.

(٢٣٧) الوقائع المصرية : عدد ١٢٠ فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٦، ص١.

(٢٣٨) اسماعيل صدقى : مذكراتى ، ص ٦٦.

(٢٣٩) الوقائع المصرية : عدد ١٢١ فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٦، ص ١. أمر ملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٦، والدستور : عدد ٢٦٨٩ فى ١٠/١٢/١٩٤٦ ، ص٣.

(٢٤٠) ثم أصدر مرسوما بتعيين عبد المجيد بدوى باشا وزيرا للخارجية بدلا منه في ١٧ مارس ١٩٤٥.

(٢٤١) الدستوريون هم : أحمد محمد خشبة، محمد على علوية أحمد عبد الغفار، عبد المجيد صالح، ابراهيم دسوقى أباظة، اللواء أحمد عطية، أما السعديون فهم : النقراشى – ابراهيم عبد الهادى – عبد الرزاق أحمد السنهورى – عبد المجيد بدر – محمود حسن – نجيب اسكندر.

(٢٤٢) كان آخر تلك الاقالات هى إقالة الملك فاروق لوزارة النحاس السادسة التى تشكلت فى المدة من ٢٦ مايو ١٩٤٢ حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ – لمزيد من التفاصيل، انظر الوقائع المصرية، عدد ١١٧ لسنة ١٩٤٤.

(٢٤٣) الوقائع المصرية : عدد ٢٠ فى ٦ مارس ١٩٤٧، ص ٢.

(٢٤٤) الدستور : عدد ٢٦٩٠ فى ١٩٤٦/١٢/١١، ص٢ مقال بعنوان الأسباب الحقيقة لاستقالة محمد على عنوبة من وزارة النقراشى الثانية.

(٢٤٥) الوقائع المصرية : عدد ١٦ فى ٢٠ فبراير ١٩٤٧، ص٢.

(٢٤٦) المصدر السابق : عدد ١٩٢ فى ١٩٤٨/١٢/١٦، ص١.

(٢٤٧) نفسه: عدد ١٤٢ فى ١٩٤٨/٩/٢٣، ص٢.

(٢٤٨) نفس المصدر : عدد ١٠٦ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٧، ص ١ مرسوم بتعديل تأليف الوزارة، الوقائع عدد ٣ فى ٥ يناير ١٩٤٨، ص ٤ المرسوم الخاص بتعيين الفريق محمد حيدر وزيرا للدفاع الوطنى رئيسا للقوات المرابطة بدلا من اللواء أحمد عطية.

(٢٤٩) الوقائع المصرية : عدد ٩ فى ٢٤ يناير ١٩٤٨، ص ٢.

(٢٥٠) نفسه : عدد ١٢١ فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٦، ص ١، أمر ملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٦ صادر إلى النقراشى باشا.

(٢٥١) الوقائع المصرية : عدد ١٢١ فى ١٠ ديسمبر ، ص ١٢، جواب النقراشى باشا إلى الملك فاروق.

(٢٥٢) المصدر السابق : عدد ١٢٣ فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦، ص ١.

(٢٥٣) نفس المصدر : عدد ١٨ فى أول مارس ١٩٤٧.

(٢٥٤)نفسه : عدد ٣ فى ١٩٤٧/١/٩.

(٢٥٥) نفسه: عدد ٤١ فى ٨ مايو ١٩٤٧، ص ٩-١٠.

(٢٥٦) نفسه : عدد ٣١ فى ٤٧/٤/١٠، ص ١.

(٢٥٧) نفسه : عدد ٣٦ فى ٢٤ أبريل ٤٧، ص ١.

(٢٥٨) نفسه : عدد ٣٦ فى ٢٤ ابريل ١٩٤٧ ، ص١.

(٢٥٩) نفسه : عدد ٥٠ فى ٥ يونية ١٩٤٧ ، ص١.

(٢٦٠) نفسه : عدد ٥٨ فى ٣ يولية ١٩٤٧، ص٣.

(٢٦١) نفسه : عدد ٦٧ فى ١٧ يولية ١٩٤٧، ص ١.

(٢٦٢) نفسه : عدد ٧٤ فى ١١ أغسطس ١٩٤٧.

(٢٦٣) نفسه : عدد ٨٦ فى ١٥ سبتمبر ٤٧، ص١.

(٢٦٤) نفسه : عددى ١٨ فى ٤٨/٢/٢٩، ص٣، عدد ٢٦ فى ١٩٤٨/٢/٢٦ ، ص٢.

(٢٦٥) نفسه: عدد ٢٦ فى ١١ مارس ١٩٤٨ ، ص ١.

(٢٦٦)نفسه : عدد ١٠٨ فى ٢٩ يولية ١٩٤٨، ص ١.

(٢٦٧) نفسه : عدد ١٠٩ فى ١٩٤٨/٨/١٢ ، ص ٢.

(٢٦٨) نفسه : عدد ١٩٨ فى ١٩٤٨/١٢/٢٧، ص ١.

(٢٦٩) نفسه : عد ٤١ فى ٨ مايو ١٩٤٧، ص ٥ وقد نص القرار على : ١- تبدأ الدراسة فى السبت الأول من شهر أكتوبر وتنتهى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو، ٢- تنقسم السنة الدراسة إلى فصلين دراسيين. ٣- يلتحق جميع الطلبة بالكلية داخليا. ٤- الرسوم المدرسية السنوية تدفع على قسطين متساويين الأول قبل الدراسة والثانى قبل أو فبراير، أما الرسوم الإضافية فتدفع جميعا مع القسم الأول قبل الدراسة الثانية قبل أو فبراير، أما الرسوم الإضافية فتدفع جميعا مع القسم الأول على الطلبة ودفع ثمن ملبوساتهم وأدواتهم الشخصية طبقا لما تقرره إدارة الكلية، ٥- يقضى الطلبة الأجازات الدراسية خارج الكلية. ٦

– يعقد امتحان سنوى فى مقر الدراسة لكل فرقة ويكون هذا الامتحان على دورين الأول فى النصف الأول من شهرى يونية، والثانى فى النصف الأول من شهر سبتمبر.

(٢٧٠) المصدر السابق : نفس المكان. وقد اشترط القرار لقبول الطلبة كالآتى : ١– أن يكون حاصلا على درجة الليسانس فى الحقوق من الجامعات المصرية أو على شهادة المعادلة فى القوانين الدولية ٢– أن يكون حسن السيرة ولم يسبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة ماسة بالشرف. ٣– أن يكون الطالب مصريا. ٤– ألا يقل سنة عند بدء الدراسة عن ١٩ سنة ولا تزيد على ٢٦ سنة ٥– أن يقرر القومسيون الطبى العام استكماله لشروط اللياقة الطبية المقررة للخدمة. ٦– مدة الدراسة سنة واحدة ويمنح وزير الداخلية الطلبة الناجحين فى هذا القسم شهادة باسم «دبلوم معاونى الإدارة».

(٢٧١) نفس المصدر : نفس المكان ، ص ٧، ويشترط لقبول الطالب لهذا القسم ١– أن يكون مصريا ٢– أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية (القسم العام) أو على شهادة الصنائع نظام خمس سنوات ٣– أن يكون حسن السيرة لم يسبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة ماسة بالشرف ٤– أن يقرر القومسيون الطبى العام استكماله لشروط اللياقة الطبية المقررة للخدمة ٥– ألا يقل سنة عند بدء الدراسة عن ١٨ سنة ولا تزيد على ٢٥ سنة ٦– ألا يقل طول قامته عن ١٦٨ سنتيمتر ولا متوسط عرض صدرة عن ٨٥ سنتيمتر ٧– أن ينجح فى كشف الهيئة ٨– ألا يكون متزوجا ٩– مدة الدراسة سنتان والدراسة تكون داخلية.

(٢٧٢) نفس المصدر السابق : نفس المكان، ص ٩. واشترط القرار بأن يلحق بكلية البوليس الملكية قسم خاص لتعليم جنود البوليس، ومدة الدراسة ثلاثة أشهر، ويقبل به كل سنة أربع دفع عدد كل منها مائتا جندى ويعقد لهم امتحان فى نهاية كل مدة وتدفع مرتباتهم الأصلية وتعتبر مدة دراستهم بالكلية مدة ندب بدون بدل سفر ويتناولون الغذاء بالكلية مجانا.

(٢٧٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة دور الانعقاد ٣، مجلد ٣، جلسة (٣٢) فى ٩ يونيو ١٩٤٧، ص ٢٤٥٠، بيان النقراشى عن سلامة الأمن فى مصر.

(٢٧٤)د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٤، د.على الرجال وآخران : السعديون فى ١٥ عاما، ص ٢٧ ،.وانظر أيضا مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية التاسعة دور الانعقاد ٣، جلسة (٣٣) فى ١٤ يونية ١٩٤٧ ، ص ٢٦٥٤.

(٢٧٥) الوقائع المصرية : عدد ١٦٨ فى ٦ نوفمبر ١٩٤٨.

(٢٧٦) صوت الأمة : عدد ٧٥٣ فى ٤٨/١٢/٣١ ، ص ٥.

(٢٧٧) الوقائع المصرية : عدد ٧٢ فى ٤ أغسطس ١٩٤٧، قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة.

(٢٧٨) د.جمال الدين محمد سعيد : اقتصاديات مصر، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٥٠ ، ص ١٠٦.

(٢٧٩) مضابط مجلس الشيوخ : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين، جلسة (١١) فى ١٩٤٨/١/٢٦، ص ٣٣٨.

(٢٨٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣ ، ص ٢٧٥.

(٢٨١) د.على الرجال وآخران: المرجع السابق ، ص ٦٠.

(٢٨٢) د.أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣، ط ١، دار المعارف ١٩٨٢ ، ص ٤٥٥.

(٢٨٣) الوقائع المصرية : عدد ١٠٨ فى ٢٩ يولية ١٩٤٨، ص ١- ١٠٥.

(٢٨٤) المصدر السابق : عدد ٨٤ فى ٨ سبتمبر ١٩٤٧، ص ١.

(٢٨٥) نفس المصدر السابق : عدد ٦٠ فى ٩ يولية ١٩٤٧، ص١.

(٢٨٦) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣، ص٢٧٧ ولمزيد من التفاصيل حول قانون العمد انظر : مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور ٣ ، مجلد ٤ ، جلسة (٣٦) فى ٢ يولية ١٩٤٧ ص٢٣٦٤ - ٢٣٦٦.

(٢٨٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٧٥.

(٢٨٨) الوقائع المصرية : عدد ٦٨ فى ٢١ يولية ١٩٤٧، ص ٦.

(٢٨٩) المصدر السابق ، عدد ٤٨ فى ١٢٣ مايو ١٩٤٨.

(٢٩٠) نفس المصدر السابق: عدد ٩٠ فى ٢٩ سبتمبر ٤٧، ص ١.

(٢٩١) نفسه : عدد ١٠٠ فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧، ص١.

(٢٩٢) نفسه : عدد ٩٧ فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٧، ص١.

(٢٩٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣٥.

(٢٩٤) الحقيقة : عدد ٤ فى ١٥ يوليو ١٩٤٦، ص ٣ مقال بعنوان : النقراشى ينضح أهل الفن، وانظر أيضا : أحمد المغازى الحركة الوطنية والتخطيط الفنى ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، مجلد ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١، ص ٢١٥ - ٢١٦.

(٢٩٥) تتكون أرصدة مصر الاسترلينية عن السنوات الانجليزية المستخدمة كغطاء للبنكنوت والأموال المستثمرة فى المملكة المتحدة لحساب المقيمين فى مصر، بشرط استمرار هذا القانون لمدة اقصاها سنة ابتداء من تاريخ العمل به.

(٢٩٦) د.راشد البراوى وآخر : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط ٣،ص٢٨٢.

(٢٩٧) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية ٩، دور الانعقاد العادى الرابع، مجلد١، جلسة ١٤، فى ٢ فبراير ١٩٤٨، ص ٦٥٩، النقراشى يلقى بيانا عن الأرصدة الاسترلينية، وانظر أيضا : وزارة المالية : الوثائق الخاصة بالمفاوضات التى دارت فى لندن بشأن أرصدة مصر الاسترلينية، ص ٩ وانظر :

Parliamentary Debataes: House of commons, Vol.,450,22,April,1984,PP_212-213.

(٢٩٨) روزا اليوسف الأسبوعية : عدد ١٠٢١ فى ٧ يناير ٤٨، ص ٨ ، مضابط مجلس النواب ص ٦٦٠، د.راشد البراوى: المرجع السابق ، ص ٢٨٤.

(٢٩٩) Parliamentary Debates:op.cit.ip.212.

(٣٠٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص ٢٧٤.

(٣٠١) د.محمد فريد عبد المجيد حشيش: معاهدة ١٩٣٦ وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، رسالة دكتوراه غير

منشورة بكلية الآداب بجامعة عين شمس ١٩٧٥، ص ١١٥-١١٦، محمود سليمان غنام المحامى : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجه العملية : دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩٣٦، ص٢٧١ - ٢٧٢.

(٣٠٢) المصور : عدد ١٢١١ فى ٢٦/١٢/١٩٤٧، ص ٤.

(٣٠٣) كانت الحكومة قد تعهدت أن تدفع إلى الحكومة البريطانية فى كل سنة من السنين الأربع عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ مبلغا من المال لتغطية المرتبات الإضافية لرجال البعثة ومطالبهم الخاصة بالمعاش أو المرض أو العاهه أو الوفاه.

(٣٠٤) المصور : المصدر السابق ، نفس المكان.

(٣٠٥) F.0371/45946.1945

(٣٠٦) من كيلرن السفير البريطانى بالقاهرة إلى الراين هونورابل انتونى إيدن وزير الخارجية فى ٢٩ مايو ١٩٤٥. F.O.371/45947

(٣٠٧) من القاهرة إلى وزارة الخارجية فى ٢/١/٩٤٦ . F.o.37I.53268

(٣٠٨) من لورد كيلرن السفير البريطانى إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٥ يناير ١٩٤٦ . F.o.37I.53268

(٣٠٩) من الماجور جنرال والتركلاتربك رئيس البعثة العسكرية البريطانية إلى صاحب السعاد السفير البريطانى بالقاهرة فى ١٠ فبراير ١٩٤٦ .

F.O.37I/53268.

(٣١٠) من رونالد كامبل السفير البر يطانى بالقاهرة إلى الرايت هونورابل بيفن وزير الخارجية فى ١٤ فبراير ١٩٤٦. F.o\371/35268

(٣١١) د.عبد الوهاب بكر محمد : الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦ - ١٩٤٧ ، ط ١، دار المعارف ١٩٨٢ ، ص ٢٨٩.

(٣١٢) د. عبد الوهاب بكر محمد : المرجع السابق، ص ٢٩٠. وانظر ايضا:

Royal Institu te of International Affairs: Great Britain and Egypt 1914 - 1951, p99.

(٣١٣) د.عبد الوهاب بكر محمد : نفس المرجع السابق، ص ٢٩٠ - ٢٩٢.

(٣١٤) د.عبد الوهاب بكر محمد : نفسه، ص ٣٠٠ - ٣٠٦.

(٣١٥) الكتلة الوفدية : عد ٦٨٩ فى ١٩٤٧/١/٢١ ، ص ١.

(٣١٦) الجماهير : عدد ٧ فى ١٩ مايو ١٩٤٧، ص ١.

(٣١٧) سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥- ١٩٥٢ ، ص١٩٩.

(٣١٨) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثور المصرية، جـ ٣، ص ٢٥٢.

(٣١٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٢.

(٣٢٠) لمزيد من التفاصيل لمعرفة علاقة وزارة النقراشى الثانية بالقصر انظر: د.سامى أبو النور عبد المنعم : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية آداب القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٠٦، ١٤١ - ١٤٧.

(٣٢١) محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية و سياسية ١٨٧٥ - ١٩٥٦، المركز العربى للبحث والنشر بالقاهرة ، ١٩٨٢، ص ٣٩٦-٣٩٧.

(٣٢٢) الوقائع المصرية : عدد ١٥ فى ١٩٤٧/٢/١٧ ، ص ١ أمر ملكى رقم ٧ لسنة ١٩٤٧.

(٣٢٣) د.يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٤٨٦.

(٣٢٤) مضابط مجلس الشيوخ : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين، جلسة (٤٤) فى ٩ يونية ١٩٤٧، ص ١٠٧٩، انظر أيضا حسن يوسف : القصر و دوره فى السياسة المصرية ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٣٢٥) الوقائع المصرية : عدد ١٠٦ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٧، ص ١.

(٣٢٦) د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ٤٨٣.

(٣٢٧) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص٤٨٧.

(٣٢٨) لمزيد من التفاصيل حول دستور الدولة المصرية الذى صدر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ أنظر المقطم عدد : ٤١٠٣٨ فى ١٩٣٤/٤/٢١، صـ ١، ٢.

(٣٢٩) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى ٣، مجلد ١، جلسة (١٣) فى ١٩٤٧/١/٢٧، ص ٥٤٥. وأنظر أيضا حسن يوسف : مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٤.

(٣٣٠) السياسة اليومية : عدد ٨٦٣ فى ١٩٤٧/٩/٢٢ صـ١، الأخوان المسلمون اليومية : عدد ٤٢٥ فى ١٩٤٧/٩/٢١ صـ١، فتحي رضوان: عصر ورجال صـ٥٦٧.

(٣٣١) الأساس : عدد ٢٨٦ فى ٦ مايو ١٩٤٨، ص ١.

(٣٣٢) المصدر السابق : عدد ٢٨٧ فى ٧ مايو ١٩٤٨ صـ١. مقال بعنوان النقراشى باشا توجه إلى قصر عابدين لقيد اسمه فى سجل التشريفات الملكية مهنئا الملك بالذكرى الثانية عشرة لعيد جلوسه السعيد.

(٣٣٣) الحوادث : عدد ٤٩ فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

(٣٣٤) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢، ط ٢، مكتبة مدبولى بالقاهرة ٧٣، ص ١٥٩.

(٣٣٥) مصر : عدد ١٤٣٣٦ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩ ، ص ١ المقطم : عدد ١٨٥٨٢ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩، ص ١ ، صوت الأمة : عدد ٧٥٣ فى ١٩٤٨/١٢/٣١، ص ٤، السياسة اليومية ، عدد ١٢٥٧ فى ١٩٤٨/١٢/٣٠، ص ١. لأول مرة فى التاريخ الحديث يتشرك الملك فى صلاة الجنازة على النقراشى.

(٣٣٦) المصرى : عدد ٣٤٠٠ فى ١٩٤٦/١٢/١٣، ص ٢، الدستور : عدد ٢٦٩٢ فى ١٩٤٦/١٢/١٣، ص ٢.

(٣٣٧) صوت الأمة : عدد ١٦٥ فى ١٩٤٧/٢/٤، ص ١ ، ٣. مقال بعنوان : بيان الوفد المصرى بشأن القضية، وعدد ١٦٦ فى ١٩٤٧/٢/٥ ، ص ١.

(٣٣٨) الأهرام : عدد ٢٢٢٧٧ فى ١٩٤٧/٦/٢٠ ، ص٣ . وصوت الأمة : عدد ٢٠٣ فى ١٩٤٧/٧/١٤.

(٣٣٩) د.محمد فريد عبد المجيد حشيش : حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ رسالة ماجيستير غير منشورة بآداب عين شمس ، ١٩٧٠، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٣٤٠) صوت الأمة : عدد ٣٠٣ فى ٤٧/٧/١٥، ص ١ الوفد المصرى يقرر السفر الى

أمريكا نص الخطاب المرسل الى حكومة النقراشى ووزير المالية وانظر أيضا : عدد ٣٠٤ فى ١٩٤٧/٧/١٦ ص ١، بيان الوفد المصرى الى ابناء الوادى الأمين، ص ١.

(٣٤١) صوت الأمة : عدد ٣٠٧ فى ٢٠ يولية ٤٧، ص ١ نص برقية النحاس إلى مجلس الأمن والى سكرتير هيئة الامم المتحدة، وانظر أيضا الأهرام : عدد ٢٢٣١٨ فى ٢٠ يولية ٤٧ ص ٢.

(٣٤٢) صوت الأمة : عدد ٣٦١ فى ١٩٤٧/٩/٢١، ص ١-٥. الوفد المصرى يذيع أمس ثلاث وثائق خطيرة.

(٣٤٣) المصدر السابق.

(٣٤٤) الحوادث : عدد ٤٩ فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، ص ١، مقال بعنوان : موقف النحاس من حل الاخوان المسلمين، ومسامرات الجيب : عدد ١٨١ فى ١٩٤٨/١٢/٢٥، ص ٣، مقال بعنوان رأى النحاس فى حل جمعية الاخوان المسلمين.

(٣٤٥) صوت الأمة : عدد ٧٣٥ فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ٤.

(٣٤٦) المصدر السابق : عدد ٧٥٢ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩.

(٣٤٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ص ١٣٣.

(٣٤٨) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد الثالث، مجلد ١، جلسة (٩) فى ١٩٤٦/١٢/٣١، ص ٣٦٠، وانظر أيضا صوت الأمة: عدد ١٣٦ فى ١٩٤٧/١/١، ص ٣.

(٣٤٩) صوت الأمة : عدد ١٣٧ فى ١٩٤٧/١/٣، ص ٢ قرارات الحزب الوطنى، د.زكريا سليمان بيومى : المرجع السابق، ص ٩٥.

(٣٥٠) عبد الرحمن الرافعى : أربعة عشر عاما فى البرلمان ، ص ٤٩٤-٤٩٦.

(٣٥١) زكريا سليمان الرافعى : نفس المرجع السابق ، ص ٩٦.

(٣٥٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٣٥٣) اللواء الجديد : عدد ٥٠ فى ٢٥ مارس ١٩٥٢، ص ١ مقال بعنوان : كفاح

الحزب الوطنى وأهدافه للأستاذ فتحى رضوان لجريدة فرنسية.

(٣٥٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، المرجع السابق : ص ٢٧٠.

(٣٥٥) هم : أحمد خشبة (العدل) ، محمد علوبة (الأوقاف)، أحمد عبد الغفار (الزراعة)، عبد المجيد صالح (الأشغال) ابراهيم دسوقى أباظة(المواصلات) ثم اللواء أحمد عطية (الدفاع الوطنى).

(٣٥٦) الوقائع المصرية: عدد ١٢١ فى ١٩٤٦/١٢/١٠.

(٣٥٧) السياسة اليومية : عدد ٦٢٣ فى ١٩٤٦/١٢/١١، ص ١ تحفظات الأحرار الدستوريين فى برنامج الوزارة مقال للدكتور محمد حسين هيكل وانظر : د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣ ، ص ٦٩.

(٣٥٨) المصدر السابق : عدد ٦٢٥ فى ١٩٤٦/١٢/١٤ ص ٢، مقال بعنوان : رأى دسوقى أباظة فى تصريح النحاس باشا.

(٣٥٩) السياسة اليومية : عدد ٦٦٣ فى ١٩٤٧/١/٢٧، ص ٢، مقال بعنوان : رأى الأحرار الدستوريين فيما يعرضه النقراشى على مجلس الأمن.

(٣٦٠) المصدر السابق : عدد ٦٦٩ فى ١٩٤٧/٢/٣، ص ٢ حديث للدكتور هيكل عن الهيئة الدولية التى تعرض عليها القضية الوطنية، وانظر أيضا : « د.أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين، مرجع سبق ذكرة، ص ٢٢٧.

(٣٦١) السياسة اليومية : عدد ٧٣٧ فى ١٩٤٧/٤/٢٤، ص ٢، وأنظر أيضا : د.أحمد زكريا : نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٧.

(٣٦٢) السياسة اليومية : عدد ٧٦٦ فى ١٩٤٧/٥/٢٨، ص ١ مقال بعنوان : كذب مراسل المانشستر جارديان لا الدستوريون ولا غيرهم مستعدون للمفاوضة مع الانجليز وانظر أيضا : د.أحمد زكريا الشلق: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٣٦٣) من الجدير بالذكر أنه قد اشترك من حزب الأحرار الدستوريين كل من عبد المجيد صالح وأحمد رمزى.

(٣٦٤) د.أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين، نفس المرجع السابق، ص ٢٨د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة ، جـ ٣ ، ص ٦٩ - ٧١.

(٣٦٥) د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٣، ص ٧٣-٧٤.

(٣٦٦) السياسة اليومية : عدد ٨٥٣ فى ١٩٤٧/٩/٩ ، ص ١.

(٣٦٧) الدولة المصرية : مصر في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك من ٩/١٦ الى ١٩٤٧/١١/٢٩ ، ص ١٩١ – ١٩٩ د.محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٧٥ – ٨٥.

(٣٦٨) د.أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق ، ص ٤٥٢ – ٤٥٣.

(٣٦٩) السياسة اليومية : عدد ١٢٤٤ فى ١٩٤٨/١٢/١٥ ، ص ٢ ، مصر الفتاة عدد ١٨٦ فى ١٩٤٨/١٢/١٧ ، ص ٤.

(٣٧٠) السياسة اليومية : عدد ١٢٣٩ فى ١٩٤٨/١٢/٩ ، ص١.

(٣٧١) المصدر السابق : عدد ١٢٥٦ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩ ، ص ١ ، أخبار اليوم: عدد ٢١٩ فى ١٩٤٩/١/١٥ ، ص ١.

(٣٧٢) مصر الفتاة : عدد ٥٢ فى ١٩٤٦/١٢/١٨ ، ص ٣.

(٣٧٣) دار الوثائق القومية بالقلعة : محافظ عابدين، محافظ الأحزب السياسية، محفظة رقم ٢٤ حزب مصر الفتاة

(٣٧٤)د. آمال محمد كامل بيومى السبكى : التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥–١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٠٢.

(٣٧٥) الأهرام : عدد ٢٢٢٥٨ فى ١٩٤٧/٥/١١ . مقال بعنوان : مصر الفتاة والموقف الحاضر.

(٣٧٦) صوت الأمة : عدد ٣٣٧ فى ١٩٤٧/٨/٢٥ ، ص ٣. بيان سياسى لحزب مصر الفتاة عن قضية مصر فى مجلس الأمن.

(٣٧٧) الاخوان المسلمون اليومية : عدد ٤٢٥ فى ١٩٤٧/٩/٢١ ، ص ١ مقال بعنوان: من حزب مصر الفتاة إلى النقراشى باشا.

(٣٧٨) مصر الفتاة : عدد ١٤٩ فى ١٩٤٨/٣/١ صـ١ مقال بعنوان هذا هو الطريق فاسلكوه بقلم ابراهيم الزيادى.

(٣٧٩) المصدر السابق : عدد ١٥٩ فى ١٩٤٨/٥/١٧ ص٤ ، مقال بعنوان مصر الفتاة تؤيد وتهنىء ولمزيد من التفاصيل حول نشاط أحمد حسين فى حرب فلسطين : انظر مصر الفتاة : عدد ١٤٧ فى ١٩٤٨/٢/١٦ ، ص ٣ مقال بعنوان :

كيف تطوعت من أجل فلسطين لأحمد حسين.

(٣٨٠) مصر الفتاة : عدد ١٤٩ فى ١/٣/١٩٤، ص ٥.

(٣٨١) المصدر السابق : عدد ١٨٦ فى ٤٨/١٢/١٧، ص ١٢ مقال بعنوان حل الاخوان نهاية طبيعية لمقدسات فاسدة.

(٣٨٢) نفس المصدر السابق : عدد ١٨٨ فى ١٩٤٩/١/٣، ص ٧.

(٣٨٣) الأهرام : عدد ٢٢١٥٠ فى ١٩٤٧/١/٣، ص ٢.

(٣٨٤) المصدر السابق : عدد ٢٢٣٣٧ فى ١٩٤٧/٨/١١، ص ٢، د.محمود متولى : مصر والحياة الحزبية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٤٤٥.

(٣٨٥) السياسة اليومية : عدد ٨٣٨ فى ١٩٤٧/٨/٢٣، ص ١ صوت الأمة : عدد ٣٣٥ فى ١٩٤٧/٨/٢٣ مقال بعنوان : مظاهرة أحمد كامل قطب فى مجلس الأمن، الأهرام : عدد ٢٢٣٤٣ فى ١٩٤٧/٨/٢٠، ص٢.

(٣٨٦) دار الوثائق القومية بالقلعة : محافظ عابدين، محافظ الأحزاب السياسية: محفظة رقم ٢٢٧، حزب الفلاح الاشتراكى ، ويوجد بالمحفظة نص العريضة المرسلة من أحمد حسين رئيس حزب الفلاح الاشتراكى ،ويوجد بالمحفظة نص العريضة المرسلة من أحمد حسين رئيس الحزب إلى كبير الأمناء لابلاغها الى الملك فاروق.

(٣٨٧) د.رؤوف عباس حامد : حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ - ١٩٥٢، مجلة الجمعية التاريخية المصرية، مجلد ١٩ لسنة ١٩٧٤.

(٣٨٨) رؤوف عباس حامد : المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٣٨٩) الكتلة الوفدية : عدد ٦٦٣ فى ١٩٤٦/١٢/٢١، ص ٢، المصرى: عدد ٣٤٠٧ فى ١٩٤٦/١٢/٢١، ص ٤، مقال بعنوان قرارات الكتلة الوفدية فى الموقف الحاضر، الاخوان المسلمون اليومية : عدد ١٩٣ فى ١٩٤٦/١٢/٢١ ، ص ٢.

(٣٩٠) هم : شريف صبرى باشا، على ماهر باشا، عبد الفتاح يحيى باشا، حسين سرى باشا، أحمد لطفى السيد باشا، على الشمس باشا، مكرم عبيد باشا.

(٣٩١) الكتلة الوفدية : عدد ٦٦٩ فى ١٩٤٦/١٢/٢٨، ص ٢.

(٣٩٢) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ١، جلسة (٩) فى ١٩٤٦/١٢/٣١، ص ٣٥٨ - ٣٦٠، وانظر أيضا : صوت

الأمة : عدد ١٣٦ فى ١٩٤٧/١/١، ص ٣.

(٣٩٣) الكتلة الوفدية : عدد ٦٧٦ فى ١٩٤٧/١/٦ ، ص ٣.

(٣٩٤) المصدر السابق : عدد ٦٩٠ فى ١٩٤٧/١/٢٢، ص ١.

(٣٩٥) ومن الجدير بالذكر لقد وقع مشروع صدقى بيفن اسماعيل صدقى وابراهيم عبد الهادى نائب رئيس الهيئة السعدية.

(٣٩٦) الكتلة الوفدية : عدد ٦٩٥ فى ١٩٤٧/١/٢٨، ص ٢.

(٣٩٧) المصدر السابق : عدد ٦٩٨ فى ١٩٤٧/١/٣١، ص ٢ حديث عطا عفيفى عضو الكتلة الوفدية إلى مندوب صحيفة الكتلة الوفدية.

(٣٩٨)نفس المصدر السابق : عدد ٧٠٢ فى ١٩٤٧/٢/٥، ص ٢، حديث مكرم عبيد إلى مندوب جريدة البلاغ.

(٣٩٩)نفسه : عدد ٨٨٢ فى ١٩٤٧/٩/٥، ص٢.

(٤٠٠) نفسه : عدد ٨٨٦ فى ١٩٤٧/٩/١٠ ، ص ٢.

(٤٠١)نفسه : عدد ٨٩٣ فى ١٩٤٧/٩/١٨، ص ٢.

(٤٠٢) نفسه : عدد ١٠٩٥ فى ١٩٤٨/٥/١٤، ص ١.

(٤٠٣) نفسه : عدد ١٢٦٤ فى ١٩٤٨/١٢/١٠، ص ٣.

(٤٠٤) نفسه : عدد ١٢٨٠ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩، ص ١، ٤.

(٤٠٥) د.آمال محمد كامل السبكى : التيارات السياسية، المرجع السابق، ص ٢٠٩، ٢١٤.

(٤٠٦)د. آمال محمد كامل السبكى : المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٤٠٧) الجماهير : عدد ٦ فى ١٢ مايو ١٩٤٧، ص ٣.

(٤٠٨) المصدر السابق : عدد ٤ فى ٢٨ أبريل ١٩٤٧، ص ١١ - ١٣ وانظر أيضا عدد ٥ فى ٥ مايو ١٩٤٧ ، ص ٤.

(٤٠٩)د. آمال محمد كامل السبكى : مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥ - ٢١٦.

(٤١٠) الجماهير: عدد ١٦ فى ٢١ يوليو ١٩٤٧ ، ص ٣.

(٤١١) د.عبد الوهاب بكر محمد : أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ -

١٩٥٠ ، الطبعة الأولى، دار المعارف ١٩٨٣ ، ص ٥٥.

(٤١٢) الجماهير : عدد ١٦ فى ٢١ يوليو ١٩٤٧، ص ٦. وانظر أيضا عدد : ١٨ فى ٤ أغسطس ١٩٤٧ ص٨، وعدد ٢١ فى ١٩٤٧/٨/٣٠ ص٢.

(٤١٣) المصدر السابق : عدد ٢٣ فى ١٩٤٧/٩/١٤، ص ٢، ٩. وعدد ٢٧ فى ١٢/١٠/١٩٤٧، ص ٦، د.آمال محمد كامل : مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٤١٤) سيرانيان : مصر ونضالها، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢، ٢٠٣ وانظر أيضا الجماهير عدد ٣٤ فى ١٩٤٧/١٢/٢ ، ص ٣، ٨ وانظر أيضا:

Walter .z;Laquer: communisum and Nationalism in the Middle East London, I955-p.45.

(٤١٥) مذكرات النقراشى باشا السرية : أخبار اليوم: عدد ٢٦١ فى نوفمبر ١٩٤٩ ص ١١و سنناقش ذلك بالتفصيل في الفصل الخاص بالنقراشى والقضية الوطنية.

(٤١٦) المصدر السابق: عدد ٢٦٢ فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٩.

(٤١٧)د. أحمد فؤاد على مصطفى : العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٤ - ١٩٥٢ رسالة دكتوراة غير منشورة بآداب القاهرة ١٩٦٠، ص ٦٣٩.

(٤١٨) مذكرات النقراشى باشا السرية : أخبار اليوم : عدد ٢٨٦ فى ١٩٥٠/٤/٢٩، ص ٩. وانظر الفصل الخاص بالنقراشى والقضية الوطنية.

(٤١٩) المصدر السابق : نفس المكان. وانظر الفصل الخامس.

(٤٢٠) أحمد فؤاد على مصطفى : العلاقات المصرية الانجليزية ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤٦.

(٤٢١) سنتناول ذلك بالتفصيل فى الفصل الخاص بالنقراشى والقضية الوطنية.

(٤٢٢) مذكرات النقراشى باشا السرية أخبار اليوم : عدد ٢٨٤ فى ١٥ أبريل ١٩٥٠، ص ١. وانظر عدد ٢٩٢ فى ١٩٥٠/٦/١٠، ص ٦.

الفصل السادس
النقراشى والقضية الوطنية

القسم الأول : النقراشى والقضية المصرية :

- النقراشى والقضية المصرية منذ نشأته حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥.
- النقراشى والقضية المصرية أثناء رئاسته للوزارة الأولى.
- النقراشى والقضية الوطنية بعد استقالته من وزارته الأولى.
- وزارة النقراشى الثانية وتمسكها بالأهداف الوطنية.

١ - عرض القضية المصرية على مجلس الأمن.

٢ - أسباب فشل القضية المصرية فى مجلس الأمن.

٣ - النقراشى والقض ية المصرية بعد عودته من مجلس الأمن.

القسم الثانى : النقراشى والقضايا العربية :

النقراشى والسودان. النقراشى وفلسطين.

الفصل السادس

النقراشي والقضية الوطنية

مقدمة

اهتم النقراشي بقضية بلاده، وتجلت في ذهنه فكرة مؤداها ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر ووادي النيل جلاء تاما وناجزا، وشغلت هذه القضية الحيز الأكبر في سياسته، ومن أجل ذلك رأينا أن نقسم تلك الدراسة التي سوف نسير عليها في هذا الفصل إلى قسمين، سنعالج في القسم الأول اهتمام النقراشي بالقضية المصرية، محللين تلك الفترة الزمنية قبل اندلاع ثورة ١٩١٩ وحتى اغتيال النقراشي، وسنتصدى لمواقفه الوطنية واهتماماته بالقضية المصرية في جميع أطوارها ذلك هو القسم الأول، أما القسم الثاني فسنتحدث عن موقف النقراشي من القضية العربية التي اهتم بها، وسنتحدث عن أهم القضيتين اللتين اهتم بهما أثناء اشتغاله بالسياسة وهما قضيتا السودان وفلسطين.

أولا : النقراشي والقضية المصرية :

نالت القضية المصرية أكبر حيز في تفكير النقراشي، وقد تبلور هذا الاهتمام أكثر وضوحا أثناء سفره منذ الصغر في بعثة تعليمية إلى انجلترا للدراسة هناك، كما أوضحنا سالفا في الفصل الأول، إذ جعل هدفه الأول خدمة بلاده من هذه البعثة وليست للترفيه. والمتتبع لدور النقراشي في القضية المصرية يجد أنه لم ينبع من فراغ، فقد بدأ باشتراكه في الجهاز السري منذ عام ١٩١٠م وهو مدرس وتأثر إلى حد كبير بالاتجاه الوطني

لمصطفى كامل لذا فإنه أثر الانضمام لجمعيته السرية كما أوضحنا فى الفصل الثانى، ولعل اشتراكه فى هذا الجهاز يرجع إلى ايمانه بأن خروج الانجليز من مصر لن يتم إلا بالقوة بعد أن فشل معهم مساعى السلام، يضاف إلى ذلك بروز دور النقراشى عندما نشبت الحرب الطرابلسية بين الدولة العثمانية وايطاليا عام ١٩١١ وهى الحرب التى انتهت باحتلال إيطاليا لليبيا، فوقف النقراشى ولفيف من الجمعية السرية التابعة للحزب الوطنى يجمعون التبرعات لدعم قوة الدولة العثمانية.

وبحلول عام ١٩١٤ ظهر دور جديد لمساهمة النقراشى فى القضية المصرية، وظهر ذلك جليا عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس من نفس السنة، واعلان الأحكام العرفية فى ٢/١١/١٩١٤، وقد ترتب على ذلك أن أعلنت انجلترا حمايتها(١) على مصر فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤، وخلعت الخديوى عباس وعينت حسين كامل سلطانا على مصر فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٤(٢) لينقطع بذلك الرباط بين مصر والدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية(٣) . وفى الواقع لقد حركت هذه الحرب همة النقراشى وزملائه الوطنيين، وأثارت حميتهم وفتحت عيونهم على الأمانى الوطنية ومستقبل البلاد، فظلوا يجتمعون فى أماكن مختلفة للتحدث فى أمر وطنهم والاستعداد لمواجهة الموقف بعد انتهاء الحرب، وكانت جماعة النقراشى وأحمد ماهر(٤) أنشط الجماعات، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أنها كانت تتبع الحوادث العالمية وترقب ما يتجدد من التطورات(٥)

وعلى أثر اعلان الهدنة فى يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ وانتصار بريطانيا وحلفائها فيها(٦) تطلع المصريون إلى نيل حقوقهم والتى أعلنها الرئيس

ويلسون wilson فى ٨ يناير ١٩١٨ فى مبادئه الأربعة عشر التى كان مفروضا أن تتخذ أساسا لمفاوضات الصلح وعقد معاهدة السلام، وانكب النقراشى وزملاؤه على دراسة هذه الشروط، ثم عهدت جماعته إلى أمين الرافعى بوضع مذكرة عن المسألة المصرية ومبلغ اتصالها بشروط الرئيس ويلسون وذلك استعدادا لإثارة قضية مصر فى مؤتمر الصلح بباريس(٧). أعقب ذلك أن تم اللقاء المشهود بين سعد زغلول ورفاقه (على شعراوى وعبد العزيز فهمى) وبين المندوب السامى البريطانى وينجت wingate فى القاهرة فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨(٨) للتحدث معه عن مستقبل مصر بعد الحرب، وقد تم رفض الطلب الذى تقدم به سعد زغلول ورفاقه، مما كان إيذانا بتفجير ثورة ١٩١٩، ومن الملاحظ أن النقراشى لم يترك هذا الحدث إلا وتفاعل معه وانفعل به واشترك مع زملائه الموظفين فى الاضراب كما أوضحنا فى الفصل الثانى.

ولتلاشى هذا الاضراب، قررت بريطانيا إرسال لجنة لمنر Milner فى ديسمبر ١٩١٩ بغية التحقيق فى أسباب الثورة المصرية وأعمال العنف التى صاحبها، ومن الجدير بالذكر أن تلك اللجنة قوبلت بمقاطعة تامة من جميع طوائف الشعب(٩)، وتوالت الجهود لاقناع الأمة واللجنة المركزية للوفد المصرى لقبول مبدأ المفاوضة معها. وعلى أية حال فقد قبل سعد زغلول التفاوض مع تلك اللجنة – وسافر إلى لندن فى ٧ يونية ١٩٢٠(١٠)، وقد قام عدلى يكن بدور الوسيط بين الوفد ولجنة ملنر، وفى ١٧ يوليو من نفس السنة أسفرت المفاوضات بين سعد وملنر عن مشروع تسوية قدمه ملنر إلى الوفد فرفضه، ومشروع أخر قدمه الوفد المصرى إلى اللورد ملنر

فرفضته لجنته، وجرت مقابلات بين عدلى يكن باشا واللورد ملنر انتهت بأن تسلم الوفد المصرى مشروع تسوية قدمته لجنة ملنر (يقوم على تسع قواعد أساسية) ثار خلاف حولها ومنها مسألة المستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية والعلاقات السياسية بين مصر والدول الأجنبية الأخرى، فتقرر تأجيل البحث فيها بضعة أسابيع، وفى النهاية رفض سعد زغلول تلك المقترحات والتسويات(١١).

ولكن نعرف حقيقة موقف النقراشى من مقترحات سعد زغلول باشا وملنر عموما يجب أن نذكر ما يدل على ذلك، وقد يتضح لنا من خلال الحديث الذى أدلى به النقراشى لمجلة المصور فى أول أغسطس عام ١٩٣٠، والذى صرح فيه بأن الموقف الذى وقفه سعد باشا فى مسألة مقترحات ملنر كان موقفا حاسما لخدمة القضية المصرية، فلو كان تردد فى المسلك الذى سلكه تجاه المقترحات أو لو كان توانى فى الضرب على أيدى الذين خرجوا على الوفد المصرى يوما واحدا لكان مجرى الحركة الوطنية قد تحول عن الطريق الذى سار فيه فيما بعد، ولكن سعد بذكائه النادر وحزمة المدهش تمكن من امتلاك ناحية الموقف بمقدرة تبعث على الاعجاب العظيم، وقد أظهر بمقاومته للمنشقين على الوفد والبطش بهم شجاعة أدبية تبدو أن تتوافر فى شخص آخر غيره، فإن أولئك المنشقين كانوا بعددهم ونفوذهم الاجتماعى قوة لا يستهان بها، ولكن لم يبال بذلك كله، وأماط للأمة القناع عن حقيقة الأمر(١٢).

وعندما انكشف للنقراشى نوايا الانجليز من ناحية المفاوضات ووجد أن هذا الطريق مسدود لذا آثر أن يصل إلى غايته المنشودة وهى تحقيق أمانى

البلاد الوطنية كما أجمع عليها شعب وادى النيل عن طريق الكفاح السرى، وقد تجلى نشاطه فيه منذ قدوم لجنة ملنر إلى مصر واستمر حتى مصرع السير لى ستاك le estack فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤. ومن الملاحظ أنه خلال تلك المدة السالفة الذكر لم يظهر له أى نشاط سياسى تجاه القضية المصرية، ويرجع سبب ذلك إلى القاء القبض عليه فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ بتهمة الاشتراك فى اغتيال السردار، وظل فى السجن حتى ٢٦ مايو١٩٢٦، فخرج بعد أن أثبتت المحكمة براءته من التهم المنسوبة إليه(١٣) وتفتحت عيناه للقضية المصرية بالعمل الدائب المستمر مع الوفد بين بالاجتماعات والمباحثات.

وكان من أهم الاعمال التى قام بها النقراشى فى تلك الفترة من حياته السياسية ظهرت عندما أجرى عبد الخالق ثروت مفاوضات مع وزير الخارجية البريطانية أوستن تشامبرلين Austin chomperlain والتى دارت على امتداد الشهور بين يولية ١٩٢٧ حتى مارس ١٩٢٨(١٤)، ولكن قطع هذا الاهتمام حدث جلل هو وفاة سعد زغلول رئيس الوفد وزعيم الشعب مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ إذ ترتب على هذه الوفاة مجموعة من الأمور أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على محادثات ثروت تشامبرلين بل وعلى الوزارة الثروتية الثانية مما مهد لسقوطها بعد رفض مشروع المعاهدة من جانب زملائه الوزراء ومن جانب زعامة الوفد الجديدة. ونستطيع أن نذكر موقف النقراشى فى مفاوضات ثروت تشامبرلين من خلال الوثائق البريطانية حيث ذكر المندوب السامى فى تقريره أن الجناح المتطرف من الوفد (النقراشى وأحمد ماهر) قد تمكن من السيطرة على

جماح الطلاب الوفديين ورفضوا اقتراحا بتنظيم استقبال ودى لثروت لدى عودته من لندن، أكثر من ذلك أنهم أخذوا فى شن حملة على المفاوضات التى أجراها فى العاصمة البريطانية(١٥)

واستمر النقراشى بالعمل الدائب مع زملائه الوفديين لاسقاط الوزارات غير الوفدية، وظهر هذا الاهتمام عندما سافر محمد محمد باشا فى عام ١٩٢٨ إلى انجلترا وأشيع أنه سوف يتفاوض مع بريطانيا، فما أن عرفت أنباء المفاوضات بين محمد محمود وهندرسون Henderson(١٦)، بدأ الوفد يشن حملة داخل البلاد ضد المفاوضات الجارية، وقد بلغت هذه الحملة ذروتها باجتماع الشيوخ والنواب من أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ وارسالهم برقيات إلى الملك وإلى رئيس الوزراء البريطانى يعلنون فيها باسم الأمة المصرية سخطهم على هذه المفاوضات العقيمة(١٧)، ولعل النقراشى بذل جهودا لدى النواب والشيوخ وأوحى إليهم بكتابة لافتتات فى دوائرهم الانتخابية لتعبر عن ثقتهم بالوفد وبزعيمه مصطفى النحاس، ويبدو أنه تزعم هذه الحركة لاستعادة ثقة الجماهير بوفدها(١٨) وعلى أثر ذيوع خبر استقالة وزارة محمد محمود فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ – كما يوضح تقارير الأمن امتلأ النادى السعدى بالنواب والشيوخ الوفديين فكانت تبدو على ملامح النقراشى علامات الاغتباط من حركته، ويحمل التقرير خبرا آخر عنه إذ يشير إلى تحريضه للطلبة بالقيام بمظاهرات، وأنه طلب منهم الهتاف بقيام وزارة وفدية وسقوط المعاهدة والمشروع الذى قدمه ثروت للحكومة البريطانية(١٩).

وعلى أية حال عاد محمد محمود باشا إلى مصر، وغداه وصوله ألقى خطابا بفناء كلية سان مارك بالاسكندرية ذكر فيه محادثاته والمقترحات

التى انتهت إليها وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها المقترحات على الأمة، ولكن صحف الوفد قامت بحملة عنيفة على الوزارة وطالبت باستقالتها، ولم يستطع محمد محمود باشا إلا أن يقدمها، وألف عدلى باشا يكن وزارة جديدة، وقرر جراء الانتخابات، ودخل الوفد الانتخابات ونال الوفديون ٢١٢ مقعدا، من ٢٢٥ مقعدا واستقال عدلى باشا وألف النحاس وزارته الثانية فى أول يناير ١٩٣٠، وبدأت المفاوضات الجديدة فى مارس ١٩٣٠ واستمرت حتى مايو من نفس العام، وقد بذل الفريقان جهدا عظيما للوصول إلى اتفاق، وفعلا تمكنا من الاتفاق على مشروع كامل للمعاهدة، ولكن المفاوضات تحطمت على صخرة السودان، وعلى الرغم من جهود الوفديين لوضع صيغة مقبولة للمادة الخاصة بالسودان، فإن الوزارة البريطانية رفضت أن تتزحزح عن موقفها بشأنه(٢٠). وفى تصورنا أن مفاوضات النحاس هندرسون قد أحرزت تقدما بما يرضى مطالب الوفد المصرى كإضافة عبارة دخول مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى عضوية عصبة الأمم كما ورد فى المادة الثانية فى المفاوضات، وأيضا المادة الرابعة والتى نصت على أن يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات فى مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة، وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة، وفيما يختص بالمسائل العسكرية سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى وإلغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له(٢١).

وانتهت المفاوضات بالفشل وقدم مصطفى النحاس استقالته إلى الملك

يوم ١٧ يونية ١٩٣٠، وقبل الملك الاستقالة وكلف اسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة، ولم يشترك حزب الوفد فى تلك الوزارة ولم يشأ النقراشى أن يعلن موقفه الحقيقى من الوزارة منذ البداية فآثر هذا الموقف الواضح مع زملائه الوفديين بعدم الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى أو تأييدها، وظل يتحين الفرصة لاعلان موقفه العدائي الصريح منها، وقد وضح النقراشى وجهة نظره فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ مبينا أن الوزارة خالفت أسس الدستور وأنها لم تواجه البرلمان ببرنامجها وبطرح الثقة عليه وأنه يحارب كل وزارة مخالفة لهذا الشرط على نحو ما ذكرنا فى الفصل الرابع(٢٢) وقد أجرى اسماعيل صدقى مقابلة مع سيمون simon وزير الخارجية البريطانى فى جنيف إذ تمت بينهما محادثات تمهيدية قدم خلالها اسماعيل صدقى مذكرة فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بناء على رغبة أبداها صدقى باشا، وقد اتفق الطرفان على وضع مذكرة تسلمها السيرجون سيمون عند انصرافه، وعاد صدقى إلى بلاده فى اليوم التالى لحديثه مع السيرجون سيمون، ولم يصدر البيان الرسمى الذى طلبه من الحكومة البريطانية، ونقل السيربرسى لورين من مصر، وحل محله السيرمايلزلامبسون مندوبا ساميا، ولم يشأ النقراشى أن يعلن رأيه فرأى ضرورة المضى فى المقاومة إلى أن تبلغ هدفها باسقاط الوزارة الصدقية، وانتهى الأمر باستقالة وزارة اسماعيل صدقى فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣(٢٣)، وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى فى نفس اليوم وكانت وزارة ضعيفة منفصلة عن الشعب، فلم تلبث أن استقالت فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤، ولم تذكر المصادر التى اطلعنا عليها أى موقف أو رأى للنقراشى عن تلك الوزارة السابقة.

وتألفت وزارة اخرى برئاسة توفيق نسيم، وكان لهذا التغيير مغزاة، إذ يبدو أن الانجليز وقد أدركوا أن القصر يكتمل له السلطان وهم يكرهون أن ينفرد به دونهم ويؤثرون أن يضربوا كل سلطة بالأخرى، وقد أشعلوا المعركة بين القصر والوفد ثم انتظروا يترقبون الموقف حتى كاد للقصر أن ينفرد بالسلطة، لذلك تدخلت دار المندوب السامى ومهدت لاقصاء عبد الفتاح يحيى وإحلال توفيق نسيم مكانه فى الوزارة، والواقع أن اختيار توفيق نسيم قد صادق هوى ورضى فى نفوس الوفديين الذين اعتقدوا أن وزارته وزارة انتقال وليست وزارة استقرار، وأن توليها الحكم يعتبر تمهيدا لالغاء دستور سنة ١٩٣٠، ومن ثم فقد استقبلوها دون إقامة أية عراقيل فى طريقها لأنها إن لم يكن من ورائها خير عاجل فهى على الأقل حكومة صديقة يرجى تحقيق أمانيهم على يدها لو أفسح لها فى الوقت، وكان نسيم عند حسن ظن الوفد به ولاسيما فى الفترة الأولى لوزارته، فقد بادر إلى إلغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس الشيوخ ومجلس النواب(٢٤). وصدر الأمر الملكى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥(٢٥) بإعادة دستور ١٩٢٣ بناء على رغبة الأمة، وأرسلت الجبهة الوطنية إلى دار المندوب السامى تطلب منها العودة إلى مشروع معاهدة النحاس هندرسون عام ١٩٣٠ للاتفاق بين الطرفين، وبمجرد ورود موافقة الحكومة البريطانية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة، استدعى الملك نسيم باشا وأمره بتقديم استقالته لأنه ليس لديه برلمان يؤيده(٢٦).

وقدمت وزارة توفيق نسيم الثالثة استقالتها فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ لإخلاء الطريق أمام وزارة قومية تتولى المفاوضة، وبالفعل دعا القصر النحاس

باشا لتشكيل وزارة ائتلافية، إلا أن الوفد رفض هذا المطلب، ويرجع سبب هذا الرفض إلى أن حزب الوفد أكد بأن الوحدة الوطنية ستتم فى اطار وفد المفاوضات لا فى داخل الحكومة، وقد جرت محاولات سعى فيها كل من الجانبين إلى محاولة إقناع الجانب الآخر بوجهة نظره، فعلى ماهر باشا رئيس الديوان الملكى أنذاك يحاول اقناع الوفد بضرورة الحكومة الائتلافية على أساس أن أى اتفاق مع بريطانيا لابد أن ينال موافقة جميع الأحزاب، ويرفض الوفد الفكرة ويصمم على موقفه، وانتهت الأزمة بتولى على ماهر تأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات، وتشكلت وزارته فى ٣٠ يناير ١٩٣٦، وفى ١٣ فبراير ١٩٣٦ صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لابرام معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى وقد تم اختيار النقراشى موضوع دراستنا - عضوا فيها، ثم ما لبث أن أجريت الانتخابات العامة بهدف تشكيل برلمان جديد وقد فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة، وكان على وزارة على ماهر التخلى عن الحكم لعودة وزارة وفدية، فألف مصطفى النحاس باشا وزارته الثالثة فى ٩ مايو ١٩٣٦، وعين النقراشى فيها وزيرا للمواصلات، وفى عهد هذه الوزارة تطورت العلاقات السياسية بين بريطانيا ومصر بعقد معاهدة الصداقة والتحالف والتى عرفت بمعاهدة عام ١٩٣٦، وتمت فى شهر أغسطس من تلك السنة واشترك النقراشى فيها وكان له رأى واضح فيها(٢٧). وعند التصويت فى مجلس النواب وافق النقراشى عليها(٢٨). وتنفيذا للنص الوارد فى المعاهدة عن نظام الامتيازات دعت حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، وحكومات الدول ذات الامتيازات(٢٩) لمؤتمر يعقد فى مونترو Montro إحدى مدن

سويسرا، فلبت الحكومات الدعوة وبدأت جلسات المؤتمر فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ وكان مندوبو مصر « مصطفى النحاس باشا والدكتور أحمد ماهر وواصف بطرس غالى باشا ومكرم عبيد باشا وعبد الحميد بدوى باشا » وكللت أعمال المؤتمر بالنجاح ووقع المندوبون الوثائق المختلفة يوم ٨ مايو ١٩٣٧، وعند أخذ الآراء فى مجلس النواب بشأن إلغاء الامتيازات وافق النقراشى على الاتفاق(٣٠).

وفى نهاية الوزارة الرابعة لمصطفى النحاس باشا تأزمت العلاقة بين النحاس وبين القصر(٣١)وقد وضح السفير البريطانى إلى حكومته فى برقية قصيرة أرسلها لها حيث ذكر «أن الملك وجه هذا الصباح إلى رئيس الوزارة خطابا يتضمن إقالته»(٣٢) وألف محمد محمود وزارته الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ولم يشترك النقراشى فى هذه الوزارة، وما لبث أن عاد النقراشى إلى الحكم عند تأليف وزارة محمد محمود الرابعة فى ٢٤ يونية ١٩٣٨ وعين النقراشى فيها وزيرا للمعارف، ولنقف قليلا عند هذه الوزارة فلم يكد ينقضى أسبوعان على تشكيلها حتى بدأت الحرب العالمية الثانية وانجلترا طرف من أطرافها، ومع قيام الحرب كان النقراشى من أنصار دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، ولعله فى هذا الموقف كان معتقدا بانتصار انجلترا وحلفائها على دول المحور(٣٣). ونتيجة لتزايد حدة العداء بين وزارة على ماهر وبين الجانب البريطانى وربما يرجع ذلك إلى استمرار وزارة على ماهر فى سياستها العدائية للبريطانيين بسبب الحرب(٣٤) لذلك وضع البريطانيون هدفا أمامهم يتمثل فى السعى لاخراج على ماهر من الوزارة على أن يحل محله حسن صبرى، وفعلا تم ذلك وتولى حسن

صبرى وزارته الأولى فى ٢٧ يونية ١٩٤٠ واشترك النقراشى معه فى الحكم واستمر فى فكرته بدخول الحرب، وكان حسن صبرى على النقيض لم يستجب لاعلان الحرب طبقا لرغبة النقراشى وزملائه السعديين، وإزاء ذلك فقد انسحبوا من الوزارة وقدموا استقالتهم، واستصدر رئيس الوزراء أمرا فى ٢١ سبتمبر بقبول استقالة السعديين، ثم ألف حسين سرى باشا الوزارة الجديدة بعد وفاة حسن صبرى وهو يلقى خطاب العرش، فألفها حسين سرى فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠، ويبدو أن النقراشى لم يشترك فى الحكم مع هذه الوزارة، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى انتهاج هذه الوزارة سياسة الوزارة السابقة بعدم الاشتراك فى الحرب العالمية الثانية(٣٥). وظل حسين سرى رئيسا للوزارة الثانية حتى ٢ فبراير ١٩٤٢ فتولت حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية السلطة ويرجع سبب ذلك عندما طوقت قوة بريطانية قصر عابدين فى مساء يوم الأربعاء ٤ فبراير ١٩٤٢، واقتحم السير مايلز لامبسون sir miled lampson السفير البريطانى فى القاهرة مع بعض الضباط البريطانيين القصر الملكى حيث خيروا الملك بين التنازل على العرش وبين استدعاء النحاس باشا لتأليف الوزارة برئاسته وبشروطه. وقد استجاب الملك لطلب السفير باستدعاء مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد لتشكيل الوزارة، ولم يشترك النقراشى فى الحكم مع هذه الوزارة، واستمرت فى الحكم حتى اقالها الملك فاروق فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور أحمد ماهر.

وعلى كل حال عاد النقراشي إلى رئاسة الوزارة بعد اغتيال الدكتور أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، فتقدم إلى البرلمان بقرار اعلان الحرب

على اليابان حتى يتسنى للحكومة المصرية أن تشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى سيعقده الحلفاء تمهيدا لقيام الأمم المتحدة.

النقراشى وإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ :

من المعروف أن النقراشى قد أعلن الحرب على اليابان فى ٢٦ فبراير ١٩٤٥ ، فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية فى ٧ مايو ١٩٤٥ باستسلام ألمانيا بلا قيد ولا شرط لبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا، ثم تلا ذلك اذعان اليابان بلا شرط للولايات المتحدة وحلفائها ووقع مندوبها وثيقة الاستسلام فى أول شهر سبتمبر ١٩٤٥ ، حرص النقراشى منذ الوهلة الأولى على إنهاء القيود التى أحاطت استقلال البلاد لتحقيق مطالبها وهى جلاء الجنود الأجنبية عنها ووحدة وادى النيل، ومن أجل تحقيق هذين الهدفين وعلاج القضية الوطنية فى تطورها الجديد بعد الحرب ومع كل الآمال العريضة التى أخذت تداعب المصريين بالتخلص من الوجود العسكرى البريطانى وانهاء معاهدة ١٩٣٦ ، قام النقراشى بعدة خطوات بقصد تحقيق أهدافه الوطنية، نذكر منها اصداره القرار الخاص بانهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات فى ٩ يونية ١٩٤٥ ، ثم شرع فى إلغاء الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٤٥ ، وطالبت الجماهير الحكومة بالعمل على جلاء القوات البريطانية ، وانتشرت بين الناس عبارة سياسة الصمت التى اتبعتها حكومة النقراشى، فلما تحرك النقراشى لم يجد قولا يردده إلا أنه ينتظر الوقت المناسب فأطلقت عليه الجماهير والصحف فى سخرية رجل الوقت المناسب، ثم أطلقت عليه أبو خطوة ردا على قوله بأنه أتخذ خطوة فى

سبيل تحقيق الأمانى الوطنية(٣٦).

وقد تحقق هدف حكومة النقراشى لحل القضية المصرية أثناء اجتماع مجلس الوزراء برئاسته فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ حيث وافق المجلس على البيان الذى أصدرته الهيئة السياسية(٣٧) وهذا نصه «ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة الحاضرة هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية، واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس وترى الهيئة السياسية أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقا ومتانة»(٣٨).

تلك هى المبادىء الأساسية التى جعلها النقراشى برنامجا لوزارته الأولى لحل القضية المصرية وهى الدخول فى المفاوضات من أجل تحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل، ولا يسعنا ونحن نوردها هنا إلا أن نذكر أنها مبادىء سامية، ولكن الذى يهمنا ويعينيا هو معرفة ما إذا كانت قد تحققت هذه المبادىء التى رسمها النقراشى أم لا؟

وفى الواقع أن النقراشى كرر التنويه برغبة حكومته فى بدء المفاوضات مع انجلترا لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، والذى يبدو واضحا فى الحديث الذى أدلى به لمندوب الاهرام حيث صرح بقوله «هذا هو الوقت المناسب للمطالبة بحقوقنا الوطنية وضرورة جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان عن طريق المفاوضات مع ا نجلترا»(٣٩).

ونستطيع الآن أن نتعرف على آراء السمتر بيفن MrBevin كما

وضحها فى بيانه أمام مجلس العموم البريطانى عندما سأله زعيم الأقلية sequadrau leaderdonner عما إذا كانت حكومته لديها النية للدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ المصرية البريطانية، فأجاب مستر بيفن قائلاً: «إنى أخشى ألا أستطيع إصدار حكم حول هذا الموضوع فى الوقت الحاضر أكثر من انى قد قرأت ملاحظات رئيس الوزراء المصرى الأخيرة والمتعلقة بهذا الموضوع فى البرلمان المصرى، وأن حكومته سوف تتناول هذه المسألة فى الوقت الملائم بنفس المشاعر الودية، وفهم اهتماماتنا المشتركة»(٤٠).

ومما يستحق الذكر أن وزارة النقراشى الأولى كانت أول وزارة مصرية طالبت بالاستقلال التام لمصر، وتوضيحا لذلك فإننا نقول أن الوزارة أرسلت فى ١٩٤٥/٩/٢٥ إلى القائم بأعمال السفارة البريطانية نص القرار الذى أصدرته الهيئة السياسية وأقره البرلمان، كما أنها أبلغته إلى الحكومة البريطانية عن طريق سفير مصر فى لندن(٤١).

وقد سأل زعيم الاقلية sequadron leader segal مستر بيفن عن التغييرات المأمولة والمحتملة حول الحالة الراهنة للحكم المصرى الانجليزى للسودان، وعما إذا كانت أية إجابة مع ذلك قد قدمت بصورة رسمية إلى القنصليات المصرية فأجاب مستر بيفين، بأن الوضع الحالى فى السودان محكوم بالمعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٣٦، وليس لدى أى شىء أضيفه فى الوقت الحاضر(٤٢).

وعندما وجد النقراشى اصرارا من الجانب البريطانى على موقفه بعدم

التحرك نحو تقدم القضية الوطنية، أدلى قائلا عند افتتاح البرلمان المصرى فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ أن ثقته التامة فى رغبة حكومته فى بدء المفاوضات مع انجلترا لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦(٤٣). وبدأ النقرشى فى مباحثاته مع الحكومة البريطانية، وقد أرسلت حكومته فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ مذكرة موجهة من الحكومة المصرية إلى سفير مصر فى بلاط سان جيمس بلندن «عبد الفتاح عمرو» ليسلمها إلى وزير خارجية المملكة المتحدة يشرح له فيها طلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية فتح باب التفاوض بينهما لإعادة النظر فى معاهدة الصداقة والتحالف المنعقد بين الدولتين فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ وقد بينت المذكرة أن المصلحة الحقيقية للصداقة بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومات بإعادة النظر فى أحكام معاهدة ١٩٣٦، تلك الأحكام التى قبلتها مصر تحت ضغوط الضرورة الملحة والتى أملتها ظروف وأحداث وقتية، وقد عززت مصر طلبها بأن الحرب العالمية الثانية قد استنفدت أغراضها فى معاهدة ١٩٣٦، وأن الأحداث الدولية وانتظار الحلفاء وابرام المواثيق لصون السلم والأمن فى العالم كان من شأنه أن جعل أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها، وان صار لزاما أن يعاد النظر فى معاهدة ١٩٣٦، بعد أن تغيرت الظروف التى فرضتها عليها طابعا خاصا، وذلك لكى يستبدل بها معاهدة أخرى تكون أحكامها متمشية مع الحالة الدولية الجديدة وأضافت المذكرة أن وجود قوات أجنبية زمن السلم فى بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام ولا يستطيع الرأى العام المصري إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة فنعتقد أن الحكومة

البريطانية نفسها لا تجد مبررا لها، وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلتين، وفى الختام أعربت المذكرة على ثقتها فى أن الحكومة البريطانية ستحدد فى أقرب وقت تاريخ وصول الوفد المصرى إلى لندن لبدء المفاوضات، ونوهت المذكرة على أن المفاوضات يجب أن تتطرق لمسألة السودان(٤٤).

وبالرغم من أن المذكرة المصرية قد تعرضت للانتقادات من معظم الأحزاب المصرية وقتذاك كالوفد والحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة والكتلة الوفدية إلخ .... بأنها ضعيفة وهزيلة فى طلبها(٤٥) إلا أننا نستطيع أن نقرر أنها فى مجموعها جيدة، وفيها تلميحات قوية إلى موقف مصر من انجلترا كالاشارة إلى قبول المعاهدة تحت ضغط الحوادث، وتلميحات ضعيفة كالإشارة إلى السودان.

وبعد ستة وثلاثين يوما من إرسال المذكرة السابقة، أرسلت الحكومة البريطانية ردها فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ على مذكرة الحكومة المصرية أعلنت فيها «أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها وأن سياسة الحكومة البريطانية ترى أن تدعم روح من الصداقة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة وأيدت استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة على ضوء تجاربها المشتركة مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى إلا أنها سترسل قريبا إلى سفيرها فى مصر

تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض(٤٦).

ولاشك أن الدخول فى المحادثات على أساس هذا الرد إهدار للكرامة المصرية وضياع للحقوق الوطنية، وقضاء محتوم على ما ترنو إليه البلاد من السيادة الكاملة والاستقلال التام فى تصورنا للأسباب التالية :-

١- تمسك بريطانيا بالأسس التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦، بل وتزعم أنه أحد الدروس التى علمتها إياها الحرب الأخيرة وهو أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها متجاهلة الظروف الجديدة وهى أن الحرب العالمية الثانية قد استنفذت أغراضها، فضلا عن انتظار الحلفاء، وتغير الاستراتيجية الحربية، وكذلك ابرام المواثيق لصون السلام والأمن فى العالم وقد جعل من أحكام تلك المعاهدة نافذة لامبرر لها.

٢- تجاهل بريطانيا مركز مصر الدولى وما بذلته مصر من جهود حربية كبيرة فى صفوف الأمم المتحدة فتقرنها بمجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية، مع أن مكان مصر الحقيقى، إنما هو بين دول الحلفاء عامة، لا بين مجموعة الأمم البريطانية على وجه التخصيص، الأمر الذى يدعو إلى الشك فى نوايا الانجليز، لاقامة علاقات سياسية على أساس أنهما دولتان متساويتان فى السيادة طبقا لما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة.

٣- دعوة مصر إلى إقامة التعاون بينها وبين بريطانيا العظمى على أساس المشاركة الكاملة، وهو اشتراك مصر وبريطانيا فى إدارة السودان، وهم يعودون إلى نغمة المشاركة والمصالح المتبادلة من جديد، مدعين أنها لا تتنافى مع استقلال مصر وسياستها.

٤- ان الرد على المذكرة المصرية فى شأن السودان، قد اكتفى بهذه

الاشارة الغريبة التى أتى بها عقب فراغه من تنظيم الأسس للمحادثات المقبلة مقتصرا على مجرد العلم، وفى هذا إهدار للحقوق وتجاهل لما أجمع عليه أبناء الوادى من وحدة كاملة.

٥- وفى الوقت الذى كانت تطلب فيه الحكومة المصرية إرسال وفد للمفاوضة فى لندن، إذ بالحكومة البريطانية تحيل الأمر لسفيرها فى مصر. للمفاوضة بدلا من إجراء المحادثات الثنائية بين الطرفين.

وعلى أية حال لقد قضت المذكرة البريطانية على حالة الهدوء العام الذى كان يسود البلا، وكان من الطبيعى أن يواجه المصريون المذكرة البريطانية بالسخط العام، لأن الجماهير أحست بسوء نية الانجليز، لأنه فى الوقت الذى تكافح فيه مصر من أجل علاقات سياسية مع بريطانيا على أساس الند للند وعلى أساس أنهما دولتان متساويتان فى السيادة طبقا لما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة نرى أن الرد البريطانى قد قرن مصر بمجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية، مع أن مكان مصر الحقيقى، إنما هو بين دول الحلفاء عامة لا بين مجموعة الأمم المتحدة على وجه التخصيص.

ومن الجدير بالذكر أن ازدياد السخط الشعبى على حكومة النقراشى الأولى التى أصبحت عاجزة عن حفظ الأمن، وتوالت المظاهرات ضدها، فقدم النقراشى استقالة وزارته للملك لاختيار من يعهد إليه بتكملة المفاوضات لتحقيق الحقوق الوطنية. واستقال النقراشى من منصبه قبل أن تبدأ المفاوضات بينه وبين بريطانيا. وفى الحقيقة أن هذه الاستقالة قد رفعت من مكانة النقراشى لأنه أثبت جرأته بوقوفه فى وجه الاحتلال البريطانى، وقد كان لهذه الاستقالة الأثر الأكبر فى اختياره رئيسا للوزارة الثانية –

كما سنرى فى بقية هذا الفصل. وانصافا للنقراشى يجب أن ننوه إلى بذله الكثير من الجهد من أجل إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ أملا فى تحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحقيق الوحدة، ولعل ذلك كان واضحا فى المذكرة المصرية التى أرسلها للحكومة البريطانية وفى رأينا أن مطالب وزارة النقراشى الأولى تعتبر نقطة تحول جديدة فى اتجاهات النقراشى الوطنية، على الرغم من وجود الاتجاهات الوطنية، لتحقيق جلاء القوات الأجنبية عن مصر والسودان، ولكنه لم يستطع فى وزارته الأولى أن يحقق الكثير كما وعد فى برنامجه لتحقيق الأهداف الوطنية، وذلك أن هذه الوزارة لم تطل مدتها بالصورة التى تجعله قادرا على تحقيق أهدافه.

النقراشى والقضية الوطنية بعد استقالته من وزارته الأولى:

كلف الملك فاروق اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة فى (١٦ فبراير ١٩٤٦ - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) وأجرى صدقى اتصالاته مع النقراشى لاشتراك حزبه فى الوزارة، ولكن النقراشى رفض الاشتراك فى الوزارة الجديدة وأعلن فى البرلمان أنه لا يمكنه أن يمنح الثقة للوزارة، بل سينتظر عملها ليحكم لها أو عليها، وأعلن امتناعه عن إبداء الرأى(٤٧). وأعلنت وزارة إسماعيل صدقى بأنها سوف تسير فى طريق المفاوضات.

فألف وفدا فى ٨ مارس ١٩٤٦ يضم النقراشى وبدأ ما عرف تاريخيا باسم مفاوضات صدقى بيفن(٤٨). والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: لماذا رفض النقراشى الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى الجديدة أولا؟ ثم اشترك عضوا فى هيئة المفاوضات بعد ذلك وقبل التعاون مع نفس الوزارة.

والجواب على ذلك نجده فى اعتقاد النقراشى الذى فسره فى تصريح له

أدلى به لمجلة المصور بقوله «زارني اسماعيل صدقي باشا في منزلي صباح تكليفه بتأليف الوزارة وتحدث معي طويلا، وطلب أن نتعاون معه في الحكم، ولكنني أعتذرت وكان سبب اعتذاري عن عدم الاشتراك معه في هذه الوزارة يرجع إلى اختلاف الخطة والأسلوب بيننا وبينه في الأعمال العامة مالا يسمح لنا بأن نتعاون معا، ووضح النقراشي في ختام تصريحه بأن صدقي طلب منه أن يكونوا خصوما سياسيين ذوي ولاء.

فقال له النقراشي إنني مستقيم وأتعشق الاستقامة وسأظل مستقيما وأؤيد الاستقامة(٤٩).

وإننا نلمس تغييرا في موقف النقراشي إزاء القضية الوطنية باشتراكه في وفد المفاوضات، وخير تفسير لقرار النقراشي بالاشتراك في هيئة المفاوضات، والذي يبدو واضحا من خلال الحديث الذي أدلى به لمجلة المصور حيث صرح فيه بالقول: «لقد طلب إليَّ إسماعيل صدقي اليوم أن اشترك في وفد المفاوضات فوافقت وكلكم تعلمون موقفي من اسماعيل صدقي لم أشأ أن أؤيده قبل أن تظهر سياسته نحو قضية البلاد، فلما ظهرت أيدته، وقد ذكر النقراشي سبب هذا التأييد بقوله : إن للهيئة السعدية أهداف وطنية نعمل لها، ويهمنا أن نجد الوسائل الصالحة التي تمكننا من الوصول إلى هذه الأهداف لتحقيق ما تصبو إليه البلاد من الحرية الكاملة والاستقلال التام لمصر والسودان(٥٠).

وأخذت المفاوضات طريقها بين تصريحات وردود من ١٩ أبريل عام ١٩٤٦ حتى ٧ مايو ١٩٤٦ - دون الوصول إلى رأي يمكن الاتفاق عليه، وفي خلال تلك الفترة حدث تقارب واضح بين النقراشي وبين إسماعيل صدقي، وقد أدى ذلك إلى تعديل في الوزارة في يوم ١١ سبتمبر ١٩٤٦

واشترك معه أربعة من السعديين هم ابراهيم عبد الهادى باشا وزيرا للخارجية والسنهورى باشا وزير دولة وعبد المجيد بدر باشا للشئون الاجتماعية ومحمود حسن باشا للعدل، وقد فسر النقراشى أسباب اشتراك حزبه فى وزارة صدقى فى تصريح أدلى به للصحف قال فيه «إن السعديين يهدفون للمصلحة العامة فى كل عمل من أعمالهم وفى كل هدف من الأهداف التى يرمون إليها لخدمة بلادهم، ولم يكن ابتعادهم عن الحكم من قبيل التهاون فى حق البلاد وإنما للمصلحة العامة التى كانت تملى عليهم ذلك ولكن عندما وجدوا الظروف الصعبة التى تمر بها البلاد، ورأوا أن واجبهم الوطنى يحتم عليهم العمل لنجاح المفاوضات وقبلوا الاشتراك فى الوزارة، ووضح النقراشى فى حديثه أن هدف السعديين من اشتراكهم فى الحكم كان لنجاح المفاوضات والوصول بها إلى نتيجة ترتضيها الأمة هذه هى المسألة الأولى وهى المسألة التى نضعها نصب أعيينا، ولا شك أن المشروع المصرى الذى قدمته هيئة المفاوضات المصرية يحقق مطالب الأمة وهو بهذا الوضع لا مجال لمقارنته بمعاهدة ١٩٣٦ التى مضت بظروفها الآن تقوم على الجلاء التام برا وبحرا وجوا ووحدة وادى النيل تحت التاج المصرى»(٥١).

ولكن لم يمض وقت طويل على اشتراك الهيئة السعدية فى الوزارة حتى اختلف أعضاء هيئة المفاوضات عند بحث مسألة السودان اضطر معه اسماعيل صدقى إلى تقديم استقاله وزارته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦، وأراد الملك أن تتألف وزارة مؤتلفة برئاسة شريف صبرى باشا يشترك فيها الوفديون، لكن هذه الفكرة لم تنفذ لأسباب مختلفة، منها أن القصر لم يكن متحمسا لها، وفى هذا الصدد تحدث الدكتور محمد حسين هيكل فى مذاكراته قائلا «دعانى الملك فى هذه المناسبة لمقابلته، فلما كنت فى حضرته

ذكر لى أنه كلف شريفا بتأليف وزارة يشترك فيها الوفد بأعضاء ثلاثة ليس رئيسه منهم، ويشترك فيها السعديون والدستوريون، وكل منا ينتمى إلى حزبه (الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين). ولكن فى النهاية أخفقت المحاولة ورفض الملك استقالة صدقى وعادت وزارته تعالج شئون القضية المصرية لكن الخلاف فى هيئة المفاوضة كان قد بلغ حدا تعذر معه الاتفاق على شىء(٥٢)..

ورأى اسماعيل صدقى أخيرا وقد تعثرت المفاوضات فى مصر أن يذهب إلى لندن ليباحث مستر بيفن لعله يصل معه إلى اتفاق، فسافر إلى لندن فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٦ بصحبه إبراهيم عبد الهادى وزير الخارجية وقتذاك، ولم تدم محادثات لندن طويلا فهى لم تستغرق أكثر من ثمانية أيام عقدت خلالها خمس جلسات يضاف إليها بضع جلسات عقدها الخبراء أو هيئة التحرير وحضرها من الجانب المصرى ابراهيم عبد الهادى وعبد الفتاح عمرو وحسن سعيد مستشار السفارة، وفى نهاية المفاوضات أسفرت إلى التوصل إلى حل مع الانجليز بتوقيع معاهدة صدقى بيفن فى لندن بالأحرف الأولى فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦(٥٣).

وعندما عاد اسماعيل صدقى بمشروعه أيده النقراشى ووافق عليه(٥٤)، ومن ناحية أخرى رفضه سبعة(٥٥)من الأعضاء الاثنى عشر لوفد المفاوضات، مما أوقع حرجا شديدا بحكومة صدقى ومما أدى إلى حل هذا الوفد، ومن ناحية أخرى سارت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها تحتج على مشروع صدقى بيفن وترفضه، ومن ناحية أخرى فقد اختلف الطرفان المصرى والبريطانى على تفسير بروتوكول السودان الملحق بمشروع المعاهدة، ومن ناحية أخرى أراد بيفن أن يحسم المسألة بأن يدفع صدقى للاستقالة فأشار على حاكم السودان للإدلاء بتصريحات لم يتفق بيفن مع صدقى على محتواها فجاء تورط صدقى فى أفكارها من أهم أسباب استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦(٥٦)

وزارة النقراشى الثانية وتمسكها بالأهداف الوطنية:

كان واضحا لدى النقراشى أن مهمته قاسية، وقد سبق أن تولى الوزارة الأولى وتركها على أثر الاضرابات التى قامت وقتذاك، وقد تولى وزارته الثانية فى هذه الظروف الصعبة حيث لا تزال هناك مشكلة الجلاء ووحدة وادى النيل شغلت جماهير الشعب المصرى عامة، فكان عليه أن يستأنف المفاوضات مع بريطانيا لتفادى الأزمة التى واجهتها وزارته منذ بدء تشكيلها.

فكانت أولى الخطوات التى اتخذها النقراشى لحل القضية المصرية أن أعلن فى برنامج وزارته فى رده على كتاب الملك بتشكيل الوزارة بأنه يتمسك بتحقيق الأهداف القومية وهى الجلاء ووحدة وادى النيل، ثم أعلن خطوط سياسته التى سينتهجها لتحقيق مطالب البلاد، فأعلن أمام مجلس النواب فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ بحديث صرح فيه بقوله «إن أهم ما تقضى به حكومتى هو العمل على جلاء الجنود الأجنبية عن أرض الوطن العزيز وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان، وهى لن تدع سبيلا يصل بالوطن إلى غايته العادلة إلا سلكته إيمانا بحق الأمة ولقد جعلت هذه الوزارة أمر تحقيق المطالب الوطنية مطلع عهدها ورأس برنامجها تلك المطالب التى تفشت على قلب كل مصرى وهو الجلاء ووحدة وادى النيل، أما فيما يتعلق بالوسائل ومنها قلت بصريح العبارة، إننى سأسلك كل طريق، واننا نعالج الموقف بكل الوسائل ومنها الالتجاء إلى مجلس الأمن(٥٧).

ومما سبق يتضح لنا أن النقراشى إتخذ من المفاوضات طريقا سيسلكه من أجل تحقيق الأمانى الوطنية وليس هذا الاسلوب الوحيد، فإذا انتهى

الأمر إلى غير ذلك، فإن هذه المفاوضات لن تفيد شيء ، وبالتالى سيرفضها ويذهب بالقضية المصرية إلى مجلس الأمن لتحقيق أمانينا الوطنية بوسيلة أخرى، ولنتابع ماذا عمل النقراشى وفى أى الطرق سار.

النقراشي وبداية المفاوضات:

استقر رأى النقراشى أن يبدأ المفاوضات مع الحكومة البريطانية، لذلك طلب من المستر بوكر Boker الوزير المفوض فى السفارة نائبا للسفير البريطانى رونالد كامبل ronald campell لتغيبه فى لندن عند مقابلته له يوم ١٢ ديسمبر ١٩٤٦ بأن يمتنع عن الإفضاء بتصريحات فى انجلترا أو فى السودان تفسر بأنها تشجع السودانيين على الhنفصال عن مصر، مادامت الحكومة البريطانية بعيدة عن تشجيع أية حركة للانفصال(٥٨).

غير أن هذا المسعى من جانب النقراشى لم يؤد إلى نتيجة, إذ أرسل حاكم السودان العام بتاريخ ٢١ ديسمبر خطابا إليه بشأن القرار الذى اتخذه لانهاء خدمة الشيخ حسن مأمون قاضى قضاة السودان وعزمه على تعيين الشيخ أحمد الطاهر نائب قاضى القضاه ومفتى السودان، وإزاء هذا الموقف العدوانى من جانب الحاكم العام، وضح النقراشى للسفير بالنيابة أن معاهدة ١٩٣٦ أعطت مصر نصيبا كبيرا فى إدارة السودان وأنتم الآن تقطعون الرباط الذى يربطنا، فأجاب السفير قائلا «إن المسألة هى توصيل السودانيين إلى تولى أمورهم من جهة، ومن جهة أخرى ترجع إلى الظروف الملابسة التى تجعل هذا العمل الآن يسىء إلى مصر، فقاطع النقراشى كلامه موضحا إننا نأمل بوصول السودانيين إلى هذه المرتبة، وإننا نتطلع إلى أن يصلوا إليها فى كل الشئون، ونرى أنه مما يسرنا أن يكون صلة السودانيين بنا ما أوصلهم بسرعة إلى هذا الهدف، ولكن من الغريب حقا أن

يكون اتصالهم بنا مؤديا إلى هذه النتيجة السعيدة فتسرع حكومة السودان إلى قطع الصلة(٥٩).

ثم اقترح النقراشى أن تدفع الحكومة المصرية مرتب قاضى القضاة المصرى وتنشىء حكومة السودان وظيفة كبرى فى القضاء الشرعى فى السودان، وبذلك يتيسر عدد الوظائف الكبرى للسودانيين(٦٠)

ثم انتقل النقراشى فى حديثه مع السفير البريطانى بالنيابة إلى موضوع المفاوضات حيث وضح نقطتين هامتين هما : أولا: إلا أن تسلم مصر بانفصال السودان عنها، ثانيا : انه يمتنع عن الإدلاء بتصريحات فى انجلترا أو فى السودان تفسر بأنها تشجيع من انجلترا للسودانيين على الانفصال. ثم سأل النقراشى السفير بالنيابة عن سياسة بريطانيا، هل هى تشجيع على الانفصال؟ أم ترحب باستمرار الوحدة؟ وقال النقراشى إننا حلفاء وسنحارب جنبا إلى جنب دفاعا عن مبادىء الديمقراطية ومن حقنا أن نعرف ماذا ستكون سياسة بريطانيا مع حليفتها؟ هل هى ستعمل على انفصال ما هو أكثر من خط الحياة لنا؟ أو ستشجع على اتصاله بنا، هل تريد أن تحارب جنبا إلى جنب دفاعا عن الديمقراطية ضد الطغيان على أننا حلفاء شركاء فى المبادىء أم كمأجورين مسخرين؟ فأجاب السفير : مما لا شك فيه أنه مهما كان الحل يجب أن توجد فيه الضمانات، وأداة الضمان لصيانة خط الحياة هذا لا ريب فيه(٦١). هكذا انتهت الجولة الأولى من هذه المباحثات دون الوصول إلى التقارب المنشود فى وجها النظر.

وبدأت الجولة الثانية من المفاوضات بالحديث الذى دار بين السفير البريطانى سير رونالد كامبل بعد عودته إلى مصر فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٦ والنقراشى، وفى بداية الحديث أعلن النقراشى للسفير أنه يرى بروتوكول

صدقى بيفن الخاص بالسودان(٦٢) مقضياً عليه بعد هذه التفسيرات ومن ثم يجب البحث الآن عن صيغة أخرى(٦٣) ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن هناك عدة تناقضات بين آراء النقراشى بخصوص مشروع صدقى بيفن، حيث نجد أنه وافق عليه أمام مجلس النواب، ولكن محاولة من النقراشى للقضاء على أوجه الخلاف ابتغاء الوصول إلى تسوية جديدة يراعى فيها تحقيق وجهات النظر المختلفة لتحقيق الحقوق الوطنية.

وبدأت الجولة الثالثة فى المفاوضات بين النقراشى والسفير البريطانى السيرونالد كامبل باجتماع دام يومين متتاليين فى ١٩٤٧/١/٤، ١٩٤٧/١/٥ وقد بدأ السفير البريطانى بأن عرض نيابة عن مستر بيفن اقتراحين للأخذ بهما، وكان مضمون الاقتراح الأول يدور حول معنى «إن حكومة صاحبة الجلالة على استعداد لتوقيع معاهدة التحالف والمساعدة المشتركة وبروتوكول الجلاء الموقع عليه بالأحرف الأولى من صدقى باشا، ولكن مع استبعاد بروتوكول السودان، على أن يكون مفهوما أن تظل اتفاقية عام ١٨٩٩(٦٤) والمادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ نافذة، وبعد ذلك يعقد الطرفان مؤتمرا بشأن السودان تمثل فيه المملكة المتحدة ومصر والسودان(٦٥) ولقد أعترض النقراشى على هذا الاقتراح، وبنى اعتراضه على أساس أن هذا الاقتراح قد تغاضى عن ذكر أى شىء عن الوحدة القائمة ما بين مصر والسودان، وأن هذه مسألة لا يجوز إغفالها(٦٦). أما الاقتراح الثانى فقد نص على «إن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتوقيع المعاهدة مع بروتوكول السودان على أن يكون مفهوما أن حق السودانيين فى اختيار مستقبلهم لا يفيد، ومهما كان اختيار السودانيين فإن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تتعهد بحماية حقوق مصر الدائمة، كما اعترض

النقراشى على هذا الاقتراح، وربما يرجع سبب ذلك لأنه رأى أن هذا الاقتراح لا يعطى ضمانا لمصر بعدم التشجيع على الانفصال(٦٧).

أعقب ذلك أن قدم النقراشى اقتراحا مؤداه أن يقتصر فى بروتوكول صدقى بيفن على الجزء الأول منه عبارة «إعدادهم للحكم الذاتى» دون ذكر لممارسة حق اختيار النظام لمستقبل السودان، ولكن السفير البريطانى اعترض على هذا الاقتراح، وعلل أسباب اعتراضه لدوافع منها أن حذف الجزء الأخير من البروتوكول يشعر بأن بريطانيا سلمت بعدم حق السودانيين فى اختيار نظامهم فى المستقبل، واستمرت المناقشات بينهما حتى اقترح النقراشى الاقتراح الثالث ونصه : إن الطرفين الساميين المتعاقدين رغبة منهما فى تحقيق رفاهية السودان وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى، على أساس وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك يوافقان على الدخول فورا فى مؤتمر بخصوص مسألة السودان، تمثل فيه مصر و المملكة المتحدة والسودان، وفى الوقت نفسه تبقى فى الوقت الحاضر اتفاقية عام ١٨٩٩ وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ سارية، وقد أشر النقراشى على الاقتراح بأن وضع بدلا من السودان كلمة السودانيين، واعترض على عبارة تمثيل السودانيين فى المؤتمر، وعلل ذلك بأنه غير منطقى لأننا فى الوقت الذى نقول أن السودان لا يمكنه فى الوقت الحاضر أن يعرب عن رأيه وخشية إثارة الشبهات فى طريق التمثيل، وإعادة الجو المشبع بالشكوك سيرته الأولى، غير أن السفير البريطانى أبدى اعتراضه على هذا الاقتراح(٦٨).

وقدم النقراشى للسفير البريطانى الاقتراح الرابع ونصه «إن الطرفين الساميين المتعاقدين على أساس وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى

المشترك يوافقان على الدخول فورا فى مؤتمر فى مسألة السودان، وفيه تمثل مصر والمملكة المتحدة وفيه يتشاور السودانيون إلى أن يصل السودانيون إلى الحكم الذاتى تظل اتفاقية عام ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية(٦٩). وهكذا يتضح لنا أن النقراشى أظهر نوعا من التساهل مع الحكومة البريطانية ووافق على إقامة تحالف مع الحكومة البريطانية مقابل أن تتساهل معه الحكومة البريطانية فى قبول وجهة النظر المصرية بشأن مسألة السودان.

إلا أن الحكومة البريطانية أرادت أن تستأثر بكل شىء دون أن تتنازل عن أى شىء، وقد ظهر ذلك جليا عندما بدأت الجولة الرابعة من المفاوضات بين النقراشى والسفير البريطانى بمنزل النقراشى فى ١٩٤٧/١/١٢، وفى هذه المقابلة أدلى السفير البريطانى برد مستر بيفن على الاقتراح رقم ٤ السالف الذكر، وذكر السفير بأن مستر بيفن يجد صعوبة فى قبوله لاعتبارين : الاعتبار الأول : لأنه جاء خاليا من الاشارة إلى حرية الاختيار عند السودانيين، أما الاعتبار الثانى لأنه حذف العبارة التى تؤدى هذا المعنى فى بروتوكول صدقى بيفن يشعر بأنه قيد حرية السودانيين فى الاختيار، أما النقراشى فيرى أنه لا يمكن الارتباط من الآن على أنه يكون للسودانيين حرية الاختيار، وقد رفض النقراشى هذا الاقتراح وعلل أسباب رفضه لثمة عوامل نذكر منها أنه غير عادل بالنسبة لمصر لأنه يصور المصريين وكأنهم يهضمون السودانيين حقهم فى تقرير مصيرهم، لأن الوحدة مستمدة من مشيئة أهل البلدين فى مصر والسودان على السواء(٧٠). ونحن نرى أن

النقراشى يريد إبراز الوحدة واستمرارها. بينما البريطانيون يؤيدون ابراز الاختيار وعدم تغييروهذا يؤدى إلى تشجيع الانفصال.

وفى نهاية المقابلة أكد النقراشى للسفير أنه متمسك بمشروعه الذى قدمه فى الاقتراح رقم ٤ وأنه كفيل باجتياز العقبات، لأنه يتناول إعداد السودانيين للحكم الذاتى وأن بلوغ السودانيين مرحلة الحكم الذاتى سيعطى السودانيين حرية الاختيار ولكن يسبقها جلاء الجنود البريطانية عن السودان(٧١).

ولم ييأس النقراشى من المفاوضات بغية ايجاد حل للقضية المصرية، فقابل السفير البريطانى مرة أخرى ودارت بينهما المباحثات، وفى هذه المقابلة اقترح السفير البريطانى بأن يقابل النقراشى مستر بيفن، وقد رحب النقراشى بهذا الاقتراح ولكنه اشترط بأن تكون المقابلة بعد اتفاق وجهتى النظر المصرية والبريطانية والتفاهم قبل الاجتماع بمستر بيفن، وفى نفس الوقت أبلغ النقراشى السفير بأن يبلغ مستر بيفن بأن النقراشى يرى أنه لا مصلحة للسودان فى تشجيع بعض العناصر والذين لهم أطماع والذين لا يعملون إلا لأنفسهم وكذلك لا مصلحة للسودانيين فى تشجيع هؤلاء على تكوين ما يسمى جبهة انفصالية، وأن مصلحة الأمة فى وحدتها، وأن مصلحة السودان فى وحدته مع مصر، وانتهى الحديث بينهما على أن يرسل السفير البريطانى وجهة نظر النقراشى للمستر بيفن حتى يعرض الأمر على مجلس العموم البريطانى(٧٢).

وتجدد اللقاء بين الطرفين مرة أخرى بالجولة السادسة فى ٢١ يناير ١٩٤٧، وفى هذه المقابلة وضح السفير للنقراشى أن مستر بيفن عمل كثيرا لملاقاته فى وجهه نظره واتفاقه معه، ولكن النقراشى وضح للسفير أنه قطع

شوطا كبيرا لتسهيل الاتفاق عندما طلب من الحكومة البريطانية أن تصرح بأنها لا تشجع السودانيين على الانفصال عن مصر، وأنه إذا اختار السودانيون الاستمرار فى وحدة مصر، فإنكم لا تعارضون بل ترحبون بهذا الحل، وكانت خطة النقراشى أن هذا التصريح ضرورى لإزالة العقبات القائمة فى طريق استئناف المفاوضات، وأعلن النقراشى أن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تعلن هذا التصريح، إلا إذا كان له مقابل، أو كان نتيجة اتفاق، وصرح النقراشى للسفير أسباب رفضه دعوة بيفن لزيارة مصر حتى لا يسبب له مضايقة جديدة من جراء مقابلته على غير أساس متفق عليه، فضلا على أنه خشى أن يساء فهم دعوته بأن النقراشى مستعد للتزحزح عن موقفه، ولذلك رفض النقراشى اقتراح السفير بدعوته لزيارة مصر، وفى نهاية اللقاء طلب النقراشى من السفير البريطانى أن يبلغ مستر بيفن أن يصدر تصريحا بأنه لا يشجع السودانيين على الانفصال عن مصر، وأن اقتراحه غير متعارض مع مبادىء الأمم المتحدة فى إقامة الوحدة الدائمة المستمدة من رغبة الأهالى لعوامل دائمة، وهى اللغة والدين والجنس والنيل فما دامت هذه العوامل دائمة فستكون الوحدة المنشودة مستمدة من هذه العوامل الدائمة بذلك تكون دائمة لا مؤقتة ولا متغيرة(٧٣).

كيف قطع النقراشى المفاوضات والتجأ إلى مجلس الأمن:

كان عبد الفتاح عمرو قد تحدث مع النقراشى من لندن مساء يوم الخميس ٢٣ يناير ١٩٤٧ وأبلغه أنه عقب حديثه معه بعد ظهر اليوم نفسه، ذهب إلى أبعد مدى لملاقاة الجانب البريطانى للوصول إلى اتفاق، ويجب على الجانب البريطانى أن يقبل وجهة النظر المصرية، لأنه مضطر أن يعلن

يوم الاثنين ١٩٤٧/١/٢٧ إما الاتفاق بين الطرفين على حل لعلاج القضية المصرية أو رفع الأمر إلى مجلس الأمن، حتى يبصر الرأى العام المصرى بالموقف(٧٤).

وفى حوالى الساعة ١٠ مساء يوم الخميس ١٩٤٧/١/٢٣ أبلغ عمرو النقراشى أنه قابل مستر بيفن، وأبلغه رسالته شفهيا، كما أبلغه إياها كتابة، فقال مستر بيفن : لقد بذلت الجهد فى الوصول إلى اتفاق، ولكن ما دام النقراشى يريد الالتجاء إلى مجلس الأمن فليقدم، فأجاب عمرو: إن النقراشى يريد الاتفاق أولا وقد بذل الجهد الكبير فى هذا السبيل، فأجابه مستر بيفن: إذن خذ هذا الاتفاق، وهو آخر ما يمكننى أن أصل إليه فى سبيل الاتفاق ، وقد أملى عمرو النقراشى الصيغة الجديدة، إلا أنها لم تتضمن الفقرة ٤ وهى آخر سطرين وردا فى النص الذى سلمه إلى السفير، وفى نفس الوقت سلم السفير البريطانى النقراشى بناء على طلب النقراشى نص التصريح الذى أبدى مستر بيفن استعداده فى حالة الموافقة للإدلاء به(٧٥).

وفى نفس الوقت وردت برقية من عمرو باشا تتضمن نص هذا التصريح المنتظر فى حالة الموافقة، وعندما قابل النقراشى السفير البريطانى فى الرئاسة الساعة ٤,١٥ بعد ظهر يوم الجمعة ١٩٤٧/١/٢٤ وسلمه السفير الصيغة المقترحة، فلما قرأها النقراشى وجد فيها فقرة مرقمة برقم ٤ لم ترد فى صيغة عمرو فسأله النقراشى عن الغرض منها، فقال السفير إنها تتضمن صياغة المصالح التى طالما أعرب النقراشى عنها فقال النقراشى: وما هى المصالح البريطانية فى السودان؟ فأجاب السفير: إننا ما دمنا حلفاء فمصلحتنا واحدة(٧٦).

وبعد تفكير من النقراشى فى نص هذه الصيغة الجديدة قال للسفير البريطانى وأين الاستغناء عن قاضى القضاة فى هذه الصيغة؟ فقال السفير لست أفهم ما دخل مسألة قاضى القضاة فى هذه الصيغة، فقال النقراشى « إنها تتكلم عن اجراءات واستشارة بين الحكومتين وإعداد السودانيين للحكم الذاتى، وقد يسألنى أبناء وطنى كيف أن بقاء قاضى القضاة مصريا يتنافى مع التعاون الجديد المنشود؟ وبين النقراشى للسفير الأثر العميق الذى يترتب على استبعاد قاضى القضاة المصرى، وأن حصول هذا الاستبعاد فى وقت المحادثة لتنمية التعاون بين البلدين فى إعداد السودانيين للحكم الذاتى إنما يلقى الضوء على السياسة التى أراد النقراشى أن تنتهى، لأنها تشجع السودانيين على الانفصال، وأن مسألة قاضى القضاة لم تكن مسألة وظيفة، بل هى رباط بين البلدين اللذين نعتزم التصريح عنهما بأنهما فى وحدة، ووضح النقراشى بالرغم من اعتراضه فإنه لم يتلق ردا من الحكومة البريطانية، ومن ناحية أخرى استمر الحاكم العام فى إبعاد قاضى القضاه المصرى الوحيد(٧٧).

وكان من نتيجة اعتراض النقراشى على عزل قاضى القضاة المصرى، أن الحكومة المصرية وضعت الحاكم العام للسودان أمام الأمر الواقع بعدم تعيين خلفا للقاضى المصرى المعزول بعض الوقت(٧٨)، ثم عكف النقراشى ومستشاروه على دراسة الصيغة الجديدة المقترحة التى اشتملت على(٧٩).

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى، وقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الاجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم:

(أ) يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معا مع السودانيين من وقت

لآخر فى مسائل السياسة المتعلقة بالسودان وبرفاهية السودانيين وإعدادهم للحكم الذاتى.

(ب) يقرر الطرفان السامیان المتعاقدان وفقا لهذا الاجراء، أنه عندما يبلغ السودانيين المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعا لمطالبهم السياسية وطبقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالأقليم التى لا تحكم نفسها بنفسها.

(جـ) وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين، تظل اتفاقية عام ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة عام ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤- ١٦ من المحضر المتفق عليه المرفق للمعاهدة المذكورة نافذة، وكذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية.

(د) وفى كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذ الاجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما.

وانتهت المناقشة باعتراض النقراشى على هذه الصيغة، وإننا نوضح أسباب اعتراضه كما ذكرها فى مذكراته السرية، ونستطيع تلخيصها بالحقيقتين التاليتين : -(٧٨).

(١) يرى النقراشى أن هذه الصيغة تعطى السودانيين حق الانفصال عن مصر فضلا عن أنها تتحدث عن المصالح البريطانية فى السودان.

(٢) وضح النقراشى للسفير أنه عندما يسعى إلي اتفاق إنما يسعى لتحقيق مصلحة مصر، ولا يمكن مطلقا أن يكون بعيدا عن شعور أبناء وطنه.

مما سبق يتضح لنا أن النقراشى كان حريصا على الوصول إلى حل

القضية المصرية بشتى الطرق المختلفة التى توصله إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق المفاوضات، ومن هذا المنطلق تقدم النقراشى بمشروع بروتوكول السودان الأخير إلى الحكومة البريطانية ونصه كالآتى «اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم بالعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتى على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على أن يدخلا فورا فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون وإلى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقية عام ١٨٩٩ سارية وتظل المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع محلقاتها والفقرات ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولا بها ذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية(٨١).

ومن خلال الصيغة المقترحة الجديدة التى قدمها مستر بيفن والصيغة الأخيرة التى قدمها النقراشى، نستطيع أن نخرج منهما عن طريق المقارنة بالحقائق التالية :-

أولا : إن الصيغة التى اقترحها النقراشى لا تعطى السودانيين حق الانفصال عن مصر، بينما صيغة المستر بيفن تعطى السودانيين حق الانفصال عن مصر.

ثانيا : إن صيغة النقراشى تحدد لأول مرة نهاية لاتفاقية عام ١٨٩٩ وهى بلوغ السودانيين مرتبة الحكم الذاتى فى حين أن صيغة بيفن تنص لأول مرة عن المصالح البريطانية فى السودان.

ثم تعثرت المباحثات «المفاوضات» بين النقراشى والحكومة البريطانية بشأن مسألة السودان والتى كانت جوهر الخلاف بين الطرفين، وإنصافا للنقراشى فإننا نستطيع أن نقرر بأنه لم يدخر وسعا من أجل مجابهة وانتقاد سياسة بريطانيا والتى تهدف من ورائها العمل على تشجيع الحركة

الانفصالية بين مصر والسودان وظهر ذلك واضحا من خلال مقابلات النقراشى للسفير وإصرار النقراشى على عدم تشجيع الحركات الانفصالية فى السودان.

قرار مجلس الوزراء :

ذكرنا فى الجزء السابق الخطوات التى سار عليها النقراشى بالقضية المصرية عن طريق المفاوضات، وهذا الطريق الذى عهد إليه بتشكيل وزارته الثانية، وتعهده أمام البرلمان المصرى بأنه سيسلك كل السبل الموصلة إلى تحقيق أمانى البلاد الوطنية ومنها طريق المفاوضات والذهاب إلى مجلس الأمن، بعد أن ظهرت له نوايا الانجليز، ووجد أن هذا الطريق مسدود، وأنه لن يحقق هدفه المنشود وهو الجلاء التام وتحقيق وحدة وادى النيل، لذلك عرض النقراشى رئيس الوزراء الأمر على مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ حيث أصدر المجلس القرار التالى «لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن، وبرغم ذلك لم تجد فى الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى مما يرضى حقوقنا الوطنية، لذلك قرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، كما وافق مجلس النواب على الاتجاه بالقضية الوطنية إلى مجلس الأمن(٨٢). ومن خلال ما سبق يتضح أن النقراشى لم يستبد برأيه فى عرض القضية على مجلس الأمن، بل عرض الأمر على مجلس الوزراء وعلى مجلس الشيوخ والنواب فنال بأغلبية كبيرة، ثم أدلى بتصريح للصحف حول سياسته الجديدة نحو تحقيق الحقوق المصرية أعلن فيه أنه ينوى بتمسكه أمام مجلس الأمن بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة(٨٣) ولم يكتف النقراشى بذلك بل أكد انتهاج سياسته الوطنية أثناء مقابلته للسفير

البريطاني في ٥ أبريل ١٩٤٧ بأنه سيتمتنع عن تنفيذ معاهدة ١٩٣٦(٨٤).

وكان من الطبيعي أن يطلع الشعب المصرى صاحب المصلحة الحقيقية على ما تم من أمر هذه المباحثات بين النقراشي والجانب البريطاني، وحتى يطمئن النقراشي على تأييد الشعب المصرى وثقته والعمل على جمع الصفوف حوله، ونبذ الخلافات الحزبية لتدعيم مركز الحكومة، أدلى النقراشي ببيان سياسي للصحف في يوم ٣ مارس ١٩٤٧، ونستطيع أن نوضح النقاط التي اشتمل عليها هذا البيان حيث قال : « بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى في أبريل ١٩٤٦ واستمرت عشرة أشهر بذل فيها الجانب المصرى جهودا مضنية متوسلا بكل الوسائل للوصول إلى اتفاق، والدليل على ذلك المرحلة التي قام بها رئيس وزراء مصر للندن أملا في الاتصال بمستر بيفن اتصالا شخصيا، وقد انتهت هذه المفاوضات المضنية بالفشل، ذلك لأن مصر لم تستطع أن تجد ما يرضيها بشأن النقطتين الجوهريتين اللتين أجمع الشعب المصرى على المطالبة بهما، وهاتان النقطتان هما:

أولا : جلاء الجنود البريطانية عن مصر بشرط أن يكون هذا الجلاء جلاء تاما غير مشروط بمعاهدة.

ثانيا : الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان وقيام الحكم الذاتي للسودانيين واسترداد حقوق مصر في إدارة السودان لتيسير اعداد السودانيين للحكم الذاتي، ثم وضح النقراشي في بيانه أن الوحدة مشيئة المصريين والسودانيين على السواء، بينما ترمى السياسة البريطانية إلى تحريض السودانيين على الانفصال عن مصر.

ثم تحدث النقراشى عن الحكم الذاتى فقال فى شأنه «لو لم تكن مصر قد حرصت على حقوقها فى إدارة السودان لإعداد السودانيين للحكم الذاتى لتأخروا كثيرا فى ذلك، ثم أكد فى بيانه على رغبة الحكومة المصرية فى أن تصل بالسودانيين إلى مرحلة الحكم الذاتى بقوله : إن مصر فى مركز أكثر ملائمة من بريطانيا العظمى، وهى أشد حرصا منها فى إعداد السودانيين للحكم الذاتى، وهم شعب يتحد المصريون وإياه فى الجنس واللغة والدين ويعتمد كل منهما فى حياته ووجوده على نيل واحد، ومصر تريد أن يتمكن السودانيون فى أقرب فرصة من التعبير عن أرائهم بحرية، وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بعد جلاء البريطانيين عن السودان، وليست النقطتان السابقتان إلا تطبيقا عاد لا لمبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة. وختم النقراشى بيانه بالنتيجة التى قررت الحكومة المصرية، الوصول إليها حيث قال « ولهذا قررت الحكومة المصرية بعد مفاوضات طال أمدها وبعد أن أيقنت وهى أسفة أن المباحثات المباشرة لا تنطوى على أمل فى النجاح أن ترفع الأمر إلى مجلس الوزراء، وقد أيد الشعب المصرى بأجمعه هذا القرار وأيده تأييدا حماسيا حارا، وأن مصر لتؤمن إيمانا ثابتا بهيئة الأمم المتحدة وتثق ثقة مطلقة فى أن العدل سيكون فى جانب أمة صغيرة آمنت وستظل تؤمن دائما بمبادىء وسلطان القانون الدولى(٨٥).

واستكمالا لمنهج النقراشى فى القضية المصرية، وجب علينا أن نشير إلى تلك المقابلة التى تمت بينه وبين السفير البريطانى فى يوم ٢٣ أبريل ١٩٤٧، والذى من خلالها أوضح النقراشى للسفير البريطانى بأننا نطالب بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإننا متمسكون بأنه لا يجوز لانجلترا البقاء فى مصر ضد رغبة أهلها(٨٦).

والواقع أن البيان الوطنى السالف الذكر الذى أدلى به النقراشى للسفير كان له صداه المباشر لدى الحكومة البريطانية، والدليل على ذلك أ ن رد الفعل جاء سريعا، لأنه عندما أعلن النقراشى أننا نطالب بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، حتى أقدم مستر بيفن على إلقاء بيان أمام مجلس العموم البريطانى فى ١٦ مايو ١٩٤٧، وكل ما يهمنا فيه التعرف على وجهة النظر البريطانية بشأن معاهدة ١٩٣٦ والحقوق المصرية حتى نستطيع أن نقارن بين وجهة نظر الطرفين.

ونستطيع الآن أن نتعرف على أراء مستر بيفن كما وضحها فى بيانه حيث أعلن أنه على استعداد للجلاء بشرط أن توافق مصر على معاهدة معينة يريدونها، وإذا لم توقع تلك المعاهدة فإن معاهدة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول وهذا معناه بقاء الجنود البريطانية فى مصر، ثم أضاف أنه لم يحاول فى المفاوضات السابقة تهدئة مصر على حساب السودان، وكان سعيه يتجه إلى اقرار العلاقات بين مصر وبريطانيا على أساس محالفة الند للند(٨٧).

وكان من الطبيعى أن يحاول النقراشى من جانيه أن يعلن عن حقوقنا الوطنية ويدافع عنها ويكسب لها الأصدقاء، ويجدر بنا أن نشير إلى الحديث الذى أدلى به لجريدة الأهرام بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٧ تعليقا على بيان مستر بيفن هذا نصه «إن بقاء الجنود البريطانية فى أراضينا يخل بسيادة أمتنا الحرة المستقلة، وأن الحكومة البريطانية لتعلم علم اليقين أن وجود قواتها فى بلادنا هو ضد مشيئة الأمة، فإننا نطالب مجتمعين بجلاء هذه القوات عن البلاد جلاء تاما ناجزا وألا يكون هذا الجلاء معلقا على إعادة النظر فى معاهدة قديمة وعلى إبرام معاهدة جديدة يقول البريطانيون أنهم على

استعداد للجلاء على شرط أن توافق مصر على معاهدة معينة يريدونها ويقولون أنه إذا لم توقع تلك المعاهدة فإن معاهدة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول وهذا معناه بقاء الجنود البريطانية فى مصر، لقد أبرمت معاهدة ١٩٣٦ فى ظروف خاصة زالت ولم يبق لها وجود الآن فإن الحرب التى كانت على الأبواب قد انتهت من زمن بعيد، وقد استنفذت معاهدة ١٩٣٦ أغراضها فى هذه الناحية، وفى نواحى أخرى لن نستطيع أن تقبل استمرار سريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وإننى لواثق أنه لا توجد دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ترضى على قبول جنود أجنبية فى أراضينا. ثم تعرض النقراشى فى بيانه لوحدة مصر والسودان ووصفها بأنها تعبر عن مشيئة المصريين والسودانيين على السواء، بينما ترمى السياسة البريطانية إلى تحريض السودانيين على الانفصال عن مصر فقال فى هذا الصدد «لقد انتهجت بريطانيا فى السودان سياسة ترمى إلى تشجيع السودانيين على الانفصال عن مصر، وهى سياسة عدائية لمصر والسودان على السواء، إن وحدة مصر والسودان هى مشيئة أهل وادى النيل، وإن حرية السودانيين لم تضر ولن تضار يوما فى هذه الوحدة، إذ هى أساسية لأمن السودان وتنمية مصالح السودانيين الحيوية، فإن الوحدة ستمكن السودنيين فى إدارة شئونهم على الوجه الذى يرتضوه لأنفسهم، ثم وضح النقراشى أن وجود القوات البريطانية فى السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر، وليس لهؤلاء الجنود حق للبقاء فى السودان أكثر مما لها فى مصر، وإننا ذاهبون إلى هيئة الأمم المتحدة للحصول على تسوية عادلة للنزاع القائم بيننا وبين بيريطانيا، ولا يخامرنا شك فى أن مبدأ المساواة فى السيادة لجميع الأمم الأعضاء وهو المبدأ الذى قامت عليه هيئة الأمم، سوف يكفل

لمصر حقوقها كاملة(٨٨).

ونستطيع أن نستخلص من بيان النقراشي ومستر بيفن عدة حقائق منها:

أولا: لقد اختلف النقراشي مع مستر بيفن في شأن معاهدة ١٩٣٦، فالنقراشي اعتبرها غير قائمة وأن حق مصر في جلاء الجيوش البريطانية عن أراضيها هو حق طبيعي لا يحول دونه حائل، ومن ثم لا يجوز أن نشترى هذا الحق بالمحالفة مع بريطانيا، كما لا يجوز أن يكون الجلاء معلقا على شروط التحالف بل يجب أن يكون الجلاء تاما عن مصر والسودان، كما أن النقراشي يرى أن معاهدة ١٩٣٦ استنفذت أغراضها بنهاية الحرب العالمية الثانية، وإنصافا للنقراشي فإننا يجب أن ننوه بأنه لا يعتبر مسئولا عن المحالفة، إنما فرضت على مصر وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة ١٩٣٦ والتي تنقسم إلى شقين، الشق الأول وهو الخاص بالتحالف والمحالفة(٨٩)، أما الشق الثاني فيتعلق باستمرار التحالف أو بدايته كما نصت عليه المادة السادسة عشر من المعاهدة(٩٠) وهي المادة التي تناولت موعد إعادة النظر في مواد المعاهدة بما يلائم الظروف في المستقبل ووضعت قرارا يفيد أن إعادة النظر هذه لا يجوز أن تنص على استمرار المحالفة، ويعني ذلك أن المعاهدة خلت مما يفيد تحديد مدة المحالفة أو تاريخ معين تنفى فيه هذه المخالفة شأن معظم المحالفات والمعاهدات(٩١).

ثانيا : أما مستر بيفن فيذهب إلى أن معاهدة ١٩٣٦ حجة نافذة، وأن هذه المعاهدة تعطي للحكومة البريطانية الحق في احتلال مصر عشر سنوات أخرى على الأقل، وفي التحالف معها إلى الأبد، وهو في الوقت نفسه يسيء

إلى المحالفة، بأن يجعلها أمرا مفروضا على مصر نظير الجلاء، فتخرجها عن الوضع الطبيعى لكل المحالفات التى تقوم على الرضا والاختيار والإخلاص، وأهم ما يدل على ذلك هو أن الحكومة البريطانية أصرت على إعطاء السودانيين حق الانفصال عن مصر، وتلك سياسة عدائية ضد مصر.

وقد يتساءل البعض عما اذا كان بامكان النقراشى قبول استمراره فى المحالفة بالشروط البريطانية كما وضحها مستر بيفن، وهنا تكون الإجابة بالنفى لأن النقراشى كان يرى فى هذه المعاهدة ما يراه الشعب فيها من أن تلك المعاهدة لا تتفق ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أنه رفض الاستمرار فى المحالفة، وأن السبب فى ذلك يرجع إلى أن بريطانيا الحليفة تسلك مسلكا عدائيا ضد حليفتها مصر، فأصبح طريق المفاوضات فى نظر بريطانيا ضرب من المساومة، والنقراشى لا يستطيع أن يساوم فى استقلال بلاده ولا فى وحدتها، ومن ثم أصبح من الطبيعى على مصر أن تعيد النظر فى المحالفة نفسها كوسيلة لاستخلاص حقوقها المشروعة عن طريق اللجوء إلى مجلس الأمن.

النقراشى والقضية المصرية أمام مجلس الأمن:

فى الواقع أن النقراشى هو الذى بدأ بقطع المفاوضات المباشرة كما أوصت به المواثيق والعهود الدولية مثل ميثاق عصبة الأمم وكذلك ميثاق سان فرانسيسكو وميثاق الأمم المتحدة الذى نصت عليه المادة ٣٣ منه(٩٢)، وبناء على فشل المفاوضات التى لم تؤد إلى حل القضية المصرية لجأ النقراشى إلى عرض القضية للتحكيم العالمى، ولقد اختلفت الأحزاب المصرية على الجهة التى تعرض عليها القضية المصرية، فرأى أول كان ينادى بعرض

القضية على محكمة العدل الدولية ورأى آخر يرى ضرورة عرض القضية المصرية على مجلس الأمن(٩٣)، وعلى كل حال فقد آثر النقراشي الرأى الثانى.

والسؤال الذى يطرح نفسه علينا الآن هو: لماذا آثر النقراشى عرض القضية المصرية على مجلس الأمن بدلا من الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية؟ وعند الإجابة على هذا السؤال يحتم علينا أن نرجع إلى تفسير مصادر الحكومة المصرية التى استندت عليها بناء على المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة والتى تنص على أن لمجلس الأمن أن يفض أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعا لكى يقرر ما إذاكان إستمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض السلام والأمن الدولى للخطر كما نصت الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من نفس الميثاق على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته أن يراعى أن المنازعات القانونية يجب أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسى لهذه المحكمة(٩٤).

كما كان يرى النقراشى أن انجلترا استطاعت بمعاهدة ١٩٣٦ أن تنفرد بالدفاع عن قناة السويس دون غيرها، فإن هذا الانفراد يتعارض مع أحكام ميثاق مجلس الأمن الذى يختص وحده بحفظ السلم نيابة عن أعضاء الهيئة، وبقاء القوات البريطانية حول القناة يحمل صفة الاحتلال العسكرى، وكل احتلال عسكرى يحمل معنى التهديد باستخدام هذه القوة ضد سلامة الأراضى والاستقلال السياسى للدولة التى تقوم فيها تلك القوة، فضلا على أن قرارات مجلس الأمن لها قوة الشىء المحكوم به، فهو واجب التنفيذ ونتائجه سريعة ليحقق لمصر تسوية عادلة مع بريطانيا أسوة بمسألة إيران وسوريا ولبنان(٩٥).

كما ان الالتجاء إلى مجلس الأمن أهمية كبرى لأنه أشد تأثيرا فى الرأى العام العالمى بما فى ذلك بريطانيا، ولأن لمناقشته وقراراته أثرا كبيرا فى المحيط الدولى فضلا على أن من شأن الالتجاء إليه الحصول على نتائج سريعة، بينما محكمة العدل الدولية اشتهرت بطول الاجراءات وبذلك يتعطل الجلاء عما كان مقررا له فى مشروع صدقى بيفن(٩٦).

وعلى أى حال وافق مجلس الوزراء بقطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وقد تم تأليف الوفد المصرى الذى يزمع سفره إلى مجلس الأمن من محمود فهمى النقراشى باشا رئيسا وعضوية كل من عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف والأستاذ محمود رياض وزير التجارة والصناعة عن السعديين، وعبد المجيد إبراهيم صالح وزير الأشغال، وأحمد رمزى عضو مجلس الشيوخ عن حزب الأحرار الدستوريين ، على أن ينضم إليهم فى أمريكا محمود حسن سفير مصر فى واشنطن ومحمود فوزى الوزير المفروض لدى الأمم المتحدة، وصاحب هذا الوفد هيئة من المستشارين مكونة من الدكتور حامد سلطان وصبحى بهجت بدوى والدكتور عبد الحكيم الرفاعى والأستاذ طه السيد نصر والأستاذ سعد كامل(٩٧).

ومما سبق يتضح لنا أن وفد مصر لمجلس الأمن قد تكون من الحزبين الحاكمين (السعدى والأحرار الدستوريين) وقد أحدث هذا التشكيل صدى كبيرا على الصعيد الداخلى فى مصر لدى أحزاب المعارضة، فلم تكن تثق فى موقف الحكومة، ويرجع السبب في ذلك أن النقراشى لم يعلن تحلله من مشروع صدقى بيفن وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية عام ١٨٨٩ ليذهب إلى مجلس الأمن نظيف الثوب، هذا بالإضافة إلى مطالبة حزب الوفد المصرى

والكتلة الوفدية بتشكيل وفد قومى يتولى عرض القضية واشترط الحزبين لذلك حل مجلس النواب الحالى وإجراء انتخابات جديدة لأن حكومة النقراشى لا تمثل الأمة المصرية حتى تتوحد الصفوف وتجمع الكلمة(٩٨).

ولم يعبأ النقراشى بالأحزاب المعارضة له، وسار فى طريقه رغبة فى تحقيق أهدافه الوطنية، وفى ١١ يوليو ١٩٤٧ قدم محمود حسن سفير مصر وقتذاك فى الولايات المتحدة إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة عريضة الدعوى إلى مجلس الأمن، وقد وقعها النقراشى فى ٨ يوليو ١٩٤٧، ولقد جاء بتلك العريضة ما يأتى :-

جناب السكرتير العام..

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الجماعية، وأن وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى زمن السلم بغير رضاها رضاء حرا يعد امتهانا لكرامتها وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعى، كما يعد خرقا للمبدأ الأساسى مبدأ المساواة فى السيادة وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦. وبينت العريضة بأن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى عام ١٨٨٢م واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل أى السودان تبعا لذلك، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم وإثارة حركات

انفصالية مصطنعة والحض عليها، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ومازالت تسعى إلى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة.

ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل والمضى فى هذه السياسة العدائية كلاهما، تهديدا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها، فقد أثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأنه استمرار تعريض السلم والأمن الدولى للخطر.

ووفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة وإذا اخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم بها إذ أنها استنفذت أغراضها فضلا عن انها تتعارض مع أحكام الميثاق.

ولذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقا للمادتين ٣٧,٣٥ من الميثاق طالبة:

(أ) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا.

(ب) إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان المبنى على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب منها ذلك وفقا للمادة ٣٢ وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامي(٩٩).

وقد سافر وفد مصر برئاسة النقراشي إلى نيويورك في ٢٢ يوليو ١٩٤٧ ، وبناء على تقديم هذه العريضة عقد مجلس الأمن للنظر في هذا النزاع أحد عشر اجتماعا بين الخامس من أغسطس حتى العاشر من شهر سبتمبر ١٩٤٧ ، والآن نتساءل : ماذا كان موقف النقراشي من القضية المصرية أثناء عرضها على مجلس الأمن؟ وإجابة على ذلك فإننا نقول أنه بدأ بخطابه الأول الذى ألقاه في ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، وطلب من رئيس مجلس الأمن وقتذاك(١٠٠). معونة المجلس في تسوية النزاع القائم بين مصر وبين بريطانيا، وبين النقراشي أنه يسلك هذا السبيل بدافع من الإيمان الصادق بمبادىء العدل والانصاف الذى يتجلى في ميثاق الأمم المتحدة مستندا إلى ما للدول الصغيرة من الحق في أن تختصم إلى مجلس الأمن على أساس المساواة التامة بدولة من الدول العظمى(١٠١).

ثم شرح النقراشي طبيعة النزاع بين مصر وبريطانيا وذكر أن استمرار احتلال بريطانيا لمصر، ما تفرغ عنه من التدخل فيما هو من صميم شئوننا الداخلية ليس مثارا للخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب بل يخلق حالة من الاحتكاك الدائم بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال هى في ذاتها من مهددات السلم، وبين أن استمرار الاحتلال يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، وتناول الخطوات التى اتخذتها مصر لحل النزاع قبل الإلتجاء إلى مجلس الأمن، فذكر أن مصر وقفت إلى جانب بريطانيا منذ اليوم الأول لإعلان الحرب حتى عقد لواء النصر للديمقراطية على الفاشية والنازية، وعندما انتهت الحرب كانت مصر تترقب في ثقة المبادرة إلى فك القيود التى تحد من حقوقها بوصفها دولة حرة ذات سيادة، وأشار إلى دورة في طريق المفاوضات بالمذكرة المصرية التى أرسلت في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ ،

ولكن الحكومة البريطانية تمسكت ببقاء القوات العسكرية فى مصر لجافاتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فماذا كانت تستطيع مصر أن تفعل تجاه ذلك، وطلب من مجلس الأمن بالموافقة على جلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل عن السودان وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية، وأن يكون هذا الجلاء ناجزا كاملا غير مشروط بشرط(١٠٢).

وشرح النقراشى على المجلس موجز تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر منذ عام ١٨٨٢ عندما تعللت بريطانيا بما أقدمت عليه مصر من تعزيز استحكاماتها الساحلية فضرب الأسطول البريطانى مدينة الاسكندرية، وهكذا بدأ احتلال بريطانيا لمصر بالقوة والبطش، وأوضح أن الاحتلال جاء إخلالا واضحا بأحكام القانون الدولى العام وخرقا صارخا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠، وذكر أن مفاوضات سعد زغلول ملنر فى سنة ١٩٢٠ ثم ذكر مفاوضات عدلى كيرزوت فى ١٩٢١، ثم محادثات زغلول ماكدونالد فى عام ١٩٢٤ إلى محادثات ثروت تشمبرلين فى عام ١٩٢٧، ثم مفاوضات محمد محمود هندرسن فى ١٩٢٩، وأخيرا مفاوضات النحاس هندرسن فى عام ١٩٣٠(١٠٣).

وانتقل النقراشى بعد ذلك إلى الحديث عن معاهدة ١٩٣٦ ذاكرا بأن المعاهدة لا تعبر عن رضائنا الحر وأنها جاءت مناقضة لأحكام اتفاقيات دولية فضلا عن كونها لاتتلاءم مع أحكام الميثاق، وانها تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المبرمة فى الاستانة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨(١٠٤).

كما أكد فى خطابه بأن المعاهدة منافية لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ونحن مستعدون للدخول فى أى اتفاق خاص كما نصت عليه المادتان ٤٣، ١٠٦ من الميثاق(١٠٥) ثم قال لا يسعنى أن أترك هذا الموضوع دون اشارة لا أطيل عليكم فيها إلى الحكم الوارد فى المادة ١٠٣ من الميثاق التى لا يخرج قرار الجمعية العامة على أن يكون تطبيقا خالصا لها ونصها :

إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى أخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق(١٠٦). ثم انتقل فى خطابه إلى مسألة السودان(١٠٨).

وبعد إنتهاء النقراشى من إلقاء خطابه، وقف كادوجان kadogan رئيس وفد بريطانيا مساء يوم ٥أغسطس ١٩٤٧ ليرد على خطاب النقراشى وبدأ فى الدفاع عن معاهدة ١٩٣٦ فقال فى هذا الصدد: «إنه ليس لمصر الحق فى المطالبة بتعديل معاهدة ١٩٣٦ وهى المعاهدة التى نصت على مرابطة جنود بريطانيا فى الأراضى المصرية المجاورة لقناة السويس، والتى أذنت بالنظام الإدارى الحاضر فى السودان، وذكر أنه ينبغى أن تستمر معاهدة ١٩٣٦ تسع سنوات أخرى قبل أن يكون لأى من الفريقين حق فى المطالبة بتعديلها(١٠٨). وأكد المندوب البريطانى فى تأن وعناية جوهر الحجة البريطانية فى رفض مطلب مصر حيث قال «فإذا كانت هذه المعاهدة شرعية كما أرجو أن أبين فإنه لن تكون لمصر قضية بحق لها أن تعرضها على المجلس ونحن نزعم أن معاهدة ١٩٣٦ مازالت شرعية ونافذة إلى سنة ١٩٥٦ اللهم إلا اذا تم هذا التعديل بمفاوضات ثنائية وبطريقة قبلها الطرفان، أما فيما يتعلق بقول مصر بأن وجود القوات البريطانية فيها كان يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن نص القرار الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ الذى سلمت به مصر أوجود استثناء لوجود القوات المسلحة بالرضا المعبر عنه بالمعاهدات بحرية وصراحة مما جعله متفقا مع الميثاق(١٠٩).

وأضاف كادوجان بأنه لا يمكن أن تلام بريطانيا على فشل المفاوضات التى دارت لتعديل هذه المعاهدة، ثم استعرض المفاوضات التى فشلت واتهم المصريين بأنهم كانوا السبب فى فشلها لتشبثهم برفض الموافقة على منح

الشعب السوداني حق اختيار مصيره، وأكد في خطابه بأن بريطانيا قد استجابت وهي مملوءة عطفا لرغبة مصر في تعديل معاهدة ١٩٣٦ وطلبت من مجلس الأمن بأن يسوى المنازعات طبقا للقانون الدولي وعلى ذلك ينبغي للمجلس أن يرى أن الحكومة المصرية قد أخفقت في عرض قضيتها(١١٠). ونحن لا نتفق مع كادوجان في قوله السالف الذكر بأن الحكومة المصرية هي السبب في فشل المفاوضات الانجليزية المصرية ونرى أن العكس هو الصحيح، لأن الشواهد كلها توضح أن النقراشي بذل جهدا كبيرا في سبيل حل القضية المصرية عن طريق المفاوضات الثنائية – والدلائل على ذلك دامغة وواضحة فيها نذكر منها أن النقراشي عندما بدأ تجربة المفاوضات كان صادق النية في نجاحها والدليل على ذلك أنه بذل كل ما في وسعه للاتفاق مع الحكومة البريطانية في حين أن تلك الحكومة لم تخطو خطوة واحدة للاتفاق معه.

ثم تطرق كادوجان في حديثه إلى مستقبل السودان فقال : «إن الفقرة التي تنص على حق السودانيين في اختيار الحالة التي يكون عليها السودان في المستقبل هي التي يتركز فيها أهم وجوه النزاع في المفاوضات الانجليزية المصرية وقال أيضا «قد فهمت الحكومة البريطانية من هذه الفقرة أنه ينبغي أن يكون السودانيون عندما يبلغوا الحق الذي يصبحون فيه أهلا للحكم الذاتي قادرين على أن يختاروه لأنفسهم وفي حرية تامة، وأضاف مغالطا في كلامه ومتناقضا بأن مصر ليست مستعدة لمنح السودان حرية الاستقلال التام، وفي ختام خطابه كرر بأن الأسباب التي أوردها تبين أن المطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ لا تقوم عل أساس، وطالب المجلس برفض الدعوى التي قدمتها مصر ضد حكومته(١١١).

وفى ١١ أغسطس ١٩٤٧ عقد المجلس اجتماعا ثانيا، وتحدث النقراشى أولا ليرد على خطاب كادوجان السابق، وهاجم النقراشى السياسة البريطانية قائلا «وإنى لأعلم كذلك أن الإستعمار البريطانى بعيد عن الأغراض السامية، وأعلن أن بريطانيا تقف فى سبيل تقدمنا وأكد النقراشى بأنه لو لم يحتل البريطانيون مصر لاستمر تقدمها الحديث فى طريقه لا يعوقه عائق(١١٢).

وكشف النقراشى للمجلس عن المغالطات التاريخية التى وردت فى بيان كادوجان وكذب ما قاله من أن مصر بعد الحرب نالت الاستقلال من بريطانيا وتحاشى ذكر أن الحكومة البريطانية رفضت فى جفاء المطالب الوطنية عام ١٩١٨، فلما قامت ثورة ١٩١٩ فى وجه الحكم البريطانى اضطرت إلى أن تعمل شيئا لتهدئة الخواطر، وشرح للمتجمعين سبب إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بأن تقارير اللنبى المندوب السامى البريطانى دلت على أن مركز بريطانيا فى مصر لا يمكن الاحتفاظ به مما أدى إلى اصدار التصريح(١١٣).

ثم تحدث النقراشى عن معاهدة ١٩٣٦ فذكر أن معاهدة ١٩٣٦ لم تعقد لفترة معينة من الزمن، فهى لا تصلح للمفاوضة إلا بعد إعادة النظر فى تنقيحها، كما تنص على وجوب الدخول فى مثل هذه المفاوضات بعد عشرين عاما بناء على طلب أحد الطرفين، وكذلك تبيح الدخول فى مثل هذه المفاوضات بعد مضى عشر سنوات إرضاء لكلا الطرفين وأن المعاهدة تعد وسيلة موقوتة، فليس للبريطانيين إذن أن يدعو فضل قبول المفاوضات لتعديل المعاهدة قبل انتهاء فترة السنوات العشر، فلقد فعلوا ذلك على حد تعبير مستر بيفن لأنهم شاطروا المصريين اقتناعهم بأن مصالح كل من

البلدين تقتضى عقد معاهدة جديدة، وذكر النقراشى حقيقة واقعة وهى أن الفريقين قبلوا الدخول فى مفاوضات لتعديل المعاهدة، وحقيقة أخرى وهى أن تلك المفاوضات لم تؤت ثمارها ولقد توقعت المادة ١٦ هذه الحالة بذاتها فنصت على إذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة المعدلة، فإن الخلاف يحال إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها المتعاقدان، وأضاف النقراشى بأن المعاهدة استنفذت أغراضها وأن هذه الأحكام من معاهدة ١٩٣٦ تتعارض تعارضا واضحا مع الميثاق لأنه يتعلق بالمفاوضات فى شأن الأمن الجماعى، وهو عقبة فى سبيل مصر تحول دون اضطلاعها بما عليها من التزامات يفرضها الميثاق بشأن التعاون فى القضاء على العدوان أينما كان مصدره، ووضح النقراشى أنه أشار من قبل إلى القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ خاصا بسحب القوات المرابطة من أراضى تابعة للدول الأعضاء بدون موافقتها على ذلك فى معاهدات واتفاقات حرة تطابق الميثاق ولا تتعارض مع الاتفاقات الدولية، وأكد بأن مصر دافعت على قبول معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها خطوة من خطوات تحريرها وهى فى ذلك الوقت تتعارض مع استقلال البلاد، ثم انتقل إلى السودان(١١٤).

ثم تساءل النقراشى لماذا لجأت مصر إلى مجلس الأمن؟ وأجاب فى الحقيقة الأولى أن النزاع قائم وملموس، والحقيقة الثانية أن الحكومة المصرية بذلت جهودا صادقة مخلصة لتسوية النزاع بطريق المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة فباءت جميعها بالفشل، والحقيقة الثالثة أن استمرار هذا النزاع قد يعرض الأمن والسلم للخطر لا فى وادى النيل فحسب، بل وفى جميع أنحاء الشرق الأوسط، والحقيقة الأخيرة أن شروط الاستقرار

والرفاهية الضرورية للعلاقات الودية المسالمة لا يمكن أن توجد فى هذا الجزء من العالم إلا بجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية وبإنهاء الإدارة البريطانية الانفصالية فى السودان(١١٥).

ثم أوضح أنه سلك الطريق السوى متمسكا بالتزاماته طبقا لميثاق الهيئة، وفى هذا الصدد وضح النقراشى قائلا «إننا لم نأت الآن إلى هنا لنسمعكم صليل السيوف، ومن العجيب حقا أن يكون فى مسلكنا الذى ينطوى على الغاية من الحكمة والتعقل، وفى تمسكنا بمبادىء ميثاق الهيئة ما يحمل البريطانيون على مطالبتكم برفض شكوانا دون أى اعتبار لم تنطوى عليه من الحق والعدالة ولا أستطيع أن أتصور أن مجلس الأمن سيقضى بأن الحكومة التى تلتزم حدود القانون لا يحق لها أن تعرض قضيتها لا لشىء إلا لأنها تلتزم تلك الحدود، وأكد لرئيس المجلس بأنه ما دام الاحتلال البريطانى قائما بأى شكل فإنه سيظل يسمم علاقاتنا مع البريطانيين، فهو لا يعرقل التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى وادى النيل فقط، بل يخلق تهديدا يضيف عقبة أخرى إلى العقبات التى تحول دون صيانة السلم والأمن فى الشرق الأوسط المضطرب، ،ومرد هذا التهديد إلى المسلك الذى سلكته الحكومة البريطانية والذى تعلنه الآن، وتنوى أن تمضى فيه، إن علاج هذا الموقف فى أيدى البريطانيين، وهم ليسوا فى حاجة إلى أى ترخيص منصوص عليه فى معاهدتهم مع مصر بشأن سحب قواتهم من الأراضى المصرية لأن فى وسعهم أن يسحبوا قواتهم غدا(١١٦).

وفى ختام خطابه طالب المجلس بجلاء القوات البريطانية من وادى النيل جلاء تاما ناجزا لاشرط فيه وانهاء الادارة الانجليزية الحاضرة فى السودان، وطالب رئيس المجلس أن تسود مثل هذه الروح مجلس الأمن، وأن يعالج

المجلس هذه القضية فى عام ١٩٤٧ على ضوء الميثاق، فيحقق رسالته السامية التى يمليها عليه الميثاق ويعمل على صيانة الأمن والسلام(١١٧).

وبعد أن انتهى النقراشى من إلقاء خطابه الثانى، رد الكسندر كادوجان على خطابه فادعى أن بريطانيا كانت تهدف إلى جعل مصر دولة مستقلة يسودها الرخاء فأوجدت الظروف المناسبة لازدهار الادارة والاقتصاد، وتعرض للتاريخ فشوهه وردد الفردية البريطانية المشهورة من أن الثورة العرابية استهدفت المسيحيين والأجانب وأن بريطانيا نزلت للاسكندرية لانقاذهم عام ١٨٨٢ وأنه عندما نزلت القوات البريطانية إلى مصر بناء على طلب الخديوى كانت النية ألا تبقى القوات البريطانية فى مصر إلى أجل غير مسمى، ولكنها بقيت لإعادة الأمن إلى مصر، ثم انتقل إلى السودان، وأنكر أن هناك أى سبب تاريخى لوحدة مصر والسودان وأنكر الوحدة السياسية لوادى النيل وذكر بأنها خرافة، ونفى أن إدارة السودان قد انغمست فى الدعاية ضد مصر، وذكر أن الشعب السودانى لا يميل إلى مصر، وهاجم مصر وذكر بأنها تنكر على السودانيين حقوقهم الطبيعية من الناحية العنصرية فإنه عندما اقترح تعيين أحد السودانيين فى منصب قاضى القضاة أثار هذا الاقتراح عاصفة من الاستياء فى مصر وحمل رئيس الوزراء المصرى على التصريح بأن صاحب هذا المنصب سيظل مصريا على الدوام وفقا للتقاليد المتبعة حتى الآن، وعلل مسألة فصل شمال السودان بين جنوبه، بأن هذه التميزات التى اختطتها حكومة السودان فيما مضى به الجنوب وبقية البلاد قد أملتها الضرورة الملحة لصالح الانسانية ولحماية شعب بدائى أعزال عن استغلاله بواسطة جيرانه الأكثر تقدما حتى يحين الوقت الذى يستطيع أن يقف على قدميه، وذكر أن شعب الجنوب لا تربطه صلة عنصرية بسكان الشمال من حيث اللغة والدين(١١٨).

ثم تحدث عن معاهدة ١٩٣٦ وذكر أن بريطانيا لم تطلب فى معاهدة ١٩٣٦ بأن تكون الحارسة الثانية بعد مصر، وأن بريطانيا توافق كل الموافقة على مركز القناة كطريق دولى وحرية الملاحة لجميع الأمم وذكر بأنها وسيلة عالمية للمواصلات كما هى ضرورية للمواصلات بين أجزاء الامبراطورية البريطانية، وأنكر أن مصر لم تكن طرفا حرا فى عقد معاهدة عام ١٩٣٦، وذكر بأنها كانت تحتاج للمحالفة البريطانية لأنها كانت مطلعة على حالة التوتر الدولى، وأنكر أن تبليغ بريطانيا لمصر كان تهديدا دائما، وإنما ذكر أن هذا لم يكن أكثر من بيان بسيط لحقيقة واضحة فإن انقطاع مفاوضات رئيسية بين بلدين من شأنه أن يؤدى إلى حالة تصبح فيها سياسة كل من الدولتين إزاء الأخرى موضعا لإعادة النظر وهو يشير بذلك إلى الإنذار الذى أرسل إلى على ماهر قبل مفاوضات ١٩٣٦، ثم ذكر أن حكومة بريطانيا عند بدء المفاوضات كانت تهدف إلى تحقيق الدفاع المشترك والاحتفاظ بقواعد معينة فى الأراضى المصرية أثناء زمن السلم يجول بخاطر البريطانيين قواعد اتفاق ١٩٤١ ولا تزال الحالة على ما هى عليه أن حكومة بريطانيا غير مستعدة للتخلى عن حقوقها المخولة لها بمتقضى المادة الثامنة من المعاهدة، وختم خطابه بأن بريطانيا تطالب أن تظل معاهدة ١٩٣٦ قائمة وأنها هى التى تقدم الجواب الوافى عن المطالب التى تطالب بها مصر(١١٩).

ويلاحظ من خلال رد الكسندر كادوجان على خطاب النقراشى الثانى أنه فشل فى الرد على بيان النقراشى والذى نص على أن معاهدة ١٩٣٦ تتعارض مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة فلم يتطرق إلى التحدث عنها.

وعقد مجلس الأمن اجتماعا ثالثا فى ١٣ أغسطس ١٩٤٧ وتحدث كادوجان عن موضوع العلاقات المصرية البريطانية ودور بريطانيا التاريخى

فى مصر، وذكر أن البريطانيين عندما دخلوا مصر وجدوها خاضعة لنظام الاستبداد والعبودية وتجارة الرقيق، ثم أشار إلى ما ذكره النقراشى بخصوص المادة ١٥ من معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد نافذة لعدم نفاذ العصبة أنئذ فقال: لو أن ميثاق العصبة كان نافذا وقدمت مصر شكواها إلى مجلس العصبة لكانت الحكومة البريطانية قد ناضلت أمام تلك الهيئة بأن المطالب المصرية يجب أن تفرض كلية وفقا لنصوص ميثاق العصبة للأسباب التى يطلبها هو أنئذ لرفض هذه المطالب، وأوضح أن معاهدة ١٩٣٦ لازالت سارية، وغالط المجتمعين فى أن المعاهدة لا تتعارض فى نصها وروحها مع ميثاق الأمم المتحدة، ثم تطرق بعد ذلك إلى المسألة السودانية فذكر أن قضية مصر كلها أمام مجلس الأمن قوامها أن السودان مرتبط كل الارتباط بمصر بروابط جغرافية وعصرية ولغويةواقتصادية، ومن ثم فإنه مرتبط بها ارتباطا أبديا، ولقد سعت بريطانيا إلى إقامة الدليل على عكس ذلك، وإظهار أنه إذا رغب الشعب السودانى فى استكمال الاستقلال فليس ثمة أسباب قهرية تحول دون قيامهم بذلك، وأن بريطانيا لا تود أن تقايض بمستقبل السودان فى حين تطالب مصر بأن يبقى السودان متحدا معها بصورة دائمة وهذا هو سبب رفض مصر مشروع صدقى بيفن(١٢٠).

وختم المندوب البريطانى بيانه بأن طلب من مجلس الأمن أن يرفض الحجج التى تقدمت بها مصر، وعلل أسباب ذلك إلى أن ساسة مصر قد أثاروا الشعور العام ضد المعاهدة رغبة منهم فى تحقيق أغراضهم، وإذن فهم الذى يهددون السلام، وبناء عليه أقول أن شكوى مصر لا أساس لها، وأن حكومتى اتهمت أمامكم بدون مبرر، وأن العدالة ومبادى الميثاق تقضى رفض القضية ونحن الآن كما كنا دائما على استعداد للتفاوض مع مصر

راجين الارتباط معها بصداقة قلبية، ولكنى لا أستطيع الموافقة على إبقاء هذه القضية فى جدول الأعمال، لأن فى ذلك اعترافا بأن حكومتى أخطأت(١٢١).

وبعد أن انتهى المترجم الرسمى للمجلس من ترجمة خطبة السير كادوجان فى ٣٥ دقيقة، دعا الرئيس فارس الخورى النقراشى باشا ليرد على بيان الكسندر كادوجان، وقد كانت خطبة النقراشى فى هذه المرة أقصر من الخطبتين اللتين ألقاهما فى الجلستين السابقتين، فقد استغرق إلقاؤها ٢٠ دقيقة.

ولقد استهل النقراشى فى بداية رده على بيان كادوجان بتوضيح اختلاف الروايتين المصرية والبريطانية عن حوادث الاحتلال منذ خمسين عاما مضت أوستين فقال : ولست أظن أن ثمة نقطة واحدة من النقط التاريخية التى أدلى بها السيرالكسندر كادورجان يصعب على تفنيدها، وليست فى حاجة إلى تفنيدها إلى أن ألجأ لغير المصادر البريطانية ذاتها كالمجلدات السنوية لمجلة الشؤون الدولية التى يصدرها المعهد الملكى فى لندن، واستشهد النقراشى بالمؤلفات التاريخية غير الانجليزية ككتاب تاريخ أوروبا السياسى لبورجوا، وعلل أن الغرض من تقديمه للشواهد التاريخية لتصحيح الأخطاء الفاحشة التى وردت فى بيان الكسندر كادوجان السابقة، ليضع أمام مجلس الأمن صورة صحيحة لتاريخ النزاع الحالى، فإن هذا التاريخ هو الذى يجعل المصريين يشعرون شعورا عميقا بما لحقهم من ضيم فى موقفهم الحاضر(١٢٢).

وأوضح النقراشى المسائل التى تتجاهلها بريطانيا ونستطيع تلخيصها فيما يأتى :-

١- أثر معاهدة سنة ١٩٣٦ فى مطالب مصر.

٢- الخطر الحقيقى الموجود الآن الذى يهدد السلم والأمن

وعن معاهدة ١٩٣٦ ذكر النقراشى بأنها فى مجموعها تحوى بين طياتها مواد كثيرة عقيمة فقدت صلاحيتها بوصفها أساسا للعلاقات الانجليزية المصرية، أما فيما يتعلق بالتحالف فإن كادوجان لم يحاول فى خطابيه الإشارة إلى ما لهذا التحالف من صفة التأييد، ورأى أن يتجاهل هذا المظهر البارز الذى يضع التحالف فى مركز يتناقض مع الميثاق، تناقضا تاما قد يحول بين مصر وبين الوفاء بالتزاماتها التى نص عليها الميثاق، وفيما يتعلق بالاحتلال العسكرى قال النقراشى : أصبحت المدة التى تحددها المعاهدة لبقائه نافلة كذلك القيود المفروضة على القوات التى ترابط فى مصر وهو ما لا يحترمه البريطانيون فى الواقع يفقد هذه المرابطة نفسها أى احتمال فى أن يكون لها غرض مشروع(١٢٣).

وفى ختام خطابه أوضح مطالبه من مجلس الأمن وهى :-

١- أن يقوّموا ما فى هذه الحالة من اعوجاج بدون إبطاء.

٢- أن يأمروا القوات البريطانية بالخروج من أراضينا وإنهاء الإدارة البريطانية فى السودان.

٣- إننالا نعيش عام ١٨٨٢ ولا نعيش فى عام ١٨٩٩ ولا فى عام ١٩١٤ ولا نعيش فى عام ١٩٢٢ ولا فى عام ١٩٣٦، إنما نعيش فى عام ١٩٤٧ فنرجوا أن تقدروا الموقف السياسى القائم الآن فلا تدعوا معاهدة أكل عليها الدهر وشرب. تقف فى طريق قيامكم برسالتكم السامية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٤- ليس لأى أعتبار قانونى أن يفسد عليكم جهودكم فى تدعيم السلم والأمن.

٥- إن مصر ترجو أن تحيا حياتها كما تريد طليقة من تلك اليد الحديدية التى يبطش بها غزاة عتاه، فمصر بوصفها دولة متساوية فى السيادة مع الدول الأخرى تريد أن تتمتع بمكانتها الحقيقية بها فى أسرة الأمم المتحدة.

٦- لقد كانت معاهدة ١٩٣٦ وكان ميثاق الأمم المتحدة، ونحن بين تلك المعاهدة وذلك الميثاق، قد اخترنا الميثاق(١٢٤).

وبعد أن انتهى الطرفان المصرى والبريطانى بعرض وجهتى نظرهما، عرضت المسألة على بساط المناقشة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٧ بعد أن توفرت لدى أعضاء المجلس البيانات والتفاصيل مما سمعوه من خطب وما وزع عليهم من نشرات.

وقد بدأ هذه المناقشة ممثل بولندا أوسكار لانج oskar lang وذكر أن للمجلس الحق فى إصدار قرار بسحب القوات البريطانية من مصر، وأعرب عن تأييده لمصر حيث قال فى هذا الصدد «إن معاهدة١٩٣٦ تجاوزت عهدها وأصبحت عقبة فى سبيل أمانى مصر القومية للحصول على حقها فى السيادة الكاملة، وأن بولندا ستؤيد مصر فى طلبها الخاص بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها جلاء تاما موجزا،. أما فيما يتعلق بمسألة السودان فقد صرح المندوب البولندى بقوله يجب أن تبحث بمفردها فمسألة السودان ليست من المسائل المتعلقة بمصر وبريطانيا فقط، بل أن رغبات الشعب السودانى يجب أن تكون محل الاعتبار، وبولندا دائما تؤيد حق الشعوب فى تقرير مصيرها، ونحن نتفق أن هذا المبدأ يجب أن يطبق فى هذه الحالة(١٢٥).

وعقد مجلس الأمن اجتماعا رابعا فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ وكان أول المتحدثين السنيور جواد كادلوسى مونيز moniz ممثل البرازيل وقدم اقتراحا لحل النزاع المصرى الانجليزى، ومما جاء فى نص الاقتراح الذى قدمه ممثل البرازيل ما يلى «يوصى مجلس الأمن بعد أن نظر فى النزاع القائم بين بريطانيا ومصر وهو النزاع الذى أبلغه رئيس الوزارة المصرية إلى المجلس فى ٨ يوليو ١٩٤٧ وبعد أن لاحظ أن وسائل التوفيق التى نصت عليها المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة لم تستنفذ، ولاعتقاده أن تسوية النزاع يمكن أن يتم على أكمل وجه فى الظروف الحاضرة بالرجوع إلى هذه الوسائل، بأن تعمد حكومتا المملكة المتحدة البريطانية ومصر أولا : إلى استئناف المفاوضات المباشرة، وأن تسعيا فى حالة مثل هذه المفاوضات لتسوية النزاع بوسائل أخرى تكون من اختيارهما دون سواهما، ويوصى المجلس الحكومتين ثانيا: بأن يبلغا المجلس سير هذه المفاوضات(١٢٦).

وفى نفس الجلسة اقترح مندوب الصين إدخال تعديل على نص الاقتراح البرازيلى هذا نصه «إن رغبة الحكومة المصرية فى الاحتفاظ بوحدة وادى النيل طبيعية جدا مع ملاحظة أن الحكومة البريطانية قد سحبت فعلا جانبا من قواتها من مصر، وأنها مستعدة للتعاون لإتمام الجلاء(١٢٧). وقد طلب المندوب البلجيكى إضافة جملة تنص على عرض أية مناقشات تتصل بشرعية المعاهدة على محكمة العدل الدولية(١٢٨).

ثم تحدث ممثل الاتحاد السوفيتى «جيروميكو» Geramico معقبا على الاقتراح البرازيلى بقوله : إن الاتحاد السوفيتى يكن تفهما وتعاطفا مع الأمانى الوطنية لمصر وشعبها فى الوجود المستقل على أساس المساواة فى السيادة مع الأمم والشعوب الأخرى، وأن معاهدة ١٩٣٦ تتعارض مع ميثاق

الأمم المتحدة وان استمرارها مهدد للسلم والأمن الدولى. وإننا نؤيد مطلب مصر الخاص بجلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا عن مصر والسودان(١٢٩).

وعقب كادوجان على المشروع البرازيلى ووصفه بأنه خطاب متزن ، وأن هذا المشروع قد خلف فى نفسه أثرا طيبا، وطالب بأن تظل معاهدة ١٩٣٦ سارية إلى أن يتخذ المجلس قرارا آخر، وصرح بالتعقيب على خطاب ممثل الصين فأيد ملاحظة بصدد عبارة وردت فيه خاصة ببروتوكول الجلاء حيث ذكر أن حكومة بريطانيا قد نفذت هذا البروتوكول جزئيا، أما مندوب الولايات المتحدة (هشيل جونسون) Gonsoon فقد أيد الاقتراح البرازيلى فقال: إن حكومته ترجو أن تتفق بريطانيا ومصر كصديقين حميمين دائما، وأن حكومته تأمل أن يكونا كذلك وأن يكون اتفاقهما بوسائل تختار بمعرفتهما أنفسهما، وأعلن أنه لا ينوى اتخاذ أى قرار يتضمن لوم المملكة المتحدة أو الحكم عليها وأعلن تأييده للتعديل الصينى، كذلك أيد مندوب فرنسا الكسندر بارودى Alexander Baroudi(١٣٠).

وفى ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ عقد مجلس الأمن اجتماعه الخامس، وقام النقراشى بالتعليق على مشروع القرار البرازيلى وأعلن أن مشروع القرار لا يجدى اطلاقا وهو تهرب من التبعة الأولى الملقاه على عاتق مجلس الأمن.

وتناول النقراشى بالتحليل أثر هذا المشروع في ضوء ما أكده ممثل البرازيل من أنه قدم دون نظر إلى أوجه الحق فى هذه القضية، أو إلى الواجبات والتبعات التى فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ على كلا الطرفين، وأكد النقراشى لأعضاء المجلس بأن الموافقة على مشروع القرار البرازيلى ستقوم دليلا على أن مجلس الأمن يرى أن استمرار هذا النزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر(١٣١).

وأعلن النقراشى أن طرح هذا النزاع طبقا للمادتين ٣٧,٣٥ من الميثاق، ومن شأنكم أن تدعوا الطرفين إلى تسوية ما بينهما من نزاع بالوسائل التى نصت عليها المادة ٣٣ ومن شأنكم أن توصوا باتخاذ الاجراءات والوسائل الملائمة لهذه التسوية إما بمقتضى المادة ٣٦ أو المادة ٣٧. هذا كله من اختصاصكم دون غيركم، وأعلن أنه يؤمن بأن الموافقة على المشروع البرازيلى معناه أن مجلس الأمن قد أحجم عن الحكم فى شرعية معاهدة ١٩٣٦ أو فى تطبيقها مستقبلا، ومعناه كذلك أن المجلس قد رفض رفضا باتا المطلب البريطانى باستبعاد المطالب المصرية، وسيبقى النزاع مدرجا فى جدول أعمال مجلس الأمن ولكل من الطرفين الحق فى الرجوع إليه إذا اقتضى الأمر ذلك(١٣٢).

وعلق النقراشى على التعديل الذى قدمه ممثل الصين، ورحب بإشارته إلى مسألة جلاء الجنود البريطانيين عن مصر. ومن المؤكد أن هذا الجلاء يمكن أن يتم بدون أية مفاوضات وليس ثمة حاجة لمعاهدة لتقرير ذلك. وفى وسع البريطانيين أن يجلوا على الفور. وإذا هم أرادوا أن يضعوا حدا للتهديد القائم للسلم فليسوا فى حاجة إلى أى توجيه أو اذن من مجلس الأمن للقيام بذلك(١٣٣).

أما فيما يختص بالتعديل الذى قدمه ممثل بلجيكا، فعلق النقراشى عليه قائلا «لقد لاحظت أن ما قاله لم يقصد به الالتزام بإحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية، وهو يشير لهذه المحكمة باعتبارها إحدى الوسائل التى تؤدى إلى تسوية النزاع، فبعد هذا الإيضاح لا يكون لهذا التعديل جدوى، فإن المادة ٣٣ تنص فيما تنص على التسوية القضائية، فما الفائدة إذن فى أن يذكر فى القرار احتمال قيام نزاع حول شرعية معاهدة سنة ١٩٣٦ وعلى فرض فإن

هذه المعاهدة قد أصابتها الحوادث بالتفكك والانحلال، فلم تعد تصلح أساسا لاستمرار العلاقات الودية، وفى نهاية خطابه أوصى الأعضاء بعدم الموافقة على المشروع البرازيلى لأنه لا يزيل الخطر القائم الذى يهدد السلم، كما أن الموافقة عليه يعتبر إحجاما عن معالجة وجوه الحق فى هذا النزاع وستمضى الحكومة المصرية فى طريقها وفقا لمبادىء الميثاق(١٣٤).

وعلى أى حال، عندما أخذ الرأى على المشروع البرازيلى فكان نصيبه الفشل، فقد عارض مندوب بولندا وامتنع عن التصويت كل من الاتحاد السوفيتى وسوريا وكولومبيا، وفى النهاية نال ستة أصوات لكل من البرازيل والولايات المتحدة واستراليا والصين وفرنسا وبلجيكا(١٣٥).

وفى الجلسة السادسة للنزاع المصرى البريطانى بمجلس الأمن والتى عقدت فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٧، أدلى سبعة مندوبين وهم مندوبو البرازيل واستراليا، ومصر وبولندا وبلجيكا، وبريطانيا وسوريا بمختلف وجهات النظر لدولهم فى النزاع، وقد تحدث فارس الخورى ممثل سوريا وأعلن فى خطابه تأييد سوريا للقضية المصرية تأييدا مطلقا وأعلن أن مصر على حق تام فى عرض قضيتها على مجلس الأمن باعتبارها خطرا يهدد السلم، وأنذر المجلس بأنه ربما تقع اضطرابات فى منتهى الخطورة بمصر ما لم يضع المجلس حلا سديدا لمشكلة جلاء البريطانيين عن مصر(١٣٦).

ثم تحدث الكولونيل هوجسون Hogson ممثل استراليا فى نفس الجلسة قائلا «إنه لا يحق لمجلس الأمن أن يبطل المعاهدة المصرية الانجليزية، وطلب إلى المجلس ألا يفعل شيئا من شأنه القضاء على قدسية الالتزامات الدولية، وأعلن موافقته على مشروع القرار البرازيلى على شرط أن يدخل عليه التعديل الاسترالى الذى ينص على أن المجلس لا يستطيع أن يوصى البلدين

باستئناف المفاوضات المباشرة، ولكنه يدعو الفريقين إلى أن يفعلا ذلك، كما نص على أن يؤذن لممثلى الفريقين السودانيين بالاشتراك فى المفاوضات عند استئنافها إن هى استؤنفت على أن يهتم المتفاوضون بمستقبل السودان. وختم بيانه مطالبا بشطب النزاع من جدول أعمال المجلس(١٣٧).

ولم يكد ينتهى المندوب الاسترالى من الانتهاء من إلقاء خطابه، حتى نهض النقراشى رافضا تعديله فى تلك الجلسة فقال: «إن التعديل الاسترالى يشوه معالم المشروع البرازيلى الذى سبق أن أبديت اعتراضى عليه لأنه مقتضى هذا التعديل استشارة السودانيين أنفسهم فى المفاوضات المباشرة المقترح استئنافها والتى تتناول مستقبل السودان، وأشار النقراشى إلى أن تعديل استراليا لا يتلاءم واقتراح البرازيل، وانى مصر على الاعتراضات التى وجهتها إلى مشروع قرار البرازيل، وأن هذه الاعتراضات لتزداد شدة إذا ما ضمن مشروع ذلك القرار التعديل الاسترالى(١٣٨)، وفى هذه الجلسة طلب ممثل بلجيكا إضافة جملة تنص على عرض أية مناقشة تتصل بشرعية المعاهدة على محكمة العدل الدولية(١٣٩).

وقد عقب ممثل الاتحاد السوفييتى: جيروميكو «على الاقتراح البرازيلى بكلمة طويلة فند بها الاقتراح البرازيلى وعارضه، ولعل أهم ما جاء فى كلمته «إن هذا الاقتراح لا يضمن أية حماية كافية لمصالح مصر الشرعية، كما أن الأخذ بهذا الاقتراح البرازيلى لا يعنى إلا تهرب مجلس الأمن على الأقل فى الوقت الحاضر من استخدام نفوذه وتأثيره للوصول إلى حل ضرورى للنزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة، وهذا يضطرنى إلى القول فى النهاية بأن الاقتراح البرازيلى لا يمكننا إذا أخذ به المجلس من الوصول إلى قرار حاسم فى المسألة التى رفعتها مصر إلى مجلس الأمن، وبالنظر إلى كل هذا، فإن الاتحاد السوفيتى لا يستطيع أن يوافق عليه(١٤٠).

ورأى رئيس المجلس أخذ الرأى على التعديل الذى اقترحه مندوب بلجيكا والخاص بإحالة أى خلاف فى المستقبل حول شرعية معاهدة ١٩٣٦ إلى محكمة العدل الدولية، فكان نصيب هذا التعديل الفشل أيضا، إذ نال ٤ أصوات، وأمتنع ستة أعضاء، ثم أخذ الرأى على اقتراح استراليا الذى يقضى بإضافة شرط اشتراك السودانيين فى المفاوضات الذى نص عليها الاقتراح البرازيلى، فخذل هذا الاقتراح أيضا إذ نال صوتين فقط، وامتنع ثمانية أعضاء عن اعطاء أصواتهم(١٤١).

ونتيجة لفشل الاقتراح السالف الذكر، قدم لوبيز lobiz مندوب كولمبيا على مجلس الأمن نص مشروعه كالآتى «يدعو مجلس الأمن حكومتى المملكة المتحدة البريطانية ومصر بعد أن بحث النزاع القائم بينهما والذى أبلغه رئيس الوزارة المصرية إلى المجلس فى خطابه المؤرخ فى ٨ يوليو ١٩٤٧ إلى استئناف المفاوضات المباشرة فى الحال وذلك للوصول إلى :ـ

أولا : أن يتحقق فى أقرب وقت ممكن جلاء جميع القوات البريطانية البرية والبحرية والمنشآت الجوية عن الأراضى المصرية وإلى تبادل المساعدة المبذولة فى سبيل صيانة حرية الملاحة فى قناة السويس، وسلامة هذه الملاحة فى وقت الحرب أو عند وقوع الحرب.

ثانيا : إنهاء الإدارة الثنائية فى السودان مع مراعاة مبدأ تقرير مصير الشعوب وحقها فى الحكم الذاتى.

ثالثا : إبلاغ مجلس الأمن سير هذه المفاوضات بلا انقطاع(١٤٢).

واعترض النقراشى على المشروع الكولمبى، وعلل سبب اعتراضه بأنه يضع مصر فى مركز يجرها إلى المفاوضة لعقد معاهدة، وأن هذا المشروع يتضمن تبادل المعونة فى زمن الحرب، أو فى حالة التهديد لضمان حرية

الملاحة فى قناة السويس وسلامتها، وهذا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، فإنه بدون الجلاء التام لا يمكن أن تسير مصر قدما فى هذا الأمر، وأن مصر وحدها المسئولة عن حرية الملاحة فى القناة دون غيره(١٤٣).. وقد أخذ الرأى على المشروع الكولمبى فقرة فقرة، وفيما يلى نتيجة الاقتراع: (١٤٤).

الفقرة المقترح عليها	المؤيدون	المعارضون	الممتنعون
١- استئناف المفاوضات المباشرة .	٥	—	٥
٢- جلاء القوات البريطانية البرية والبحرية والجوية فى أقرب وقت ممكن.	٥	—	٥
٣- تبادل المساعدة فى سبيل صيانة حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامة هذه الملاحة فى وقت الحرب أو عند وشك وقوع حرب.	—	—	١٠
٤- إنهاء الادارة الثنائية فى السودان مع مراعاة مبدأ تقرير الشعوب لمصائرها وحقها فى الحكم الذاتى.	٤	—	٦
٥- إبلاغ مجلس الأمن سير هذه المفاوضات بلا انقطاع.	٥	—	٥

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا فشل المشروع الكولمبى أيضا، وبعد فشله تقدم تسيانج Tesiang ممثل الصين بمشروع لا يختلف عن سابقة من حيث إحالة القضية المصرية إلى المفاوضات، وبأن يحيطا المجلس علما بخطواتها ويقدما لمجلس الأمن أول تقرير فى موعد أقصاه أول يناير ١٩٤٨(١٤٥):

وقد عقب النقراشى على المشروع الصينى بالرفض أيضا حيث قال فى الجلسة المنعقدة فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧: «لا يشك أحد فى اخلاص ممثل الصين فى أنه بذل غاية جهده للوصول إلى حل لهذه المسألة، ولقد أعرب من أول الأمر عن عطف صادق على مطالب مصر، على أننى أود أن أوضح بجلاء أنه مادامت القوات البريطانية المسلحة تظل مرابطة فى الأراضى المصرية، فإنى لا أرى أى أمل فى أية مفاوضات مثمرة مع حكومة المملكة المتحدة، فإن مرابطة القوات الأجنبية المسلحة فى أراضينا تضع مصر فى مركز غير مكافىء فى مناقشة أية نقطة من هذا النزاع»(١٤٦).

ولم يؤيد مشروع القرار الصينى سوى كولمبيا وامتنعت الدول الأخرى كلها عن التصويت(١٤٧).

وعلى أى حال، استغرق نظر القضية المصرية أمام مجلس الأمن عدة جلسات كان آخرها جلسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٧، وعندما فشلت الاقتراحات السالفة الذكر كلها. وبناء على ذلك أعلن رئيس المجلس جروميكو ممثل الاتحاد السوفييتى وقتذاك الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس، وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس أو أى طرف من الطرفين المتنازعين(١٤٨).

وبعد أن استعرضنا موقف النقراشى من عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، بقى لنا أن نعرف هل أدى النقراشى واجبه فى مهمة الدفاع عن قضية بلاده، وما الذى اكتسبته مصر من عرض قضيتها على مجلس الأمن؟ ثم أخيرا ما هى الأسباب التى أدت إلى فشل المسألة المصرية فى مجلس الأمن؟.

فى الحقيقة أن النقراشى طالب أمام مجلس الأمن بجلاء الجنود البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاما ناجزا، وأوضح أن معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية عام ١٨٩٩ باطلتين على أساس مخالفتهما لأحكام ميثاق سان فرانسيسكو، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الميثاق ينص على مبدأ المساواة فى السيادة بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة، وكذلك يقضى بمنع استخدام هذه القوة ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة.

ونحن نؤيد ما ذهب إليه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى(١٤٩) وأستاذنا الدكتور رأفت غنيمى الشيخ(١٥٠) حينما ذكرا أن موقفه كان مشرفا ولاسيما عندما دافع النقراشى عن المطالب الوطنية بكل الحجج والأسانيد القانونية والشرعية والدولية، أمام مجلس الأمن، وعلى ملإ من الدنيا خاصم بريطانيا العظمى فى أكبر المحافل الدولية الرسمية، كما خاطب أعضاء مجلس الأمن بكل قوة واعتداء طالبا منهم أن يقرروا الجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل (مصر والسودان). وقال أيضا «إن قضيتنا عادلة وإننا لم نلجأ إلى ساحتكم سدى هذا عهدنا، وإن بمبادىء الميثاق إيماننا»(١٥١).

والإنصاف يقتضينا أن نشيد بالمجهود الكبير الذى بذله وفد مصر وهيئة مستشارية فى اعدادهم للبحوث التى تم بها عرض القضية على مجلس الأمن، وما قدمه الوفد من أدلة وحجج تؤيد حق مصر فى جلاء القوات البريطانية، ونقرر بأن الجهود القوية المتواصلة التى بذلها وفد مصر كانت جهودا موجهة لمصلحة مصر ووادى النيل، لا لمصلحة هيئة معنية أو لمصلحة حزب، فالانتقاص من هذه الجهود سهم مصوب لمصالح البلاد وللمطالب القومية، والواجب ألا نضع لهذا الانتقاص اعتبارا من أساسه.

وبالنسبة لما كسبته مصر فى قضيتها أمام مجلس الأمن، ففى تصورنا أن مصر كسبت أمرين:

أولهما: أن القضية المصرية ستظل مدرجة فى جدول أعمال المجلس إلى أن تتم تسويتها بصفة نهائية ولهذا الأمر فإن قضية مصر انتقلت لأول مرة إلى الميدان الدولى فلم تعد القضية ثنائية بين مصر وبريطانيا، بل أن مجلس الأمن سيشرف على حلها وتسويتها.

ثانيهما: العطف الذى تجلى فى المجلس على طلب مصر الخاص بجلاء القوات البريطانية، وحيال هذين الانتصارين منيت بريطانيا بفشل محقق، فلقد أصرت على شطب القضية المصرية من جدول الأعمال، ولكن اصرارها هذا منى بالفشل التام فقد رفض نهائيا كما دلت على ذلك الرفض كل القرائن والحقائق الثابتة.

وعن الأسباب التى أدت إلى فشل المسألة المصرية فى مجلس الأمن فهى كالآتى :ـ

أولا: عدم إعلان النقراشى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية عام ١٨٩٩ الخاصة بالسودان رسميا للحكومة البريطانية قبل أن يعرض المسألة المصرية على مجلس الأمن، وعلى الرغم من أن النقراشى أبلغ السفير البريطانى أثناء مقابلته له فى ٢٣ أبريل ١٩٤٧ بأنه يطالب بإلغائها، إلا أنه كان من الأفضل أن يبلغ الحكومة البريطانية رسميا بهذا الإلغاء ،وقد بالغ بعض المؤرخين فى تبرير عدم اعلان النقراشى بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ بأنه لا يؤثر فى جوهر القضية المصرية إذ تضمنت الجلاء عن مصر والسودان،

وإنه مهما كانت صيغة العريضة أو طريقة عرضها فإنه كان لا يغير من المصير الذى آلت إليه القضية أمام مجلس الأمن(١٥٢)، إلا أننا نرى فى هذا التبرير محاولة للدفاع عن النقراشى، ومما يؤكد لدينا هذا الفهم أن كادوجان طلب من مجلس الأمن الاعتراف بشرعية معاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٦، لأنها لو سقطت هذه المعاهدة فلم يبق لانجلترا أية حجة تتذرع بها لتبرير بقاء قواتها فى أرض مصر، ومن هنا كان تمسك كادوجان بالمعاهدة والمحور الذى دار حول دفاعه.

ثانيا : تكاتف الكتل الثلاث فى مجلس الأمن والذى تمثلت فى كتلة الدولة الاستعمارية مثل انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، والكتلة الثانية كتلة الدول الشيوعية مثل الاتحاد السوفيتى وبولندا، والكتلة الثالثة كتلة الدول الضالعة مع الولايات المتحدة مثل البرازيل وكولمبيا والصين، والتى بدأت المناورة الأولى من مناورات جس النبض بمشروع مندوب البرازيل وأن هذا المشروع كان ينادى بتوجيه للدولتين المتنازعتين بالعودة إلى المفاوضات دون تحديد مكانها ولا لموضوعها، وما أن تقدمت البرازيل بمشروعها حتى تهافتت عليه الدول المستعمرة تباركه وتزكيه، وتجد فيه الحل الموفق السعيد، كما اقترح مندوب استراليا إلا أن يزيد الطين بلة فأشار بتعديل يزيد المشروع غموضا ،وهو الخاص باستشارة السودانيين فيما يمسهم من هذه المفاوضات، ولكن فشلت المناورة الأولى عند اصطدامها بالموقف القوى الذى وقفه كلا من النقراشى والرئيس فارس الخورى مؤيدين بدولتى اليسار روسيا وبولندا، وذلك بأن تخلفت إحدى دول الكتلة الأمريكية وهى

كولمبيا عن التصويت لصالحها، زاعمة أن لديها مشروعا آخر يأمل مندوبها أن يجعل منه أساسا لحل هذا النزاع(١٥٣) ثم قدم مندوب كولومبيا مشروعا أدى إلى تعقيد الأمور، وتهديدا للسلم من مشروع سلفة، فضلا عن كونه يحيل الطرفين إلى المفاوضة، وإذا به يجدد عناصر هذه المفاوضة بأمور تأبى المواثيق الدولية حيث تجعل الجلاء مشروطا بشروط المعونة المتبادلة على حماية القنال فى أثناء الحرب، أو عند التهديد بخطر الحرب، وهكذا تريد كولومبيا أن نعترف بها فى وثيقة دولية لتجعل منا فريسة سهلة تسلمها إلى بريطانيا، وهكذا فشلت المناورة الثانية التى دبرتها دولة الكتلة الأمريكية، وانفسح المجال أيضا لمناورة ثالثة أُلقى عبء القيام بها على مندوب الصين، ولكن هذه المناورة باءت بالفشل أيضا(١٥٤).

ثالثا : إحراج حزب الوفد للنقراشى رئيس وفد مصر فى مجلس الأمن، وذلك بارساله برقية إلى رئيس مجلس الأمن وإلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة فى ليك سكس بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٤٧ قبل عرض القضية المصرية حيث ذكر فيها أن النقراشى رئيس الوزراء المصرى لا يمثل على أى وجه شعب وادى النيل الذى يؤيد أغلبيته الساحقة الوفد المصرى، وأن شكوى حكومة النقراشى لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب شعب وادى النيل(١٥٥) وكان من الأفضل على حزب الوفد أن يبتعد عن الخلافات الحزبية فى هذه الآونة التى تطلعت فيها أنظار العالم إلى كفاح مصر فى سبيل حريتها واستقلالها، بل يجب أن يتعاون ويوحد كلمته مع حكومة النقراشى لمصلحة مصر القومية، وفى الحقيقة أن حكومة النقراشى كانت لا تمثل الأغلبية الشعبية، ولكنها كانت حكومة مصرية تعرض قضية

مصر أمام العالم كله، أى أن المسألة لم تكن حكومة ومعارضة فى هذا الوقت، بل أصبحت قضية الجميع مطروحة أمام هيئة دولية، فقد كانت برقية حزب الوفد - كما رأى بعض المؤرخين - ضربة أصابت مصر فى أشد الأوقات، حرجا وأحوجها إلى الظهور أمام العالم الخارجى موحدة الكلمة متحدة الجبهة(١٥٦).

رابعا : الانقسامات والخلافات التى كانت موجودة بين طبقات الأمة المصرية وأحزابها السياسية المختلفة والقصر، فقد كانت الأحزاب تعمل من أجل تحقيق أغراضها الحزبية ومن أجل الوصول إلى الحكم والسيطرة، وفى رأينا كان من الواجب على الأحزاب السياسية الاتحاد لمواجهة الاحتلال، فهذا أمر ليس جائزا فحسب، بل هو واجب وأرى أن النكوص عن هذا الواجب لأى سبب حزبى أو غير حزبى لا يتفق مع وضعنا الوطنى كأمة أخذت على عاتقها أن نناضل في سبيل حريتها كتلة متضامنة.

خامسا : إننا نخالف القول بأن الحكومة المصرية لم تحاول قبل عرض القضية على مجلس الأمن الاتصال بالدول الأعضاء وإقناعها بوجهة نظر الحكومة المصرية(١٥٧). ونرى أن العكس هو الصحيح، ولكى نعرف حقيقة موقف حكومة النقراشى من الدعاية للقضية المصرية يجب أن نذكر من الوثائق ما يدل على ذلك، فقد وضح النقراشى أمام مجلس النواب والشيوخ هذا الموقف فذكر أن حكومته لم تهمل أمر الدعاية، بل قامت بإجراء الاتصال بالدول الأعضاء قبل نظر النزاع وفى أثناء نظره، وهذا الاتصال كان يسير بنظام موضوع سواء فى مصر أو فى الخارج وقال النقراشى لقد اتصلت بجميع مندوبى الدول الممثلة فى مجلس الأمن، وكنت على اتصال بوزرائنا

فى البــلاد التى لنا بـهــا ممثلون، ولـكن هل كـان علـيّ أن أعلن للـناس هذه الاتصـالات، أو أكـشـف لهم عنهـا، وعندمــا ذهب وفـد مـصــر إلى أمــريكا لم يقصــر فى الدعاية للـقـضيـة أو الاتصال بأعـضـاء المجلس، وأكد الـنقراشى أن هـذا الاتصال كان له أكبر الأثر فى كثيـر من الدول حتى لقد كسبـنا الأغلبية المطلوبة(١٥٨).

سـادسـا : أخطأ النقـراشى عندمـا علل مـا حـدث بسـبب عـرض القـضـيـة الفلسطينية على الجمـعـية العمـومية لهـيئة الأمم المتـحدة خلال شـهـر أبريل ١٩٤٧، وفى حالة الأخذ به سيكون عـرض القضـيـة المصرية مجـالاً للتأخـير من آن لآخـر، لأن مـجلـس الأمن الذى سـتـرفع له قـضـيـتنا قـائم ومـوجـود بأعـضـائه واخـتـصـاصـه وليس هـناك مـا يمنع من أن يـعـمل فى الوقت الذى تعمل فـيه الجـمعـية العمـومية لهيئة الأمم المتحـدة، كمـا أن نظر قضـيتنا لا يتعارض مع قضية فلسطين.

وعـمومـا بعـد فشل القـضيـة المصـرية أمام مـجلس الأمن، وأصـبح طريق مـجلس الأمن كطريـق للمـفـاوضـات مـسـدودا، وعـقب عـودة النقـراشى من مجلس الأمن أعد برنامجا لمعالجة القـضية المصرية، وإننا نتتبع هـذا البرنامج ونوضح آراءه السيـاسيـة من خلال حديثـه لجريدة الأهـرام فى ٢٢ سـبتـمـبر سنة ١٩٤٧ حـيث ذكـر إننا سنعـمل على زيادة مــوارد البـلاد الاقـتـصـادية ونسـتـغل الطاقة الكهـربائية من مسـاقط المياه والكشـف عن المعـادن، والعمل على تقوية الجـيش حتى نكون مسـتـعدين لرد العدوان عنا، ولا نتـرك فرصة أمام أى إنسان ليقول عنا إننا فى حالة عجز عن الدفاع عن أنفسنا(١٥٩).

تلك هـى كانت السـياسة الجديدة التى جعلـها النقراشى برنامجا لـلمسألة المصـرية بعـد عـودتـه من مـجلس الأمن، ويبـدو أنهـا تتـصـل بمـشـاكل البناء

الداخلى للناحيتين الاقتصادية والعسكرية، ولا يسعنا هنا ونحن نوردها إلا أن نذكر أنها مبادىء حكيمة(١٦٠) ولكن الظروف لم تساعده على تحقيقها من الناحية العسكرية إذ وقفت السياسة الانجليزية له بالمرصاد بسبب أنه جاهرها بالعداء على ملإ العالم، فأخذت تنصب له الشباك وتدبر له المكايد، ولعل أهم ما يوضح ذلك عندما أراد النقراشى أن يستعين بخبرات عسكرية من الولايات المتحدة فى الشئون العسكرية، ولكن الخارجية البريطانية أرسلت إلى سفيرها فى واشنطن توجيهات مؤداها أن يطلع المسئولون الأمريكيون على النصوص الواردة فى معاهدة ١٩٣٦ المتعلقة بتعهدات مصر، بأن تختار المدربين العسكريين ومعدات جيشها من الجيش الانجليزى، وأن الحكومة الانجليزية قد أخذت على عاتقها بالفعل تنفيذ ذلك وأن مصر تتهرب من تعهداتها الواردة بالمعاهدة فإذا ما ساعدتها الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذا يكون خرقا لمعاهدة ١٩٣٦(١٦١).

وثمة مجال آخر قام به النقراشى لخدمة القضية المصرية وإيجاد الحلول المناسبة لها، فقد عهد إلى الدكتور محمد حسين هيكل بأن يترأس وفد مصر لحضور الدورة الثانية العادية لهيئة الأمم المتحدة ليعرض المسألة المصرية على الجمعية العامة، وما دامت معلقة أمام مجلس الأمن، وذهب الدكتور محمد حسين هيكل لهذا الغرض، وأثناء المناقشة انتهز فرصة عرض الاقتراحات الخاصة بحق الفيتو وأشار إلى عجز المجلس عن حل المسألة المصرية، وأن هذا الحق لم يثره أحد عند عرض المسألة مع أن الحق فيها واضح وأسهب محمد حسين هيكل فى الحديث إلى الحد الذى اتهمه

فيه المندوب الانجليزى (هارتلى شوكرز) Harty Shokarzبانتهاز الفرصة للدعاية لوطنه، ورغم هذه الجهود، لم يتسن للجمعية العامة أن تتخذ موقفا تجاه القضية المصرية، فعادت من المنظمة الدولية بغنيمة الإياب(١٦٢).

وما لبث أن صرح النقراشى لأعضاء مجلس الشيوخ، حين سئل عن موقف حكومته من القضية المصرية فأجاب قائلا، إننى أؤكد من جديد ما سبق أن أعلنت وانعقد عليه إجماع الأمة حتى أصبح ميثاقها الوطنى وهو الجلاء الناجز عن أرض الوطن ووحدة شطرية مصر والسودان، ولقد كان للوزارة التى أتشرف برئاستها الشرف الأكبر فى أن تضع فى وضوح وقوة لأول مرة فى تاريخ النهضة القومية مبدأ وحدة وادى النيل على أسس تاريخية ودولية وقومية، وارتضت بهذا المبدأ إلى نطاق السياسة العملية، وأن الحكومة لا تزال عن موقفها الذى دافعت عنه أمام مجلس الأمن(١٦٣).

ولم يكن هذا هو رأى النقراشى فقط أمام النواب، بل صرح للسفير البريطانى أثناء مقابلته برئاسة مجلس النواب وكانت هذه أول مقابلة له بعد عودته من بريطانيا، حيث أوضح له النقراشى بسرعة التعجل بالخروج من بلادنا ولا عودة للمفاوضات(١٦٤).

وفى أواخر نوفمبر ١٩٤٨ أدلى النقراشى بحديث سياسى أمام مجلس النواب والشيوخ فى الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادى الخامس وأعلن خطة وزارته بشأن القضية المصرية حيث قال: إن حقوقنا الوطنية محدودة وواضحة ويسرنى أن الإجماع على التمسك بها، والعمل على تحقيقها، تزيده الأيام وتطورات الحوادث يقينا قوة، وأن جلاء الجنود الأجنبية عن

أرض الوطن، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك هى عقيدة أهل الوادى أجمعين من مصريين وسودانيين(١٦٥).

هكذا يتضح لنا أن القضية المصرية كانت هى نقطة بداية الوجود السياسى للنقراشى، فكان أحد أبطال ثورة ١٩١٩ والاشتراك فى الجهاز السرى بغرض الوصول إلى استقلال مصر الكامل غير المجزأ، وكانت مقترحاته بمثابة دفع القضية الوطنية خطوة إلى الأمام عن طريق الاستقلال، وعندما اشترك النقراشى عضوا فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ وأقرها باعتبارها خطوة من خطوات تحرير مصر، وعندما فقدت معاهدة ١٩٣٦ فى فترة الاحدى عشرة سنة الوجيزة قوتها وحيويتها وظلت على أنها من آثار أيام القرصنة التى يحاول العالم نسيانها، ولم يبق منها إلا ما يهدد السلام. حقيقية أن النقراشى التجأ إلى بريطانيا بالمفاوضات فى القضية المصرية، وهذا الالتجاء أمر تقتضية الظروف، ولما فشلت مساعى المفاوضات قرر عرض القضية على مجلس الأمن، فانتقد بريطانيا وعاب سياستها وأبدى سخطه عليها واعتبر موقفها خيانة للقضية المصرية، وانعقدت نية وزارة النقراشى بعد عودته من مجلس الأمن بعدم إجراء الرغبة فى استئناف المفاوضات مرة أخرى، وظل النقراشى حتى اغتياله مصمما على فكرته ولم يتزحزح عنها أملا فى حل القضية المصرية بأسلوب جديد يتفق مع خطته، ولكن جاءت خطوة أغتياله لتؤخر ما كان ينوى تحقيقه لاستقلال مصر.

ثانيا : النقراشي والقضايا العربية :

سعى النقراشي أثناء رئاسته للوزارة إلى تدعيم سياسته التى انتهجها وهى جعل مصر قاعدة العالم العربى حيث أعلن أمام مجلس النواب بأنه سيعمل على تثبيت العلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدولة العربية(١٦٦).

ونستطيع أن نوضح موقف النقراشى ووقوفه لتأييد القضايا العربية، بعرض أهم قضيتين شغلتا تفكيره وسياسته وهما قضية السودان والقضية الفلسطينية.

النقراشى والسودان :

اهتم النقراشى بقضية السودان ووحدة وادى النيل، ويتضح ذلك من حديثه أمام مجلس النواب فى خطبة العرش للدورة البرلمانية فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ حيث أعلن لأول مرة فى تاريخ الحركة الوطنية مطالب سكان وادى النيل فى الجلاء ووحدة وادى النيل. ورأينا كيف سار النقراشى بقضية السودان فى طريق المفاوضات فى وزارته الأولى بالمذكرة الرسمية التى أرسلها للحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بشأن تحقيق وحدة وادى النيل، ولكن الرد البريطانى على المذكرة المصرية كان مخيبا للآمال فقد أوضحت بريطانيا تمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ فعمت البلاد المظاهرات، واضطرت وزارة النقراشى لتقديم استقالتها فى ١٥ فبراير ١٩٤٦(١٦٧).

فعهد الملك إلى إسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة الجديدة، وتألف الوفد المصرى للمفاوضات مع الحكومة البريطانية، وكل ما يهمنا أن نوضح

ماذا جاء فى تلك المفاوضات بشأن السودان؟ وتوضيحا لذلك فإننا نقول لقد استغرقت المفاوضات بين الجانب المصرى والبريطانى فى الفترة من ١٨ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ وانتهت بالاتفاق على بروتوكول خاص بالسودان وقد جاء فيه ما يلى :

«إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى، وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان.. وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينهما.. تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية، وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ - ١٦ من المحضر المتفق عليه للمعاهدة المذكورة نافذة»(١٦٨).

وشجعت تصريحات المسئولين البريطانيين حاكم عام السودان فأدلى فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ بتصريح يشجع فيه العناصر التى تعمل للانفصال عن مصر(١٦٩)، فلم ير اسماعيل صدقى بدا إزاء هذا الموقف إلا تقديم استقالته بعد إخفاق مهمته.

فعهد الملك فاروق إلى النقراشى بتأليف الوزارة فى نفس يوم قبول استقالة صدقى، واهتم النقراشى بقضية السودان ليحل الأزمة التى أثارها اسماعيل صدقى، وقد رفع النقراشى إلى الملك خطابا أوضح فيه المنهج الذى ستسير عليه وزارته بشأن السودان حيث ذكر «هذه الوحدة التى ربطت شقى الوادى من صلات اللغة والقربى والمصلحة من قديم التاريخ وحديثة لا يمكن أن ينال منها ولا أن تفصم عراها، ولا تجد فى مصر إلا محافظا

عليها، وعهدنا فى هذا الأمر التوجه بالسودان إلى الرقى فى شتى نواحى الحياة ليدرك مرتبة الحكم الذاتى فى ظل الوحدة مع مصر تحت تاجكم المفدى(١٧٠).

وأوضح إذن أن النقراشى تعهد بأنه سيبذل كل مساعيه هو ووزارته من أجل التوجه بالسودان إلى الرقى فى شتى نواحى الحياة والوصول إلى مرتبة الحكم الذاتى والوحدة مع مصر، ومن أجل تنفيذ ذلك المنهج الذى وضعه النقراشى فى وزارته بدأ النقراشى بمعالجة الحالة المؤسفة التى نشأت عن تصريح حاكم السودان العام فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ وأعلن فى تصريحه أن المعاهدة المصرية الانجليزية قد احتفظت للسودان بحق الانفصال عن مصر، وأن صدقى باشا قد اعترف بهذا الحق لمستر بيفن كمبدأ عام وأن الحكم الثنائي كما هو قائم لم ولن يُمس وستبقى الادارة كما هى(١٧١).

لهذا بادر النقراشى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ بإبلاغ الحكومة البريطانية عن طريق سفير مصر فى لندن، كما أبلغ السفير البريطانى والوزير المفوض فى مصر اعتراضه الشديد على السياسة التى أعلنها الحاكم العام لأنه رأى فيه تشجيعا مباشرا للسودان على الانفصال عن مصر، وأعلن أن الجانب المصرى الذى مثله فى لندن اسماعيل صدقى رئيس الوزراء وابراهيم عبد الهادى وزير الخارجية لم يقر مطلقا هذا الذى نسب صدوره إلى الحاكم العام للسودان، كما أعلن النقراشى أن الأوضاع التى يشير إليها هذا التصريح لا تتفق مع الأحاديث التى دارت أثناء وضع الصيغ ثم هى مازالت موضع أخذ ورد بين القاهرة ولندن(١٧٢). ولذلك لم يتوان النقراشى عن الدخول فى تجربة المفاوضات مع بريطانيا وقد أراد أن يفتح بهذه المفاوضات

صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية يراعى فيها تحقيق الأمانى الوطنية المشروعة معَ الاعتراف بوجهة النظر البريطانية فى حدود تلك النظرة، وبما لا يتفق مع مصالحنا.

واستمر النقراشى فى مباحثاته مع السفير البريطانى للوصول إلى صيغة مقبولة بشأن السودان كما وضحنا فى الجزء السابق من هذا الفصل - وتناول المباحثات فى بروتوكول السودان وأكد للسفير بأن معاهدة ١٩٣٦ أعطت لمصر نصيبا كبيرا فى إدارة السودان، وإننا نذكر أيضا أن النقراشى تقدم فى ٥ يناير ١٩٤٧ بمشروع بروتوكول السودان وانتهت الجولة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بالاخفاق، وانتهت الجولة السادسة عندما تسلمت الحكومة المصرية مشروعا بريطانيا بشأن بروتوكول السودان فى يوم ٢٤ يناير ١٩٤٧(١٧٣).

ومهما يكن من أمر، فإنه حينما لم يستطع الجانبان أن يصلا إلى صيغة يتم الاتفاق عليها، عرض النقراشى رئيس مجلس الوزراء الأمر على مجلس الوزراء فى ١٩٤٧/١/٢٥، وقد أصدر مجلس الوزراء قرارا بعرض قضية البلاد على مجلس الأمن وقطع المفاوضات، ويجدر بنا أن نشير إلى ذلك البيان الذى أدلى به النقراشى إلى أعضاء مجلس النواب بصدد السودان حيث قال «لسنا نريد للسودانيين إلا أن يعيشوا كإخوانهم فى مصر أحرارا يتولون شئونهم بأنفسهم ويتمتعون بكل مزايا الوحدة فى ظل التاج المشترك لشقى الوادى وإن السياسة التى تتجه إلى فصل السودان عن مصر كانت، ولا تزال محل شكوانا، بل واحتجاجنا، إن قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها(١٧٤).

وأوضح النقراشى فى عريضة الدعوى التى قدمها إلى مجلس الأمن والمؤرخة فى ٨ يولية ١٩٤٧ بأن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى عام ١٨٨٢ واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل أى السودان تبعا لذلك، قد مكن حكومة المملكة المتحدة من عام ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان وختم عريضته مطالبا بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاما وناجزا، وإنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان(١٧٥).

وتناول النقراشى عرض القضية أمام مجلس الأمن فى عدة جلسات امتدت من ٥ أغسطس حتى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ وعرضها عرضا طيبا، ففى جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ تحدث عن طبيعة النزاع المصرى البريطانى وشرح تفاصيل الوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية ووحدة الدين واللغة والثقافة التى تربط بين شطرى وادى النيل يكونان وحدة واحدة ويكمل كل منهما الآخر بحيث أن كل سياسة ترمى إلى إيثار مصالح محلية قد تؤدى إلى وقف تقدم الوادى برمته(١٧٦).

ثم شرح وفاق عام ١٨٩٩ وفضح مراميه قائلا «ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدعى لنفسها السيادة على السودان، لم يبق لها سوى أن تتلمس سندا للمشاركة فى إدارته فاستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة فى الجيش المصرى الذى كان كتشنر Kitshner يتولى قيادتها وتقدمت بما سمته حقوقنا ترتبت لحكومة صاحب الجلالة بحق الفتح لتبرير المشاركة فى الإدارة ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق هذا الغرض، وأن هذا الوفاق لم يتعرض لموضوع السيادة على الاطلاق فقد كان مجرد اتفاق خال من الشروط الرسمية وقعة رئيس وزراء مصر وقنصل

بريطانيا العام دون تبادل أية وثيقة من وثائق التفويض، وبين أن وفاق سنة ١٨٩٩ ما هو إلا تدبير عملى أريد به مجاراة الظروف القائمة فى مصر وقتئذ، ثم عرض النقراشى سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر فى مظاهر شتى منها حظر الدعاء التقليدى فى المساجد فى خطب الجمعة للوالى الشرعى، ومنهما تصعيب الهجرة على المصريين عملا وان ظلت جائزة حكما وإبعاد المصريين تدريجيا عن الوظائف وعرقلة العلاقات الثقافية بين مصر والسودان، وحرمان السودانيين من خريجى الجامعات المصرية من التوظف فى حكومة السودان، وكانت الصدمة الأخيرة أن أبعدت بريطانيا على المصريين التعيين فى منصب قاضى القضاة وهو منصب دينى يرمز إلى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان، بل هم قد مضوا فى هذا السبيل إلى حد إصدار البيانات الرسمية التى تحط من قدر مصر والمصريين وتشجع فى السودان رغبة الانفصال، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة وأضاف أن البريطانيين أعاجم بالنسبة إلى السوانيين لا يتكلمون لغتهم ولا يشاركونهم تقاليدهم الدينية والثقافية ولا تربطهم بهم رابطة القربى فهم بذلك لا يصلحون إطلاقا لتوجيه البلاد فى سبيل الرقى الإجتماعى، ولكنهم مع ذلك يحاولون فرض إدارتهم البريطانية فى السودان أما الذى يقوم مقام هذه الإدارة فأمر يقرره شعب وادى النيل وحده، إن قضية السودان قضية داخلية ونحن ننكر على البريطانيين حق التحدث بإسم السوادنيين، ولسنا فى حاجة إلى معونتهم فى مواجهة هذا الأمر(١٧٧).

وفى جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ شرح النقراشى المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ التى تعالج مسألة السودان فقال «إن مجلس الأمن ليعلم حق العلم

أن الاتفاقيات سنة ١٨٩٩ أخذت طابعا غير رسمى (وهى خاصة بمستقبل الإدارة فى السودان) ويدرك المجلس أيضا أن هذه العلاقات تقوم على أساس دعوى بريطانيا بأن يكون لها نصيب فى إدارة السودان بحق الفتح، كما وصف الإدارة التى تتولى الحكم فى السودان بأنها إدارة أوتقراطية عسكرية بمعنى الكلمة، وهذا هو نوع الحكم الذى يريد البريطانيون الاستمرار فيه طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦، وفضح مساوىء بريطانيا فى إدارة السودان بإهمالها التعليم العالى على إعداد من ستوكل إليهم الوظائف التافهة، وأن أمر التعليم فى السودان ما يزال مهملا بعد خمسين عاما من قيام الإدارة البريطانية فيه، ثم انتقل النقراشى بعد ذلك إلى نقطة هامة، بين فيها أن لا حياة لمصر بغير السودانيين، ولا حياة للسودان بغير مصر، وليست الحياة التى يهبها النيل هى وحدها التى تفرض اخوتنا، فهناك التقاليد التى ترجع إلى مئات السنين، وهناك اللغة المشتركة والثقافة المشتركة، هذه جميعا تقوى ما بيننا من أواصر يأبى المصريون والسودانيون فصمها(١٧٨).

أما فى جلسة ١٣ أغسطس ١٩٤٧ فقد فضح نوايا بريطانيا نحو تقسيم السودان، وبين أن هذه الأعمال نتيجة إلى فصل الشمال عن الجنوب، وأكد ذلك استعمال اللغة الانجليزية بدلا من العربية فى مدارس الجنوب، وأعلن النقراشى بأن التدخل البريطانى يترك أسى بين شعبى الوادى ويعزل أحدهما عن الآخر، وإننا نصر على أن التدابير الوقتية المنصوص عليها فى اتفاقية ١٨٩٩ والتى امتدت مدتها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها، ويسلم البريطانيون أن السودان كان أرضا مصرية خلال ستين عاما فى القرن التاسع عشر كما يسلم بأنهم حملوا مصر على سحب

قواتها من السودان عقب احتلالهم لها عام ١٨٨٢، كذلك يسلم البريطانيون بأن استرداد السودان قد تم باسم مصر، وعليهم أن يسلموا بأنهم هم الذين حرموا مصر من أن يكون لها صوت مسموع فى حكم السودان، وقد كان مفروضا أنه حكم مشترك، ووضح فى خطابه عدم صلاحية الإدارة البريطانية التى سيستمرون على اتباعها الآن بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ المنهارة وطلب من المجلس إنهاء الإدارة البريطانية فى السودان(١٧٩).

وفى جلسة ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ تحدث النقراشى معقبا على المشروع البرازيلى ومدافعا عن قضية السودان فقال «لا يسعنى أن أبدى أسفى لأن مشروع القرار البرازيلى لم يشر أية إشارة خاصة إلى إنهاء النظام الإدارى الحالى فى السودان على الرغم من أن ممثل الصين قد رأى أن رغبة الحكومة المصرية فى الاحتفاظ بوحدة وادى النيل طبيعية جدا، وشرح النقراشى لأعضاء المجلس عزم الحكوم المصرية بشأن السودان بأنها تعمل مستمرة لحماية السودان من تقطيع أوصاله ولتمكين إخواننا السودانيين، من إدارة شئونهم فى نطاق الوحدة تحت تاج مصر، وحمايتهم من كل استعمار أجنبى غريب، ولن نتركهم يفقدون شخصيتهم فى غمار خليط من الشعوب المغلوبة على أمرها وإننا لن نقبل أية مساومة على مستقبل الشعب السودانى(١٨٠).

وفى جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ رفض النقراشى التعديل الاسترالى الذى أدخل على المشروع البرازيلى، وأوضح فى رده عدة مبررات لهذا الرفض نذكر منها ما قاله «إن التعديل الاسترالى يشوه معالم المشروع البرازيلى الذى سبق أن أبديت اعتراضى عليه لأن مقتضى هذا التعديل

استشارة السودانيين أنفسهم فى المفاوضات المباشرة المقترح استئنافها والتى تتناول مستقبل السودان وإننا نرى أن العلاقات بين السكان الذين يقطنون شطرى وادى النيل مسألة داخلية بل أهلية، فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل فى هذا المضمار ولو كان من شأن تلك المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية، فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم، ولن ندع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية، بل ان الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية فى لندن النائية، وإننا نريد تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا فى إرادتهم لا مع البريطانيين ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطانى، وليس لحكومة المملكة دخل فى الموضوع ولن نبحثه معها، وإنى لعلى يقين من أنه متى أصبح السوانيون أحرارا فى الاعراب عن آرائهم فإنهم والمصريين خليقون بالوصول إلى حل يرتضيه الطرفان ويكون متفقا مع مبادىء الميثاق والديمقراطية(١٨١).

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن النقراشى دافع عن قضية السودان أمام مجلس الأمن بشجاعة محمودة، وأعلن بطلان اتفاقية عام ١٨٩٩، ولقد أوضح النقراشى للمجلس كيف أن البريطانيين أنفسهم هم الذين منعوا مصر من قمع هذه الثورة وهى فى مهدها، وكيف أنهم أرغموا مصر على إخراج جيشها من السودان فى الوقت الذى كان الأمل مازال قائما في إمكان إعادة النظام إلى نصابه فى ربوع السودان»، ولقد اختتم النقراشى هذا الدفاع الوطنى بعبارة تقول «إن قضيتنا عادلة، هذا يقيننا، وإنا لم نلجأ إلى ساحتكم سدى، هذا عهدنا، وإن بمبادىء الميثاق إيماننا، وعندما أحس بأن المجلس قد يحجم عن اتخاذ قرار عادل فى قضية بلاده قال «إننى بوصفى ممثل دولة صغيرة فى هيئة الأمم المتحدة وكانت عضوا

فى مجلس الأمن عاما من الزمان آن اعرب عن املى فى ألا يضع مجلس الأمن نفسه فى موقف حرج بأن يقرر أن هذا النزاع من شأن استمراره أن يهدد السلم ثم لا يتخذ خطوة إيجابية إنشائية للأخذ بناصر مصر التى تقف أمامكم فريسة لغزو دولة استعمارية عاتية(١٨٢)..

ولم يكد ينتهى مجلس الأمن من نظر القضية المصرية أمام مجلس الأمن، حتى أصدر الحاكم العام للسودان بالنيابة(١٨٣). برقية فى ١٣ ستبمبر ١٩٤٧ أرسلها إلى رئيس الوزراء المصرى بالنيابة جاء فيها «لقد انتهت مباحثات مجلس الأمن فى النزاع المصرى الانجليزى إلى مأزق، وسواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات فى تاريخ قريب أم بعيد فإن واجب السودان والسودانيين بين وواضح، فالحكومة مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذى متبعة بدقة توصيات مؤتمر إدارة السودان، ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها العامة الخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادى، وستضمن المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام باتخاذ اجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم، بوسائل غير مشروعة وعلى السودانيين أن يعملوا فى هدوء وإيمان على تحسين أحوال بلادهم، رافضين أن تضلهم الاشاعات الكاذبة عن غرضهم وأن يعملوا على تنمية وتقوية النظم الحالية لإقامة حكومة ديمقراطية محلية والمعاونة فى إنشاء هيئات دستورية جديدة(١٨٤).

ونستطيع من خلال البيان السالف الذكر الذى أصدره حاكم السوادن بالنيابة أن نخرج بحقيقة مؤداها رغبة الانجليز فى الاستمرار فى سياستها الاستعمارية التى تهدف إلى العمل على فصل السودان عن مصر، وعلى أى حال فقد رد النقراشى رسميا ببرقية مماثلة فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ على

برقية الحاكم العام للسودان بالنيابة أوضح فيها «إن النظام القائم لا يسمح باجراء مثل هذه الاصلاحات دون مشاركة الحكومة المصرية، بل إن لها فى هذا الأمر خاصة حق المبادأة وأن الاصلاحات الدستورية لا تدخل فى اختصاص الحاكم العام، على أن الاصلاحات المقترحة قد وضعها مؤتمر إدارة السودان الذى لا يشتمل إلا على أعضاء من البريطانيين والسودانيين، وليس بينهم مصرى واحد، وهذه هى الحال فى الهيئات الأخرى التى قدمت إليها توصيات المؤتمر، وإن الحكومة المصرية قد جعلت نصب عينيها أن تمكن للسودانيين فى أن يساهموا بأكبر قسط فى حكومة السودان، وهذه المقترحات هى الآن موضع الدراسة ولكن نظرا لما لها من الأهمية العظمى، فمن الواضح أن دراستها تتطلب بعض الوقت وبخاصة أن الحكومة المصرية فى هذا الشأن ليس لها الحق فى الموافقة على هذه المقترحات أو رفضها فحسب بل إن لها أيضا الحق فى المبادأة(١٨٥).

وقد أعقب ذلك إمعان من حكومة السودان فى تحدى مصر، يتضح ذلك من أن حكومة السودان فى منتصف شهر سبتمبر ١٩٤٧ منعت بعثة من الأساتذة والطلاب المصريين، اعتزمت وزارة المعارف إيفادها إلى السودان للقيام برحلة علمية ثقافية، وكان أن اعتذرت حكومة السودان، بأن حالة من التوتر السياسى تحول دون الموافقة على مجىء هذه البعثة، ومن مظاهر هذا التحدى أيضا تعيين الشيخ أحمد الطاهر أحد علماء السودان قاضيا لقضاة السودان وذلك فى شهر أكتوبر ١٩٤٧ ، ذلك المنصب الذى ظل شاغرا منذ يناير ١٩٤٧ على أثر انتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون آخر القضاة المصريين هناك(١٨٦).

واستمرت حكومة السودان تمارس تحديها لمصر، وتلك صورة أخرى من صور التحدى، إذ أصدر الحاكم العام للسودان بتاريخ ١٩ يونية ١٩٤٨

قانونا بإنشاء المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية، وقد حل المجلس التنفيذى محل مجلس الحاكم العام، وقد ناقش النقراشى توصيات المؤتمر وطلب إدخال تعديلات عليها تكفل لمصر أن تضطلع باشرافها على تدريب السودانيين على هذا الحكم، وذكر النقراشى أنه لن يقبل هذه التوصيات، إلا إذا تضمن مشروع القانون الذى تعده حكومة السودان هذه التعديلات(١٨٧).

وعلى الرغم من أن النزاع بين مصر وبريطانيا بقى معلقا، فقد رأت الحكومة المصرية واجبا عليها مع تمسكها التام بموقفها الذى حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن، أن تقبل الاشتراك مؤقتا فى وضع نظام يمهد للسودانيين طريق الحكم الذاتى وذلك حتى لا يكون تأخر البت فى النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا فى تأخير السودانيين عن السير فى طريق الحكم الذاتى، ولذلك شكلت لجنة ثنائية فى الفترة ما بين ٦ مايو – ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨، وكانت تتكون من أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية، وسيررونالد كامبل السفير البريطانى فى مصر لينظرا معا مشروع القانون الذى أعدته حكومة السودان والذى طلبت فيه من الحكومتين المصرية والبريطانية موافقتهما عليه، واتفق الممثلان المصرى والبريطانى على أن ما يدور بينهما لا يتناول بحث قضية السودان ولا مصيره ولن يتناول البحث إلا الإصلاحات الإدارية والتشريعية، وقد وصل الممثلان المصرى والبريطانى إلى اتفاق بخصوص الجمعية التشريعية المقترحة، كما اتفقا إلى تكوين (لجنة دائمة) تكون مهمتها أن ترقب تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى، وتشكل هذه اللجنة من ممثلين لكل حكومة ويكون الممثل لحكومة السودان سودانيا، وتجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويكون الرئيس من المصريين والبريطانيين بالتناوب. ولكن

حدث خلاف بين الممثلين فيما يتعلق بتكوين (المجلس التنفيذى)، وقد أصرت الحكومة المصرية على أن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد، ولم يوافق الجانب البريطانى على ذلك، اونتهت المباحثات فى عهد وزارة النقراشى الثانية(١٨٨).

وهكذا توقفت المباحثات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى، ورأينا كيف أراد النقراشى معالجة موضوع السودان طبقا لوجهة نظرته السياسية، والتى تمثلت على أساس ثابت من وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على أن يتولى السودانيون حكم أنفسهم حكما ذاتيا كاملا فى نطاق هذه الوحدة. وفى الواقع كانت معظم مواقفه مشرفة شاهد ذلك ما أوردناه سالفا، وإذا كان ما أوردناه لدليل دامغ على أنه اهتم بقضية السودان لتحقيق رفاهيتهم واعطائهم الحكم الذاتى لتولى أمورهم بأنفسهم، فإن مقولة البعض من أنه ضيع وتهاون فى قضية السودان لا أساس لها من الصحة.

النقراشى والقضية الفلسطينية:

كان اهتمام النقراشى بالقضية الفلسطينية واضحا منذ تولية منصب رئاسة الوزارة وخاصة فى أواخر عام ١٩٤٧ عندما صدر قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية واعتبار القدس منطقة دولية(١٨٩). وعندما تم التصويت على مشروع التقسيم الخاص بفلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية اثنين وثلاثين صوتا إلى جانب التقسيم، وامتنع عشرة أعضاء على إعطاء أصواتهم وتغيب عضو واحد هو سيام، بينما صوت ثلاثة عشر صوتا ضد هذا المشروع ومن بينهم مصر(١٩٠).

وفى الواقع أن هذا القرار يعتبر باطلا لتعارضه مع مبادىء الأمم المتحدة التى تقرر حق الشعوب فى مصيرها والتى تحرم على الأمم المتحدة أن تتدخل فى الأمور التى تعتبر من صميم الحكم الداخلى لدولة ما، ومما يؤكد لدينا هذا الفهم أنه جاء ذلك فى المادة ١ فقرة ٢(١٩١) وفى المادة ٢ فقرة ٧ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة (١٩٢)، أيضا كان التقسيم يهمل حق شعب فلسطين فى تقرير مصيره الذى نصت عليه المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، كما أنه يعتبر ماسا بسيادة فلسطين واستقلالها، إذ أنه ينتزع جزءا كبيرا من إقليم فلسطين، كما أن هذا التقسيم مجاف لعدالة توزيع الأراضى بين اليهود والعرب، إذ أنه أعطى لليهود أجود أراضى فلسطين(١٩٣).

ومهما يكن من أمر، فقد كان لقرار التقسيم صداه لدى النقراشى، وأعرب عن استنكاره للقرار وإننا نذكر حديثه أمام مجلس النواب فى هذا الصدد حيث قال : «إن هذا القرار الصادر من هيئة غير مختصة بإصداره يعتبر باطلا بطلانا جوهريا، ومن فوق هذه المنصة أعلن استنكارنا لهذا القرار وتصميم البلاد على عدم الرضوخ له، وأن مصر بالاتفاق مع البلاد العربية مصممة على أن تكون فلسطين عربية موحدة، وإننا سنتخذ كل ما يمكننا عمله لتحقيق هذا الغرض الذى لا نحيد عنه مطلقا(١٩٤).

وقد كرس النقراشى جهوده للتصدى لمشروع التقسيم وظهر ذلك جليا فى اجتماع مجلس الجامعة العربية الذى عقد بالقاهرة فى ١٩٤٧/١٢/٨ وحضره رؤساء الحكومات العربية (مصر وسوريا ولبنان والأردن والسعودية واليمن) ودام الاجتماع عشرة أيام، ويهمنا أن نذكر بيانه الذى أصدره بشأن القضية الفلسطينية، والذى قال : «إن حكومات الجامعة العربية تقف صفا واحدا بجانب شعوبها فى نضالها لدفع الظلم عن

إخوانهم العرب وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم، ولتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها، وأن التقسيم باطل من أساسه، ويجب اتخاذ التدابير الحازمة بما هو كفيل بعون الله لاحباط مشروع التقسيم الظالم»(١٩٥).

النقراشى يرفض الضغط الأمريكى ويخضع للضغط البريطانى:

حاول النقراشى بصعوبة بالغة الدفاع عن القضية الفلسطينية كما توضح المذكرات السرية التى كتبها بخط يده عندما جرت مقابلة شخصية بينه وبين سفير أمريكا بالقاهرة فى يوم السبت ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٨. وفى بداية هذه المقابلة أبلغ السفير الأمريكى النقراشى بأن حكومته تنظر بعين القلق إلى تدهور الحالة فى فلسطين من سىء إلى أسوأ وأن الحالة على وشك أن تصبح حربا مكشوفة، وأن الحكومة الأمريكية التى سبق أن أعربت رغبتها فى مديد المساعدة الاقتصادية لمصر، وكذلك اهتمامها بناحية السلام السياسية POletical security لحل مسألة فلسطين، إما بقبول مقترح الوصاية، الذى قدمته أمريكا،حل أخر، وبعد بحث الموقف، بادر النقراشى بالإجابة عليه موضحا بقوله «يا جناب السفير أنك تحمل إلى من الحكومة الأمريكية رسالة فى غاية الخطورة، فأنت تقول لى أن الحكومة الامريكية لن يمكنها أن تقدم أى معونة لمصر فى الناحية الاقتصادية، إلا إذا حلت فلسطين، وإنى أود أن أقول لك أن الحالة قد تدهورت حقيقة فى فلسطين، ولكن هذه الحالة لم تكن من فعل مصر، بل إن مصر كانت دائما تحذر من هذه الحالة. وزد على ذلك أن ربط علاقة أمريكا بمصر بتدهور الحالة فى فلسطين ليس هو الحل الموفق لمسألة فلسطين، وأكد النقراشى للسفير بأنه سبق أن قال له إنى سأبحث مقترح الوصاية، ولكنك تعلم أن البلاد العربية غير مستريحة للوصاية، فلعلها توفق إلى إيجاد حل أخر(١٩٦).

فأجاب السفير الأمريكى على النقراشى قائلا «إننى لم أنقل إليك رسالتى على سبيل التهديد فإن الأمر ليس كذلك تماما، ولكننى أردت أن تبذل مصر جهدها إما بقبول المقترح الأمريكى أو إيجاد حل آخر، أو تقديم مقترحات معينة بشأن مشروع أمريكا»، فرد النقراشى عليه بالقول «كيف يمكن أن تنتظر أن تقف البلاد العربية متفرجة عندما تقع مذابح كالتى وقعت فى ديرياسين وطبرية، وهل يراد الآن إفساح الطريق لقوات الهاجاناه؟ وهل ينتظر أن يواجه العرب المتطوعون للدفاع عن وطنهم بمفردهم هذه المصفحات والأسلحة الثقيلة؟ أخشى أن التطور الحالى فى الموقف الحزبى سيكون له أثر كبير فى القرارات التى تتخذ، ويؤكد النقراشى بأنه لاحظ محاولة السفير لإزالة الأثر الذى ورد من أمريكا وهو اللجوء إلى التهديد، إلا أنه كان يؤكد المعنى الذى أشار إليه، وهو أن أمريكا لا يمكن أن تبذل أى عون، إلا إذا لم تحل هذه القضية أما استمرار القتال وسفك الدماء فإنه يؤدى إلى أوخم العواقب»(١٩٧).

وبعد أن أستعرضنا موقف النقراشى من مشروع تقسيم فلسطين والضغوط الأمريكية التى وقعت عليه لقبول مقترح الوصاية، بقى لنا أن نعرف موقفه من دخول حرب فلسطين. وفى الواقع كانت الفكرة السائدة لدى النقراشى رئيس الوزارة المصرية حتى ١١ مايو ١٩٤٨ هو عدم الدخول فى حرب نظامية، وإنما يستحسن مساعدة المتطوعين الفلسطينيين مع إمكانية مؤازرتهم بمتطوعين من مختلف الدول العربية، ومن بينها مصر بطبيعة الحال. ولم تكن حجته فى ذلك تقف عند إشفاقه من الأمم المتحدة وخروج مصر على قرارها، بل كان يرى أنه لا يجوز أن تدفع مصر جيشها إلى فلسطين فتكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس حائلا بينه وبين أرض الوطن(١٩٨).

ولقد أوضح النقراشى أمام الوفود العربية أثناء اجتماعها فى مؤتمر عالية فى أكتوبر عام ١٩٤٧ أسباب معارضته لفكرة خوض حرب نظامية فى فلسطين، حينما أثيرت قضية التدخل المسلح فقال النقراشى «لقد ذهبت إلى مجلس الأمن وطالبت الانجليز بأن يخرجوا من بلادنا، وقلت للعالم كله أن الجيش المصرى قادر على ملء الفراغ فى قناة السويس وأنه قادر على الدفاع عنا، وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذى هو كل حجتى وسندى فى القضية المصرية إلى تجربة خطيرة، ولقد كانت نسبة الخطر فى دخول الجيش إلى فلسطين تزيد على عشرة أو خمسة فى المائة، فإنى لا أرضى أن أجازف ولا بواحد فى الألف(١٩٩).

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن النقراشى كان يؤيد عدم دخول الحرب، ونحن لا نجد تعليلا لسياسة النقراشى هذه إلا القول بأنه كان يأمل فى الحفاظ على الجيوش المصرية.

وبينما كان النقراشى ضد فكرة خوض حرب نظامية فى فلسطين، إذ بالملك فاروق يصدر أوامره إلى محمد حيدر باشا وزير الحربية بإعطاء الأوامر لفرق الجيش المصرى باجتياز الحدود المصرية إلى أرض فلسطين ولم يكن أمام وزير الحربية إلا الإذعان لقرار الملك، وفى هذا الصدد يذكر الدكتور محمد حسين هيكل معقبا على ذلك أن حيدر كان جنديا وكان يفهم أن نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة(٢٠٠) ولا يتقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه (٢٠١) ومن ثم كان يفرض على نفسه، وهو وزير الحربية أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأى رئيس الوزراء(٢٠٢).

موقف النقراشى من قرار الملك فاروق :

كان من الطبيعى على النقراشى رئيس الوزراء أن يسير فى طريقين، إما أن يضطر للاستقالة إذ وجد الملك مستبدا بالأمر وبذلك يخدم بلاده

أيضا لأنه يرفع الستار عن موقف الوزراء المصريين أمام الملك، وإما أن يمتثل للملك امتثال الوزراء السابقين، وبذلك يخالف الدستور باجتياز القوات المصرية الحدود إلى أرض فلسطين طالما أنه لم يحصل على موافقة البرلمان(٢٠٣)، وفى تلك الحالة لابد من إعطاء الأوامر بمرابطة تلك القوات فى مواقفها الأصلية إلى حين أن يصدر البرلمان قرارا بهذا الشأن(٢٠٤).

ففى أى الطريقين سار النقراشى؟ يبدو من قرائن الأحوال أنه سار فى الطريق الثانى، ففى ١١ مايو ١٩٤٨ أى قبل دخول الحرب بثلاثة أيام تبدل موقفه فجأة وطلب من محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ وقتذاك ضرورة عقد جلسة سرية للمجلس لكى تعرض فيها الحكومة مصرية قرارها بدخول حرب فلسطين. وفى تلك الجلسة شرح النقراشى للنواب الأسباب التى حدته على تأييد فكرة دخول الحرب، فذكر منها موقف أمريكا حينما اقترح عليه السفير الأمريكى بقطع المساعدات عن مصر إذا لم توافق على شروط الوصاية، أو إذا قدم بشرح آخر يحل محل الوصاية(٢٠٥) ثم ذكر أن الهاجاناة أرسلت قوات كبيرة أحاطت بالمجاهدين العرب وأن الملك عبد الله أرسل برقية إلى القاهرة يقول أنه قد جاءته أنباء بطلب النجدة، ولم يتردد أمين الجامعة فورا فى أن يبلغه رجاء أعضاء الجامعة بأن يبادر إلى نجدة هؤلاء المحاصرين، ثم أضاف النقراشى بأن الحكومة البريطانية دائما تعلن بصراحة وتبلغ الدول المختلفة أنها المسئولة عن الأمن فى فلسطين إلى ١٥ مايو وأنها لن تسمح لأى جيش بالتدخل فى فلسطين، وبناء عليه رأى النقراشى بألا يقف مكتوف الأيدى إزاء ما يحدث فى فلسطين لذلك بادر بعرض الأمر على مجلس الشيوخ حيث أنه لم يبق إلا يومان وتكون عصابات الهاجاناة وشترون وأرجون مطلقة السراح فى فلسطين، وأشار لأعضاء المجلس إلى أن الحكومة المصرية تراقب الحالة، ،

وهى لا تردد فى إصدار الأمـر إلى الجيـوش المصرية فـى الدخـول لإعادة السلام إلى أرض السلام(٢٠٦).

وقد طلب النقراشى من المجلس اعتماد أربعة ملايين من الجنيهات من أجل استعداد الجيش المصرى لمراقبة الحالة، وكانت هذه الموافقة عاجلة لتمكين الجيش المصرى من أداء واجبه إذا طلب إليه ذلك(٢٠٧)، وقد وضح لأعضاء مجلس الشيوخ قوى البلاد العربية والجيش المصرى وقوى الهاجاناة فقال « لا نزاع فى أن العصابات قوة لا بأس بها عندهم سلاح، ومواردهم متوفرة ولديهم المال الكثير ولهم أنصار فى البلاد الأخرى، أما قوى الدول العربية المجتمعة الآن كفيلة بحسم الموقف، فهناك الجيش العربى، وهو جيش شرق الأردن وهو جيش منظم مدرب على درجة عالية من الكفاءة العسكرية وتسليحه ومعداته وذخيرته وافية ما عدا الطيران، ويليه جيش العراق الباسل وعنده كل المعدات وكذلك الطائرات، أما سوريا ولبنان فقد جعلا كل الموارد وقفا على قضية انقاذ فلسطين، والملك ابن سعود أرسل أسلحته ودفع نصيبه من الدولارات، وأضاف النقراشى بأن اليمن كانت معتزمة ترسل فريقا من رجالها على سبيل الرمز، ولكن حوادثها الأخيرة منعتها، أما الجيش المصرى فإن كفايته كاملة وأسلحته وافية، وذخيرته متوفرة، والذى يقدر على مثل هذا الأمر يتخذ عدته(٢٠٨).

وعلى أساس هذه التطمينات وانقيادا لأوامر الملك وافق رئيس مجلس النواب(٢٠٩) بالإجماع على الاقتراح الآتى «بعد سماع بيانات دولة الحكومة المصرية يقرر المجلس الموافقة على السياسة التى اتبعتها الحكومة فى المسألة الفلسطينية ويؤيدها كل التأييد فيما ترى اتخاذه من إجراءات لإنقاذ هذه البلاد العزيزة وأهلها من العدو الإجرامى»، ولم يعترض سوى اسماعيل صدقى، أما حزب الوفد فقد أعلن موافقته متحفظا فقط فيما

يتعلق بإعلان الأحكام العرفية التى أعلنها النقراشى ابتداء من ١٣ مايو ١٩٤٨ لتأييد سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية(٢١٠).

وفى الحقيقة كان عرض النقراشى لموضوع دخول الجيش المصرى فلسطين لمجلس الشيوخ كان عرضا غير أمين وخطأ جسيما فى تاريخ النقراشى السياسى، فقد أدلى ببيانات غير دقيقة عن حالة الجيش المصرى، أدت بالمجلس النيابى المصرى إلى الموافقة على الزج بالجيش المصرى فى حرب لم يكن مستعدا لها(٢١١). ويمكننا أن نقدم الدلائل على الفارق بين الصورة الهائلة التى وضحها النقراشى فى الجلسة السرية أمام مجلس الشيوخ المصرى، وبين الصورة الحقيقة للموقف كما يوضحها رؤساء وأركان وقادة الجيش المصرى الذين عاصروا هذه الحرب وقتذاك. فيؤكد اللواء أحمد محمد على المواوى أول قائد مصرى لحملة فلسطين، عندما دعى لمقابلة الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة فى ١٠ مايو ١٩٤٨ فقال له حيدر : «إيه الحالة عندك، قال سيئة للغاية، فقال الفريق حيدر : سوف تضطر لدخول حرب فلسطين، فقال له المواوى: إن الوحدات غير مدربة لقد كنت مسئولا عن التدريب فى الجيش وأنا أعلم حالته، وكنت قائدا لسلاح المشاة وأنا أعلم حالة جنودنا، وكنت قائدا لمعسكر التدريب فى العريش، وأنا أعلم إننا غير مستعدين إطلاقا(٢١٢). وفى هذه الإجتماع روى المواوى كل معلوماته بصراحة للنقراشى،فقال له النقراشى: «إن موقفنا بين الدول العربية يحتم علينا الدخول وأن المسألة ستسوى سياسيا بسرعة والأمم المتحدة سوف تتدخل، وأن الاشتباكات ستكون مجرد ظاهرة سياسية وليست عملا حربيا(٢١٣) وقال الفريق محمد حيدر القائد

العام للقوات المصرية وقتذاك «إن الجامعة العربية، هى التى طلبت دخول مصر الحرب إلى فلسطين بصفتها زعيمة الدول العربية وكان لابد لمصر من الإذعان لهذا الطلب، وأنا شخصيا لا أرغب دخول الحرب للنقص الملحوظ فى العتاد(٢١٤).

كما أكد الفريق عثمان المهدى رئيس الأركان للجيوش المصرية أنه فوجىء بقرار دخول الحرب التى لم تكن القوات المسلحة المصرية مستعدة لها، وأنه عارض القرار بكل قوة وأبدى رأيه فى صراحة، وشكى من افتقاده إلى العتاد، فأشار النقراشى عليه بالسكوت ووعد باستكمال النقص وقال له لا تكن من دعاة عدم دخول الحرب(٢١٥). كما أكد جمال عبد الناصر أركان حرب الكتيبة السادسة وقتذاك بأن كل جندى كان يشعر بالنقص فى السلاح، وأكثر منه يشعر بالنقص فى الخطط(٢١٦) وفى تصورنا أن النقراشى قد اتخذ قرار الحرب دون اقتناع تام، وخير دليل لإثبات ذلك إجابته لعبد الرحمن عزام أمين جامعة الدول العربية حينما سأله عن أسباب تغيير رأيه بدخول الحرب فقال له النقراشى «لم أر مفرا تحت تأثير الحوادث وتحت تأثير الضغط العام وحرصا على حالة الأمن الداخلى وحفاظا على كرامة مصر أمام الرأى العام العربى الاسلامى واعتزام بقية الدول العربية خوض المعركة الفلسطينية من أمر الجيش للاشتراك فى القتال كبقية الجيوش العربية(٢١٧).

وفى الحقيقة أن هناك دوافع كثيرة دفعت النقراشى إلى دخول الحرب نذكر منها محاولته لانقاذ عرب فلسطين من اليهود(٢١٨) واستجابة لمشاعر الجماهير التى كانت تطالب بالتدخل المسلح ضد الصهيونية ومنافسة للجمعيات المتطرفة من الاخوان المسلمين وغيرها التى جاوزت قصب السبق فى الجود بالرجال والمال والسلاح لنصره عرب

فلسطين(٢١٩)، كما رأى النقراشى أيضا أيضا فى دخول حرب فلسطين محاولة لتغطية موقف الملك من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد رأى أن قرار الحرب خير وسيلة لانشغال الجماهير عن مشاكل البلاد الداخلية حتى بعد اضراب رجال البوليس مما اضطر وزير الحربية إلى إنزال قوات من الجيش لصفوف الأمن فى البلاد(٢٢٠) كما رأى النقراشى فى إعلان الحرب حرصا على تأييد أكاليل النصر إلى السراى والحكومة دون غيرها(٢٢١).

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو من يتحمل مسئولية دخول حرب فلسطين القصر أم النقراشى؟ والجواب على ذلك نجده فى اعتقاد محمد زكى عبد القادر حيث قال «لا ريب لدينا فى أمانة النقراشى ووطنيته وعظم تضحياته وسلامة تفكيره ونزاهته، ولكن لا ريب أيضا فى أنه هو وحزبه يتحملون نتائج سياستهم، وليس لهم أن يلقوا المسئوليات على السراى أو غيرها فانهم هم طبقا للدستور المسئولون، كان واجبهم إما أن يحكموا أو أن يتخلوا عن الحكم(٢٢٢).

ولا يفوتنا أن نذكر بأن الملك فاروق كان مسئولا أيضا، لأنه أمر فرق الجيش المصرى باجتياز الحدود إلى أرض فلسطين دون أن يعلم النقراشى ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء(٢٢٣)، ولعل هناك دوافع دفعت الملك إلى الزج بالجيش المصرى فى حرب فلسطين نستطيع تلخيصها فيما يأتى :-

١- التنافس على زعامة العالم العربى والاسلامى وقد ظهر منذ مباحثات الجامعة العربية أن هناك تنافسا قويا بين الأسرة الهاشمية والأسرة المالكة فى مصر على هذه الزعامة، مما جعل الملك فاروق يتقرب من آل سعود لمواجهة احتمال تزايد النفوذ الهاشمى بضم سوريا.

٢- كان الملك يشعر بحرج مركزه لاعتماده فترة طويلة على أحزاب

الأقليـة، ولذلك رأى أن دخـول مـصـر الحـرب سـيكسـب له شـعـبيـة على افتـراض أن الجيش المصرى سـيحرز انتـصارات عسكـرية فى تلك الحرب، ولذلك لا نعـتقـد صـحة الذين ذكـروا أن من أهداف الملك إضـعاف الجـيش أو توريطه فى الحـرب خـاصـة وأن الملك حـتى ذلك الوقت كـان يعـتبـر الجـيش الأداة الموالية له فى مواجهة الأخطار.

٣- وعلى افـتراض إحراز النصـر فى عهـد لا يحكم فيه حزب الوفـد فإن ذلك يكسب الملك نقـاطا أخرى من النفوذ المعنوى على حسـاب أكبـر خصم له فى الداخل ألا وهو الوفد(٢٢٤).

وعلى أى حـال، دخلت القـوات المصـرية الحـرب مع الدول العـربيـة، وإننا نتابع مـوقف النقـراشى منهـا، فبـعد اندلاع الحـرب بأربعة أيام فى ١٩ مـايو ١٩٤٨ استدعى النقراشى السيرونالد كامبل السـفير البريطانى إلى مقابلة عاجلة مـعه وطلب منه مساعـدة بلاده لمصر بالسـلاح ومـواد حـربية وأعطاه النقراشى قـائمة باحتياجـات الحكومة المصرية ورجاه بأن يتـولى الأمـر على وجه السرعة(٢٢٥).

ونسـتطيع أن نبين مـوقفـا وطنيـا شـريـفا للنقـراشى أثناء اندلاع الحـرب الفلسطينية(٢٢٦)، ويعلق النقـراشـى عليـه فى مـذكـراته السـرية إذ يقـول «قابلنى الكونت برنادوت Bernadot(٢٢٧) فى ٣ أغسـطس ١٩٤٨ وعرض علىّ ضـم فلسطين أو جـزء منها (الجزء الغـربى وشـرق الأردن إلى مـصـر) فرفض النقـراشى، وعلل أسباب رفـضه لأن هذا الحل هـو عار فى عـار، فإن الدول العربية دخلت فلسطين لتنقذها من اليهود لا أن تقسمها(٢٢٨).

وهناك مـوقـفا آخـر حـدا بالنقـراشى إلى مراعـاة مـصـالح أهل فلسـطين والاهتمام بشئونهم وظهر ذلك جليا أثناء مـقابلته لعونى عبد الهادى بمنزل النقراشى، وعـرض عليه عـونى فكرة تؤدى بأن فلسطين العربيـة لا يمكنها

اقتصاديا أن تعيش بمفردها فضلا عن الجهة العسكرية، وقد رأى أن ينقذ عرب فلسطين بالحاق القسم الغربى منها بمصر، فأجابه النقراشى بمقولة نستطيع تلخيصها «إن هذا الاقتراح مفاجأة لى فإننى كنت أسمع أن الدول اليهودية لا يمكن أن تعيش اقتصاديا بمفردها، وانه يجب أن تكون على وئام واتصال بفلسطين العربية، فأجاب عونى بأن الأبحاث التى أجرتها اللجنة الانجليزية كلها تتجه إلى عدم إمكان قيام الجزء الغربى بمفرده اقتصاديا، فقال النقراشى « أما عن إلحاق فلسطين العربية، بمصر فإن برنادوت سبق أن لمح لى بضم النقب إلى مصر وضم الأجزاء المجاورة لكل دولة عربية إليها، فقلت إن هذا الحل هو عار فى عار، وفى نهاية اللقاء كرر عونى على النقراشى رأيه، وهو أنه لم يبق أمام ما يتبقى من فلسطين إلا الإلحاق بمصر، وأما فكرة ضمها إلى شرق الأردن، فكان جواب النقراشى بالرفض أيضا»(٢٢٩).

والواقع كان النقراشى يأمل الكثير من وراء اشتراك الجيش المصرى فى حرب فلسطين إلا أن النتائج جاءت مخيبة تماما لآماله، لأن الهزيمة التى لحقت بجيشه فى جبهة القتال هناك كانت نتائج طبيعية لضعف كفاءته وقدراته على القتال، ويتفق معنا فى هذا الرأى أحد الباحثين حيث قال لقد أدرك النقراشى خطأ دخول مصر الحرب بعد الهدنة الأولى حيث صرح لعبد الرحمن عزام بأن الجيش المصرى ليس مستعدا للحرب، وكل ما تستطيع الحكومة المصرية تقديمه هو المال فقط(٢٣٠).

تلك هى أهم مواقف النقراشى واهتمامه بالقضية الفلسطينية، وفى الواقع إن مواقفه كان يغلب عليها مراعاة مصالح القضية الفلسطينية.

هوامش الفصل السادس

(١) الحماية هى علاقة قوية بدولة ضعيفة تقوم بموافقة الثانية ورضاها على أن تحميها الأولى ضد أى اعتداء أو تدخل أجنبى فالحماية تستلزم اعتراف الدولة الحامية بسيادة الدولة المحمية وموافقة الدولة المحمية على أن تدخل فى حماية الدولة الأخرى..لمزيد من التفاصيل انظر : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، ص ٦٧.

(٢) دار الوثائق القومية بالقلعة، محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٣٦.

(٣) من الجدير بالذكر أن مصر أصبحت ولاية عثمانية منذ عام ١٥١٧م.

(٤) كانت تلك الجماعة مؤلفة من النقراشى وأحمد ماهر وأمين الرافعى والدكتور حافظ عفيفى.

(٥) الدستور : عدد ٢٣٨٦ فى ٢٤ أغسطس ١٩٤٥، ص ١ مقال بعنوان صفحة وطنية للنقراشى منذ فجر الحركة الوطنية.

(٦) كانت الحرب العالمية الأولى بين فرنسا وايطاليا وبريطانيا وروسيا واليابان والولايات المتحدة (معسكر الحلفاء) وألمانيا وتركيا والنمسا والمجر (معسكر الوسط).

(٧) الدستور: المصدر السابق، نفس العدد والصفحة.

(٨) ومن ذلك الحين اعتادت الأمة أن تحتفل فى ١٣ نوفمبر من كل عام بعيد الجهاد وتخليدا لذكرى هذا اليوم.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول موقف النقراشى من لجنة لمنر انظر الفصل الثانى،

(١٠) من الجدير بالذكر أن سعد زغلول فضل قبل سفر الوفد إلى لندن بكامل أعضائه أن ينتدب محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ليسافروا مع عدلى باشا ليتأكدوا من استعداد انجلترا لتحقيق الأمانى المصرية لمزيد من التفاصيل انظر ٥٠ عاما على ثورة، ١٩١٩، المرجع السابق ٤٧٣-٤٨٣.

(٢٣) محمد شفيق غربال: المرجع السابق، ص ٥٥-٢٦٤، د.ويونان لبيب: المرجع السابق، ص ٣٦٠.

(٢٤) د.محمد فريد عبد المجيد حشيش: حزب الوفد ١٩٣٦- ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٠، ص ٣٣، وما بعدها.

(٢٥) ومن الجدير بالذكر أنه فى نفس التاريخ تم تشكيل الجبهة الوطنية لتضم جميع الأحزاب على أساس أن جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة البريطانية وتكونت من: مصطفى النحاس عبد الفتاح يحيى باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل ويحيى ابراهيم باشا وعبد الفتاح يحيى باشا، وحافظ عفيفى باشا.

(٢٦) د.يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٣٧٨.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول موقف النقراشى من معاهدة ٣٦ (انظر الفصل الثالث).

(٢٨) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، الجلسة الأولى فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦، ص٣.

(٢٩) وكان هؤلاء المندوبون يمثلون اتحاد جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وبلجيكا، وبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية والدانمارك ومصر واسبانيا وفرنسا واليونان والهند ودولة ايرلندة الحرة وايطاليا والنرويج وزيلندة الجديدة وهولندة والبرتغال والسويد. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد شفيق غربال: المرجع السابق ص ٣١٦، وما بعدها.

(٣٠) مجلس النواب الهيئة النيابية السادسة مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ٤، جلسة (٥٧) فى ١٩ يولية ١٩٣٧، ص٢٠٢٨، ٢٠٦١.

(٣١) عبد العظيم محمد رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ،ط٢، مكتبة مدبولى

(١١) ابراهيم العدل المرسى : عدلى يكن و دوره فى السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٥، ص ٤٦٧ وما بعدها، وانظر أيضا : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، ص ٤٧٦ وما بعدها وانظر أيضا : محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، جـ ١، ص ٦١-٧٩.

(١٢) المصور : عدد ٣٠٣ فى أول أغسطس ١٩٣٠، ص٥.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثانى.

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول محادثات ثروت تشامبرلين ١٩٢٧ - ١٩٢٨ انظر : محمد شفيق غربال : المرجع السابق، ص ١٦٩-١٩٢، وانظر أيضا : مشرفة أحمد المليجى : عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية رسالة ماجستير غير منشورة بأداب عين شمس ١٩٨٤، ص ٣٤٦-٣٦٧.

(١٥) د.يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، ص ٣٠٩-٣١٠.

(١٦) ومن الجدير بالذكر أن الحكم قد انتقل فى انجلترا منذ أوائل شهر يونية ١٩٢٩ من أيدى حزب المحافظين إلى أيدى حزب العمال على أثر انتخابات عامة وتولى وزارة الخارجية فى وزارة العمال الجديدة المستر أرثر هندرسون.

(١٧) د.يونان لبيب: المرجع السابق، ص ٣٣٣.

(١٨) د.على شلبى وآخر: الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣-١٩٣٦، ص١٠٠.

(١٩) مشرفة أحمد محمد المليجى: المرجع السابق، ص ٣٠٧.

(٢٠) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦، جـ١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول مواد المشروع كما اتفق عليها: انظر: محمد شفيق غربال، مرجع سابق ص ٢٢٥-٢٤٣.

(٢٢) حول دور النقراشى وموقفه من حكومة اسماعيل صدقى عندما اعتمدت على الدستور انظر الفصل الرابع .

١٩٨٥، ص ١٦٢-١٦٣.

(٣٢) F.o.407/221 II (J545/20/I6) Lampson to Eden, Dec.30, I937. Tel No. 751,Page.93.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول موقف النقراشى من الحرب العالمية الثانية انظر الفصل الثالث.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية انظر: د.رشوان محمود جاب الله: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧-٢٤٣.

(٣٥) F.o.4o7/224/No I58, Lampson to Halifax, Nov. I7.I940, Tel No I548.

(٣٦) الطليعة :العدد الثانى فى فبراير ١٩٦٥، ص ٢ مقال بعنوان سياسة الصمت والوقت المناسب، وانظر أيضا: طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٧٢، ص ٢٣.

(٣٧) هى الهيئة السياسية أو اللجنة الـ ١٨ وهى التى ألفها الدكتور أحمد ماهر وكانت تضم لفيفا من زعماء الأحزاب المصرية والمستقلين لاستشارتهم فى المسائل الهامة، وسار النقراشى على طريقته فى الاستشارة برأيها، وكانت تلك الهيئة تتكون من: شريف صبرى باشا، على ماهر باشا، اسماعيل صدقى باشا، حسين سرى باشا، الدكتور محمد حسين هيكل باشا، مكرم عبيد باشا، حامد محمود، حافظ رمضان ، عبد الفتاح يحيى، محمد على علوبة، ولمزيد من التفاصيل انظر الكتلة الوفدية : عدد ٢٧٨ فى ٢٤/٩/١٩٤٥.

(٣٨) الأهرام:عدد ٢١٧٥٦ فى ٢٤/٩/٤٥، الكتلة الوفدية : المصدر السابق، عبد الرحمن الرافعى مذاكراتى ١٨٩٩- ١٩٥١ ص٢٥ د. رأفت الشيخ :مصر والسودان فى العلاقات الدولية ص٣٢٢.

(٣٩) الاهرام عدد ٢١٧٥٧ فى ٢٥/٩/٤٥، ص ٣-النقراشى يتحدث عن المطالب الوطنية.

parliamentary Debates : House of commons, 5th series. vol-(٤٠)
un 413 22 Aug. 1945. pp.591-592.

(٤١) الأهرام : عدد ٢١٧٥٨ فى ١٩٤٥/٩/٢٦ ص ٢ ، مقال بعنوان الجلاء والوحدة بلاغ قرار الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية،

†Parliamentary Debates, House of commons: 5th series Vol.414(٤٢)
oct.I945.PP.2oo4-2oo5.

(٤٣) مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ١، جلسة ١ افتتاح العرش فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥، ص ١-٥.

(٤٤) عن نص المذكرة المصرية: انظر القضية المصرية ٢٨٨٢-١٩٥٤، ص ٤٩٠-٤٩١، الاهرام: عدد ٢١٨٦٦ فى ١٩٤٦/١/٣١، ص٣ د.وحامد سلطان : مذكرة عن سير المفاوضات بين المملكة المصرية والمملكة المتحدة بريطانيا العظمى ص ٧-٨، مارسيل كولب: تطور مصر ٢٤-١٩٥٠، ٢٧٦-٢٧٧، مصطفى مؤمن : صوت مصر ص ٢١١- ٢١٢، وانظر أيضا :

Kirk: Goerge : The Middle 1945 - 1950 .P117.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل حول موقف الاحزاب المصرية من المذكرة المصرية التى أرسلتها حكومة النقراشى الى بريطانيا: انظر الفصل الخامس.

(٤٦) حول رد الحكومة البريطانية فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ انظر القضية المصرية: المصدر السابق، ص ٤٩٢ د.حامد سلطان : المصدر السابق، ص ١١، الاهرام : عدد ٢١٨٦٦ فى ١٩٤٦/١/٣١، ص٣ كمال عبد الرؤوف: مذكرات لوردكيلرن عن ٤ فبراير ١٩٤٢ص ١٤١-١٤٢، د.محمود حلمى: دراسات فى تاريخ مصر السياسى، ص ٢٨١، صلاح الشاهد، ذكرياتى فى عهدين، ص ١٦٣، مصطفى طيبة مذكرات كمال الدين رفعت: حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ٣٦ وإتفاقية ١٩٥٤، ص ٢٥ -٢٦، وانظر أيضا : مصطفى إبراهيم حسين جاويش: العلاقات المصرية البريطانية وأثرها فى الحياة السياسية فى مصر منذ معاهدة

١٩٣٦ حتى سنة ١٩٥٤ رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة، صـ ٢٤٠ وكذلك أنظر : Evans,Trefar, E: The Killearn Diaries1934-1946 London,1972, P10.

(٤٧) الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد الثانى، مجلد ٢، جلسة (١٥) فى ١٨ فبراير ١٩٤٦، ص ١٠٣٦-١٠٤٥ وقد امتنع ٧٧ فردا من أعضاء الهيئة السعدية ووافق ١٠٥ صوتا لصالح وزارة اسماعيل صدقى.

(٤٨) تكونت هيئة المفاوضات من : اسماعيل صدقى - النقراشى - على ماهر - حافظ عفيفى - شريف صبرى - حسين سرى - أحمد لطفى السيد - مكرم عبيد - عبد الفتاح يحيى - على الشمسى - محمد حسين هيكل - ابراهيم عبد الهادى - لمزيد من التفاصيل انظر : د.حامد سلطان المصدر السابق ص ١٤، اسماعيل صدقى : مذكراتى، ص ٦١، المصور: عدد ١١١٥ فى ٢٢ مارس ١٩٤٦، ص ٩.

(٤٩) المصور: عدد ١١١٩ فى ٢٢ فبراير ٩٤٦، ص ٤.

(٥٠) المصدر السابق: عدد ١١١٨ فى ١٥ مارس ١٩٤٦، ص٥، عدد ١١١٩ فى ٢٢ مارس ١٩٤٦، ص ٤.

(٥١) المصور: عدد ١١١٤٤ فى ١٣/٩/١٩٤٦، ص٥.

(٥٢) د.محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، دار المعارف ١٩٧٧، ص ٢٧١-٢٧٢.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل حول النص الرسمى لمشروع معاهدة صدقى بيفن الذى وقع فى لندن - باللغتين الفرنسية والانجليزية، انظر: اسماعيل صدقى : مذكراتى، ص ١٢٢-١٢٤ وأنظر أيضا : د. رأفت الشيخ مرجع سبق ذكره صـ٣٢٣.

د. رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٣. د.وراشد البراوى: مجموعة الوثائق الرسمية، ص ١٧٩ - ١٨٣ وانظر أيضا:

Kirk George: Op.cit., PI25.

(٥٤) د.محمد حسين هيكل : المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٥٥) كان الرافضون هم : شريف صبرى- احمد لطفى السيد - على ماهر - عبد الفتاح يحيى - حسين سرى - على الشمس- مكرم عبيد، لمزيد من التفاصيل انظر : الكتلة الوفدية: عدد ٦٩٥ فى ١٩٤٧/١/٢٨ . د.راشد البراوى: مجموعة الوثائق السياسية، ص ١٨٧.

(٥٦) د.أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٥٧) الوقائع المصرية: عدد ١٢١ فى ١٩٤٦/١٢/١٠، الدول المصرية: مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث مجلد ١، جلسة (٦) فى ١٩٤٦/١٢/١٦، ص٦٦-٧٩، مجلس الشيوخ: مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين جلسة (٢)في ١٩٤٦/١٢/٢٣، ص ٥٤-٦٥ .

(٥٨) مذكرات النقراشى السرية: أخبار اليوم: عدد ٢٦١ فى ٥ نوفمبر ١٩٤٩، ص ١١.

(٥٩) مذكرات النقراشى السرية: المصدر السابق، نفس المكان.

(٦٠) جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء، السودان من ١٣ فبراير ١٩٤١- إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، ص ١٢٦.

(٦١) مذكرات النقراشى السرية : نفس المصدر السابق ونفس المكان.

(٦٢) نص بروتوكول صدقى - بيفن : إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك هو تاج مصر، سيكون هدفها الأساسى رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم، وتهيئتهم تهيئة مجده للحكم القانونى ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا، ومن الآن يستطيع الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين تحقيق الهدف

الأخير تظل اتفاقية ١٨٩٩ سارية كما أن المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها والفقرات بين ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرفق بالمعاهدة المذكورة، تبقى نافذة المفعول دون اعتبار لحكم المادة الأولى من هذه المعاهدة (لمزيد من التفاصيل انظر: اسماعيل صدقى مذكراتى ص ١٢٤، مذكرات النقراشى: أخبار اليوم عدد ٢٦٢ فى ٤٩/١١/١٢، ص ١ د.حامد سلطان: مصدر سابق.

(٦٣) مذكرات النقراشى المصرية : المصدر السابق.

(٦٤) فى ١٩ يناير من سنة ١٨٩٩ أجبرت انجلترا مصر على توقيع اتفاقية السودان بينهما لإقامة نظام ثنائي للحكم، أنظر د.راشد البراوى: مجموعة الوثائق السياسية ص ٩٣.

(٦٥) مذكرات النقراشى السرية: أخبار اليوم عدد ٢٦٢ فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٩، ص١.

(٦٦) المصدر السابق.

(٦٧) نفس المصدر السابق.

(٦٨) نفسه.

(٦٩) نفسة.

(٧٠) مذكرات النقراشى السرية: أخبار اليوم: عدد ٢٧٧ فى ٢٥ فبراير ١٩٥٠، ص ٦-١١.

(٧١) نفس المصدر السابق.

(٧٢) مذكرات النقراشى السرية : أخبار اليوم: عدد ٢٧٧ فى ٢٥ فبراير ١٩٥٠، ص٦-١١.

(٧٣) المصدر السابق: أخبار اليوم عدد ٢٧٩ فى ١١/٣/ ١٩٥٠، ص٦-١١.

(٧٤) مذكرات النقراشى السرية : أخبار اليوم عدد ٢٨٢ فى أول أبريل ١٩٥٠، ص ٣.

(٧٥) المصدر السابق.

(٧٦) نفس المصدر السابق.

(٧٧) مذكرات النقراشى السرية: أخبار اليوم: عدد ٢٨٢ فى أول أبريل ١٩٥٠، ص٣.

(٧٨) المصدر السابق. والكاتب: العدد ٨١ فى ديسمبر ١٩٦٧، ص٨١.

(٧٩) جمهورية مصر: رئاسة مجلس الوزراء، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، ص ١٢٣، الأهرام: عدد:٢٢١٧١ فى ١٩٤٧/١/٢٨، ص ١ بيان المستر بيفن فى مجلس العموم البريطانى.

(٨٠) مذكرات النقراشى السرية: المصدر السابق.

(٨١) جمهورية مصر: رئاسة مجلس الوزراء، السودان، مصدر سابق، ص ١٢٤.

(٨٢) مذكرات النقراشى السرية أخبار اليوم : عدد ٢٨٢ فى أول أبريل ١٩٥٠، ص٣، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، ص٥٣٧، الدولة المصرية، مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثالث، مجلد ١، جلسة (١٣) فى ٤٧/١/٢٧، ص ٥٣٥-٥٤٥.

(٨٣) الأهرام : عدد ٢٢١٧١ فى ١٩٤٧/١/٢٨، ص١ النقراشى باشا يعلن قطع المفاوضات.

(٨٤) مذكرات النقراشى السرية: أخبار اليوم: عدد ٢٨٦ فى ١٩٥٠/٤/٢٩، ص٩.

(٨٥) الأهرام: عدد ٢٢٢٠١ فى ١٩٤٧/٣/٤، ص٢ بيان سياسى لرئيس الحكومة المصرية، وانظر أيضا: وزارة الخارجية: مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان، ص ٨٦.

(٨٦) مذكرات النقراشى السرية: اخبار اليوم: عدد ٢٨٦ فى ١٩٥٠/٤/٢٩، ص٩.

(٨٧) الأهرام: عدد : ٢٢٢٦٣ فى ١٩٤٧/٥/١٦، ص٢، الأهرام عدد: ٢٢٢٦٥ فى ١٩٤٧/٥/١٩، ص٢.

(٨٨) الأهرام: عدد ٢٢٢٦٥ فى ١٩٤٧/٥/١٩، ص ٢، النقراشى يرد على بيان

المستر بيفن.

(٨٩) نصت المادة الرابعة، «تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين والغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم وحسن العلاقات بينهما.»

(٩٠) نصت المادة السادسة عشر على: أن «يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات، بناء على طالب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما لا يلائم الظروف السائدة حنيذاك» – لمزيد من التفاصيل حول توضيح المحالفة واستمرارها انظر : د.محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦. وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، رسالة دكتوراة غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٥، ص ١١٧.

(٩١) د.محمد فريد حشيش: المرجع السابق.

(٩٢) نصت المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه بسان فرنسيسكو فى ٢٦ يونية ١٩٤٥ والذى دخل فى دور التنفيذ ابتداء من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ على «يجب على أطراف أى نزاع من شأن إستمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولية للخطر أن يلتمسوا حله بادىء ذى بدىء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها لمزيد من التفاصيل انظر : الوقائع المصرية المصرية : عدد ١٦٠ فى ٨ نوفمبر ١٩٤٥، ص ١.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل لمعرفة آراء الأحزاب المصرية نحو عرض القضية المصرية، انظر الفصل الخامس .

(٩٤) الوقائع المصرية: عدد ١٦٠ فى ٨ نوفمبر ١٩٤٥، ص٥-٦نص ميثاق هيئة الأمم المتحدة والمادتان ٣٦,٣٤ منه.

(٩٥) الأهرام: عدد ٢٢٢٦٢ فى ١٩٤٧/٥/١٥، ص٢. مقال بعنوان أسباب اتجاه

النقراشى لمجلس الأمن.

(٩٦) د.سيد أحمد يونس: القضية المصرية فى مجلس الأمن ٥ أغسطس-١٠ سبتمبر ١٩٤٧ سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية آداب عين شمس ١٩٧٧، ص٤.

(٩٧) الأهرام: عدد ٢٢٢٧١ فى ١٩٤٧/٥/٢٦، ص١ مقال بعنوان تأليف أعضاء وفد مصر إلى مجلس الأمن.

(٩٨) لمزيد من التفاصيل لتوضيح رأى حزب الوفد والكتلة الوفدية من القضية المصرية قبل عرضها على مجلس الأمن انظر الفصل الخامس .

(٩٩) لمزيد من التفاصيل حول عريضة الدعوى إلى مجلس الأمن أنظر: قضية وادى النيل: بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن أغسطس١٩٤٧، ص٢، ٣ ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، ص ٥٣٧ وانظر أيضا

Shoh abdul Qayyum : Egypt Reborn pp 59-60,Marlow John: Anglo Egyption Relation, pp 344-455.

د.راشد البراوى: مصدر سابق: ص ١٨٨، ١٨٩، وعبد الرزاق احمد السنهورى : قضية وادى النيل، ص ١٩٤.

(١٠٠) هوجروميكو ممثل الاتحاد السوفييتى.

(١٠١) الأهرام: عدد ٢٢٣٣٣ فى ١٩٧/٨/٦، ص١-٣، قضية وادى النيل : المصدر السابق، ص ٣-٦ وانظر أيضا.

Kirk George: op.Cit. p133.

(١٠٢) الأهرام : المصدر السابق: قضية وادى النيل، المصدر السابق ص٢-٦.

(١٠٣) قضية وادى النيل: نفس المصدر السابق، ص ٦-١٠.

(١٠٤) نصت اتفاقية قناة السويس على مبدأين أساسيين هما: ١- ان القناة طريق

دولى للمواصلات مفتوح للأمم جميعا على أساس المساواة فى وقت السلم ووقت الحرب على السواء ٢- ان مسئولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوى تقع على مصر.

(١٠٥) نصت المادة ٤٣ من الميثاق على: ١- يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولية ومن ذلك حق المرور. ٢- يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموما ونوع التسهيلات والمساعدات التى تقدم. ٣- تجرى المفاوضة فى الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء على طلب مجلس الأمن، وتبرم من مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية، لمزيد من التفاصيل انظر الوقائع المصرية عدد ١٦٠ فى ٨ نوفمبر ١٩٤٥، ص ٦، نص ميثاق الأمم المتحدة.

ونصت المادة ١٠٦ من الميثاق «إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها فى المادة الثالثة والأربعين معمولا بها على الوجه الذى يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء فى احتمال مسئولياته وفقا للمادة الثانية والأربعين، تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح الدول الأربعة الموقعة عليه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣ وهى فرنسا، وفقا لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح، كما تتشاور الدول الخمسة مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، كما اقتضت الحال للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى، لمزيد من التفاصيل انظر قضية وادى النيل مصدر سابق، ص ١٨.

(١٠٦) قضية وادى النيل: نفس المصدر السابق، ص ١٠-١٩.

(١٠٧) سنناقش ذلك بالتفصيل فى هذا الفصل بالجزء الخاص بالنقراشى والقضية العربية.

(١٠٨) الأهرام : عدد ٢٢٣٣٣ فى ٤٧/٨/٦ ، ص ١-٣ نص خطاب السير الكسندر كادوجان ردا على خطاب النقراشى باشا.

(١٠٩) Royal Institute of International Affairs: Great Britain And Egypt -1951, londen, p102.

(١١٠) الأهرام: المصدر السابق.

(١١١) نفسه.

(١١٢) قضية وادى النيل : مصدر سبق ذكره، ص ٣٨-٣٩ والأهرام عدد ٢٢٣٣٨ فى ١٩٤٧/٨/١٢ ، ص١-٣، القضية المصرية: مصدر سابق، ص ٥٥٣-٥٦٩.

(١١٣) د.سيد أحمد يونس : مرجع سبق ذكره، ص ٢٠، الأهرام: المصدر السابق، ص ٣.

(١١٤) قضية وادى النيل: مصدر سابق، ص ٤٣-٦٠ والأهرام: نفس المصدر السابق.

(١١٥) قضية وادى النيل : مصدر سابق. ص ٦١.

(١١٦) قضية وادى النيل مصدر سابق، ص ٦٢، ٦٤.

(١١٧) نفسه، ص ٦٤ - ٦٥.

(١١٨) د. سيد أحمد يونس : مرجع سبق ذكره، ص ٢٢-٢٤، الأهرام عدد: ٢٢٣٣٨ فى ١٩٤٧/٨/١٢ ص ١ رد السيرالسكندر كادوجان على خطاب النقراشى باشا.

(١١٩) د.سيد أحمد يونس : نفس المرجع، ص ٢٤ - ١٦ الأهرام: نفس المصدر السابق، ص٣.

(١٢٠) د.سيد أحمد يونس : نفس المرجع السابق، ص ٢٦-٢٧.

(١٢١) الأهرام : عدد ٢٢٣٤٠ فى ١٩٤٧/٨/١٤ص١. بيان مندوب بريطانيا فى الجولة الثالثة أمام مجلس الأمن.

(١٢٢) قضية وادى النيل: مصدر سابق: ص ٦٩-٧١.

(١٢٣) نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.

(١٢٤) قضية وادى النيل: مصدر سابق، ص ٧٦-٧٧.

(١٢٥) الأهرام: عدد ٢٢٣٤٠ فى ١٩٤٧/٨/١٤، ص ١-٢.

(١٢٦) الأهرام: عدد ٢٢٣٤٤ فى ١٩٤٧/٨/٢١، ص١ نص اقتراح البرازيل، عبد الواحد أحمد : لماذا أيدنا الاتحاد السوفييتى، ص٢٨.

(١٢٧) الأهرام : المصدر السابق، ص ١ نص تعديل مندوب الصين، عبد الواحد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٨.

(١٢٨) د.سيد أحمد يونس: مرجع سابق، ص ٣٢.

(١٢٩) د.فؤاد المرسى: العلاقات المصرية السوفييتية ١٩٤٣-١٩٥٦، ص ٨٨.

(١٣٠) د.سيد أحمد يونس: نفس المرجع السابق، ص ٣٣.

(١٣١) قضية وادى النيل : المصدر السابق، ص ٨١-٨٤، دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عابدين، محفظة بعنوان نواحى سياسية محفظة رقم ٥٩٤، القضية المصرية: مصدر سابق، ص ٣٧٥-٥٧٧، الأهرام عدد ٢٢٣٤٦ فى ٤٧/٨/٢٣ ص١.

(١٣٢) قضية وادى النيل، ص ٨٥.

(١٣٣) نفس المصدر السابق.

(١٣٤) نفسه، ص ٨٥ -٨٨.

(١٣٥) Kirk Georg: The Middle East,op.cit.pI45.

(١٣٦) الأهرام : عدد ٢٢٣٥٠ فى ١٩٤٧/٨/٢٧، ص١، المصدر السابق : عدد ٢٢٣٥١ فى ١٩٤٧/٨/٢٨، ص١ النص الكامل لخطبة الأستاذ فارس الخورى. ومحمد صبيح: أيام وأيام ١٨٨٢-١٩٥٦، ص ٢٨٤.

(١٣٧) الأهرام : عدد ٢٢٣٥٠ فى ١٩٤٧/٨/٢٧، ص ١ ، نص التعديل الاسترالى.

(١٣٨) قضية وادى النيل: مصدر سبق ذكره، ص ٩١-٩٢، القضية المصرية : مصدر سابق، ص ٥٧٨-٥٧٩.

(١٣٩) الأهرام : المصدر السابق : ص١.

(١٤٠) عبد الواحد أحمد : مرجع سابق، ص ٢٩.

(١٤١) الأهرام: عدد ٢٢٣٥٢ فى ٤٧/٨/٢٩، ص١.

(١٤٢) المصدر السابق، ص ١ ، اقتراح كولمبيا، عبد الواحد أحمد، المرجع السابق، ص ٢٩.

(١٤٣) دار الوثائق القومية، بالقلعة: محافظ عابدين، محفظة بعنوان نواحى سياسية، محفظة رقم ٥٩٤، الأهرام عدد ٢٢٣٥٢ فى ٤٧/٨/٢٩، ص ٣. د.سيد أحمد يونس: مرجع سابق، ص ٤١.

(١٤٤) الأهرام : عدد ٢٢٣٥٣ فى ٤٧/٨/٣٠، ص ١ نتيجة الاقتراح على المشروع الكولمبى.

(١٤٥) الأهرام: عدد ٢٢٣٦٤ فى ٢٩٤٧/٩/١١، ص١.

(١٤٦) القضية المصرية : مصدر سابق ، ص ٥٨٤، .

(١٤٧) الأهرام : المصدر السابق ، ص ١.

(١٤٨) القضية المصرية: نفس المصدر السابق، ص ٥٨٦، الأهرام: المصدر السابق، ص ١.

(١٤٩) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ٣، ص ٢٢٧.

(١٥٠) د.رأفت الشيخ: مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، ط ٢، عالم الكتب، ١٩٨٣، ص ٣٢٤.

(١٥١) قضية وادى النيل: مصدر سابق، ص ٣٣- ١٠٠.

(١٥٢) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٢٢٤-٢٢٦.

(١٥٣) الأهرام: عدد ٢٢٣٦١ فى ١٩٤٧/٩/٨، ص ١ القضية المصرية بين التيارات الثلاثة.

(١٥٤) الأهرام: المصدر السابق، ص ٥ - ٩.

(١٥٥) حول نص برقية النحاس الذى أرسلها إلى رئيس مجلس الأمن وإلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة أنظر الفصل الخامس ، الجزء الخاص «علاقة حزب الوفد بوزارة النقراشى الثانية» .

(١٥٦) عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة، جـ ٣ ص ٢٣٣-٢٣٤.

(١٥٧)د. سيد أحمد يونس: مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

(١٥٨) مضابط مجلس الشيوخ: دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين، جلسة (٨) فى ١٢ يناير ١٩٤٨، ص ٢٥٧، مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الرابع، مجلد ١، جلسة (١٣) فى ١٩٤٨/١/٢٧، ص ٦٣٢ - ٦٤١.

(١٥٩) الأهرام : عدد ٢٢٣٧٣ فى ٤٧/٩/٢٢ ص ٣. النقراشى يتحدث إلى السعديين فيما يجب على مصر بعد احتكامها بأمريكا، الأساس: عدد ١٣٦ فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٢.

(١٦٠) عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣، ص٢٣٤-٢٣٥.

(١٦١) د.أحمد زكريا الشلق: مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٣.

(١٦٢) الدولة المصرية: مصر فى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ تقرير أعمال الدورة العادية الثانية ٩/١٦ - ١٩٤٧/١١/٢٩ ص ١٩١ - ١٩٩، د.محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، ص ٢٧٤، د.أحمد زكريا الشلق : نفس المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(١٦٣) مضابط مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الرابع

المجلد ١ جلسة (٩) ٦ يناير ١٩٤٨، ص ٣١٨.

(١٦٤) مذكرات النقراشى السرية: أخبار اليوم: عدد ٢٩٢ فى ١٠/٦/١٩٥٠، ص٦.

(١٦٥) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الخامس المجلد الأول، الجلسة الافتتاحية المنعقدة فى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ١٩٤٨، ص٤.

(١٦٦) المصدر السابق: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثانى، مجلد ١، الجلسة الافتتاحية فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٥، ص ١-٤.

(١٦٧) د.شوقى عطا الله الجمل: تاريخ سودان وادى النيل وعلاقاته بمصر، جـ ٣، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٠، ص ٣٢٤.

(١٦٨) جمهورية مصر: رئاسة مجلس الوزراء، السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٥٣، ص ١٢٣.

(١٦٩) د.شوقى عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(١٧٠) الوقائع المصرية: عدد ١٢١ فى ١٠ ديسمبر ٤٦.

(١٧١) د.حامد سلطان: مذكرة عن سير المفاوضات بين المملكة المصرية والمملكة المتحدة البريطانية العظمى وشمال ايرلندا، ١٩٤٧. ص٥.

(١٧٢) نفس المصدر السابق، ولمزيد من التفاصيل حول تصرفات النقراشى تجاه الحاكم العام للسودان فى وزارته الثانية، انظر الفصل الرابع: النقراشى والحياة النيابية.

(١٧٣) تحدثناعن ذلك بالتفصيل فى هذا الفصل.

(١٧٤) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين، جلسة (٩) فى ٢٧ يناير ١٩٤٧، ص٢٠٤ - ٢٠٥، وانظر أيضا: وزارة الخارجية: مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان، المطبعة الأميرية ١٩٤٧، ص٨٣ - ٨٥.

(١٧٥) اوضحنا نص العريضة فى هذا الفصل.

(١٧٦) قضية وادى النيل: مصدر سابق، ص ١٩ ، ٢٣ وكذلك الوقائع المصرية: مصدر سابق، ص ٥٣٨-٥٥٢ .وانظر أيضا: د.شوقى عطا الله الجمل: تاريخ سودان وادى النيل، مرجع سابق، ص ٣٣٤ وانظر ايضا:

Mekki shibeka: The indpendent sudan, gondan, 1959,PP483-484.

(١٧٧) قضية وادى النيل: مصدر سابق، ص ٢٤-٣٠ وانظر ايضا: عب الرازق أحمد السنهورى: قضية وادى النيل مصر والسودان، ص ١٩٤-٢٠٢.

(١٧٨) قضية وادى النيل : نفسه، ص ٥٣ - ٥٦، القضية المصرية: مصدر سابق، ص ٥٥٣-٥٦٩، عبد الرزاق أحمد السنهورى: مرجع سابق، ص ٢٠٢- ٢٠٥.

(١٧٩) قضية وادى النيل: مصدر سابق، ص ٧١-٧٧، القضية المصرية، ص ٥٦٩-٥٧٣. د.شوقى عطا الله الجمل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٦.

(١٨٠) قضية وادى النيل: نفسه، ص ٨٦، القضية المصرية، نفسه، ص ٣٧٥ - ٥٧٧.

(١٨١) القضية المصرية: مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٨ - ٥٧٩، قضية وادى النيل: مصدر سابق، ص ٩١ - ٩٢.

(١٨٢) قضية وادى النيل: نفس المصدر: ص ٣٣، ٩٩.

(١٨٣) هوسيرروبرت هاو وقد أصدر النقراشى مرسوما بتعيينه فى ١٧ مارس ١٩٤٧ خلفا للسير هيوبرت جرفويزهد لستون الذى رغب الاعتزال من منصبه لطول مدة خدمته وتقدم سنه، انظر الوقائع المصرية: عدد ٢٤ فى ٢٠ مارس ١٩٤٧.

(١٨٤) الأهرام : عدد ٢٢٣٦٦ فى ١٩٤٧/٩/١٤، ص٢ بيان خطير لحاكم السودان، جمهورية مصر: السودان: مصدر سابق: ص ٢١٣-٢١٤، عبد المنعم على محمد غنيم: تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير

منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٨ ، ص٢٥٤.

(١٨٥) جمهوردية مصر : السودان – مصدر سابق، ص ٢١٥-٢١٧.

(١٨٦) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، جـ٣، ص٢٤٤.

(١٨٧) لمزيد من التفاصيل حول قانون انشاء المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية سنة ١٩٤٨ انظر: جمهورية مصر: السودان: نفس المصدر السابق، ص ٢٢٢-٢٣٥.

(١٨٨) د.شوقى عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص ٣٣٩، وانظر ايضا: جمهورية مصر العربية: السودان: مصدر سابق، ص ٢١٨ لمعرفة مباحثات خشبة-كامبل.

(١٨٩) د.مصطفى خليل: جوهر القضية الفلسطينية، الأهرام عدد ٣٦٣٣٨ فى ١٩٨٦/٦/٥، ص ٦ وانظر أيضا: جامعة الدول العربية الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين المجموعة الأولى ١٩١٥-١٩٤٦، انظر ايضا

Hollingworth. clare: The Arabs and the west, London, I952, P.I29.

(١٩٠) جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧ – ١٩٥٠، ص ١٢٨، الأساس عدد: ١٥١ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٧، ص١ د.محمد طلعت الغنيمى : قضية فلسطين أمام القانون الدولي ، ص ٢٤٢.

(١٩١) نصت المادة١ فقرة ٢ على إنماء العلاقات الودية بين الأمم على اساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك إتخاذ التدابيرالأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام – لمزيد من التفاصيل انظر: الوقائع المصرية: عدد ١٦٠ فى ٨ نوفمبر ١٩٤٥، ص٢.

(١٩٢) كما نصت المادة ٢ فقرة ٧ على : ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطات الداخلى لدولة ما، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع –

الوقائع المصرية: نفس المصدر السابق، ص ٢.

(١٩٣) محمد متولى العتربى: قضية فلسطين قضية عالمية، ص ١٠١.

(١٩٤) مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة: دور الانعقاد العادى الرابع، مجلد ١، جلسة (٤) فى ١٩٤٧/١٢/١، ص ٦٥ وانظر الأساس عدد ١٥٢ فى ١٩٤٧/١٢/١، عدد ١٥٣ فى ٢ ديسمبر ١٩٤٧، د.رأفت الشيخ: مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(١٩٥) محمد فايز القصرى: الصراع السياسى بين الصهيونية والعرب، حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ص ٩٥ - ٩٧ - حسن البدرى : الحرب فى أرض السلام ٤٧-١٩٤٩، ص ٣٤.

(١٩٦) مذكرات النقراشى السرية: أخبار اليوم : عدد ٢٨٢ فى أول أبريل ١٩٥٠، ص ٧، وأخر ساعة عدد ٩٦٩ فى ٢٠ مايو ١٩٥٣، ص ١٣ وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ فى ١١ مايو ١٩٤٨.

(١٩٧) نفس المصدرين السابقين.

(١٩٨) أخر ساعة : عدد ٩٧١ فى ٣ يونية ٥٣، ص ١٢، مقال بعنوان مفتى فلسطين الحاج أمين الحسين يقف شاهد حق أمام التاريخ، وأنظر أيضا د.محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٣ ، ص ٤١ ، د.صلاح العقاد : قضية فلسطين ١٩٤٥ - ٥٦، ص ٥٩، د.عايدة السيد ابراهيم سليمة: موقف مصر من القضية الفلسطينية من عام ٣٦ - ٤٨، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية البنات، جامعة عين شمس ٧٨، ص ٢٣٣.

(١٩٩) أخر ساعة: عدد ٩٦٩ فى ٢٠ مايو ٥٣، ص ١١.

(٢٠٠) نصت المادة ٤٨ من الدستور على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه.

(٢٠١) نصت المادة ٤٦ من الدستور: الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها للبرلمان على أن اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان

كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وجميع المعاهدات لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية (المقطعم عدد ٤١٠٣٨ فى ٢١/٤/٢٣، ص١.

(٢٠٢) د.محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، ص ٢٨٠.

(٢٠٣) نصت المادة ٤٦ من دستور الدولة المصرية: إن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان – انظر المقطم عدد ٤١٠٣٨ فى ٢١/٤/١٩٢٣، ص١.

(٢٠٤) د.محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٨٠.

(٢٠٥) نص وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ التى عقدت فى ١١ مايو ١٩٤٨ منشورة بآخر ساعة، عدد ٩٦٩ فى ٢٠ مايو ١٩٥٣، ص ٣.

(٢٠٦) نفس المصدر السابق.

(٢٠٧) الأساس عدد: ٢٩١ فى ١٢ مايو ١٩٤٨، ص١، الوقائع المصرية عدد ٥٢ فى ١٧ مايو ١٩٤٨ ص٣.

(٢٠٨) آخر ساعة : عدد ٩٦٩ فى ٢٠ مايو ١٩٥٣، ص ١٣.

(٢٠٩) هو الأستاذ محمد حامد جودة.

(٢١٠) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادى الرابع، مجلد ٣ جلسة (٢٨) فى ١٢/٥/١٩٤٨، ص ٢١٤٢، ٢١٤٥، والاساس عدد ٢٩٢ فى ١٣/٥/١٩٤٨، ص٣.

(٢١١) د.عبد الوهاب بكر محمد: الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٥٢، ط ١ ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٢، ص ٥٦، د.راشد البراوى: حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، ط ١، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ص ١٦٠.

(٢١٢) مذكرات اللواء فؤاد صادق عن حرب فلسطين: أخبار اليوم عدد ٣٢٣ فى ١٣ يناير ١٩٥١ ص ٣، وكان قد تم تعيينه قائدا للقوات المصرية فى نوفمبر ١٩٤٨

ولكن هذا التعيين لم يستمر طويلا، وانظر أيضا: آخر ساعة: عدد ٩٦٨ فى ١٣ مايو ١٩٥٣، ص١٣.

(٢١٣) آخر ساعة : عدد ٩٦٨، مصدر سابق.

(٢١٤) الأهرام : عدد ٢٤٢٣٧ فى ١٩٥٣/٣/٢٤، ص ٩ شهادة الفريق محمد حيدر القائد العام السابق للقوات المسلحة فى قضية الأسلحة والذخيرة الفاسدة وانظر أيضا: وحيد الدالى: مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(٢١٥) الأهرام : نفس المصدر، وانظر أيضا محمد فيصل عبد المنعم: أسرار عام ١٩٤٨، ص ١٩٠ - ١٩٢.

(٢١٦) مذكرات جمال عبد الناصر عن حرب فلسطين: آخر ساعة عدد ١٠٦٣ فى ٩ مارس ١٩٥٥، ص ١٦، الحلقة الأولى.

(٢١٧) آخر ساعة: عدد ٩٧٠ فى ٢٧ مايو ١٩٥٣ص ١٥، عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية يقف شاهدا أمام التاريخ، انظر أيضا: د.عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين، ص ٢٩٠.

(٢١٨) مصطفى أمين : عمالقة وأقزام، ص ١١٤.

(٢١٩) د.عبد الوهاب بكر محمد : المرجع السابق، ص ٥٦ - ٥٧.

(٢٢٠) د.محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٢٢١) طارق البشرى: الحركة السياسة فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٢٢٢) محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور - ١٩٢٣ - ١٩٥٢، ط٢ مكتبة مدبولى ١٩٧٣، ص١٥٩.

(٢٢٣) د.محمد حسين هيكل : المصدر السابق، ص ٢٨٠.

(٢٢٤) د.عايدة السيد ابراهيم سليمة : مرجع سبق ذكرة، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٢٢٥) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس: ملقات منشورة بالأهرام، الحلقة الثالثة، عدد ٣٦٤٥٨ فى ١٩٨٦/١٠/٣، ص٨.

(٢٢٦) ومن الجدير بالذكر أن الحرب الفلسطينية بدأت بهجوم القوات العربية فى

١٥ مايو ١٩٤٨، ورفضت الدولة العربية وقف القتال، ولما كانت انجلترا وأمريكا قد حركتا مجلس الأمن لبحث المسألة فقد اقترح فى قراره الصادر فى ٢٩ مايو ١٩٤٨ عقد هدنة بين العرب واسرائيل لمدة أربعة أسابيع من ٤٨/٦/١١ – ١٩٤٨/٧/٩ ثم وقعت هدنة ثانية فى ١٩ يوليو ١٩٤٨، وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ أصدر مجلس الأمن قراره بوقف القتال بين العرب واسرائيل ، ثم فى السابع من يناير ١٩٤٩ أوقفت العمليات تماماً احتراما للهدنة – لمزيد من التفاصيل انظر د.عبد الوهاب بكر محمد: الجيش المصرى وحرب فلسطين، مرجع سابق، ص ١١١-١٣٧.

(٢٢٧) عرضت هيئة الأمم المتحدة، بأن يكون وسيطا دوليا بين العرب واليهود.

(٢٢٨) مذكرات النقراشى السرية: أخبار اليوم عدد : ٢٥٨ فى ٢٢ أبريل ١٩٥٠، ص٣ نص حديث النقراشى مع برنادوت.

(٢٢٩) نفس المصدر السابق .

(٢٣٠) د.عايدة السيد ابراهيم سليمة: مرجع سبق ذكرة، ص ٢٤٦.

الفصل السابع
حل جماعة الإخوان المسلمين واغتيال النقراشى

أولا: علاقة النقراشى بالإخوان المسلمين.

- علاقة النقراشى بالاخوان المسلمين فى وزارته الأولى والثانية.
- حل جماعة الاخوان المسلمين.

ثانيا: اغتيال النقراشى والتحقيق فيه.

- وصف تفصيلى لوقوع حادث الاغتيال.
- اجراء التحقيق.
- جلسات المحاكمة لقتلة النقراشى باشا.
- حول مرافعة النائب العمومى فى قضية النقراشى باشا.
- صدور الحكم.

الفصل السابع

حل جماعة الإخوان المسلمين واغتيال النقراشى

مقدمة

الدراسة فى هذا الفصل ستسير فى قسمين ساتحدث عن علاقة النقراشى بجماعة الاخوان المسلمين منذ نشأتها محللين تلك الفترة الزمنية لنشاط الجماعة حتى حلها فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ ذلك هو القسم الأول، أما القسم الثانى فسأوضح ظروف وأسباب اغتيال النقراشى واجراءات التحقيق فى قضية اغتياله.

وقبل أن نستعرض فى ذكر الأحداث السياسية وعلاقة وزارة النقراشى بجماعة الاخوان المسلمين، ينبغى إلقاء الضوءعلى نشأة هذه الجماعة، فقد نشأت بمدينة الاسماعيلية فى عام ١٩٢٨م كجمعية دينية تحض على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وأعلنت نشاطها فى البداية بالوعظ الدينى لإقامة مسجد أو لبناء مدرسة مع إثارة المشاعر الاسلامية لدى الناس ضد مظاهر التحلل الاخلاقى، وبدأت الدعوة تنتشر خارج الاسماعيلية فى أبو صوير وبورسعيد والسويس والمحمودية(١). ونمت الجماعة بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٣٦ حين كسب حسن البنا نتيجة تأييده لثورة فلسطين عطف مفتى فلسطين، واتصل بحكام البلاد العربية والاسلامية، وتقرب إليه على ماهر وعبد الرحمن عزام، مما دفع المرشد العام إلى اتخاذ قراره بالدخول فى

معترك السياسة المصرية عام ١٩٣٨، وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها انتشرت جماعة الاخوان لتنظيم سياسى انتشارا واسعا وضم التنظيم عددا كبيرا من الأعضاء، فضلا عن المؤيدين، وتم بناؤه بشكل دقيق، وقد بدأت الجماعة تنظيماتها شبة العسكرية بفرق الرحلات التى تحولت إلى نظام الجولة التى نظمت عام ١٩٤٠، ورغم أن جوالة الاخوان أخذت كثيرا من النظم الكشفية إلا أنها غالت كثيرا فى التدريبات العسكرية وكانت النية تتجه إلى تحويلها لقوة عسكرية وقد بلغ عددها عام ١٩٤٥ حسب تصريح المرشد العام نفسه عشرين ألف جوال(٢).

أولا : علاقة النقراشى بالاخوان المسلمين:

وبعد أن انتهينا من عرض لنشأة الاخوان المسلمين، نتحدث الآن عن علاقة وزارة النقراشى بجماعة الاخوان المسلمين فى فترة الدراسة، فإن المنطق يقتضينا أن نقرر بأن المصادر والمراجع المختلفة التى اطلعنا عليها لم تحدثنا عن وجود أى علاقة بين النقراشى والجماعة من بداية نشأتها حتى أوائل عام ١٩٤٥.

وقد بدأت بواد العلاقات عندما أعلن الدكتور أحمد ماهر عزمه بإعلان حالة الحرب على المحور فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥فاحتج الأخوان المسلمون، إلا أن أحمد ماهر أصر على موقفه بهدف تأمين موقع مصر فى عملية إقرار السلام(٣) والتى دفع أحمد ماهر بسببها حياته على يد أحد شباب الحزب الوطنى.

وعقب وفاة الدكتور أحمد ماهر بادر حسن البنا بزيارة النقراشى معزيا

فى وفاته، وموضحا لرسالة جماعته(٤). إلا أن النقراشى لم يستجب لطلبه بحرية العمل وعقد الاجتماعات والمؤتمرات(٥).، وفى نفس الوقت تم إلقاء القبض على حسن البنا وأحمد السكرى (سكرتير الجماعة) إثر حادث اغتيال أحمد ماهر، ثم أفرج عنهما بعد القبض على القاتل واعترافه(٦).

ولما أصدر النقراشى قرارا بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٤٥ الخاص بانتهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات التى تصدر فى المملكة المصرية إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة بين الطرفين، فقد تحدثت صحف الاخوان بالمقالات المليئة بالمطالب الوطنية وفى مقدمتها الاستقلال التام لمصر وسيادتها الكاملة على جميع أراضيها من غير أن يحد من سلطانها، ويستلزم ذلك جلاء القوات الأجنبية عن الأراضى المصرية، واشتملت المطالب أيضا أن تتولى مصر وحدها حماية قناة السويس ، وأن تتم وحدة وادى النيل شماله وجنوبه لتصبح مصر والسودان قطرا واحدا، وتعديل المعاهدة المصرية الانجليزية تعديلا جوهريا بعد أن زالت الظروف العسكرية التى استلزمت تقييد مصر بقيود ثقيلة(٧).

وعندما أعلن انتهاء الحرب العالمية الثانية فى أوائل سبتمبر ١٩٤٥ باستسلام اليابان اجتمعت جماعة الاخوان المسلمين فى صورة جمعية عمومية فى ٨ سبتمبر ١٩٤٥ ، وأصدرت قرارات وبينت موقفها من وزارة النقراشى الأولى، وكان من أهم هذه القرارات(٨).

١- جلاء القوات البريطانية عن أراضى وادى النيل فورا لتنال مصر

حقوقها الوطنية.

٢- حل مسألة السودان حلا سريعا على أساس أن مصر والسودان وطن واحد، وللسوداني مثل المصرى فى الحقوق وعليه ما عليه من الواجبات.

٣- ارسال الوفود والبعثات إلى عواصم الدول الكبرى لبث الدعوى، وتنوير الشعوب والحكومات فى القضية الوطنية.

واتسع مجال الخلاف بين الاخوان ووزارة النقراشى الأولى حينما التزم النقراشى الصمت والسكوت، فدعت صحف الاخوان له بأحاديث ومقالات مختلفة، نذكر منها «لمصلحة من هذا الغموض» فالحكومة حتى اليوم لم تتقدم رسميا بالمطالب القومية، أما هذا الصمت فلمصلحة من؟ وقد يكون من صالح الانجليز، وقد يكون من صالح النقراشى، ولكن لن يكون أبدا من صالح مصر والوطن فإلى متى يدوم؟ (٩).

وإزاء هذا الموقف من جانب جماعة الاخوان المسلمين، رأى النقراشى أنه لا مفر من وقف الهجوم عليها فعاد إلى ترديد نغمة التساهل مع الاخوان، ويرجع السبب فى ذلك لمحاولة كسبهم كقوة شعبية تستند حكومته فى مواجهة قوى خصومه ونعنى بها حزب الوفد، فسمح لهم النقراشى بعقد مؤتمر الاخوان، مع أنه قد منع كل الاجتماعات العامة، ولم يكتف النقراشى بذلك بل أعلن أنه يحاول التمهيد بالقيام بزيارة شخصية للمركز العام للاخوان، وفى نفس الوقت أعلن طلبة الاخوان المسلمين الذى يدرسون بالجامعة عدم القيام بأى نشاط لا يرضى حكومة النقراشى بل يتعاونوا معها(١٠).

وعندما أرسلت وزارة النقراشى مذكرتها فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ إلى

وزارة الخارجية البريطانية تطلب فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، ولما جاء الرد البريطانى فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ونص على عدم الاستجابة لمطالب الحكومة المصرية، وأن معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها، كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة بين الطرفين، فلم يرض الاخوان عن الرد البريطانى واعتبروه إهانة للحكومة المصرية، وأصدر المركز العام للاخوان المسلمين بيانا أوضح فيه أن حكومة النقراشى بنت مطلبها على تعديل المعاهدة بالرغم من أنها لم تعد صالحة لأن تكون أساسا للعلاقات بين الدولتين بل إن هذه الظروف نفسها قد فرضت بطلان هذه المعاهدة وإلغاءها إلغاء تاما، واشتمل البيان أيضا على أن وزارة النقراشى استخدمت أسلوبها المتخاذل الذى صاغت فيه قضية السودان، وتجاهلت ما أجمع عليه أبناء وادى النيل من وحدة كاملة(١١). ولم يكتف الاخوان بتلك المقالات، بل تعدوها إلى مخاطبة الملك فى ذلك الموضوع، ففى ٨ فبراير ١٩٤٦ أرسل الاخوان برقيات عديدة إلى الملك فاروق، وأهم ما جاء بتلك البرقيات للتأكيد بأن خطة وزارة النقراشى الأولى خيبت الآمال، وبيان الاخوان المسلمين أحياها حتى يتم الجلاء وتحقيق وحدة الوادى(١٢).

وإزاء هذا الموقف من جانب الاخوان المسلمين تجاه وزارة النقراشى الأولى، أن رد الفعل كان قويا، فقد عبرت الوزارة عن عدم رضائها عن اتجاه الاخوان، فقامت بعدة محاولات لقمع أية حركة تهدف إلى ما أسموه إخلالا بالأمن العام، فمنعت إقامة حفل شاى خاص لتجار الاخوان، ومنع البوليس دخول المرضى إلى مستوصف الاخوان المسلمين الخيرى. لذلك غضب حسن البنا المرشد العام من النقراشى للسببين السابقين وأرسل إلى الملك

برقية يبين احتجاجه إزاء هذه التصرفات والتى تعبر عن قيد الحريات فى عهد وزارة النقراشى الأولى(١٣).

أما عن علاقة وزارة النقراشى الثانية بجماعة الاخوان المسلمين، فإننا نجد أن جماعة الاخوان أيدت منذ البداية رفض طريق المفاوضات، ففى يوم تأليف وزارة النقراشى الثانية فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ نشر حسن البنا مقالا دعا فيه وزارة النقراشى الجديدة إلى اختصار الطريق واحترام إرادة الأمة وإنهاء المفاوضات وسلوك سبيل الجهاد(١٤). وعندما أذيع أن النقراشى يذمع استئناف المفاوضات مع انجلترا كان الاخوان على رأس المعارضين لهذا الاتجاه(١٥). ثم تقدم حسن البنا بخطة كاملة إلى النقراشى فى ١٩٤٧/١/٥، وأهم ما جاء بتلك الخطة هو دعوة النقراشى بقطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن أو محكمة العدل وإلى كل مجمع دولى، وإطلاق الحريات كاملة وتحقيق الجلاء التام عن الوادى كله(١٦).

ولما أعلن النقراشى قراره بقطع المفاوضات بين مصر وبريطانيا كان ذلك ايذانا ببدء مرحلة جديدة بين الطرفين، فقد أيد الاخوان التصريح الذى أدلى به النقراشى فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ بعرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وهو الرأى الذى دعا إليه الاخوان من قبل، وفى نفس الوقت نشرت صحيفتهم الأسبوعية عدة مقالات بهذا التأييد ووصفته بأنه عمل وطنى رائع تسجله للنقراشى بكل فخر وتؤازره جماعة الاخوان المسلمين(١٧).

وعندما رأت المعارضة بقيادة مكرم عبيد أن تتوانى فى شن الحملة ضد وزارة النقراشى الثانية بعودة المفاوضات بعد أن كان من الداعيين إلى قطعها واللجوء إلى مجلس الأمن، أيضا وقفت جماعة الاخوان المسلمين تؤيد

النقراشى ضد مكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية(١٨).

وما لبث أن دعا الاخوان حكومة النقراشى بالاسراع وتقديم القضية المصرية إلى جهات التحكيم الدولى واللجوء فى الأمم المتحدة إلى الكتلة اليسارية ما دامت الكتلة الانجلو أمريكية تصر فى الوقوف فى وجه القضية لا عن اعتقاد عدالتها، ولكن مجاملة وانتصار الانجليز مهما كانت ظالمة أو مفيدة، ودعت حكومة النقراشى بأن تصارح الشعب بذلك وتكون أثمة كل الاثم، ونوهت بضرورة اعلان الجهاد(١٩).

وعندما قرر النقراشى السفر إلى أمريكا لعرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن، أرسل حسن البنا خطابا إليه أعاد فيه إلى مسامع النقراشى المطالبة بحق وادى النيل فى الحرية الكاملة والاستقلال التام والوحدة الدائمة وضرورة جلاء كل القوات الانجليزية، وإن لم يحقق هذا فأمامه طريق الكفاح(٢٠). وازداد موقف الاخوان المسلمين صلابة نحو تأييدها الكامل لوزارة النقراشى الثانية حينما اتهم مصطفى النحاس باشا وزارة النقراشى فى برقيته التى أرسلها إلى مجلس الأمن ووصفها بأنها ديكتاتورية وطلب من المجلس ألا يستمع إلى شكواها لأنه لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب شعب وادى النيل، وقد اجتمع المرشد العام للاخوان وأرسل برقية إلى مجلس الأمن استنكر فيها باسم شعوب وادى النيل برقية رئيس حزب الوفد، كما أعلن أنه لا دخل فى شئوننا الداخلية، وأكد مطالب الوادى فى الجلاء والوحدة، ثم ناشد الضمير العالمى بأن ينصف الدول الناشئة فلن يستقر سلام فى الشرق، ولن تهدأ ثائرة شعوب العروبة وأمم الاسلام حتى ينال وادى النيل حقه كاملا(٢١).

ومن ناحية أخرى أرسل الاخوان المسلمون مندوبا عنهم مع النقراشى رئيس الوفد المصرى إلى الأمم المتحدة وهو «مصطفى مؤمن فى» ٢٦ يوليو ١٩٤٧، وفى مجلس الأمن ظهر دوره عندما عرض اقتراح فى المجلس بشأن عودة المفاوضات، وفى ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ ألقى مصطفى مؤمن خطبة قوية وقدم وثيقة بدماء الطلاب، وجدد الدعوة للجلاء التام ووحدة وادى النيل، وقاد مظاهرة أمام مبنى الأمم المتحدة، وقد أدى ذلك إلى طرده من مبنى الأمم المتحدة، فعاد متخفيا قبل انتهاء جلسات مجلس الأمن إلى مصر(٢٢).

وخلال عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، نشرت مجلة الاخوان المسلمين فقرات من بيان النقراشى فى مجلس الأمن، وأشادت بقوة وفصاحة ووطنية بيانه الرائع عندما طالب بضرورة جلاء القوات البريطانية عن البلاد وتحقيق وحدة وادى النيل(٢٣).

وعندما وضح للعيان أن مجلس الأمن ليس على استعداد لنصرة القضية المصرية وهو ما تنبأ به الاخوان من قبل، كان على الاخوان أن يتحركوا كى تسمع دول العالم فى الأمم المتحدة صوت مصر، فكانت تلك المقالات على صحف الاخوان لدعوة المصريين إلى الكفاح والجهاد، وتوج الاخوان تحركهم عندما طلب البنا من المسئولين السماح بقيام مظاهرة سلمية يعبر فيها الشعب عن مطالبه(٢٤).

ولما أعلن مجلس الأمن، بالاحتفاظ بالنزاع فى جدول الأعمال وعدم الوصول إلى قرار حاسم أثناء عرض القضية المصرية عليه فى الجلسة الختامية فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ اجتمع مكتب الارشاد العام للاخوان يرأسه حسن البنا،، وبعد مناقشة ما انتهت إليه عرض القضية المصرية قرروا

إصدار بيان شامل إلى شعب وادى النيل لمعرفته بالحالة، وأنه لم يبق أمامه إلا طريق واحد هو طريق الكفاح والجهاد(٢٥).

وحينما عاد النقراشى إلى مصر بعد ان خذله مجلس الأمن، استقبله الاخوان استقبالا حماسيا آملين أن يساعدهم على الخطوة التالية وهى إستخدام القوة ضد الانجليز(٢٦). وفى نفس الوقت نشروا بيانا بعنوان «ماذا نعمل بعد أن خذلنا مجلس الأمن؟ وطالبوا فى هذا البيان انسحاب مصر من مجلس الأمن فورا وغيره من المنظمات الدولية، واعتبار الدول الأوروبية التى عارضتنا فى مجلس الأمن دولا معادية ويجب مقاطعتها فورا، والعمل على إيقاف وسحب البعثات من الدول المعادية(٢٧).

أيضا أرسل الاخوان المسلمون برسالة إلى النقراشى يقولون فيها ان الاخوان من واقع إيمانهم بدعوتهم وفهمهم لأصولها، إنما ينحركون وهم لا يستهدفون إلا المصلحة العامة ولا يحصرون إلا على رضى الله وإعلان راية الاسلام(٢٨).

ولما أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارها فى ٢٩ فبراير ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ظهر دور الاخوان المسلمين واضحا فى فتح مكاتب تجنيد للمتطوعين لمساعدة عرب فلسطين، وتذكر الوثائق البريطانية بأن السلطات المصرية حاولت أن تمنع ذهابهم إلى فلسطين(٢٩). ثم تدخلت الجامعة العربية ونجحت بدورها فى إقناع النقراشى على إرسال المتطوعين إلى جانب الدعم السياسى والدبلوماسى للاشتراك فى المشكلة الفلسطينية، فوافق النقراشى بشرط أن يتولى أحد ضباط الجيش تدريب المتطوعين فى أبريل ١٩٤٨(٣٠)، ثم أصدرت الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين بيانا

طالبت فيه حكومة النقراشى بالعمل السريع لإنقاذ عروبة فلسطين والاعتراف بها وتزويدها برا وبحرا(٣١).

وتوالت الأحداث بعد ذلك تباعا مما أدى إلى تأزم العلاقات بين النقراشى وبين الاخوان، ومما يؤكد لدينا هذا الفهم، أنه فى ٢٤ يناير ١٩٤٨ تحرش بعض تلاميذ مدرسة شبين الكوم الثانوية من المنتمين إلى الاخوان المسلمين بزملاء لهم الأمر الذى أدى إلى حادث قتل، كما حرض بعض تلاميذ أعضاء هذه الجماعة فى ٣ فبراير زملاءهم تلاميد مدرسة الزقازيق الثانونية على الاضراب، وألقى أحدهم قنبلة يدوية انفجرت وأصابت بعض رجال البوليس، كما ضُبطت مع أخر منهم قنبلة يدوية قبل أن يتمكن من استخدامها فى الاعتداء، ولم تتورع هذه الجماعة عن أن يمتد إجرامها إلى القضاء عن طريق قتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر فى ٢٢ مارس ١٩٤٨ الذى حكم بإدانة بعض أعضاء الجماعة، وقد ثبت من التحقيق أن أحد من القاتلين كان سكرتيرا خاصا للشيخ حسن البنا(٣٢).

وأيضا وقعت فى يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٨ حوادث مؤلمة بجامعة فؤاد الأول بالجيزة وألقى فيها الطلاب قنابل على رجال البوليس، وأطلقوا عليهم الرصاص وقد فوهم بالحجارة فأصيب عدد منهم ثم ألقوا على سليم زكى حكمدار بوليس العاصمة قنبلة أودت بحياته وأثبت من التحقيقات أن الاخوان لهم صلة بالحادث (٣٣) وأخيرا حدث فى يوم ٦ ديسمبر أن تجمع طلبة المدرسة الخديوية وألقوا قنبلتين على رجال البوليس الذين كانوا خارج أسوار المدينة فأصيب ضابط وسبعة من العساكر وكان مقترفوا هذه الحوادث المروعة من المنتمين إلى جماعة الاخوان المسلمين(٣٤).

تلك كانت أهم العلاقات بين وزارة النقراشى وجماعة الاخوان المسلمين، ويمكن القول بأن العلاقات كان يشوبها شىء من التردد والعداء من جانب الاخوان والخوف من غير الدخول مع وزارة النقراشى فى علاقات مباشرة ربما عرضتها لهزات عنيفة، إلا إننا لا ننكر بأنه فى بعض المناسبات ظهر التأييد من جانب الجماعة لوزارة النقراشى، ومع حلول عام ١٩٤٨ ساءت العلاقات بين الطرفين على نحو ما رأينا وتبين لوزارة النقراشى أن للاخوان المسلمين دورا فى الحوادث وإشعالها فى البلاد، لذلك رأى النقراشى أن وجودها خطر يهدد الأمن العام، فأصدر قراره بحل جماعة الاخوان المسلمين فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨.

حل جماعة الاخوان المسلمين:

كان القرار الذى أصدره النقراشى بحل جماعة الاخوان المسلمين فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ لم يكن الأول من نوعه، فقد حدثت محاولات عديدة فى عهد الحكومات السابقة لحكومة النقراشى لحل الجماعة ولكنها لم تخرج إلى حيز التنفيذ، وكانت أولى هذه المحاولات فى عهد وزارة حسين سرى عام ١٩٤١، فقد حدث أن أراد الاخوان المسلمون الاحتفال بافتتاح شعبة لهم بالقاهرة فى حى السيدة زينب فأعدوا لذلك سرادقا كبيرا حشدوا فيه عددا كبيرا من أنصارهم الأمر الذى أزعج السفارة البريطانية فى وقت كان الانجليز يعانون فيه هزائم الألمان المتوالية، وقدمت السفارة البريطانية إحتجاجا إلى حسين سرى لتهاونه فى السماح للاخوان المسلمين بمزاولة نشاطهم العدائى للانجليز، وتهديدهم لسلامة الامبراطورية البريطانية وطلبت من السفارة حل هذه الجماعة، ولكن حسين سرى رفض الموافقة

على طلبها(٣٥)، فاضطرت السفارة إلى أن تنشىء جمعية إخوان الحرية لمناهضة الاخوان(٣٦). والمحاولة الثانية لحل جماعة الاخوان، كانت فى وزارة مصطفى النحاس باشا الخامسة التى تشكلت فى ٤ فبراير ١٩٤٢-٢٦ مايو ١٩٤٢ فقد طلبت السفارة البريطانية من النحاس باشا حل الاخوان وتعطيل نشاطهم، فأبى أن يجيبها إلى ذلك واكتفى باغلاق الشعب كلها مع إبقاء المركز العام(٣٧).

والمحاولة الثالثة كانت فى عهد وزارة الدكتور أحمد ماهر، وكان طلب الحل فى هذه المرة بناء على طلب الشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر الذى طالب من النقراشى بحل جميع الهيئات الدينية ومن بينها جمعية الاخوان المسلمين، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن هذه الهيئات أباحت لنفسها استصدار الفتاوى ونشرها على الناس كل بما يتفق وأغراضها ، ولكن الشيخ المراغى توفى قبل أن ينفذ رغبته(٣٨).

أما المحاولة الرابعة والأخيرة لحل جماعة الاخوان المسلمين فكانت بمناسبة موقف الاخوان المسلمين فى حوادث اليمن، عندما أبدى السيد على المؤيد مندوب اليمن فى الجامعة العربية استنكاره لموقف الاخوان المسلمين من حوادث اليمن، فاقترح أحد المندوبين حل هيئة الاخوان حتى لا تتكرر مأساة اليمن ولكن الاقتراح استبعد(٣٩).

وبعد أن انتهينا من إلقاء الضوء على المحاولات التى حدثت فى عهد الحكومات السابقة لحكومة النقراشى. نتحدث الآن عن بعض المحاولات التى استقرت فى ذهن النقراشى لمحاولة حل الجماعة، فكانت الأولى عقب

مقتل الخازندار فى ٢٢ مارس ١٩٤٨ ولكن النقراشى عدل عن قراره، ولعل سبب عدوله يرجع إلى أن الحادث فردى وأن حكم القضاء سيكون رادعا لجميع الذين اشتركوا فى الحادث من أعضاء الجماعة، وفكر النقراشى ثانية لحل الاخوان بعد حادث نسف دار شركة الاعلانات الشرقية فى يوم ١٢ نوفمبر ١٩٤٨، ولكن عاد وغير رأيه وفضل الانتظار، أما المرة الثالثة فكانت بعد اغتيال اللواء سليم زكى فى ٤ ديسمبر ١٩٤٨ ولكن النقراشى فضل الانتظار أيضا(٤٠).

وفى أواخر عهد حكومة النقراشى، عثر البوليس فى شهر أكتوبر ١٩٤٨ بشعبة الاخوان المسلمين بالاسماعيلية على مجموعة من مضبوطات خطرة فى أحد المخابىء التابعة للشعبة المذكورة (٤١).

ونتيجة لذلك أصدر النقراشى بوصفه وزيرا للداخلية الأمر رقم ٥٨ فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ بحل شعبتى جمعية الاخوان المسلمين فى الاسماعيلية وبورسعيد وغلق المكان المخصص بنشاط كل منهما ويحظر على أعضائها والمنتمين إليها عقد اجتماعات من أى نوع كان وفى أى مكان، كما يحظر على الجمعية المذكورة إنشاء شعبة جديدة لها من هاتين المنطقتين أو عقد اجتماعات فيهما أو تنظيمها أو الدعوة إليها(٤٢).

وفى الواقع لقد كانت هناك صلة بين العديد من الأحداث التى ذكرناها سالفا وبين جماعة الاخوان، بالإضافة إلى المذكرة التى قدمها عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية إلى النقراشى رئيس الوزراء ووزير الداخلية والحاكم العسكرى العام برر فيها الأسباب لحل الجماعة، لذلك لم يكن من الصعب على النقراشى أن يأمر بحل جماعة الاخوان المسلمين،

والآن نبحث، ما هى دوافع قرار حل جماعة الاخوان المسلمين؟

ولكن نكون محايدين تاريخيا فى الحكم، يجب أن نذكر دوافع حكومة النقراشى لقرار الحل ونذكر أيضا دوافع تبرئة الاخوان من وقوع هذه الجرائم وحل جماعتهم، حتى تتضح لنا الحقيقة التاريخية.ولسنا منحازين لأى طرف من الطرفين، ففيما يتعلق بدوافع حكومة النقراشى فنذكرها طبقا لمذكرة الحل التي قدمها عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية إلى النقراشى، والتى احتوت على ثلاثة عشر دافعا هم(٤٣):

الدافع الأول: لحل الجماعة: أوضحت تحقيقات النيابية العسكرية العليا رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٤٢ قسم الجمرك إلى أن الجماعة كانت تهدف إلى قلب النظم السياسية للهيئة الاجتماعية عن طريق الارهاب باستخدام فريق من أعضائها دربوا تدريبا عسكريا وأطلق عليهم اسم الجوالة.

الدافع الثانى : أنه بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٤٦ وقع اصطدام فى مدينة بورسعيد بين أعضاء هذه الجماعة وخصوم لها استعملت فيها القنابل والأسلحة وأسفر عن قتل أحد خصومهم وإصابة آخرين وضبط لذلك واقعة الجناية رقم٦٧٩ لسنة ١٩٤٦ قسم ثان بورسعيد.

الدافع الثالث: أنه بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٦ ضبط بعض أفراد هذه الجماعة بمدينة الاسماعيلية يقومون بتجارب لصنع القنابل والمفرقعات.

الدافع الرابع: وقعت بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ حوادث إلقاء قنابل انفجرت فى عدة أماكن بمدينة القاهرة، وضبط مرتكبوها اثنان من هذه الجماعة قدما لمحكمة الجنايات فقضت بإدانة أحدهما بقضية الجناية رقم

٧٦٧ سنة ١٩٤٦ قسم عابدين ١١٧ سنة ١٩٤٦ كلى.

الدافع الخامس: تعددت حوادث اشتباك أفراد هذه الجماعة مع رجال البوليس ومقاومتهم لهم بل والاعتداء عليهم، وهم يؤكدون واجبهم فى سبيل حفظ الأمن وصيانة النظام مثال ما حدث فى يوم ٢٩ يونية سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم الخليفة من اعتداء فريق من جوالة الاخوان المسلمين على مأمور هذا القسم ورجاله.

الدافع السادس: ثبت من تحقيق الجناية رقم ٤٧٢٦ لسنة ١٩٤٧ الاسماعيلية أن أحد أفراد هذه الجماعة ألقى قنبلة بفندق الملك جورج George بتلك المدينة فانفجرت وأصيب من شظاياها عدة أشخاص، كما أصيب ملقيها نفسه بإصابات بالغة.

الدافع السابع: أنه حدث فى ١٩ يناير ١٩٤٨ ضبط خمسة عشر شخصا من جماعة الاخوان المسلمين بمنطقة جبل المقطم يتدربون على استعمال الأسلحة النارية والمفرقعات والقنابل وكانوا يحرزون كميات كبيرة من هذه الأنواع وغيرها من أدوات التدمير والقتل.

الدوافع الثامن: فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ اعتدى فريق من هذه الجماعة على خصوم لهم فى الرأى وأطلقوا عليهم أعيرة نارية قتلت أحدهم وكان ذلك بناحية كوم النور مركز ميت غمر، وضبط لذلك واقعة الجناية رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٤٨.

الدافع التاسع: عشر بتاريخ ٢٢ أكتوبر بعزبة محمد فرغلى رئيس شعبة

الاخوان المسلمين بمدينة الاسماعيلية على صندوق يحتوى على قنابل مما استدعى تفتيش منزله فوجد بأرض تلك الغرف سردابات بها كميات ضخمة من القنابل المختلفة والمفرقعات والمقذوفات النارية والبنادق والمسدسات وأحد عشر مدفعا، كما عثر فى فجوة بأرض الغرقة على وثائق تقطع بأن هذه الجماعة تعد العدة للقيام بأعمال إرهابية واسعة النطاق شديدة الخطر على كيان الدولة وأمنها وضبطت لذلك قضية الجناية العسكرية رقم ٨٢ سنة ١٩٤٨ قسم الاسماعيلية.

الدافع العاشر: تم حرق أحطاب فى ١٨ يناير ١٩٤٨ لأحد الملاك بناحية كفر بداوى، واتهم بوضع النارفيها فريق من شعبة الاخوان المسلمين بتلك القرية، ولما قام البوليس بالفحص عن أحوال تلك الشعبة تبين أن أحد أعضائها مقدم لمحكمة الجنايات فى جريمة شروع فى قتل شيخ خفراء البلدة.

الدافع الحادى عشر: انه بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٨ قام بعض أفراد شعبة الاخوان المسلمين بناحية كفر البرامون باقناع الأهالى بأنهم سيعملون فى زيادة أجورهم وإرغام تفتيش أفيرون الذى يقع بزمام القرية على تأجير أرضية مقسمة على الأهالى بإيجار معتدل وقادوا مظاهرة طافت بالقرية تردد هتافات مثيرة، ولما أقبل رجال البوليس لقمع الفتنة اعتدوا باطلاق النار وقذف الأحجار وقد وقع شجار بعد ذلك بنفس القرية فى يوم ١٣ مارس ١٩٤٨ بين جماعة الاخوان المسلمين وبين خصوم لهم فأسفر عن قتل أحد الأشخاص وإصابة آخرين.

الدافع الثانى عشر: انه فى يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٨ حرض الاخوان

المسلمون عمال تفتيش زراعة محلة موسى التابعُ لوزارة الزراعة على التوقف عن العمل مطالبين بالأراضى التابعة لهذا التفتيش، الأمر الذى سجلته تحقيقات القضية رقم ٩٢١ لسنة ١٩٤٨ جنح مركز كفر الشيخ.

الدافع الثالث عشر: ومن الأساليب التى لجأت إليها الجماعة إرسال خطابات تهديد لبعض الشركات والمحال التجارية لابتزاز أموال منها بحجة أنها اشتراكات فى جريدتهم واقتنصوا بالفعل أموالا بهذه الوسيلة، وقد تقدمت بعض هذه الشركات بالشكوى من هذا التهديد طالبة حمايتها من أذى هذه الجماعة.

وقد اعتبرت المذكرة بعد استعراض هذه الأحداث، أن وجود الجماعة يهدد الأمن والنظام تهديدا بالغ الخطر، وأنه أصبح من الضرورى اتخاذ التدابير الحاسمة لوقف نشاط هذه الجماعة التى تروع أمن البلاد فى وقت هى أحوج ما تكون فيها إلى هدوء كامل وأمن شامل ضمانا لسلامة أهلها فى الداخل وجيوشهافى الخارج.

تلك هى أهم دوافع حكومة النقراشى لحل الاخوان المسلمين، وقبل أن تتبع رد الاخوان، يجدر بنا أن نشير إلى ماذا علمته حكومة النقراشى بعد صدور قرار الحل مباشرة؟ لقد أرسلت حكومة النقراشى قوات البوليس حاصرت المركز العام للاخوان المسلمين فى الحلمية الجديدة وألقت القبض على من فيه باستثناء حسن البنا، وأغلقت جميع الشعب كافة فى أنحاء البلاد وصودرت جميع ممتلكات الاخوان من أموال وشركات(٤٤).

وقد تصدى الشيخ حسن البنا مفندا إتهامات حكومة النقراشى فى مذكرتها المرفقة بقرار الحل والاجراءات التى اتخذتها الحكومة بحل الجماعة

ومـا ترتب عـلى ذلك من اجـراءات أخـرى، ونـفى البنـا عن الاخـوان صـفـة الاجـرام، وبين أن وسائلهم ظاهـرة ومـعـروفة فى إلقـاء المحاضـرات والدروس والوسائل والصحف والأندية والمساجد والمنشآت، وكلها ناطقة بأن وسائل هيئة الاخوان المسلمين لم تتعارض مع القانون فى يوم من الأيام، وتناول فى حديثه الرد على الحوادث التى نسبتها الحكومة للاخوان المسلمين وفند مذكرة حكومة النقراشى كما يأتى:ـ

أولا : قال الشيخ البنا بأن الجناية العسكرية العليا رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٤٢ قسم الجمرك بأنه كان موضوع الاتهام فيها الدعاية للمحور، وأرادوا أن يقحموا فيها الاخوان عندما ادعى أحد المتهمين بأنه عرض على الأستاذ حسن البنا شخصيا أنواعا من السلاح والعتاد الألمانى وأن الأستاذ البنا سر بذلك ورحب بالحصول على هذه الأسلحة وأن الوسيط فى ذلك من إخوان طنطا وقد قبض عليهما فعلا، وحينما ضيق عليه المحقق الخناق وهدد بالمواجهة وحكم ببراءة الأخوين، وقد برىء فيها الاخوان(٤٥).

ثانيا: الجناية رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٤٦ قسم ثان بورسعيد أوضح حسن البنا بأن الاخوان المسلمين قد اعتدى عليهم فيها ولم يكونوا معتدين، ولم تثبت ادانة أحد منهم فى شيء، ولم يكن القتيل الذى قتل خصما من خصوم الاخوان، ولكنه كان صبيا فى الطريق العام وادعوا خصما ليوهموا الناس أن الاخوان يعتدون على خصومهم بالسلاح.

ثالثا: بالنسبة للتهمة الثالثة قال الشيخ حسن البنا بأنها واقعة لا أساس لها من الصحة، وقال إنى أسأل وكيل وزارة الداخلية من هؤلاء الأشخاص؟، وهل حوكموا؟ وبماذا حكم عليهم؟ لأن الاخوان فى الاسماعيلية معروفون.

رابعـا: أن الشـخص الذى أدين فى قـضـيـة الجنـاية رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٤٦ قسم عابدين بمناسبة حوادث ٢٤ ديسمبر ١٩٤٦ لم يثبت الاثنان أنهما من الاخوان، ولم تثبت ادانتها فى هذه القضية وقد كانت هذه الحوادث شائعة فى ذلك الوقت بين الشباب بمناسبة الفورة الوطنية.

خامسـا: حادث اشتباك الجوالة بمأمور قسم الخليفة يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٧ وضح بأنه حادث عادى، ولم يكن فيه اعتداء، ولكنه عندما اعترض المأمور طابور من جوالة الاخوان وأراد منعهم بالقوة اشتبك مع قائدهم وانتهى الأمر بالتفاهم.

سادسـا: الجناية رقم ٤٧٢٦ ثبت أن الذى اتهم فيها غير مسئول عن عمله وسقط الاتهام ضده فى سنة ١٩٤٧.

سابعـا: هؤلاء الخمسة عشر الذين ضبطوا فى ١٩ يناير ١٩٤٨ بعضهم من الاخوان ومعظمهم لاصلة له بالاخوان أصلا، ولقد برروا عملهم بأنهم يستعدون للتطوع فى انقاد فلسطين حينما أبطأت الحكومة فى إعداد المتطوعين، وقد قبلت الحكومة منهم هذا التبرير، وأفرجت عنهم النيابة فى الحال، ونص قرار النيابة بأن الحفظ لنبل المقصد وشرف الغاية.

ثامنـا: الجناية رقم ١٤٠٧ لسنة ١٩٤٨ كوم النور مركز ميت غمر وضح البنا بأن الاشتباك حدث لأسباب عائلية لا صلة لها بالرأى العام، وان كان فريق من الفريقين ينتمى إلى هيئة من الهيئات وكثيرا ما يقع مثل هذا الاشتباك فى القرى بين من لا صلة لهم بحزب أو هيئة.

تاسعـا: بين البنا أن ما نسب إلى الشيخ محمد فرغلى فى المذكرة لازال

رهن التحقيق، ومن الإنصاف انتظار ما يسفر عنه، وأن الاتهام قبل التحقيق ظلم صارخ، وقد سألت النيابة الشيخ محمد فرغلى ثم أفرجت عنه، وكان الأمر العسكرى قد صدر بعد ذلك باعتقاله.

عاشرا وحادى عشر: وضح الشيخ حسن البنا فيما يتصل بحوادث كفر بداوى وكفر البرامون أن أساس النزاع فيها هو أن عمدة كل منهما يريد ألا تقوم فى القرية أية جماعة ويكون لها مظهر وكيان وكل من العمدتين صهر للآخر وخطتهما فى ذلك واحدة وقد كان الاخوان هدفا لاضطهادهما بتهدئة لنفوس هؤلاء المظلومين المحرومين الذين يستغيثون ولا مغيث وقبض على أربعة من الاخوان ثم أفرجت النيابة عنهم بلا ضمان.

ثالث عشر: شرح الشيخ حسن البنا بأن خطابات التهديد التى ذكرها وكيل الداخلية وأكد بأن الوكيل تحدث مع صالح عشماوى ورد عليه مدير الجريدة رسميا نفى فيه بشدة هذا الاتهام ورجاه أن يقف موقفا حازما مع هذه الشركات التى تتهم المصريين بالباطل، وطلب منه أن يقدم بيانا بمقدار هذه الأموال التى حصل عليها الاخوان بالفعل، وختم الشيخ البنا بيانه بأن قرار الحل باطل شكلا وموضوعا.

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا بجلاء أنه لا يوجد من الدوافع الثلاثة عشر التى قدمتها مذكرة حكومة النقراشى دافع واحد مقنع يمكن أن يدفعها إلى إنهاء التحالف بينها وبين جماعة الاخوان المسلمين وحلها، وتصفيتها كما رأى الشيخ حسن البنا فى دوافعه ويجب علينا ان نبحث دوافع الاخوان الحقيقية.

لقد قدم الشيخ حسن البنا رأيه فى دوافع حل جماعته على افتراض أساس هو التدخل الأجنبى ويرى أن قرار الحل تقف وراءه الدول الغربية المعادية للاسلام تساعدهم القوى المحلية بولائها للاحتلال، ولكن نعرف حقيقة رأى الاخوان المسلمين من قرار الحل يجب أن نذكر ما يدل على ذلك من خلال صحفهم، وهم يستندون فى ذلك إلى مؤتمر يقولون أنه عقد فى فايد فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ بين قناصل بعض الدول العربية (انجلترا - فرنسا - أمريكا) وطلبوا من السفير البريطانى أن يطلب من النقراشى إصدار قرار بحل جماعة الاخوان، وأن الماجور اوبرايان Mojor oprian السكرتير السياسى للقائد العام للقوات البرية البريطانية فى الشرق الأوسط ومقره فى فايد أرسل خطابا إلى إدارة المخابرات التابعة للقيادة العامة للقوات البريطانية فى مصر وشرقى البحر المتوسط يخطره فيها بما دار فى اجتماع السفراء والنتيجة التى انتهى إليها وأخطرهم أنه سيتخذ الإجراءات اللازمة بواسطة السفارة البريطانية فى القاهرة لحل جماعة الاخوان التى فهم أن حوادث الانفجارات الأخيرة قام بها أعضاؤها، وقد جاء الرد باقناع السلطة المصرية بحل الاخوان فى أقرب وقت مستطاع(٤٦).

وانصافا للحقيقة يمكننا أن نقرر بوضوح أننا لم نجد وثائق تثبت انعقاد المؤتمر السالف الذكر، ولم أجده إلا فى صحف الاخوان، ولعل أهم ما يؤكد رأينا أيضا دفاع أخبار اليوم عن النقراشى حيث كذبت ما نشره الاخوان فى صحفهم، موضحة أن تلك الوثائق إن وجدت فإنها مزورة وغير صحيحة، وأن هذا الاجتماع لم يحضره النقراشى(٤٧). أيضا أشار الاخوان بأن عبد الرحمن عمار، وهو الذى أسند إليه بيان الاخوان أنه اعترف بالتدخل

الأجنبى وأنه مصدر الخبر، ولكن عمار أنكر هذه الواقعة إنكارا تاما، وظهر هذا الانكار جليا أثناء المحاكمة فى قضية اغتيال النقراشى باشا عندما سئل عبد الرحمن عمار عما إذا كان يعلم أن هناك اجتماعا عقده سفراء دول فرنسا وانجلترا وأمريكا فى فايد وقرروا فيه مطالبة الحكومة المصرية بحل الاخوان، فأجاب عبد الرحمن عمار هذا غير صحيح، وهى فرية افتراها الاخوان فى مذكرة طبعوها ووزعوها سرا ليوهموا الناس بأن النقراشى حين قرر حل الاخوان كان تحت تأثير أجنبى، وأكد فى شهادته أن هذه الواقعة لاأساس لها فى الحقيقة(٤٨).

وفى رأينا إننا نؤيد ما ذهب إليه أحد الباحثين بأن السبب الحقيقى لحل جماعة الاخوان المسلمين إنما يرجع إلى خوف القصر وحكومة النقراشى باشا من تزايد قوة الاخوان المسلمين فى الحياة السياسية(٤٩). وتدليلا على التصور الذى طرحناه فإننا نؤكد بأن الاخوان أصبحوا فى عام ١٩٤٨ أكبر جماعة مسلحة خاصة بعد حرب فلسطين يخشى منها على النظام القائم، لذلك كان النقراشى مقتنعا بأن حوادث الاغتيال والقنابل والمتفجرات يرتكبها شباب من المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين، وقد بلغ اقتناعه إلى حد اليقين فاستصدر قراره بحل الجماعة ومصادرة أموالها واجتماعاتها.

ثانيا : اغتيال النقراشى والتحقيق فيه:

كانت حادثة اغتيال النقراشى قمة حوادث الاغتيالات السياسية لجماعة الاخوان المسلمين التى وقعت فى النصف الأول من القرن العشرين.

وصف تفصيلى لوقوع حادث الاغتيال:

فى نحو الساعة التاسعة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ استقل النقراشى كعادته سيارته من داره رقم ٩ بشارع رمسيس بمصر الجديدة قاصدا مكتبة بوزارة الداخلية بالقاهرة، وركب إلى

جواره فى السيارة ياوره الخاص الصاغ عبد الحميد خيرت(٥٠).

وفى نحو العاشرة والدقيقة الخامسة وصلت السيارة إلى مبنى وزارة الداخلية، وبينما كان النقراشى يسير فى فناء وزارة الداخلية إلى المصعد فى طريقه إلى مكتبه، وقبل وصوله الى المصعد بحوالى مترين، عرج الضابط والكونستابل المنتدبان من حرس الوزراء نحو السلم ليستقبلاه فى الدور العلوى عند خروجه من المصعد، وفى هذه اللحظة - كان (الضباط عبد المجيد أحمد حسن) قد تحرك من مكانه ووقف على بعد خمسة أمتار وثمانية سنتيمترات من المصعد، وأخرج من جيب سترته اليمنى مسدسه وأطلق منه ثلاثة مقذوفات نارية أصابته فى ظهره، وكان القاتل يتابع إطلاق الرصاص فأصيب النقراشى بمقذوفين فى عنقه سقط بعدهما على الأرض فاقد الحياة، وخرجت المقذوفات التى أطلقت عليه من جسمه وعددها أربعة ما عدا مقذوفا واحدا استقر فى داخل جسمه(٥١).

وكان يقف كل من اليوزباشى مصطفى علوان والصول محمد بهى شرف أفندى على مقربة من النقراشى، ومن الجدير بالذكر أن واقعة الاغتيال تمت بين المبنى والمصعد، واستطاع القبض على القاتل عبد المجيد فور وقوع الحادث، وقد ثبت من نتيجة الكشف الطبى أن وفاة النقراشى بسبب اصابته بالرئة اليسرى والكبد والأمعاء والأوعية الدموية الغليظة بالتجويف البطنى مع نزيف دموى شديد مصحوب بجلطة دموية والوفاة ناشئة عن الاصابات النارية السابق ذكرها وما صحبها من نزيف دموى وصدمة عصبية(٥٢).

وقد تبين أن القاتل أسمر اللون، قصير القامة، مفتول الجسم، جعد الشعر، فى الثانية والشعرين من عمره ويدعى عبد المجيد حسن وهو بكلية الطب البيطرى فى السنة الثالثة بجامعة فؤاد الأول وقتذاك، وقد نال شهادة التوجيهية فى العام الدراسى ٤٣/ ٤٤ وتبين أنه عضوا فى جمعية الاخوان المسلمين وكان يرتدى أثناء الحادث بدلة ضابط بوليس رسمية سوداء اللوان وحذاء أسود وقميص وطربوش وجميعها ملابس جديدة(٥٣). وقد مهد القاتل لنفسه أن ينتحر بإطلاق الرصاص على نفسه من مسدسه، ولكن اليوزباشى مصطفى علوان، الضابط من ضباط المباحث الجنائية تقدم نحوه للقبض عليه عقب إطلاق الرصاص على النقراشى، فأمسك بزراعه اليمنى وحال دون انتحاره، وعاونه فى ذلك الضابط والكونستابل المنتدبان من حرس الوزارة فسقط القاتل على الأرض، وانطلقت من المسدس فى هذه الاثناء طلقة سادسة أصابته اصابة بسيطة فى جسمه، كما أصابت أحد جدران فناء الوزارة، وسقط المسدس من القاتل بعد متر ونصف متر، فالتقطه أحد جنود الوزارة، بينما أوقف الضابط القاتل وقاده إلى غرفة مدير مكتب المباحث الجنائية(٥٤).

وفى الحال أبلغ صابر طنطاوى مدير الأمن العام وقتذاك الحادث تليفونيا إلى النائب العام منصور، فقصد فورا إلى مكان الحادث، ولحق به عبد العزيز حلمى رئيس نيابة جنوب القاهرة وفؤاد شيرين محافظ القاهرة(٥٥).

ومن الثابت أن النائب العام تولى التحقيق مع القاتل فى نفس يوم اغتيال النقراشى، وقد استجوب المتهم عبد المجيد عن اسمه: فقال ان اسمه عبد المجيد احمد حسن – ٢٣ سنة طالب بكلية الطب البيطرى، ولما سئل القاتل تفصيلا كيف ارتكبت هذه الجريمة؟ فقال: أنا حضرت إلى وزارة الداخلية

اليوم الساعة ١٠ صباحا وكنت لابس ملابس ضابط، ولما وصل النقراشى باشا طلعت المسدس وأطلقت النار عليه، وهو متجه نحو المصعد، وذكر المتهم أنه وصل إلى وزارة الداخلية قبل وصول النقراشى بخمسة دقائق، ثم سأله النائب العام عن الظروف التى كون فيها فكرة القتل؟ فأجاب عبد المجيد قائلا : بأن هذه الفكرة نبتت لديه فى جملة ظروف فتجمعت عنده وهى:(٥٦).

أولا: موضوع السودان فإنه لم يقم بأى عمل ايجابى .

ثانيا: فلسطين فإنها ضاعت وأخذها اليهود وهذا يرجع إلى تهاون النقراشى.

ثالثا: انه اعتدى على الاسلام، وشرد الطلبة من الكليات وحل جماعة الاخوان المسلمين وما يتصل بها من شركات كانت جماعة الاخوان المسلمين قد أقامتها فهو أمر بحلها وأنا رحت كلية الطب البيطرى، فقالوا انك مبعد لنشاطك (الغير مرغوب) تحذف مع أن الكلية بتاعتنا لم تشترك فى حوادث كلية الطب أو الجامعة، فكل هذه العوامل جعلتنى أفكر فى الإقدام على هذا العمل، وهو قتل النقراشى أى أنه منذ أسبوعين صممت على قتله.

والواقع أن كل ما جاء فى أقوال عبد المجيد أحمد حسن لم يكن صحيحا بل جاء تلفيقا، ولسنا مع عبد المجيد فى زعمه بأن النقراشى لم يقم بأى عمل ايجابى بخصوص السودان، وتهاون فى مشكلة فلسطين، واعتدى على الاسلام وشرد الطلبة من الكليات، ونرى أن العكس هو الصحيح، فعن البند الأول والثانى فقد أوضحنا فيما سبق بأن النقراشى كرس كل جهده لوصول السودان إلى مرتبة الحكم الذاتى وتحقيق وحدته مع مصر، أيضا

اهتم بالمشكلة الفلسطينية ولم يتهاون فيها(٥٧).

وأما بالنسبة بالبند الثالث الخاص بتشريد الطلبة، فليس من الثابت أن النقراشى شرد الطلبة من الكليات فى تلك الفترة، غير أن النقراشى كان يهتم دائما بأبنائه الطلاب، ونحن لا نجد تعليلا لسياسة النقراشى نحو الطلاب إلا بذكر هذه الواقعة الخاصة بالقاتل عبد المجيد نفسه حيث يتضح لنا أن اسمه كان فى مقدمة قائمة تتضمن أسماء فريق من الطلاب الذى ترى الجهات المختصة أنهم يقومون بالأحداث الضارة بالأمن، وطلبت هذه الجهات إلى النقراشى أن يصدر أمرا اعتقال عبد المجيد، فرفض النقراشى ذلك وقال «إنى لا أحب التوسع فى إعتقال الطلاب، واننى والد ولى أولاد، وأنا أقدر هذه الاعتقالات فى أنفس الآباء والأمهات، وكان والد القاتل موظفا فى البلديات ومات منذ خمس سنوات فقرر النقراشى بوصفه وزيرا للمالية تعليم عبد المجيد بالمجان فى جميع مراحل التعليم(٥٨).

ويحق لنا أن نلقى الضوء على بقية تحقيق النائب العام مع القاتل عبد المجيد، فقد وجه إليه النائب سؤالا وهو: كيف رتب لهذه الجريمة؟ فأجاب عبد المجيد: أنا كنت ماشى فى وكالة البلح منذ سبعة أيام فلقيت واحد معه بدلة ضابط اللى أنا لابسها الآن ويقول عنها أنها جديدة وعرضها للبيع فلما وجدت البدلة لاحظت أن قماشها كويس فاشتريتها بثلاثة جنيهات ونصف، وكذلك اشتريت المسدس منذ خمسة أيام من واحد فى عين شمس لا أعرفه، وكذلك الطلقات اشتريتها منه باثنين جنيه، وبعد ذلك لبست البدلة النهاردة، وجيت هنا إلى وزارة الداخلية علشان اقتل النقراشى، وأضاف القاتل أنه لبس البدلة العسكرية لكى يتمكن من دخول وزارة الداخلية(٥٩).

وطرح النائب العام سؤالا آخر لعبد المجيد وهو من أين حصلت على

النقود التى اشتريت بها البدلة والمسدس؟ ومن الذى يقيم معك فى المنزل وهل كنت تراقب النقراشى؟ فقال عبد المجيد إنها من نقوده، لأنه لما بلغ سن الواحد والعشرين كان له معاش قطع والحكومة خصصت له مكافأة ٥٠ جنيها علشان التعليم، وأضاف القاتل بأنه يقيم مع والدته إقبال حسنى وأخيه محمد عيسى أحمد حسن وهو طالب فى مدرسة فاروق الأول الثانوية، وله أختان أحدهما هدى والثانية فاطمة، وله أخ ضابط يقيم فى الخارج فى منزل بمفرده ويسمى حسن أحمد حسن ضباط بسلاح المدفعية ومتزوج وله أولاد، وأما عن مراقبة النقراشى فذكر أنه كان يعرف أن النقراشى يذهب إلى مجلس الوزراء ويتردد على الداخلية والخارجية فخطر فى نفسه أن يحضر النهاردة إلى الداخلية(٦٠).

وواصل النائب العام أسئلته لعبد المجيد بغية إظهار الحقيقة والأشخاص الذين اشتركوا معه، فقال له النائب من هم أصدقاؤك الذى تتردد عليهم فى الكلية؟ وما هو العمل الإيجابى الذى كنت تريده من النقراشى باشا أن يتخذه؟ وهل تنتمى إلى حزب معين أو جماعة معينة؟

فبادر عبد المجيد أحمد حسن موضحا بأن أصدقاؤه هم محمد شوقى - محمد زيدان وكمال عبد القادر ومصطفى محمد على وبشير سليم الجمال - وسيد العمروسى، وذكر أنه لم يتحدث معهم عن نيته فى قتل النقراشى باشا، وعن العمل الايجابى الذى كان عبد المجيد يريده من النقراشى ذكر بأن النقراشى لم يعمل الحاجات اللى قالها فؤاد سراج الدين باشا وهى مقاطعة البضائع الانجليزية والعمل على وحدة وادى النيل وأنه ترك المسألة المصرية دون أن يكون هناك جلاء أو معاهدة، وذكر عبد المجيد أنه حاليا لم ينتمى لجماعة الاخوان المسلمين والتفت للمذاكرة، غير أنه وهو طالب فى الثانوى كان منتميا لجماعة الاخوان المسلمين وكان عضوا بشعبة مدرسة

فؤاد(٦١).

والواقع أن عبد المجيد أحمد حسن لم يكن صادقا فى قوله السالف الذكر بعدم انتمائه لجماعة الاخوان المسلمين أثناء دراسته فى الجامعة، ومما يؤكد لدينا هذا القول هو شهادة الدكتور السيد فؤاد عميد كلية الطب البيطرى حينما أدلى بأقواله فى قضية اغتيال النقراشى مؤكدا أن عبد المجيد كان يتزعم حركة الاخوان المسلمين فى الكلية، ورجح فى أقواله بأن عبد المجيد زعيم للطلبة المنتمين إلى جماعة الاخوان المسلمين، وأضاف أنه بعد أن حلت جماعة الاخوان المسلمين، ونظرا لوجود بعض الطلبة بالكلية المنتسبين إليها وإلى غيرها من الجماعات السياسية الأخرى، رؤى من الاحتياط إبعاد الخطيرين منهم عن الدراسة حيث نضمن الهدوء فى سير الدراسة، وتبين أن هذا المتهم كان من فريق أ من حيث درجة الخطورة بين الطلبة المبعدين البالغ عددهم ١٤ طالبا، وكان ذلك بعد حوادث ٤ ديسمبر ١٩٤٨(٦٢).

هكذا ظل عبد المجيد أحمد حسن يخفى الحقائق المتصلة باغتيال النقراشى أثناء التحقيق من ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ حتى ١٤ يناير ١٩٤٩ حيث بدأ أول اعترافه الصحيح بأنه اشرك معه خمسة أخرين من جماعة الاخوان المسلمين فى القتل، وهم كما ورد فى تقرير النائب العام محمود منصور الذى قدمه فى ١٩٤٩/٧/١١ إلى المحكمة العسكرية العليا فى الجناية العسكرية العليا رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ عابدين.

١- عبد المجيد أحمد حسن - سن ٢٢ سنة طالب بكلية الطب البيطرى ومقيم بحدائق القبة شارع حسنى رقم ٦ ومحبوس بسجن الاستئناف.

٢- محمد مالك يوسف مالك - سن ٢٥ سنة موظف بمطار ألماظة ومقيم بشارع الصحافة رقم ١٨١ بالسبتية ومحبوس بسجن الأجانب.

٣- عاطف عطية حلمى سن ٢٥ سنة طالب بكلية الطب ومقيم بشارع الجوال رقم ١٣ بالمنيرة ومحبوس بسجن مصر برقم ١٩٣٢/٤٣٢٥.

٤- كمال سيد القزاز سن ٢٦ سنة نجار موبيليا ويقيم بشارح الرحبة رقم ٤ بقلعة الكبش ومحبوس بسجن مصر برقم ١٦٥٨/٧٧٦٢.

٥- عبد العزيز أحمد البقلى سن ٢٦ سنة ترزى أفرنكى ويقيم بشارع الحكومة رقم ٧ بقلعة الكبش ومحبوس بسجن مصر برقم ٢٨٤٨/٧٧٦٠.

٦- سيد سابق محمد التهامى سن ٣٤ سنة مقرىء دلائل ويقيم بشارع التبانة زقاق سوق الغنم رقم ٦ ومحبوس بسجن مصر برقم ٢٨٧٣/٦١٩٦.

وقد وجهت النيابة بالنسبة لعبد المجيد.

أولا تهمة قتل النقراشى عمدا مع سبق الإصرار والترصد:

بأن عقد النية هو والمتهمون الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس على قتله وأعد بمعونتهم مسدسا وسترة عسكرية لضابط بوليس برتبة الملازم وتمرن على إرتدائها والظهور بها، وفى صبيحة يوم الحادث ارتداها وحمل المسدس وقصد إلى مقهى قريب من وزارة الداخلية فى انتظار إشارة تلفونية من أحد شركائه باقتراب موعد وصول المجنى عليه، فلما تلقاها دخل بهو الوزارة متوسلا بتلك السترة وتربص للمجنى عليه واقفا بالقرب من المصعد المؤدى إلى مكتبة حتى إذا قدم وهم بدخول المصعد فاجأة المتهم بإطلاق مقذوفات نارية عليه من المسدس قاصدا قتله فأصابه بالجروح النارية المبنية بالتقرير الطبى والتى أوديت بحياته على الأثر.

ثانيا: أحرز سلاحا ناريا «مسدسا» بدون ترخيص.

وبالنسبة للمتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس بأنهم اشتركوا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة فى ارتكاب

هاتين الجريمتين بأن انعقدت ارادتهم على قتل دولة المجنى عليه بوصف كونهم هم والمتهم الأول أعضاء فى جمعية إرهابية من وسائلها القتل ووقع اختيارهم على المتهم الأول لتنفيذ الجريمة، فأمروه بارتكابها وساعدوه على الأعمال المتممة لها، إذ جهزوه بالسلاح والسترة الرسمية ورسموا له كيفية ارتكابها والاتفاق والتحريض وهذه المساعدة(٦٣).

وبناء عليه أعلن النائب العام فى تقريره أن المتهم الأول قد ارتكب الجريمتين المنصوص عليهما فى المواد ٢٣٠ و٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات، والمادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بإحراز وحمل السلاح والمادتين الأولى والثانية من الأمر العسكرى رقم ٣٥ بشأن الأسلحة النارية والذخائر المعدل بالأمر العسكرى رقم ٤٩، ويكون باقى المتهمين قد ارتكبوا الجريمة المنصوص عليها فى المواد السالفة الذكر والمادتين ٤٠ فترة أولى وثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات، وعملا بالقانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية، والمادة الأولى من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٤٨ الخاص بإضافة حالة جديدة إلى الحالتين اللتين يجوز فيهما إعلان الأحكام العرفية، والمرسوم الصادر فى ١٣ مايو ١٩٤٨ بإعلان الأحكام العرفية والأمرين العسكريين رقما ٦ ثانيا و ٧٢ بشأن جواز حالة بعض جرائم القانون العام إلى المحاكم العسكرية، والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن استمرار العمل بالقانون رقم ٧٣ سنة ١٩٤٨، وطالب النائب العام من المحكمة العسكرية العليا معاقبة المتهمين طبقا للمواد والأوامر العسكرية سالفة الذكر(٦٤).

وقبل أن نستعرض بقية أجزاء التحقيق، يجدر بنا أن نطرح سؤالا وهو لماذا أخفى عبد المجيد أحمد حسن من بداية التحقيق معه حتى ١٤ يناير ١٩٤٩ لمدة ستة عشر يوما ولم يعترف على أحد من زملائه الذين اشتركوا

معه؟ وفى الواقع ظل عبد المجيد بعد مقتل النقراشى صامتا لم يشرك معه أحد، وهناك سبب رئيسى فى تصورنا أثر عليه بالاعتراف الصحيح وهى : عقب صدور بيان الشيخ حسن البنا الذى ألقاه فى ١١ يناير ١٩٤٩، والذى وضح فيه أن دعوة الاخوان حين نشأت كان الهدف منها العمل لخير الوطن، وإعزاز الدين ومقاومة دعوات الإلحاد والخروج عن أحكام الاسلام وفضائله وأن الجريمة والعنف لم يكونا يوما من وسائلها، وأوضح البنا أن الحوادث التى وقعت قبل حادث اغتيال النقراشى نسبت إلى بعض الاخوان الذين دخلوا الجماعة دون أن يتشربوا روحها، أو يلتزموا نهجها مما ألقى عليها ظلالا من الشبهة، ونحن نبرأ إلى الله من الجرائم ومن مرتكبيها ونندد بهم، لذلك قرر عبد المجيد أن يقول الحقيقة كما هى، ويرجع السبب فى ذلك لأنه أحس أن العمل الذى عمله جريمة لما أطلع على بيان هيئة كبار العلماء والشيخ حسن البنا الذى نشره، فقد أحس بأن قتل النقراشى كان حراما، بجانب أنه كان يقرأ القرآن وقد أثرت فيه هذه الآيات وأشعرته بشاعة القتل(٦٥). هذا بالإضافة إلى أنه فى ١٣ يناير ١٩٤٩ قام أحد الاخوان شفيق ابراهيم أنس بمحاولة نسف محكمة الاستئناف بباب الخلق، وكان الهدف من هذه المحاولة كما ثبت بعد ذلك من خلال التحقيقات أن المتهم كان يحاول التخلص من أوراق قضية سيارة الجيب والتى أتهم فيها الاخوان بما فيهم شقيقه أنيس ابراهيم أنس(٦٦).

وعلى أى حال، ظل النائب العام محمود منصور يحقق مع عبد المجيد كل يوم تقريبا، وفى كل مرة دعى للتحقيق كان المتهم ينكر كل شىء عن الوقائع المحيطة بالحادث، وعن شركائه حتى تكررت كلمة لا أعرف ولا أدرى، وما لبث أن أعترف المتهم عبد المجيد بقتل النقراشى، ومما جاء فى اعترافه أنه كان عضوا فى خلية سرية من جماعة الاخوان المسلمين، وأنه فى

يوم السبت السابق على تاريخ حادث القتل حضر إليه المتهم الثانى محمد مالك يوسف وهو رئيس الخلية فى منزلة فى الساعة السابعة والنصف صباحا، وطلب منهم أن يذهب لمقابلة أحمد فؤاد الضابط فى منزله بالعباسية فتوجه إليه حيث سلمه الضابط ستة جنيهات وكلفه بشراء ثلاثة أمتار من قماش أسود ليصنع منه سترة كاملة لضابط بوليس كما سلمه جنيهين لشراء الأزرار والنجوم والحذاء، وأبلغه أن الاختيار وقع عليه قتل النقراشى باشا وكلفه بأن يقابل المتهم الثالث عاطف عطية حلمى فى محل ميدان الخديو اسماعيل، وأن يبحث عن مقهى قريب من وزارة الداخلية وبشرط أن يكون به تليفون وأن يتحقق من رقم تليفونه(٦٧).

فوقع اختيار عبد المجيد على قهوة الاعلام عند تقاطع شارع السلطان حسين وعماد الدين وبها تليفون رقم ٤٩٠٦٦ ، ومنها ذهب إلى محل تجار للأقمشة بميدان الأوبرا فاشترى منه ثلاثة أمتار من قماش أسود بسعر المتر ٢١٠ قروش، وقد وجد مثبتا بدفتر ذلك المحل تحذف بمقاسه وثمنه وكان ذلك فى تاريخ ١٩٤٨/١٢/١٨ ، ثم اشترى الأزرار والنجوم وذهب إلى محل استرا بميدان الخديوى اسماعيل حيث تقابل مع المتهم الثالث عاطف عطية، ثم ذهبا معا إلى محل المتهم الرابع كمال سيد القزاز، وانتظر عبد المجيد فى الخارج ودخل عاطف المحل ثم خرج منه وواصل سيره مع عبد المجيد حتى وصل إلى محل مجاور للترزى عبد العزيز البقلى المتهم الخامس وحضر هذا إلى المحل المجاور حيث أخذ مقاسه، كما أجرى له البروفة فى مساء نفسه، ثم قابله فى اليوم التالى أمام سينما ايزيس الساعة الواحدة بعد الظهر وذهبا معا إلى منزل الترزى حيث عملت بروفة ثانية، كما اشترى عبد المجيد فى هذا اليوم حذاء أسودا سلمه للمتهم الثالث،

وفى المساء تقابل مع الضباط أحمد فؤاد وذلك بناء على اتفاق سابق أمام

دار الحكمة فى شارع القصر العينى، ثم ذهبا معا إلى منزل عاطف عطية، وهناك قابلهم المتهم السادس سيد سابق التهامى وقدمه إليه عاطف عطية فتلى عليه سيد سابق بعض الآيات والأدعية مبررا له ارتكاب الجريمة، وأوصاه بتلاوة دعاء خاص فى طريقة إلى ارتكاب الجريمة(٦٨).

واستطرد عبد المجيد قائلا وفى صبيحة يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨ ذهب إلى منزل فى شبرا عينوه له حيث وجد الحذاء والسترة فلبسهما فى حضور أحمد فؤاد الضابط، ثم ذهب إلى قهوة الإعلام حيث تلقى إخطارا تليفونيا باقتراب موعد وصول المجنى عليه النقراشى باشا، وأضاف عبد المجيد بأنه قصد إلى وزارة الداخلية ودخل إلى البهوبا لطابق الأرضى، وانتظر فيه حتى قدم النقراشى باشا، وسار فى طريقه الى المصعد فأطلق عليه من اليسار، ومن الخلف رصاصتين وسقط بعد ذلك النقراشى على الأرض، وانطلقت من المسدس رصاصة ثالثة (٦٩).

اجراء التحقيق :

وبعد أن انتهينا من اعترافات القاتل عبد المجيد أحمد حسن أمام النائب العام وطريقة اغتيال النقراشى باشا هو وزملاؤه الخمسة التى نسبت إليهم النيابة التهم السابقة، نتحدث الآن عن اجراءات التحقيق مع المتهمين. فمن المعروف أنه تم إلقاء القبض عليهم بعد اعتراف عبد المجيد عليهم بالاشتراك معه فى تدبير الاغتيال، وبدأ النائب العام التحقيق، وتبين من التحقيق أن المتهم الأول تعرف على المتهمين الثانى والثالث والسادس عند عرضهم عليه، وأرشد عن منازل المتهمين محمد مالك يوسف، وعاطف عطية حلمى وعبد العزيز البقلى، كما أرشد عبد المجيد عن منزل الضابط أحمد فؤاد عبد الوهاب، كما أرشد عبد المجيد عن مسكن بالطابق الأول من المنزل رقم ٢٥ بشارع على يونس بشبرا وهو المنزل الذى كان يستبدل فيه ملابسه والذى

تبين أنه مملوك للشاهد العاشر أحمد محمود دياب(٧٠).

وتبين من التحقيق أيضا أن الضابط أحمد فؤاد والذى قصده عبد المجيد هو ضابط بوليس ببندر بنها وقد كان ملحقا بإدارة الجوازات بمطار ألماظة فى تاريخ الحادث، ونقل بعد ذلك إلى بندر بنها ثم قبض عليه بعد اعتراف المتهم، ولكنه تمكن من الهرب مع الضابط فتعقبته قوة من رجال البوليس إلى المزارع وتبادلت معه الرصاص فأصيب برصاصة وتوفى على الأثر، كما اتضح عن البحث عن المتهم الثانى محمد مالك يوسف أنه فى ليلة ٢٣ مارس ١٩٤٩ بعد اعتراف المتهم الأول عليه، أنه كان يعمل فى نوبتجية بمطار ألماظة فى الثامنة من مساء يوم ٢٢ مارس ٤٩ ثم اختفى وشاهده أحد رجال البوليس ظهر اليوم الثانى وهو يلجأ إلى منزل قريب له ولما حاول ضبطه ضربه وفر هاربا، وقد ضبط بعد ذلك فى الاسكندرية، ونفى فى بادىء الأمر معرفته بالمتهم الأول، ثم قرر بعد أن تعرف عليه أنه يعرفه حقيقة، ثم عاد وقرر رواية أخرى أنه تعرف على المتهم الأول والضابط فى نادى الشبان المسلمين وعرف أولهما باسم حسنى والثانى باسم فريد ،ونفى المتهم الثالث عاطف عطية حلمى صلته بالمتهم الأول ولكنه عدل عن ذلك بعد أن تعرف عليه هذا المتهم، كما أعترف الدكتور السيد بهجت الجيار وهو أحد المتهمين فى حادث هرب المتهم محمد مالك يوسف من القاهرة إلى الاسكندرية بأن المتهم الثالث كان قد اقترح عليه فى مايو ١٩٤٧ تكوين خلية طبية لمعالجة الاخوان مما قد يصابون به بسبب تدريبهم على استعمال الأسلحة، كما قرر المتهم الخامس أن المتهم الرابع حضر إليه فى دكانه وأخبره بأن شخصين سيحضران إليه ليصنع لأحدهما سترة عسكرية، وبعد يومين حضر إليه المتهم الأول فى سيارة مع شخصين، ولما تم صنع الكسوة سلمها إلى زميل ذلك المتهم، وقد اعترف على المتهم الثالث عاطف عطية

وقال انه هو الذى حضر لدكانه(٧١).

جلسات المحاكمة لقتلة النقراشي باشا:

عقدت المحكمة العسكرية العليا يوم السبت ٦ أغسطس ١٩٤٩ للبدء فى محاكمة قتلة النقراشى برئاسة محمد مختار عبد الله بك رئيسا وعضوية المستشارين شكرى طلحة بك ومحمد غالب عطية بك، واثنين أحمد صالح أمين بك وابراهيم زكى الارناؤوطى بك، ومثل النيابة الاستاذان محمد أحمد اسماعيل عوض المحامى العام ومحمد عبد السلام وكيل نيابة الاستئناف وتولى السكرتارية الأساتذة محمد حسن النجار، وحسين عبد الرحمن وحسن رضوان، وفى هذه الجلسة أعلن رئيس المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ وعلل سبب التأجيل بأن النيابة أعلنت عن متهمين جدد وبتقرير جديد(٧٢).

ونستطيع أن نشير إلى أن النيابة العامة انتهت من وضع تقرير تكميلى بالاتهام بالنسبة للمتهمين الجدد وقائمة الشهود وقدمتها إلى المحكمة العسكرية، وفيما يلى نص تقرير الاتهام:

تتهم النيابة العمومية:

١- السيد فايز عبد المطلب سن ٢٩ سنة مهندس ومقاول مبانى ويقيم بشارع عبده باشا رقم ٢١، بالعباسية ومحبوس بسجن مصر.

٢- محمد صلاح الدين عبد المعطى سن ٣٠ سنة موظف بوزارة الدفاع ويقيم بمصر ومحبوس بسجن مصر العمومى.

٣- شفيق ابراهيم أنس سن ٢١ سنة موظف بوزارة الزراعة ومحبوس بليمان أبى زعبل تنفيذا لعقوبة الجناية العسكرية رقم ١١ سنة ١٩٤٩ عليا لمحاولته نسف محكمة الاستئناف.

٤- محمود كامل السيد أحمد سن ٢٣ سنة طالب بكلية الحقوق بالجيزة ومحبوس بسجن الاستئناف.

٥- عبد الحليم محمد أحمد سن ٢٤ سنة طالب بكلية الآداب يقيم بشارع طوسون رقم ٦٣ ومحبوس بسجن الأجانب على ذمة الجناية العسكرية ٤١ سنة ١٩٤٩ مصر القديمة.

٦- محمود حلمى فرغل سن ٢٧ سنة موظف بوزارة الزراعة ويقيم بشارع حمدان بالجيزة ومحبوس بسجن الاستئناف.

٧- محمد أحمد على سن ٢٥ سنة موظف بقسم المبانى بوزارة الأشغال ومحبوس بسجن الاستئناف.

٨- جلال الدين يسن سن ٢٤ سنة طالب بكلية التجارة ويقيم بعابدين ومحبوس بسجن الأجانب.

٩- محمد نايل محمود ابراهيم سن ٢٠ سنة طالب بكلية الهندسة ومقيم بطولون عطفة فهمى رقم ٧ قسم السيدة ومحبوس بسجن مصر.

وقد وجهت إليهم النيابة تهمة الاشتراك ومقدمون للمحاكمة مع عبد المجيد أحمد حسن بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة فى ارتكاب جريمتى قتل النقراشى باشا عمدا مع سبق الاصرار والترصد وإحراز سلاح نادرى «مسدس» بدون ترخيص بأن انعقدت ارادتهم على قتل النقراشى المجنى عليه بوصف كونهم وعبد المجيد أحمد حسن أعضاء فى جمعية إرهابية من وسائلها القتل ووقع اختيارهم عليه لتنفيذ الجريمة فأمروه بارتكابها وساعدوه فى الأعمال السهلة والمتممة له إذ جهزوه بالسلاح والملابس العسكرية التى أعدت لارتكاب الجريمة ورسموا له كيفية ارتكابها ووضعوا خطة لمؤازرته أثناء تنفيذها فوقعت الجريمتان بناء على ذلك الاتفاق

والتحريض وهذه المساعدة، وبجانب التهم السابقة، فالمتهمون يحاكمون على إحراز السلاح كما يشير قرار الاتهام إلى أن المحاكمة تتم فى ظل الأحكام العرفية الصادرة باعلانها مرسوم فى ١٣ مايو ١٩٤٨ وبناء عليه تقدم النيابة القضية إلى المحكمة العسكرية العليا(٧٣).

ويتضح لنا من خلال التقرير التكميلى الذى قدمته النيابة العامة أن عبد المجيد أحمد حسن تعرف على كل من المتهمين الأول والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن من السيد فايز عبد المطلب وشفيق ابراهيم أنس ومحمود كامل السيد وعبد الحليم محمد ومحمود حلمى فرغل ومحمد أحمد على وجلال الدين يسن عند عرضهم عليه وهم بين آخرين، وأرشد عبد المجيد عن منازل السيد فايز عبد المطلب ومحمود كامل ومحمود حلمى فرغلى ومحمد احمد على كما وصف منزل كل من السيد فايز وعبد الحليم محمد أحمد وصفا دقيقا تبينت صحته(٧٤).

وثبت من التحقيق أيضا نفى المتهم الثامن جلال الدين يسن بادىء الأمر الوقائع التى ذكرها عبد المجيد أحمد حسن عنه، ثم عاد وأقر بصحتها بعد مواجهته له، كما تعرف جلال الدين يسن على كل من عاطف حلمى والسيد فايز عبد المطلب وعبد الحليم محمد أحمد عند عرضهم عليه بين آخرين، ووصف جلال منزل كل من السيد فايز وعاطف عطية وصفا صحيحا، وثبت من الاطلاع على جدول الخلايا المحرر بخط السيد فايز عبد المطلب أنه قد أثبت فيه أسماء المتهمين السابع والثامن والتاسع محمد أحمد وجلال الدين يس ومحمد قابيل محمود إبراهيم وأمامهم على التوالى أرقام ١٤١، ٢٦٢، ١٢٨ كما ثبت من تقارير الخبراء أن المتهم السيد فايز عبد المطلب حرر بخطة جدول الخلايا، كما ثبت من الإطلاع على دفتر حضور موظفى وزارة الزراعة التى يعمل فيها المتهم شفيق إبراهيم أنس أنه تغيب بدون إذن

فى خلال المدة من ٢٥ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨(٧٥).

ومن الثابت أن النيابة قد ذيلت قائمة الشهود بملاحظات نستطيع أن نقتطف منها أن عبد المجيد أحمد حسن قرر أنه انضم فى أوائل عام ١٩٤٦ إلى جمعية سرية تكونت من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين، وأقسم فى أحد المنازل اليمين الخاص بها على المصحف والمسدس وأنه شاهد المتهم الأول السيد فايز فى شهر يناير ١٩٤٨ وهو يرأس نفرا منهم يتدربون على استعمال السلاح فى منطقة بجبل المقطم، ومن بينهم شفيق ابراهيم أنس المتهم الثالث وأنه نحو شهر مايو ١٩٤٨ عرفة أحد أعضاء مجموعته السرية المدعو أحمد عادل كمال فى منزله بالسيد فايز بوصفه رئيسا لمجموعات القاهرة السرية، وكلفه أحمد عادل كمال بعد ذلك بنحو شهر بمقابلة السيد فايز فى منزله فى موعد محدد له قبل عيد الأضحى بأيام قلائل فقابله فيه حيث وجد عنده كلا من المتهمين الرابع والسادس والسابع محمود كامل السيد محمد ومحمود حلمى فرغل ومحمد أحمد على وأفهمهم السيد فايز أنهم أصبحوا يكونون مجموعة جديدة تحت رئاسة جلال الدين ابراهيم فوزى المتهم فى قضية الجلسة العسكرية رقم ٢٢٧- سنة ١٩٤٨ الوايلى(٧٦).

وقد برر عبد المجيد أحمد حسن ذلك الموقف الذى سلكه باغتيال النقراشى فى حديث له مع النائب العام، إذ أكد أنه كان هو فى ظروف جعلته يقع تحت الاكراه الشديد إذ كان مهددا هو وعائلته بالقتل إذا لم ينفذ أوامر جمعية الاخوان المسلمين أوتأخر فى تنفيذها، وأن هناك من غرر به لارتكاب هذه الجريمة واستغل حماسة(٧٧).

ولكن نعرف حقيقة موقف عبد الحميد أحمد حسن من الظروف والاكراه الشديد الذى وقعت عليه لاغتيال النقراشى، يجب أن نذكر ما يدل على ذلك،

ونستطيع أن نذكر جانبا من التحقيق مع المتهم حتى تؤكد كافة الشواهد التى وضعت عليه للتأثير.

س : لأى سبب طلبت مقابلة النائب العام؟

جـ: عدت إلى نفسى فوجدت أن العمل الذى ارتكبته جريمة وأن هناك من غرر بى لارتكاب هذه الجريمة واستغل حماستى ووطنيتى، فأردت أن أتوب الى الله وهذا سيكون فى أنى سأظهر الحقيقة الكاملة.

س: وما هى هذه الحقيقة التى تريد أن تذكرها؟

جـ : أنا كنت أطلع على جريدة الاخوان المسلمين باستمرار، فقرأت يوما فيها مقالا عن الهدنة وجاء فيها: أن النبى عليه الصلاة والسلام كان قد عقد الهدنة مع اليهود ثم نقضها اليهود، فكان من النبى عليه الصلاة والسلام أن قاتل اليهود وقال إن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، وكان هذا المقال منشورا فى جريدة الاخوان قبل الهدنة الأولى بفلسطين بيوم أو اثنين، فلما خرق اليهود الهدنة، التى كانت قائمة بين العرب وبينهم، ولم تعمل الحكومات العربية شيئا اعتقدت أن سكوتهم هذا غير إيمان واعتقدت فى ذلك الوقت أن النقراشى باشا كان غير مؤمن لأنه لم يعمل بقول النبى صلى الله عليه وسلم، ولما حلت الاخوان زارنى أحد أعضائها واسمه ضياء فى منزلى، وانني أعرفه منذ خمس سنوات، وتكلم معى عن حل الاخوان قائلا: إن هذا الحل فى الحقيقة هو بداية الجهاد وسيظهر من الذى سيثبت على دعوة الاخوان المسلمين ومن الذى سيتركها فقلت له إننى مؤمن بها وما دام أن العمل فى سبيل الله وفى سبيل الوطن فإننى مستعد أن أقوم به، فسألنى عما إذا كان هذا كلام صادر من قلبى فقلت نعم فقال إذن تعاهد الله على طاعته والعمل على نشر دعوته فوافقته على هذا ثم تكلم بعد ذلك عن المرحوم النقراشى باشا وقال إن هذا الرجل عقبة فى سبيل الدعوة ويجب

ازاحة هذه العقبة، واستشهد بعدة أيات قرأنية يستنتج منها أن التخلص منه هو عمل فى سبيل الله وقال: بصراحة أن قتله واجب فقلت له ما دام ان هذا العمل فى سبيل الله وإننا عاهدنا الله على ذلك فإننى سأقوم به أى بقتل النقراشى باشا.

س : ما الذى جعلك تفكر فى ذكر هذه الحقائق بعد أن انكرت غير مرة أن لك شركاء أو أنك محرض من الغير لإرتكاب الجريمة؟. هل حملك أحد على هذا الاعتراف؟

جـ : كنت دائما أرتكب هذه الجريمة أعتقد أن هذا العمل فى سبيل الله ولكن لما فكرت أسفت جدا على ما ارتكبت فأردت أن أقول لكم الحقيقة (بدأ يجهش بالبكاء).

س: وما الذى فكرت فيه عندما عرض عليك بيان الشيخ حسن البنا؟.

جـ: أنا ارتكبت ما ارتكبت بالفكرة التى اوحاها لى ضياء وهى أننى ارتكبت الجريمة فى سبيل الله وأن ثمرة هذه الجريمة ستعود على جماعة الاخوان المسلمين بالنفع، وعندما يأتى رئيس جماعة الاخوان المسلمين وهو الشيخ حسن البنا وينشر بيانا يقول فيه «إنه برىء من الجريمة ومرتكبيها وأن هذا العمل لا يرضى الله ولا يأمر به الاسلام» فعرفت الحقيقة وان قتل النقراشى باشا كان حراما وعملا لا يبيحه الشرع(٧٨).

ذلك هو حديث واعتراف عبد المجيد أحمد حسن إلى النائب العام عندما أجرى معه التحقيق ومن خلاله نستطيع أن نخرج بفكرة مؤداها أن هناك من غرر به لارتكاب حادث اغتيال النقراشى ويريد التقرب والتوبة إلى الله. ولا شك أنه كان انعكاسا كاملا للشعور والأحاسيس التى تدور داخل عبد المجيد وهو يتناسى مبادءة وأفكاره القديمة والفكرة التى نبتت لديه بأن ارتكاب الجريمة عملا فى سبيل الله.

وواصلت المحكمة العسكرية العليا انعقاد جلساتها فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ برئاسة محمد مختار عبد الله، وقد عرضت عليها قضية اغتيال الشهيد النقراشى باشا بحالتها الجديدة بعد إضافة الشركاء التسعة الآخرين، فصار المتهمون على ما سبق الإشارة إليه ١٥ متهما، وبعد مناقشات بين المحكمة والدفاع تقرر تأجيل نظر القضية لجلسة ٢٧ أغسطس ١٩٤٩ ، ويرجع السبب فى ذلك إلى ان بعض المحامين قد وكل فى اليوم السابق على هذه الجلسة مباشرة فلم يتمكنوا من الاستعداد(٧٩).

ثم استأنفت المحكمة العسكرية العليا عقد جلساتها فى يوم ٢٧ أغسطس ١٩٤٩ ، حيث استؤنفت النظر فى القضية، وفى هذه الجلسة نودى على المتهمين وسئلوا عن التهم المنسوبه إليهم فأنكروا جميعا ما عدا القاتل عبد المجيد فقد اعترف بها وقال انه كان واقفا تحت تأثير(٨٠).

وفى جلسة ٢٨ اغسطس ١٩٤٩ تم سماع أقوال الشهود، فنودى على الشاهد الأول الصاغ عبد الحميد خيرت وهو باور النقراشى باشا ٤٠ سنة، فعندما سألته المحكمة كيف وقع الحادث؟ فقال: إنه فى هذا اليوم خرج مع النقراشى من منزله فى الساعة العاشرة إلا ثلثا، ولما وصل الركب إلى وزارة الداخلية نزل النقراشى من السيارة وسار الشاهد إلى يساره حتى وصل إلى باب المصعد، وعندئذ سمع طلقتين ناريتين، ورأى المتهم وفى يده المسدس، وتمكن من اعتقاله مع بعض زملائه، ومما قاله هذا الشاهد ردا على أسئلة المحكمة، انه عندما دخل صالة الوزارة لفت نظره وقوف ضابط على مقربة من باب المصعد وظن أن المكلفين بحراستها قد قاموا بواجبهم وأن الضابط المسئول عن حراسة الصالة، وقد استقبلهم عند الباب وسار أمام النقراشى وانه لم ير المتهم وهو يطلق الرصاص ولكنه رآه بعد ذلك،

وكان مرتديا بدلة ضابط بوليس برتبة الملازم الأول سوداء اللون، وأنه كان يقوم بحراسة النقراشى منذ ستة أشهر سابقة على يوم الحادث، وذكر الصاغ أنهم كانوا يغيرون الطريق فى كل مرة ابتداء من ميدان الأوبرا وأن مواعيد خروج النقراشى من منزله كانت مختلفة فأحيانا يخرج الساعة التاسعة وأحيانا الساعة التاسعة والنصف(٨١).

ثم سمعت المحكمة شهادة الملازم ثان حباطى على حباطى ٣٤ سنة ضابط حرس النقراشى باشا أيضا، ولم تخرج شهادته عن شهادة الصاغ عبد الحميد خيرت، وطلبت المحكمة من النيابة أن تعلن الضابط المكلف بحراسة باب الوزارة الخارجى ومراقبة الداخلية، كما طلب الأستاذ/ أحمد حسين، إعلان القائمقام محمود حفنى رئيس حرس الوزارات لسماع شهادته، لأنه سبق أن أصدر أمرا بعدم السماح لأى شخص كائنا من كان بالوقوف فى الصالة وقت وصول رئيس الحكومة، فوافقت المحكمة على هذا الطلب، وبعد ذلك أخذت المحكمة، فى سماع شهادة الكونستابل جمال الكاشف ٢٩ سنة والذى كان منوطا إليه المراقبة حول مبنى الوزارة قبيل وصول النقراشى باشا ليتعرف على الأسشخاص الغرباء فى الوزارة، وقد أكد فى شهادته بأنه لم ير المتهم قبل وصول النقراشى إلى صالة الوزارة ولم يعترضه أحد لأنه شك أن يكون من الضباط الذين يأتون الى الوزارة لانجاز بعض الأعمال، ثم سمعت المحكمة شهادة الأمباشى عبد الرحمن نصار ٤٢ سنة، وكانت مهمته إخلاء صالة وزارة الداخلية من الجمهور عندما يتلقى إشارة بقرب وصول النقراشى باشا، ومما قاله انه لاحظ وجود ضابطا يقف داخل الصالة ويتحدث إلى الجاويش عبد ربه على عوض المكلف بالحراسة، ولما سأل الجاويش عمن يتحدث إليه أجابة «دى حضرة الضابط» فأدى له

التحية وانصرف، وسألته المحكمة ليه مسألتوش عن سبب وقوفه فأجاب يا سعادة البك دى مسألة كانت بعيدة عن عقلى بعد الأرض عن السماء ماكنتش أتصور إلى حدث أبدا، وغير كدة أنا تحرجت أن أسأل الضابط أحسن يغضب فسألت زميلى عبد ربه على عوض الجاويش ولما قال لى ده حضرة الضابط أديت التحية وانصرفت(٨٢).

وفى جلسة ٢٩ أغسطس ١٩٤٩ استمعت المحكمة إلى بقية شهود الاثبات، فنودى على اليوزباشى مصطفى علوان الظابط بإدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية، ونلخص شهادته فى أنه كان موجودا فى بهو الوزارة وقت وقوع الحادث، وشاهد عبد المجيد وهو يطلق الرصاص واشترك فى اعتقاله، وأضاف هذا الشاهد قائلا: إن هناك عيارا آخر غير الأعيرة الثلاثة التى أطلقت، أطلق بعد وقوع الحادث، ولا يعرف مصدره، ولا يعرف مصدره، وشهد الصول محمد البهى شرف بأنه سمع عيارين ناريين، وأعقبهما صوت عيار آخر، ولما انكب مع زملائه على المتهم انهال الناس عليه ضربا ظنا منهم أنه القاتل، ثم سألت المحكمة عبد ربه على عوض ٤٠ سنة مراسل بمكتب وزارة الداخلية قال فى أقواله انه لم ير المتهم، ورفض قول عبد الرحمن نصار فى انه كان يتكلم مع المتهم قبل وصول النقراشى باشا(٨٣).

وفى جلسة ٣١ أغسطس ١٩٤٩ نادى رئيس المحكمة على عبد المجيد فخرج من القفص فى حراسة بعض الضباط ثم بدأ المتهم يسرد للقضاه قصته، وأشار أنه فى بادىء الأمر انكر ان له شركاء أو محرضين فى القتل وأعلن أنه المسئول الوحيد عن القتل، ولكن عندما ألقى حسن البنا بيانه الذى أصدره عقب مقتل النقراشى وأعلن أنه يبرا إلى الله من الجرائم ومن

مرتكبيها، ثم أعقب ذلك بيان هيئة كبار علماء الأزهر الذى أدان فيه القتل السياسى باعتبار أن الأديان تحرم القتل وأن القتل سنة الخوارج واكد عبد المجيد فى أقواله أن حسن البنا هو المسئول الأول عن جميع الحوادث التى تمت ولكنه لا يمتلك عليه سوي أدلة سماعية فقط، ثم وضح بدء تنفيذ جريمة الاغتيال والتأثيرات التى وقعت عليه(٨٤).

وفى جلسة ٤ سبتمبر ١٩٤٩ واصلت المحكمة العسكرية العليا التحقيق فسمعت أقوال الشهود وسمعت شهادة القائمقام محمد وصفى بك رئيس حرس الوزارات فذكر ان الحراسة المتبعة علي النقراشى باشا مشددة وكان من ضمنها وقوف ضابط علي الباب الخارجى وعدم السماح لأحد بالدخول، إلا المعروفين، وزيادة عدد القوات فى ا لصالة وفى الطابق الثانى حيث مكتب النقراشى باشا، وقد وجه إليه سؤالا بوجودة فى الوزارة يوم الحادث، فنفي ذلك وعلل سبب عدم وجودة بأنه قد وصل إلي الوزارة بعد ذلك بنحو ربع الساعة فألقي الباب الخارجى مفتوحا لان اختصاصه شامل الاشراف على حراسة جميع الوزارات المصرية والوزارات والأجنبية أيضا، وذكر أنه كان فى مكتبه فى المحافظة وقت الحادث، ولما علم بالخبر توجه إلي وزارة الداخلية ثم استمعت النيابة إلي شهادة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية، فنفي أنه لم يفكر فى الانضمام لأى هيئة سياسية كانت أو دينية، واعترف بأن جميع الحوادث التى وقعت من الاخوان المسلمين دأبا علي نشاطهم الاجرامى ولما اغلقت جميع شعب القاهرة، ووضعت حراسة شديدة عليها صاروا يتكلمون بالشكوي بدعوي حبس حرياتهم وقالوا أنهم يريدون مباشرة نظامهم الدينى فرأينا أن نعرف مدي جنوحهم للسلم فسمحنا لهم بفتح بعض الشعب، وعن قرار حل الاحوان المسلمين قال عبد الرحمن عمار

ان المرحـوم النقـراشي وهو ذلك الرجل الكبـيـر القلب الـذي لم يتـردد في التضحية بحياته في سبيل وطنه، وهو من السابقين في الجهاد ولم يتوان لحظة واحدة في سبيل خدمة الوطن، فقد فكر وتدبر ثم أقدم علي تنفيذ فكرة حل جماعة الاخوان قائلا انه لا يخشي في الحق شيئا، ولو كان هو أول ضحاياه، وقد كان وراح ضحية هذا الاجراء وكان أول ضحية، وسئل عما إذا كان يعلم أن هناك اجتماعا عقده سفراء دول فرنسا وانجلترا وامريكا في فايد وقرروا مطالبة الحكومة بحل الاخوان، فأجاب عمار بأن: هذا غير صحيح، وهذه فرية افتراها الاخوان في مذكرة طبعوها ووزعوها سرا ليوهموا الناس بأن النقراشي باشا حين قرر حل الاخوان كان تحت تأثير أجنبي، وهذه واقعة لا أساس لها من الحقيقة(٨٥).

حول مرافعة النائب العمومي في قضية النقراشي باشا:

بدأت المحكمة العسكرية جلستها في ٥ سبتمبر ١٩٤٩، وفي هذه الجلسة بدأ النائب العمومي في هذه القضية الأستاذ محمد عزمي بك حيا فيها ذكري النقراشي، ونستطيع تلخيصها فيما يلي:

«في هذا المحراب المقدس محراب العدل والقصاص الذي جعله الله حياة لعباده كما أنزل في محكم كتابه نقف خاشعين مطأطئين رؤوسنا اجلالا لذكري رجل عاش مجاهدا ومات شهيدا في سبيل بلاده وفي سبيل كل المثل العليا الشجاعة والتضحية، رجل عرفته بلاده فأولته ما يستحق من تقدير وشاركها في تقديره وتوفيره سائر بلاد الشرق بل العالم أجمع لما له من مواقف خالدة في الزود عن مصالح وطنه وجيرانه الأكرمين، رجل هذا شأنه تراق دماؤه الذكية وتزهق روحه الطاهرة النقية بأيدي زمرة من الأشرار وعصبة من الفجار تنتمي لهذا الوطن الكريم والوطن منهم براء

وتنتسب إلي الدين القيم وهم له من أكبر الأعداء فالوطن يأبي أن يكون بنوه حربا علي رجل من أعز بنيه عليه وأبرهم به، كما يأبي الله ورسوله أن يتخذ دينه ذريعة لارتكاب الكبائر وسفك الدماء وبث الفساد فى الأرض علي أوسع نطاق (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما»(٨٦).

ثم أوضح النائب العام أن هؤلاء الذين ارتكبوا الجريمة قوم أغواهم الشيطان فزين لهم سوء أعمالهم، واستهوتهم الشهوات فتفاقمت اطماعهم ولم يجدوا لبلوغ أطماعهم ولم يجدوا لبلوغ ما يشتهون أيسر سبيلا واقرب منا لا من التذرع بالمكر والرياء والافتراء علي الله ورسوله خديعة للجهلاء واستلابا لعقول الدهماء تأسيا بمن سلف من الغاوين (وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها وما يمكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون).

(سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله وعذاب شديد بما كانوا يمكرون) فلقد نكب المسلمون من قبل بمثال هؤلاء ممن اتخذوا دين الله حجابا لستر نواياهم وقتل ضحاياهم فنكلوا بالدين وأهله شر نكال وبذروا فى الأرض بذور الفتنة والضلال مما لا يفتأ المسلمون يعانون شره وبلواه حتي يومنا هذا، وذكر عدة أمثلة ليوضح خطر المجرمين علي الاسلام فقال: وما من مسلم له بعض المام بالتاريخ يغيب عنه ما فعله ابن السوداء عبد الله بن سبأ اليهودى الأصل بالاسلام والمسلمين علي عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه ولا ما فعله الخوارج فى عهد على كرم الله وجهه وما تلاه ولا فعله سوي هؤلاء من دعاة الفرق والشيع بديار الاسلام فى مختلف الجهات والأزمات(٨٧).

ويتضح لنا من مرافعة النائب العمومى الجهد الذى بذله مع سلفه محمود منصور ورئيس المحكمة، وكيف انهم كثيرا ما وصولوا إلى طريق مسدود، وختم النائب كلمته مؤكدا أن هذه العصابة التى يمثل أمامكم بعض افرادها لينالوا من رادع العقاب جزء وفاقا بما جنت أيديهم لم تكن عصابة خارجة عن القانون ثائرة علي النظام، فحسب ولكنها عصابة ضمت اخطر العناصر التى بليت بها مصر بل الشرق كله فى العصر الحديث، وأن قدرتها علي تنظيم الاجرام وجمع أعوانه واحكام شباكه ودعم أركانه وبث عيونه وارصاده وامداده بأفتك سلاحه وأوفر عتاده لا يعد لها سوي قدرتها علي تضليل العقول والافهام فى نية من الأباطيل. دينهم أن يلبسوا الحق بالباطل ويكتموا الحق وهم يعلمون، ودأبهم أن يحرفوا الكلام عن مواصفة ويفتروا علي الله الكذب ليبرروا اجرامهم وكفي بهذا إثما مبينا، وأضاف ها هى رؤوس للفتنة قد أينعت اجترحت من اثم وضلال فاقطفوها مطمئنين إلي أنكم تحققون الحق وتقرونه فى نصابه وترضون المولي وتفوزون بثوابه وتصونون لبلادكم سمعتها وكرامتها وتحفظون لامتكم أمنها وسلامتها وتنقذون مستقبل وطنكم من شر مستطير ووباء مستفحل خطير، لستم قضاة مصر فحسب بل أنتم أساتها فابتروا بسيف عدلكم ما تلف من جسم هذه الأمة وفسد، ففى هذا صلاح وبقاء لسائر الجسد، أسأل الله أن يتولاكم بهدايته وتوفيقه والسلام(٨٨).

وبعد أن انتهي النائب العام من القاء كلمته أمام المحكمة، بدأت مرافعة النيابة بكلمة للأستاذ محمد عبد السلام، واستهللها بقوله «فى هذا الوقت من العام الماضى وقف النائب العام السابق ليطالب بدم القاضى الذى سقط شهيد الاخوان، وأعلن أن الرصاصات التى اردت الخازندار فى تلك الضاحية

وفى ذلك الصباح المبكر وهو فى طريقه إلي مجلس قضائه وعلي خطوات من داره ومرأي من صغاره أعلن أن تلك الرصاصات هى بداية لعهد ارهاب دموى شنيع، وان قتل الخازندار بك حدث قبل مقتل النقراشى، وأن جماعة الاخوان لتبوء بوزر الجريمتين كلتيهما، وبين أن الأرهاب كامن فى تكوين الجماعة وفكرة احداث انقلاب سياسى شامل والعنف كامن فى جماعة الاخوان، وبين ما قاله عبد المجيد حسن عندما أعلن أن نظام الجوالة أن هو الا نظام عسكرى بحت أساسه الطاعة العمياء،و وتناول قانون التكوين لجماعة الاخوان، وعدد أمثلة لبرامج الانقلاب وجرائم القتل منها اطلاق الرصاص علي النقراشى حيث سقط شهيدا وهو يؤدى واجبه وهى نهاية فاجعة وفقدت مصر بهذا العمل الاثم قائدا من قاداتها ورجلا مهما من رجالاتها وهى احوج ما تكون إلي القادة والرجال(٨٩).

ومضي الأستاذ محمد عبد السلام فى سرد وقائع الحادث واعتراف عبد المجيد يوم ٤ مايو سنة ١٩٤٩ حيث افصح عن حلقة أخري من سلسلة هذه الجمعية الارهابية، وذكر اسم الشيخ سيد سابق وانه افتاه مشروعية الجريمة، وأخذ يبين الأدلة القائمة ضد جلال الدين يسن فذكر أن جلال بعد ان عهد اليه بالاشتراك مع عبد المجيد وشفيق أنس فى تنفيذ الجريمة عاد وعدل واحتج بمرضه وسافر الي المنصورة، وانتقل الي تنفيذ الادلة القائمة ضد السيد فايز فقال ان البوليس قبض عليه فى مكتبه يوم ١٦ مارس ١٩٤٩ ، وقد حاول الهرب ولكن البوليس استطاع اعتقاله وقد تبين أن خط الأوراق المضبوطة فى قضية سيارة الجيب بخطه، وقد أنكر معرفته بعبد المجيد عندما تعرف عليه وقال انه ربما رآه فى المركز العام للاخوان كما تبين أن برامج الجمعية الارهابية كتبت بخطة(٩٠).

وهكذا استمر الأستاذ محمد عبد السلام يسرد الأدلة القائمة قبل كل متهم وهى تنحصر فى أقوال عبد المجيد وأقوال جلال والأوراق المضبوطة والتى كتبت بخطوط بعضهم ومن أسلوب اجاباتهم فى التحقيق بما يتفق وتعليمات النظام الخاص، ومن اعتراف بعض المتهمين، علي بعض الوقائع التى ذكرها عد المجيد، ووجود أسماء بعضهم فى جدول خلايا النظام، فمثلا وجد اسم عبد العزيز البقلى، وكمال القزاز فى جدول خلايا السيد فايز، كما ضبطت أوراق فى منزل كمال القزاز من بينها ورقة تشير إلي رسم خطة حربية للاستيلاء علي ثكنات قصر النيل(٩١)،

ثم تناول الأستاذ محمد عبد السلام الأدلة القائمة قبل الشيخ سيد سابق فقال: بعد أن أشار الي ما ذكره عنه عبد المجيد خاصا بمقابلته فى منزل عاطف حيث احضره له ليفتيه فى مشروعية الجريمة المزمع ارتكابها، وان صلة الشيخ سيد سابق بجماعة الاخوان وقيامه بوظيفة الافتاء لهم واضحة من أقواله هو نفسه، فقد قرر أنه كان يتردد علي المركز العام لهذه الجماعة واتصل بالشيخ حسن البنا وعرض عليه هذا ان يسافر مع متطوعى الاخوان إلي فلسطين ليفقههم فى الدين فسافر معهم فى منتصف شهر فبراير ١٩٤٨، إلي نقطة الريسة التابعة للعريش حيث مكث شهرين يصلى بالمتطوعين ويحدثهم فى الشئون الدينية وعاد فى شهر ابريل ١٩٤٨، وعرض عليه الشيخ حسن البنا أن يشترك فى تحرير جريدة ومجلة الاخوان، فاخذ يكتب فى المجلة أحكاما فقهية بعنوان «طاقة الزهر» كانت تتضمن شرحا لبعض الآيات والاحاديث والقصص والشعر واحكام الفقه والفتاوي، وكان يتلقي استفتاءات فى هذه الموضوعات فيجيب عليها فى المجلة وبين أن الشيخ سيد كان يمسك بيده مفاتيح الجنة والنار لهؤلاء الشباب الاغرار، وذلك يدل علي انه كان يتحكم فى نفوسهم ويوجههم كيف

يشـاء، حـقـا انه قـادر علي ذلـك بل هـو قـادر علي ان يفـتى لعـبـد المجيـد بمشـروعية قتل النقراشى، ثم يفتى فى التحقيق بعدم مشروعيته فهو يقول لعبد المجيد فى تبرير القتل «يا ايها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كـثـيـرا لعلكـم تفلحـون» ولكنه يقـول فى التـحـقـيـق: ومن يقـتل مـؤمنا مـتـعـمـدا فـجـزاءه جـهنم خـالدا فيـهـا وغـضـب الله عليـه ولعنه وأعـدله عـذابا عظيما»(٩٢).

ولما وصل الأسـتـاذ مـحـمـد عبـد السـلام إلي المتهم الأخـيـر مـحـمـد نايل مـحـمـود ابراهيم قال فى التـدليل علي اشـتـراكـه فى الجـمـعـية الارهـابيـة بأنه وجـد اسـمـه فى جـدول خـلايا السـيـد فايـز وأمامـه رقم ١٢٨ ممـا يقطع بأنه عضـو فى الجـمـعـية السـرية، ثم ختم مـرافعتـه قائلا: حضـرات المسـتـشـارين والضـبـاط العظام قـولوا لهؤلاء القـوم أن الضـلالة لا تلد الهـوى، وأن طريق الشـر لا يمـكن أن يوصـل إلى الخيـر، فـالخيـر، هـو فى ذاته وسـيلة وغـاية لأنه قـبس من نور الله والـله جل جـلالـه غـاية لا يمكـن أن يكون طريقـه إلا نورا وخيرا، إن وجه الله أكرم من أن تكون هـذه الجريمة الشـنيعة ارتكبت لمرضـاته فالذى لا يسـعها إنما هـو وجه الشـيطان وهـى مرضـاة للشيطان، لا لله نقدس وجـهه وجـل جلاله فى أى زمـان رأيتم جـرائم بمثـل هـذه الخـطـورة اقـتـرفـتـهـا هيـئة تتحـدث باسـم الدين، لقد أراد القـدر أن يضـعنا بحيث نجـد انفسـنا علي حـافة تطورات كـبيـرة، ولكن هنـاك أمـرا واحدا يتـحـدي كل تطور، امرا وجـد قبل أن يوجد العـالم وسيبقي بعد ان يزول العـالم من الوجود، ذلك هـو العدل المنبـعث من الخـالق سـبحـانه وتعـالي، العـدل الذى له فى صـدر كل فـرد منا صـدي، والذى حـبـانا به الله ليكون مـرشـدا وهـاديا، والذى سـيـبـقي بعـد ان يصـبح هـذا العـالم رمـادا، يدافع عنا أو يتـهمنا أمـام الواحد الديان يوم يدعـونا لتـقـديم الحـسـاب، وفـقكـم الله إلي أداء واجـبكـم وإنا لحكمـكم العـدل

المنتظرون(٩٣).

وبدأت مرافعات الدفاع عن المتهمين فى يوم السبت ١٠ سبتمبر ١٩٤٩، ولن نتعرض لهذه المرافعات تفصيليا، وعلي أى حال فقد عقدت المحكمة العسكرية ١٥ جلسة للدفاع عن المتهمين من سبتمبر ١٩٤٩ حتي ٢٦ سبتمبر ١٩٤٩، وقررت المحكمة اصدار الحكم يوم ٩ أكتوبر ١٩٤٩(٩٤) وقبل أن تتبع ما أسفر عنه الحكم، يجدر بنا أن نلخص اقوال المتهم عبد المجيد أحمد حسن إلي خمس مراحل حتي تتضح لنا جليا وهى:ـ

فالمرحلة الاولى: تبدأ من ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ حتى ١٣ يناير ١٩٤٩ كان المتهم يعترف صراحة بارتكاب الحادث بمفرده وينكر علاقته بجماعة الاخوان المسلمين.

والمرحلة الثانية : تبدأ من ١٤ يناير ١٩٤٩ وهو اليوم التالى لمحاولة شفيق إبراهيم أنس نسف دار العدالة الى يوم ٢١ مارس ١٩٤٩، وفيها انفكت العقدة على لسان المتهم وقرر أن هناك من غرر به، وهو من يدعى ضياء الذى زاره فى منزله عقب حل جماعة الاخوان المسلمين، وذكر أن هذا الحل بداية للجهاد، وأن النقراشى عقبة فى سبيل الدعوة فيجب إزاحة هذه العقبة.

المرحلة الثالثة: وتبدأ من ٢٢ مارس ١٩٤٩ حتى ١٤ مايو ١٩٤٩ وقد طلب أثناءها أن تحضر له النيابة ثلاثة أشخاص هم محمد مالك ويشتغل بمطار الماظة، وأحمد فؤاد ملازم أول ببوليس مصر، وعاطف عطية ولم يكن يعرف لقبه ولكن يعرف انه طالب بكلية الطب، لأنهم اشتركوا معه فى حادث القتل وهم من جماعة الاخوان المسلمين، وذكر أن محمد مالك هو ذات الشخص الذى كان يسميه ضياء، وقد تعقب البوليس الثلاثة حتى تمكن من القبض

عليهم وأجريت النيابة المواجهات بينهم وبين عبد المجيد الذى تعرف عليهم ثم أعدت النيابة مشروعا لتقرير اتهام محرر فى ٨ مايو ١٩٤٩ وجهت فيه تهمة القتل.

المرحلة الرابعة: وتبدأ من ١٥ مايو ١٩٤٩ حتى ١٥ يوليو ١٩٤٩ وقد أبدى عبد المجيد أقواله فيها متأثرا بما حدث عند مواجهته بمحمد مالك الذى قال عنه أنه مجرم فكان رد عبد المجيد أنت بتقول علىَّ انا مجرم، بقى تدبروا الجريمة وتختارونى للقتل وبعد ذلك تيجى هنا تنكر أنا رايح أقول كل حاجة، ثم روى عبد المجيد كل ما حصل من اجتماعات وتدبيرات كما أفاض عبد المجيد فى الكلام عن الجمعية السرية وكيف تكونت فى منزل السيد فايز، وفى ١١ يوليو أعدت النيابة تقريرالاتهام وقائمة شهود فى القضية، فوجهت تهمة القتل إلى عبد المجيد وتهمة الاشتراك فى القتل إلى كل من محمد مالك وعاطف حلمى وكمال السيد وعبد العزيز البقلى وسيد سابق التهامى

المرحلة الخامسة والأخيرة : وتبدأ فى ١٦ يوليو حتى نهاية المحاكمة، ففى ١٦ يوليو ١٩٤٩ أعلن تقرير الاتهام والقائمة إلى عبد المجيد وشركائه(٩٥)، وقد ثبت من خلال التحقيق أن عبد المجيد أرسل أربعة خطابات إلى النقراشى بطريق البريد بعضها يحوى عبارات التهديد وأنها وردت لوزارة الداخلية من رئاسة مجلس الوزراء وهم:

الخطاب الأول: غير مؤرخ ومحرر بالمداد الأسود من صفحة واحدة وموقع عليه بعبارة ضمير حائر «وتضمن هذا الخطاب تذكير النقراشى باشا ببعض أعمال رجال الأمن الذين يتسابقون فى لصق التهم لجماعة الاخوان بأى وسيلة وقد حاول كاتبه أن يذكر النقراشى بذلك.

الخطاب الثانى: محرر بالحبر الأزرق من ثلاث صفحات ومؤرخ بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٨ وقد كتب فى البداية بعض الآيات الدينية وكلها تحذر المؤمنين من عذاب الله وأن الله يحب المتقين والحاكمين بالعدل وأن العقاب فى اليوم الآخر لاشد العذاب، وأن نصر الله قريب للمؤمنين، وبعد هذه الآيات ذكر النقراشى بالتصريح الذى أصدره فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جمعية الاخوان وانه من الافضل له ان ينظر فى قضية فلسطين والسودان وتضمن بعد ذلك بعض عبارات السب التى وجهها الى النقراشى ، وهدد النقراشى بالقتل اذا لم يترك منصبة وان بعض ما فى مصر سوف يضحون بانفسهم وأرواحهم فى سبيل الاخوان الأبرياء الذين كانوا يرفعون دين محمد، واننا جمعية دينية وسياسية تحارب فى فلسطين وهذا الخطاب من شباب الاخوان الفدائية من بين الألج إلى العباسية.

الخطاب الثالث: محرر بالحبر الأزرق من صفحة واحدة وغير مؤرخ أو موقع عليه ويحوى عبارات سب مفزعة ويندد بما يعمله النقراشى فى الاخوان.

الخطاب الرابع: محرر بالمداد الأسود من صفحة واحدة بتاريخ ٢٢ صفر ١٣٦٨ هـ وهو موقع عليه بعبارة من الاخوان المسلمين «ويندد فيه بسياسة النقراشى لمصادرة الصحف وكبت الحريات وينذره انه قد آن الأوان لسفك الدماء ، وبمقارنة خط هذه الخطابات الأربعة على خط الأوراق المضبوطة بمنزل المتهم عبد المجيد أحمد حسن والتى اعترف أنها خطة ، فوجد أن خط المتهم يقارب على الاخص الخط المحرر به الخطابين الأول والرابع(٩٦).

وفى جلسة ٩ اكتوبر ١٩٤٩ قررت المحكمة العسكرية العليا إحالة القضية إلى فضيلة المفتى بالنسبة للمتهم الأول عبد المجيد أحمد حسن، كما هو مقرر فى القانون من وجوب استطلاع رأى المفتى فى الأحكام التى تعاقب

بالاعدام قبل النطق بها، وأرجأت المحكمة الحكم بالنسبة لجميع المتهمين إلى جلسة يوم الخميس ١٣ أكتوبر ١٩٤٩(٩٧).

صدور الحكم:

قدم المتهمون للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا برئاسة محمد مختار عبد الله وعضوية محمد غالب عطية ومحمد عبد العزيز كامل المستشارين، واثنين برتبة أميرالاى وهما أحمد صالح وأمين ابراهيم زكى الأرناؤوطى، ومثل النيابة الأستاذ محمد عبد السلام رئيس نيابة الاستئناف، وسكرتارية محمد حسن النجار، وبدأ الرئيس فأمر المتهمين بالوقوف فى القفص، فوقفوا جميعا ثم قال: المحكمة تأسف أشد الأسف لأن المهندس الأكبر لهذه الجريمة والمنظم لها والمشرف علي تنفيذها قد غاب عن هذا القفص ذلك هو الضابط أحمد فؤاد الذى اختاره رصاص البوليس وهو يطارده للقبض عليه فرده عن حبل المشنقة، ثم توجه الرئيس إلي عبد المجيد أحمد حسن وقال: انك قد قتلت نفسا حرم الله والقانون قتلها إلا بالحق فحق عليك القصاص فقضينا باعدامك، وقد رأينا الوقوف علي رأى فضيلة المفتى فكان رأيه ما رأينا.

ثم توجه إلى محمد ما لك يوسف محمد مالك المتهم الثانى فقال له لقد ثبت للمحكمة أنك بعثت بعبد المجيد إلى الضابط احمد فؤاد وكنت عالما بالغرض من ذلك وانك اخترته لتنفيذ هذه الجريمة بصفتك أمير المجموعة وبذلك تكون قداشتركت فى ارتكاب هذه الجريمة عالما بأمرها ولذلك فقد حكمنا عليك بالأشغال الشاقة المؤبدة، فحاول محمد مالك مناقشة المحكمة، ولكن الرئيس نهره قائلا: اسكت لقد ثبت للمحكمة ادانتك واقتنعت بذلك، وبعد ذلك توجه الرئيس إلي عاطف عطية حلمى المتهم الثالث وقال له: ثبت للمحكمة أنك صحبت عبد المجيد إلي الترزى لعمل البدلة العسكرية وانك

عقدت عدة اجتماعات بمنزلك رتبت فيها أمر ارتكاب هذه الجريمة، واشتركت فى هذه الاجتماعات عالما بالغرض منها، فتكون شريكا فى تدبير الجريمة، ولذلك قررنا توقيع عقوبة الاشغال المؤبدة عليك.

ايضا توجه رئيس المحكمة الي شفيق ابراهيم انس المتهم التاسع، وقال له: انت للمرة الثانية تقف امام هذه المحكمة متهما بجريمة نكراء، وبهذه المناسبة تحضرنى عبارة قالها قاضى امريكى فى المحكمة العليا هناك وهى: ليس للقانون رسالة اسمى من تلك التى يؤديها حتي يقتحم معاقل الشكليات ويتسامي عن الاهواء فيبسط حمايته علي أولئك المواطنين الذين يلقاهم الرأى العام بالنقمة او الغضب او الاضطهاد، وثبت للمحكمة من اقوال عبد المجيد احمد حسن وجلال الدين يسن ومن غيابك عن وزارة الزراعة فى المدة من ٢٥ الي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ (وهو يوم ارتكاب جريمة القتل) انك اشتركت فعلا فى ارتكاب هذه الجريمة، ولذلك فقد عاقبتاك بالاشغال الشاقة الموبدة وبهذه المناسبة نقول إن قانون العقوبات قد نص علي أنه إذا تعددت الاحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة علي متهم واحد فإن العقوبة الاطول مدة تجب العقوبة الاقصر منها ولما كانت المحكمة العسكرية العليا قد سبقت أن حكمت فقى قضية محاولة نصف دار العدالة بمعاقبة شفيق إبراهيم أنس بالأشغال الشاقة الموبدة، وقد بدئ تنفيذه عليه فعلا منذ بضعة شهور، فان الحكم الجديد بالاشغال الشاقة المؤبدة يجب ذلك الحكم الأقدم منه، والذى ينفذ جزئيا، فصارت المدة الباقية منه اقل من مدة الحكم الجديد، ثم توجه رئيس المحكمة إلي محمود كامل السيد – المتهم العاشر – وقال له: ثبت للمحكمة من أقوال عبد المجيد أحمد حسن وجلال الدين يسن وعبد الرحمن عثمان عبد الرحمن أنك اشتركت فى أرتكاب هذه الجريمة لذلك حكمنا عليك بالأشغال الشاقة المؤبدة.

ثم قال لبقية المتهمين (كمال سيد القزاز المتهم الرابع – عبد العزيز أحمد البقلى المتهم الخامس – وسيد سابق محمد التهامى المتهم السادس – السيد فايز عبد المطلب المتهم السابع – محمد صلاح الدين عبد المعطى المتهم الثامن – عبد الحليم محمد أحمد المتهم الحادى عشر – محمد حلمى فرغل المتهم الثانى عشر – محمد أحمد على المتهم الثالث عشر – جلال الدين يس المتهم الرابع عشر – محمد نايل محمد ابراهيم المتهم الخامس عشر) أن المحكمة لم تتبين مما قدمته النيابة من قرائن أو شبهات اشتراككم الفعلى فى هذه الجريمة وإذا كانت قد قامت قرائن علي اشتراككم فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجرائم فإن هذا من شأن النيابة وانه لا تأثير علي هذا الحكم فى حق النيابة فى تقديمه للمحاكمة علي الاتفاق الجنائى، لذلك قررنا براءتكم مما أسند اليكم، وعلي أثر ذلك اعلن الرئيس فض الجلسة، ولم يكن قد مضي علي عقدها عشر دقائق(٩٨).

وكذا يمكننا أن نضع فى ختام هذا الفصل السؤال الآتى: هل كان اغتيال النقراشى مؤثرا علي جماعة الاخوان المسلمين؟ وفى الحقيقة لقد كان اغتيال النقراشى بمثابة كارثة فقد وصلت الأمور بين الشيخ حسن البنا وبين حكومة ابراهيم عبد الهادى الي طريق مسدود، وتشددت الحكومة الجديدة ورفض رئيسها البيان الذى كان ينوى اذاعته علي الاخوان يدعوهم فيه إلي الهدوء والسكينة(٩٩)، ولم يمض علي اغتيال النقراشى شهران حتي وقع حادث اغتيال الشيخ حسن البنا فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ أمام مبني جمعية الشبان المسلمين، حيث أن اغتياله قد طوي صفحة هامة من تاريخ جماعة الاخوان المسلمين.

هوامش الفصل السابع

(١) اختلفت المراجع حول السنة التى تكونت فيها الجماعة، فقد أشارت بعض المراجع العربية الى أن الجماعة تكونت فى عام ١٩٢٧ (انظر طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢، ص ٤٣) اما المراجع الأجنبية فقد اختلفت هى الأخرى فى تحديد العام الذى تكونت فيه الجماعة فقد اشارت إلى أن الجماعة تكونت فى عام ١٩٢٩ انظر ايضا:

Walter.Z.Lqueur: Communisum and Nationalism in the Middle East London, 1955, p.237.

ومن ناحية فقد اخرى اشارت بعض المصادر العربية الى أن الجماعة تكونت عام ١٩٢٧، انظر الأهرام عدد ٣٣٣٩٦ فى ١٨ مايو ١٩٧٨، ص٣، ومن خلال هذه التواريخ الآنفة الذكر يمكننا القول ان الجماعة تكونت عام ١٩٢٨ كما حدد حسن البنا فى مذكراته: انظر حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، ص ١٣٨، د.حمادة محمود أحمد اسماعيل: جماعة الاخوان المسلمين ودورها فى تاريخ مصر ١٩٢٨ - ١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة ١٩٨٢، ص ٥٨، د.يونان لبيب رزق الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤، دار الهلال، عدد ٤٠٨ فى ١٩٨٤، ص ١٨٥.

(٢) د.يونان لبيب رزق: المرجع السابق، ص ١٨٧ ٠ ١٨٨، اسحاق موسى الحسينى: الاخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية، ص ٢٥.

(٣) ريتشار ميتشيل: الاخوان المسلمون، ط١ مكتبة مدبولى ١٩٧٧، ص ٧٢.

(٤) Little, Tom, Egypt. op. cit;p 169

(٥) اسحاق موسى الحسينى : المرجع السابق، ص٢٨.

(٦) د.عبد العظيم محمد رمضان: الاخوان المسلمون والتنظيم السرى، مطابع روزاليوسف ٨٢ ،ص٨٥.

(٧) الاخوان المسلمون نصف شهرية: عدد ٦٢ فى ٢٨ يونية ١٩٤٥، ص ٨ مقال بعنوان متى نطالب بأمانى مصر القومية بقلم صالح عشماوى.

(٨) الدستور: عدد ٤٢١ فى ٥/ ١٠/١٩٤٥، ص٢، الوفد المصرى: عدد ٢٢٤٩ فى

١٩٤٥/٩/٢٨ ص٣ مقال عنوان: الاخوان المسلمون والمطالب الوطنية، الاخوان المسلمون اليومية: عدد ١٩٤ فى ١٩٤٦/١٢/٢٢، ص١، محمد شوقى زكى: الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى، ط١، مكتبة وهبة ١٩٥٤، ص٢٢.

(٩) الاخوان المسلمون الاسبوعية: عدد ٧٤ فى ١٩٤٥/١٠/٢٠، ص٧.

(١٠) رابطة الشباب: عدد ٩٥ فى ٩ اكتوبر ٤٥، ص٨ مقال بعنوان فى أفق السياسة الاخوان المسلمون والنقراشى، ولمزيد من معرفة التعاون بينهما، انظر المصدر السابق، عدد ٩٧ فى ٢٣ اكتوبر ٤٥، ص٨، مقال بعنوان «صح ما توقعناه».

(١١) الوفد المصرى: عدد ٣٣٥٩ فى ٤٦/٢/٥، ص ٣-٤ مقال بعنوان: بيان من الاخوان المسلمين، د.يونان لبيب: قضية وحدة وادى النيل ص ٢٠٤.

(١٢) دار الوثائق القومية بالقلعة: محافظ عادين، محافظ الاحزاب السياسية، محفظة رقم ٥٦١ الاخوان المسلمون..

(١٣) دار الوثائق القومية بالقلعة: المصدر السابق.

(١٤) د. زكريا سليمان بيومى: الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسية المصرية، ٢٨-١٩٤٨، ص ١١١، اسحاق موسى الحسينى مرجع سابق ص٣٤.

(١٥) د.حمادة محمود أحمد اسماعيل: مرجع سابق، ص٤٦٨، الاخوان المسلمون الأسبوعية، عدد ١٣١ فى ٢١ ديسمبر ١٩٤٦، ص٣.

(١٦) المصرى: عدد ٣٤٢٠، فى ٥ يناير ١٩٤٧، ص ٣ نص خطاب البنا إلى النقراشى، الدستور: عدد ٢٧١١ فى ١٩٤٧/١/٥، ص٢ ومحمود عبد الحليم: الاخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ ج١، دار الدعوة ١٩٧٩، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

(١٧) الاخوان المسلمون الاسبوعية: عدد ١٣٧ فى ١٩٤٧/٢/٢ ص٥ مقال لصالح عشماوى، بعنوان وأخيرا التقينا، وانظر أيضا: المصدر السابق عدد ١٤٠ فى ١٩٤٧/٢/٢٢، ص٣ مقال بعنوان «لا مفاوضة ولا معاهدة» لصالح عشماوى.

(١٨) من الجدير بالذكر أن صحف الاخوان نشرت عديدا من المقالات التى تؤيد وزارة النقراشى الثانية وتهاجم المعارضة انظر: عدد ١٣٨ فى ١٩٤٧/٢/٨ ص١،

مقال بعنوان «دعاة الانفصال ودعاة الانقسام» لصالح عشماوى، وانظر أيضا: عدد ١٤٣ فى ١٥/٣/١٩٤٧، ص٣.

(١٩) الاخوان المسلمون اليومية: عدد ٣٠١ فى ٢٧ أبريل ١٩٤٧، ص٣، مقال بعنوان واجب الحكومة الآن، د.حمادة محمود أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص ٤٧٠.

(٢٠) الاهرام عدد: ٢٢٣١٨ فى ٢٠ يوليو ١٩٤٧، ص٢. بيان من الاخوان المسلمين.

(٢١) الاخوان المسلمون الأسبوعية: عدد ١٦٢ فى ٢٦/٧/١٩٤٧، ص ٣ مقال بعنوان: الطابور الخامس يتحرك بقلم صالح عشماوى.

(٢٢) د.زكريا سليمان بيومى: مرجع سابق، ص١١٣، ريتشارد ميتشيل، مرجع سابق: ص١١٢.

(٢٣) الاخوان المسلمون الاسبوعية: عدد ١٦٤ فى ١٩ أغسطس ١٩٤٧، ص٣، بيانات النقراشى، بقلم صالح عشماوى.

(٢٤) د.حمادة محمود أحمد اسماعيل: جماعة الاخوان، مرجع سبق ذكره، ص٤٧٣.

(٢٥) الاخوان المسلمون اليومية: عدد ٤١٨ فى ١٢/٩/١٩٤٧، ص١.

(٢٦) ريتشارد ميتشيل. مرجع سبق ذكره ص ١١٢.

(٢٧) الاخوان المسلمون الأسبوعية: عدد ١٦٦ فى ٣٠/٨/١٩٤٧، ص ٦، ٢٢ مقال بعنوان «ماذا نعمل بعد أن خذلنا مجلس الأمن» بقلم على زكى لطفى.

(٢٨) الدعوة الشهرية: عدد ٢٣ فى أبريل ١٩٧٨، ص ٣٢، مقال بعنوان: الاخوان المسلمون من صفحات الأمس بقلم الدكتور يوسف القرضاوى.

(٢٩) F.O. 141/1182 Chief Secretary's Office-Jer eesolem Polestin 4th. October1947.

(٣٠) كامل اسماعيل الشريف: الاخوان المسلمون فى حرب فلسطين ص ٦٢.

(٣١) الاخوان المسلمون اليومية: عدد ٦٢١ فى ٩/٥/٤٨، ص١.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول حوادث الاخوان أنظر الاهرام: عدد ٢٢٧٥٠ فى ٩/١٢/١٩٤٨، ص٢، وقد عثر البوليس فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ فى دائرة قسم

الوايلى على سيارة جيب مملوءة بالمتفجرات ومستندات خطيرة وقنابل ومقذوفات وقد كشفت ملابسات هذا الحادث عن ان جماعة من الاخوان المسلمين يكونون عصابة اجرامية هى المسئولة عن حوادث الانفجارات الخطيرة. لمزيد من التفاصيل انظر: الأساس عدد ٦٥٧ فى ١٩٤٩/٧/١٩ ص١، تقرير الاتهام فى حادث سيارة الجيب.

(٣٣) صوت الأمة: عدد ٧٣١ فى ١٩٤٨/١٢/٥ ص١، الاهرام: المصدر السابق، وانظر ايضا: Harris, Christian: Nationalism and Revolution in Egypt 1981 p.184.

(٣٤) الأهرام: نفس المصدر السابق، نفس المكان.

(٣٥) الاخوان المسلمون الأسبوعية: عدد ١٩٥ فى ١٧ أبريل ١٩٤٨، ص١ مقال بعنوان ٤ محاولات لحل جمعية الاخوان المسلمين، روزاليوسف الأسبوعية: عدد ١٠٣٥ فى ١٩٤٨/٤/١٣، ص١٤ وانظر أيضا د.حمادة محمود أحمد اسماعيل: مرجع سبق ذكره ص٥١٤.

(٣٦) ظهرت جماعة اخوان الحرية فى مصر فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ وقد انشأتها المخابرات البريطانية فى المناطق الاستراتيجية الخاضعة للاستعمار البريطانى، وكان لهذه الجماعة فروع فى القاهرة والعراق وفلسطين والأردن والسودان لمزيد من التفاصيل انظر: د.محمود متولى: مصر والحياة الحزبية والنيابية، ص ٥٢٦.

(٣٧) المباحث القضائية الأسبوعية: عدد ٥٤ فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٠، ص٤ – ٥ مقال بعنوان: حول يوم ٨ ديسمبر ١٩٤٨.

(٣٨) الاخوان المسلمون الأسبوعية: المصدر السابق، روزاليوسف الاسبوعية: المصدر السابق.

(٣٩) نفس المصدرين السابقين وقد أشارت بعض المراجع إلى أن ثورة اليمن قامت بتدبير الاخوان المسلمين وفكرة اعداد الشعب اليمنى للثورة قد نبتت فى المركز العام للاخوان المسلمين، لمزيد من التفاصيل حول دور الاخوان فى ثورة اليمن انظر: محمود عبد الحليم: الاخوان المسلمون ص٣٣٩، ٤٠٨.

(٤٠) روزاليوسف الأسبوعية: عدد ١٠٧١ فى ٢٢ ديسمبر ٤٨، ص٩ مقال بعنوان: كان النقراشى يفكر فى حل الاخوان منذ أربعة شهور.

(٤١) الكشكول الجديد الأسبوعى: عدد ٥٦ فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٨، ص١١، ١٢.

(٤٢) الوقائع المصرية: عدد ١٦٣ فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨، ص ١ امر رقم ٥٨ بشأن حل شعبتى جمعية الاخوان المسلمين بمنطقتى الاسماعيلية وبورسعيد.

(٤٣) عن قرار الحل ومذكرة وكيل وزارة الداخلية انظر: الوقائع المصرية: عدد ١٨٦ فى ٨ ديسمبر ٤٨، ص١، ٢، ٣ امر رقم ٦٣ بحل جماعة الاخون المسلمين، الاهرام: عدد ٢٢٧٥٠ فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨، ص١، الاساس عدد: ٤٦٨ فى ٩/١٢/٤٨، ص١، ٣. وصوت الأمة: عدد ٧٣٥ فى ١٠/١٢/٤٨، ص٧، المقطم: عدد ١٨٥٦٥ فى ٩/١٢/٤٨، ص٢، مصر عدد ١٤٣١٩ فى ٩/١٢/١٩٤٨، ص ١، ٢، ٤، والبصير: الأساس :عدد ١٥٦٤٦ فى ٩/١٢/١٩٤٨، ص٢، والمساء الاسبوعى: عدد ٤٢١٦ فى ١٣/١٢/١٩٤٨،ص٣.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول اجراءات حكومة النقراشى ضد جماعة الاخوان انظر: الاهرام عدد: ٢٢٧٥٠ فى ٩ ديسمبر٤٨ ص١ مقال بعنوان: البوليس يحاصر مركز الاخوان، والأساس عدد: ٤٦٨ فى ٩./١٢/١٩٤٨، ص٣.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل حول رد حسن البنا على مذكرة عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية انظر: المباحث القضائية الاسبوعية: عدد ٥٤ فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٠، ص٨، ٩ مقال بعنوان الامام المرشد العام للاخوان على مذكرة عبد الرحمن عمار.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول معرفة رأى الشيخ حسن البنا فى دوافع حل جماعته انظر: الدعوة الأسبوعية: العدد الأول فى ٣٠ يناير ١٩٥١ ص١، والعدد الثانى فى ٦ فبراير ١٩٥١، ص٥. مقال بعنوان لماذا حلت جماعة الاخوان حديث أدلى به حسن البنا لجريدة المصرى قبل اغتياله، منبر الشرق شهرية: عدد ٦٢٣ فى ١٢ يناير ١٩٥١، ص١، مقال بعنوان الاخوان فى الميدان بقلم كامل اسماعيل الشريف، عبد المتعال الجبرى: لماذا اغتيل الشهيد حسن البنا، ص٣٩ – ٤١، جابر رزق: الدولة والسياسة فى فكر حسن البنا، ص ٤٩ – ٥٠، ريتشارد ميتشيل المرجع السابق، ص١٤١، محمد شوقى زكى: المرجع السابق، ص٤٠.

(٤٧) أخبار اليوم – الأسبوعية: عدد ٣٤٤ فى ٩ يونية ١٩٥١، ص١، مقال بعنوان: قتل النقراشى بناء على وثيقة مزورة.

(٤٨) الأساس: عدد ٦٩: فى ١٩٤٩/٩/٥، ص٧ شهادة عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية أمام المحكمة العسكرية العليا فى قضية اغتيال النقراشى، لطفى عثمان: قضية مقتل النقراشى باشا، ص٨٦.

(٤٩) د.عبد العظيم محمد رمضان: الاخوان المسلمون والتنظيم السرى، روزاليوسف ١٩٨٢، ص٨٢.

(٥٠) صوت الأمة: عدد ٧٥٢ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩، ص١، البلاغ اليومى: عدد ٥٣١٧ فى ١٩٤٨/١٢/٢٠، ص١.

(٥١) الأهرام: عدد ٢٢٧٦٧ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩، ص١.

(٥٢) مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: قضية مقتل النقراشى باشا مدونة على بطاقات، بطاقة رقم ٥، ٩ب، وانظر أيضا: دار المحفوظات العمومية بالقلعة:دفتر وفيات مصر الجديدة دفتر رقم ٩/١٥٩/٣٩ مسلسل ١١٠٦، ص٥١.

(٥٣) أخر ساعة: عدد ٧٤٠ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩، ص٢، الأهرام: المصدر السابق، ص١.

(٥٤) الأهرام: نفس المصدر.

(٥٥) لطفى عثمان قضية مقتل النقراشى باشا، الكتاب الثانى ١٩٥٠، ص١٤ – ١٥.

(٥٦) مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: قضية مقتل النقراشى باشا بطاقة رقم ٦، أحمد حسين: مرافعة فى قضية اغتيال محمود فهمى النقراشى، منبر الشرق بالقاهرة ١٩٤٩، ص٩٤.

(٥٧)لمزيد من التفاصيل حول معرفة دور النقراشى واهتمامه بقضية السودان والقضية الفلسطينية انظر الفصل السادس.

(٥٨) الاهرام: عدد ٢٢٧٦٧ فى ١٩٤٨/١٢/٢٩، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: مصدر سبق ذكره، بطاقة رقم ٧.

(٥٩) لطفى عثمان: مرجع سابق، ص١٦، ١٨.

(٦٠) مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، مصدر سبق ذكره، بطاقتان رقمهما ٨,٧.

(٦١) نفسه: بطاقة رقم ٩ أ.

(٦٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: المصدر السابق، بطاقتان رقمهما ١١، ١٢، والأساس عدد ٥٩٦ فى ١٩٤٩/٥/٩، ص١.

(٦٣) مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: نفس المصدر السابق بطاقات أرقام ١، ٢، ٣ والاساس عدد ٦٥٥ فى ١٩٤٩/٧/١٧ ص١ نص التقرير المقدم من النيابة العسكرية الى المحكمة العسكرية العليا فى الجناية العسكرية رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ عابدين.

(٦٤) الأساس: عدد ٦٥٥ فى ١٧ يولية ١٩٤٩، ص١.

(٦٥) المصرى: عدد ٤٠٤٦ فى ١٩٤٩/٩/١١ ص١ بيان للناس بقلم حسن البنا، صوت الأمة عدد ٧٥٧ فى ١٩٤٩/١/٤، ٦، المصرى: عدد ٤٠٤٠ فى ١٩٤٩/١/٤، ص٥ بيان هيئة كبار العلماء،و مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، مصدر سابق، بطاقة رقم ٢٤.

(٦٦) د.حمادة محمود أحمد اسماعيل: جماعة الاخوان المسلمين، مرجع سبق ذكره، ص٥١٩.

(٦٧) الاساس: المصدر السابق، ص٢ نص تقرير النائب العام محمود منصور المقدم إلى المحكمة العسكرية العليا لمحاكمة المتهمين.

(٦٨) نفسه.

(٦٩) نفس المصدر السابق.

(٧٠) نفسه.

(٧١) نفس المصدر السابق.

(٧٢) الأساس: عدد ٦٧١ فى ١٩٤٩/٨/٧، ص٣.

(٧٣) مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: المصدر السابق، بطاقات أرقام ١، ٢، ٤ والاساس عدد: ٦٧٦ فى ١٢ اغسطس، ١٩٤٩، ص٣. نص تقرير النيابة العامة التكميلى بالنسبة للمتهمين الجدد.

(٧٤) الأساس: المصدر السابق.

(٧٥) نفسه.

(٧٦) الاساس: عدد ٦٧٦ فى ١٢ اغسطس ١٩٤٩، ص٣ نص تقرير الاتهام المقدم من النيابة العامة.

(٧٧) نفس المصدر: عدد ٦٧٠ فى ١٩٤٩/٩/٥، ص٣، نص التحقيقات التى اجريت مع عبد المجيد أحمد حسن أمام النائب العام.

(٧٨) الأساس: عدد ٦٨١ فى ١٨ أغسطس ١٩٤٩، ص٣، ٧ نص محاضر التحقيق واعتراف عبد المجيد امام محمود منصور النائب العام.

(٧٩) الأساس: عدد ٦٨٣ فى ٢١ اغسطس ١٩٤٩، ٣.

(٨٠) المصدر السابق: عدد ٦٨٩ فى ٢٨ اغسطس ١٩٤٩، ص١.

(٨١) مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: مصدر سابق، بطاقة رقم ١٠ بعنوان شهود اثبات، لطفى عثمان: قضية مقتل النقراشى باشا، مرجع سبق ذكره، ص٢٩ – ٣٠.

(٨٢) مركز وثائق مصر المعاصر: المصدر السابق نفس المكان، لطفى عثمان: مرجع سابق، ص ٣٠ – ٣١.

(٨٣) مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: نفسه، لطفى عثمان: نفسه، ص ٣١ – ٣٢.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل حول معرفة اعترافات عبد المجيد احمد حسن انظر: الاساس: عدد ٦٩٣ فى ١٩٤٩/٩/١ ص١ عبد المجيد يقول أنه كان ضحية تغرير حسن البنا ويحذر الشباب،وانظر أيضا: لطفى عمان: مرجع سابق، ص٣٢ – ٧٨.

(٨٥) مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: مصدر سبق ذكره، بطاقة رقم ١٣، الأساس: عدد ٦٩٦ فى ١٩٤٩/٩/٥، ص١، ٧. ولطفى عثمان: نفس المرجع السابق، ص ٨١ – ٨٦.

(٨٦) الأساس: عدد ٦٩٧ فى ١٩٤٩/٩/٦ ص١ النص الكامل لمرافعة النيابة فى قضية اغتيال النقراشى، لطفى عثمان: مرجع سابق، ص٨٧.

(٨٧) الأساس: نفس المكان.

(٨٨) الأساس: المصدر السابق.

(٨٩) حول مرافعة الاستاذ محمد عبد السلام انظر: الأساس عدد ٦٩٧ فى ٦/٩/١٩٤٩، ص ١، ٣. وعدد ٦٩٨ فى ٧/٩/١٩٤٩، ص٢.

(٩٠) لطفى عثمان: المرجع السابق، ص١١٥ - ١١٨.

(٩١) لطفى عثمان: نفس المرجع السابق، ص١١٦.

(٩٢) نفسه: ص ١٦ - ١١٨.

(٩٣) الأساس: عدد ٧٠١ فى ١١/٩/١٩٤٩، ص٢.

(٩٤) الأساس: عدد ٧٠١ فى ١١/٩/١٩٤٩، والاساس: عدد ٧١٥ فى ٢٧/٩/٤٩، ص٢.

(٩٥) الأساس : عدد ٧٩٠ فى ٢٦/١٢/١٩٤٩، ص٢.

(٩٦) مركز وثائق: تاريخ مصر المعاصر: مصدر سابق، بطاقات ارقام ١٧، ١٨، ١٩.

(٩٧) الأساس: عدد ٧٢٤ فى ١٠/١٠/١٩٤٩، ص١.

(٩٨) الأساس: عدد ٧٢٨ فى ١٤/١٠/١٩٤٩، ص٢ الحكم فى قضية اغتيال النقراشى باشا، ومن الجدير بالذكر ان النيابة اخطرت مصلحة السجون فى ٢ يناير ١٩٥٠ بأن الحاكم العسكرى العام وافق على الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا باعدام عبد المجيد أحمد حسن قاتل النقراشى باشا، وقد احيل المتهم من سجن مصر الى سجن الاستئناف توطئة لتنفيذ الحكم، انظر الأساس: عدد ٧٩٧ فى ٣/١/١٩٥٠، ص٥.

(٩٩) د.حمادة محمود أحمد اسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص٥١٨.

الخاتمة

الخاتمة

نشأ النقراشى فى بيت والده نشأة متوسطة، وقد عنى والده بتعليمه منذ الصغر، وكان من نتيجة هذه العناية أن تبوأ مراكز مرموقة فى الدولة، وولج ميدان السياسة. فما أن أتم دراسته الثانوية، حتى التحق بمدرسة المعلمين العليا لأن غايته أن يدرس من التربية لخدمة بلاده، وبسبب تفوقه فى الدراسة أرسله سعد زغلول باشا إلى انجلترا فى بعثة حكومية تابعة لوزارة المعارف العمومية بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٧، وعاد منها بعد أن حقق الغرض من بعثته فى ٢٥ يوليو ١٩٠٩ وحصوله على الدبلوم من جامعة نوتنجهام، حتى بادر العمل فى نظارة المعارف، ثم تدرج فى سلك الوظائف الحكومية بين مدرس وناظر ثم وكيل فمدير بقسم الإدارة والإحصاء بوزارة الزراعة ثم وكيل محافظة مصر وأخيرا عُين وكيلا لوزارة الداخلية، ولا نبالغ إذا قلنا أن النقراشى أثبت من خلال تلك المناصب السالفة الذكر كفاءة عالية وهذا يرجع إلى ما تمتع به من ذكاء وحب للمعرفة ودقة الملاحظة والاخلاص الأكيد فى القيام بما ينسب إليه من الأعمال الإدارية والفنية بحالة تبعث على مزيد من الارتياح والطمأنينة.

وقد شغلت القضية المصرية الحيز الأكبر فى ذهنه، وتجلت لديه فكرة قوامها ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر ووادى النيل جلاءً تاما ناجزا، وقد بلور هذا الاهتمام باشتراكه منذ عام ١٩١٠ حتى عام ١٩٢٦ فى الإنضمام للعمل بالجهاز السرى، وأن اشتراكه فى هذا الجهاز يرجع إلى ايمانه بأن خروج الإنجليز من مصر لن يتم إلا بالقوة بعد أن فشلت معهم مساعى السلام، وعندما اندلعت ثورة ١٩١٩، كان للنقراشى دور واضح فيها باشتراكه فى إضراب الموظفين فى أبريل ١٩١٩ مندوبا عن وزارة المعارف، ولقد كان هذا الاضراب هو الأول من نوعه الذى قام به الموظفون،

ولقد شكل هذا الاضراب شبحا مخيفا للسلطات البريطانية وسبب تعطيل نشاط جهاز الدولة الإدارى وعبر عن سخط جميع الموظفين من الاحتلال، وكان من نتيجة دور النقراشى فى اشتراكه فى إضراب الموظفين إنه عوقب بخصم ١٥ يوما جزاءً له على هذا الاضراب فى ١٩١٩/٦/٧ ، ويضاف إلى ذلك أنه أعتقل بسبب عدم عودته إلى عمله فى صبيحة اليوم الذى حددته السلطة العسكرية فى منشورها للعودة، فمكث فى المعتقل خمسة عشر يوما، وعندما اعتقل سعد زغلول باشا للمرة الثانية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ عاد النقراشى إلى ممارسة نشاطه بين زملائه، وألف الفريق الثالث من الوفديين الذى يحل محل الفريقين السابقين، وكان مكونا من الشيخ مصطفى الغيانى ومحمد نجيب الغرابلى، والدكتور نجيب اسكندر، وفخرى عبد النور، وعبد الستار الطويل والدكتور محجوب ثابت والنقراشى، وقامت السلطات العسكرية بالقبض على النقراشى وزملائه واعتقلتهم فى ثكنات قصر النيل فى ١٥ أغسطس ١٩٢٢ ومكثوا فى الاعتقال لمدة ثلاثة أشهر حتى أفرج عنهم فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، وفى ٢ مايو ١٩٢٣ اعتقلته السلطة العسكرية للمرة الثالثة وحققت معه ثم أفرجت عنه، وعلى أثر إحالته إلى المعاش من منصب وكيل الداخلية، اعتقل للمرة الرابعة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ لمدة ثلاثة شهور ثم أفرج عنه فى ٢٣ فبراير ١٩٢٥ وأن السبب فى هذا الاعتقال يرجع إلى إلصاق التهمة إليه بالاشتراك فى اغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، وبعد إطلاق سراحه أعيد القبض عليه للمرة الخامسة فى ٢١ مايو ١٩٢٥ واستمر القبض عليه لمدة سنة وخمسة أيام ثم أفرج عنه فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ على أثر الحكم له بالبراءة فى قضية اغتيال السردار وقد قوبل هذا الحكم يؤمئذ بنشوة سرور فى جميع أنحاء البلاد.

ومن المعروف أن سعد زغلول عارض فى ضم النقراشى إلى لجنة الوفد

المركزية التى تشكلت فى أبريل ١٩١٩ بينما كان سعد زغلول قد أعطاه تفويضا بأن يتولى اختيار أعضاء الوفد من قائمة تركها معه قبل نفيه إلى سيشل، وأن القصد من ذلك يرجع إلى أن سعد زغلول أراد أن يبعد الجهاز السرى للثورة عن الظهور، وأن يبقيه قوة خفية تعمل تحت الأرض مع زملائه الوفديين بحيث لا تصل إليها يد الانجليز وبقصد تعطيل قيام أى حكومة فى مصر لا تعترف بالوفد ولا تلتزم بسياسته، وما لبث سعد زغلول أن قرر ضم النقراشى إلى الوفد، ثم مرض سعد وتوفى بدون أن يشهد النقراشى جلسة الوفد برئاسته، وبعد وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ اختار زعماء الوفد مصطفى النحاس باشا خلفا له، وبعد اختيار النحاس رئيسا للوفد، ضُم النقراشى إلى أعضائه رسميا فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٧ وربما يرجع هذا الضم إلى كفاءة النقراشى وإخلاصه المشرف فى خدمة القضية المصرية، وعقب انضمامه للوفد المصرى رشح النقراشى نفسه عضوا للبرلمان عن دائر الجمرك بالاسكندرية، وما لبث أن تم اختياره عضوا للجنة المعارف، وظل يعمل فى البرلمان لخدمة القضية المصرية لمدة طويلة خلال دورات البرلمان التى عقدت فى الهيئة النيابية الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة وأخيرا التاسعة حتى وفاته، والحق يقال أنه ثبت تعاونه المطلق مع أعضاء البرلمان أثناء عمله عضوا بالبرلمان ووزيرا ثم رئيسا للوزارة الأولى والثانية، وكان عضوا بارزا يحترم الدستور، ويدافع عنه بكل ما أوتى من قوة، ولذلك فكان دائم الحضور لجميع الجلسات لمجلس النواب والشيوخ.

ولما تولى النحاس باشا تأليف وزارته الثانية فى أول يناير ١٩٣٠ عينه وزيرا للمواصلات فأحسن النهوض بأعبائها واكتسب احترام مرؤسيه فى فترة قصيرة، ثم تم تعيينه وزيرا للمواصلات مرة أخرى فى ٩ مايو ١٩٣٦

وأثبت من خلال تلك الوظيفة أنه وزير نشيط، ونظرا لخبرته بنواحى الإدارة المصرية فى مساوئها ومحاسنها قدم الكثير من العلاج الذى يتطلبه الجهاز الحكومى، ولا نبالغ إذا قلنا أن النقراشى استفاد خلال المدة التى عمل فيها وزيرا عدة فوائد هامة كان أبرزها تمرسه بالعمل السياسى بصفة عامة والعمل الجماهيرى بصفة خاصة، وظل متعاونا مع الوفد المصرى منذ انضمامه إليه، وكان أحد الأعمدة الرئيسية فى تنظيم صفوف الطلاب وكان يتحدث إليهم وينظمهم كما وضح السفير البريطانى مايلز لامبسون فى وثيقته بأنه كان المحرض الرئيسى للطلبة على إضرابهم فى سنة ١٩٢٢، ولم يكتف النقراشى بذلك، بل أخذ يعمل على تدبير الحركة والتنظيم فى العواصم والأقاليم بقصد تأييد الثقة بالنحاس باشا فى خطته السياسية لرئاسة الوفد، يضاف إلى ذلك أن علاقته بأم المصريين كانت علاقات حسنة ومتينة، وظل النقراشى مدافعا عن النادى السعدى وتجلي هذا الموقف عندما هاجمته النيابة ومعها قوة من البوليس فى ١١ يولية ١٩٢٩ وفتشته وأخذت نداء الوفد المصرى الذى أصدره للأمة بمناسبة مضي عام علي تعطيل الدستور، وازدادت علاقة النقراشى بحزب الوفد توطدا عندما تم اختياره أمينا للصندوق ثم سكرتيرا للوفد المصرى بالنيابة أثناء سفر مكرم عبيد إلي لندن لتنفيذ خطط الدعاية للقضية المصرية خاصة بعد تعطيل محمد محمود باشا للدستور، وظل النقراشى يعمل فى صفوف الوفد المصرى الذى قضي الجانب الأكبر من حياته العامة صديقا للنحاس مخلصا له، ثم ما نلبث ان نفاجأ بوقوع حدث هام فى أول أغسطس ١٩٣٧ بخروجه من وزارة النحاس الرابعة التى تشكلت فى أول أغسطس ١٩٣٧، تبع ذلك أن أدلى النقراشى ببيان سياسى هام ألقاه فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ بين فيه أسباب الخلاف بينه وبين النحاس، فطالب النقراشى بحل القمصان الزرقاء

والزعامة المقدسة والمحسوبية والاستثناءات وأخيرا وضح النزاع بسبب مشروع خزان أسوان، ومن خلال حديث النقراشى السياسى نستطيع أن نخرج بحقيقة مؤداها ان علاقة النقراشى بمصطفى النحاس لم تكن علاقة قائمة على الطاعة العمياء، بل كان النقراشى ذا شخصية وطنية يعمل بما يمليه عليه ضميره، غير عابىء بغضب أحد ما دام مقتنعا بأنه يعمل للصالح العام. ونتيجة لعدم حضور النقراشى جلسات الوفد قرر مصطفى النحاس فى ١٩٣٧/٩/١٣ فصله من الوفد وأقر هذا الفصل بقية أعضاء الوفد ما عدا الدكتور أحمد ماهر الذى أعلن بأنه سيشاوره فى كل أمور الوفد، وسيشركه فى كل ما يعرض على الوفد من قرارات.

وعلى أثر هذا الانفصال ألف النقراشى وزميله الدكتور أحمد ماهر بعد فصله من الوفد أيضا فى ٣ يناير ١٩٣٨ الهيئة السعدية، وتم اختيار النقراشى نائبا لها، ودعم النقراشى علاقته بالقصر وأحزاب الأقلية كحزب الأحرار الدستوريين، ونتيجة لهذا التدعيم اختاره محمد محمود وزيرا للداخلية فى وزارته التى تشكلت فى ٢٤ يونية ١٩٣٨ إلى ١٨ أغسطس ١٩٣٩، ثم أختاره على ماهر وزيرا للمعارف العمومية ثم وزيرا للداخلية فى وزارة حسن صبرى الأولى التى تشكلت فى ٢٧ يونية ١٩٤٠ - ولم يمكث طويلا فى هذا المنصب بسبب إدخال تعديلا وزاريا فى نفس الوزارة فتم تعيينه فى ٢ سبتمبر وزيرا للمالية، وقد استقال النقراشى من هذه الوزارة فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠، وهناك دافعان شجعا النقراشى على تقديم استقالته، وهما الدافع الأول: لقد نادى النقراشى وزملاؤه السعديون بضرورة إعلان مصر الحرب على دول المحور، لأنه بدخول إيطاليا الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ قد سقطت كل الموانع التى كانت تحول دون ذلك، وأن الامتناع عن ذلك يعد قرارا بأن انجلترا تحمى مصر، وأنها هى المسئولة عن

استقلالها، وهذا موقف تأباه دولة تحترم نفسها وتقدر كرامتها واستقلالها، أما الدافع الثانى: فقد رأى النقراشى أن إعلان مصر الحرب سوف يعطيها شخصيتها الدولية ويجعل لها رأيا فى مباحثات مؤتمر الصلح وتكون قد ظفرت بجلاء القوات الانجليزية بعد أن تكون هى التى دافعت عن استقلالها وسلامة أراضيها، ولكن حسن صبرى رئيس الوزراء آثر عدم إعلان مصر الحرب حتى ولو دخل الإيطاليون القاهرة، وأنه كان يستند فى ذلك على أن موقف مصر فى هذه الحرب موقف معاونة لانجلترا فقط فى حدود المعاهدة، ومن هنا رأى حسن صبرى التمسك بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب مهما كانت الاعتبارات، لذلك قدم النقراشى استقالته.

وعقب تقديم النقراشى استقالته فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ لم يشترك كوزير فى أى وزارة مصرية تشكلت بعد هذا التاريخ، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى عدم اتفاق كل الوزارات التى تشكلت فى خطتها السياسية بسبب دخول الحرب مع خطة النقراشى لذلك آثر الابتعاد عن كل الوزارت حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ عندما أقال الملك فاروق النحاس فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وتم اختيار الدكتور أحمد ماهر رئيسا للوزارة الجديدة فعين النقراشى وزيرا للخارجية، وعقب اغتيال الدكنور أحمد ماهر تولى النقراشى رئاسته وزارته الأولى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وقد ربط نفسه بالقصر وأحزاب الأقلية لمواجهة التيار الشعبى، وأن النقراشى كان يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب له تساعده على تنفيذ برنامجه فى الإصلاح الداخلى وفى المسألة الوطنية وقضية الاستقلال.

ومن الواضح أن النقراشى منذ البداية كان يتطلع إلى التوصل إلى حل وسط بين المطالب المصرية والمطالب البريطانية من خلال تسوية تلغى الحماية وجلاء الجنود البريطانيين عن الأراضى المصرية جلاءً تاما وناجزا

وتحقيق وحدة وادى النيل، فكان النقراشى أول مواطن مصرى حقيقى صار بالقضية المصرية وأعلن فى كل وثائقها الرسمية المطلبين المصريين وحدة وادى النيل والجلاء، فكانت أول وزارة سجلت ذلك فى وثائقها الرسمية وخرج بأسلوبه إلى حيز التنفيذ، حينما أرسل مذكرته فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ مطالب الشعب المصرى للسلطات البريطانية، ولكن خاب ظنه فجاء الرد البريطانى مخيبا للآمال المصرية ومؤكدا استمرار الاحتلال البريطانى، وعلى أثر هذا الرد قامت المظاهرات الطلابية التى أحرجت وزارته فقدم استقالته فى ١٥ فبراير ١٩٤٦.

أما عن الحياة الحزبية لمصر، فقد كان النقراشى حريصا على إقامة النظام الديمقراطى القائم على تعدد الأحزاب السياسية بشرط أن تكون منظمة بقوانين تلائم أوضاع المجتمع المصرى مع مراعاة العمل للصالح العام والبعد عن الاستكانة للزعماء، لذلك أثر تشكيل وزارته الأولى من حزب السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ثم أخير الكتلة الوفدية، ومن ثم فقد ساد رأيه أن تكون وزارته الثانية حزبية، وعلل ذلك بأن الوزارات الحزبية تنتج خيرا من الوزارات القومية، ولذلك فقد استبعد بعض الشخصيات المستقلة ذات الوزن ممن اشتركت فى وزارة اسماعيل صدقى لصفتها القومية، وحجته فى ذلك أن السر فى ضعف الوزارات الماضية أن المستقلين فيها ليس لهم رابطة تربطهم، ولكل واحد منهم حزب مستقل داخل الوزارة.

وإذا كانت الظروف السياسة القائمة فى مصر قد مكنت النقراشى من تناول قضية الاستقلال مرة أخرى حينما عهد إليه برئاسة الوزارة للمرة الثانية والأخيرة، حيث تسنى له الدخول فى جولة للمفاوضات مع بريطانيا وفاتح السفير البريطانى بالقاهرة سيررونالد كامبل بضرورة البحث عن

صيغة أخرى لبروتوكول صدقى - بيفن الخاص بالسودان ابتغاء الوصول إلى تسوية جديدة يراعى فيها تحقيق وجهات النظر المختلفة ومراضاة لعواطف الجماهير، ولكن بعد ما ظهرت له نوايا الإنجليز، ووجد أن هذا الطريق مسدود، وانه لن يحقق هدفه بالجلاء التام وتحقيق وحدة وادى النيل عن طريق المفاوضات.

لذلك أثر النقراشى عرض الأمر على مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير ١٩٤٧، وقرر المجلس عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وفى الواقع لقد كانت من أجل الأعمال التى قام بها النقراشى أثناء رئاسته للوزارة الثانية، حيث وقف أمام مجلس الأمن موقفا مشرفا، فقد خاصم بريطانيا على ملإ العالم فى أكبر الأماكن الدولية الرسمية واختصمها بقوة وشجاعة واستمر فى عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن عدة جلسات وانتهت فى سبتمبر ١٩٤٧ بعد فشل كل الجهود التى بذلها النقراشى فى دفاعه ووضوح كل حجته، إذ أعلن رئيس المجلس الرفيق جروميكو مندوب روسيا الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس.

وعاد النقراشى إلى مصر وأعلن خطته الجديدة لمعالجة المسألة المصرية بتجاهل الاحتلال البريطانى وتقوية الجيش والاهتمام بالبناء الداخلى لرفع شأن المجتمع المصرى، كما سعى إلى إبراز قيادة مصر السياسية للعالم العربى والاسلامى، فاهتم أثناء توليه منصب الوزارة بالقضايا العربية ومن بينها قضيتا فلسطين والسودان. وفى عام ١٩٤٨ كثرت الاغتيالات السياسية ففى ٢٢ مارس ١٩٤٨ قتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر الذى حكم بإدانة بعض أعضاء الاخوان المسلمين، وتوالت الأحداث بعد ذلك سراعا مما أدى إلى تأزم العلاقات بين النقراشى والاخوان،

وخاف النقراشى من تزايد قوة الاخوان فى الحياة السياسية واقتنع بأن حوادث الاغتيالات والقنابل والمتفجرات يرتكبها شباب من المنتمين لجماعة الاخوان وقد بلغ اقتناعه إلى حد اليقين فأصدر قراره فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الاخوان المسلمين، ومصادرة أموالها واجتماعاتها، وكانت نتيجة إصداره لهذا القرار أن تم اغتياله بعد عشرين يوما على يد أحد أعضاء شعبة الاخوان المسلمين.

حقيقة أن النقراشى عرف بالنزاهة والاستقامة، وكان أقل رؤساء الوزارات زوارا، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أنه لم يقبل الوساطات لشدته وحنكته السياسية، وكانت معظم مواقف النقراشى السياسية تتصف بالوطنية الصالحة الحقة لخدمة بلاده.

ونستطيع القول بأن حياة النقراشى السياسية انقسمت إلى أربع مراحل مختلفة التمييز من ناحية أثرها السياسى وطبيعة دوره فى كل منها:

المرحلة الأولى: فقد بدأت هذه المرحلة عندما بدأ نشاطه السياسى فى أحداث ثورة ١٩١٩ واشترك فى الحركة الوطنية للاستقلال وانتهت هذه المرحلة فى أغسطس ١٩٣٧ بخروجه من وزارة النحاس، ثم استقالته من حزب الوفد فى ١٩٣٧/٩/١٣ وتعتبر هذه المرحلة البداية الحقيقية لنشاطه السياسى العام ومشاركته فى الحياة السياسية المصرية بصورة مضيئة كما وضحنا.

المرحلة الثانية: وهى الفترة التى بدأت منذ فصله من حزب الوفد المصرى حتى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ وتعتبر هذه المرحلة من وجهة نظرنا – أقل نشاطا له فى الحياة السياسية من الفترة الأولى.

المرحلة الثالثة: وهذه المرحلة تبدأ منذ استقالته من وزارة حسن صبرى

فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وتعتبر هذه المرحلة من أضعف مراحل حياته السياسية بصفة خاصة، وفى حياة البلاد بصفة عامة، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى عدم اشتراكه فى وزارة حسين سرى الأولى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يولية ١٩٤١، ولا فى وزارة حسين سرى الثانية فى ٣١ يولية ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢، أيضا لم يشترك فى وزارة مصطفى النحاس الخامسة والسادسة من ٤ فبراير ١٩٤٢ حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، كما أننا نقرر أسباب ضعف هذه المرحلة من حياة النقراشى السياسية إلى عدم اشتراكه فى انتخابات الهيئة النيابية الثامنة عن دائرة الجمرك فى وزارة مصطفى النحاس الخامسة، بل ذكر اسم عبد الفتاح الطويل الذى فاز بالترشيح فى ١٧ مارس ١٩٤٢.

المرحلة الرابعة: وهى التى تبدأ من ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حتى اغتياله فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، وتعتبر هذه المرحلة أكثر أهمية فى حياة النقراشى كسياسى، حيث بلغ قمة ذروته السياسية، حيث احتوت هذه المرحلة معظم اسهاماته فى الحياة السياسية المصرية.

فى النهاية نستطيع القول، بأن حزب الهيئة السعدية أصبح ضعيفا بعد اغتيال النقراشى، والسبب فى ذلك يرجع إلى عدم تأييد الشعب له، مما دفع الملك إلى التخلى عن الحزب السعدى والتحول عن نصرته، ومما يؤكد لدينا هذا القول بأن أثر هذا التخلى ظهر واضحا عندما تشكلت وزارة حسين سرى الثالثة فى ٢٥ يوليو - ٣ نوفمبر ١٩٤٩، فلم يشترك فى الوزارة إلا أربعةمن السعديين فقط(١)، وعندما تشكلت وزارة حسين سرى الرابعة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ - ١٢ يناير ١٩٥٠كانت خالية من السعديين(٢)، ثم جاءت انتخابات يناير ١٩٥٠ تقييما عمليا لشعبية الحزب السعدى بما حصل عليه من رصيد ضئيل من مقاعد مجلس النواب إذ حصل عل ٢٨ مقعدا فقط(٣).

هوامش الخاتمة

(١) هم : الأستاذ على أيوب وزير الشؤن الاجتماعية والدكتور نجيب أسكندر باشا وزير الصحة العمومية وأحمد مرسى بدر بك وزير المعارف العمومية ومحمود غالب باشا وزير دولة – لمزيد من التفاصيل راجع : الوقائع المصرية : عدد ٩٧ فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ أمر رقم ٦٣

(٢) الوقائع المصرية : عدد ١٤٠ فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ أمر رقم ٦٤

(٣) الأساس : عدد ٨٠٥ فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ص١ النتائج النهائية للدوائر الانتخابية، حيث حصل حزب الوفد على ٢٢٦ مقعدا، وحزب الدستوريين على ٢٦ مقعد والمستقلون ٣٢، والوطنيون ٦، والحزب الاشتراكى والحزب الاشتراكى أو حزب الهيئة ٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد النواب البالغة ٣١٩ .

الملاحق

ملحق رقم ١ (أ)

بيانات حررها النقراشى عند تعيينه مدرسا بمدرسة رأس التين بالاسكندرية★

اسم الموظف: محمود فهمى النقراشى أفندى.

الوظيفة التى عين فيها: مدرس رياضيات.

الشهادات الدراسية والدبلومات الحاصل عليها والجهات الحاصل عليها منها وتاريخ حصوله عليها : الشهادة الابتدائية سنة ١٩٠٣، الشهادة الثانوية سنة ١٩٠٦ وشهادة بورد أوف من جامعة لوندرة سنة ١٩٠٩.

ديانته: مسلم.

جنسيته: مصرى.

الدولة التابع لها: الحكومة المحلية.

محل الميلاد: اسكندرية.

تاريخ ميلاده: ٢٦ أبريل ١٨٨٨.

تحريرا فى ١٩ رمضان سنة ١٣٢٧ هـ ـ ٣ أكتوبر ١٩٠٩.

توقيع

محمود فهمي النقراشي

★ دار المحفوظات العمومية بالقلعة، ملف خدمة باسم حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى، محفظة ٥٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣.

ملحق رقم ١ (ب)★

نظارة المعارف العمومية | بشأن: طلب البحث والافادة عن تاريخ مولد
إدارة المستخدمين والحسابات | محمود فهمى النقراشى أفندى المدرس بمدرسة رأس التين بالاسكندرية

قلم المستخدمين

تحريرا بالقاهرة ٢٠ فبراير ١٩١٣

محافظ الاسكندرية سعاد تلو أفندى

الرجا التنبيه والبحث والافادة عن تاريخ مولد محمود فهمى النقراشى أفندى المدرس بمدرسة رأس التين بملاحظة البيانات المذكورة بشهادة التطعيم المرافقة بهذا وإعادتها لنا.

قلم الصحة | وكيل المعارف

ختم

جناب المحترم مدير مجلس بلدى اسكندرية

نرجو بعد العلم بما ورد فى مكاتبة نظارة المعارف العمومية بعالية التنبيه بالكشف عن تاريخ ميلاد محمود النقراشى وإفادتنا مع إعادة الأوراق جميعها.

تحريرا فى ٢٣ فبراير ١٩١٣ | توقيع

★ المصدر السابق.

ملحق رقم ١ جـ ★

الدفتر خانة البلدية

قسم أول

كشف من دفتر مواليد قسم أول بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٨ فوجد اسم (محمود بن على أفندى النقراشى) وارد القيد بالتاريخ المذكور نمرة ٧٧١ وجه ٣١ جزء ١١٥ بداره جهة الشمرلى، اسم الأم حنيفة اسم الداية زينب النقراشية، صناعة الوالد كاتب بالبوستة، ومذكور تجاه التطعيم أنه مطعم نمرة ١١٠٤.

وبخصوص ماهية هذه النمرة على دفتر المتطعمين فوجد اسم الافندى المذكور وارد القيد بتاريخ ١٦ يوليو ١٨٨٨ وجه ٢٧ جزء ١١٦، وتجاه الميلاد وجد أنه مولود بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٨٨ نمرة ٧٧١ بداره شياخة الشمرلى ولم يوجد بيانات حذف وتوضيح وللمعلومية.

تحريرا فى ٢٦ فبراير ١٩١٣.

أمين الدفتر خانة البلدية

توقيع

★ نفس المصدر السابق.

ملحق رقم ١ د ★

المجلس البلدى بالاسكندرية بخصوص: تاريخ ميلاده واسم محمود
قسم الإدارة الصحية أفندى فهمى النقراشى.

نمرة ١٩

اسكندرية محافظى سعاد تلو أفندم حضرتلى

ردا على مكاتبة المحافظة نمرة ٩١ داخلية الواردة شرحا على إفادة نظارة المعارف. نمرة ٣٢ مرفوعة، نفيد سعادتكم أنه وجد اسم محمود بن على أفندى النقراشى وارد قيد مواليد قسم أول الثغر بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٨ نمرة ٧٧١ ووارد أيضا اسمه ضمن متطعمين القسم المذكور بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٨٨٨ (وليس يونيو الموضح فى الشهادة والعائد طيه) نمرة ١١٠٤ كما يروى من البيان المعطى من أمين دفتر خانة البلدية على مكاتبة المحافظة إحدى الورقتين مرفوقة ولزوم تحريره لسعادتكم للإحاطة بذلك أفندم.

تحريرا فى ٥ مارس ١٩١٢

المدير العام

ختم

★ نفسه

ملحق رقم ١ هـ★

شهادة تطعيم الجدرى

نظارة الداخلية

مصلحة الصحة العمومية

قسم أو حارة : الشمرلى مدينة الاسكندرية

اسم الطفل المسمى: محمود بن على أفندى النقراشى

المولود فى : الاسكندرية

تاريخ ولادته: ٢٦ أبريل ١٨٨٨

المقيدة بدفتر المواليد : ٧٧١

تاريخ التطعيم: ١٦ يونية ١٨٨٨

تاريخ المناظرة : ٢٣ ف.

حكيم جراح عملية الجدرى

توقيع

★ نفس المصدر السابق

ملحق رقم ٢ أ ★

الحكومة المصرية الخديوية

نظارة المعارف العمومية

شهادة الدراسة الابتدائية

تشهد نظارة المعارف العمومية أن محمود فهمى النقراشى بن على أفندى النقراشى المولود بالاسكندرية فى سنة ١٨٨٨ ميلادية قد مضى امتحان شهادة الدراسة الابتدائية فى شهر يونية سنة ١٩٠٣ وكان ترتيبه فى جدول الامتحان بالقسم الثانى السابع مكرر بالنسبة لناجى هذا القسم البالغ عددهم خمسمائة وسبعة وخمسين / أما مجموع الناجحين فى هذا الامتحان فستمائة وأربعة عشر وترتيبه فيه الرابع والستون مكررا.

تحريرا بالقاهرة فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٢١هـ، ٣٠ يولية ١٩٠٣م.

★ نفس المصدر السابق

ملحق رقم ٢ ب★

الحكومة المصرية الخديوية

نظارة المعارف العمومية

شهادة الدراسة الثانوية

قسم الأدبيات

تشهد نظارة المعارف العمومية أن محمود فهمى النقراشى بن أفندى النقراشى المولود فى الاسكندرية فى سنة ١٨٨٨ ميلادية قضى امتحان شهادة الدراسة الثانوية فى شهر مايو سنة ١٩٠٦ وكان ترتيبه فى جدول الامتحان الثانى عشر بالنسبة للناجحين البالغ عددهم مائتين وسبعة وخمسين لقسم الأدبيات.

تحريرا بالقاهرة فى ٢١ ربيع الثانى ١٣٢٤ هـ و ١٣ يونية سنة ١٩٠٦.

★ نفس المصدر السابق.

ملحق رقم ٢ (جـ)

* copy

TEACHING DIPLOMA

for

Foreing and Colonial Students.

This is to Certify

That Mahmoud Fahmy Nokrashy was a student at the Notting ham Day Training College for two year from 1907 to 1909 and that in 1909 he passed. examination Conducted by the Board of Education in the following subjects:

Reading and Repetition

- Drawing

- Principles of Teaching

- English Language, Literature, and Compasition

- Elementary Mathematics

Board of Education, (Signed): Walter Runciman

London President

(signed): Robert L. Morant,
Secretaty

Date: 25 th october, 1909

I have Compared the above with original and hereby certify that the above is a true copy.

Director of Europen office:

★ نفس المصدر السابق.

مصلحة الضرائب ملحق رقم ٣ (نموذج رقم ٢ ز.ت.ب)

قسم ضريبة التركات

شهادة

إدارة ضرائب تركات القاهرة

مأمورية مصر الجديدة

برسوم الأيلولة المستحقة وما دفع منها

(التسديد بالكامل)

يشهد مأمور ضرائب تركات مصر الجديدة بأن نصيب { [illegible] (زوجة) / [illegible] (ابن) / [illegible] (بنت) } فى تركة المرحوم [illegible]

المتوفى بتاريخ ٨/١٢/سنة ١٩٤٨ بجهة مصر الجديدة شارع [illegible] رقم ٩

بمدينة القاهرة وقد قدرته مصلحة الضرائب بما قيمته ٢٤٨ [illegible] (يكتب بالحروف)

تستحق عليه رسوم أيلولة مقدارها [illegible] (يكتب بالحروف)

وقد سددها بأكملها بتاريخ ٥/٦/سنة ١٩٤٩

وهذه شهادة بذلك ،،

مأمور الضرائب

[signature]

تحريرا فى ١١/٧/سنة ١٩٤٩

[illegible]

٥٦٠/١٢٨ [illegible]

٤٥٤،٢١٠ [illegible] ٢١١٢ [illegible] من مأمورية الضرائب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ١٥٠ × ٢٨ [illegible]

رئيس

تركات القاهرة

١٩٤٩/٧/١١

تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على :

"يجب على كل من يشترى عقارا أو أى حق آخر من الحقوق العينية آيلا الى البائع من تركة أو من وصية ولم يكن قد مضى على وفاة المورث أو الموصى أكثر من عشر سنوات وأن يتثبت قبل التعاقد من الوفاء بالرسوم المطلوبة للحكومة وإلا كان مسئولا بالتضامن مع الوارث البائع عن وفاء الرسوم المتأخرة ، وكل من يشترى منقولات مع علمه بعدم وفاء رسوم الأيلولة يكون مسئولا بالتضامن عن دفعها مع الوارث البائع".

وتنص المادة ٤٧ من ذلك القانون على :

"محظور على موثقى العقود الرسمية وكتاب المحاكم والموظفين والمأمورين العموميين الذين تخولهم صفتهم تحرير أو تلقى العقود أو المحررات سواء أكانت رسمية أم عرفية أو القيام بإجراءات التسجيل والقيد والتأشير والشطب وغيرها أن يقوموا بأى عمل مما يدخل فى اختصاصهم متعلق بأى بيع أو تصرف موضوعه أعيان أو حقوق آلت الى أصحابها بطريق الميراث أو بطريق الوصية أو الاستحقاق فى وقف قبل أن تقدم لهم الشهادة المنصوص عليها فى المادة السابقة وعليهم أن يثبتوا فى العقود ما هو مدون فيها خاصا برسم الأيلولة".

ملحق رقم ٤

الرتب والنياشين التي حصل عليها النقراشي خلال حياته الوظيفية والسياسية

م	التاريخ والسنة	الرتبة أو النيشان	ملاحظات
١	١٩٠٩/٩/٢٦	أفندى	بداية عمله بوظيفة مدرس رياضيات
٢	١٩٣٠	الوشاح الأكبر من نيشان التاج	كان يعمل وزيرا للمواصلات للمرة الأولى
٣	١٩٣٦/٥/١٩	الباشوية والوشاح الأكبر من	كان يعمل وزيرا
٤	١٩٣٨	نيشان النيل	للمواصلات للمرة الثانية
٥	٢٤فبراير ١٩٤٥	الوشاح الأكبر من نيشان همايون الرئاسة وأصبح يلقب بلقب حضرة صاحب الدولة.	كان يعمل وزيرا للداخلية كان يرأس الوزارة الأولى
٦	١١ فبراير ١٩٤٦	الوشاح الأكبر من نيشان محمد على	" " " " "

ملحـــــق رقـم ٥

القرار الصادر من لجنة الموظفين يوم الخميس ٩ رجب سنة ١٣٣٧ (١٠ ابريل سنة ١٩١٩)

الإضراب عن العمل من يوم السبت ١٢ منه إلا إذا أجيبت المطالب الآتية :

١ – تصرح الحكومة بصفة رسمية بصحة توكيل وفد سعد زغلول باشا عن الأمة في مطالبها أمام مؤتمر السلام .

٢ – تصرح الحكومة بصفة رسمية أيضا بأن تشكيل الوزارة لا يستفاد منه قبول الحماية وأن حالة مصر بعد زوال السيادة التركية عنها معلق البت فيها على قرار مؤتمر السلام .

٣ – رفع الأحكام العرفية وسحب الجنود المسلحة من الشوارع بجميع المدن والبنادر والقرى وتفويض الأمن والنظام الى البوليس المصري .

يستثنى من الإضراب – مكتب مجلس الوزراء لمدة اسبوع ، رجال البوليس ، السجانون الموكلون بحراسة المسجونين – أطباء الحكومة ومن يرى حضرات الأطباء أنهم لازمون لهم .

ملحـــــق رقم ٦

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

نتشرف بأن نرفع لدولتكم القرار الآتي :

اجتمعت بوزارة الحقانية الساعة ١٢ ظهر يوم الاحد ١٣ ابريل سنة ١٩١٩ لجنة مندوبي وزارات الحكومة ومصالحها وبعد احضار أربعة وخمسون مندوبا حضر منهم خمسون للنظر في موقف الموظفين امام اعلان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المؤرخ في ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ وهو الذي نشر بالعدد رقم ١٢٧٧٥ من جريدة الاهرام الصادر في ١٣ منه وبعد المناقشة تقرر باجماع الآراء استمرار الموظفين في اضرابهم حتى تجاب اجابة صريحة الطلبات الثلاثة المبينة بالقرار الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٩١٩ والمبلغ لرياسة مجلس الوزراء في اليوم عينه .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

١٢ رجب سنة ١٣٣٧ – ١٣ ابريل سنة ١٩١٩

[illegible]

ملحق رقم ٧

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

نتشرف بأن نرفع لدولتكم ما يأتي :

اجتمعت بوزارة الحقانية الساعة ٤ بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٥ ابريل سنة ١٩١٩م لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها وعدد اعضائها ٥٧ مندوباً حضر منهم ٥٤ .

وبعد النظر في الاعمال التي حدثت الجلسة من اجلها وهي الاطلاع على اعلان دولة رئيس الوزراء المؤرخ في ١٥ ابريل سنة ١٩١٩م المنشور بالعدد ١٢٧٧٧ من جريدة الاهرام وبعد المناقشة تقرر :

أولاً بالاجماع

الاحتجاج على تهديد الحكومة للموظفين بالقاء أي مسئولية عليهم لعدم اضرابهم نتيجة لامتناعهم عن اداء اعمالهم بعد ان انقضى هو من استعدادهم من مندوبيهم على الاعتراف صريحاً بأن الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا نائب عن الامة وبأن الوزارة شكلت لتدبير شؤون البلاد حتى تحل المسألة المصرية التي يرجع البت فيها الى مؤتمر السلام .

ثانياً باجماع الآراء الا صوتاً واحداً

الاستمرار على الاضراب عن العمل طبقاً للقرار السابق

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٥ ابريل سنة ١٩١٩م

وزارة الحربيـــة

عبد الباقي صالح — وكيل ادارة

محمود عباس — وكيل ادارة

احمد حسين — كاتب

وزارة الزراعـــة

عباس حمدي — مدير قسم الادارة والحسابات

عبد الحميد فتحي — مدير التعليم الزراعي

ابراهيم رمزي — مترجم فني

وزارة الخارجيـــة

اسماعيل نيازي — وكيل ادارة

حبيب جريس — رئيس قلم

وزارة الداخليـــة

[illegible] — مفتش بالامن العام

محمود زكي — مفتش بالامن العام

علي زكي العرابي — مدير ادارة البوليس

محمد فهمي حسين — وكيل محافظة مصر

محمد زكي طلحة — [illegible] الامن العام

محمود وصفي — وكيل التعليم [illegible]

احمد فريد — رئيس ادارة مصلحة السجون

مصلحة الصحة

الدكتور نجيب اسكندر — بكتريولوجي محافظة مصر

وهبه شحاتة — بمصلحة الصحة

وزارة المعارف العمومية

علي عمر — مفتش

احمد فريد — رئيس قسم الترجمة

محمود فهمي النقراشي — ناظر المدرسة الاولية الراقية

ابراهيم الفقي — وكيل [illegible] التعليم الفني

حسين [illegible] — قسم الامتحانات

الاوقاف

خليل ابراهيم — نائب قسم القضايا

احمد كامل — سكرتير قسم القضايا

ملحـــــــق رقم ٨

ياصاحب العظمة

يتشرف الموقعون على هذا بأن يرفعوا الى سدتكم العالية انهم بتاريخ اوائل ابريل ١٩١٩م قدموا الى فخامتكم كتاباً يتضمن ان الموظفين في وزارات الحكومة ومصالحها سيضربون عن اعمالهم لمدة ثلاثة ايام اعلاناً لاشتراكهم مع باقي طبقات الأمة في طلب استقلال مصر ونفياً لما يؤخذ من تصريح اللورد كرزون لمجلس اللوردات بلوندره من ان الموظفين راضون بحالة مصر السياسية الحاضرة .

أعقب ذلك بلاغ الجنرال اللنبي الصادر بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩١٩م وقد اعلن فيه انه بالاتفاق مع عظمتكم رفع الحجر عن المصريين بالسفر وبالافراج عن المعتقلين وهم سعد زغلول باشا ورفاقه وما كاد هذا الخبر يذاع في العاصمة حتى احتشدت الجماهير واجتمعت الألوف المؤلفة من جميع الطبقات معلنة سرورها بكافة الطرق بوجه كامل حتى لم يبق ساكن فيها لم يشهد منظر هذه المظاهرات الآخذ بالقلوب والدال على الشعور الوطني الخالص من جميع اصناف الامة رجالاً ونساءً ومن ارقى طبقاتها الى ادناها وانتهت هذه المظاهرات بالكلمة تمر في اثناء سيرها بمنزل رئيس الوفد هاتفين له وللوفد المصري ومظهرين شعورهم الذي كانوا يسجلونه بالتوقيع على دفاتر خاصة بمنزل رئيس الوفد وشمل الفرح جميع سكان القطر المصري في سائر انحائه وكان ذلك اجماعاً جديداً من الامة بالكلمة على ان الوفد المصري الذي يرأسه سعد باشا زغلول هو النائب عنها في المطالبة باستقلالها امام مؤتمر السلام .

اجمعت الأمة على ان زمام الأمور في هذه الظروف يجب ان يسلم لوزارة حائزة لثقة الامة عاملة على تحقيق مطالبها فرفعت لعظمتكم خطاباً موقعاً عليه من نواب واعيان وموظفين صرحوا فيه بان حل الأزمة التي تمر فيها مصر حلاً موقتاً حتى يبت مؤتمر السلام في مصيرها يتوقف على تأليف وزارة تأخذ على نفسها الاشتراك مع الامة في العمل على تحقيق استقلال مصر التام وانه لا يستطيع وزارة ان تأخذ على عاتقها هذه المسئولية وان تحصل على ثقة الامة ورضاها الا اذا كان كل فرد فيها حائزاً لثقة المصريين الثقة التامة وانه يكمل سرور الامة اذا كان بين اعضاء هذه الوزارة وزير للخارجية .

وكان الرأي العام مجمعاً على ان منهج الوزارة في هذه الازمة لا يمكن ان يقوم على غير الاساس المتقدم ولكن الوزارة عقب تأليفها اكتفت في بيانها السياسي بالخطاب الذي رفعه رئيسها الى عظمتكم وبحديث مع مكاتب احدى الجرائد المحلية وليس في هذا البيان ما يجلو المسائل الحيوية المتعلقة بمستقبل البلاد وعلى الاخص بموقف الحكومة ازاء الوفد المصري الذي الف برئاسة سعد زغلول باشا للنيابة عن الامة في المطالبة باستقلالها امام مؤتمر السلام استقلالاً تاماً .

ونظراً لما ظهر من كثرة المساعي المبذولة في مصر وفي الخارج لافساد الامر على الوفد المصري وعرقلة مساعيه ومنازعته بعض حقوقه في صفة النيابة عن الامة المصرية ولضرورة الاطمئنان على ان البت في المسألة المصرية لا يكون الا في مؤتمر السلام بعد سماع الوفد المصري وحتى لا تتخذ عودة الوزارة الرشدية الى تولي الاحكام من غير شرط ولا تحفظ دليلاً على قبول الحماية وللكثرة ما اذيع من دعاء الوزراء من المصريين وما حل بهم من صنوف الاعتداء تحت الاحكام العرفية اجتمع بوزارة الحقانية مندوبو الموظفين في وزارات الحكومة ومصالحها وقرروا ان خطورة الحال تقضي عليهم بالامتناع عن اعمالهم الى ان يصدر البيان الصريح المطلوب عن الاوجه الحيوية الثلاثة الآتية وهي :

أولاً – تصرح الحكومة المصرية بصفة رسمية بأنها تعترف بصحة توكيل وفد سعد زغلول باشا عن الأمة المصرية في مطالبها أمام مؤتمر الصلح .

ثانياً – تصرح الحكومة المصرية بصفة رسمية أيضاً بأن تشكيل الوزارة الحالية لا يعد اعترافاً بالحماية على مصر بعد زوال السيادة التركية عنها وموقوف البت فيه على قرار مؤتمر السلام .

ثالثاً – إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع في المدن والبنادر والقرى وتفويض أمر حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصري .

فلما عرض قرارهم هذا على الوزارة اتفقوا بعد البحث الدقيق والمناقشة مع من استحضروهم من الأعضاء المندوبين على إصدار إعلان ينشر في الجريدة الرسمية ويصرح فيه بأن الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا نائب عن الأمة وأن المسألة المصرية يرجع البت فيها إلى مؤتمر السلام ولكن السلطة البريطانية منعت الوزارة من إصدار ذلك الإعلان فنشرت إعلاناً آخر ليس فيه شيء يطمأن له .

وبما أن المطالب الثلاثة المتقدم ذكرها مؤيدة للأماني القومية التي امتنع الموظفون عن أعمالهم من قبل إلا من رغبتهم في تحقيقها فلذلك لم ير الموظفون بداً من استمرار الامتناع عن أعمالهم إلى أن تجاب هذه المطالب التي هم مشاركون للأمة فيها .

وإنا نرفع لمقام فخامتكم السامي آيات الإجلال والولاء ـ

١٤ رجب سنة ١٣٣٧ – ١٥ ابريل سنة ١٩١٩

عن وزارة الحربية

محمود عباس – وكيل إدارة

عبد الباقي صبح – وكيل إدارة

أحمد حسين – كاتب بالوزارة

عن وزارة الداخلية

علي زكي العرابي – مدرس بمدرسة البوليس

محمود زكي – مفتش بالأمن العام

محمود حسين – مفتش بالأمن العام

محمد شكري طلحة – كاتب بإدارة الأمن العام

محمد فهمي حسين – وكيل محافظة مصر

عن وزارة الحقانية

أحمد شرف الدين – وكيل إدارة المحاكم الأهلية

محمد عاطف بركات – ناظر مدرسة القضاء الشرعي

محمد حلمي عيسى – مدير إدارة المحاكم الأهلية

محمد لبيب عطية – سكرتير عام النيابات الأهلية

محمد زكي الإبراشي – وكيل نيابة نيابة الاستئناف

محمد عبد الهادي الجندي – قاضي بالمحاكم الأهلية

سلامة ميخائيل – القاضي

علي ماهر – مدير إدارة المجالس الحسبية

حسن نشأت – مدرس بمدرسة الحقوق

عن وزارة الأشغال

محمود سامي – سكرتير عام الوزارة

أحمد مختار بخيت – مندوب قسم القضايا

أحمد فهمي – وكيل إدارة

حسين سري – مندوب الري

مصطفى منير – مندوب التعليم

وهيب ميخا – بمصلحة المباني

عن وزارة المعارف

علي عمر – مفتش

أحمد فريد – رئيس قلم الترجمة

محمود فهمي النقراشي – ناظر المدرسة الأولية الراقية

أبو الفتح الفقي – وكيل قلم الترجمة بإدارة التعليم الفني

حسين فتوح – بقسم الأدبخانات

عن وزارة الأوقاف

عن وزارة الزراعة

ملحـــــق رقم ٩

محضر

الجلسة المنعقدة بالجامع الأزهر الشريف يوم الأربعاء ١٦ ابريل سنة ١٩١٩

في الساعة العاشرة من صباح الأربعاء ١٦ ابريل سنة ١٩١٩ اجتمع تحت رئاسة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية حضرات العلماء والرؤساء الروحيون وبينهم مندوبون من قبل حضرة البابا بطريرك الأقباط الأرثوذكس ومندوب من قبل بطريرك طائفة الكاثوليك والأعيان ومن بينهم أعضاء الهيئات النيابية والمحامون والأطباء والمهندسون وأهل الخبرة والتجار والعمال الذين يتألف منهم كل ذي [illegible] وعددهم لا يقل عن خمسة وعشرين ألفاً.

وبعد أن افتتحت الجلسة بتلاوة القرآن الشريف تناقش الحاضرون في حالة مصر الحاضرة وما يجب لحصولهم على مطالبهم القومية الحقة التي هي الاستقلال التام ثم تليت مطالب الموظفين ومنشور حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء المؤرخ ١٥ أبريل سنة ١٩١٩ المنشور بالعدد ١٢٧٧٧ من جريدة الأهرام وقرار الموظفين الصادر بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩١٩.

وبعد ذلك

قرر المجتمعون بالإجماع القرار الآتي :

الأمة المصرية الممثلة في جميع من العلماء ورؤساء الأديان والنواب والمفكرين والمحامين والأطباء والتجار والعمال بالجامع الأزهر الشريف تقدر عمل الموظفين في سبيل استقلال بلادهم حق قدره وتشاركهم في جميع مطالبهم وتؤيدها جملة وتفصيلاً وتلقي كل مسئولية تنتج من رفض طلباتهم على الحكومة وتعلن أن الوفد الذي سافر برئاسة سعد زغلول باشا لطلب استقلال البلاد التام يمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً وتعتبر الوزراء مسئولين أمام الأمة إذا قصروا في إعلان هذه الحقيقة بصفة صريحة رسمية وترجو حضرات قناصل الدول أن يبلغوا هذا لحكوماتهم خدمة للحقيقة والإنسانية.

وقد وقع على هذا القرار كثير من الحاضرين

رئيس الاجتماع
محمد بخيت

السكرتير
محمد كامل الطنبشاوي
أحمد علي [illegible]

وقرر انتداب المجتمعين لرفع هذا القرار إلى حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء : محمد بخيت ، [illegible] ، عبد الحميد [illegible] ، [illegible] ، محمد كامل [illegible] ، [illegible] ، [illegible] محمود ، [illegible] ، محمد [illegible] ، الدكتور محمد [illegible] ، الدكتور محمد [illegible] ، [illegible] ، محمود [illegible] ، عبد الفتاح اللوزي ، محمد [illegible].

ملحق رقم (١٠)

جدول يبين نسبة حضور النقراشى جلسات مجلس النواب الهيئة النيابية الثالثة خلال دور الانعقاد العادى الأول من الجلسة الخامسة والأربعين إلى الجلسة التاسعة والخمسين (١/٩/١٩٢٦ - ٢ سبتمبر ١٩٢٦).

الجلسة	تاريخ الانعقاد	حضور	غياب	اعتذار	ملاحظات
الخامسة والأربعين	أول سبتمبر١٩٢٦	حضر	—	—	نسبة الحضور ١٠٠٪
السادسة والأربعين	١٩٢٦/٩/٢	حضر	—	—	
السابعة والأربعين	١٩٢٦/٩/٤	حضر	—	—	
الثامنة والأربعين	١٩٢٦/٩/٥	حضر	—	—	
التاسعة والأربعين	١٩٢٦/٩/٦	حضر	—	—	
الخمسين	١٩٢٦/٩/٧	حضر	—	—	
الحادية والخمسين	١٩٢٦/٩/٨	حضر	—	—	
الثانية والخمسين	١٩٢٦/٩/٩	حضر	—	—	
الثالثة والخمسين	١٩٢٦/٩/١١	حضر	—	—	
الرابعة والخمسين	١٩٢٦/٩/١٢	حضر	—	—	
الخامسة والخمسين	١٩٢٦/٩/١٣	حضر	—	—	
السادسة والخمسين	١٩٢٦/٩/١٤	حضر	—	—	
السابعة والخمسين	١٩٢٦/٩/١٥	حضر	—	—	
الثامنة والخمسين	١٩٢٦/٩/١٦	حضر	—	—	
التاسعة والخمسين	١٩٢٦/٩/٢٠	حضر	—	—	

★ الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الأول من ١ يونية ١٩٢٦ حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦، المطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٩٢٦.

ملحق رقم : (١١)

جدول يبين نسبة حضور النقراشى جلسات مجلس النواب للهيئة النيابية السابعة خلال دور الانعقاد العادى الرابع — المجد الأول من الجلسة الأولى إلى الجلسة الثلاثين (١٤ نوفمبر ١٩٤٠–١٤ أبريل ١٩٤١) وهو فى المعارضة ★

الجلسة	تاريخ الانعقاد	حضور	غياب	اعتذار	الجملة	تاريخ الانعقاد	حضور	غياب	اعتذار	ملاحظات
الأولى	١٨نوفمبر ١٩٤٠	حضر	—	—	السادسة عشرة	١٩ فبراير ١٩٤١	حضر	—	—	
الثانية	١٨نوفمبر ١٩٤٠	حضر	—	—	السابعة عشرة	٢٤ فبراير ١٩٤١	حضر	—	—	
الثالثة	١٩ نوفمبر ١٩٤٠	حضر	—	—	الثامنة عشرة	٣ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
الرابعة	٢٥ نوفمبر ١٩٤٠	حضر	—	—	التاسعة عشرة	٤ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
الخامسة	٢ ديسمبر ١٩٤٠	حضر	—	—	العشرين	٥ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
السادسة	١٦ ديسمبر ١٩٤٠	حضر	—	—	العادية والعشرين	٦ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
السابعة	٢٣ ديسمبر ١٩٤٠	حضر	—	—	الثانية والشعرين	١٢ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
الثامنة	١٤ يناير ١٩٤١	حضر	—	—	الثالثة والعشرين	١٧ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
التاسعة	١٥ يناير ١٩٤١	حضر	—	—	الرابعة والعشرين	١٨ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
العاشرة	٢٠ يناير ١٩٤١	حضر	—	—	الخامسة والعشرين	٢٥ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
الحادية عشرة	٢١ يناير ١٩٤١	حضر	—	—	السادسة والعشرين	٣١ مارس ١٩٤١	حضر	—	—	
الثانية عشرة	٣ فبراير ١٩٤١	حضر	—	—	السابعة والعشرين	أول ابريل ١٩٤١	حضر	—	—	
الثالثة عشر	٤ فبراير ١٩٤١	حضر	—	—	الثامنة والعشرين	٧ ابريل ١٩٤١	حضر	—	—	
الرابعة عشرة	١٧ فبراير ٤١	حضر	—	—	التاسعة والعشرين	٨ ابريل ٤١	حضر	—	—	
الخامسة عشرة	١٨ فبراير ٤١	حضر	—	—	الثلاثين	١٤ ابريل ٤١	حضر	—	—	نسبة الحضور ١٠٠٪

★ الدولة المصرية : مجلس النواب الهيئة النيابية السابعة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الرابع، المجلد الأول من ١٤ نوفمبر ١٩٤٠–١٤ أبريل ١٩٤١ ص٧–٨٣٥،، المطبعة الأميرية بالقاهرة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا : المصادر الأصلية

(أ) الوثائق العربية غير المنشورة :

١- الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالقاهرة :

- ملف خدمة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا، رقم ٣/٢٦/٦٠٣ جـ٢.

٢- دار القضاء العالى «المتحف القضائى» :

- قضية الجناية رقم ١١٠ السيدة زينب لسنة ١٩٢٥، مذكرة شفيق منصور عن الجمعيات السرية فى مصر.

٣- دار المحفوظات العمومية بالقلعة :

- دفتر جرد شياخة المنتزة بمصر الجديدة، رقم ١٢٠١٧/٣٤/٣٠.
- دفتر مواليد قسم أول الجمرك بمحافظة الاسكندرية، رقم ٢٨/٩٣/١٩.
- دفتر مواليد مصر الجديدة، رقم ٦/١٥٨/٩.
- دفتر وفيات مصر الجديدة، رقم ٣٩/١٥٩/٩.
- مكلفة الأطيان بناحية العجمى بمحافظة الاسكندرية، دفتر رقم ١٠٧/١٢٧/٣٢.
- ملف خدمة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا، محفظة ٥٩٥٤، عين ٥، مخزن ٥٣.

٤- دار الوثائق القومية بالقلعة :

١) وثائق عابدين :

- أحوال سياسية، وقد اطلعت على محفظة رقم ٥٩٥ بعنوان «البرلمان الوطنى».

- التماسات وأحوال سياسية، وقد أفدت من المحفظة رقم ٥٥٣.

- المسألة المصرية، وتحتوى على ستة عشرة محفظة ، وقد أفدت من المحافظة الآتية :

- محفظة رقم ٣٦٨.

- محفظة رقم ٣٧١.

- محفظة رقم ٣٧٣.

- محفظة رقم ٣٧٤.

- محفظة رقم ٣٧٥.

- أوراق ديوان جلالة الملك: وقد اطلعت على المحفظة رقم ٦٦٣ بعنوان «تشريفات».

- تعليم مدارس، وقد أفدت من المحفظة رقم ٢٣٠.

- رتب ونياشين نظارات مختلفة فى الفترة من ١٤/٤/١٩١٥-٦/٥/١٩٥١، وقد أفدت من المحفظة رقم ٣٣٢.

- نواحى سياسية، وقد أفدت من المحفظة رقم ٥٩٤.

محافظ الأحزاب السياسية : وتحتوى على ثمانية عشر محفظة، وقد أفدت من المحافظة الآتية :

- محفظة رقم ٢١٦، وتحتوى على أوراق عن حزب الوفد.

- محفظة رقم ٢٢٠، وتحتوى على أوراق عن حزب الأحرار الدستوريين.

- مخفظة رقم ٢٢٤ ، وتحتوى على أوراق عن حزب مصر الفتاة.
- محفظة رقم ٢٢٧ ، وتحتوى على أوراق عن حزب الفلاح الاشتراكى.
- محفظة رقم ٥٦١ ، وتحتوى على أوراق عن جماعة الاخوان المسلمين.

مذكرات وموضوعات مختلفة : وهى خاصة برئاسة مجلس الوزراء ، وقد أفدت من المحفظة رقم ٣٩ .

وزارة الداخلية : وقد اطلعت على محفظة رقم ٢٤٤ بعنوان : موضوعات مختلفة.

٢) وثائق مجلس النظار (مجلس الوزراء):

وقد اطلعنا على أربع محافظ منها تتعلق بالوزرات المختلفة مثل وزارة المواصلات والمعارف.. إلخ وبعضها يتعلق بالمسألة المصرية كالآتى :

- محفظة رقم ٥/هـ ، نظارة المواصلات.
- محفظة رقم ١٣ أ ثورة ١٩١٩ والمسألة المصرية.
- محفظة رقم ١٣ ب ثورة ١٩١٩ والمسألة المصرية.
- محفظة رقم ١٤/١/أ نظارة المعارف.

٣) وثائق محافظ أبحاث :

وقد أطلعنا على أربع محافظ منها تتعلق ببحثنا، وقد أفدت من المحافظ الآتية:

- محفظة رقم ١٣٥ ، تراجم الأسرة المالكة.
- محفظة رقم ١٣٦ ، وزارات.
- محفظة رقم ١٤٠ .
- محفظة رقم ١٥٥ ، ملفات أعضاء الأسرة المالكة.

٥- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر:

قضية اغتيال صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رقم ٥ عسكرية جناية عابدين لسنة ١٩٤٩، مدونة على بطاقات.

٦- وزارة التربية والتعليم :

- دفتر رقم ٥ بقسم الأحوال بإدارة شئون الأفراد، الخاص بأحوال الموظفين المستخدمين.
- مكتبة الوثائق بمتحف وزارة التربية والتعليم، وقد أفدت من وثيقة تحتوى على أهم منجزات محمود فهمى النقراشى باشا وهو بوظيفة وزير للمعارف العمومية.

٧- وزارة المالية «مصلحة الضرائب» قسم ضريبة تركات مصر الجديدة:

- وثيقة تحتوى على مشتملات تركة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا بعد وفاته.

(ب) الوثائق الأجنبية غير المنشورة :

- مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

Foreign office public Record office

وهى مطبوعات سرية مودعة بدار الوثائق العامة بلندن، وقط اطلعنا على ثلاثة مجموعات منها هى :-

١) مجموعة F.0.407 وهى بعنوان :

Further correspondence respecting the Affairs of Egypt and the sudan.

وفيما يلى أرقام وتواريخ هذه المجلدات التى تم استخدام وثائقها :

No	Date
F.o.407/199	July - Dec. 1924.
F.o.407/204	Jan - June. 1926.
F.o.407/221	Jan - June. 1937.
F.o.407/221 (1)	July - Dec.1937.
F.o.407/223 (11)	July - Dec. 1939.
F.o.407/224	Jun - Dec. 1940.

وهى لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق.

٢) مجموعة , F.o.371 وقد استعنا بالأرقام والسنوات التالية :ـ

F.o.371/45946-1945.

F.o.371/45947-1945.

F.o.371/53268-1946.

من دار المحفوظات بلندن، وهى لدى الأستاذ الدكتور: عبد الوهاب بكر محمد أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الزقازيق.

(٣) مجموعة Embassy and consulate Archives. f.0141

وقد استخدمنا منها الرقم الآتى :

F.o.141/1182-1947.

من دار المحفوظات بلندن، وهى لدى الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر محمد.

(جـ) الوثائق العربية المنشورة وكتب وثائقية :

١- الحكومة المصرية : إحصاء الشركات المساهمة، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤١.

٢- الحكومة المصرية : إحصاء الشركات المساهمة، يونية ١٩٤٩، ١٩٥٠، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٢.

٣- الدولة المصرية مصر فى هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك من ١٦ /٩ إلى ١٩٤٧/١١/٢٩.

٤- الدولة المصرية : مضابط مجلس الشيوخ، دورات الانعقاد خلال السنوات ١٩٣٠، ١٩٣٦-١٩٤٠، ١٩٤٥-١٩٤٨.

٥- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب، دورات الانعقاد خلال السنوات ١٩٢٦-١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣٦-١٩٤٠، ٤٥-١٩٤٨.

٦- الكتاب الابيض الانجليزى : ترجمة ابراهيم عبد القادر المازنى، الطبعة الأولى، مارس ١٩٢٢.

٧- جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، المجموعة الأولى ١٩١٥-١٩٤٦، والثانية ١٩٤٧-١٩٥٠.

٨- جمهورية مصر: القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٥.

٩- ديوان جلالة الملك : تقويم بأسماء ذوى الألقاب والرتب المدنية الحديثة من ١٤ أبريل ٩١٥ لغاية أول سبتمبر ١٩٥١، بالترتيب الهجائى، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٢.

١٠- راشد البرواى : مجموعة الوثائق السياسية، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢.

١١- د. على الرجال وآخران : السعديون فى ١٥ عاما ١٩٣٧-١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٢.

١٢- فؤاد كرم (جمع وترتيب) : النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٦٩.

١٣- محمد ابراهيم أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر، المجلد الأول، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٦.

١٤- د. محمد أحمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣.

١٥- محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، دراسة منشورة بجريدة الأهرام، الحلقة الثالثة فى ٣ أكتوبر ١٩٨٦.

١٦- محمود فهمى النقراشى: قضية وادى النيل، بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن، القاهرة أغسطس ١٩٤٧.

١٧- مؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام، القاهرة ١٩٦٩ وثيقة تضم رأى السفير البريطانى مايلز لامبسون لورد كيلرن فيما بعد ١٥٠ سياسيا مصريا، منشورة بجريدة الأهرام، ٢٧ فبراير ١٩٧٠.

١٨- وزارة الخارجية : مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٤٧.

١٩- وزارة الداخلية : إدارة عموم الأمن العام، تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى فى المدة من ١٩٣٠-١٩٣٧.

٢٠- وزارة المالية : الوثائق الخاصة بالمفاوضات التى دارت فى لندن بشأن أرصدة مصر الاسترلينية يونية ١٩٤٧، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٤٧.

ثانيا المذكرات والذكريات الشخصية

(أ) غير المنشورة :

١- مذكرات ابراهيم الهلباوى بعنوان : تاريخ حياة ابراهيم الهلباوى، وتقع فى محفظتين، وهى مودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة.

٢- مذكرات سعد زغلول، وتقع فى ٥٣ كراسة، وقد أفدنا من الكراستين ٥٢،٤٩ ، وهى مودعة بنفس الدار.

٣- مذكرات عبد الرحمن فهمى، وتقع فى ست محافظ، بداخل كل منها سبعة ملفات، وهى مودعة بنفس الدار.

(ب) المنشورة :

١- ابراهيم فرج : ذكرياتى السياسية، إعداد حسنين كروم، الطبعة الأولى، مكتبة الحياة ١٩٨٣.

٢- أحمد رمضان زيان : مذكرات شيخ الفدائيين، المصور، (مارس ١٩٧٢).

٣- أحمد قاسم جودة : المكرميات، خطب وبيانات ومقالات المجاهد الكبير، بدون تاريخ.

٤- ادجار جلاد : منذ عشر أيام حدثني النقراشي باشا عن دواعي صمته، جريدة الزمان (٢٩ ديسمبر ١٩٤٨).

٥- اسماعيل صدقي : مذكرات منشورة بالمصور في عدة حلقات ابتداء من ١٢ مارس ١٩٤٨.

٦- اسماعيل صدقي : مذكراتي، دار الهلال، القاهرة ١٩٥٥.

٧- حامد سلطان : مذكرة عن سير المفاوضات بين المملكة المصرية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ٤٥ - ١٩٤٧، القاهرة ١٩٤٧.

٨- حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية، دار الشهاب، بدون تاريخ.

٩- حسن الشريف: الرجال أسرار، كتاب اليوم، القاهرة ١٩٥٢.

١٠- حسن يوسف : القصر ودوره في السياسة المصرية ٢٢-١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٨٢.

١١- حمد الباسل : ذكريات منشورة عن ثورة ١٩١٩ بمجلة الدنيا المصورة في خمس حلقات،(٨ أبريل- ٦ مايو ١٩٣١).

١٢- سيد مرعي: أوراق سياسية، الجزء الأول ، من القرية إلى الاصلاح، المكتب المصري الحديث ١٩٧٨.

١٣- صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة ١٩٧٦.

١٤- طاهر الطناحي : النقراشي باشا يروي قصة جهاده، نشرت في حلقة واحدة بمجلة المصور (٧يناير ١٩٤٩).

١٥- عباس حلمي الثاني : مذكرات الخديوي عباس حلمي الثاني، المصري (مارس - يولية ١٩٥١).

١٦- عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي ١٨٨٩-١٩٥١، دار الهلال، القاهرة ١٩٥٢.

١٧- عبد الرحمن فهمى : ذكريات بعنوان صفحات مطوية من أيام الجهاد، حلقات منشورة بمجلة الدنيا المصورة، (٧ يناير - ٢٨ يناير ١٩٣١).

١٨- عبد العزيز على : الثائر الصامت، تقديم وتحقيق د. عبد الخالق لاشين، دار المعارف فى ١٩٧٨.

١٩- عبد العزيز فهمى : هذه حياتى، كتاب الهلال (أبريل ١٩٦٣).

٢٠- عبد الفتاح عنايت : قصة كفاح، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ.

٢١- عبد الفتاح عنايت : مذكرات عبد الفتاح عنايت ، صحيفة النداء، (١٦ يناير - ٢٠ مارس ١٩٥١).

٢٢- عبد الوهاب النجار : مذكرات عبد الوهاب النجار عن الثورة المصرية، البلاغ (٢٢ مارس-٥ يونية ١٩٣٣).

٢٣- فاطمة اليوسف : ذكريات، كتاب روز اليوسف، القاهرة ١٩٥٣.

٢٤- فخرى عبد النور : صفحات من مذكرات فخرى عبد النور، المصور،(٢١ مارس - ٤ أبريل ١٩٦٩).

٢٥- فخرى عبد النور : مذكرات فخرى عبد النور الوطنية، دراسة منشورة بجريدة الوفد، أغسطس ١٩٨٥.

٢٦- فؤاد صادق : مذكرات اللواء فؤاد صادق عن حرب فلسطين، أخبار اليوم، (٣ يناير ١٩٥١).

٢٧- كمال عبد الرؤوف : مذكرات لورد كيلرن عن ٤ فبراير ١٩٤٢ الدبابات حول القصر، أخبار اليوم، فبراير ١٩٧٤.

٢٨- محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة (مصرما قبل الثورة) مطابع دار القلم، بدون تاريخ.

٢٩- محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول، ذكريات تاريخية، أخبار اليوم، بدون تارخ.

٣٠ - محمد أحمد فرغلى : عشت حياتى بين هؤلاء، دار الكتب بالقاهرة، ١٩٨٤.

٣١- محمد الخضرى : مذكرات الخضرى عن الثورة المصرية سنة ١٩١٩، البلاغ (٨-١٣ يونيو ١٩٣٣).

٣٢- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١.

٣٣- محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.

٣٤- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨.

٣٥- محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق، دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٧.

٣٦- محمد زكى عبد القادر: مذكرات وذكريات، مطبعة الأخبار، بدون تاريخ.

٣٧ـ محمد على أبو طالب : مذكرات ابراهيم عبد الهادى السرية كتبها محمد على أبو طالب فى سبعة وعشرين حلقة منشورة بمجلة روز اليوسف الاسبوعية من (١مايو - نوفمبر ١٩٨٢).

٣٨- محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢.

٣٩- محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، كتاب اليوم، القاهرة ١٩٧٥.

٤٠- محمد نجيب : شخصيات، وذكريات فى السياسة المصرية، دار التحرير ١٩.٧٢

٤١- محمد نجيب: كلمتى للتاريخ، دار الكتاب النموذجى، القاهرة ١٩٧٥.

٤٢- مذكرات محمود فهمى النقراشى باشا السرية: عشرة حلقات منشورة، بأخبار اليوم (٥ نوفمبر ١٩٤٩- ١٠يونية ١٩٥٠).

٤٣- مذكرة دفاع : مقدمة من الموظفين المحالين على مجالس التأديب، بدون تاريخ.

٤٤- مصطفى الفلكى: يا شباب الجيل خذوا أسرار العظمة من حياة النقراشى باشا، الحقيقة عدد ٣٥ فى فبراير ١٩٤٩.

٤٥- د. مصطفى خليل : جوهر القضية الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلى، منشورة بالأهرام، ١٩٨٦.

٤٦- مصطفى طيبة (معدا) : مذكرات كمال الدين رفعت، دار الكتاب العربى، القاهرة ١٩٦٨.

٤٧- مصطفى مؤمن : صوت مصر، مطبعة دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٥١.

٤٨- يوسف نحاس : ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، دار النيل للطباعة، القاهرة ١٩٥٢.

٤٩- مصطفى مؤمن : صوت مصر، مطبعة دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٥١.

٥٠- يوسف نحاس : ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ ، دار النيل للطباعة، القاهرة ١٩٥٢.

ثالثا : الدوريات

---

(١) العربية :

١- أخبار اليوم (الأسبوعية): ١٩٤٩-١٩٥١.

٢- آخر ساعة (الأسبوعية): ١٩٣٧، ١٩٤٥- ١٩٤٦، ١٩٤٨-١٩٤٩، ١٩٥٣- ١٩٥٥.

٣- الأحرار (الأسبوعية) : ١٩٨٢.

٤- الأخبار (اليومية) : ١٩٢٤, ١٩٢٧, ١٩٦٣، ١٩٦٨.

٥- الاخوان المسلمون (الاسبوعية) : ١٩٤٥- ١٩٤٨.

٦- الاخوان المسلمون (اليومية) : ١٩٤٦-١٩٤٨.

٧- الاخوان المسلمون - (نصف شهرية): ١٩٤٥.

٨- الأساس (اليومية): ١٩٤٧-١٩٥٠.

٩- الاهرام (اليومية) :١٩٣٠، ٣٤، ٣٦ - ١٩٣٧، ١٩٤٥- ١٩٤٩, ٥٣, ٦٧, ٧٠، ٧٦-٧٨، ١٩٧٩.

١٠- البصير (اليومية) : ١٩٤٨.

١١- البلاغ (الأسبوعية) : ١٩٢٧.

١٢- البلاغ (اليومية) : ١٩٢٣، ١٩٢٥- ١٩٢٦، ١٩٣٠، ٣٣-٣٤، ٣٦-١٩٣٨، ١٩٤٨.

١٣- الجماهير (الأسبوعية) : ١٩٤٧.

١٤- الجمهورية (الأسبوعية) : ١٩٨٤، ١٩٧٨.

١٥- الحوادث (الأسبوعية) : ١٩٤٨.

١٦- الحقيقة (الشهرية) : ١٩٤٦، ١٩٤٩.

١٧- الدستور (اليومية): ٣٨-١٩٤٢، ١٩٤٤-١٩٤٨.

١٨- الدعوة (الأسبوعية) : ١٩٥١.

١٩- الدعوة (الشهرية): ١٩٧٨.

٢٠- الزمان (اليومى): ١٩٤٩.

٢١- السياسة (الأسبوعية) : ١٩٣٧.

٢٢- السياسة (اليومية): ١٩٢٦، ١٩٤٥- ١٩٤٩.

٢٣- الطليعة (الشهرية) : ١٩٦٥.

٢٤- الكاتب (الشهرية): ١٩٦٧.

٢٥- الكتلة الوفدية (اليومية): ١٩٤٥-١٩٤٨.

٢٦- الكشكول (الأسبوعية): ١٩٢٤.

٢٧- الكشكول الجديد (الأسبوعية): ١٩٤٨.

٢٨- اللواء الجديد (الأسبوعية): ١٩٤٥، ١٩٥٢.

٢٩- المباحث القضائية (الأسبوعية): ١٩٥٠.

٣٠- المحروسة (اليومية): ١٩١٩.

٣١- المساء (الأسبوعية): ١٩٤٨-١٩٤٩.

٣٢- المصرى (اليومية): ١٩٣٧، ٤٥-١٩٤٧, ١٩٤٩.

٣٣- المصـور (الأسـبـوعـيـة): ١٩٢٨، ١٩٣٠-١٩٣٢, ١٩٣٤، ٣٧، ١٩٤٠، ١٩٤٥-١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٦٩، ١٩٧٢، ١٩٧٧.

٣٤- المقطم (اليومية): ١٩٢٣، ١٩٣٧، ١٩٤٨.

٣٥- النداء (الأسبوعية): ١٩٥١.

٣٦- النظام - (اليومية): ١٩١٩- ١٩٢٠، ١٩٢٢.

٣٧- الهلال (الشهرية): ١٩٦٨.

٣٨- الوفد (الأسبوعية): ١٩٨٥.

٣٩- الوفد المصرى (اليومية): ١٩٤٥-١٩٤٦.

٤٠- الوطن - (اليومية): ١٩١٩-١٩٢٢.

٤١- الوقائع المصرية (اليومية): ١٩١٩، ١٩٣٠، ١٩٣٦-١٩٤٠، ١٩٤٤-١٩٤٩.

٤٢- حضارة السودان (الأسبوعية): ١٩٣٦.

٤٣- رابطة الشباب (الأسبوعية): ١٩٤٥.

٤٤- روزا اليوسف (الأسبوعية): ١٩٣٧، ١٩٤٧-١٩٤٩، ١٩٨٢.

٤٥- صوت الأمة (اليومية): ١٩٤٧- ١٩٤٩.

٤٦- كل شيء والعالم (الأسبوعية): ١٩٣٢.

٤٧- كوكب الشرق (الأسبوعية): ١٩٣٦.

٤٨-مجلد الجمعية التاريخية المصرية (ربع سنوية): ١٩٧٤، ١٩٧٦، ١٩٧٨،

٤٩ - مسامرات الجيب (الأسبوعية): ١٩٤٨.

٥٠- مصر (اليومية): ١٩٤٨.

٥١- مصر الفتاة (الأسبوعية): ١٩٤٥-١٩٤٦، ١٩٤٨-١٩٤٩.

٥٢- منبر الشرق (الشهرية) ١٩٥١.

(ب) الأجنبية :

- The Egyption Gazatte Daily. 1922.

-The Egyption Mail Daily.1922,1925;1930.

-The Manchester Guardian: 1948.

رابعا: المقابلات الشخصية :

١- مقابلة شخصية مع المرحوم المهندس سيد أحمد مرعى بمنزل سيادته فى يوم الأثنين ٢٤ فبراير ١٩٨٦.

٢- مقابلتان شخصيتان أجراها الباحث مع الدكتور محمد شامل أباظة نجل المرحوم ابراهيم دسوقى أباظة باشا سكرتير حزب الأحرار الدستوريين سابقا، ومع كريمة النقراشى باشا، صفية محمود فهمى النقراشى (زوجته) بمنزلهما بالاسكندرية، وقد تمت المقابلة الأولى فى يوم ٢٨ يناير ١٩٨٦، وتمت المقابلة الثانية فى يوم ٢٠ مارس ١٩٨٦م.

٣- مقابلة شخصية مع الأستاذ الصحفى مصطفى أمين بمكتب سيادته فى مؤسسة أخبار اليوم بالقاهرة فى يوم السبت ٢١ سبتمبر ١٩٨٥.

خامسا : الرسائل الجامعية :

١- ابراهيم العدل المرسى : عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية، رسالة، ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٨٥.

٢- د. أحمد فؤاد على مصطفى: العلاقات المصرية الانجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٤-١٩٥٢، رسالة دكتوراة غير منشورة باداب القاهرة ١٩٦٠.

٣- د.آمال محمد كامل بيومى السبكى : التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ رسالة ماجستير بآداب القاهرة، ١٩٧٦ (نشرت فى كتاب).

٤- أميمة صابر البغدادى: الحركة الوطنية المصرية ١٩١٩-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٢.

٥- حسن أحمد يوسف نصار : دور المجتمع الريفى فى ثورة ١٩١٩، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة ١٩٧٩.

٦- د. حمادة محمود أحمد اسماعيل : جماعة الاخوان المسلمين دورها فى تاريخ مصر ١٩٢٨-١٩٤٩، رسالة ماجستير غير منشور بآداب القاهرة ١٩٨٢.

٧- د. حمادة محمود أحمد اسماعيل : عبد الرحمن الرافعى حياته وفكره، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية البنات جامعة عين شمس ١٩٨٦.

٨- د. حلمى أحمد عبد العال شلبى : الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٣٦-١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٨١.

٩- د.رشوان محمود جاب الله: على ماهر ودوره فى السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٨١.

١٠- د. سامى أبو النور عبد المنعم : دور القصر فى الحياة السياسة فى مصر ١٩٣٧- ١٩٥٢، رسالة دكتوراه بآداب القاهرة ١٩٨٧.

١١- د.سامية حسن سيد ابراهيم : الجامعة المصرية ودورها فى السياسة ١٩٠٨-١٩٤٦ رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية البنات جامعة عين شمس ١٩٨٣.

١٢- د. عاصم محروس عبد المطلب : دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩-٢٧ يناير ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب القاهرة ١٩٧٨.

١٣- د.عايدة السيد ابراهيم سليمة: موقف مصر من القضية الفلسطينية من ٣٦ - ١٩٤٨ رسالة ماجستير بكلية البنات جامعة عين شمس ١٩٧٨ (وقد نشرت مؤخرا فى كتاب).

١٤- د. عبد المنعم على محمد غنيم : تطور الحركة الوطنية فى السودان ١٩٣٦-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٨.

١٥- د. عبد الله محمد عزباوى: حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٠.

١٦- د. عبد الوهاب بكر محمد: البوليس المصرى ١٨٠٥-١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٧.

١٧- د. محمد عبد الفتاح عبد المجيد أبو الأسعاد : تاريخ التعليم فى مصر ١٨٨٢- ١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٦.

١٨- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢، رسالة

ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٠.

١٩- د. محمد فريد حشيش : معاهدة ١٩٣٦ وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٥.

٢٠- د. مرسى أحمد ابراهيم حسين : اغتيال السردار السيرلى ستاك وآثاره على الحركة الوطنية فى مصر والسودان حتى معاهدة ١٩٣٦، رسالة دكتوراه غير منشورة بآداب الزقازيق ١٩٨٦.

٢١- مشرفة أحمد محمد المليجى : عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٨٤ (وقد نشرت فى كتاب).

٢٢- مصطفى ابراهيم حسين جاويش : العلاقات المصرية البريطانية وأثرها فى الحياة السياسة فى مصر منذ معاهدة ١٩٣٦-١٩٥٤ ،رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٦.

٢٣- د.نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٧٦.

٢٤- د. نبيه بيومى عبد الله: الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٢٤-١٩٣٠، رسالة دكتوراة غير منشورة بآداب عين شمس ٧٩ (وقد نشرت مؤخرا فى كتاب).

٢٥- د. هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية

١٩٣٦-١٩٥٢، رسالة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٩٨٥ (وقد نشرت مؤخرا في كتاب).

سادسا : المؤلفات والدراسات

(أ) باللغة العربية:

١- أحمد المغازى : الحركة الوطنية والتخطيط الفنى والموقف الاعلامى للصحافة ٢٤-١٩٥٢، مجلد ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١.

٢- أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية، ط١، دار الكتاب العربى، القاهرة ١٩٥٠.

٣- أحمد حسين : مرافعة فى قضية اغتيال المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا، مطبعة منبر الشرق، القاهرة ١٩٤٩

٤- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٤.

٥- د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

٦- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، التمهيد، الجزآن الأول والثالث، القاهرة.

٧- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الحولية الأولى ١٩٢٤، والثانية ١٩٢٥ والثالثة ١٩٢٦ والسادسة ٢٩.

٨- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى :العلاقات المصرية البريطانية

١٩٣٦-١٩٥٦ معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٨.

٩- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧.

١٠- د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٣٨.

١١- أحمد عطية الله : القاموسى السياسى، ط٣، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

١٢- اسحاق موسى الحسينى : الاخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية الحديثة، بيروت ١٩٦٨.

١٣- د. آمال بيومى السبكى : سعد زغلول والكفاح السرى ١٩١٩-١٩٥٢، ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

١٤- أمين سامى : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤-١٩١٥، دار المعارف القاهرة ١٩١٧.

١٥- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية إلى انهيار الملكية ١٩٥٢، دار احياء الكتاب العربى ١٩٥٩.

١٦- أنور حجازى : عمالقة ورواد، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

١٧- برنار دنوتكات : سيكولوجية الشخصية ترجمة د. صلاح مخيمر، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٩.

١٨- جابر رزق : الدولة والسياسة فى فكر حسن البنا، الطبعة الأولى،

دار الوفاء بالمنصورة ١٩٨٥.

١٩- د. جاد طه : بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤-١٩٢٧ فى ضوء الوثائق البريطانية، مكتبة العالمية للطبع ١٩٨٠.

٢٠- جاكوب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦إلى ١٩٥٢، مكتبة مدبولى بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢١- جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢ إلى ١٩٢٢، طـ ١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦.

٢٢- د.جمال الدين محمد سعيد : اقتصاديات مصر، طـ ١، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٥٠.

٢٣- جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٩-١٩٥٢، الثقافة العربية، القاهرة ١٩٧٥.

٢٤- د. جلال يحيى وآخر : الوفد المصرى ١٩١٩-١٩٥٢، المكتب الجامعى الحديث بالاسكندرية، ١٩٨٤.

٢٥- د. جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦.

٢٦- حسن البدرى : الحرب فى أرض السلام ١٩٤٧-١٩٤٩، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٦.

٢٧- حسين فوزى النجار : التنافس الطبقى فى ثورة ١٩١٩، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

٢٨- د. حسين مؤنس : دراسات فى ثورة ١٩١٩، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦.

٢٩- د. خليل صابات وآخران : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨-١٩٢٤، الوعى العربى، ١٩٧٢.

٣٠- خير الدين الزركلى : الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب، جـ٨، طـ٢.

٣١- د. راشد البراوى وآخر : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ط٣، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨.

٣٢- د. راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، طـ١، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢.

٣٣- د. رأفت الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية، ط٢، عالم الكتب بالقاهرة، ١٩٨٣.

٣٤- رمزى ميخائيل جيد : الوحدة الوطنية فى ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠.

٣٥- د. رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٧.

٣٦- رياض شمس : حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر، جـ١، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧.

٣٧- ريتشارد ميتشيل : الاخوان المسلمون، ط ١، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٧٧.

٣٨- د. زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية من عام ١٩٠٧-١٩٥٣، الفاروقية للطباعة، ١٩٨١.

٣٩- د. زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية فى الحياة السياسة المصرية ١٩٢٨-١٩٤٨،

مكتبة وهبة بالقاهرة، ١٩٧٩.

٤٠- زكى صالح وآخر: لمحات من وزارة التربية والتعليم الكتاب الثانى.، مكتبة وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٩.

٤١- سميرة بحر : الاقباط فى الحياة السياسية المصرية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩.

٤٢- د. سيد أحمد يونس : القضية المصرية فى مجلس الأمن (٥ أغسطس - ١٠ سبتمبر ١٩٤٧) دراسة غير منشورة، مقدمة لسمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بأداب عين شمس ٧-١٢ مايو ١٩٧٧.

٤٣- سيد محمد غنيم : سيكولوجية الشخصية، ط١، دار النهضة العربية ١٩٧٣.

٤٤- سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢ ترجمة د. عاطف عبد الهادى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٤.

٤٥- شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦، ط١، الدار المصرية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٥٧.

٤٦- د. شوقى عطا الله الجمل : تاريخ سودان وادى النيل وعلاقاته بمصر، جـ٣، الانجلو المصرية، ١٩٨٠.

٤٧- صالح عيسى السودانى : الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت، فن الطباعة بدون تاريخ.

٤٨- د. صلاح العقاد : الحرب العالمية الثانية دراسة فى العلاقات الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣ .

٤٩- ضياء الدين الريس: الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، دار الشعب ١٩.٧٥ .

٥٠- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣ .

٥١- طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧ .

٥٢- د. طلعت اسماعيل رمضان : محمد شريف باشا و دوره فى السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣ .

٥٣- د. طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢-١٩٢٢ ، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣ .

٥٤- د. عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية و دورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥١ ، ط١ ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥ .

٥٥- د. عاصم الدسوقى : ثورة ١٩١٩ فى الاقاليم دراسة من الوثائق البريطانية، ط١ ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨١ .

٥٦- د. عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥ ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٦ .

٥٧- د. عاطف أحمد فؤاد : الزعامة السياسية فى مصر، ط١ ، دار

المعارف، القاهرة ١٩٨٠.

٥٨- عباس محمود العقاد : سعد زغلول، سيرة وتحية، مطبعة حجازى، القاهرة ١٩٣٦.

٥٩- د. عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤، جـ١، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١.

٦٠- د. عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية من ١٩١٤ - ١٩٢٧، طـ١، دار العودة، بيروت ١٩٧٥.

٦١- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١.

٦٢- عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤-١٩٢١، جـ١، جـ٢، جـ٣، دار مطابع الشعب ١٩٦٨

٦٣- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، جـ١، ط٣، دار مطابع الشعب ١٩٦٩.

٦٤- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، جـ٢، ط٣، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦.

٦٥- عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية، جـ ٣، ط١ النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١.

٦٦- عبد الرحمن الرافعى : أربعة عشر عاما فى البرلمان فى مجلس الشيوخ من ١٩٣٩-١٩٥١، ط١، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٥٥.

٦٧- عبد الرحمن الرافعي : مصر المجاهدة في العصر الحديث، المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٥٩.

٦٨- عبد الرزاق السنهوري : قضية وادى النيل (مصر - والسودان) بدون تاريخ.

٦٩- د. عبد العزيز رفاعي : الديمقراطية والاحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ١٨٧٥-١٩٥٢، ط١، دار الشروق ١٩٧٧.

٧٠- د. عبد العزيز رفاعي : ثورة مصر ١٩١٩ دراسة تحليلية من ١٩١٤-١٩٢٣، ط١، دار الكتاب العربي ١٩٦٦.

٧١- د. عبد العظيم محمد رمضان : الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢- ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

٧٢- د. عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٨.

٧٣- د. عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨، قسمان، دار الوطن العربي، بيروت ١٩٧٣.

٧٤- د. عبد العظيم محمد رمضان: صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧- ١٩٥٢، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.

٧٥- د. عبد العظيم محمد رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦-١٩٣٩، ط١، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩.

٧٦- د. عبد العظيم محمد رمضان : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٠.

٧٧- د. عبد العظيم محمد رمضان : الاخوان المسلمون والتنظيم السرى، مطابع روز اليوسف، ١٩٨٢.

٧٨- عبد المتعال الجبرى : لماذا اغتيل الشهيد حسن البنا، طـ١، دار الاعتصام، ١٩٧٧.

٧٩- د. عبد المنعم ابراهيم الجميعى : الجامعة المصرية نشأتها ودورها فى المجتمع ١٩٠٨- ١٩٤٥، مركز الدراسات السياسية ١٩٨٣.

٨٠- عبد المنعم الغزالى : ٢١ فبراير يوم النضال ضد الاستعمار، طـ١، دار الفكر ١٩٥٧.

٨١- عبد الواحد أحمد : لماذا أيدنا الاتحاد السوفيتى، دار الفجر، القاهرة ١٩٤٧.

٨٢- د. عبد الوهاب بكر محمد : الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦-١٩٤٧، ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

٨٣- د. عبد الوهاب بكر محمد : الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢، ط١، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

٨٤- د. عبد الوهاب بكر محمد : أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١- ١٩٥٠، طـ١، دار المعارف، القاهرة ١٩.٨٣

٨٥- د.عصام ضياء الدين السيد على الصغير : الحزب الوطنى والنضال

السرى ١٩٠٧-١٩١٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧.

٨٦- د. على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٥.

٨٧- د. على شلبى وأخر : الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨١.

٨٨- د. على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٢.

٨٩- د. عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين، عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٠.

٩٠- فتحى رضوان : عصر ورجال، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٧.

٩١- فؤاد العطار : النظم السياسية والقانون الدستورى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦.

٩٢- د.فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦.

٩٣- كامل اسماعيل الشريف : الاخوان المسلمون فى حرب فلسطين، ط٢، بدون تاريخ.

٩٤- كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء، ط٢، مطابع المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٨٥.

٩٥- لطفى عثمان : قضية مقتل محمود فهمى النقراشى باشا، ١٩٥٠.

٩٦- مارسيل كولب : تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، ط١، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة ١٩٧٢.

٩٧- محسن محمد : أصول الحكم، تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧.

٨٩- د. محمد أنيس : تطور المجتمع المصرى من الاقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مطبعة الجبلاوى، القاهرة ١٩٧٧.

٩٩- د. محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٢.

١٠٠- محمد السوادى : أقطاب مصر بين الثورتين، كتاب اليوم، القاهرة ١٩٧٦.

١٠١- د. محمد جمال الدين المسدى وأخران : مصر فى الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٨.

١٠٢ - محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر، من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، جـ٥، دار الكتب المصرية ١٩٣٩.

١٠٣- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر، من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، ج٦، دار الكتب المصرية ١٩٣٨.

١٠٤- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر، الملحق الأول للجزئين ٦,٥، دار الكتب المصرية ١٩٤٧.

١٠٥ - محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣- ١٩٥٢، ط٢، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٧٣.

١٠٦- محمد شاهين حمزة : شموع أضاءت ومضت أخرى تنتظر، طـ١ ، الأخبار ١٩٨٣.

١٠٧- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢- ١٩٣٦، جـ١ ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢.

١٠٨- محمد شوقى زكى : الاخوان المسلمون والمجتمع المصرى، ط١ ، مكتبة وهبة ١٩٥٤.

١٠٩- محمد شوكت التونى : أحزاب وزعماء من سنة ١٩١٩-١٩٥٢،جـ١ ، مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨٠.

١١٠- محمد صبيح : أيام وأيام ١٨٨٢-١٩٥٦ ، مطبعة العالم العربى، بدون تاريخ.

١١١- محمد طلعت الغنيمى : قضية فلسطين أمام القانون الدولى، ط٢ ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٧.

١١٢- محمد فايز القصرى : الصراع السياسى بين الصهيونية والعرب، جـ١ ، طـ١ ، دار المعرفة ١٩٦١.

١١٣- محمد فيصل عبد المنعم : أسرار ١٩٤٨ ، دار الهناء للطباعة، بدون تاريخ.

١١٤- محمد متولى العتربى : قضية فلسطين قضية عالمية، بدون تاريخ.

١١٥- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ، دار الكتاب النموذجى، القاهرة ١٩٧٥.

١١٦- د. محمود حلمى مصطفى : دراسات فى تاريخ مصر السياسى

١٨٨٢- ١٩٥٢ ، مكتبة الطليعة بأسيوط، بدون تاريخ.

١١٧- محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية، دراستها من الوجهة العلمية، دار الكتب المصرية ١٩٣٦.

١١٨- محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، جـ١ ، دار الدعوة للنشر ١٩٧٩.

١١٩- د. محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ثورة ١٩٥٢ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٠.

١٢٠- د. محمود متولى : مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، ط١ ، دار الحرية، القاهرة ١٩٨٥.

١٢١- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر: شهداء ثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.

١٢٢- د. مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، جـ٤ ، طـ٢ ، النهضة المصرية ١٩٥٦.

١٢٣- د. مصطفى الفقى : الأقباط فى السياسة المصرية، طـ١ ، دار الشروق ١٩٨٥.

١٢٤- د. مصطفى النحاس جبر يوسف : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦-١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

١٢٥- مصطفى أمين : عمالقة وأقزام، الطبعة الثانية، كتاب اليوم ١٩٥٢.

١٢٦- مصطفى أمين : الكتاب الممنوع ، أسرار ثورة ١٩١٩ ، جـ١ ، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤.

١٢٧- مصطفى أمين : الكتاب الممنوع، أسرار ثورة ١٩١٩ ، جـ٢ ، دار

المعارف، القاهرة ١٩٧٥.

١٢٨- د. نبيه بيومى عبد الله: تطور فكرة القومية العربية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥،

١٢٩- نظمى لوقا : ريحانة الشهداء محمود فهمى النقراشى باشا، مطبعة دار المستقبل، يونية ١٩٤٩.

١٣٠- وحيد الدالى : أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام، روز اليوسف ١٩٨٢.

١٣١- ويڤل : اللنبى فى مصر، ترجمة على ابراهيم الأقطش وآخر ، مكتبة مدبولى، بدون تاريخ.

١٣٢- د. يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل، بين الوحدة وتغيير الواقع الاستعمارى ٣٦-٤٦ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٥.

١٣٣- د. يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥.

١٣٤- د. يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٧.

١٣٥- د. يونان لبيب رزق : حوادث ١٩٣٥ فى مصر فى ضوء الوثائق البريطانية، بحث مقدم لسمنار للدراسات العليا للتاريخ الحديث بآداب عين شمس ١٩٧٦.

١٣٦- د. يونان لبيب رزق : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤، دار الهلال عدد ٤٠٨ ديسمبر ١٩٨٤.

(ب) مصادر ومراجع أجنبية :

(أ) وثائق :

Rarliamentay Debates official Reports:

1- House of commons Debates: Vol., 413,1945, Vol.414 1945, vol., 450, 1948.

(ب) دراسات ومؤلفات

1- Berque jacques : Egypt imperialism & Revolution. London.1920.

2- chirol, sirvalentine : The Egyption problem, London, 1920.

3- Deeb Marius: party politics in Egypt, The wafd and its Rivals 1919 - 1939, london,1979.

4- Evans, Trefar, E: The Killearn Diaries, 1934-1946, london, 1972.

5- Harris, christion: Nationlism and Revolution in Egypt 1981.

6- Hollingworth,clare: The arabs and the west, london, 1952.

7- Holt. p. M. political and social chonge in Modern Egypt, london, 1968.

8- Jean and Simonne Locouture: L' Egypt en Mouvement, Paris, 1956.

9 - Kirk George : The middle East 1945-1950, London, 1954.

10- LLoyd, Lord: Egypt since cromer, 2 vols. london, 1933-1934.

11 -Little Tom: Egypt, london,1958.

12 - Marlowe john : Anglo Egyption Relation 1800-1953 lon don,1954.

13 - Mekki shibeika : The Independent sudan, london, 1959.

14 - Royal, institute of intrenational Affairs : Great Britain and Egypt 1414-1951, london, 1952.

15 - Russel pasha t: Egyption service 1902-1946, london, 1946.

16- sabry M: la revolution Egyptienne, tom 11, paris, 1921.

17 - shoh Abdul qayyum : Egypt Reborn, Astudy of Egypt.

18- vatikiotis, J: The Modern History of Egypt, London. 1969.

19 - vidal, Fina, gued : safia zaghloul, la caire.

20 - walter.z. Laqueur : communisum and nationalism in the middle east, london, 1955.

†21 - yousseef Amine : independent Egypt, London, 1940.

تم تحميل هذا الكتاب من
مكتبة لسان العرب
https://lisanarabs.blogspot.com

هذه السلسلة تضم:

١ - فتح العرب لمصر
٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
٧ - ذكرى البطل ... ـا
٨ - تاريخ مصر ... ـاعيل باشا (مجلد أول)
٩ - تاريخ مصر في ... الخديو إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
١٠ - فتوح مصر وأخبارها
١١ - تاريخ مصر الحديث مع فزلكة في تاريخ مصر القديم
١٢ - قوانين الدواوين
١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
١٤ - الحكم المصري في الشام
١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
١٧ - مذكراتي
١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
١٩ - وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر البطاركة
٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
٢١ - الرحلة الاولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال مصر في عهده - منشآته المعمارية)
٢٣ - صفوة العصر
٢٤ - المماليك في مصر
٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
٢٦ - سلاطين بني عثمان
٢٧ محمود فهمي النقراشي

AL-AHRAM
ESTABLISHED 1875
35.00

مكتبة مدبولي
MADBOULI BOOKSHOP
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١
6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421